

المغنى

لَمَوْفَّقِ الدِّينِ أُنَى مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ
الْمُقَدِّسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدُّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
٥٤١ - ٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد القلح محمد راحلو

الدكتور

عائبة بن عبد المحسن الترمي

الجزء الأول

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

المغنى

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م
الطبعة الثانية
١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م
الطبعة الثالثة
١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م
مصححة ، منقحة



الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م : مؤسسة التعلية - ت : ٤٦٥١٦٨٩ / ٤٦٣١٧٢٢
ص . ب . ٦٤٦٠ - الرياض ١١٤٤٢ - تليفاكس : ٤٦٣١٣٣٦
للمملكة العربية السعودية

دَارُ عَالَمِ الْكُتُبِ
للطباعة والنشر والتوزيع

المَغْنَمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد؛ فإن الله عزَّ وجلَّ أراد بهذه الأمة خيراً، حين قَبَضَ لها أئمة هداة
صالحين، جعلوا نُصَبَ أعينهم قولَ المصطفى ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي
الدِّينِ»^(١). وقد لقي الفقه الإسلامي من عناية هؤلاء النُفَر من العلماء وحرصهم
ودأبهم وإخلاصهم، ما يَسُرُّ الله به لكل ذي حاجة طلبها، ولكل ذي مسألة
جوابها، وكان مما برع فيه فقهاء الإسلام تأليف المتون، في كل مذهب من المذاهب،
تيسيراً على شادى العلم، وتقيداً له، بحفظه وضَمُّ الصدور عليه، وإحكاماً لمسائله.
وكان أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخِرَقِيُّ^(٢)، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ،

(١) أخرجه البخاري، في: باب العلم قبل القول والعمل، من كتاب العلم، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنْتَ اللَّهُ مَحْمُودٌ﴾، من كتاب الحسب، وفي: باب قول النبي ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، من كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ٢٧/١، ١٠٣/٤، ١٢٥/٩. ومسلم، في: باب النبی عن المسألة من كتاب الزكاة، وفي: باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، من كتاب الإمارة. صحيح مسلم ٧١٨/٢، ٧١٩، ١٥٢٤/٣، ١١٤/١٠. وابن ماجه، في: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٨٠/١. والدارمي، في: باب الاقتداء بالعلماء، من المقدمة، وفي: باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، من كتاب الرقاق. سنن الدرامي ٧٤/١، ٢٩٧/٢. والإمام مالك في: باب جامع ما جاء في أهل القدر، من كتاب القدر. الموطأ ٩٠١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٦/١، ٢٣٤/٢، ٩٢/٤، ٩٥ - ١٠١، ٩٩.

(٢) ترجم ابن قدامة للخرق، في مقدمة هذا الكتاب، في صفحتي ٧، ٦، وتجد ترجمة الخرق أيضاً، في: تاريخ بغداد ٢٣٤/١١، طبقات الفقهاء، للشيرازي ١٧٢، الأنساب ٩٢/٥، ٩٣، المتظلم ٣٤٦/٦، الباب ٣٥٧/١، وفيات الأعيان ٤٤١/٣، سير أعلام النبلاء ٣٦٣/١٥، تذكرة الحفاظ ٨٤٧/٣، المعبر ٢٣٨/٢، دول الإسلام ٢٠٨/١، البداية والنهاية ٢١٤/١١، النجوم الزاهرة ٢٨٩/٣، طبقات الحنابلة ٧٥/٢ - ١١٨، مفتاح السعادة ١٠٦/٢، ١٠٧، كشف الظنون ٤٤٦، ١٤١٥، ١٦٢٦، شذرات الذهب ٣٣٦/٢، ٣٣٧، تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (الترجمة العربية) ٣١٤/٣، تاريخ التراث العربي، للدكتور سزكين (الترجمة العربية) ٢٣٦، ٢٣٥/٣/١.

صاحب سبق في هذا المضمار، فقد استطاع في «مختصره» أن يجمع في إحكام مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وأن يتقن سَوَاق مسائله في يسر واختصار، مما جعله المتن المعتمد في المذهب، فالتفت القلوب حوله، واتجهت النفوس إليه؛ حفظاً، ودراسة، وشرحاً^(١).

وكان ممن يسر الله له شرح هذا «المختصر» الشيخ الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مِقْدَام بن نصر المقدسيّ الجَمَاعِيّ ثم الدَّمَشَقِيّ الصَّالِحِيّ الحَنْبَلِيّ^(٢). وسَمَّى كتابه «المغنى»، الذي قال فيه رفيقه، وخليفته في رئاسة المذهب بعده، ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد الواحد الأنصاري، ابن الحنبلي، المتوفى سنة ٦٣٤ هـ، على ما نقله ابن رجب: بلغ الأمل في إتمامه، وهو كتاب بليغ في المذهب، عشر مجلدات، تعب عليه، وأجاد فيه، وجَمَّل به المذهب. ونقل ابن رجب عن الحافظ ابن الديبشي أن

(١) انظر شروحه في: تاريخ التراث العربي ٢٣٦/٣/١.

(٢) ترجمته في: مرآة الزمان، لسبط ابن الجوزي ٦٢٧/٨-٦٣٠، ذيل الروضتين، لأبي شامة ١٣٩-١٤٢، التقييد، لابن نقطة، الورقة ١٣٢، تكملة وفيات النقلة، للمنفردى ١٥٨/٥، ١٥٩، معجم البلدان، لياقوت ١١٣/٢، ١١٤، سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٦٥/٢٢-١٧٣، المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديبشي، له ١٣٤/٢، ١٣٥، العبر، له ٧٩/٥، ٨٠، دول الإسلام، له ١٢٤/٢، الوافي بالوفيات، للصفدي ٣٧/١٧-٣٩، البداية والنهاية، لابن كثير ٩٩/١٣-١٠١، مرآة الجنان، لليافعي ٤٧/٤، ٤٨، فوات الوفيات، لابن شاکر ١٥٨/٢، ١٥٩، ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب ١٣٣/٢-١٤٩، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردى ٢٥٦/٦، عقد الجمان، للعيني ١٧/الورقة ٤٤٠، ذيل التقييد، للفاقي، الورقة ١٧٠. القلائد الجهرية، في تاريخ الصالحية، لابن طولون ٣٤٠-٣٤٤، كشف الظنون، لحاجي خليفة ٣٤٣، ٨٢٨، ٩٢٤، ١١٦٤، ١٣٧٨، ١٤٠٦، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤٢٠، ١٦٢٦، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٨٠٩، إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا البغدادي ٧٠/١، ٥٤٤، ٢٤١/٢، ٥٨٩، هدية العارفين، له ٤٥٩/١، ٤٦٠، التاج المكلل، للفرجى ٢٢٩-٢٣١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان G1:398. S1:688، 689، تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين (الترجمة العربية) ٢٣٦/٣/١.

وقد أفرد الضياء المقدسي الحافظ سيرة شيخه الموفق في جزأين، وكذلك أفردها الحافظ الذهبي، وكان اعتماد المؤرخين في ترجمته على ما كتبه الضياء، وما سجله الحافظ ابن الديبشي، وأبى المطهر سبط ابن الجوزي. ومن الدراسات الحديثة ما كتبه الشيخ عبد القادر بدران، في مقدمة المغنى والشرح الكبير، وكتاب ابن قدامة وآثاره الأصولية، للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد.

الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان يستعير المُحَلِّي والمُجَلِّي لابن حزم، ويقول: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى والمجلى، وكتاب المغنى للشيخ موفق الدين ابن قدامة، في جودتها، وتحقيق مافيهما. كما نقل عنه قوله: لم تطب نفسى بالفتيا حتى صار عندى نسخة المغنى.

ولد موفق الدين بجماعيل، من عمل نابلس، سنة إحدى وأربعين وخمسمائة في شعبان، وقدم دمشق مع أهله، حيث هاجر مع أهل بيته وأقاربه، وله عشر سنين، فقرأ القرآن، وحفظ «مختصر الخرق» وقرأ على مشايخها، ثم رحل إلى بغداد هو وابن خاتمه الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد بن على المقدسى، سنة إحدى وستين، وأقاما أربع سنوات، ألقنا خلالها الفقه والحديث والخلاف، أقاما أولا عند الشيخ عبد القادر بن عبد الله الجيلى الحنبلى، ثم أقاما عند ابن الجوزى، ثم انتقلا إلى رباط النعال، واشتغلا على ابن المنى. وعاد موفق مرة أخرى إلى بغداد، سنة سبع وستين، ومعه عماد الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن على المقدسى فأقاما سنة، وحج سنة ثلاث وسبعين فسمع بمكة.

ونقل ابن رجب، عن ناصح الدين الحنبلى، أن موفق حج سنة أربع وسبعين، ورجع مع وفد العراق إلى بغداد، وأقام بها سنة، فسمع درس ابن المنى. قال [أى ناصح الدين]: وكنت أنا قد دخلت بغداد، سنة اثنتين وسبعين، واشتغلنا جميعاً على الشيخ أبى الفتح ابن المنى، ثم رجع إلى دمشق، واشتغل بتصنيف كتاب المغنى.

وفى دمشق تصدر موفق فى جامع دمشق مدة طويلة. ويذكر أبو شامة أن موفق بعد موت أخيه أبى عمر، هو الذى يؤم بالناس بالجامع المظفرى، ويخطب يوم الجمعة إذا حضر، فإن لم يحضر فابنه عبد الله بن أبى عمر [أى ابن أخى موفق] هو الخطيب، وإمام محراب الحنابلة بجامع دمشق، فيصلى فيه موفق إذا كان فى البلد، وإذا مضى إلى الجبل صلى العماد أخو عبد الغنى، وبعد موت العماد كان يصلى فيه أبو سليمان عبد الرحمن بن الحافظ عبد الغنى مالم يحضر موفق.

وزاد ابن كثير: وكان يتنفل بين العشاءين بالقرب من محرابه، فإذا صلى العشاء انصرف إلى منزله بدرج الدولعى بالرصيف، وأخذ معه من الفقراء من تيسر،

يأكلون معه من طعامه، وكان منزله الأصلي بقاسيون، فينصرف بعض الليالي بعد العشاء إلى الجبل.

وذكر الذهبي أن الموفق بقى يجلس زمانا بعد الجمعة للمناظرة، ويجمع إليه الفقهاء، وكان يُشغل إلى ارتفاع النهار، ومن بعد الظهر إلى المغرب، ولا يضجر، ويسمعون عليه، وكان يقرئ في النحو، وكان لا يكاد يراه أحد إلا أحبه. زاد ابن رجب: وربما قرأ عليه بعد المغرب وهو يتعشى.

قال الصفدى: وكان أوحده زمانه، إماما في علم الخلاف والفرائض والأصول والفقه والنحو والحساب والنجوم السيارة والمنازل، واشتغل عليه الناس مدة بـ «الخرق»، و«الهداية»، ثم بـ «مختصر الهداية» الذى له بعد ذلك، واشتغلوا عليه بتصانيفه.

وكان الشيخ الموفق شديد الاحتمال للأذى، ولا يناظر أحدا إلا وهو يتبسم، وقيل: إنه ناظر ابن فضلان الشافعى الذى كان يضرب به المثل في المناظرة، فقطعه. ونقل الذهبي عن الضياء المقدسى: سمعت المفتى أبا بكر محمد بن معالى بن غنيمة يقول: ما أعرف أحدا في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق.

أما صفاته الخلقية فقد كان، رحمه الله، تامم القامة، أبيض، مشرق الوجه، أذعج، كأن النور يخرج من وجهه لحسنه، واسع الجبين، طويل اللحية، قائم الأنف، مقرون الحاجبين، صغير الرأس، لطيف اليدين والقدمين، نحيف الجسم، ممتعا بحواسه.

وكان ذكيا، حسن التصرف، حكيما عنه أنه كان يجعل في عمامته ورقة مصرورة، فيها رمل، يُرمَل به ما يكتبه للناس من الفتاوى والإجازات وغيرها، فاتفق ليلة تُحطفت عمامته، فقال لحاطفها: يأخى، خذ من العمامة الورقة المصرورة بما فيها، ورُدَّ العمامة أَعْطَى بها رأسى، وأنت في أوسع الجَلِّ مما في الورقة. فظن الحاطف أنها فضة، ورآها ثقيلة، فأخذها، ورُدَّ العمامة، وكانت صغيرة عتيقة، فرأى أخذ الورقة خيرا منها بدرجات، فخلص الشيخ عمامته بهذا الوجه اللطيف قال ضياء الدين المقدسى: وسمعت البهاء يصفه بالشجاعة، وقال: كان يتقدم إلى العدو، وجرح في كفه، وكان يُراعى العدو.

وقال: وكان يصلي بخشوع، ولا يكاد يصلي سنة الفجر والعشاءين إلا في بيته، وكان يصلي بين العشاءين أربعاً بـ «السجدة» و«يس» و«الدخان» و«تبارك»، لا يكاد يُخلّ بهنّ، ويقوم السحر بستع، وربما رفع صوته، وكان حسن الصوت. وجاءه مرة الملك العزيز ابن العادل يزوره، فصادفه يصلي، فجلس بالقرب منه إلى أن فرغ من صلاته، ثم اجتمع به، ولم يتجاوز في صلاته. أما عقيدته، فيقول عنه سبط ابن الجوزي: وكان صحيح الاعتقاد، مُبغضاً للمشبهة، وقال: من شرط التشبيهات أن نرى الشيء ثم نُشَبِّهه، من رأى الله تعالى حتى يُشَبِّهه لنا!! قلت: قوله: من رأى الله حتى يشبهه لنا. كلام حسن، في غاية الجودة؛ لأن الذي رآه بعيني رأسه قال: رأيت ربّي. وسكت عن التشبيه، فیسعنا ما وسعه^(١).

ويقول ابن رجب: ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول وغيره، لا يرى إطلاق ما لم يؤثر من العبارات، ويأمر بالإقرار والإمرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات، من غير تفسير^(٢) ولا تكيف، ولا تمثيل ولا تحريف، ولا تأويل ولا تعطيل. وله نظم كثير حسن، وقيل: إن له قصيدة في عويص اللغة طويلة، وله مقطعات من الشعر؛ فمن شعره قوله^(٣):

أَتَغَفَّلُ يَا بَنَ أَحْمَدَ وَالْمَنَايَا	شَوَارِغُ يَحْفَرُ مَتَكَ عَنْ قَرِيبِ
أَغْرَكَ أَنْ تَحْطِطَنَّ الرُّزَايَا	فَكَمْ لِلْمَوْتِ مِنْ سَهْمٍ مُصِيبِ
كُحُوسُ الْمَوْتِ دَائِرَةٌ عَلَيْنَا	وَمَا لِلْمَرْءِ بُدٌّ مِنْ نَصِيبِ
إِلَى كَمْ تَجْعَلُ التَّنْصِيفَ دَائِبًا	أَمَا يَكْفِيكَ إِذَا زَارَ الْمَشِيبِ
أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّكَ كُلَّ حِينٍ	تَمُرُّ بِقَبْرِ خِلٍّ أَوْ حَبِيبِ
كَأَنَّكَ قَدْ لَحَقْتَ بِهِمْ قَرِيبًا	وَلَا يُغْنِيكَ إِفْرَاطُ التَّنْجِيبِ

(١) انظر كلام أبي شامة في عقيدته، في ذيل الروضتين ١٣٩، ورد النهي عليه في سير أعلام النبلاء

١٧٢، ١٧١/٢٢.

(٢) كذا وردت. ولعلها: «تشبه».

(٣) ذيل طبقات المتأصلة ١٤١/٢.

ومنه^(١):

لا تَجْلِسَنَّ بِيَابِ مَنْ يَا بِيْ عَلَيْكَ دُخُولَ دَارِهِ
ويقول: حاجاتي إليـ هـ يَعْرِفُهَا إِنْ لَمْ أُدَارِهِ
واتركه واقصِدْ رَبِّهَا تُقْضَى وَرَبُّ الدَّارِ كَارِهِ

ومنه^(٢):

أَبْعَدَ بِيَاضِ الشَّيْبِ أَغْمُرُ مَسْكِنَا سَوَى الْقَبْرِ إِنِّي إِنْ فَعَلْتُ لَأَحْمَقُ
يُخَبِّرُنِي شَيْبِي بِأَنِّي مَيِّتٌ وَشَيْبِكَا وَيُنْعَانِي إِلَيَّ فَيَصْدُقُ
تَحْرَقُ عُمْرِي كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَهَلْ أَسْتَطِيعُ رَفَعَ مَا يَتَحَرَّقُ
كَأَنِّي بِجَسْمِي فَوْقَ نَعْشِي مُمَدَّدَا فَمِنْ سَاكِتٍ أَوْ مُعْوِلٍ يَتَحَرَّقُ
إِذَا سِيلُوا عَنِّي أَجَابُوا وَأَعْوَلُوا وَأَذْمَعُهُمْ تَنَهَّلُ: هَذَا الْمُؤَفَّقُ
وَعُيِّتُ فِي صَدْعٍ مِنَ الْأَرْضِ ضَيْقُ وَأُودِعْتُ فِي لَحْدٍ بِهِ التُّرْبُ مُطْبِقُ
وَيَحْتَوِ عَلَى التُّرْبِ أَوْثَقُ صَاحِبِ وَيُسَلِّمُنِي لِلتُّرْبِ مَنْ هُوَ مُشْفِقُ
فِيَارِبْ كُنْ لِي مُؤَنِّسًا يَوْمَ وَخْشَتِي فَإِنِّي بِمَا أَنْزَلْتَهُ لِمُصَدِّقُ
وَمَاضَرَّنِي أَنِّي إِلَى اللَّهِ صَائِرُ وَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِي أَبْرُ وَأَرْفَقُ

تزوج الموفق ابنة عمه مريم بنت أبي بكر بن عبد الله بن سعد المقدسي، ورزق منها بأبي المجد عيسى، وأبي الفضل محمد، وأبي العز يحيى، وصفية، وفاطمة، ومات أولاده الثلاثة في حياته، ولم يعقب من ولد الموفق سوى عيسى، خلف ولدين صالحين، وماتا وانقطع عقبه. ثم تسرى الموفق ببجارية، ثم بأخرى، ثم تزوج عزية، فماتت قبله.

وكانت وفاته يوم السبت، يوم الفطر، سنة عشرين وستمائة، ودُفن من الغد ببجل قاسيون، خلف الجامع المظفرى، في مقبرتهم المشهورة، ورثاه صلاح الدين

(١) ذيل الروضتين ١٤١، ١٤٢، وذيل طبقات الحنابلة ١٤٢/٢، وشذرات الذهب ٩٢/٥.
(٢) مرآة الزمان ٦٣٠/٨، ذيل الروضتين ١٤١، البداية والنهاية ١٣/١٠٠، ١٠١، ذيل طبقات الحنابلة ١٤١، ١٤٢. شذرات الذهب ٩١/٥.

أبو عيسى موسى بن محمد بن خلف بن راجع المقدسي بقصيدة له، يقول فيها^(١):

لم يَبْقَ لِي بَعْدَ الْمَوْفُقِ رَغْبَةٌ فِي الْعَيْشِ إِنَّ الْعَيْشَ سَمٌّ مُنْعَعٌ
صَدُرَ الزَّمَانِ وَعَيْنُهُ وَطَرَاؤُهُ رَكُنَ الْأَنَامِ الرَّاهِدُ الْمَتَوَرَّعُ

* * *

تَلَقَّى الْمَوْفُقُ الْعِلْمَ عَلَى عِلْمَاءِ عَصْرِهِ؛ بِدَمَشْقَ، وَبَغْدَادَ، وَمَكَّةَ، وَالْمَوْصِلَ.
وَصَنَعَ لِنَفْسِهِ مَشِيشَةً حَافِلَةً، وَهَذَا ذَكَرَ مَنْ عَرَفَنَاهُ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ:

١ - أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ شَافِعِ الْجَيْلِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الْحَافِظُ، وَكَانَ أَحَدَ
الْعُلَمَاءِ الْمُعَدِّلِينَ، وَالْفَضْلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ^(٢).
وَسَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ^(٣). قَالَ الْمَوْفُقُ: كَانَ إِمَامًا فِي السَّنَةِ، ثِقَةً، حَافِظًا، يَقْرَأُ قِرَاءَةً
مَلِيحَةً بِصَوْتٍ رَفِيعٍ^(٤).

٢ - أَبُو الْمَعَالِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِ بْنِ حَنِيفَةَ الْبَاجِسْرَائِيِّ^(٥)،
كَانَ ثِقَةً، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ^(٦). سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ^(٧).

٣ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّحْبِيِّ. سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ^(٨).

٤ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، وَاللَّهِ. سَمِعَ مِنْهُ بِدَمَشْقَ، سَنَةَ ثِيْفٍ
وَسِتِينَ^(٩).

٥ - أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْمُقَرَّبِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ الْكَرَّخِيُّ الْمُسْنِدُ، كَانَ ثِقَةً،

(١) انظر الأبيات في: ذيل طبقات الخنابلة ١٤٣/٢، ١٤٤.

(٢) العبر ١٩٠/٤، سير أعلام النبلاء ٥٧٢/٢٠، ٥٧٣.

(٣) ذيل الروضتين ١٤٠، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٣/٢.

(٤) باجسرا: بلدة في شرق بغداد، بينها وبين حلوان، على عشرة فراسخ من بغداد. معجم البلدان ١/٤٥٤.

(٥) العبر ١٨٠/٤.

(٦) معجم البلدان ١١٤/٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٨) ذيل الروضتين ١٤١، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٣/٢، النجوم الزاهرة ٢٥٦/٦.

- متوددا، توفي سنة ثلاث وستين وخمسمائة^(١). سمع منه ببغداد^(٢).
- ٦ - حَيْدَرَةُ بن عمر العلويّ. سمع منه ببغداد^(٣).
- ٧ - خديجة بنت أحمد بن الحسن التَّهْرَوَانِيَّةُ، كانت صالحة، وتوفيت في رمضان، سنة سبعين وخمسمائة^(٤). سمع منها ببغداد^(٥).
- ٨ - أبو الحسن سعد الله بن نصر بن الدَّجَاجِيّ. سمع منه ببغداد^(٦).
- ٩ - شهدة بنت أحمد بن الفرّج الدَّيْنَوَرِيَّةُ، الكاتبة، المُسْنِدَةُ، فخر النساء، وصارت مُسْنِدَةَ العراق، توفيت سنة أربع وسبعين وخمسمائة^(٧). سمع منها ببغداد^(٨).
- ١٠ - أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسيّ، المتوفى سنة ست وستين وخمسمائة^(٩) سمع منه ببغداد^(١٠).
- ١١ - جمال الدين أبو الفرّج عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجَوْزِيّ، البغداديّ، الحنبليّ، الواعظ، صاحب التصانيف، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة^(١١). أقام عنده ببغداد بعد إقامته عند عبد القادر الجيلّي، وسمع منه^(١٢). قال الموقّف: كان ابنُ الجوزيّ إمامَ عصره في الوعظ، وصنّف في

(١) العبر ١٨٠/٤، ١٨١، سير أعلام النبلاء ٤٧٣/٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) العبر ٢١٠/٤.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٦) ذيل الروضتين ١٤٠، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، ذيل طبقات الخطابة ١٣٣/٢.

(٧) العبر ٢٢٠/٤.

(٨) ذيل الروضتين ١٤٠، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الخطابة ١٣٣/٢.

(٩) العبر ١٩٢/٤، ١٩٣.

(١٠) ذيل الروضتين ١٤١، مرآة الزمان ٦٣٠/٨، معجم البلدان ١١٤/٢، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الخطابة ١٣٣/٢.

(١١) سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١-٣٨٤، ذيل طبقات الخطابة ٣٩٩/١-٤٣٣.

(١٢) ذيل الروضتين ١٤١، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢.

فنون العلم تصانيف حسنة، وكان صاحب قبول، وكان يدرّس الفقه ويصنّف، وكان حافظاً للحديث، وصنّف فيه، إلا أننا لم نرُضَ تصانيفه في السنّة، ولا طريقته فيها^(١).

١٢ - محيى الدين أبو محمد عبد القادر بن عبد الله بن جنكى الجبلى الحنبلى، شيخ بغداد، توفى سنة إحدى وستين وخمسمائة^(٢). نزل الموفق عنده بمدرسته أول قدومه بغداد، قبل وفاته بأربعين يوماً، وقرأ عليه من «الخرقى»^(٣).

١٣ - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد، ابن الحثّاب، البغداديّ، العلامة، المحدث، إمام النحو، توفى سنة سبع وستين وخمسمائة^(٤). قرأ عليه ببغداد^(٥)، وقال عنه: كان إمام عصره فى علم العربية والنحو واللغة، وكان علماء عصره يستفتونه فيها، ويسألونه عن مشكلاتها، وحضرت كثيراً من مجالسه للقراءة عليه، ولكن لم أتمكن من الإكثار عليه؛ لكثرة الزّحام عليه، وكان حسن الكلام فى السنّة وشرّحها^(٦).

١٤ - أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد الطوسى، ثم البغداديّ، الشافعى، خطيب الموصيل، توفى سنة ثمان وسبعين وخمسمائة^(٧). سمع منه

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٤١٤/١، ٤١٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٣٩/٢٠-٤٥١، ذيل طبقات الحنابلة ٢٩٠/١-٣٠١.

(٣) مرآة الزمان ٦٢٩/٨، ذيل الروضتين ١٤١، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، المعر ٧٩/٥، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢، ١٣٤، شذرات الذهب ٨٨/٥، وذكر الذهبى فى موضع آخر من ترجمته فى سير أعلام النبلاء، صفحة ١٦٨، أنه أقام عند الشيخ عبد القادر خمسين ليلة.

(٤) إنباه الرواة ٩٩/٢-١٠٣، سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢٠-٥٢٨، ذيل طبقات الحنابلة ٣١٦/١-٣٢٣.

(٥) ذيل الروضتين ١٤١.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة ٣١٦/١، ٣١٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٨٧/٢١-٨٩، طبقات الشافعية الكبرى ١٩٩/٧.

- بالمَوْصِل^(١). وقال عنه: كان شيخا حسنا، لم تَر منه إِلَّا الخير^(٢).
- ١٥ - أبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السُّلَمِيّ الدَّمَشْقِيّ، توفي سنة ست وسبعين وخمسائة^(٣). سمع منه بدمشق^(٤).
- ١٦ - أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد، ابن التُّقُور، البغدادِيّ، المُحدِّث، الثقة، الحَير، توفي سنة خمس وستين وخمسائة^(٥). سمع منه ببغداد^(٦).
- ١٧ - أبو محمد عبد الواحد بن الحسين بن عبد الواحد البَارِزِيّ البغدادِيّ، كان صالحا، متديّنا، على طريقة السُّلَف، توفي سنة اثنتين وستين وخمسائة^(٧). سمع منه ببغداد^(٨).
- ١٨ - أبو المكارم عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن هلال الأزْدِيّ الدَّمَشْقِيّ، الأمين، المُسنِّد، توفي سنة خمس وستين وخمسائة^(٩). سمع منه بدمشق^(١٠).
- ١٩ - أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن محمد الطُّوسِيّ البغدادِيّ، ابن تاج القُرَاء، الزاهد، المُعَمَّر، توفي سنة ثلاث وستين وخمسائة^(١١). سمع منه

(١) ذيل الروضتين ١٤١، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢ (وجاء في هذا الموضع الطيبي مكان الطوسي، وهو خطأ لوروده على الصواب في ترجمته من السير)، طبقات الشافعية الكبرى ١١٩/٧، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨٨/٢١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩٣/٢١، ٩٤.

(٤) ذيل الروضتين ١٤١، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٩٨/٢٠، ٤٩٩.

(٦) ذيل الروضتين ١٤١، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ٤٦٨/٢٠، ٤٦٩.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٩) سير أعلام النبلاء ٤٩٩/٢٠، ٥٠٠.

(١٠) ذيل الروضتين ١٤١، تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(١١) سير أعلام النبلاء ٤٧٨/٢٠ - ٤٨٠.

بيغداد^(١)، وقال: سمعنا منه جزأين يرويهما عن البانياسي^(٢).

٢٠ - أبو الحسن علي بن عساكر بن المرحب البطائحي، الضرير، المقرئ،
تصدّر للإقراء، وأتقن الفن، توفي سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة^(٣). تلا
عليه الموفق في بغداد، بحرف نافع^(٤).

فاطمة بنت محمد بن علي البزازة = نفيسة

٢١ - أبو محمد المبارك بن علي البغدادي الحنبلي، المحدث، الحافظ، المجاور
بمكة، وإمام الحنابلة بالحرم، توفي سنة خمس وسبعين وخمسمائة^(٥). سمع
منه بمكة^(٦).

٢٢ - أبو طالب المبارك بن علي بن محمد، ابن خضير، البغدادي، المحدث،
الصادق، المفيد، توفي سنة اثنتين وستين وخمسمائة^(٧). سمع منه
بيغداد^(٨).

٢٣ - أبو المكارم المبارك بن محمد بن المعمر البادرائي البغدادي، الصالح
الصدوق، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة^(٩). سمع منه بيغداد^(١٠). وقال عنه:
هو شيخ صالح ضعيف، أكثر أوقاته مُسْتَلْقٍ على قفاه، وكان يسألنا عن الصلاة
قاعداً لِعَجْزِهِ^(١١).

(١) ذيل الروضتين ١٤٠. تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٧٩/٢٠.

(٣) العبر ٢١٥/٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٥) العبر ٢٢٦/٤، ذيل طبقات الحنابلة ٣٤٦/١.

(٦) ذيل الروضتين ١٤١، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ٤٨٧/٢٠-٤٨٩.

(٨) تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢.

(٩) سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٢٠.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

- ٢٤ - أبو شجاع محمد بن الحسين المادرائي^(١). سمع منه ببغداد^(٢).
- ٢٥ - أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان، ابن البطي، البغدادي، الحاجب، عُمر، وتفرّد، ورُجل إليه، وروى شيئا كثيرا، توفي سنة أربع وستين وخمسمائة^(٣). سمع منه ببغداد^(٤)، وقال عنه: هو شيخنا، وشيخ أهل بغداد في وقته.... وكان ثقة، سهلا في السماع^(٥).
- ٢٦ - أبو حنيفة محمد بن عبيد الله بن علي الأصبهاني الحطّيب الحنفي، الفقيه، أملي عدة مجالس، توفي سنة إحدى وسبعين وخمسمائة^(٦). سمع منه ببغداد^(٧).
- ٢٧ - محمد بن محمد بن السّكن. سمع منه ببغداد^(٨).
- ٢٨ - أبو أحمد مَعمر بن عبد الواحد بن رجاء، ابن الفاجر، القرشي الأصبهاني، المُعَدِّل، له سبع رحلات إلى بغداد، توفي سنة أربع وستين وخمسمائة^(٩). سمع منه ببغداد^(١٠).
- ٢٩ - ناصح الإسلام أبو الفتح نصر بن فُتيان بن مطر، ابن المتي، الثَّهْرَوَانِي، الحنبلي، المفتي، شيخ الحنابلة، توفي سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة^(١١). تلا عليه بحرف أُنَى عمرو في بغداد^(١٢)، ولازمه، وقرأ عليه المذهب والخلاف

(١) نسبة إلى مادرايا. قال ابن الأثير: وظلّي أنها من أعمال البصرة. الباب ٧٨/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٨١/٢٠ - ٤٨٤.

(٤) مرآة الزمان ٦٢٩/٨ (وفيه: وأبا الفتح محمد بن عبد الباقي وأحمد بن سلمان. خطأ)، ذيل الروضتين ١٤١، تكلمة وفيات النقلة ١٥٩/٥، معجم البلدان ١١٤/٢، المعبر ٧٩/٥، سير أعلام النبلاء ٤٨٢/٢٠، ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢، شذرات الذهب ٨٨/٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٨٣/٢٠.

(٦) سير أعلام النبلاء ٤٧/٢١، ٤٨، الجواهر المضية ٢٤٦/٣، ٢٤٧. وفي السير خطأ: «محمد بن عبد الله».

(٧) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٨) سير أعلام النبلاء ٤٨٥/٢٠ - ٤٨٧.

(٩) تكلمة وفيات النقلة ١٠١/١ - ١٠٤، سير أعلام النبلاء ١٣٧/٢١، ١٣٨، ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٥ - ٣٥٨/١.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

والأصول، حتى برع^(١)، وقال عنه: شيخنا أبو الفتح كان رجلاً صالحاً، حسن النية والتعليم، وكانت له بركة في التعليم، قلَّ مَنْ قرأ عليه إلا انتفع، وخرج من أصحابه فقهاء كثيرون، منهم مَنْ ساد، وكان يقنع بالقليل، وربما يكفى ببعض قُرصة، ولم يتزوّج، وقرأت عليه القرآن، وكان يحبُّنا ويخبر قلوبنا، ويظهر منه البشّر إذا سمع كلامنا في المسائل، ولما انقطع الحافظ عبد الغني عن الدّرس؛ لاشتغاله بالحديث، جاء إلينا، وظنَّ أن الحافظ انقطع لضيق صدره^(٢).

٣٠ - نَفِيسَة، وتُسمَّى فاطمة، بنت محمد بن علي البرّازة البغداديّة، توفيت سنة ثلاث وستين وخمسمائة^(٣). سمع منها ببغداد^(٤).

٣١ - أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن هلال الدّقّاق العجّلي السّامريّ، ثم البغداديّ، الكاتب، شيخ مُعَمَّر، صحيح الرواية، توفي سنة اثنتين وستين وخمسمائة^(٥). سمع منه ببغداد^(٦)، وقال عنه: هو فيما أظنُّ أقدم مشايخنا سماعاً^(٧).

٣٢ - أبو القاسم يحيى بن ثابت بن بُنْدَار الدّينوريّ البغداديّ البَقّال الوكيل، المُسنِد، توفي سنة ست وستين وخمسمائة^(٨). سمع منه ببغداد^(٩).

* * *

(١) معجم البلدان ١١٤/٢، العبر ٧٩/٥، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٤/٢، شذرات الذهب ٨٨/٥.

(٢) ذيل طبقات الخنابلة ٣٦١/١، ٣٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٨٩/٢٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٧١/٢٠، ٤٧٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، العبر ٧٩/٥، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٣/٢، شذرات الذهب ٨٨/٥.

(٧) سير أعلام النبلاء ٥٠٥/٢٠، ٥٠٦.

(٨) تكملة وفيات النقلة ١٥٩/٥، سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٣/٢.

وتلقى العلم على الشيخ موفّق الدين جمهرة كبيرة من الدارسين، سمعوا منه الحديث، وتفقهوا عليه، وقرأوا عليه مؤلفاته، ونبغ منهم كثير فأفتوا وتصدروا، ونذكر منهم:

١ - زكيّ الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد المعريّ البعلبيّ الحنبليّ، الفقيه الزاهد، توفي سنة إحدى وتسعين وستائة، عن إحدى وثمانين سنة، حضر عليه، وتفقه، وحفظ «المقنع»^(١).

٢ - عزّ الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن محمد المقدسيّ الحنبليّ، الزاهد، خطيب الجبل، وكان فقيها بصيرا بالمذهب، توفي سنة ست وستين وستائة^(٢). سمع منه، وحُدث عنه^(٣).

٣ - تقىّ الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن أحمد بن فضل الواسطيّ الصالحيّ الحنبليّ الحافظ، الفقيه الزاهد، توفي سنة اثنتين وتسعين وستائة^(٤). سمع منه بدمشق، وحُدث عنه^(٥).

٤ - تقىّ الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصّريفيّ الحنبليّ الحافظ، توفي سنة إحدى وأربعين وستائة^(٦). ذكر ياقوت الحمويّ، أن أبا إسحاق هذا أخبره أنه آخر من قرأ على الشيخ الموفّق^(٧).

٥ - عزّ الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسيّ الصالحيّ، الذي يعرف بابن العماد، توفي سنة ثمان وثمانين وستائة^(٨). حُدث عنه^(٩).

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٢٩/٢.

(٢) العبر ٢٨٤/٥، ذيل طبقات الحنابلة ٢٧٧/٢، ٢٧٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢. والمرجعين السابقين.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٣٢٩/٢ - ٣٣١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢. والذيل، الموضع السابق.

(٦) سير أعلام النبلاء ٨٩/٢٣، ٩٠، ذيل طبقات الحنابلة ٢٢٧/٢ - ٢٣٠.

(٧) معجم البلدان ١١٤/٢. وورد فيه خطأ: «إبراهيم بن محمد الأزهرى الصيرفى».

(٨) العبر ٣٥٧/٥، وفيه أنه العماد ابن العماد.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

٦ - شرف الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبيد الله المقدسي الصالحي الحنبلي القرضي، توفي سنة سبع وثمانين وستمائة، سمع منه، وهو جده لأمه، وعم أبيه^(١).

٧ - أبو العباس أحمد بن سلامة بن أحمد التجار الحراني الحنبلي، المحدث الزاهد، توفي سنة ست وأربعين وستمائة، صحب الشيخ موفق الدين، وسمع منه^(٢).

٨ - زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدايم بن نعمة المقدسي الصالحي الحنبلي، الكاتب، المحدث، الخطيب، المعمر، توفي سنة ثمان وستين وستمائة، تفقه عليه^(٣)، وحديث عنه^(٤).

٩ - سيف الدين أبو العباس أحمد بن عيسى بن عبد الله، ابن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، المحدث، الحافظ، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وسمع من جده موفق الكثير^(٥).

١٠ - تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الغني المقدسي الصالحي الحنبلي، شيخ الحنابلة، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة، لزم جده لأمه الشيخ موفق الدين حتى برع، وحفظ «الكافي» له^(٦).

١١ - تقي الدين أحمد بن مؤمن. قال الذهبي: حدث عنه.... وخلق آخريهم موتا التقى أحمد بن مؤمن، يروى عنه بالحضور أحاديث^(٧).

١٢ - صفى الدين أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن يحيى الشقراوى الحنبلي

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣١٨/٢، ٣١٩.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢٤٣/٢.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢٧٨/٢ - ٢٨٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٢٤١/٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٣، ذيل طبقات الحنابلة ٢٣٢/٢، ٢٣٣.

(٧) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢. وفي حاشيته: هي قطعة من موطأ مالك، كما ذكر في تاريخ الإسلام.

- القاضي، توفي سنة ثمان وسبعين وستائة، سمع منه^(١).
- ١٣ - عز الدين أبو الفداء إسماعيل بن عبد الرحمن بن عمرو المرذاي الصالحى
الحنبلّى، ابن الفراء، توفي سنة سبعمئة^(٢). حدّث عنه^(٣).
- ١٤ - الجمال ابن الصيرفى، حدّث عنه^(٤).
- ١٥ - شرف الدين أبو محمد حسن بن عبد الله بن عبد الغنى المقدسى الصالحى
الحنبلّى، الفقيه، توفي سنة تسع وخمسين وستائة، تفقّه على الشيخ الموفق،
وبرع، وأفتى^(٥).
- ١٦ - صفى الدين أبو الصفاء خليل بن أبى بكر بن صديق المرائى الحنبلّى،
الفقيه، الأصولى، المقرئ، القاضي، نزيل مصر. توفي سنة خمس وثمانين
وستائة. سمع من الشيخ موفق الدين، وتفقّه عليه، وبرع وأفتى^(٦).
- ١٧ - زينب بنت الواسطى. حدّث عنه^(٧).
- ١٨ - ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدى المقدسى
الجماعىلى ثم الدمشقى الصالحى، الحنبلّى، الحافظ المحقق، توفي سنة
ثلاث وأربعين وستائة^(٨). حدّث عنه^(٩).
- ١٩ - عماد الدين أبو محمد عبد الحافظ بن بدران بن شبل بن طرخان المقدسى
التابلسى الحنبلّى، توفي سنة ثمان وتسعين وستائة، عن نحو تسعين سنة،

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٩٧، ٢٩٨.

(٢) العبر ٥/٤١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٧٣.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣١٦، ٣١٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٧.

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٢٦-١٣٠، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٣٦-٢٤٠.

(٩) سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٧، ذيل طبقات الحنابلة ٢/١٤٢، شذرات الذهب ٥/٩٢.

سمع منه^(١)، وحدث عنه^(٢).

٢٠ - عبد الخالق، التاج، حدث عنه^(٣).

٢١ - بهاء الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي الحنبلي، توفي سنة أربع وعشرين وستائة. تفقه عليه بدمشق، ولازمه، وعلّق عنه الفقه واللغة^(٤)، وحدث عنه^(٥).

٢٢ - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك المقدسي ثم الصالحى، الحنبلي، المحدث الزاهد، توفي سنة تسع وثمانين وستائة. سمع منه بدمشق^(٦).

٢٣ - شهاب الدين، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشافعي، الإمام المقتن، توفي سنة خمس وستين وستائة^(٧). قال أبو شامة: سمعت عليه «مُسْنَدُ» الإمام الشافعي، رحمه الله، وفاتني منه نحو ورقين عند باب استقبال القبلة، بسماعه من أبي زُرْعَة، وسمعت عليه كتاب «النصيحة» لابن شاهين، وغير ذلك^(٨).

٢٤ - سيف الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز، ابن أبي الجيش القسائي الحوزاني، ثم الدمشقي، الحنبلي، قتل شهيدا بسيف التتار سنة ست وخمسين وستائة. قال ابن رجب: صنّف تصانيف، منها كتاب «التهذيب» في اختصار «المغني» في مجلدين، وسمّى فيه الشيخ موفق الدين شيخنا، ولعله اشتغل عليه^(٩).

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٤١/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١٧٠/٢، ١٧١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٣٢٣/٢.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ١٦٥/٨ - ١٦٨.

(٧) ذيل الروضتين ١٣٩. وانظر: سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٨) ذيل طبقات الحنابلة ٢٦٤/٢، ٢٦٥.

٢٥ - جمال الدين أبو محمد عبد الرحمن بن سالم بن يحيى بن خَمِيس الأنصاريّ الأَنْبَارِيّ، ثمّ الدمشقيّ، الحنبليّ، توفى سنة إحدى وستين وستائة. تفقّه عليه، وبرع، وأفتى^(١).

٢٦ - جمال الدين أبو محمد عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد البغداديّ الحرّانيّ، الفقيه الحنبليّ، توفى سنة سبعين وستائة. تفقّه عليه، وبرع، وأفتى^(٢).

٢٧ - يحيى الدين أبو سليمان عبد الرحمن بن عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ الحنبليّ، الفقيه، الزاهد، توفى سنة ثلاث وأربعين وستائة. تفقّه عليه حتى برع في الفقه، وكان يؤمُّ معه في جامع بني أمية. بمحارب الحنابلة^(٣).

٢٨ - شمس الدين أبو محمد وأبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، ابن قدامة المقدسيّ الجَمَاعِيّ الحنبليّ، توفى سنة اثنتين وثمانين وستائة. سمع من عمه الموفق، وتفقّه عليه، وعَرَضَ عليه كتاب «المقنع»، وشرحه عليه، وأذن له في إقرائه، وإصلاح ما يرى أنه يحتاج إلى إصلاح فيه، ثم شرّحه بعد ذلك في مجلدات، واستمَدَّ فيه من «المغني» لعمه^(٤).

٢٩ - عزّ الدين أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الغنيّ المقدسيّ الحنبليّ، توفى سنة إحدى وستين وستائة. تفقّه عليه^(٥).

٣٠ - عزّ الدين أبو محمد عبد الرزّاق بن رزق الله بن أبي بكر الرُسَعَيْنِيّ الحنبليّ، الفقيه، المفسّر، المحدث، توفى سنة ستين أو إحدى وستين وستائة. سمع منه بدمشق، وتفقّه عليه، وحفظ كتابه «المقنع» في الفقه^(٦).

٣١ - تقى الدين أبو محمد عبد السّاتر بن عبد الحميد بن محمد المقدسيّ الحنبليّ

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٨١.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٣١، ٢٣٢.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٠٤-٣١٠، وانظره في: ١٤٢/٢، وشذرات الذهب ٥/٩٢.

(٥) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٧٤-٢٧٦.

- الفقيه، توفي سنة تسع وسبعين وستمائة. سمع منه^(١).
- ٣٢ - أبو منصور عبد العزيز بن طاهر بن ثابت الخياط المقرئ. سمع منه ببغداد^(٢).
- ٣٣ - زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري المصري الشافعي، الحافظ الكبير، توفي سنة ست وخمسين وستمائة^(٣). قال المنذري: لقيته بدمشق، وسمعت منه^(٤).
- ٣٤ - عبد الله بن أبي بكر بن أبي البدر محمد الحرابي البغدادي الحنبلي الزاهد، يُعرف بكتيلة، توفي سنة إحدى وثمانين وستمائة. أجاز له^(٥).
- ٣٥ - جمال الدين أبو موسى عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي الحنبلي الحافظ، توفي سنة تسع وعشرين وستمائة^(٦). حدث عنه^(٧)، وتفقه به^(٨).
- ٣٦ - شرف الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالح الحنبلي الخطيب، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة. تفقه على والده وعمه الموفق^(٩).
- ٣٧ - أبو محمد عبد المحسن بن عبد الكريم بن ظافر الحصيني الحضرى الحنبلي المصري الفقيه، توفي سنة خمس وعشرين وستمائة. وكان قد رحل إلى

(١) ذيل طبقات الخنابلة ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

(٢) ذيل طبقات الخنابلة ٢/١٤٢، شذرات الذهب ٥/٩٢.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٥٩-٣٦١.

(٤) تكملة وفيات النقلة ٥/١٥٩، وذيل طبقات الخنابلة ٢/١٤٢، شذرات الذهب ٥/٩٢.

(٥) ذيل طبقات الخنابلة ١/٣٠١، ٣٠٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٧-٣١٩، ذيل طبقات الخنابلة ٢/١٨٥-١٨٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٧.

(٨) سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٨، ذيل طبقات الخنابلة، الموضع السابق.

(٩) ذيل طبقات الخنابلة ٢/٢٣٤، ٢٣٥.

- دمشق، وتفقه بها عليه، وانقطع إليه مدة، وتخرج به^(١).
- ٣٨ - فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي المقدسي الصالح الحنبلي، الفقيه، المحدث، المعمر، سند الوقت، توفي سنة تسعين وستائة. سمع منه بدمشق، وتفقه عليه، وقرأ عليه «المقنع»، وأذن له في إقرائه^(٢).
- ٣٩ - أبو الفهم ابن الخميس. ذكر الذهبي أنه حدث عنه^(٣).
- ٤٠ - ضياء الدين أبو إبراهيم محاسن بن عبد الملك بن علي بن نجا الحموي ثم الصالح، الحنبلي الفقيه، توفي سنة ثلاث وأربعين وستائة. تفقه عليه حتى برع وأفتى^(٤).
- ٤١ - شمس الدين أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، قاضي القضاة، ابن العماد، نزيل مصر، توفي سنة ست وسبعين وستائة. سمع منه، وتفقه عليه^(٥).
- ٤٢ - تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليونيني البعلبكي الحنبلي، المحدث، الحافظ، توفي سنة ثمان وخمسين وستائة. تفقه عليه^(٦).
- ٤٣ - محمد بن داود بن إلياس البجلي الحنبلي، توفي في حدود سنة تسع وسبعين وستائة. سمع منه^(٧).
- ٤٤ - أبو عبد الله محمد بن سعيد بن يحيى، ابن الديلمي، الواسطي الشافعي، الحافظ، توفي سنة سبع وثلاثين وستائة^(٨). روى الحديث عنه^(٩).

(١) ذيل طبقات الختابة ١٧٢/٢.
 (٢) ذيل طبقات الختابة ٣٢٥/٢-٣٢٩. وذكر الذهبي أنه حدث عنه. سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.
 (٣) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.
 (٤) ذيل طبقات الختابة ٢٣٤/٢.
 (٥) ذيل طبقات الختابة ٢٩٤/٢، ٢٩٥.
 (٦) ذيل طبقات الختابة ٢٦٩/٢-٢٧٣.
 (٧) ذيل طبقات الختابة ٢٩٩/٢، ٣٠٠.
 (٨) طبقات الشافعية الكبرى ٦١/٨، ٦٢.
 (٩) ذيل طبقات الختابة ١٤٢/٢، شذرات الذهب ٩٢/٥.

٤٥ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد السَّعْدِيُّ المقدسيّ الصَّالِحِيّ الحنبليّ، المحدث، الزاهد، القدوة، توفي سنة ثمان وثمانين وستائة. سمع منه^(١)، وحَدَّث عنه^(٢).

٤٦ - مُعِين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغنيّ بن أبي بكر البغداديّ الحنبليّ، ابن نُقْطَةِ الحافظ، توفي سنة تسع وعشرين وستائة^(٣). حَدَّث عنه^(٤).

٤٧ - مُجِيب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن، ابن النُّجَّار البغداديّ الشافعيّ، الحافظ الكبير، الثَّقة، توفي سنة ثلاث وأربعين وستائة^(٥). حَدَّث عنه^(٦).

٤٨ - تَقِيّ الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن عبد المنعم المَرَاتِبِيّ البغداديّ الحنبليّ، الفقيه الإمام، نزيل دمشق، توفي سنة أربع وأربعين وستائة، صاحب الشَيْخ مَوْفَّق الدين، وتَفَقَّه عليه، وبرع وأفتى^(٧).

٤٩ - جمال الدين أبو زكريّا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح الحرَّانيّ الحنبليّ، ابن الصَّيرَفِيّ، ويُعرَف بابن الجَيْشِيّ، توفي سنة ثمان وسبعين وستائة. سمع بدمشق منه، وأخذ عنه الفقه^(٨).

٥٠ - شمس الدين أبو إسحاق يوسف بن خليل بن قراجا الأذِمِّيّ الدمشقيّ، المحدث الصادق، توفي سنة ثمان وأربعين وستائة^(٩). حَدَّث عنه^(١٠).

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣٢٠/٢ - ٣٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١٨٢/٢ - ١٨٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٩٨/٨، ٩٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢.

(٧) ذيل طبقات الحنابلة ٢٤٢/٢.

(٨) ذيل طبقات الحنابلة ٢٩٥/٢ - ٢٩٧.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٥١/٢٢ - ١٥٥.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٢/٢، شذرات الذهب ٩٢/٥.

٥١ - أبو علي يوسف بن أحمد بن أبي بكر القسُولي الصالحِي الحَجَّار ، توفي سنة سبعمائة^(١) . حَدَّثَ عَنْهُ^(٢) .

٥٢ - شمس الدين أبو الْمُظَفَّر يوسف بن قَزْغَلِي التُّرْكِي ، سَيِّدُ ابْنِ الْجَوَزِيِّ ، الحَنْفِي الحَافِظ ، المَوْرُخ ، توفي سنة أربع وخمسين وستائة^(٣) . ذكره في مرآة الزمان ، فقال : وفيها شيخنا الإمام موفق الدين المقدسي^(٤) . ثم قال : وكان يحضر مجالس دائما في جامع دمشق وقاسيون ، ويفرح ويقول : أحْيِ الله بك السُّنَّةَ وقَمَعْ البدعة ، وهذه البلاد فتوحك ، كما فتح القدس يوسف سَمِيك^(٥) .

* * *

وقد شُغِلَ موفق الدين بالتأليف في أصول الدين وأصول الفقه والتفسير والحديث والفقه والأنساب والفضائل ، ويشهد ثبت كُتُبُه الآتِي بالتبريز في هذه الفنون :

١ - الاستبصار في نسب الأنصار

ذكره ياقوت ، والذهبي ، وسماه « نسب الأنصار » والصفدي ، وابن شاکر ، وابن رجب ، والبغدادي ، وسماه « الاستبصار في أنساب الأنصار »^(٦) . وهو في مجلد .

٢ - الاعتقاد

ذكره الذهبي ، والصفدي ، وابن شاکر ، وابن رجب ، وابن العماد ،

(١) العبر ٤١٢/٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٧/٢٢ ، والعبر ، الموضوع السابق .

(٣) الجواهر المضية ٦٣٣/٣ - ٦٣٥ .

(٤) مرآة الزمان ٦٢٢/٨ .

(٥) يعني صلاح الدين الأيوبي . وانظر : مرآة الزمان ٦٢٨/٨ ، والجواهر المضية ٦٣٤/٣ .

(٦) معجم البلدان ١١٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢ ، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧ ، فوات الوفيات

١٥٩/٢ ، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٠/٢ ، إيضاح المكنون ٧٠/١ ، هدية العارفين ٤٥٩/١ .

والبغدادي^(١)، وهو في جزء.

أهل البدعة = رسالة إلى الشيخ فخر الدين ابن تيمية في تخليد أهل البدع في النار.

٣ - البرهان

ذكره الذهبي، وقال: جزء، والصفدي وابن شاکر وابن رجب باسم «البرهان في القرآن»، وقال: جزءان، وابن العماد، والقنوجي، وسمياه «البرهان في مسألة القرآن»، والبغدادي^(٢).

٤ - التبيين في نسب القرشيين

ذكره ياقوت، والصفدي، وقال: مجلد صغير، وابن رجب، وقال: مجلد، وحاجي خليفة، وسماه «التبيين في أنساب القرشيين»، والبغدادي^(٣). وذكره الذهبي باسم «نسب قريش»، وقال: مجلد^(٤).

تحريم النظر في كتب أهل الكلام = مسألة في تحريم النظر...

٥ - تحفة الأحياء في بيان حكم الأذنان

ذكره بروكلمان^(٥).

٦ - التواوين

ذكره ياقوت، والذهبي، وقال: مجلد، والصفدي، وابن شاکر، وقالوا: مجلد صغير، وابن رجب، وقال: جزءان، وابن العماد، وحاجي خليفة، والبغدادي، وبروكلمان^(٦).

(١) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، هدية العارفين ٤٦٠/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الخنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، التاج المكلل ٢٣٠، هدية العارفين ٤٥٩/١.

(٣) معجم البلدان ١١٤/٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، ذيل طبقات الخنابلة ١٤٠/٢، وفيه خطأ «التدين»، كشف الظنون ٣٤٣، هدية العارفين ٤٥٩/١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي، الملحق 689 S 1.

(٦) معجم البلدان ١١٤/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات =

وطبع بدار البيان العربى بدمشق سنة ١٩٦٩م، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط.

٧ - جواب مسألة وردت من صرّخد في القرآن ذكره ابن رجب، وابن العماد، وقالوا: جزء^(١).

٨ - ذمُّ التأويل

ذكره سبط ابن الجوزى، والذهبي، والصفدى، وابن شاکر، وابن رجب، وابن العماد، والبغدادى، والقنوجى، وبروكلمان^(٢).

وطبع ضمن مجموع مطبعة كردستان العلمية بمصر، سنة ١٣٢٩ هـ.

٩ - ذمُّ ما عليه مُعاني التصوف من الغناء والرقص

ذكره بروكلمان، وفيه «معاني» بفتح الميم، وذكر بروكلمان أن محمد حامد الفقى نشره ضمن دفائن الكنوز، الرسالة الثانية، سنة ١٣٤٩ هـ.^(٣)

١٠ - ذمُّ الوسواس

ذكره ياقوت، وسماء «كتاب الوسواس»، وسبط ابن الجوزى، والصفدى، وابن شاکر، وابن رجب، وابن العماد، وحاجى خليفة، والبغدادى، والقنوجى، وبروكلمان، وسماء «جزء في ذم الوسواس وأهله»، وذكر أنه طبع سنة ١٣٤٢ هـ، وسنة ١٣٥٠ هـ باسم «ذم الموسوسين وتحذير من الوسواس»^(٤). وهو في جزء.

١١ - الردّ على ابن عَقِيل

= ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٠/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون ١٤٠٦، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق G 1: 398, S 1: 689

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥.

(٢) مرآة الزمان ٦٢٨/٨، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الواقى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربى، الملحق S 1: 689

(٣) تاريخ الأدب العربى، الملحق S 1: 689

(٤) معجم البلدان ١١٤/٢، مرآة الزمان ٦٢٨/٨، الواقى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، إيضاح المكنون ٥٤٤/١، هدية العارفين ٤٦٠/١، التاج المكلل ٢٣١، تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق G 1: 398, S 1: 689

ذكره بروكلمان^(١).

١٢ - رسالة إلى الشيخ فخر الدين ابن تيمية في تخليد أهل البدع في النار
ذكره ابن رجب، وابن العماد، وعنده «في عدم التخليد»، والقنوجي،
وبروكلمان، باسم «أهل البدعة»^(٢).

١٣ - رسالة في اعتقاد أهل السنة والجماعة
ذكرها بروكلمان، وأشار إلى كتاب لمعة الاعتقاد الآتي^(٣).

١٤ - رسالة في التصوف

ذكرها بروكلمان^(٤).

١٥ - رسالة في المذاهب الأربعة

ذكرها بروكلمان^(٥).

١٦ - الرقة

ذكره ياقوت، والذهبي، وقال: مجلد، والصفدي، وقال: مجلد صغير، وابن
شاکر، وابن رجب، وابن العماد، وسماه الثلاثة «الرقة والبكاء» قال ابن
شاکر: مجلد صغير، وقال ابن رجب: جزءان، وذكره حاجي خليفة،
والبغدادي، وبروكلمان، وسماه «الرقة والبكاء»^(٦).

١٧ - الروضة، في أصول الفقه (روضة الناظر وجنة المناظر)

ذكره ياقوت، وسماه «كتاب في أصول الفقه»، والذهبي، والصفدي،

(١) تاريخ الأدب العربي، الملحق S1:689.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، التاج المكلل ٢٣٠، تاريخ الأدب العربي، الملحق S1:689.

(٣) تاريخ الأدب العربي، الأصل G1:398.

(٤) تاريخ الأدب العربي، الموضع السابق.

(٥) تاريخ الأدب العربي، الملحق S1:689.

(٦) معجم البلدان ١١٤/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٠/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون ١٤٢٠، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربي، الأصل، والملحق G1:398, S1:689.

وابن كثير، وابن شاکر، وابن رجب، وابن العماد، وحاجي خليفة،
والبغدادی، والقنوجی، وبروکلمان^(١). وطبع في السلفیة بمصر سنة
١٣٤٢ هـ، كما طبع عدة طبقات آخرها: في جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، بتحقيق الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد.

١٨ - الزهد، في علوم القرآن وغيره

ذكره سبط ابن الجوزي^(٢).

١٩ - الثناني

ذكره ابن كثير، وقال: في مجلدين^(٣).

٢٠ - صفة الفلق

ذكره ياقوت، وقال إنه في الحديث^(٤).

٢١ - عقيدة

طبع ضمن مجموعة مطبعة كردستان العلمية بمصر، سنة ١٣٢٩ هـ.

٢٢ - العمدة

ذكره ياقوت، والذهبي، وقال: مجلد، والصفدي، وقال: مجلدة
لطيفة، وابن شاکر، وقال: مجلد لطيف، وابن رجب وابن العماد،
وقالا: مجلد صغير، وحاجي خليفة، والبغدادی، وبروکلمان، وسماء
حاجي خليفة وبروکلمان «عمدة الأحكام»^(٥).

(١) معجم البلدان ١١٤/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، البداية والنهاية ١٠٠/١٣، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون ٩٢٤، هدية العارفين ٤٦٠/١، التاج المكلل ٢٣١، تاريخ الأدب العربي، الأصل، والملحق
GI: 298, SI: 689

(٢) مرآة الزمان ٦٢٢/٨.

(٣) البداية والنهاية ١٠٠/١٣.

(٤) معجم البلدان ١١٤/٢.

(٥) معجم البلدان ١١٤/٢، وفيه «العهد» تحريف، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون =

٢٣ - غاية الكمال في سائر الأمثال ، وأنساب العرب الجاهلية ، والتبيين في فضل الخلفاء الراشدين .

كذا ذكره بروكلمان^(١) ، وقد خلطه بكتاب التبيين السابق .

غريب الحديث = قنعة الأريب

ذكر البغدادي له « غريب الحديث » ، ثم ذكر بعده « قنعة الأريب »^(٢) .

٢٤ - فتاوى ومسائل منثورة

ذكرها ابن رجب فقال: فتاوى ومسائل منثورة ورسائل شتى كثيرة .

وكذلك ذكر ابن العماد ، وقال : ورسائل شيء كثير^(٣) .

٢٥ - فضائل الصحابة

ذكره ياقوت ، وسيط ابن الجوزي ، والذهبي ، وقال : مجليد ، والصفدي ،

وابن رجب وقالوا : جزءان ، والبغدادي ، قال ابن رجب : وأظنه مناج

القاصدين في فضل الخلفاء الراشدين^(٤) .

٢٦ - فضائل عاشوراء

ذكره سبط ابن الجوزي ، والذهبي ، وسماه « عاشوراء » فحسب ، بعد

ذكره فضل العشر ، وقال : أجزاء ، والصفدي ، وابن شاعر ، وسماه « فضل

عاشوراء » ، وقالوا : جزء ، وابن رجب ، وقال : جزء^(٥) .

٢٧ - فضائل العشر

= ١١٦٤ ، هدية العارفين ٤٦٠/١ ، تاريخ الأدب العربي ، الأصل G1:398 .

(١) تاريخ الأدب العربي ، الأصل ، والملحق S1:689 ، G1:398 .

(٢) هدية العارفين ٤٦٠/١ .

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢ ، شذرات الذهب ٩١/٥ .

(٤) معجم البلدان ١١٤/٢ ، مرآة الزمان ٦٢٧/٨ ، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢ ، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧ ،

ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢ ، هدية العارفين ٤٦٠/١ .

(٥) مرآة الزمان ٦٢٨/٨ ، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢ ، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧ ، فوات الوفيات

١٥٩/٢ ، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٠/٢ .

ذكره الذهبي باسم «فضل العشر»، وقال: جزء، والصفدي، وابن شاعر، وابن رجب، وقال: جزء^(١).

٢٨ - فقه الإمام

ذكره بروكلمان^(٢).

٢٩ - القدر

ذكره ياقوت، وسبط ابن الجوزي، والذهبي، وقال: جزء، والصفدي، وابن رجب، وابن العماد، وقالوا: جزءان، والبغدادى^(٣).

٣٠ - القنعة

ذكره ياقوت، وسماء «مختصر في غريب الحديث»، والذهبي، وقال: مجلد، والصفدي، وابن رجب، وسماء «قنعة الأريب في الغريب»، وقالوا: مجلد صغير، وابن شاعر، والبغدادى، وسماء كالصفدي وابن رجب، وبروكلمان، وسماء «قنعة الأريب في تفسير الغريب»^(٤).

٣١ - الكافي

ذكره الذهبي، والصفدي، وابن رجب، وابن العماد، وقالوا: في أربع مجلدات، وحاجي خليفة، وقال: في فروع الخبيلية، والبغدادى، وبروكلمان^(٥)

وطبع بدمشق، سنة ١٣٨٢ هـ، في أربعة أجزاء، بتحقيق زهير الشاويش.

(١) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الخبيلية ١٤٠/٢.

(٢) تاريخ الأدب العربي، الملحق S1:689.

(٣) معجم البلدان ١١٤/٢، مرآة الزمان ٦٢٧/٨، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، ذيل طبقات الخبيلية ٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، هدية العارفين ٤٦٠/١.

(٤) معجم البلدان ١١٤/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، ذيل طبقات الخبيلية ١٤٠/٢، فوات الوفيات ١٥٩/٢، إيضاح المكنون ٢٤١/٢، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربي، الملحق S1:689.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافي بالوفيات ٣٨/١٧، ذيل طبقات الخبيلية ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون ١٣٧٨، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربي، الأصل، والملحق G1:398.

كتاب في أصول الفقه = الروضة

٣٢ - نعمة الاعتقاد

ذكره بروكلمان، وقال: طبع ضمن مجموعة، سنة ١٣٤٠ هـ^(١).

٣٣ - المتحايين

ذكره ياقوت، والذهبي، وقال: جزء، والصفدي، وابن شاکر، وابن رجب، وسمياه: «المتحايين في الله»، وقال الثلاثة: جزءان، وابن العماد، والقنوجي، وبروكلمان، وسموه: «المتحايين في الله»، والبغدادى^(٢).

٣٤ - مختصر العلل، للخلال

ذكره الذهبي، وقال: مجلد، والصفدي، وابن شاکر، وابن رجب، وابن العماد، وقالوا: مجلد ضخيم، والبغدادى، والقنوجي^(٣).
مختصر في غريب الحديث = القنعة

٣٥ - مختصر الهداية

والهداية في فروع الحنابلة لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلواذنى، المتوفى سنة عشر وخمسمائة.

ذكره الذهبي، وقال: مجليد، والصفدي، وابن شاکر، وابن رجب، وابن العماد، وقالوا: مجلد^(٤).

٣٦ - مسألة العلو

ذكره الذهبي، وقال: جزء، والصفدي، وابن شاکر، وابن رجب،

= SI: 689.

(١) تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق، الموضع السابق.

(٢) معجم البلدان ١١٤/٢، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٤٠/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، التاج المكلل ٢٣١، تاريخ الأدب العربى، الأصل والملحق 1: 298، S 1: 689، هدية العارفين ٤٦٠/١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة، ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥، هدية العارفين ٤٦٠/١، التاج المكلل ٢٣١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة =

وابن العماد، وقالوا: جزءان، والبغدادى، والقنوجى^(١).

٣٧ - مسألة فى تحريم النظر فى علم الكلام

كذا ذكره ابن رجب، وذكره ابن العماد، والقنوجى باسم: «مسألة فى تحريم النظر فى كتب أهل الكلام»، وذكره البغدادى باسم: «تحريم النظر فى كتب أهل الكلام»^(٢).

٣٨ - مشيخته

ذكرها الذهبى، وقال: وله مشيخة سمعناها. ثم قال: جزءان، والصفدى وابن شاكر، وقالوا: جزء ضخم، وابن رجب، وقال: جزء، ثم قال: وأجزاء كثيرة خرجها، وابن العماد، وقال: ومشيخة شيوخه أجزاء كثيرة^(٣).

٣٩ - المغنى، شرح مختصر الخرقى.

ذكره ياقوت، فقال: المغنى فى الفقه على مذهب أحمد بن حنبل والخلاف بين العلماء، قيل إنه فى عشرين مجلدا، وذكره الذهبى، وقال: عشر مجلدات، والصفدى وزاد على الذهبى وصفها بأنها كبار، وابن كثير، وابن شاكر، وابن رجب، وابن العماد، وحاجى خليفة، والبغدادى، وبروكلمان، وسركين^(٤).

طبع المغنى مع الشرح الكبير، فى مطبعة المنار بمصر، فى اثنى عشر جزءا فى

= ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥.

(١) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، هدية العارفين ٤٦٠/١، التاج المكلل ٢٣٠.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩٠/٥، ٩١، التاج المكلل ٢٣١، هدية العارفين ٤٦٠/١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦٦/٢٢، ١٦٨، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، شذرات الذهب ٩١/٥.

(٤) معجم البلدان ١١٣/٢، ١١٤، سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، الوافى بالوفيات ٣٨/١٧، البداية والنهاية ٩٩/١٣، فوات الوفيات ١٥٩/٢، ذيل طبقات الحنابلة ١٣٩/٢، ١٤٠، شذرات الذهب ٩١/٥، كشف الظنون ١٤١٥، ١٤١٦، ١٧٥٠، ١٧٥١ (وذكر له المغنى فى الأصول، والمغنى فى الفروع)، هدية =

سنوات ١٣٤١ - ١٣٤٨ هـ، وأشرف على تصحيحه وعلق عليه
الحواشي السيد محمد رشيد رضا والشيخ أبو الطاهر، وكتب التعريف
بمؤلفه الشيخ عبد القادر بدران، ثم طبع المغنى مستقلاً بمطبعة المنار، في
تسعة أجزاء، وصدر مصوراً بعد ذلك. ثم صدر في القاهرة عن مكتبة
القاهرة، في مطبعة سجل العرب، في سنوات ١٣٨٨ - ١٣٩٠ هـ،
واشترك في تحقيقه الدكتور طه الزيني، ومحمود عبد الوهاب فايد،
وعبد القادر أحمد عطا.
وهو هذا الكتاب الذى نقّدم له.

٤٠ - مقدمة في الفرائض

ذكرها البغدادى^(١).

٤١ - المُنْقِن

ذكره ياقوت، والذهبي، وقال: مجلد، والصفدى، وقال: مجلدة، وابن
كثير، وقال: للحفظ، وابن شاكر، وابن رجب، وابن العماد، وقالوا:
مجلد، وحاجي خليفة، وقال: في فروع الحنبلية، والبغدادى،
وبروكلمان^(٢).

طبع الكتاب بمطبعة المنار، في مصر، سنة ١٣٢٢ هـ، في جزأين، ثم طبع
بالمطبعة السلفية بمصر، ثم بمطابع الدجوى في القاهرة، سنة ١٤٠٠ هـ، في
أربعة أجزاء، من منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض.

٤٢ - مناسك الحج

ذكره ابن رجب، وابن العماد، وقالوا: جزء^(٣).

=العارفين ١/٤٦٠، تاريخ الأدب العربى (الترجمة العربية) ٣/٣١٤، تاريخ التراث العربى (الترجمة العربية)
١/٣٦٣/٢٣٦.

(١) هدية العارفين ١/٤٦٠.

(٢) معجم البلدان ٢/١١٤، سير أعلام النبلاء ٢٢/١٦٨، البداية والنهاية ١٣/١٠٠، فوات الوفيات
٢/١٥٩، ذيل طبقات الحنابلة ٢/١٣٩، شذرات الذهب ٥/٩١، كشف الظنون ٩/١٨٠٩، هدية العارفين
١/٤٦٠، تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق G 1: 398, S 1: 689.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٢/١٣٩، شذرات الذهب ٥/٩١.

٤٣ - مناظرة بين الحنابلة والشافعية

ذكره بروكلمان^(١).

٤٤ - المنتخب من الأحاديث

منه الجزءان العاشر والحادى عشر، ضمن مجموع رقم ١١٣٩، بالمكتبة الظاهرية^(٢).

٤٥ - منهاج القاصدين فى فضائل الخلفاء الراشدين

ذكره ابن العماد، والبغدادى، وبروكلمان^(٣).

٤٦ - الميزان، فى أصول الفقه

ذكره بروكلمان^(٤).

نسب الأنصار = الاستبصار

نسب قريش = التبيين

٤٧ - وصيته

ذكرها الذهبي، وقال: جزء، وبروكلمان^(٥).

وهذه المكتبة الحافلة استحققت ثناء الدارسين والباحثين والمستفيدين، وقد

ساق ابن رجب للشيخ يحيى الصرصري هذه الآيات فى مدح كُتُبِهِ^(٦):

كَفَى الخَلْقَ بـ «الكافى» وَأَقْنَعَ طالباً بـ «مُقْنَع» فَقِهِ عن كتابٍ مُطَوَّلٍ
وَأَغْنَى بـ «مُعْنَى» الفقيهِ مَنْ كان باحثاً وَ«عُمْدَتُهُ» مَنْ يَعْتَمِدُهَا يُحْصِلُ
وَ«رَوْضَتُهُ» ذاتُ الأصولِ كروضةٍ أَمَاسَتْ بها الأزهارُ أنفاسَ شَمَائِلِ

(١) تاريخ الأدب العربى، الملحق 689: S. 1.

(٢) فهرس المكتبة الظاهرية، الجامع، القسم الأول ٢٨٣.

(٣) شذرات الذهب ٩٠/٥، إيضاح المكنون ٥٨٩/٢، هدية العارفين ٤٦٠/١، تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق 689: S. 1، 398: G. 1.

(٤) تاريخ الأدب العربى، الأصل، والملحق 689: S. 1، 398: G. 1.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦٨/٢٢، تاريخ الأدب العربى: الملحق 689: S. 1.

(٦) ذيل طبقات الحنابلة ١٤١/٢.

تدُلُّ على المنطوقِ أَوْفَى دَلَالَةٍ وَتَحْمِلُ فِي الْمَفْهُومِ أَحْسَنَ مَحْمَلٍ

* * *

ومنذ هدانا الله عز وجل، بمَنِّه وفضله، إلى تحقيق هذا الكتاب، ونحن نقب
عن مخطوطاته، وقد رزقنا من مصوراتها:
في دار الكتب المصرية:

١ - نسخة محفوظة برقم ٢٠ فقه حنبلي، من وقف الملك الأشرف برسبای،
وفيها:

الجزء الأول، من أول الكتاب إلى آخر «فصل ولا بأس بعد الآي في
الصلاة..» قبل باب سجدتي السهو. وتحت عنوان الكتاب وردت هذه
الوقفية: «الحمد لله وقف مولانا السلطان الملك الأشرف برسبای خلد الله
تعالى ملكه جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره وجملة أجزائه أحد عشر
جزءاً هذا الجزء وعشرة بعده على طلبه العلم الشريف المنزلين بجامعه الذي
أنشأه بالقاهرة المحروسة بخط الحريري والعزیز ينتفعون من ذلك مطالعة
ونسخا وشرط أن لا ينتقل من الجامع المذكور الدهر ولا يعيره ومن أراد من
طلبة العلم الشريف من غير المنزلين بالجامع المذكور الانتفاع بذلك مطالعة
ونسخا فليمكن من ذلك على الشرط المدوّن أعلاه وفقا صحيحا شرعيا
وجعل مقر ذلك خزانة الكتب بالجامع المذكور فمن بدله بعد ما سمعه فإنما
إثمه على الذين يدلونه إن الله سميع عليم وكتب في سابع عشر ربيع الآخر عام
سبعة وعشرين وثمانمائة حسبنا الله ونعم الوكيل» وبعده: «شهد على
الواقف محمد بن علي الأيوبي». وفي أسفل صفحة العنوان إلى اليمين: «انتقل
بالاتباع الشرعي إلى ملك الحاج عمير بن معروف بن محمود السلمي
مستهل شهر ذي الحجة سنة ست عشرة وثمانمائة». وإلى جانبه إلى اليسار:
«ثم انتقل إلى ملك محمد الشافعي».

كتب الجزء بقلم نسخي، وبه آثار أرضة ورطوبة ولصق، ويقع في

٢٤٥ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

الجزء الثاني، من نسخة أخرى، من وقف برسباى، يأتى وصفه، حيث حفظ بدار الكتب برقم ٢١ فقه حنبلى.

الجزء الرابع، وأوله كتاب السلم، وآخره آخر كتاب العارية، وعلى صفحة العنوان وقفية برسباى، وابتاع ابن معروف السابقين، كتب الجزء بقلم نسخى، ويقع فى ٢٠٩ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطرا.

الجزء الخامس، وأوله كتاب الفصص، وآخره آخر كتاب اللقيط، وعلى صفحة العنوان وقفية برسباى وتملك ابن معروف السابقين، وتملك محمد ابن أحمد الحنبلى، وهو أيضا فى آخر النسخة.

كتب الجزء بقلم نسخى عبد الله بن أحمد بن يوسف البدر، فى شهر سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وعليه مقابلة، ويقع فى ٢١٧ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطرا.

الجزء السادس، حسب ترتيب الأبواب فى الأجزاء السابقة واللاحقة، وكتب على جلده الثانى، وجاء فى آخره أنه السابع، وهو ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «عقها فى صحته. وقال الشافعى: تعتق ولا ترث لأنها لو ورثت لكان إعتاقها وصية لوارث». من كتاب الوصايا، وآخره آخر كتاب قسم الفىء والغنime والصدقة. وجاء فى آخره: «قال الشيخ رحمه الله: آخر الربيع الثانى والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه... اتفق فراغه يوم الثلاثاء لأربع عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة سبع وستمائة... آخر الجزء الخمسين من أجزاء الشيخ رحمه الله عليه وهو آخر المجلد السابع من هذه النسخة ويتلوه إن شاء الله تعالى فى الثامن كتاب النكاح والله الحمد والمنة». وفى ظهر الورقة الأخيرة جاء هذا السماع: «سمع على هذا المجلد والذى قبله بقراءة صاحبه الفقيه الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم ابن عبد الواحد المقدسى قراءة جيدة متقنة تشعر بفهمه فى مجالس آخرها يوم السبت سادس المحرم سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وأذنت له فى روايته عنى

وإقراءه، وهو روايتي عن مصنفه الإمام الحبر المتقن موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي رضي الله عنه . كتبه في التاريخ المذكور محاسن بن عبد الملك بن علي بن نجال^(١) حامداً لله ومصلياً على رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

كتب الجزء بقلم نسخي، وبه آثار رطوبة قليلة في آخره، ويقع في ٢٣٥ ورقة، ومسطرته ٢١ سطراً.

الجزء السابع، وأوله كتاب النكاح، وآخره آخر «فصل إذا قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد» من كتاب الطلاق، وبأول الجزء وقفية برسبای، وتملك ابن معروف، ومحمد الشافعي، وشهادة «المرحومي» على الواقف، كتب الجزء بقلم نسخي، ووافق الفراغ منه عصر الخميس الحادي عشر لشهر ذي القعدة المحرم من سنة أربع وثلاثين وسبعمائة. ويقع في ٢١٥ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطراً.

الجزء الثامن، وأوله: «فصل إذا قال أنت طالق أمس. ولا نية له» من كتاب الطلاق، وآخره آخر «كتاب النفقات»، وبأول الجزء وقفية برسبای، والشاهد عليها «المرحومي»، كتب بقلم نسخي، فرغ منه محمد ابن هبة الله بن عبد الرحمن بن محمد بن هبة الله البكري نسباً المالكي مذهباً المغربي منشئاً ومولداً، في ضحى نهار الخميس حادي عشر ذي القعدة الحرام من شهور سنة أربع وثلاثين وسبعمائة بمدينة دمشق. ويقع الجزء في ٢١٧ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطراً.

الجزء التاسع، أوله كتاب الجراح، وآخره باب الأثرية، وفي أول المجلد وقفية برسبای، والشاهد عليها محمد بن علي الأيوبي، وتملك ابن معروف السابق بتاريخ مستهل ذي الحجة الحرام سنة ست وثمانمائة، وعلى

(١) أحد تلامذة المؤلف، وتقدمت ترجمته في هذه المقدمة، صفحة ٢٤.

الجزء تصحيح، وبالورقة الأولى لصق، ويقع في ٢٦٦ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطرا.

الجزء العاشر، أوله كتاب الجهاد، وآخره آخر كتاب الكفارات، وفي أول المجلد وقفية برسبای بشهادة أحمد بن النعاس، ومحمد بن علي الأيوبي، وتلك ابن معروف، ومحمد المرحومي، كتب الجزء بقلم نسخي حسن، فرغ منه كاتبه يوم السبت سادس عشر ربيع الآخر المبارك سنة اثنتين وستين وستائة، وقوبل بالأصل على حسب الطاقة، ويقع في ٢٤٣ ورقة، ومسطرته ٢١ سطرا.

الجزء الحادي عشر، أوله كتاب القضاء، وآخره آخر الكتاب، وبأول الجزء وقفية برسبای، وشهادة أحمد بن النعاس ومحمد بن علي الأيوبي على الوقفية، كتب الجزء بقلم نسخي حسن، فرغ منه محمد بن أحمد بن محمد ابن جامع الموصلی بداخل سور دمشق المحروسة يوم الثلاثاء ثامن عشر شعبان المبارك سنة خمس وعشرين وسبعمائة، ويقع في ٢٩٥ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطرا.

وقد اعتمدنا ما وجد من هذه النسخة أصلا، وأكملنا الناقص منها من النسخة التالية، وتجد أرقام الأوراق على جانبي صفحات تحقيقنا.

٢ - نسخة محفوظة برقم ٢٣ فقه حنبلي، وفيها:

الجزء الأول، من أول الكتاب إلى آخر: «فصل آل النبي ﷺ أتباعه على دينه...» من كتاب الصلاة. وعلى صفحة العنوان: «وقف وحبس وسبّل هذا الجزء وما بعده من تجزئة اثني عشر جزءا على طلبة العلم الشريف يتفعلون به على الوجه الشرعي العبد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفو ربه الجليل عبد الباسط [في الحاشية بخط أدق: أعزه الله تعالى] بن خليل الشافعي أدام الله عزه ولطف به وتقبل منه وجعل مقره بالخزانة السعيدة بالخانقاه التي أنشأها المشار إليه بخط الكافوري بالقرب من حمام تنكر

وشرط الواقف أن لا يخرج ذلك ولا شيء منه من الخانقاه المذكورة برهن ولا بغيره فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم بتاريخ رابع عشرين شعبان المكرم عام ست وعشرين وثمانمائة . ثم «شهد بذلك عبد العزيز بن ... المتهاجي . شهد بذلك محمد بن أبي بكر المالكي . وتحتة : «تملكه ومابعده من المجلدات الإحدى عشر المكملة للكتاب العبد الفقير إلى الله الفنى ... محمود بن عبد الله الكلشاني الحنفى فى غرة شعبان المكرم سنة سبع وتسعين وسبعمائة حامدا ومصليا . وفى صدر الصفحة خاتم مدور باسم «عبد الباقي بن على العربى . وهذا الخاتم فى الأجزاء التالية جميعا . كتب الجزء بقلم نسخى ، ويقع فى ٢٣٦ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرا .

الجزء الثانى ، وأوله : «فصل وأما تفسير التحيات» من كتاب الصلاة ، وآخره آخر كتاب الصلاة ، وفى أول المجلد الوقفية السابقة ، وتملك إبراهيم ابن محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن المنجأ ، وفى آخره : «بلغ مقابلة على حسب الإمكان فصنَّ بعون الله تعالى ومُنَّه سنة أربعين وسبعمائة وقابله مالكة الضعيف سليمان بن عبد العزيز البغدادي القرشى الخزومى ...» . كتب الجزء بقلم نسخى ، ويقع فى ٢٣٩ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرا . الجزء الثالث ، أوله كتاب الجنائز ، وآخره آخر «مسألة ومن طيف به محمولا ..» قبل باب ذكر المواقيت ، وفى أول المجلد الوقفية والتملك السابقين ، وفى آخره مقابلة سليمان الخزومى السابق فى التاريخ المذكور . كتب الجزء بقلم نسخى ، ويقع فى ٢٤٢ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرا . الجزء الرابع ، أوله باب ذكر المواقيت ، من كتاب الحج ، وآخره آخر «مسألة ومن باع عبدا وله مال فماله للبائع» من باب المصراة وغير ذلك ، من كتاب البيوع ، وفى أول المجلد الوقفية والتملك السابقين ، وفى الورقتين الأولين لصق وتقطيع ، كتب الجزء بقلم نسخى ، ويقع فى ٢٣٦ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرا .

الجزء الخامس، أوله: «مسألة ومن باع سلعة بنسيئة لم يجز أن يشتريها بأقل مما باعها به» من باب المصرة وغير ذلك، من كتاب البيوع، وآخره آخر «مسألة وليس للوكيل أن يوكل فيما وكل فيه إلا أن يجعل ذلك إليه» من كتاب الوكالة. وبأول المجلد الوقفية والتملك السابقين، وعليه تصحيح، وبه آثار أرضة في آخره، وكتب بقلم نسخي، ويقع في ٢٣١ ورقة، ومسطرته ٢٠ سطرا.

الجزء السادس، وأوله: «مسألة وإذا باع الوكيل ثم ادعى تلف الثمن...»، من كتاب الوكالة، وآخره آخر «مسألة ولا تصح الهبة والصدقة فيما يكال أو يوزن إلا بقبضه. مسألة ويصح في غير ذلك بغير قبض إذا قبل كما يصح في البيع» من كتاب الهبة والعطية، وفي أول المجلد الوقفية والتملك السابقين، كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٢٤ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

الجزء السابع، وأوله: «مسألة ويقبض للطفل أبوه أو وصيه» من كتاب الهبة والعطية، وآخره آخر «مسألة والخمس الخامس لابن السبيل» من باب قسمة الفء والغنime والصدقة، وفي أول المجلد الوقفية والتملك السابقين، وفي الأوراق الأولى آثار أرضة، كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٤٠ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

الجزء التاسع، أوله «مسألة وإذا قال لها إذا طلقك فأنت طالق» من كتاب الطلاق، وآخره آخر كتاب الجراح، وفي أول المجلد الوقفية والتملك، كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٥٣ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا. الجزء العاشر، أوله باب القود، وآخره آخر كتاب الأشربة، وفي أول المجلد الوقفية والتملك، كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٤٩ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

الجزء الحادى عشر، ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «ويقيم هو وسائر أصحابه، فأما الآية التي احتجوا بها فقد قال ابن عباس نسخها قوله

تعالى : وما كان المؤمنون لينفروا كافة ..» من أول كتاب الجهاد، وآخره آخر كتاب الكفارات، في أول المجلد الوقفية والتملك، وفي الأوراق الأولى آثار أرضة، كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٤٢ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

الجزء الثاني عشر، أوله كتاب القضاء، وآخره آخر الكتاب، وفي أول المجلد الوقفية والتملك، وفي آخره : «فرغ من كتابته وماقبله من سائر الكتاب ... أحمد بن محمد بن سلمان السرحي ... وهذه ثالث نسخة بالمغنى، ووافق ذلك يوم الأحد ثامن شهر رمضان المبارك سنة ست وثلاثين وسبعمائة الهلالية». وكتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ٢٢٨ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

٣ - نسخة محفوظة برقم ١٨ فقه حنبلي، مجتلية من مسجد المؤيد شيخ، تقع في تسعة أجزاء:

الجزء الأول، ناقص من أوله، وأول الموجود منه : «وإن توضأ من الماء القليل وصلى ثم وجد فيه نجاسة»، من كتاب الطهارة، وهو ناقص أيضا من آخره، وآخر الموجود منه : «وظاهر أنه متى سبقه بركنين يطلب تلك الركعة وإن سبقه بأقل من ذلك فعله وأدركه» من «فصل فإن سبق الإمام المأموم بركن كامل ..». كتب الجزء بقلم نسخي، وعليه مقابلة وتصحيح، وبه تقييدات قليلة، وآثار رطوبة ولصق، ويقع في ٢١٠ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

الجزء الثاني، ناقص من أوله، وأول الموجود منه : «أيضا أحدهما ما يطل عمده الصلاة كالسلام وكلام الآدميين، فإذا أتى به سهوا فسلم في غير موضعه سجد» من باب سجدتي السهو، وآخره : «وكيف فرقها بعد ما يضعها في الأصناف التي سماها الله تعالى جاز. والله أعلم» آخر «فصل إذا تولى الرجل إخراج زكاته». كتب الجزء بقلم نسخي، فرغ منه أحمد بن علي الحنفى يوم الاثنين العشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وعشرين

وسبعمائة، وفي أوائله آثار رطوبة ولصق، ويقع في ٢٦٠ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

الجزء الثالث، ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «فصل وإذا لم يفضل إلا صاع أخرجه عن نفسه» من كتاب الزكاة، وهو ناقص أيضا من آخره، وآخر الموجود منه: «ويقاس عليه أيضا كل دم وجب لترك واجب» من: «فصل والهدى والواجب لغير النذر ينقسم قسمين»، من باب الفدية وجزاء الصيد. كتب الجزء بقلم نسخي، ويقع في ١٩٨ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

الجزء الخامس، أوله كتاب السلم، وهو ناقص من آخره، وآخر الموجود منه: «وإن اختلفا في ذلك بعد مضي مدة لمثلها أجر...» من «فصل وإذا اختلف رب الدابة وراكبها فقال الراكب هي عارية...» من كتاب العارية، وبآخر الجزء وقفية الملك المؤيد على الجامع المؤيدي، كتب الجزء بقلم نسخي، وعليه مقابلة، ويقع في ٢٣٧ ورقة، ومسطرته ٢٧ سطرا.

الجزء السادس، ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «ينهى للجهاد قوم يكفون في قتالهم» من أوائل كتاب الجهاد، وآخره آخر «فصل واللقط واللقيط...» وآخر ماجاء فيه: «بقراءة ولا عتق ولا ذى نكاح فلا ترث كالأجنبي والحديث فيه كلام. آخر الجزء السادس»، وموضع هذا الجزء حسب أبوابه الحادى عشر من ترتيب هذه النسخة، علق الجزء بقلم نسخي أحمد بن على ابن ايدغمش، في العاشر من شعبان المبارك، سنة أربع وعشرين وسبعمائة. وجاء بعد هذا: «يتلوه في الجزء الذى يليه كتاب الوديعة». وهذا يدل على اضطراب كبير في الجزء، فكتاب الوديعة التالى قبل كتاب الجهاد الذى بدأ به الجزء بعشرين كتابا، يقع الجزء في ٢١٥ ورقة، ومسطرته ٢٧ سطرا.

الجزء السابع، أوله كتاب الوصايا، وآخره آخر كتاب قسمة الفىء والغنيمة والصدقة، وعلى صفحة العنوان: «الحمد لله وقف هذا الجزء

وماقبله ومابعده الملك المؤيد أبو النصر شيخ على طلبة العلم بالجامع المؤيدى
وشرط أن لا يخرج منه . كتب الجزء بقلم نسخى على بن عبد الرحمن بن
شبيب الحرانى الحنبلى، وفرغ منه يوم الأحد قبيل العصر لخمس مضيّن من
شهر رجب الفرد من سنة خمس عشرة وسبعمائة، وعليه مقابلة، وبه آثار
لصق، ويقع فى ١٩٨ ورقة، ومسطرته ٢٧ سطرا.

الجزء الثامن، أوله كتاب النكاح، وآخره باب صريح الطلاق وغيره عند
آخر «فصل إذا قال أنت طالق اليوم إذا جاء غدا»، وفى أول الجزء الوقفية
السابقة، كتبه بقلم نسخى كاتب الجزء السابق، وفرغ منه يوم الخميس
لليلة إن بقيت من الحرم من سنة ... وسبعمائة [لعلها ثلاث عشرة أو ست
عشرة]، وعليه مقابلة وتصحيح، ويقع فى ٢٠٨ ورقة، ومسطرته مختلفة
بين ٢٥، ٢٨ سطرا.

الجزء التاسع، أوله تمة باب صريح الطلاق وغيره، عند «فصل إذا قال
أنت طالق أمس ولا نية له ...»، وآخره باب نفقة المالك، وآخر ماجاء
فيه: «ولبن أمه مخلوق له فأشبه ولد الأمة. والله أعلم»، كتب الجزء بقلم
نسخى ناسخ الجزءين السابقين، وفرغ منه يوم الاثنين لتسع إن بقيّن من
ربيع الآخر سنة ست عشر وسبعمائة، وفى أول الجزء الوقفية السابقة،
وعليه مقابلة، ويقع فى ١٨٨ ورقة، ومسطرته ٣٠ سطرا.

الجزء الثانى عشر، ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «فأعرض عنى ثم
انتبه فقلت يارسول الله إنها كاذبة قال كيف وقد زعمت ذلك. متفق
عليه». من «مسألة ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال مثل الرضاع
والولادة»، من كتاب الشهادات، وآخره آخر الكتاب، كتب الجزء ناسخ
الأجزاء الثلاثة السابقة، وفرغ منه فى ليلة يسفر صباحها عن يوم الخميس
منتصف شهر صفر من سنة سبع عشرة وسبعمائة، وبالأوراق الأخيرة
لصق، وعلى الجزء مقابلة، ويقع فى ١٧٢ ورقة، ومسطرته ٢٨ سطرا.

ونرمز لهذه النسخة بالرمز «ا».

٤ - نسخة محفوظة برقم ١٧ فقه حنبلي، مجتلية من مسجد المؤيد شيخ، وفيها:
الجزء الثالث، أوله كتاب الزكاة، وآخره آخر باب مايتوق المحرم
وماأبيح له، من كتاب الحج، وعلى الجزء عبارة الوقف السابقة، كتبت بقلم
نسخي، فرغ منه على بن عبد الرحمن بن شبيب الحراني، كاتب الأجزاء
الأربعة الأخيرة من النسخة السابقة، في ليلة يسفر صباحها عن نهار الأحد
لثلاث ليال إن بقين من شهر ذى الحجة من سنة ثلاث عشرة وسبعمئة، كما
أنها وما قبله مقابلة بنسخة قوبلت بالأصل، ويقع في ٢٠٦ ورقة، ومسطرته
٢٨ سطرا .

الجزء الخامس، أوله كتاب الصلح، وآخره آخر الضمان ومسائل
الصبرة، قبل كتاب إحياء الموات، وعلى صدره الوقفية السابقة، وذهب
للصق في أوله بأجزاء من بعض أوراقه، كما أثرت فيها الرطوبة، كتب الجزء
بقلم نسخي جميل، ويقع في ٢٩٥ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا .

الجزء السابع، أوله كتاب الوديعة، وآخره في أثناء كتاب الطلاق قبل
«فصول في تعليق الطلاق»، على صدر الجزء الوقفية السابقة، كتب بقلم
نسخي جميل، في ثامن عشر شوال سنة أربع وعشرين وسبعمئة، وعليه
تصحیح، ويقع في ٢٥٩ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا .

الجزء التاسع، أوله باب القود، وآخره آخر الجنائيات، وعلى صدره
الوقفية السابقة، كتب بقلم نسخي جميل، فرغ منه كاتبه يوم الأحد في
جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وسبعمئة، ويقع في ٢٦١ ورقة،
ومسطرته ٢٣ سطرا .

الجزء العاشر، ناقص من أوله، وأول الموجود منه: «الناس كلهم رجالة
حتى ولى عمر بن عبد العزيز فأنكر ذلك» أثناء «مسألة ويعطى الراجل
سهما»، من كتاب الجهاد، وآخره آخر أبواب النذور، كتب الجزء بقلم
نسخي، وكان الفراغ منه في شهر رمضان سنة خمس وعشرين وسبعمئة،
ويقع في ٢١٠ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا .

الجزء الحادى عشر، أوله كتاب القضاء، وآخره آخر الكتاب، وفي صدره الوقفية السابقة، كتب بقلم نسخى جميل، فرغ منه ناسخه يوم الجمعة العشر الأول من ربيع الأول سنة ست وعشرين وسبعمائة، وبالأوراق الأخيرة رطوبة ولصق، ويقع في ٢١٤ ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

ونرمز لهذه النسخة بالرمز «ب».

٥ - نسخة محفوظة برقم ١٩ فقه حنبلى، فيها:

جزء أوله: «بعد مايطلع الفجر قال نعم» من «فصل فأما التطوع لسبب غير مذكوره الخرق» من كتاب الصلاة، وآخره آخر كتاب الجنائز، وهو من وقف المؤيد شيخ يكمل إحدى النسختين السابقتين المجتلبتين من خزانة جامع، كتب الجزء بقلم نسخى على بن عبد الرحمن بن شبيب الحراقى الحنبلى، الذى سبق ذكره فى النسختين السابقتين، وقابله بأصل قوبل بأصل المؤلف سنة ثلاث عشرة وسبعمائة.

جزء آخر، من وقف المؤيد شيخ، به سبع ورقات من أول كتاب القضاء ثم بلى ذلك بقيته فى أصول الفقه، وخطه قريب من خط الجزء السابق، ومكمل بقلم نسخى فى القرن التاسع تقديرا.

٦ - نسخة محفوظة برقم ٢١ فقه حنبلى، من وقف برسباى سنة سبع وعشرين وثمانائة، فيها: الجزء الثانى، من أول باب الإمامة إلى آخر كتاب الصيام، كتب بقلم نسخى، ويقع فى ٣١٤ ورقة، ومسطرته ٢١ سطرا.

٧ - نسخة محفوظة برقم ٢٥ فقه حنبلى، ناقصة من أولها، وأول الموجود منها سطور قبل باب ماتكون به الطهارة من الماء، وآخره آخر كتاب الاعتكاف. كتبت النسخة بقلم نسخى، من القرن العاشر تقديرا، وبها آثار رطوبة ولصق وتسوس، وتقع فى ٢٩٨ ورقة، ومسطرتها ٣٣ سطرا.

٨ - نسخة محفوظة برقم ٣٩ فقه حنبلى، سبع مجلدات فيها الأول والثالث والرابع ومن الثامن إلى الحادى عشر، كتبها بقلم نسخى أحمد بن على بن عادل

الحنبلى، كما جاء فى الجزء الثالث .

والأول ناقص من أوله، وآخره ناقص أيضا (فى باب سجدتى السهو)،
ويقع فى ١٨٨ ورقة، والثالث ناقص من أوله أيضا، ويبدأ بباب صدقة
الغنم، ويقع فى ١٩١ ورقة، والرابع ناقص الأول والآخر، ويبدأ باب
صفة الحج، وينتهى بفصل وماوجب نحره بالحرم وجب تفرقة لحمه، ويقع
فى ١٥٩ ورقة، والثامن ناقص الأول والآخر، ويبدأ بفصل وإن نطقت
بالإذن فهو أبلغ وأتم فى الإذن من صحتها، وآخره مسألة قال: «وإذا قال
للمدخل بها أنت طالق أنت طالق»، ويقع فى ١٧٩ ورقة، والتاسع ناقص
الأول والآخر، ويبدأ بمسألة قال: وإذا كان المطلق عبداً وكان طلاقه اثنين لم
يحل له زوجته، ويقع فى ١٥٩ ورقة، والعاشر ناقص الأول والآخر ويبدأ
بفصل وإذا ألقى شخص من شاهق، وآخره مسألة قال: وما أفسدت البهائم
بالليل من الزرع، ويقع فى ١٨٧ ورقة، والآخر ناقص الأول والآخر، ويبدأ
بفصل وإذا استعدى رجل، وآخره مسألة قال: وإذا عقلت منه، ويقع فى
١٨٩ ورقة.

٩ - نسخة محفوظة برقم ٤٠ فقه حنبلى، من أول كتاب البيوع إلى عنوان كتاب
الحوالة والضمان، بقلم نسخى مختلف من القرن العاشر تقديرا، وعليها
بلاغات، وبأولها تمزيق ولصق، تقع فى ٢٠١ ورقة، ومسطرتها بين ٢١،
٢٥ سطرا.

١٠ - نسخة محفوظة برقم ب ٢٠٥٣٥، جزء غير كامل، من كتاب النكاح إلى
كتاب الرجعة، بقلم نسخى شامى، فى القرن العاشر تقديرا، والأوراق
الأخيرة مكتملة، والعناوين بالحمرة، وبه آثار رطوبة، ويقع فى ١٧٣
ورقة، ومسطرته ٢٣ سطرا.

١١ - نسخة محفوظة برقم ب ٢٠٥٥٨، الجزء الأول، بقلم نسخى من القرن

العاشر تقديرا، وهو مكمل بخط مختلف مُحدث، وفي آخرها أنه أنهاء
مطالعة محمد بن محمد بن أحمد بن المزنان [كذا] الحنبلي، وبه آثار
رطوبة، ويقع في ٣١٠ ورقة، ومسطرته ١٩ سطرا.

١٢ - نسخة محفوظة برقم ٣٦٥ أصول فقه، وكتب عليه الرابع من الكفاية،
لأبي يعلى ابن الفراء الحنبلي، وهو جزء من المغنى، لابن قدامة، يبدأ من
«فصل القرض نوع من السلف» من كتاب البيوع، وآخره آخر
المزارعة. كتب الجزء بقلم معتاد عبد الله بن علي بن عمر القرشي [أو
القوصي] بن عبد ربه، وفرغ منه يوم الأحد ثامن وعشرين شهر جمادى
الآخرة من سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، يقع الجزء في ٢٤٨ ورقة،
ومسطرته ٢٥ سطرا.

في مكتبة الأزهر:

نسخة محفوظة برقم [٢١] ٥٦٩٦، تضم مجلدين، يبدأ المجلد الأول، وكتب
في آخره أنه الجزء الثاني، في: «فصل إذا رأت المرأة الدم...» من فصول الحيض،
من كتاب الطهارة، وينتهي إلى «مسألة وما عدا هذا من السهو...» من كتاب
الصلاة، ويبدأ الثاني قُبيل «فصل وإن كانت السمكة وثبت بسبب فعل إنسان»،
وينتهي بآخر «فصل وإذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام..» من باب النذور، كتب
النسخة بقلم معتاد محمد بن علي بن أبيك المعشئ الحنبلي، سنة ثمان وعشرين
وتسعمائة، وعلى ظاهرها أنها كتبت برسم خزانة المقر الأشرف السيفي يلبغا،
وتقع في ٢٠٨، ٢٠٥ ورقة، ومسطرتها بين ١٩، ٢٥ سطرا.
في المكتبة الظاهرية:

١ - الجزء الأول من نسخة كتب عليها «المجلد الأول من كتاب المغنى في الفقه
تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله
ابن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي تغمده الله برحمته»، وبعده: «وقفه

الفقير إلى الله تعالى الشيخ محمد بن علي بن عبد العزيز الحراني على جميع المسلمين وجعل مقره بخزانة المدرسة الضيائية بسفح قاسيون والنظر فيه مدة حياته ومن بعده لناظر الخزانة المذكورة من كان تقبل الله منه وأثابه . وفي آخره : « تم المجلد الأول بحمد الله ومنه يوم الأحد في العشر الأخير من ربيع الآخر سنة تسعين وستائة على يد الفقير إلى عفو الله ورحمته إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل الحراني غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين » . والنسخة بقلم نسخي ، وتقع في ٢٧٨ ورقة ، ومسطرتها ٢٤ سطرا ، وتفحصها اتضح أنها لا تضم من المغني إلا خمسة عشر ورقة ، مضطربة الترتيب ، ثم يأتي بعد ذلك كتاب آخر في الفقه يختلف عن المغني ، أول الموجود منه قبل باب نواقض الوضوء ، وأول باب نواقض الطهارة : « نواقض الطهارة عشرة أشياء أحدهما خروج أى شئ خرج من السبيلين ... » . وآخره في باب أحكام أمهات الأولاد : « ... لزمها أن تعتد بعد موت الآخر منهما بالأكثر من أربعة أشهر وعشرا أو الاستبراء بحیضة ولا ميراث لها من الزوج والله أعلم » .

٢ - الجزء الثاني من نسخة أخرى كتب عليها : « المجلد الثاني من المغني في الفقه على مذهب الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاه أمين . تأليف الإمام العالم العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي قدس الله روحه ونور ضريحه الجنة برحمته أمين » . ثم : « وقف هذا الكتاب وهو الثاني من كتاب المغني وماقبله ومابعده وهو ثمانية أجزاء كاملة كاتب هذه الأحرف محمد بن عثمان بن محمد الحنبلي عفا الله عنه على جميع المسلمين من أهل السنة والجماعة ينتفعون به أنواع الانتفاع ... ومقابلة ومطالعة وقفا صحيحا لازما شرعيا لاياع ولايوهب ولايورث ولايخرج إلى ومن شرطه أن لا يعار لمن يخاف

عليه منه ولا تعار أجزاء الكتاب بل مجلدا بعد مجلد ولا يعار إلا ببلدته ... ولا يترك عند المستعير أكثر من ثلاث [كذا] شهور وشرط فيه النظر لنفسه مدة حياته ثم من بعده ... أقضى القضاة رضى الدين أبا جعفر ... بن سعد الدين بن سعد الله الحراني الحنبلي والشيخ الصالح القدوة عز الدين سيف بن منصور الزرعى أيام حياته [حما] ولكل واحد منهما أن يسند النظر في ذلك إلى من شاء وكان النظر في ذلك للنظر في الخزانة التي مقر هذه الكتب فيها وهى خزانة المدرسة الحنبلية بدمشق المحروسة رحم الله تعالى لا يضيع أجر المحسنين فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم وكتب في سابع شهر شوال سنة إحدى وأربعين « ثم بعد ذلك بيان ما فيه من أبواب ، وهى تبدأ بباب صلاة المسافر ، وتنتهى بباب ذكر المواقيت من كتاب الحج ، وفي آخر النسخة : « على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد ابن عثمان بن محمد الحنبلي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين بالمدرسة الحنبلية وذلك في حادى عشر شهر ربيع الأول ... خمس وثلاثين وسبعمائة » ، وبعده : « بلغ مقابلة على نسخة صحيحة قوبلت على أصل المصنف رحمه الله تعالى » ثم : « وقف خزانة المدرسة الحنبلية بدمشق المحروسة » ، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع في ٢٦٤ ورقة ، ومسطرتها ٢٥ سطرا .

٣ - الجزء الثالث من نسخة أخرى ، على الصفحة الأولى منه بعد عنوانه سجل الأبواب ، كتاب الزكاة ، إلى باب ما يتوقاه المحرم وما يبيح له ، من كتاب الحج ، وعلى يمين الصفحة : « الحمد لله وقف هذا الكتاب محمد بن قوام الحنفى على نفسه ثم من بعده على طلبة العلم الشريف بدمشق المحروسة وجعل مقره بمدرسة الشيخ أبى عمر بالصالحية بتاريخ ثالث جمادى الآخر عام اثنتين وخمسين وثمانمائة ورحمة الله تنال من قرأ فيه ومن دعا لواقفه ولوالديه بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين » . وعلى يسار الصفحة : « انتقل هذا المجلد

وماقبله ومابعده بالبيع الشرعى ليد محمد بن إبراهيم بن محمد الحنبلى الحلبى
عفا الله عنه وعن جميع المسلمين» وآخره: «فرغ من كتابته محمد بن أبى
الحسن الحارثى نصف رمضان المبارك سنة سبعمائة...» كتبت النسخة بقلم
نسخى، وهى فى ٢٦٠ ورقة، ومسطرتها ٢٥ سطرا.

٤ - الجزء الحادى عشر، من النسخة نفسها، ويتضمن من أول كتاب الجهاد إلى
آخر الكفارات، وعلى صدره الوقفية السابقة، وبآخره أن ناسخه محمد بن
أبى الحسن الحارثى فرغ منه فى نصف شوال، سنة أربع وسبعمائة، ويقع الجزء
فى ٢٨١ ورقة، ومسطرته ٢٥ سطرا.

٥ - جزء من المغنى ناقص من أوله، يبدأ بقوله: «إن خروجها من الثلث معتبر
حال الموت لا قبله ولا بعده وتفارق الوصية فى ستة أشياء». من كتاب
الوصايا، وتنتهى بآخر قسمة الفىء والغنيمة والصدقة. كتب النسخة بقلم
معتاد أحمد بن... بن على. ولم نستطع قراءة تاريخ النسخ لسوء التصوير،
وتقع النسخة فى ١٧٩ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطرا.

٦ - الجزء السادس من نسخة أخرى، كتب على الصفحة الأولى منها عنوان
الكتاب ومؤلفه، وبيان الأبواب من كتاب الطلاق إلى باب نفقة المالك.
وفى أعلى الصفحة جهة اليسار: «وقف الشيخ سليمان النجدى على فقراء
المدرسة» أى العمرية، وفى أسفل الصفحة تضبيب على وقف آخر. وخلف
جلدة الكتاب: «انتقل هذا الكتاب بحكم البيع أو الشراء إلى يد العبد الفقير
إلى الله تعالى الشيخ محمد الحنبلى ابن الصيفى غفر الله له ولوالديه والجمع
المسلمين». وفى آخره: «نجز بحمد الله تعالى فى شهر رجب الفرد سنة ست
وعشرين وسبعمائة على يد محمد بن يوسف بن عبد الله اليونينى عفا الله
عنه» وفى أسفل الصفحة: «وقف الشيخ سليمان النجدى على فقراء الحنابلة
بالمدرسة العمرية»، وعلى يسار الصفحة: «بلغ مقابلة حسب الإمكان».
وعلى الصفحة ختم الواقف، وكذلك على صفحة العنوان، كتبت النسخة

بقلم نسخي حسن مشكول، وتقع في ٢٥٦ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطرا.

٧ - الجزء الرابع من نسخة أخرى، فيه من أول كتاب البيوع إلى آخر باب المصراة وغير ذلك، في أوله: «هذا مأوقفه وأبده وحبسه وسبيله وتصديق به أضعف عباد الله وأحوجهم إلى عفو الله أحمد بن عبد الله عفا الله عنه أوقف وأبد وحبس على من ينتفع به من طلبة العلم الشريف المسلمين وقفا صحيحا شرعيا بشرط أن لا يباع ولا يوهب ولا يملك ولا يستملك ولا يرهن وأن يكون هذا الكتاب المبارك تحت حجر واقفه وتحت نظره إلى حين وفاته ثم من بعد وفاته إلى رحمة الله تعالى يكون مستقره عند من حسنت سيرته وظهرت أمانته من طلبة العلم المسلمين وأن لا يمنع من العارية لطالب علم فإذا قضى المستعير غرضه منه يرده إلى من هو في تسليمه واحدا بعد واحد إلى أن يتوفى الله العباد وهو يتولى الصالحين فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم». وفي أعلى الصفحة خاتم الواقف، وكلمة «عمرية» أي أنه وقف على المدرسة العمرية، وفي آخر النسخة خاتم الواقف أيضا، وهوناسخها، كتبها بقلم نسخي، وتقع في ١٩٩ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطرا.

٨ - الجزء الخامس من نسخة أخرى، من أول كتاب السلم إلى آخر كتاب الشركة، وفي أول النسخة الوقفية السابقة، وهى بقلم نسخي حسن، وتقع في ١٨١ ورقة، ومسطرتها ١٩ سطرا.

٩ - الجزء التاسع من نسخة أخرى، من أثناء كتاب الطلاق «قال ... فصل وإذا وقع الطلاق في زمن أو علقه بصفة تعلق بها ...» إلى آخر كتاب النفقات وعلى صدر الجزء وفي آخره الوقفية السابقة وخاتم الواقف، وفي صدره كلمة «عمرية»، وعلى صدره أيضا: «طالع فيه وانتقى من فوائده ... عبد الوهاب بن أبي ... المقدسي الصالحى غفر المسلمين». ثم: «نظر فيه داعيا لواقفه بالرحمة والرضوان عبد الله بن محمد المقدسي الحنبلي عفا الله

عنه». كتبت النسخة بقلم نسخي مشكول، وتقع في ٢٩٢ ورقة، ومسطرتها ٢٠ سطرا.

١٠ - الجزء الحادى عشر، وهو الأخير، من نسخة أخرى، من أول باب جامع الأيمان، إلى آخر الكتاب، وفي صدره جزء من الوقفية السابقة، ويبدو أن أولها في صفحة لم تنلها يد المصوّر، وعليها خاتم الواقف، أما في آخره فقد جاءت الوقفية بتمامها، وفي آخره أيضا أن كاتبه أحمد بن عبد الله، وهو واقفه، كتب الجزء بقلم نسخي، وتقع في ٢٦٦ ورقة، ومسطرتها ٣٢ سطرا.

١١ - جزء منه من نسخة أخرى، يبدأ من أول كتاب قتال أهل البغي، وينتهى بآخر كتاب الكفارات، كتب بقلم نسخي، فرغ منه كاتبه في سابع جمادى الآخرة، سنة اثنتين وعشرين وسبعمئة، بدمشق من نسخة عنه للشيخ تقي الدين المراتبى [تقدم في صفحة ٢٥] قرأها على المصنف، رحمه الله تعالى. ويقع الجزء في ٢٤٧ ورقة، ومسطرته ٢١ سطرا.

١٢ - الجزء الأخير، من نسخة أخرى، يبدأ من كتاب القضاء، إلى نهاية الكتاب، كتب بقلم نسخي، فرغ منه كاتبه يوم الأربعاء حادى عشر ذى الحجة، سنة إحدى وسبعين وستمئة، وبه آثار أرضه، ويقع في ١٩٦ ورقة، ومسطرته ٢٢ سطرا.

وذكر الدكتور سزكين أن بمكتبة طرخان والدة السلطان نسخة برقم ١٥٩، وتقع في ٢٨٠ ورقة، كتبت سنة اثنتين وثلاثين وسبعمئة^(١). ولم نحصل على مصورتها.

* * *

(١) تاريخ التراث العربى (الترجمة العربية) ٢٣٦/٣/١.

وقد رزق مذهب الإمام الرباني أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني حظوة عظيمة، وعناية وافرة، وانتشارا واسعا في الجزيرة العربية، وجرى العمل به في المملكة العربية السعودية، وأصبحت كتب الحنابلة هي المعتمدة للتدريس في المساجد والمعاهد والجامعات، وأدى تطبيق الشريعة في المملكة العربية السعودية منذ أن قامت وإلى يومنا هذا إلى مزيد الحرص على كتب المذهب، والعناية بها.

وكتاب «المغنى» الذي شرح به موفق الدين ابن قدامة «مختصر الخِرَقِي»، في مقدمة هذه الكتب، هو موسوعة في الفقه المقارن. لم يكتف فيه صاحبه بشرح المختصر، وتفريع أبوابه، وذكر فصوله، وتحرير مسائله، والاستدلال عليها، وإنما ذكر، فيما يقارب الإحاطة، مذاهب الفقهاء واستدلالاتهم، وقارن بينها، واحتج بمذهب إمامه، ووفى كل اجتهاد حقه، من بسط قوله، وإيضاح دليله، ولم يحمله انتاؤه إلى مذهب الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل، على الانتصار له في كل مذهب إليه علماء مذهبه، وإنما تناول ذلك كله ببصر الفقيه، وفطنة المجتهد.

ولحاجة الدارسين والباحثين والعلماء والقضاة إليه، ولأن طبعاته السابقة - رغم اجتهاد أصحابها فيها، أجزل الله مثوبتهم - تفتقر إلى استكمال وسائل التحقيق^(١)، فقد فرغنا إلى الكتاب، فدرسنا مخطوطاته، على النحو الذي يكشف عنه وصفنا

(١) الطبعة الأولى التي أصدرها محمد رشيد رضا، وراجعها أبو الطاهر خالية من الضبط، وعليها بعض تقيدات يسيرة، وقد أفدنا من بعضها، وعزونا ما استغندناه إلى صاحبه، وهي مأخوذة عن نسخة بدار الكتب المصرية، إلا أن ناقلها غير بعض العبارات، ومن عجب أنا وجدنا هذا التغير بالحر بقلمه على النسخة المخطوطة المحفوظة بالدار.

والطبعة التي صدرت عن مكتبة القاهرة كتب مقدمتها محمود عبد الوهاب فايد، وحقق الأجزاء من الأول إلى السادس، والأجزاء الثامن، المذكور طه محمد الزيني، ولم يرجع إلى مخطوطات الكتاب، واكتفى ببعض الضبط ويسير التقيد، وحقق الجزعين السابع والتاسع محمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر أحمد عطا، وفيها تخرج بعض الأحاديث تخريجا مجملا، والرجوع في بعض المواطن إلى مخطوطتي دار الكتب ١٨، ٣٩، في مواضع قليلة جدا. وحقق الجزء العاشر محمود عبد الوهاب فايد، وجاء في أوله اعتذار الناشر عن أنه فاتته أن يقول إن يحقق الجزء العاشر اشترك في تحقيق الجزء السادس، وأن يرمز لتحقيقاته بحرف (ف) في السابع والثامن والتاسع، كما جاء في آخره قول المحقق إنه اشترك في تحقيق الأجزاء الخمسة الأخيرة، وإنه كان يود أن ينقذ زميله من وقته أكثر مما أنفق، ويحافظ على تعليقاته، ويعتني بالصحيح المطبعي.

السابق لها، واخترنا منها أصلاً اعتمدناه من نسختين تكمل إحداهما الأخرى، ثم أضفنا إليهما في المراجعة نسختين أخريين، رمزنا لإحداهما بالحرف «ا»، والأخرى بالحرف «ب»، كما نرجع إلى النسخ الأخرى، حين يشكل علينا ما في النسخ السابقة، وحينئذ نشير إليها دون رمز، ثم عمدنا إلى تحرير النص وضمبطه ضبطاً يفيد الشأدي والمتعلم، إن شاء الله، كما رقمنا مسائل مختصر الخرق، وربطنا بين أبواب الشرح، وخرّجنا أحاديثه، معتمدين الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، ثم سنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، في بعض المواطن، ووثّقنا نصوصه، بالرجوع إلى المصادر التي نقل عنها موفق الدين، ما أتيح لنا منها، ويمسّر الله الرجوع إليه، وبمراجعة ما لم يشر إليه، مما هُدينا إليه، وعرّفنا بما يحتاج إلى تعريف، ونسأله - سبحانه - أن يربط على قلوبنا، وأن يمدّدنا بعونه، لنواصل المسيرة، ونختمه بفهارس فنية شاملة، تتيح لكل طالب علم أن يجد ضالّته، ويحصل على بُغيته، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل .

غرة ربيع الأول ١٤٠٦ هـ

١٤ من نوفمبر ١٩٨٥ م

عبد الفتاح محمد الحللو

عبد الله عبد المحسن التركي

المُعْتَمَد

لِأَمْرِ الدِّينِ أَيْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدُّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنَبِيِّ
٥٤١-٦٢٠ هـ

شَرْعٌ مُخْتَصَرٌ خُرُفَاتِ

أَيْ الْقَاسِمِ عَمْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْمُتَوَلَّى سَنَةِ ٣٣٤ هـ

تَحْقِيقُ

الدكتور

عبد الفتاح محمد رباح

الدكتور

عبد الرحمن عبد الحليم الترمكي

الجزء الأول

المَغْنَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١ قال الشيخ الإمام العالم العامل شيخ الإسلام، قُدوة الأنام، مَجْمُوعُ الفضائل، مُوفِّقُ الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدَامَةَ المَقْدِسِيُّ، قُدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، وَنُورَ ضَرِيحَتِهِ: (١)

الحمدُ لله بَارِئِ البَرِيَّاتِ، وَغَافِرِ الخَطِيَّاتِ، وَعَالِمِ الخَفِيَّاتِ، المُطَّلِعِ على الضَّمَائِرِ والنِّيَّاتِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَوَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَجَلْمًا، وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً وَحُكْمًا ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (٢)، لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَعْصَارُ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْأَفْكَارُ، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (٣)، أَتَقَنَ مَا صَنَعَ وَأَحْكَمَهُ، وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ وَعِلْمَهُ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ وَعَلَّمَهُ، وَرَفَعَ قَدْرَ الْعِلْمِ وَعَظَّمَهُ، وَحَفَظَهُ عَلَى مَنْ اسْتَرْذَلَهُ وَحَرَّمَهُ، وَخَصَّ بِهِ مَنْ خَلَقَهُ مِنْ كَرَمِهِ، وَخَصَّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى النَّفِيرِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَقَالَ تَعَالَى وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٤)، نَذَبَهُمْ إِلَى إِنْذَارِ بَرِيَّتِهِ، كَمَا نَذَبَ إِلَى ذَلِكَ أَهْلَ رِسَالَتِهِ، وَمَنْحَهُمْ مِيرَاثَ أَهْلِ بُرُوتِهِ، وَرَضِيَهُمْ لِلْقِيَامِ بِحُجَّتِهِ، وَالنِّيَاةِ عَنْهُ فِي الْإِخْبَارِ بِشَرِيَّتِهِ، وَاخْتَصَّصَهُمْ مِنْ بَيْنِ عِبَادِهِ بِحُسْنِيَّتِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٥)، ثُمَّ أَمَرَ سَائِرَ النَّاسِ

(١-١) في م: «قال الإمام العالم الأرحم، الصدر الكامل، السيد الفاضل، شيخ الإسلام، سيد العلماء، إمام أهل السنة، بقية السلف، مفتي الأمة، موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، رضى الله عنه وأرضاه، كما اختاره لنصر دينه وأرضاه».

(٢) سورة طه ١١٠.

(٣) سورة الرعد ٨.

(٤) سورة التوبة ١٢٢.

(٥) سورة فاطر ٢٨.

بِسْؤَالِهِمْ، وَالرُّجُوعَ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، وَجَعَلَ عَلَامَةً زَيْغِهِمْ وَضَلَالِهِمْ ذَهَابَ عُلَمَائِهِمْ،
وَاتِّخَاذَ الرُّعُوسِ مِنْ جُهَاِلِهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً مِنْ
النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤْسَاءَ
جُهَاِلًا، فَسَلُّوا، فَافْتَرَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَاضْلَلُوا»^(٦).

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَاتِمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَسَيِّدِ الْأَصْفِيَاءِ، وَإِمَامِ الْعُلَمَاءِ، وَأَكْرَمِ مَنْ
مَشَى تَحْتَ أَيْدِي السَّمَاءِ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، الدَّاعِي إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ،
وَالكَاشِفِ بِرِسَالَتِهِ جَلَالِيبِ الثُّمَّةِ، وَخَيْرِ نَبِيِّ بُعِثَ إِلَى خَيْرِ أُمَّةٍ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِشِيرٍ
وَبُذِيرٍ، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾^(٧) وَسِرَاجًا مُنِيرًا^(٨)، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَا بَعْدُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ وَطَوْلِهِ، وَقُوَّتِهِ وَخَوَلِهِ، ضَمِنَ بَقَاءَ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ
الْأُمَّةِ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ
السَّبَبَ فِي بَقَائِهِمْ بَقَاءَ عُلَمَائِهِمْ، وَاقْتِدَاءَهُمْ بِأَثَمَتِهِمْ وَفَقْهَائِهِمْ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْأُمَّةَ
مَعَ عُلَمَائِهَا^(٩)، كَالْأُمَمِ الْخَالِيَةِ مَعَ أَنْبِيَائِهَا، وَأَظْهَرَ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ فَقْهَائِهَا أُمَّةً
يُقْتَدَى بِهَا، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهَا، وَجَعَلَ فِي سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أُمَّةً مِنْ/ الْأَعْلَامِ، مَهَّدَ
بِهِمْ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ، وَأَوْضَحَ بِهِمْ مُشْكَلَاتِ الْأَحْكَامِ، اتَّفَقَتْهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً،
وَاخْتَلَفَتْهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً، نَحَّى الْقُلُوبَ بِأَخْبَارِهِمْ، وَتَحَصَّلَ السَّعَادَةُ بِاقْتِنَاءِ
آثَارِهِمْ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْهُمْ ثَفَرًا أَعْلَى أَقْدَارِهِمْ^(١٠) وَمَنَاصِبِهِمْ، وَأَبْقَى ذَكَرَهُمْ

و ٢

(٦) أخرجه البخاري، في: باب كيف يقبض العلم، من كتاب العلم، وفي: باب ما يتكرر من ذم الرأي، من
كتاب الاعتصام. صحيح البخاري ٣٦/١، ١٢٣/٩. ومسلم، في: باب رفع العلم وقبضه، من كتاب العلم.
صحيح مسلم ٤/٢٠٥٨، ٢٠٥٩. والترمذي، في: باب ما جاء في ذهاب العلم، من أبواب العلم. عارضة
الأحوذى ١٠/١٢٠. وابن ماجه، في: باب اجتناب الرأي والقياس، من المقدمة. سنن ابن ماجه ١/٢٠١.
والدارمي، في: باب ذهاب العلم، من المقدمة. سنن الدارمي ١/٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٦٦،
١٩٠، ٢٠٣.

(٧-٧) لم ترد في: الأصل.

(٨) سورة الأحزاب ٤٦.

(٩) في الأصل: «علمائهم».

(١٠) في م: «قدرهم».

وَمَذَاهِبِهِمْ، فَعَلَى أَقْوَالِهِمْ مَدَارُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَذَاهِبِهِمْ يُفْتَى فَقَهَاءُ الْإِسْلَامِ.

وَكَانَ إِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ ^(١١) بْنُ مُحَمَّدٍ ^(١٢) بْنِ حَنْبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ أَوْفَاهِمَ فَضِيلَةً، وَأَقْرَبَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَسِيلَةً، وَأَتْبَعَهُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعْلَمَهُمْ بِهِ ^(١٣)، وَأَزْهَدَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَأَطْوَعَهُمْ لِرَبِّهِ، فَلِذَلِكَ وَقَعَ اخْتِيَارُنَا عَلَى مَذْهَبِهِ.

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أُشْرَحَ مَذْهَبَهُ وَاخْتِيَارَهُ، لِيَعْلَمَ ذَلِكَ مَنْ اتَّقَى آثَارَهُ، وَأُبَيِّنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَيْهِ، وَأَذْكَرَ لِكُلِّ إِمَامٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، تَبَرُّكَ بِهِمْ، وَتَعْرِيفاً لِمَذَاهِبِهِمْ، وَأَشِيرَ إِلَى دَلِيلِ بَعْضِ أَقْوَالِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، وَالْإِقْتِصَارِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْخِتَارِ، وَأَعَزُّوْا مَا أَمَكَّنِي عَزُّوهُ ^(١٤) مِنَ الْأَخْبَارِ، إِلَى كُتُبِ الْأَثَمَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْآثَارِ، لِتَحْصُلِ الثَّقَّةَ بِمَذَلُولِهَا، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ صَحِيحِهَا وَمَعْلُولِهَا، فَيُعْتَمَدَ عَلَى مَعْرُوفِهَا، وَيُعْرَضَ عَنْ مَجْهُولِهَا.

ثُمَّ رَجَبْتُ ^(١٥) ذَلِكَ عَلَى شَرْحِ مُحْتَصَرِّ أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَقِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، لِكَوْنِهِ كِتَاباً مُبَارَكاً نَافِعاً، وَمَخْتَصِراً مُوجِزاً جَامِعاً، وَمُؤَلَّفَهُ إِمَامَ كَبِيرٍ، صَالِحَ دُورَيْنِ، أَخُو وَرَعَ، جَمَعَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، فَتَبَرَّكَ بِكِتَابِهِ، وَنَجْعَلُ الشَّرْحَ مُرْتَبِئاً عَلَى مَسَائِلِهِ وَأَبْوَابِهِ، وَنَبْدَأُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِشَرْحِهَا وَتَبْيِينِهَا، وَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ بِمَنْطُوقِهَا وَمَفْهُومِهَا وَمَضْمُونِهَا، ثُمَّ تَتَّبِعُ ذَلِكَ مَا يُشَابِهُهَا مِمَّا لَيْسَ بِمَذْكَورٍ فِي

(١١-١١) سقط من: الأصل.

(١٢) سقط من: م.

(١٣) تجاوز - رحمه الله - في هذا التعبير؛ لأنه لا يجوز التبرك بالصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير النبي ﷺ في حياته، لا مع أبي بكر ولا غيره، ولا فعله التابعون مع قادتهم في العلم والدين. والنبي ﷺ له خصائص في حال حياته لا يصلح أن يشاركه فيها غيره، فلا يجوز أن يقاس عليه أحد من الأئمة، هذا لو كانوا على قيد الحياة، فكيف وهم أموات! إن الأمر إذاً أشد، ولا يجوز إطلاقاً.

(١٤) في الأصل: «وأعزى» و«عزبه»، وهى لفة.

(١٥) في م: «بيت».

(١٦) هذه مبالغة منه - رحمه الله - لأنه ليس هناك كتاب يعتقد فيه البركة غير كتاب الله عز وجل؛ قال تعالى ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَازِكٌ﴾ سورة الأنعام ٩٢، ولأنه معصوم من الخطأ، وماعنده من الكتب فهو عرصة للخطأ. والله أعلم.

الكتاب، فتَحْصُلُ المسائل كَتَرَاجِمِ الأبواب.
وبالله^(١٧) أَعْتَصِمَ و^(١٧) أَسْتَعِينُ فيما أَقْصَدُهُ، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فيما أَعْتَمِدُهُ، وَإِيَّاهُ
أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنِي^(١٨) وَيَجْعَلَ سَعْيِي مُقَرَّبًا إِلَيْهِ، وَمُزِلًّا لَدَيْهِ، بِرَحْمَتِهِ.
فَنَقُولُ،^(١٨) وبالله التوفيق^(١٨):
(قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخِرَقِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ):

قال القاضي الإمام أبو يعلى،^(١٩) رحمه الله^(٢٠): كان الخِرَقِيُّ علامة، بارعاً في
مذهب أبي عبد الله، وكان ذا دين، وأخاً وَرَعاً.

٢ ط / وقال القاضي أبو الحسين^(٢١): كانت له المصنَّفَاتُ الكثيرة في المذهب، ولم
يُنْشَرْ^(٢٢) منها إِلَّا «المختصر» في الفقه، لأنه خرج من^(٢٣) مدينة السلام لما ظهر
سَبُّ الصحابة بها^(٢٤)، وأودَعَ كُتُبَهُ في دَرْبِ^(٢٥) سليمان،^(٢٦) فاحترقت الدارُ
والكتبُ فيها^(٢٦).
قرأ العِلْمَ عَلَى مَنْ قرأه عَلَى أبي بكر المَرْوُذِيِّ^(٢٧)، وَخَرَّبَ الْكَيْرْمَانِيَّ^(٢٨)،

(١٧-١٧) سقط من: م.

(١٨-١٨) سقط من: الأصل.

(١٩) يعني أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد، ابن الفراء، الحنبلي، عالم زمانه في الأصول والفروع، المتوفى
سنة ثمان وخمسين وأربعمائة.

ترجمه ولده ترجمة حافلة في طبقات الحنابلة ١٩٣/٢-٢٣٠.

(٢٠) لم ينقله ابن أبي يعلى، في ترجمته في الطبقات ٧٥/٢-١١٨.

(٢١) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ابن أبي يعلى، أوى في طبقات الحنابلة ٧٥/٢.

(٢٢) في الطبقات: «يتنشر».

(٢٣) في الطبقات: «عن».

(٢٤) لم ترد في الطبقات.

(٢٥) في م: «دار»، والمثبت في: الأصل، والطبقات.

(٢٦-٢٦) في الطبقات: «فاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب ولم تكن انتشرت لبعده عن البلدة».

(٢٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، كان أجمل أصحاب الإمام أحمد، وهو الذي تولى إغماضه لما
مات وغسله، وروى عنه مسائل كثيرة، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/٥٦-٦٣، المعبر
٥٤/٢.

(٢٨) أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، رجل جليل، كان يكتب بخطه مسائل سمعها من=

وصالح وعبد الله ابْنِي أَحْمَد^(٣٩).

ورَوَى عَنْ أَبِيهِ أَيْ عَلِيِّ الْحُسَيْنِ بْنِ^(٣٠) عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ فَقِيهًا صَحَابِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَأَكْثَرَ صُحْبَتَهُ لَأَيِّ بَكْرِ الْمَرْوُذِيِّ.

وَقَرَأَ عَلَى أَيْ الْقَاسِمِ الْخِرَقِيِّ جَمَاعَةً مِنْ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ؛ مِنْهُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ^(٣١)، وَأَبُو الْحَسَنِ التَّيْمِيِّ^(٣٢)، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنَ سَمْعُونَ^(٣٣).

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَطَّةَ: تُوُفِّيَ أَبُو الْقَاسِمِ الْخِرَقِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِدِمَشْقَ، وَزُرْتُ قَبْرَهُ^(٣٤).

وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ سَبَبَ مَوْتِهِ، أَنَّهُ أَلْكَرَ مُنْكَرًا بِدِمَشْقَ، فَضُرِبَ، فَكَانَ مَوْتُهُ بِذَلِكَ.

قَالَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْخَصَرْتُ هَذَا الْكِتَابَ). يَعْنِي قَرَّبْتُهُ، وَقَلَّتُ أَلْفَاظَهُ، وَأَوْجَزْتُهُ، وَالْإِخْتِصَارُ: هُوَ^(٣٥) تَقْلِيلُ الشَّيْءِ، وَقَدْ يَكُونُ^(٣٦) إِخْتِصَارُ الْكِتَابِ بِتَقْلِيلِ مَسَائِلِهِ، وَقَدْ يَكُونُ^(٣٧) بِتَقْلِيلِ أَلْفَاظِهِ مَعَ تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ

= الإمام أحمد، وهو من رجال القرن الثالث. طبقات الحنابلة ١/١٤٥، ١٤٦.

(٢٩) أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد هو أكبر أولاده، وكان سخيًا، سمع من أبيه مسائل كثيرة، وروى القضاء، مولده سنة ثلاث ومائتين، ووفاته سنة ست وستين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٧٣-١٧٦. أما أبو عبد الرحمن عبد الله، فقد ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان صالحًا صادق اللهجة كثير الحياء، وقع له عن أبيه مسائل جياذ كثيرة، وتوفي سنة تسعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/١٨٠-١٨٨، العبر ٢/٨٦.

(٣٠) سقط من: م.

(٣١) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري، ابن بطّة، صنف كتبًا كثيرة في السنة، وكان مستجاب الدعوة، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٤٤-١٥٣، العبر ٣/٥٣.

(٣٢-٣٣) سقط من: الأصل، وهو في: الطبقات، وفيه خطأ: «أبو الحسين»، وهو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التيمي، مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة، صنف في الأصول والفروع والفرائض، وتوفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٣٩.

(٣٤) أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل، ابن سمعون، الشيخ الزاهد، دُونَ النَّاسِ حِكْمَهُ، وَجَمَعُوا كَلَامَهُ، وَأَمَّلَ عِلَّةَ عَمَالِسَ. توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/١٥٥-١٦٢، العبر ٣/٣٦.

(٣٥) هذا آخر كلام ابن بطّة، كما جاء في الطبقات ٢/١١٨.

(٣٥) سقط من: م.

(٣٦-٣٧) سقط من: الأصل.

عليه السلام: «أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرَ لِيَ الْكَلَامُ اخْتِصَارًا»^(٣٧)، ومن ذلك مُخْتَصَرَاتُ الطَّرِيقِ^(٣٨)، وفي الحديث: «الْجِهَادُ مُخْتَصِرٌ طَرِيقِ الْجَنَّةِ»^(٣٩)، وقد نَهَى عن اختصار السجود، ومعناه جُمُعَ آيِ السُّجُدَاتِ فَيَقْرُؤُهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.^(٤٠) وقيل: هو أن يَحْذِفَ آيَةَ الَّتِي فِيهَا السُّجْدَةُ وَلَا يَقْرُؤُهَا. وفائدة الاختصار التَّقْرِيبُ والتَّسْهِيلُ عَلَى مَنْ أَرَادَ تَعْلَمَهُ وَحِفْظَهُ، فَإِنَّ الْكَلَامَ يُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ، وَيُطَوَّلَ لِيُفْهَمَ.

وقد ذكر، رحمه الله، مَقْصُودَهُ بِالْاِخْتِصَارِ، فقال: (لِيُقَرَّبَ عَلَى مُتَعَلِّمِهِ)، أَيْ يَسْتَهْلُ عَلَيْهِ، وَيَقِلَّ ثَقَلُهُ فِي تَعْلَمِهِ.

وقوله: (عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَنيدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤١) وَأَرْصَاهُ^(٤٢)) فهو الإمام^(٤٣) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ هَلَالِ بْنِ أَسَدَ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذُهْلَ بْنِ شَيْبَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُكَّابَةَ بْنِ صَعْبَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَكْرَ بْنِ وَاثِلَ بْنِ قَاسِطَ بْنِ هَنْبَ بْنِ أَفْصَى بْنِ دُعَيْمَ بْنِ جَدِيدَةَ بْنِ أَسَدَ بْنِ رَيْبَةَ بْنِ زُرَّارَ بْنِ مَعَدَّ بْنِ عَدْنَانَ، يَلْتَقِي نَسَبُهُ وَنَسَبَ رَسُولِ

(٣٧) أخرجه الدارقطني، في النوادر، بلفظ: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً». سنن الدارقطني ١٤٤/٤، ١٤٥. والبيهقي، في: شعب الإيمان. انظر: الجامع الكبير، للسيوطي ١٢٠/١، والجامع الصغير (الفتح الكبير) ١٩٩/١.

وأخرج صدره البخاري، في: باب قول النبي ﷺ: نصرت بالرعب مسيرة شهر، من كتاب فضل الجهاد والسير، وفي: باب المفاتيح في اليد، من كتاب تعبير الرؤيا، وفي: باب قول النبي ﷺ: بحث بجوامع الكلم، من كتاب الاختصار. صحيح البخاري ٦٥/٤، ٤٧/٩، ١١٣.

وورد بالفاظ: «أوتيت»، و«بحث»، و«أعطيت».

(٣٨) في م: «الطريق».

(٣٩) لم نجده.

(٤٠) يأتي في سجود التلاوة.

(٤١-٤٢) سقط من: الأصل.

(٤٣) انظر: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى ٤١/١-٢٠، المنهج الأحمد، للعلمي ٥١/١-٥٤، طبقات الشافعية الكبرى ٢٧/٢-٦٣، وما جاء من المراجع في حاشيته، وترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام، للذهبي، وسر أعلام النبلاء، له ١١٧/١-٣٥٨.

الله ﷺ في نزار؛ لأن رسول الله ﷺ من ولد مُضَر بن نزار، وأحمد من ولد ربيعة ابن نزار.

قال عبد الله بن أحمد: قال/ أبي: وُلِدْتُ سنة أربع وستين ومائة. ٣٠
وقال عبد الله: ومات في ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة.

حَلَّتْ به أمُّه بِمَرَوْ، وولدتَه ببغداد، ونشأ بها، وسافر في طلب العلم أسفاراً كثيرة، ثم رجع إلى بغداد، وتوفي بها، بعد أن ساد أهل عصره، ونصر الله به دينه.
قال أبو عبيد القاسم بن سلام: ليس في شرق ولا غرب مثل أحمد بن حنبل، ما رأيْتُ رجلاً أَعْلَمَ بالسنة منه.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، رحمه الله ورضوانه عليه:
أحمد بن حنبل إمامٌ في ثمانٍ خصالٍ؛ إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في القرآن، إمام في اللغة، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة.
وقال عبد الرحمن بن مهدي فيه، وهو صغير: لقد كاد هذا ^(٤٣) الغلام أن ^(٤٤) يكون إماماً في بطن أمه.

وقال أبو عمير ^(٤٦) ابن النحاس الرُملي، وذكر أحمد بن حنبل: رحمه الله ^(٤٧)،
ما كان أصبَره، وبالمُاضين ما كان أشبهه، وبالصالحين ما كان ألحقه ^(٤٨)، عَرَضَتْ له الدنيا فأبأها، والبِدْعُ فَنَقَّاهَا ^(٤٩)، واختصه الله سبحانه بنصر دينه، والقيام بحفظ

(٤٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي اللغوي صاحب المصنفات في فنون شتى، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٩٧ - ٢٠٠. وانظر حواشيه.

(٤٤) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري اللؤلؤي الحافظ، أحد أركان الحديث بالعراق، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ١٩٢/٩ - ٢٠٩.

(٤٥) ٤٥ - ٤٥ سقط من: الأصل، وهو في: م، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجزري ١٠٢.

(٤٦) في م: «عمر»؛ والصواب في: الأصل، ومناقب الإمام أحمد ١٧٣، وهو عيسى بن محمد.

(٤٧) جاءت في م مؤخرة بعد قوله: «وبالصالحين» الآتي.

(٤٨) وكذلك في سير أعلام النبلاء ١٩٨/١١، وفي مناقب الإمام أحمد: «أبصره».

(٤٩) إلى هنا انتهى ما جاء في سير أعلام النبلاء، ومناقب الإمام أحمد، من كلام أبي عمير.

سُئِلَ، وَرَضِيَهُ لِإِقَامَةِ حُجَّتِهِ، وَنَصَرَ كَلَامَهُ حِينَ عَجَزَ عَنْهُ النَّاسُ.
 قِيلَ لِبَشْرِ بْنِ الْخَارِثِ،^(٥٠) حِينَ ضُرِبَ أَحْمَدُ: يَا أَبَا نَصْرٍ، لَوْ أَنَّكَ خَرَجْتَ فَقُلْتَ:
 إِنِّي عَلَى قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؟
 فَقَالَ بَشْرٌ: أَتُرِيدُونَ أَنْ أَقَوْمَ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ؟ إِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَدْ^(٥١) قَامَ مَقَامَ
 الْأَنْبِيَاءِ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ شُعَيْبٍ الطُّوسِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عِنْدَنَا الْمَثَلَ، الَّذِي قَالَ النَّبِيُّ
 ﷺ: «إِنَّهُ كَأَنَّ فِي أُمَّتِي مَا كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَتَّى إِنْ الْيَنْشَارَ لَيُوضَعُ عَلَى
 مَفْرِقِ رَأْسِ أَحَدِهِمْ مَا يَصْرِفُهُ»^(٥٢) ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ^(٥٣)، وَلَوْلَا أَنْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
 أَحْمَدَ^(٥٤) بْنُ مُحَمَّدٍ^(٥٥) بَنَ حَنْبَلٍ قَامَ بِهَذَا الشَّانِ لَكَانَ عَارًا وَشَنَارًا عَلَيْنَا إِلَى يَوْمِ
 الْقِيَامَةِ، أَنْ قَوْمًا سَأَلُوا فَلَمْ يُخْرِجْ مِنْهُمْ أَحَدًا.

وَفَضَائِلُهُ، وَمَا قَالَهُ الْأَثَمَةُ فِي مَدْحِهِ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ هَذَا^(٥٦) مَوْضِعَ اسْتِفْصَائِهِ،
 وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ كُتُبًا مُفْرَدَةً، وَإِنَّمَا غَرَضُنَا هَاهُنَا الْإِشَارَةُ إِلَى
 نُكْتَةٍ مِنْ فَضْلِهِ، وَذِكْرِ نَسَبِهِ، وَمَوْلِدِهِ، وَتَبْلُغِ عُمُرِهِ، إِذْ لَا يَحْسُنُ مِنْ مُتَمَسِّكٍ
 بِمَذْهَبِهِ، وَتَتَفَقَّهَ عَلَى طَرِيقَتِهِ، أَنْ يَجْهَلَ هَذَا الْقَدَرُ مِنْ إِمَامِهِ.

(٥٠) أَبُو نَصْرٍ بَشْرُ بْنُ الْخَارِثِ الْمَرْوُزِيُّ الرَّاهِدِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِبَشْرِ الْخَافِيِّ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
 وَمِائَتَيْنِ. الْعَبَرِ ٣٩٩/١.

(٥١) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥٢) فِي م: «بَصْدَهُ»، وَالتَّبَيُّتُ فِي: الْأَصْلِ، وَمَوَاطِنُ التَّخْرِيجِ عِنْدَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ، فَقِيهِ:
 «بَصْدَهُ».

(٥٣) لَمْ يَرِدْ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ، وَإِنَّمَا وَرَدَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، عَلَى إِطْلَاقِهِ، أَوْ فِي قِصَّةِ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ.
 وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ مَا لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ، وَفِي بَابِ مِنْ
 اخْتَارَ الضَّرْبَ وَالْقَتْلَ وَالْهَوَانَ عَلَى الْكُفْرِ، مِنْ كِتَابِ الْإِكْرَاهِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٧/٥، ٢٦/٩. وَمُسْلِمٌ، فِي:
 بَابِ قِصَّةِ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٠٠/٤. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْأَسِيرِ يَكْرَهُ
 عَلَى الْكُفْرِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٤/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبُرُوجِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ.
 عَارِضَةُ الْأَحْزَوِيِّ ٢٤١/١٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ١٠٩-١١١، ١٧/٦، ٣٩٥.

(٥٤-٥٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥٥) فِي م: «هَاهُنَا»، وَالتَّبَيُّتُ فِي: الْأَصْلِ.

ونسأل الله الكريم أن يجمع بيننا وبينه في دارٍ / كرامته، والدُّرَجَاتِ العُلى من
جَنَّتِهِ، وأن يجعلَ عملنا صالحاً، ويجعله لوجهه خالصاً، ويجعلَ سَعِيناً مُقَرَّباً إليه،
مُبَلَّغاً إلى رِضْوَانِهِ، إنه جَوَادٌ كريم.

قال أبو القاسم، رحمه الله:

(باب ما تكون به الطهارة^(١) من الماء^(٢))

التقدير: هذا باب ما تكون به الطهارة^(١) من الماء^(٢)، فحذف المبتدأ للعلم به، وقوله «ما تكون به^(٣)»، أى تحصل وتحديث، وهى هاهنا تأمة غير محتاجة إلى تحبير، ومتى كانت تأمة كانت بمعنى الحديث والحصول، تقول: كان الأمر، أى حدث ووقع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(٤)﴾ أى: إن وجد ذو عُسْرَةٍ. وقال الشاعر^(٥):

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذِفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ^(٥)
أى إذا جاء الشتاء وحديث^(٦).

وفى نسخة مرفوعة على ابن عقيل^(٧): (باب ما تجوز به الطهارة من الماء) ومعناها متقارب.

والطهارة فى اللغة: التزامه عن الأقذار، وفى الشرع: رفع ما يمنع الصلاة من حديث أو نجاسة بالماء، أو رفع حكمه بالتراب. فعند إطلاق لفظ الطهارة فى لفظ

(١-١) سقط من: الأصل.

(٢-٢) فى م: «تكون الطهارة».

(٣) سورة البقرة ٢٨٠. وفى م زيادة: «فَنَظَرَةٌ إِلَى مَنَسَرَةٍ».

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزارى، وكان من المعمرين.

والبيت فى: المعمرين، لأبى حاتم السجستاني ١٠، الجمل، للزجاجى ٦٢، شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٤، الدرر اللوامع، للشنقيطى ٨٤/١، وصدره فى: مع الفوامع، للسيوطى ١١٥/١، ١١٦.

(٥) فى م: «يَهْرِمُهُ». وهى رواية.

(٦) سقط من: م.

(٧) أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، وكان واسع العلم قوى الحجة، وله مسائل تفرد بها توفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. ذيل طبقات الختابة ١٤٢/١ - ١٦٣، العبر ٢٩/٤، وانظر: طبقات الختابة ٢٥٩/٢، وورد اسمه فيه: «على بن محمد بن عقيل».

الشارع أو كلام الفقهاء ينصرف إلى الموضوع الشرعي^(٨) دون اللغوي وكذلك كل ماله موضوع شرعي ولغوي، إنما ينصرف المطلق منه إلى الموضوع الشرعي^(٩) كالوضوء، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، ونحوه، لأن الظاهر من صاحب الشرع التكلم بموضوعاته.

والطهور - بضم الطاء - المصدر، قاله الزبيدي^(١٠)
والطهور - بالفتح - من الأسماء المتعدية، وهو الذي يطهر غيره، مثل
العسول الذي يغسل به.

وقال بعض الحنفية: هو من الأسماء اللازمة، بمعنى الطاهر سواء؛ لأن العرب لا تفرق بين الفاعل والفعل في التعدى واللزوم، فما كان فاعله لازماً كان فعله لازماً، بدليل قاعد وقعود، ونائم وتووم، وضارب وضروب.

وهذا غير صحيح؛ فإن الله تعالى قال: ﴿يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾^(١١)، وروى جابر، رضى الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي؛ نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً». متفق عليه^(١٢)، ولو أراد به الطاهر لم يكن فيه مزية؛ لأنه طاهر في حق كل أحد، وسئل النبي ﷺ عن التوضؤ بماء البحر؟ فقال: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»^(١٣). ولو لم يكن

(٨-٨) سقط من: الأصل.

(٩) أبو محمد يحيى بن المبارك الزبيدي النحوي اللغوي المقرئ، مؤدب الخليفة المأمون، توفي سنة اثنتين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١١٣-١٢٠.

(١٠) سورة الأنفال ١١.

(١١) أخرجه البخاري، في: أول باب من كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ٩١/١، ٩٢، ١١٩. ومسلم، في: مواضع الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٧٠/١، ٣٧١. والنسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الفسل والتيمم، المجتبى من السنن ١٧٢/١. والدارمي، في: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، من كتاب الصلاة، وباب الغنمة لا تحل لأحد قبلنا، من كتاب السير، سنن الدارمي ٣٢٢/١، ٣٢٣، ٢٢٤. والترمذي، في: باب ما جاء في الغنمة، من أبواب السير، عارضة الأحوذى ٤٢/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/١، ٣٠١، ٣٥١، ٢٢٢/٢، ٤١٢، ٥٠١، ٣٠٤/٤، ٤١٦/٤، ١٤٥/٥، ١٤٨، ١٦١، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٥٦.

(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٩/١. والترمذي، في: ١٣

و الطُّهُورُ مُتَعَدِّياً لم يكن ذلك جواباً للقوم، حيث سأله عن التَّعَدَّى، إذ ليس كلُّ طاهرٍ مُطَهَّراً، وما ذكره لا يَسْتَقِيم؛ لأنَّ العربَ فَرَّقَتْ بين الفاعِلِ والفَعُولِ، فقالت: قاعد لمن وُجِدَ منه القعود، وقعود لمن يتكرَّر منه ذلك، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بينهما هاهنا، وليس إلَّا من حيثُ التَّعَدَّى واللُّزومُ.

١ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَالطُّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا يُضَافُ إِلَى اسْمِ شَيْءٍ غَيْرِهِ: مِثْلُ مَاءِ الْبَاقِلَا، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَمَاءِ الْجَمِّصِ، وَمَاءِ الزَّرْعَرَانِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا لَا يُزَايِلُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ فِي وَقْتِ) قوله: «والطهارة» مبتدأ خبره محذوف، تقديره: والطهارة مُباحة، أو جائزة، «أو حاصلة»^(١)، ونحو ذلك، والألف واللام للاستِغراق، فكأنه قال: وكلُّ طهارة جائزة بكلِّ ماءٍ طاهرٍ مُطْلَقٍ، والطاهرُ: مالم يس بنجس. والمُطْلَقُ: مالم يس بمُضَافٍ إلى شيءٍ غيره. وهو معنى قوله «لا يُضَافُ إلى اسمِ شيءٍ غيره». وإنما ذكره صِفَةً له وتبييناً، ثم مَثَّلَ الإضافة، فقال: «مِثْلُ مَاءِ الْبَاقِلَا، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَمَاءِ الْجَمِّصِ، وَمَاءِ الزَّرْعَرَانِ، وَمَا أَشْبَهَهُ».

وقوله: «مِمَّا لَا يُزَايِلُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ فِي وَقْتِ»، صفةٌ للشيء الذي يُضَافُ إليه الماء، ومعناه: لا يفارقُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ. والمُزَايِلَةُ: المُفَارَقَةُ؛ قال الله تعالى: ﴿تَزَيَّلُوا لَعَذَابُنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾^(٢)، وقال أبو طالب^(٣):

= باب ماجاء في البحر أنه طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨٨/١. والنسائي، في: باب ماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب المياه، وفي باب: مية البحر، من كتاب الصيد. المجتبى ٤٤/١، ١٤٣، ١٨٣/٧. وابن ماجه، في: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الطاق من صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٣٦/١، ١٣٧، ١٠٨١/٢. والدارمي، في: باب الوضوء من باب البحر، من كتاب الصلاة والطهارة، وفي: باب في صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ١٨٦/١، ٩١/٢. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما جاء في صيد البحر، من كتاب الصيد. الموطأ ٢٢١/١، ٢٢٢/٢، ٤٩٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٧/٢، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٩٣، ٣٧٣/٣، ٣٦٥/٥.

(١-١) سقط من: م.

(٢) سورة الفتح ٢٥. وقام الآية في: م.

(٣) عم الرسول ﷺ من قصيدته التي تعوذ فيها بحرم مكة، وبمكانه منها، وتودد فيها أشراف قومه، وصدر البيت =

* وقد طَارَعُوا أَمْرَ الْعَدُوِّ الْمَزَائِلِ *

أى المُفَارِق.

أى: لا يُذَكَّرُ الماءُ إِلَّا مُضَافاً إِلَى الْمُخَالِطِ لَهُ فِي الْغَالِبِ. وَيُفِيدُ هَذَا الْوَصْفُ الْاِخْتِرَازَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى مَكَانِهِ وَمَقَرِّهِ، كَمَا نَهَرَ الْبَحْرُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا زَالَ عَنْ مَكَانِهِ زَالَتِ النِّسْبَةُ فِي الْغَالِبِ، وَكَذَلِكَ مَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ تَغَيَّرَ يَسِيرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ فِي الْغَالِبِ.

وقال القاضي^(٤): هَذَا اخْتِرَازٌ مِنَ الْمُتَغَيَّرِ بِالثَّرَابِ؛ لِأَنَّهُ يَصْفُو عَنْهُ، وَيُزِيلُ اسْمُهُ اسْمُهُ^(٥).

وقد دلت هذه المسألة على أحكام:

منها؛ إِبَاحَةُ الطَّهَارَةِ بِكُلِّ مَاءٍ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، عَلَى أَىِّ صِفَةٍ كَانَ مِنَ أَصْلِ الْخِلْقَةِ، مِنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ، وَالْعُدُوبَةِ وَالْمُلُوحَةِ، نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ تَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فِي بَحْرٍ أَوْ نَهْرٍ أَوْ بئرٍ أَوْ عَيْدِيرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَ بِهِ﴾^(٦)، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٧)، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»^(٨)، وَقَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

/ وَهَذَا قَوْلٌ عَامَّةٌ أَهْلُ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ حَكِيٌّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

* وقد صَارَحُونَا بِالْعِدَاوَةِ وَالْأَذَى *

= السيرة النبوية، لابن هشام ٢٧٢/١.

(٤) يعنى أبا يعلى ابن الفراء. وتقدم في صفحة ٦.

(٥) سقط من: م.

(٦) سورة الأنفال ١١.

(٧) سورة الفرقان ٤٨.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في بئر بضاعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٦/١. والترمذي، في: باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨٣/١. والنسائي، في: الباب الأول، وباب ذكر بئر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١٤١/١، ١٤٢. وابن ماجه، في: باب الحياض، من كتاب الطهارة، سنن ابن ماجه ١٧٣/١، ١٧٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٤/١، ٣٠٨، ١٦/٣، ٣١، ٨٦، ٣٣٠، ١٧٢/٦.

عمرو، رضى الله عنهما، أنهما قالوا فى البحر: التَّيْمُ أعَجَبُ إلينا منه. وقال عبد الله ابن عمرو: «هو نارٌ». وَحَكَاهُ الْمَوْزِدِيُّ^(١١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ^(١٢).

وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١٣)، وماء البحر ماءً، لا يجوزُ الْعُدُولُ إلى التَّيْمِ مع وجوده، وَرَوَى عَنْ أُمِّ هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكُبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ غَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مِثْنَتُهُ» رواه^(١٤) أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ»، وَلِأَنَّهُ مَاءٌ بَاقٍ عَلَى أَصْلِ خَلْقَتِهِ، فَجَازَ الْوَضُوءُ بِهِ كَالْعَذْبِ.

وقوله: «هو نارٌ» إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ نَارٌ فِي الْحَالِ فَهُوَ خِلَافُ الْحِسِّ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ يَصِيرُ نَارًا، لَمْ يَنْعَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ بِهِ فِي^(١٥) حَالِ كَوْنِهِ مَاءً.

ومنها، أَنَّ الطَّهَارَةَ مِنَ النِّجَاسَةِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمَا يَحْصُلُ بِهِ طَهَارَةُ الْحَدِيثِ؛ لِذُخُولِهِ فِي عُمُومِ الطَّهَارَةِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَزُفَرٌ^(١٦).

(٩-٩) فى م: «وهو نادر». خطأ، وسيأتى.

(١٠) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَوْرِدِيِّ الشَّافِعِيُّ، إِمَامٌ جَلِيلُ الشَّانِ، وَهُوَ صَاحِبُ «الْحَاوِى» وَ«أَدَبِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ» وَ«الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسِينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى ٢٦٧/٥-٢٨٥.

(١١) أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ بْنِ حَزْنِ الْخَزْرَمِيِّ الْمَدَنِيُّ الْفَقِيهَ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّيْخِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدِينٍ، ٥٧، ٥٨، الْعَبَرُ ١/١١٠.

(١٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

(١٣) فى م: «أخرجه». وسبق.

(١٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٥) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَرْقَدِ الشَّيْبَانِيِّ، صَاحِبُ الْإِمَامِ أَنَّى حَنِيفَةٍ، وَنَاشِرُ عِلْمِهِ، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْفَائِقَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ. الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ١٢٢/٣-١٢٧.

(١٦) أَبُو الْهَذِيلِ زُفَرُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ قَيْسِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ، صَاحِبُ الْإِمَامِ أَنَّى حَنِيفَةٍ، وَكَانَ حَافِظًا، ثَقَّةً، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ. الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ٢٠٧/٢-٢٠٩.

وقال أبو حنيفة: يجوز إزالة النجاسة بكل مائع طاهر مُزيل للعين والأثر، كالخَلِّ، وماء الزَّرد، ونحوهما. ورَوَى عن أحمد ما يدلُّ على مثل ذلك، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِثْنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(١٧). أَطْلَقَ الْعَسَلُ، فَتَقْسِيْدُهُ بِالْمَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَآئِه مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ، فَجَازَتْ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ بِهِ، كَالْمَاءِ، فَأَمَّا مَا لَا يُزِيلُ كَالْمَرْقِ وَاللَّبَنِ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تُزَالُ بِهِ.

وَلَمَّا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ^(١٨): «إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرِضْهُ، ثُمَّ لَتَنْصَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١٩)، وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ بِذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ

(١٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يَغْسِلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ إلخ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٤/١. وَمُسْلِمٌ فِي: بَابِ حَكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٣٤/١، ٢٣٥. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧/١، ١٨. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣٣/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ سُورِ الْكَلْبِ، وَفِي: بَابِ الْأَمْرِ بِإِرَاقَةِ مَا فِي الْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ، وَفِي: بَابِ تَغْفِيرِ الْإِنَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ بِالتُّرَابِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ سُورِ الْكَلْبِ، وَفِي: بَابِ تَغْفِيرِ الْإِنَاءِ بِالتُّرَابِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ فِيهِ، مِنْ كِتَابِ الْمِيَاهِ. الْمُجْتَبَى ٤٦/١، ٤٧، ١٤٤، ١٤٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١٣٠/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي وَلُوغِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٨٨/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ جَامِعِ الْوُضُوءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ٣٤/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٤٥/٢، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٣١٤، ٣٦٠، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٦٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٠٨، ٨٦/٤، ٥٦/٥.

(١٨) إِذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ لِمَرْأَةٍ جَاءَتْ تَسْأَلُهُ، وَرَوَتْ هَذَا أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١٩) فِي: بَابِ غَسْلِ الدَّمِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ غَسْلِ دَمِ الْخِيْضِ، مِنْ كِتَابِ الْخِيْضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٦/١، ٨٤. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ نَجَاسَةِ الدَّمِ وَكَيْفِيَّةِ غَسْلِهِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٠/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْمَرْأَةِ تَغْسِلُ ثَوْبَهَا الَّذِي تَلْبَسُهُ فِي حَيْضِهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٧/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْخِيْضِ مِنَ الثَّوْبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١٩/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ دَمِ الْخِيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. وَفِي: بَابِ دَمِ الْخِيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ، مِنْ كِتَابِ الْخِيْضِ. الْمُجْتَبَى ١٢٦/١، ١٢٧، ١٦٠، ١٦١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي دَمِ الْخِيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. ٢٠٦/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي دَمِ الْخِيْضِ يَصِيبُ الثَّوْبَ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٩٧/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ جَامِعِ الْخِيْضَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ٦٠/١، ٦١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٤٥/٦، ٣٤٦، ٣٥٣. وَهَكَذَا جَاءَ «فَلْتَقْرِضْهُ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَوَرَدَ: «فَلْتَقْرِضْهُ» وَ«ثُمَّ اقْرِضْهُ». وَ«ثُمَّ تَقْرِضْهُ» فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ.

فَأَهْرِيقَ عَلَى بَوْلِ الْأَغْرَابِيِّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٠)، وهذا أمرٌ يَفْتَضِي الْوُجُوبَ، وَلَئِنْهَا طَهَارَةٌ تُرَادُّ لِلصَّلَاةِ، فَلَا تَحْصُلُ بِغَيْرِ الْمَاءِ، كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ، وَمُطْلَقُ حَدِيثِهِمْ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِنَا، وَالْمَاءُ يَخْتَصُّ بِتَحْصِيلِ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، فَكَذَلِكَ الْأُخْرَى. ومنها، اخْتِصَاصُ حَصُولِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ، لِتَحْصِيلِهِ إِيَّاهُ بِالذِّكْرِ، فَلَا يَحْصُلُ بِمَائِحٍ سِوَاهُ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو يُوسُفَ^(٢١).

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسْأَ بِالْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ^(٢٢).

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: النَّبِيذُ وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: النَّبِيذُ حُلُوءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التِّيمِّمِ، وَجَمَعَهُمَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِ عِكْرِمَةَ. وَقِيلَ عَنْهُ: يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِنَبِيذِ التَّمْرِ، إِذَا طُبِّخَ

(٢٠) أخرجه البخاري، في: باب يهريق الماء على البول، من كتاب الوضوء، وفي: باب قول النبي ﷺ: يسروا ولا تعسروا، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٦٥/١، ٣٧/٨. ومسلم، في: باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٦/١، ٢٣٧. كما أخرجه أبو داود، في: باب الأرض يصبها البول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٩٠/١، ٩١. والترمذي، في: باب ما جاء في البول يصب الأرض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٤٣/١، ٢٤٤. والإمام مالك، في: باب ما جاء في البول قائماً وغيره، من كتاب الطهارة. الموطأ ٦٤/١، ٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٩/٢، ٢٨٢، ١١٠-١١١، ١٦٧.

(٢١) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة، كان إليه تولية القضاة في الآفاق من الشرق إلى الغرب في زمانه، وتوفي ببغداد سنة اثنين وثمانين ومائة. الجواهر المضية ٦١١/٣-٦١٣.

(٢٢) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، العالم العابد الناسك، توفي سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤-٥٨٨.

(٢٣) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمر بن محمد الأزاعي، إمام الشافيين وقصبيهم، وأحد الزهاد والكتّاب الترسليين، توفي سنة سبع وخمسين ومائة. وفيات الأعيان ١٢٧/٣، ١٢٨، العبر ٢٢٧/١.

(٢٤) هو عكرمة مولى ابن عباس، وأصله من برب، روى أن ابن عباس قال له: انطلق فأفت الناس. توفي سنة سبع ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٧٠.

(٢٥) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي المروزي، ابن راهويه، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. طبقات الحنابلة ١٠٩/١، سير أعلام النبلاء ٣٨٣-٣٥٨/١١.

واشتدَّ، عند عَدَمِ الماءِ في السَّفَرِ؛ لما رَوَى ابنُ مسعود، أنَّه كان مع رسول الله ﷺ ليلةَ الجَنِّ، فأراد أنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الفجر، فقال: «أَمَعَكَ وَضُوءٌ؟» فقال: لا، مَعِيَ إِذَاوَةٌ فِيهَا تَبِيذٌ. فقال: «تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»^(٢٦).

ولنا قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٢٧). وهذا نَصٌّ في الاتِّقَالَ إلى الثَّرَابِ عند عَدَمِ الماءِ، وقال النبي ﷺ: «الصَّعِيدُ»^(٢٨) الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ». رواه أبو داود.^(٢٩) ولأنَّه لا يجوز الوُضُوءُ به في الْحَضَرِ، أو عند^(٣٠) وَجُودِ الْمَاءِ، فَأَشْبَهَ الْحَلَّ وَالْمَرَقَ، وَحَدِيثُهُمْ لَا يَثْبُتُ، وَرَأَوِيهِ أَبُو زَيْدٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَا يُعْرَفُ لَهُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْرَفُ بِصُحْبَةِ عَبْدِ اللهِ. قاله التِّرْمِذِيُّ^(٣١) وابنُ الْمُنْذِرِ^(٣٢)، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ فقال: ما كان معي مِنَّا أَحَدٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٣). وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: لَمْ أَكُنْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ^(٣٤).

(٢٦) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بالتبذ، من كتاب الوضوء. سنن أبي داود ٢٠/١. والترمذي، في: باب الوضوء من التبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١٢٧/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء بالتبذ، من كتاب الوضوء. سنن ابن ماجه ١٣٥/١، والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٨/١، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٨.

(٢٧) سورة المائدة ٦.

(٢٨) في الأصل: «التراب الصعيد».

(٢٩) في: باب الجنب يتيم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٠/١. وكذلك أخرجه النسائي، في: باب الصلوات يتيم واحد، من كتاب الطهارة ١٣٩/١.

(٣٠) في م: «مع».

(٣١) في: باب الوضوء من التبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١٢٨/١.

(٣٢) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، نزيل مكة، وأحد أعلام هذه الأمة، توفي سنة تسع أو عشرة وثلاثمائة، كذا قال أبو إسحاق الشيرازي، وذكر الذهبي أن محمد بن يحيى بن عمار لقيه سنة ست عشرة وثلاثمائة.

طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ - ١٠٨.

(٣٣) في: باب الوضوء بالتبذ، من كتاب الوضوء. سنن أبي داود ٢٠/١. وكذلك أخرجه الترمذي، في: تفسير سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأخوذى ١٤١/١٢.

(٣٤) أخرجه مسلم، في: باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجنب، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٣٣، ٣٣٢/١.

فصل: فأما غير التَّيْبِذ من المَائِعَات، (٣٥) غير الماء (٣٥)، كالخَلِّ، والمَرَق، واللَّبَن، فلا خِلَاف بين أهل العِلْم، فيما نعلم، أنه لا يجوز بها وُضوء ولا غُسل، لأنَّ الله تعالى أثبت الطَّهَورِيَّةَ للماء بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مَاءً لِيُطَهِّرَ بِهِ﴾ (٣٦)، وهذا لا يَقَعُ عليه اسمُ الماء.

ومنها، أنَّ المُضَاف لا تحصل به الطَّهَارَةُ، وهو على ثلاثة أَضْرَب: أحدها؛ ما لا تحصل به الطَّهَارَةُ رِوَايَةً واحدة، وهو ثلاثة (٣٧) أنواع: أحدها، ما اعتُصِر من الطَّاهِرَات، كماء الورد، وماء القَرَنفَل، وما يُزَيَّر (٣٨) من عُرُوق الشَّجَر إِذَا قُطِعَتْ رَطْبَةً.

الثاني، ما خالطه طاهرٌ فقَيَّرَ اسمُه، وغلبَ على أَجزائه، حتى صار صِبْغاً، أو جَبِراً، أو خَلّاً، أو مَرَقاً، ونحو ذلك.

الثالث، ما طُبِخَ فيه طاهرٌ فتَغَيَّرَ به، كماء الباقِلَا المَغْلِي.

فجميعُ هذه الأنواع لا يجوزُ الوُضوءُ بها، ولا الغُسل، لا نَعْلَمُ فيه خلافاً، إلَّا ما حُكِيَ عن ابن أبي لَيْلَى (٣٩) والأَصَمِّ (٤٠)، في المِيَاهِ الْمُعْتَصِرَةِ، أنها طَهُورٌ يَرْتَفِعُ بها الْحَدَثُ، وَيُزَالُ بها التَّجَسُّسُ.

ولأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ في ماء الباقِلَا المَغْلِي، وسائرُ مَنْ بَلَّغْنَا قولَه مِنْ أَهْلِ العِلْمِ على خِلَافِهِمْ.

قال (٤١) أبو بكر (٤١) بن المُنْذِر: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ قولَه مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ

(٣٥-٣٥) سقط من: الأصل.

(٣٦) سورة الأنفال ١١.

(٣٧) في م: «على ثلاث».

(٣٨) في م: «ينزل» تحريف.

(٣٩) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، مفتي الكوفة وقاضيهما، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٦/٣١٠-٣١٦.

(٤٠) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابوري، المحدث، مسند العصر، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٥/٤٥٢-٤٦٠.

(٤١-٤١) سقط من: الأصل.

الْوُضوءَ غيرُ جائزٍ بماءِ الورد، وماءِ الشَّجَر، وماءِ العُصفُر، ولا تجوزُ الطَّهارةُ إِلَّا بماءٍ مُطْلَقٍ، يَقَعُ عليه اسْمُ الماءِ، ولأنَّ الطَّهارةَ إِنَّمَا تجوزُ بالماءِ، وهذا لا يَقَعُ عليه اسْمُ الماءِ بإطلاقه.

الضرب الثاني؛ ما خالطه طاهرٌ يُمكن التَّحرُّرُ منه، فغَيْرُ إحدَى صِفَاتِهِ، طَعْمِهِ، أَوْ لَوْنِهِ، أَوْ رِيحِهِ، كماءِ الباقِلَا، وماءِ الحِمَصِ، وماءِ الزَّعْفَرانِ. واختلف أهلُ العِلْمِ في الوُضوءِ به، واختلفتِ الرِّوَايَةُ عن إمامنا، رحمه الله، في ذلك؛ فَرَوَى عنه: لَا تحصلُ الطَّهارةُ به. وهو قولُ مالك، والشافعي، وإسحاق. وقال القاضي أبو يَعْلَى: وهى أَصَحُّ، وهى المتصورةُ عند أصحابنا في الخلاف.

ونقل عن أحمد جماعةً من أصحابه، منهم أبو الحارث^(٤٢)، والميموني^(٤٣)، وإسحاق بن منصور^(٤٤)، جوازُ الوُضوءِ به. وهذا مذهبُ أئِ حنيفة وأصحابه؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٤٥)، وهذا عامٌ في كُلِّ ماءٍ، لأنَّ نَكِرَةً في سِيَاقِ النَّفْيِ، والنكرةُ في سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ، فلا يجوزُ التَّيَمُّمُ مع وجودِهِ، وأيضاً قولُ النَّبِيِّ ﷺ في حديثِ أئِ ذَرَّ: «التُّرابُ كَأَفْئِكَ مَالَمْ تَجِدِ الْمَاءَ»^(٤٦)، وهذا واجِدٌ للماءِ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه كانوا يُسافِرُونَ، وغالبُ أَسْقِيَتِهِمْ

(٤٢) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، بضعة عشر جزءاً، وجودُ الرواية عنه. طبقات الحنابلة ١/٧٤، ٧٥.

(٤٣) أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي، كان إماماً جليل القدر، صحب الإمام أحمد من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين، وعنده عنه مسائل في ستة عشر جزءاً، وتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١/٢١٢-٢١٦، العبر ٢/٥٣.

(٤٤) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، العالم الفقيه، وهو الذي دَوَّنَ عن الإمام أحمد المسائل في الفقه، وتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين، بنيسابور. طبقات الحنابلة ١/٣١٣-١١٥، العبر ١/٢.

(٤٥) سورة المائدة ٦.

(٤٦) حديث أئِ ذر أخرجه السيوطي في الجامع الكبير ٦٤١/٢ بلفظ قريب مما هنا في قصة طويلة، عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وفيه: «الصَّيِّدُ الطَّيِّبُ كَأَفْ مَالَمْ تَجِدِ الْمَاءَ».

الْأَدَمُ^(٤٧)، والغالبُ أنها تُغَيِّرُ الماءَ، فلم يُنْقَلْ عنهم تَيْمُّمٌ مع وجودِ شيءٍ من تلك المياه، ولأنَّه طَهُورٌ خَالَطَهُ طَاهِرٌ لم يَسْلُبْهُ اسْمُ الماءِ، ولا رِقَّتُهُ، ولا جَرَيَانُهُ، فَأَشْبَهَهُ الْمُتَغَيِّرُ بِالذَّهْنِ.

وَوَجْهُ الْأَوَّلَى: أَنَّهُ مَاءٌ تَغَيَّرَ بِمُخَالَطَةِ مَا لَيْسَ بِطَهُورٍ يُمَكِّنُ الْاِخْتِرَازَ مِنْهُ، فلم يَجَزِ الْوُضُوءُ بِهِ، كَمَا الْبَاقِلَا الْمَغْلَى، ولأنَّه زالَ عن إِبْلَاقِهِ، فَأَشْبَهَهُ الْمَغْلَى. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ أَصْحَابَنَا لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمَذْرُورِ فِي الْمَاءِ مِمَّا يُخْلَطُ بِالْمَاءِ كَالزُّغْفَرَانِ وَالْعُصْفَرِ وَالْأَشْتَانِ وَنَحْوِهِ، وَبَيْنَ الْحُبُوبِ مِنَ الْبَاقِلَا وَالْجَمِّصِ، وَالشَّمْرِ كَالثَّمَرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالزَّرَقِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: مَا كَانَ مَذْرُورًا مُنِعَ إِذَا غَيَّرَ الْمَاءَ، وَمَا عَدَاهُ لَا يُنْتَعَى إِلَّا أَنْ يَنْحَلَّ فِي الْمَاءِ، وَإِنْ غَيَّرَهُ مِنْ غَيْرِ / ائْتِحَالٍ لَمْ يُسَلَبْ طَهُورِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ مُجَاوِرَةً، أَشْبَهَ تَغْيِيرَ الْكَافُورِ.

وَوَافَقَهُمْ أَصْحَابُنَا فِي الْحَشَبِ وَالْعِيدَانِ، وَخَالَفُوهُمْ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ الْمَاءِ بِهِ إِنَّمَا كَانَ لِإِنْفِصَالِ أَجْزَاءِ مِنْهُ فِي^(٤٨) الْمَاءِ وَائْتِحَالِهَا فِيهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُنْتَعَى كَمَا لَوْ طُبِخَ فِيهِ، وَلَئِنَّهُ مَاءٌ تَغَيَّرَ بِمُخَالَطَةِ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ صَوْنَهُ عَنْهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُغْلِيَ فِيهِ.

الضَرْبُ الثَّالِثُ مِنَ الْمُضَافِ؛ مَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا مَا أُضِيفَ إِلَى مَحَلِّهِ وَمَقَرِّهِ، كَمَا النِّهْرُ وَالْبَئْرُ وَأَشْبَاهُهُمَا؛ فَهَذَا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ مَاءٌ وَهِيَ إِضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ مُخَالِطٍ. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. الثَّانِي مَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، كَالطُّحْلَبِ وَالْحَزِّ وَسَائِرِ مَا يَثْبُتُ فِي الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ وَرَقُ الشَّجَرِ الَّذِي يَسْقُطُ فِي الْمَاءِ، أَوْ تَحْمَلُهُ الرِّيحُ فَتُلْقِيهِ فِيهِ، وَمَا تَجْدِبُهُ السَّيُولُ مِنَ الْعِيدَانِ وَالتَّيْنِ وَنَحْوِهِ، فَتُلْقِيهِ فِي الْمَاءِ، وَمَا هُوَ فِي قَرَارِ الْمَاءِ كَالْكِبْرِيَّتِ

(٤٧) بِفَتْحَتَيْنِ وَبِضْمَتَيْنِ.

(٤٨) فِي م: إِلَى.

والتقار وغيرهما، إذا جرى عليه الماء فتغير به، أو كان في الأرض التي يقف فيها الماء، فهذا كله يقف عنه؛ لأنه يشق التحرز منه، فإن أخذ شيء من ذلك والقي في الماء وغيره كان حكمه حكم ما أمكن التحرز منه، من الزعفران ونحوه؛ لأن الاختراز منه ممكن.

الثالث ما يوافق الماء في صفتيه؛ الطهارة، والطهورية، كالتراب إذا غير الماء، لا يمنع الطهورية؛ لأنه طاهر مطهر كالماء، فإن تحزن بحيث لا يجري على الأعضاء لم تحز الطهارة به؛ لأنه طين وليس بماء، ولا فرق في التراب بين وقوعه في الماء عن قصد أو غير قصد، وكذلك الملح الذي أصله الماء كالبحري، والملح الذي يتعقد من الماء الذي يرسل على السبخة فيصير ملحاً، فلا يسلب الطهورية؛ لأن أصله الماء، فهو كالجليد والثلج، وإن كان معدناً ليس أصله الماء فهو كالزعفران وغيره. الرابع ما يتغير به الماء بمجاورته من غير مخالطة، كالذهني على اختلاف أنواعه، والطهارات الصلبة كالعود والكافور والعنبر، إذا لم يهلك في الماء، ولم يبع فيه، لا يخرج به عن إطلاقه؛ لأنه تغير مجاورة، أشبه ما لو تروح الماء بريح شيء إلى^(٤٩) جانبه. ولا نعلم في هذه الأنواع خلافاً.

وفي معنى المتغير بالذهني ما تغير بالقطران والزفت والشمع/ لأن في ذلك^{٦٧} ذهنية يتغير بها الماء تغير مجاورة، فلا يمنع كالذهن.

فصل: والماء الآجن، وهو الذي يتغير بطول مكثه في المكان، من غير مخالطة شيء يغيره، باق على إطلاقه في قول أكثر أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ قوله من أهل العلم على [أن] الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلت فيه جائز، غير ابن سيرين^(٥٠)،^(٥١) فإنه كره ذلك^(٥٢). وقول الجمهور أولى،

(٤٩) في م: على.

(٥٠) أبو بكر محمد بن سمين الأنصاري البصري، كان فظناً، حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب، ورعاً، أديباً، توفي سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦ - ٦٢٢.

(٥١) سقط من: الأصل.

فإنه يروى أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ بَيْرٍ كَانَ مَاءَهُ نِقَاعَةَ الْحِجَاءِ^(٥٢)، ولأنه تَغَيَّرَ مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةٍ^(٥٣)، فَأَشْبَهَ الْمُتَغَيَّرَ بِالْمُجَاوِرَةِ^(٥٤).

فصل: وإذا كان على العضو طاهر، كالزُّغفران والعَجِين، فَتَغَيَّرَ بِهِ الْمَاءُ وَقَتَ غَسَلِهِ، لَمْ يَمْنَعْ حُصُولَ الطَّهَارَةِ بِهِ؛ لَأَنَّهُ تَغَيَّرَ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ الَّذِي تَزَالُ بِهِ النُّجَاسَةُ فِي مَحَلِّهَا.

٢ - مسألة؛ قال: (وَمَا سَقَطَ فِيهِ مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ مِنْ^(١) غَيْرِهِ وَكَانَ يَسِيرًا فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ كَبِيرَةٌ حَتَّى يَنْسَبَ الْمَاءُ إِلَيْهِ تَوَضُّعًا بِهِ).
قوله: «مما ذكرنا»، يعنى الباقلاً والجَمَصَ والوردَ والزُّغفرانَ وغيره، يعنى من الطَّاهِرَاتِ سِوَاهُ، وقوله: «حتى يَنْسَبَ الْمَاءُ إِلَيْهِ»، أى: يُضَافُ إِلَيْهِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَاعْتَبَرَ الْكَثْرَةَ فِي الرَّائِحَةِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ لَهَا سِرَاطَةً وَتَفْوِذًا، فَإِنَّهَا تَحْصُلُ عَنْ مُجَاوِرَةِ تَارَةٍ، وَعَنْ مُخَالَطَةِ أُخْرَى، فَاعْتَبَرَ الْكَثْرَةَ فِيهَا لِيُعْلَمَ أَنَّهَا عَنْ مُخَالَطَةٍ.

قال ابن عَقِيلٍ: غَيْرُ الْخَرْقِيِّ، مِنْ أَصْحَابِنَا، ذَهَبَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الرَّائِحَةِ وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَاءِ، فَأَشْبَهَتْ اللَّوْنَ وَالطَّعْمَ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الرَّائِحَةِ وَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، فَإِنْ عَفِيَ عَنِ الْيَسِيرِ فِي بَعْضِهَا

(٥٢) لم أجده بهذا اللفظ، والذي وصف بقوله: «كَانَ مَاءَهُ نِقَاعَةَ الْحِجَاءِ» هو بئر ذى أُرْوَان، أو بئر ذُرْوَان، في حديث السحر.

وأخرجه البخارى، في: باب السحر وقول الله تعالى: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ)، وفي: باب هل يستخرج السحر، وفي باب السحر، من كتاب الطب، وفي باب قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، من كتاب الأدب، وفي: باب تكرير الدعاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ١٧٧/٧، ١٧٨، ١٧٨/٨، ٢٣/٨، ١٠٣.

ومسلم، في: باب السحر، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٢٠/٤.

وابن ماجه، في: باب السحر، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١١٧٣/٢.

والامام أحمد، في: المسند ٥٧/٦، ٦٣، ٩٦.

(٥٣ - ٥٢) سقط من: م.

(١) سقط من: الأصل.

عُفِيَ عَنْهُ فِي بَقِيَّتِهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْفَ (٢) عَنِ الْيَسِيرِ (٣) فِي بَعْضِهَا لَمْ يُعْفَ عَنْهُ فِي بَقِيَّتِهَا. وقد ذَكَرْنَا مَعْنَى يَفْتَضِي الْفَرْقَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. ولا نَعْلَمُ خِلَافاً بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْوُضُوءِ بِمَاءٍ خَالِطَهُ طَاهِرٌ، لَمْ يُغَيِّرْهُ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أُمِّ هَانِيءٍ، فِي مَاءٍ بُلٍّ فِيهِ خُبْزٌ: لَا يُتَوَضَّأُ بِهِ (٤). وَلَعَلَّهَا أَرَادَتْ مَا تَغَيَّرَ بِهِ.

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (٥) فِي (٦) كَسْرِ بُلْتُ فِي الْمَاءِ (٧)، غَيَّرَتْ لَوْنَهُ أَوْ لَمْ تُغَيِّرْ لَوْنَهُ، لَمْ يُتَوَضَّأُ بِهِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَمْ يُغَيِّرْ صِفَةَ الْمَاءِ، فَلَمْ يُنْتَهَ كِبَقِيَّةِ الطَّاهِرَاتِ إِذَا لَمْ تُغَيِّرْهُ، وَقَدْ اغْتَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَزَوْجَتُهُ مِنْ جَفْنَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٩)، وَالْأَثَرُ (١٠).

فصل: وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَائِعٌ، (١١) لَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ (١٢) لِمُوافقة صفته، وَهَذَا يَتَعَدَّى، إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْفَرِدَ عَنْهُ بِصِفَةٍ، فَيُغَيَّرُ التَّغْيِيرُ بِظُهُورِ تِلْكَ الصِّفَةِ. فَإِنْ اتَّفَقَ

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي ، فِي : بَابِ الْمَاءِ يَلِ فِيهِ الْخَبْزُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِي ١ / ٣٩ .

(٤) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ابْنُ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ، الْإِمَامُ الْعَالِمُ ، حَافِظُ زَمَانِهِ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٥ / ٣٢٦ - ٣٥٠ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي م : « بِالْمَاءِ » .

(٧) فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْقِصَّةِ الَّتِي يَسْجُنُ فِيهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي قِصَّةِ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَسْلِ وَالتَّيْمِيمِ . الْمُجْتَبَى ١ / ١٠٨ ، ١٦٦ .

(٨) فِي : بَابِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِثْنَاءٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُتْنَاهَا . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١ / ١٣٤ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٤٢ .

(٩) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِيءٍ الطَّائِيُّ الْأَثَرِيُّ الْحَافِظُ الْإِمَامُ ، نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً ، وَصَنَّفَهَا وَرَتَّبَهَا أَبْوَابًا ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بَعْدَ السِّتِينَ وَمِائَتَيْنِ . طَبَقَاتُ الْجَنَابِلَةِ ١ / ٦٦ - ٧٤ ، الْعَمَرُ ٢ / ٢٢ .

(١٠ - ١١) فِي م : « لَا يَغْيَرُ » .

ذلك اعتبرت أنه بغيره مما له صفة تظهر على الماء ، كالحُرِّ إذا جُنِيَ عليه دُونَ
المُوضِحَةِ^(١١) قَوْمُهُ كَأَنَّهُ عَبْدٌ ، وَإِنْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ يَمْنَعُ بَنَى عَلَى يَمِينِ الطُّهُورِيَّةِ ؛
لأنَّهَا الْأَصْلُ ، فَلَا يُزُولُ عَنْهُ^(١٢) . بِالشَّكِّ .

فصل : وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ فِي / الْمَاءِ مَاءً مُسْتَعْمَلًا عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ .
قال إسحاق بن منصور : قلتُ لأحمد : الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ ، فَيَنْتَضِيعُ مِنْ وَضُوئِهِ فِي

إِنَائِهِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ .
قال إبراهيم النَّخَعِيُّ : لَا يَدُّ مِنْ ذَلِكَ . وَنَحْوَهُ عَنِ الْحَسَنِ .

وهذا ظاهر حال النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ . لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّوْنَ مِنَ الْأَقْدَاجِ
وَالْأَثْوَارِ^(١٣) ، وَيُغْتَسِلُونَ مِنَ الْجِفَانِ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ هُوَ
وَمِثْلُهُ مِنْ جَفَنَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِينِ^(١٤) ، وَاعْتَسَلَ هُوَ وَعَائِشَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ^(١٥)
تَحْتَلِفُ أَيْدِيهِمَا فِيهِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ : «أَبْقِ لِي»^(١٦) . وَمِثْلُ هَذَا لَا
يَسْلُمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ كَثُرَ الْوَاقِعُ وَتَفَاحَشَ مَنَعَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثِ .

(١١) أوضحت الشجة بالرأس : كشفت العظم ، فهي موضحة .

(١٢) فِي م : «عنها» .

(١٣) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، فقيه العراق ، توفي سنة ست وتسعين . طبقات

الفقهاء ، للشيرازي ٨٢ . وقال الذهبي : توفي سنة خمس وتسعين . العبر ١ / ١١٣ .

(١٤) الثور : إناء يشرب فيه .

(١٥) هو الحديث الذي سبق تخريجه قريبا .

(١٦) سقط من : الأصل .

(١٧) أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٩١ / ٦ .

ونحوه أخرجه البخاري ، في : باب هل يدخل الجنب يده في الإناء ، من كتاب الفسل . صحيح
البخاري ٧٤ / ١ . ومسلم ، في : باب القدر المستحب من الماء في الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء
واحد ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٦ / ١ ، ٢٥٧ . وأبو داود ، في : باب الوضوء بفضل
المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ١٨ ، والنسائي ، في : باب الرخصة في الاغتسال بفضل
الجنب ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب اغتسال الرجل والمرأة من نساءه من إناء واحد ، وباب الرخصة في
ذلك ، من كتاب الفسل واليتم . المجتبى ١ / ١٠٨ ، ١٦٦ . وابن ماجه ، في : باب الرجل والمرأة
يغتسلان من إناء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١٣٣ .

وقال أصحابُ الشافعي: إن كان الأَكْثَرُ المُسْتَعْمَلُ مَنَعٌ، وإن كان الأقلُ لم يَمْنَعُ.

وقال ابنُ عقيل: إن كان الواقعُ بحيث لو كان خَلًّا غَيَّرَ الماءُ مَنَعٌ وإلا فلا. وما ذكرنا من الخبر، وظاهرُ حالِ النبي ﷺ وأصحابه، يَمْنَعُ مِنْ اعتباره بالخلِّ، لأنَّهُ مِنْ أَسْرَعِ المائعاتِ نُفُوزاً، وأَبْلَغِها سِرَاةً، فَيُؤَثِّرُ قَلِيلُهُ فِي الماءِ، والحديثُ دَلٌّ عَلَى العَفْوِ عَنْ يَسِيرِهِ، فَإِذَا يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى العُرْفِ، فَمَا كَانَ كَثِيراً مُتَفَاحِشاً مَنَعٌ وإلا فلا، وَإِنْ شَكَّ فَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى الطُّهُورِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، فَلَا يَزُولُ عَنْهُ بِالشَّكِّ.

فصل: فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، لَا يَكْفِيهِ لَطَهَارَتِهِ، فَكَمَّلَهُ بِمَائِعٍ لَمْ يُغَيِّرْهُ، جاز الوضوءُ بِهِ، فِي اخْتِدَى الرَّوَائِينَ، لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَاءَ، فَلَمْ يَمْنَعْ كَمَا لو كَانَ الْمَاءُ قَدْراً يُجْزِئُ فِي الطَّهَارَةِ. والثانية: لَا يَجُوزُ، لِأَنَّا نَتَيَقَّنُ حَصُولَ غَسَلِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ بِالمَائِعِ. والأولى أَوْلَى، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَظْهَرْ صِفَةُ المَائِعِ عَلَى الْمَاءِ صَارَ حُكْمُ الْجَمِيعِ حُكْمَ الْمَاءِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ لِلرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَنْطَلِعُ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْراً يُجْزِئُ فِي الطَّهَارَةِ فَخَلَطَهُ بِمَائِعٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ بِهِ، وَبَقِيَ قَدْرُ المَائِعِ أَوْ دُونَهُ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ، مَعَ (١٨) الْعِلْمِ بِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ بَعْضَ الْمَاءِ وَبَعْضَ المَائِعِ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي، لِاسْتِحَالَةِ الْفِرَادِ الْمَاءِ عَنِ المَائِعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فصل: وَلَا يَكْرَهُ الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الْمُسَخَّنِ بِطَاهِرٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَارّاً يَمْنَعُ لِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ لِحَرَارَتِهِ. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمُسَخَّنِ عَمراً، وَابْنَهُ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَنْسَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ جَمِيعِهِمْ غَيْرِ مُجَاهِدٍ (١٩) وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ، فَإِنْ زَيْدٌ بَنَ أَسْلَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَوَى (٢٠): أَنَّ عَمْرَ

(١٨) فِي م: «مَنْ» غَطًّا.

(١٩) أَبُو الْحِجَاجِ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، مَوْلَى بَنِي غَزْوَمٍ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ أَعْلَمُهُمْ بِالتَّفْسِيرِ، ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ ٦٩، الْعَبَرِ ١٢٥/١.

(٢٠) أَيْ: عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ مَوْلَى عَمْرٍ.

كان له قُمْقُمَةٌ^(٢١) يُسَخِّنُ فِيهَا الْمَاءَ/،^(٢٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه دخل حَمَامًا بِالْجُحْفَةِ، وذكر ابن عَقِيل حَدِيثًا عَنْ [الْأَسْلَعِ بْنِ]^(٢٣) شَرِيكَ رَحَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: أَجْنَبْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَمَعْتُ حَطْبًا، فَأَحْمَيْتُ الْمَاءَ، فَاغْتَسَلْتُ. فَأَخْبَرْتُ^(٢٤) النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيَّ.^(٢٥) وَلِأَنَّهَا صِفَةٌ، تُحْلَقُ عَلَيْهَا الْمَاءُ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَرَدَهُ

فصل: ولا تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الْمُشْتَمْسِ.

وقال الشافعي: تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ قُصِدَ إِلَى تَشْمِيسِهِ فِي الْأَوَانِي، وَلَا أُكْرَهُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الطَّبِّ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَخَنَتْ لَهُ الْمَاءُ فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلِي يَا حُمَيْرَاءُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ»^(٢٦)، واختاره أبو الحسن التَّمِيمِيُّ.

ولنا أنه سُخِّنَ بِطَاهِرٍ، أَشْبَهَ مَا فِي الْبِرْكِ وَالْأَنْهَارِ، وَمَا سُخِّنَ بِالنَّارِ وَمَا لَمْ يُقْصَدِ تَشْمِيسُهُ، فَإِنَّ الضَّرَرَ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ، يَرْوِيهِ خَالِدُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَعَمَرُو^(٢٧) بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ مُتَكْرَرُ

(٢١) القُمُقْمَةُ: آنية.

(٢٢) أخرجه الدارقطني، في باب: الماء المسخن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٣٧/١. والبيهقي، في: باب كراهة التطهير بالماء المسخن، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٦/١.

(٢٣) الجحفة: قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام. معجم البلدان ٣٥/٢.

(٢٤) سقط من النسخ. وانظر: الشرح الكبير ٤/١، وأسد الغابة ٩١/١.

(٢٥) في الأصل: «فأخبر».

(٢٦) أخرجه البيهقي، في: باب التطهير بالماء المسخن، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٥/١،

(٢٧) أخرجه الدارقطني، في: باب الماء المسخن، من كتاب الطهارة، سنن الدارقطني ٣٨/١، وقال:

غرب جندا. والبيهقي، في: باب كراهة التطهير بالماء المشتمس، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى

٦/١، وقال: وهذا لا يصح. وانظر: نصب الرأية ١/١٠٢، وإرواء الغليل ٥٠/١.

(٢٨) في م: «عمره»، وفي الدارقطني: «الأعشم». وانظر: ميزان الاعتدال ٣/٢٨٦.

الحديث. قاله الذَّارِقُطْنِيُّ، قال: ولا يَصِحُّ عن الزُّهْرِيِّ. وحُكِيَ عن أَهْلِ الطَّبِّ أنهم لا يعرفون لذلك تأثيراً في الضرر.

فصل: فأما الماءُ المُسَخَّنُ بالنَّجاسةِ، فهو على ثلاثة أقسام: أحدها، أن يَتَحَقَّقَ وصولُ شيءٍ من أجزاءِ النجاسةِ إلى الماءِ، فيُنَجِّسُهُ إذا كان يَسِيرًا.

والثاني، أن لا يَتَحَقَّقَ وصولُ شيءٍ من أجزاءِ النجاسةِ إلى الماءِ والحائلِ غيرِ حَصِينٍ، فالْماءُ على أَصْلِ الطهارةِ، ويُكْرَهُ استِعْمَالُهُ. وقال الشافعي: لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخل حَمَامًا بِالْجُحْفَةِ.

ولنا، أَنَّهُ ماءٌ تَرَدَّدَ بين الطهارةِ والنجاسةِ مع وجودِ سببها، فأقلُّ أحواله الكراهةُ، والحديثُ لا يثبتُ عن النَّبِيِّ ﷺ، وإنما يروى عن ابن عباس، ولم يثبت أن الوقودَ كان نَجِسًا، ولا أَنَّ الحائلَ كان غيرَ حَصِينٍ، والحديثُ قضيةٌ في عَيْنٍ لا يثبتُ به نَفْيُ الكراهةِ إلَّا في مِثْلِها، ولا يثبتُ به نَفْيُ الكراهةِ على الإطلاقِ. القسم الثالث، إذا كان الحائلُ حَصِينًا، فقال القاضي: يُكْرَهُ، واختار الشريف أبو جعفر^(٢٩)، وابن عَقِيل، أَنَّهُ لا يُكْرَهُ؛ لأنَّهُ غيرُ مُتَرَدِّدٍ في نجاستِهِ، بخلافِ التي قبلها.

وذكر أبو الخطاب^(٣٠) في كراهةِ المُسَخَّنِ بالنجاسةِ روايتين، على الإطلاقِ.

فصل: ولا يُكْرَهُ الوُضوءُ والغُسلُ بماءٍ زَمَزَمَ؛ لأنَّهُ ماءٌ طَهُورٌ، فأشبهه سائرُ المياهِ.

(٢٩) أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف، ينتهي نسبه إلى العباس بن عبد المطلب، رضى الله عنه، ولد سنة إحدى عشرة وأربع مائة، ورع في المذهب، ودرس وأقضى وصنف، وتوفى سنة سبعين وأربع مائة. طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٧ - ٢٤١، المعر ٣/ ٢٧٣، ٢٧٤.

(٣٠) أبو الخطاب محض بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربع مائة، وصنف كتبًا حسنا في المذهب والأصول والخلاف، وتوفى سنة عشر وخمسمائة. طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٨، ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١١٦ - ١٢٧، المعر ٤/ ٢١.

وعنه: يُكْرَهُ لقول العباس: لا أُحِلُّهَا لِمُقْتَسِلٍ، لكن لِمُخْرِمٍ^(٣١) حِلٌّ وَبَلَّ^(٣٢).
ولأنه يُزِيلُ به مانِعاً مِنَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ بِهِ.
وَالأَوَّلُ أَوَّلَى، وَقَوْلُ الْعَبَّاسِ لَا يُؤْخَذُ بِصَرِيحِهِ فِي التَّحْرِيمِ، فَفِي غَيْرِهِ أَوَّلَى،
وَشَرَفُهُ لَا يُوجِبُ الْكَرَاهَةَ لِاسْتِعْمَالِهِ^(٣٣)، كَالْمَاءِ الَّذِي وَضَعَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ كَفَّهُ، أَوْ
اغْتَسَلَ مِنْهُ.

٨٨ فصل: الذَّائِبُ مِنَ الثَّلْجِ وَالبَرْدِ طَهُورٌ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ^(٣٤) نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَفِي دُعَاءِ
النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرْدِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٥).
فَإِنْ أَخَذَ الثَّلْجَ فَأَمَرَهُ عَلَى أَعْضَائِهِ لَمْ تَحْصُلِ الطَّهَارَةُ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْعَسَلُ،
وَأَقْلَ ذَلِكَ أَنْ يَجْرِيَ المَاءُ عَلَى الْغُضُو، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَفِيفاً فَيَذُوبَ وَيَجْرِيَ مَائِهِ
عَلَى الْأَعْضَاءِ، فَيَحْصُلُ بِهِ الْعَسَلُ، فَيُجْزِئُهُ.

(٣١) في م: «للمحرم».

(٣٢) الب: المباح. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٥٤.

(٣٣) في الأصل: «من استعماله».

(٣٤) سقط من: الأصل.

(٣٥) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان، وباب التعمد من المأثم
والمغرم، وباب الاستعاذة من أرذل العمر، وباب التعمد من فتنة الفقر، من كتاب الدعوات. صحيح
البخاري ١/ ١٨٩، ٨/ ٩٨، ١٠٠. مسلم، في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من
كتاب الصلاة، وباب ما يقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة، وباب
التعمد من شر الفتن وغيرها، من كتاب الذكر. صحيح مسلم ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، ٤١٩،
٤/ ٢٠٧٨، ٢٠٧٩. وأبو داود، في: باب السكينة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود
١/ ١٨٠. والترمذي، في: باب من أبواب الدعاء. عارضة الأحوذى ١٣/ ٢٩، والنسائي، في: باب
الوضوء بماء الثلج والبرد، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه، وباب الاغتسال بالثلج والبرد، وباب
الاجتسال بالماء البارد، من كتاب الغسل واليتم، وباب الدعاء بين التكبيرة والقراءة، من كتاب
الافتتاح، وباب الاستعاذة من شر فتنة القبر، وباب الاستعاذة من شر فتنة الفنى، من كتاب الاستعاذة.
المجيبى ١/ ٤٥، ٤٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٣، ٢/ ١٠٠، ٨/ ٢٣٠، ٢٣٤. وابن ماجه، في:
باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة، وباب ما تَعَوَّذَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، من كتاب الدعاء.
سنن ابن ماجه ١/ ٢٦٥، ٢/ ١٢٦٢. والدارمي، في: باب في السكتين، من كتاب الصلاة. سنن
الدارمي ١/ ٢٨٣. والإمام أحمد، في المسند ٢/ ٢٣١، ٤٩٤، ٤/ ٣٥٤، ٣٨١، ٦/ ٥٧،
٢٠٧.

٣ - مسألة: قال: (وَلَا يُتَوَضَّأُ بِمَاءٍ قَدْ تَوَضَّعَ^(١) بِهِ).

يعنى: الماء المُنْفَصِلُ عن أعضاء التَّوَضُّعِ، والمُتَقَسِّلُ في مَعْنَاهُ، وظاهرُ المذهبِ أَنَّ المُسْتَمْعَلَ في رَفْعِ الحديثِ طاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ، لَا يَرْفَعُ حَدَثًا، وَلَا يَزِيلُ نَجَسًا، وبه قال اللَّيْثُ^(٢) والأَوْزَاعِيُّ، وهو المشهورُ عن أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك، وظاهرُ مذهب الشافعي.

وعن أحمد روايةٌ أُخرى، أَنَّهُ طاهرٌ مُطَهَّرٌ. وبه قال الحسن، وعطاء، والنَّخَعِيُّ، والزَّهْرِيُّ، ومَكْحُولٌ^(٣) وأهل الظَّاهر، والروايةُ الثانيةُ للمالك، والقولُ الثاني للشافعي.

ورَوَى عن عليٍّ، وابنِ عمر، وأبي أَمَامَةَ فِيمَنْ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ، إِذَا وَجَدَ بَلَلًا فِي لِحْيَتِهِ، أَجْزَأُهُ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْبَلَلِ. وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ»^(٤)، وقال: «الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ»، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَرَأَى لُغْمَةً لَمْ يُصَيِّهَا الْمَاءُ، فَعَصَرَ شَعْرَهُ عَلَيْهَا. رَوَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»^(٥)، وَابْنُ مَاجَهَ^(٦)، وَغَيْرُهُمَا، وَلِأَنَّهُ غَسَلَ بِهِ مَحَلَّ طَاهِرٍ، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ طَهُورِيَّتُهُ، كَمَا لَوْ غَسَلَ بِهِ الثُّوبَ، وَلِأَنَّهُ لَأَقَى مَحَلًّا طَاهِرًا، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ

(١) في م: وضى ٤.

(٢) أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي، شيخ الديار المصرية وعالمها، الإمام الثقة الحجة، المتوفى سنة خمس وسبعين ومائة. وفيات الأعيان ٤/ ١٢٧، ١٢٨، العبر ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) أبو محمد عطاء بن أبي رباح، من فقهاء التابعين بمكة، من أجلائهم، توفى سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة. طبقات الفقهاء ٦٩، العبر ١/ ١٤١، ١٤٢.

(٤) أبو عبدالله مكحول بن عبدالله المذلي مولاهم الشامي الحافظ، فقيه الشام في عصره، اختلف في وفاته بين سنوات اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة وست عشرة وثمان عشرة ومائة.

(٥) طبقات الفقهاء، للشيروازي ٧٥، وفيات الأعيان ٥/ ٢٨٠ - ٢٨٣، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٧، ١٠٨.

(٦) أخرجه أبو داود، في باب الماء لا يجنب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٧. والترمذي، في: باب الرخصة في فضل طهور المرأة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٨٢. وابن ماجه، في: باب الرخصة بفضل طهور المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٣٢.

(٦) الأول في ٦/ ٣٣٠، وانظر للثاني: الفتح الرباني ٢/ ١٣٨.

(٧) روى الثاني، في: باب من اغتسل من الجنابة بقي في جسده لمة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢١٧.

حُكْمِهِ بِتَأْدِيَةِ الْفَرْضِ بِهِ، كَالثَّوْبِ يُصَلَّى فِيهِ مِرَارًا.

وقال أبو يوسف: هو نَجَسٌ. وهو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨)، فَانْقَضَى أَنَّ الثُّسْلَ فِيهِ كَالْبَوْلِ فِيهِ، وَلأنَّهُ يُسَمَّى طَهَارَةً وَالطَّهَارَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ/ ط
نَجَاسَةٍ، إِذَا تُطَهِّرُ الطَّاهِرَ لَا يُغْفَلُ.

ولنا على طهارته، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتُلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩)، وَلأنَّهُ ﷺ صَبَّ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ إِذَا كَانَ مَرِيضًا (١٠)، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَمْ يُعْزَ فِعْلُ ذَلِكَ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ (١١) وَأَصْحَابَهُ (١٢) وَنِسَاءَهُ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ فِي الْأَفْدَاجِ وَالْأَنْوَارِ وَيَغْتَسِلُونَ فِي الْجِفَانِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَسْلُمُ مِنْ رَشَاشٍ يَقَعُ فِي الْمَاءِ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: وَلَا يَدْ (١٣) مِنْ ذَلِكَ.

(٨) في: باب البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١، وأخرجه أيضا البخاري، في: باب الماء الدائم، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٩/١. والنسائي، في: باب النبی عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، وباب النبی عن البول في الراكد والاعتسال منه، من كتاب الطهارة، وباب ذكر نبي الجنب عن الاعتسال في الماء الدائم، من كتاب الغسل والتميم. المجتبى ١٠٣/١، ١٠٤، ١٦٢. والإمام أحمد، في المسند ٤٣٣/٢.

وبنحوه أخرجه مسلم، في: باب النبی عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٥/١، والترمذي، في: باب كراهية البول في الماء الراكد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٨٦/١. والنسائي، في: باب الماء الدائم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٤٤/١. وابن ماجه، في: باب النبی عن البول في الماء الراكد، من كتاب الطهارة ١٢٤/١. والدارمي، في: باب الوضوء من الماء الراكد، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٨٦/١. والإمام أحمد، في المسند ٢٥٩/٢، ٢٦٥، ٢٨٨، ٣١٦، ٣٤٦، ٣٦٢، ٣٩٤، ٤٦٤، ٥٢٩، ٣٤١/٣، ٣٥٠.

(٩) في: باب استعمال فضل وضوء الناس، من كتاب الوضوء، وباب الشروط في الجهاد، من كتاب الشروط. صحيح البخاري ١/٥٩، ٢٥٤/٣. ورواه أيضا الإمام أحمد، في المسند ٤/٣٢٩، ٣٣٠.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب وضوء العائد للمريض، من كتاب المرضى. صحيح البخاري ١٥٧/٧.

(١١ - ١٢) سقط من: الأصل.

(١٢) في الأصل: «وید».

فلو كان المُسْتَعْمَلُ نَجَسًا لَنَجَسَ الماء الذي يَقَع فيه ، وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَدِمَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ قَصْعَةً لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : إِنِّي غَسَمْتُ يَدِي فِيهَا وَأَنَا جُنُبٌ . فَقَالَ : «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ»^(١٣) ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»^(١٤) : «الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ» ، وَعِنْدَهُم الْحَدَّثُ يَرْتَفِعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، وَلأنَّهُ مَاءٌ طَاهِرٌ لَاقَى مَحَلًّا طَاهِرًا ، فَكَانَ طَاهِرًا ، كَالَّذِي غُسِّلَ بِهِ الثُّوبُ الطَّاهِرُ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُحَدَّثَ طَاهِرَ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : «لَقِيتُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ ، فَاتَّخَسَّنْتُ مِنْهُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ ، فَقَالَ : «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ جُنُبًا ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ ، فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ . فَقَالَ : «سَبَّحَانَ اللَّهِ ، الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٥) ، وَلأنَّهُ لَوْ غَسَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لَمْ يُنَجِّسْهُ ، وَلَوْ مَسَّ شَيْئًا رَطْبًا ، وَلَوْ حَمَلَهُ مُصَلٍّ لَمْ يَبْطُلَ صَلَاتُهُ .

وقولهم : إنه نَهَى عن الغُسلِ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، كَنَهَيْهِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ . قُلْنَا : النَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي الْمَاءِ ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ التَّوَضُّعِ بِهِ ، وَالْإِقْتِرَانُ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي أَصْلِ الْحُكْمِ ، لَا فِي تَفْصِيلِهِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْوَضُوءُ وَالْغُسْلُ طَهَارَةً لِكَوْنِهِ يُنْقِي الذُّنُوبَ وَالْآثَامَ ، كَمَا وَرَدَ فِي الْأَنْبِيَاءِ ، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرْنَاهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالدَّلِيلُ عَلَى خُرُوجِهِ عَنِ الطُّهُورِيَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا يَقْتَسِلُ

(١٣) تقدم .

(١٤) في ١/ ٣٣٧ ، وبرواية : «إن الماء لا ينجسه شيء» في ١/ ٢٣٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠٨ .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس ، وباب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ، من كتاب الغسل . صحيح البخاري ١/ ٧٩ ، ٨٠ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/ ٢٨٢ ، وأبو داود ، في : باب ما جاء في الجنب يضاف ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١/ ٥٢ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في مصافحة الجنب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، والنسائي ، في : باب مماسة الجنب ومجالسته ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/ ١١٩ ، وابن ماجه ، في : باب مصافحة الجنب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/ ١٧٨ . والإمام أحمد ، في المسند ٢/ ٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٤٧١ ، ٣٨٤/ ٥ ،

أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٦)، مَنَعَ مِنَ الْغُسْلِ فِيهِ كَمَنْعِهِ مِنَ الْيَزْلِ فِيهِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُهُ مَنَعاً لَمْ يَتَّعْ عَنْهُ، وَلَأنَّهُ أُزِيلَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَجُزْ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةٍ أُخْرَى، كَالْمُسْتَعْمِلِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ.

فصل: وَجَمِيعُ الْأَحْدَاثِ سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا؛ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ، وَالْجَنَابَةُ، وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، / وَكَذَلِكَ الْمُنْفَصِلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيْتِ إِذَا قُلْنَا بِطَهَارَتِهِ، وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْمُنْفَصِلِ عَنْ غَسْلِ الدَّمِيَّةِ مِنَ الْحَيْضِ؛ فَرُوِيَ أَنَّهُ مُطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعاً مِنَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ^(١٧) مَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ^(١٧). وَرُوِيَ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَهَّرٍ، لِأَنَّهُ أَزَالَتْ بِهِ الْمَانِعَ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مُسْلِمَةٌ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ كَانَ مُطَهَّراً وَجْهاً وَاحِداً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعاً مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا اسْتَعْمِلَ فِي عِبَادَةٍ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَرَّدَ^(١٨) بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَتْ بِهِ مُسْلِمَةٌ.

فصل: وَإِنْ اسْتَعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحْبَّةٍ غَيْرِ وَاجِبَةٍ، كَالْتَّجْدِيدِ، وَالْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلِ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، فَقِيهِ رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا؛ أَنَّهُ كَالْمُسْتَعْمِلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ مَشْرُوعَةٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ اغْتَسَلَ بِهِ مِنْ جَنَابَةٍ.

وَالثَّانِيَةِ؛ لَا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مَانِعاً مِنَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّهَارَةُ مَشْرُوعَةً لَمْ يُؤَثِّرْ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِيهَا شَيْعاً، وَكَانَ كَمَا لَوْ تَبَرَّدَ بِهِ^(١٩)، أَوْ غَسَلَ بِهِ تَوْبَةً، وَلَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ أَنَّ مَا اسْتَعْمِلَ فِي التَّبَرُّدِ وَالتَّطْيِيفِ، أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافاً.

(١٦) في : باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ / ٢٣٦ .

(١٧ - ١٧) في م : ماء تبرد به .

(١٨) في الأصل : تبرد .

(١٩) سقط من : م .

فصل: فأما المُسْتَعْمَلُ في تَعْبُدٍ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ، كَتَمْسِلِ الْيَدَيْنِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، فَإِنْ قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ لَمْ يُؤْثَرِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ، وَإِنْ قُلْنَا بِوَجُوبِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ.

وذكر أبو الخطاب فيه روايتين:

إحداهما؛ أنه يخرج عن إطلاقه؛ لأنه مُسْتَعْمَلٌ فِي طَهَارَةِ تَعْبُدٍ، أَشْبَهَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَغْتَسِلَ الْقَائِمُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهِ^(٢٠). فَذَلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ مَنَعًا.

والرواية الثانية، أنه باقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ حَدَثًا، أَشْبَهَ الْمُتَبَرِّدَ بِهِ، وَعَلَى قِيَاسِهِ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَسْلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَيْنِ مِنَ الْمَذْيِ، إِذَا قُلْنَا بِوَجُوبِهِ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

فصل: إِذَا انْعَمَسَ الْجُنْبُ أَوْ الْمُحْدِثُ فِيمَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ يَنْوِي رَفْعَ الْحَدَثِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا، وَلَمْ يَرْتَفِعْ حَدْثُهُ.

وقال الشافعي: يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا وَيَرْتَفِعُ حَدْثُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِارْتِفَاعِ حَدْثِهِ فِيهِ.

ولنا قول رسول الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ/ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنْبٌ» رواه مسلم، وَالتَّهْنِي يَقْتَضِي فِسَادَ الْمَنَهِيِّ^(٢١) عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ بِإِنْفِصَالِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا، فَلَمْ يَرْفَعْ^(٢٢) الْحَدَثَ عَنْ سَائِرِ الْبَدَنِ، كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ فِيهِ^(٢٣) شَخْصٌ آخَرُ.

فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ فَصَاعِدًا ارْتَفَعَ حَدْثُهُ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِهِ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْمِلُ الْحَبْثَ.

(٢٠) يأتي في صفحة ٤٠

(٢١) في م: «التنهي» تحريف.

(٢٢) في م: «يرتفع».

(٢٣) في الأصل: «به».

فصل: إذا اجتمع ماءٌ مُستعملٌ إلى قُلْتَيْنِ غيرِ مُستعملٍ صار الكلُّ طَهُوراً؛ لأنه لو كان المستعملُ نجساً لصار^(٢٤) الكلُّ طَهُوراً، فالمستعملُ أَوْلَى.

وإن انضمامُ إلى ما دون القُلْتَيْنِ وكَثُرَ المستعملُ ولم يبلغْ قُلْتَيْنِ منع، وإن بلغْ قُلْتَيْنِ باجماعه فكذلك، ويَحْتَمَلُ أن يزولَ المنعُ؛ لقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»^(٢٥).

وإن انضمامُ مُستعملٍ إلى مستعملٍ ولم يبلغْ القُلْتَيْنِ فهو باقٍ على المنع، وإن بلغْ قُلْتَيْنِ ففيه وجهان؛ لما ذكرناه.

٤ - مسألة: قال: (وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، وَهُوَ خَمْسُ قَرَبٍ، فَوَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَلَمْ يُوْجَدْ لَهَا طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رَائِحَةٌ، فَهُوَ طَاهِرٌ).

والقُلَّةُ: هي الجَرَّةُ، سُمِّيَتْ قِلَّةً لأنها تُقَلُّ بالأيدى، أى^(٢٦) تُحْمَلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾^(٢٧)، ويقع هذا الاسمُ على الكبيرة والصغيرة، والمراد بها هنا قُلْتَانِ من قِلَالِ هَجَرَ^(٢٨)، وهما خمسُ قَرَبٍ، كُلُّ قَرِيَّةٍ مائةُ رِطْلٍ بالعِراقِيّ، فتكون القُلْتَانِ خَمْسَمِائَةَ رِطْلٍ بالعِراقِيّ.

هذا ظاهرُ المذهبِ عند أصحابنا، وهو مذهبُ الشافعيّ؛ لأنه رُوِيَ عن ابن

(٢٤) في م: «لكن».

(٢٥) أخرجه أبو داود، في: باب ما ينجس من الماء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٥٠.
والترمذي، في: باب من أن الماء لا ينجسه شيء من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/ ٨٥.
والنسائي، في: باب التوقيت في الماء، من كتاب الطهارة، ومن كتاب المياه. المجتبى ١/ ٤٢، ١٤٢.
وابن ماجه، في: باب مقدار الماء الذي لا ينجس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٧٢.
والإمام أحمد، في المسند ٢/ ١٢، ٣٨. وهو عند ابن ماجه والإمام أحمد في المسند ٢/ ٢٣، ٢٧، ١٠٧.
«إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْ شَيْءٌ».

(١) في م: «أو» تحريف.

(٢) سورة الأعراف ٥٧.

(٣) هجر: مدينة، وهي قاعدة البحرين، وقال أبو الحسن الماوردي: الذي جاء في الحديث ذكر القلال الهجرية، قيل: إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة، ثم انقطع ذلك فعدمت. وقيل: هجر قرية قرب المدينة، وقيل: بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر. معجم البلدان ٤/ ٩٥٣. وذكر ياقوت مواضع أخرى سميت بهجر.

جُرَيْج^(٤) أنه قال: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ، وَالْقُلَّةُ تَسْعُ قَرَبَتَيْنِ أَوْ قَرَبَتَيْنِ وَشَيْئاً.
فَالْاِخْتِطَاطُ أَنْ يُجْعَلَ قَرَبَتَيْنِ وَنِصْفاً.

وَرَوَى الْأَثَرُ^(٥)، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ^(٦)، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ أَرْبَعُ قَرَبٍ،
وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ فِي «كِتَابِهِ»؛ وَذَلِكَ لَمَّا رَوَى الْجَوْزَجَانِيُّ^(٧)، بِإِسْنَادِهِ
عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ^(٨)، قَالَ: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ، وَأُظُنُّ كُلَّ قِلَةٍ تَأْخُذُ قَرَبَتَيْنِ. وَرَوَى
نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ.

وَاتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِتَحْدِيدِ الْمَاءِ بِالْقَرَبِ عَلَى تَقْدِيرِ كُلِّ قُرْبَةٍ بِمِائَةِ رِطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ، لَا
أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافاً، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا ذَلِكَ مِمَّنْ اخْتَبَرَ قَرَبَ الْحِجَازِ، وَعَرَفَ
أَنَّ ذَلِكَ مِقْدَارُهَا.

وَلَمَّا خَصَّصْنَا هَذَا بِقِلَالِ هَجَرَ لَوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ مُبِيناً، رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ^(٩)، فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ»^(١٠)
بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ يَقِلَّالٍ
هَجَرَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(٤) أَبُو الْوَلِيدِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيرِ الرُّومِيِّ، فَقِيهِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، وَإِمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي عَصْرِهِ،
مَوْلَدُهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَوَفَاتَهُ سَنَةَ مِائَتَيْنِ وَمِائَةٍ. تَارِيخُ بَغْدَادَ ١٠/٤٠٠، الْعَبَرُ ١/٢١٣، ٢١٤.

(٥) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٥.

(٦) أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ الشَّالْحَنِيِّ، رَوَى الْكَثِيرَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَانَ عَلَمًا بِالرَّأْيِ كَبِيرَ الْقَدْرِ
عِنْدَ الْخَفِيَّةِ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ: سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ١/٤٠٦،
٤٠٧، طَبَقَاتُ الْخِثَالَةِ ١/١٠٤، ١٠٥.

(٧) أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ، عِنْدَهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جُزْأَانُ مَسَائِلَ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
يَكْتُبُهُ وَيُكْرِمُهُ إِكْرَامًا شَدِيدًا، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ. طَبَقَاتُ الْخِثَالَةِ ١/٩٨، ٩٩.

(٨) يَحْيَى بْنُ عُقَيْلٍ (بِالتَّصْفِيرِ) الْحِزَامِيُّ الْبَصْرِيُّ نَزَلَ مَرَّةً، يَرْوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ. انْظُرْ:
تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ١١/٢٥٩.

(٩) أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّابِيُّ الْبَسْتِيُّ، الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الْأَدِيبُ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ
وِثْنَيْنِ وَثَلَاثِمِائَةٍ. بَيْتَةُ الدَّهْرِ ٤/٣٣٤ - ٣٣٦، وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢/٢١٤ - ٢١٦، الْعَبَرُ ٣/٣٩.

(١٠) مَعَالِمُ السُّنَنِ ٩، وَانْظُرْ نَصَبَ الرِّيَازَةِ ١/١١٠ - ١١٢.

والثاني، أَنَّ قِلَالَ هَجَرَ أَكْبَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِلَالِ، وَأَشْهَرُهَا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ، قَالَ: وَهِيَ مَشْهُورَةُ الصَّنْعَةِ، مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ. لَا تَخْتَلِفُ كَمَا لَا تَخْتَلِفُ الصَّبِيعَانِ وَالْمَكَايِلُ، لِأَنَّ^(١١) الْحَدَّ لَا يَقَعُ بِالْمَجْهُولِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هِيَ الْحَبَابُ^(١٢)، وَهِيَ مُسْتَفِيضَةٌ مَعْرُوفَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ لَفْظُ الْقُلْتَيْنِ عَلَيْهَا؛ لِشَهْرَتِهَا وَكِبَرِهَا، فَإِنَّ كُلَّ مَعْدُودٍ جُعِلَ مِقْدَاراً وَاحِداً لَمْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا أَكْبَرَهَا، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ، وَأَقْلُ فِي الْعَدَدِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ^(١٣) يَصَابُ الرُّكَازَةُ بِالْأَوْسَقِ^(١٤)، دُونَ الْآصَحِ^(١٥) وَالْأَمْدَادِ^(١٦).

وَقَدْ ذَلَّتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِصَرِيحِهَا عَلَى أَنَّ مَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِمَا وَقَعَ فِيهِ لَا يَنْجَسُ، وَبِمَفْهُومِهَا عَلَى أَنَّ مَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ نَجَسَ وَإِنْ كَثُرَ، وَأَنَّ مَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ يَنْجَسُ بِمُحَرِّدٍ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

فَأَمَّا نَجَاسَةٌ مَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ، إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَغَيَّرَتْ لِلْمَاءِ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رَائِحَةً، أَنَّهُ نَجَسٌ مَا دَامَ كَذَلِكَ. وَقَدْ رَوَى أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ^(١٧). وَقَالَ حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ^(١٨)، قَالَ: لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَلَا يَشْرَبُ، وَلَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْمَيْتَةَ، فَإِذَا صَارَتِ الْمَيْتَةُ فِي الْمَاءِ فَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ، فَذَلِكَ طَعْمُ الْمَيْتَةِ وَرِيحُهَا،

(١١) فِي م: «وَلَأَنَّ».

(١٢) الْحَب، بِالضَّمِّ: الْخَالِيَةُ. فَارِسِيُّ مَرْعَبٍ، وَجَمْعُهُ حَبَابٌ، بِالْكَسْرِ، وَحَبِيَّةٌ، وَزَانٌ عَنِةٌ.

(١٣) فِي م: «جَعَلَ». وَقِيلَ بِمَعْنَى جُمُوعٍ. انْظُرِ الْقَامُوسَ.

(١٤) جَمْعُ الْوَسْقِ، وَهُوَ حِمْلُ بَعِيرٍ، أَوْ سِتُونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١٥) الصَّاعُ: مِكْيَالٌ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ.

(١٦) الْمَدُّ: كَيْلٌ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَاثٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

(١٧) فِي: بِبَابِ الْحَيَاضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَمَّيْنَهَا. سَمَّنَ ابْنُ مَاجَةٍ ١/ ١٧٤.

(١٨) فِي م: «وَرِيحُهُ».

فلا يَحِلُّ له، وذلك أمرٌ ظاهرٌ.

وقال الخَلَّالُ^(١٩): إنما قال أحمد: ليس فيه حديثٌ. لأنَّ هذا الحديثَ يَرْوِيه سليمان بن عمر، ورشيد بن سعد، وكلاهما ضعيفٌ، وابنُ ماجه رواه من طريق رشدين.

وأما ما دون القُلَّتَيْنِ إذا لاقته النَّجاسةُ فلم يَتَغَيَّرْ بها، فالمشهورُ في المذهب أنه يَنْجُسُ،^(٢٠) وروى عن ابن عمر، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وبه قال الشافعي، وإسحاق، وأبو عُبَيْدٍ^(٢١).

وروى عن أحمد روايةً أخرى، أن الماء لا يَنْجُسُ إِلَّا بالتَغْيِيرِ قَلِيلَهُ وكَثِيرَهُ، وروى مِثْلُ^(٢٢) ذلك عن حُذَيْفَةَ، وأبي هُرَيْرَةَ، وابن عباس، قالو: الماء لا يَنْجُسُ. وروى ذلك عن سعيد بن المسيَّب، والحسن، وعِكْرِمَةَ، وعطاء، وجابر بن زيد، وابن أبي لَيْلَى، ومالك، والأَوْزَاعِيُّ، والثَّوْرِيُّ^(٢٣)، ويحيى القَطَّانُ^(٢٤)، وعبد الرحمن ابن مَهْدِيٍّ، وابن المُنْذِرِ، وهو قولٌ للشافعي؛ لحديث أبي أُمَامَةَ الذي أَوْرَدْنَاهُ.

وروى أبو سعيد، قال: قِيلَ يارسولَ الله، أنتوضأُ من بئرٍ بُضَاعَةٌ؟ - وهي بئرٌ

(١٩) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، صاحب التصانيف الدائرة والكتب السائرة، وكانت له حلقة بجامع المهدي، أنفق عمره في جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. طبقات الخنابلة ١٢/ ١٥ - ١٤٨/ ٢. العبر ٢٠ - ٣٠. سقط من: م.

(٢١) أبو عبد الله سعيد بن جبير الوالي، مولاهم، التابعي الفقيه المفسر، قتلته الحجاج سنة خمس وتسعين. العبر ١١٢/ ١.

(٢٢) سقط من: م.

(٢٣) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الفقيه بالبصرة، توفي سنة ثلاث ومائة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين. طبقات الفقهاء، للشرازي ٨٨، العبر ١٠٨/ ١.

(٢٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه، توفي سنة إحدى وستين ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٢٩/ ٧ - ٢٧٩.

(٢٥) أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان البصري الحافظ، كان ثقة مأموناً رفيحاً حجة، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة. الجواهر المضية ٣/ ٥٨٧ - ٥٨٨، وانظر حاشيته.

يُنْقَى فِيهَا الْحَيْضُ، وَلَحُومُ الْكِلَابِ، وَالنَّتْنُ - فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي^(٢٦)، وقال: حديث حسن^(٢٧).

قال الخلال: قال أحمد: حديث بئر بضاعة صحيح.

وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْحَيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ، وَعَنِ الطَّهَّارَةِ بِهَا، فَقَالَ: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا، وَلَنَا^(٢٨) مَا غَيْرَ^(٢٩) طَهُورٍ^(٣٠)»، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ وَلَأنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ إِحْدَى صِفَاتِ النَجَاسَةِ، فَلَمْ يُنَجِّسْ بِهَا كَالزَّائِدِ عَنِ الْقُلْتَيْنِ.

وَوَجَّهَ الرُّوَايَةَ الْأُولَى، مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنْتُوبُهُ مِنَ الدُّوَابِّ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ النَّجَسَ». رواه أبو داود، والنسائي^(٣١)، والترمذي^(٣٢)، وابن ماجه^(٣٣)، وفي لفظ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»، وَتَحْدِيدُهُ بِالْقُلْتَيْنِ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَهُمَا يَنْجُسُ، إِذْ لَوْ اسْتَوَى حُكْمُ الْقُلْتَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا لَمْ يَكُنِ التَّحْدِيدُ مُفِيداً، وَصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَقِطَّ أَحَدُكُم مِّنْ مَّنَائِمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ^(٣٤)». فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُهُ مَنَعاً لَمْ يَتَّهَ عَنْهُ.

(٢٦) أبو داود، في: باب ماجاء في بئر بضاعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٦. والنسائي، في: باب ذكر بئر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١/ ١٤١، ١٤٢. والترمذي، في: باب ماجاء أن الماء لا ينجسه شيء، من كتاب الطهارة. عارضة الأجرى ١/ ٨٣. ورواه الإمام أحمد، في المسند ٣/ ١٥، ١٦، ٣١، ٨٦.

(٢٧) في الأصل بعد هذا زيادة: «صحيح»، وليس في الترمذي.

(٢٨) (٢٨ - ٢٨) سقط من م: «ما»، وفيها: «غير» مكان: «غير». وغير: بقي.

(٢٩) أخرجه ابن ماجه، في: باب الحياض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٧٣.

(٣٠) سقط من: م.

(٣١) (٣١ - ٣١) في الأصل: «وقال» هو حديث حسن، ولم يرد في الترمذي، والحديث بهذا اللفظ عند أبي داود والنسائي والترمذي والإمام أحمد في بعض مواضع من المسند، وباللفظ الآتي عند ابن ماجه، والإمام أحمد في بعض المواضع، على ما سبق بيانه في صفحة ٣٦.

(٣٢) أخرجه البخاري، في: باب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/ ٥٢. ومسلم، في: باب كراهة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا ثلاثا، =

أمر النبي ﷺ بِسَلِّ الْإِنَاءَ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ، وَإِرَاقَةَ سُورِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا تَغْيَرُ وَمَا لَمْ يَتَغْيَرِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَخَبَرُ أَبِي أُمَامَةَ ضَعِيفٌ، وَخَبَرُ بَشْرِ بُضَاعَةَ وَالْخَبَرُ الْآخَرُ مَحْمُولَانِ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَا تَغْيَرُ نَجَسٌ، أَوْ نَحْصُهُمَا بَخِيرِ الْقُلْتَيْنِ، فَإِنَّهُ أُخْصِصُ مِنْهُمَا، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ.

وَأَمَّا الزَّائِدُ عَنِ الْقُلْتَيْنِ، إِذَا لَمْ يَتَغْيَرِ، وَلَمْ تَكُنِ النِّجَاسَةُ بَوْلًا أَوْ غِذْرَةً، فَلَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي طَهَارَتِهِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَأَبِي ثَوْرٍ^(٣٣)، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ حَكَيْنَا عَنْهُمْ أَنَّ السَّيْرَ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ.

وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ ذَوْبَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ذَوْبًا أَوْ ذَوْبَيْنِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ الْكَثِيرَ يَنْجُسُ بِالنِّجَاسَةِ، إِلَّا أَنْ يُلْغَ خَدًّا ١١١
يُلْغَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ. وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا إِذَا حُرِّكَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ لَمْ يَتَحَرَّكِ الْآخَرُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا بَلَغَ عَشْرَةَ أَذْرُعَ فِي عَشْرَةِ أَذْرُعٍ^(٣٤)، وَمَا دُونَ ذَلِكَ يَنْجُسُ، وَإِنْ بَلَغَ أَلْفَ قَلْعَةٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا

= من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٣/١. وأبو داود، في: باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١، ٢٤. والترمذي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤١/١، ٤٢. والنسائي، في: باب تأويل قوله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا)، وباب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة، وباب الأمر بالوضوء من النوم، من كتاب الغسل. المجتبى ١٢/١، ٨٣، ١٧٦. وابن ماجه، في: باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١، ١٣٩. والدارمي، في: باب إذا استيقظ أحدكم من منامه، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٩٦/١. والإمام مالك، في: باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢١/١. والإمام أحمد، في المسند ٢/٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٤٨، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠، ٥٠٧.

(٣٣) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي الهيثم الكلبي البغدادي الفقيه، ذكر الذهبي أنه برع في العلم ولم يقلد أحدا، وكانت وفاته سنة أربعين ومائتين. طبقات الشافعية الكبرى ٢/٧٤ - ٨٠، العبر ١/٤٣١.

(٣٤) سقط من: الأصل.

يُؤَلَّنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٥)، فَهِيَ عَنِ الْوَضُوءِ
مِنَ الْمَاءِ الرَّائِدِ بَعْدَ الْبَوْلِ فِيهِ، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَلِأَنَّهُ مَاءٌ حَلَّتْ فِيهِ
نَجَاسَةٌ لَا يُؤْمَنُ انْتِشَارُهَا إِلَيْهِ، فَيَنْجُسُ بِهَا^(٣٦) كَالْيَسِيرِ.

وَلَنَا خَبَرُ الْقُلَّتَيْنِ، وَبِرِّ بُضَاعَةٍ، لِذَلِكَ ذَكَرْنَاهُمَا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَاءُ
طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ»، مَعَ قَوْلِهِمْ لَهُ: أُنْتَوَضَّأُ مِنْ بَرٍّ بُضَاعَةٌ وَهِيَ بَرٌّ يُلْقَى فِيهَا
الْحَيْضُ وَلَحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ؟ وَبِرِّ بُضَاعَةٍ لَا يُلْغُ الْحَدُّ الَّذِي ذَكَرُوهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَدَرْتُ بِرِّ بُضَاعَةٍ بِرِذَائِي، مَدَدْتُهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ ذَرَعْتُهَا، فَإِذَا عَرَضُهَا
سِتَّةُ أَذْرُعَ، وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الْبِسْتَانِ: هَلْ غُبِرَ بِئَاوُهَا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ؟
قَالَ: لَا. وَسَأَلْتُ قِيَمَهَا عَنْ عَمِقِهَا،^(٣٧) فَقُلْتُ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِيهَا الْمَاءُ؟ قَالَ: إِلَى
الْعَانَةِ^(٣٨). قُلْتُ: فَإِذَا تَقَصَّ. قَالَ: دُونَ الْعَوْرَةِ^(٣٩). وَلِأَنَّهُ مَاءٌ يُلْغُ الْقُلَّتَيْنِ، فَأَشْبَهَ
مَا زَادَ عَلَى عَشْرَةِ أَذْرُعَ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

الثَّانِي، أَنَّ حَدِيثَهُمْ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ، فَإِنَّ مَا زَادَ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَا
يَنْتَعُ مِنَ الْوَضُوءِ بِهِ اتِّفَاقًا، وَإِذَا وَجَبَ تَخْصِيصُهُ كَانَ تَخْصِيصُهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ
أَوَّلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالرَّأْيِ وَالتَّشْبَهِيٍّ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَلَا دَلِيلٌ يُعْتَمَدُ
عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَدِّ تَقْدِيرُ طَرِيقِهِ التَّوْقِيفُ، لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بَنَصٍّ أَوْ
إِجْمَاعٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلِأَنَّ حَدِيثَهُمْ خَاصٌّ فِي الْبَوْلِ، وَنَحْنُ نَقُولُ
بِهِ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ، وَتَقَصَّرُ الْحُكْمُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ النَّصُّ، وَهُوَ الْبَوْلُ؛ لِأَنَّ لَهُ
مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْإِتِّشَارِ فِي الْمَاءِ مَا لَيْسَ لغيرِهِ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣٥) تقدم حديث النبي عن البول في الماء الدائم، في صفحة ٣٢، وبهذا اللفظ أخرجه الترمذی، في:
باب كراهية البول في الماء الراكد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١/ ٨٦. -واليسأتی في: باب ذكر
نهی الجنب عن الاغتسال في الماء الدائم، من كتاب الغسل. المجتبى ١/ ١٦٢. -والإمام أحمد، في المسند
٢/ ٢٥٩، ٢٦٥، ٥٢٩، ٥٣٢.

(٣٦) في الأصل: «به»

(٣٧ - ٣٨) في السنن: «قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة». انظر سنن أبي داود ١/ ١٦.

(٣٨) آخر كلام أبي داود.

فإن قيل: المراد بقوله: «لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ». أى لم يَدْفَعِ الْحَبَثَ عَنْ نَفْسِهِ، أى أنه يَنْجُسُ بالواقع فيه.

قلنا هذا فاسدٌ لو جُوه ثلاثة^(٣٩): أحدها، أن في بعض ألفاظه «لَمْ يَنْجُسْ» رواه أبو داود، وابن ماجه، واحتج به أحمد.

الثاني، أنه لو أراد أن ما بلغ القلتين في القلة/ يَنْجُسُ لكان ما فوقهما لا يَنْجُسُ، لَتَحَقِّقَ الْفَرْقَ بينهما، فإنه جعل القلتين فصلاً بين ما يَنْجُسُ^(٤٠) وما لا يَنْجُسُ^(٤١)؛ فلو سَوَّيْنَا بينهما لم يَتَّقَ فَصْلاً^(٤٢).

الثالث، أن مقتضاه في اللغة أنه يَدْفَعُ الْحَبَثَ عَنْ نَفْسِهِ، من قولهم: فلان لا يَحْمِلُ الضَّيْمَ. أى يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، والله أعلم.

فصل: اختلف أصحابنا: هل القلتان خمسمائة رطلٍ تحديداً أو تقريباً؟ قال: أبو الحسن الآمدي^(٤٣): الصحيح أنها تحديدٌ، وهو ظاهر قول القاضي، وأخذ الوجهين لأصحاب الشافعي؛ لأن اعتبار ذلك كان احتياطاً، وما اعتير احتياطاً كان واجباً، كغسل جزء من الرأس مع الوجه، وإمساك جزء من الليل مع النهار في الصوم، ولأنه قدر يَدْفَعُ النجاسة عن نفسه، فاعتبر تحقيقه كالعدد في القسالات.

والصحيح أن ذلك تقريبٌ؛ لأن الذين نقلوا تقدير القليل لم يضبطوها بحد، إنما قال ابن جرير: القلة تسع قربتين أو قربتين وشيئاً. وقال يحيى بن عَقِيل: أظنُّها تسع قربتين. وهذا لا تحديد فيه؛ فإن قولهما يدلُّ على أنهما قربا الأمر، والشيء

(٣٩) من: الأصل.

(٤٠) - (٤١) في م: «وبين ما لم ينجس».

(٤١) في م: «فصل»، وانتصابه على الحال.

(٤٢) أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي الآمدي، أحد أكابر أصحاب القاضي أبي يعلى، بلغ من النظر الغاية، وكانت له مروءة، توفي سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة. ذيل طبقات الحنابلة

٩، ٨/١.

الزائد عن القُرْبَيْنِ مشكوك فيه، مع أنه يقع على المجهول، والظاهر قِلْتُهُ؛ لأنَّ لفظه يدلُّ على تقارب ما بين الأمرين المذكورين، وكلُّما قلَّ الشيء كان أقرب إلى القُرْبَيْنِ، وكلام أحمد يدلُّ على هذا؛ فإنه روى عنه أن القُلَّةَ قُرْبَتَانِ، وروى قُرْبَتَانِ ونصف، وروى: وثلاث، وهذا يدلُّ على أنه لم يحدِّ في ذلك حدًّا. ثم ليس للقربة حدٌّ معلوم؛ فإنَّ القربَ تختلف اختلافًا كثيرًا، فلا يكاد قُرْبَتَانِ يتفقان في حدٍّ واحد، ولهذا لو اشترى منه شيئاً مُقَدَّرًا بالقرب، أو أسلمَ في شيء محدود بالقرب؛ لم يَجُزْ ذلك؛ ولأنَّ النبي ﷺ قد عَلِمَ أَنَّ النَّاسَ لَا يَكِيلُونَ الْمَاءَ وَلَا يَزِنُونَهُ، فلم يكن ليعرفهم الحدُّ بما لا يعرف به، وإنما أراد أنَّ مَنْ وجد ماءً فيه نجاسة فظنَّه مقارباً للقُلَّتَيْنِ توضأً منه، وإنَّ ظنَّه ناقصاً عنهما من غيرِ مُقَارَبَةٍ لهما تَرَكَهُ.

وفائدة هذا، أنَّ مَنْ اعتَبَرَ التَّحْدِيدَ، فنقص عن الحدِّ شيئاً يسيراً، لم يُغْفَ عنه، ونَجَسَ بِوُرُودِ النجاسة عليه، وَمَنْ قال بالتَّقْرِيبِ غُفِيَ عن النَّقْصِ اليسير عنده، وتعلَّقَ الحُكْمُ بما يُقَارِبُ القُلَّتَيْنِ، إن شكَّ في بُلُوغِ الْمَاءِ قَدْرًا يدفع النجاسة أو لا يدفعها ففيه وجهان:

أحدهما، يُحْكَمُ بظهارته؛ لأنه كان طاهرًا/ قبل وقوع النجاسة فيه، وشكُّ هل ينجس به أو لا ؟ فلا يزول اليقين بالشكِّ.

والثاني، يُحْكَمُ بنجاسته؛ لأنَّ الْأَصْلَ قِلَّةُ الْمَاءِ، فبُنيَ عليه، ويلزم من ذلك النجاسة.

فصل: فأما^(٣) ما عدا^(٤) الماء من المائعات، ففيه ثلاث روايات: إحداهن، أنه ينجسُ بالنجاسة وإن كثر؛ لأنَّ النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن، قال: «إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ» رواه الإمام أحمد، في «مُسْنَدِهِ»^(٤)،

(٤٣ - ٤٢) في م: «غيره».

(٤٤) في الجزء الثاني، صفحات ٢٣٣، ٢٦٥، ٤٩٠، وفي الموضع الأخير: «فلا تأكلوه».

وأخرجه أبو داود، في: باب في الفأرة تقع في السمن، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣٢٨/٢ =

إسناده صحيح على شرط «الصحيحين»، ولم يُفَرِّق بين كثيره وقليله^(٤٥)، ولأنها لا قُوَّة لها على دَفْع النجاسة، فإنها لا تُطَهَّرُ غيرها، فلا تَدْفَعُها عن نفسها كاليسير .
والثانية، أنها كالماء، لا يَنْجَسُ منها ما بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ . قال حَرْبُ : سألتُ أحمد، قلتُ : كلب^(٤٦) وَلَعَّ في سَمْنٍ أو زَيْتٍ ؟ قال : إذا كان في آنية كبيرة، مثْل حُبٍّ أو نحوِه، رَجَوْتُ أَنْ لا يَكُونَ به بَأْسٌ وَيُوكَلَّ^(٤٧)، وإن كان في آنية صغيرة فلا يُغَيِّبُنِي . وذلك لأنه كثيرٌ، فلم يَنْجَسْ بالنجاسة مِنْ غيرِ تَغْيِيرٍ كالماء .
والثالثة، ما أَصْلُه الماء، كالخَلِّ التَّمْرِى، يَدْفَعُ النجاسة؛ لأنَّ الغالبَ فيه الماء، وما لا فلا . والأولى أَوْلَى^(٤٨) .

فصل : فأما الماءُ المُسْتَعْمَلُ، وما كان طاهراً غيرَ مُطَهَّرٍ من الماء، فإنه يَدْفَعُ النجاسة عن نفسه إذا كَثُرَ؛ لقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْتَمِلْ خَبثاً» . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَنْجَسَ، لأنه طاهرٌ غيرَ مُطَهَّرٍ، فأشَبَهَ الخَلَّ .

فصل : إذا كان الماءُ كثيراً، وَقَعَ في جانبٍ منه نجاسةٌ، فتَغَيَّرَ بها، نَظَرَتْ فيما لم يَتَغَيَّرَ، فإن نَقَصَ عن الْقُلْتَيْنِ فالجميعُ نَجَسٌ؛ لأنَّ المتغيَّرَ نَجَسَ^(٤٩) بالتَغْيِيرِ، والباقي تَنْجَسَ بمُلاقاةِه، وإن زاد عن الْقُلْتَيْنِ فهو طاهرٌ .

= والترمذى ، في : باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧ . والنسائي ، في : باب الفأرة تقع في السمن ، من كتاب الفرع والعنبر . المجتبى ١٥٧/٧ .
(٤٥) في حاشية م : « هذه رواية معمر ، وقد جزم البخارى وغيره بأنها غلط ، وأنه اضطرب في معناها وسندها ، وإنما قال النبى ﷺ : « ألقوها وما حولها وكلوه » . وانظر كلام الترمذى على الحديث ، في سننه .
عارضة الأحوذى ٣٠٣/٧ ، ٣٠٤ .
(٤٦) في الأصل : « كل كلب » .
(٤٧) لم ترد واو العطف في الأصل .
(٤٨) في حاشية م أنه اختار الأشد الأعسر ، وأن التحقيق قول الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، أن قول معمر متروك ، وأن السمن ونحوه لا ينجس إلا بالتغير كالماء . انظر تفصيل ذلك في الفتاوى ٢١ / ٤٨٨ - ٤٩٨ .
(٤٩) في م : « تنجس » .

وقال ابن عَقِيل، وبعضُ الشافعية: يكون نجساً أيضاً، وإن كَثُرَ^(٥٠) وتباعدت أقطاره؛ لأنه ماء رَاكِدٌ بعضُهُ نجسٌ، فكانَ جميعُهُ نجساً، كما لو تقاربت أقطارُهُ، ولأنَّ المتغيِّرَ مائعٌ نجسٌ، فينجُسُ ما يُلاقيه، ثم تنجسُ بذلك ما يُلاقيه إلى آخره. فإن اضطربَ فزال التغيُّرُ زال التنجيسُ؛ لزوالِ علته.

ولنا قولُ النبي ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ». وقوله ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ». وغيرُ المتغيِّرِ قد بلغَ القُلْتَيْنِ ولم يتغيَّر، فيدخلُ في عمومِ الأحاديثِ، ولأنَّه ماءٌ كثيرٌ لم يتغيَّر بالنجاسة، فكان طاهراً، كما لو لم يتغيَّر منه شيءٌ، ولأنَّ العِلَّةَ في نجاسةِ الماءِ الكثيرِ التغيُّرُ/ فقط، فيختصُّ التنجيسُ بمحلِّ العِلَّةِ، كما لو تغيَّرَ بعضُهُ بطاهرٍ، فلا يصحُّ القياسُ على ما إذا كان غيرُ المتغيِّرِ ناقصاً عن القُلْتَيْنِ؛ لأنه قليلٌ ينجُسُ بمجرَّدِ المُلاقاةِ للنجاسة، بخلافِ الكثيرِ.

١٢ ظ

وأما تباعدُ الأقطارِ وتقاربُها فلا عبْرَةَ بها، إنما العبْرَةُ بكونِ غيرِ المتغيِّرِ قليلاً أو كثيراً،^(٥١) فلا يمتنعُ^(٥٢) الحكمُ بطهارةِ الماءِ المُلاصِقِ للنجاسة، بدليل ما لو كان فيه كلبٌ أو ميتة، فإنَّ المُلاصِقَ له طاهرٌ، وإن منعت طهارته فالمُلاصِقُ للمُلاصِقِ طاهرٌ، وعلى قياسِ قولهم ينبغي أن يتنجسَ البحرُ إذا تغيَّرَ جانبُهُ، والماءُ الجارى، وكلُّ ما تغيَّرَ بعضُهُ، ولا قائلُ به، وقد قال أحمدُ في المَصَانِعِ^(٥٣) التي بطريقِ مكة: لا ينجُسُ تلكَ شيءٌ.

فصل: ولا فَرْقٌ بين يَسِيرِ النجاسةِ وكثيرِها، وسواءٌ كان يَسِيرٌ ممَّا يَدْرِكُهُ الطَّرْفُ أو لا يدركُهُ من جميعِ النجاساتِ، إلَّا أنَّ ما يُعْفَى عن يسيرِهِ في الثَّوبِ، كاللِّدْمِ ونحوه، حكمُ الماءِ المُتَنَجِّسِ به حكمُهُ في العَفْوِ عن يسيرِهِ، وكلُّ نجاسةٍ ينجُسُ بها الماءُ يصيرُ حكمُهُ حُكْمَهَا؛ لأنَّ نجاسةَ الماءِ ناشئةٌ عن نجاسةِ الواقعِ، وفَرَّغَ عليها، والفرغُ يثبتُ له حكمُ أصلِهِ.

(٥٠) في م: ذكره.

(٥١ - ٥٢) في الأصل: «ولا يمتنع».

(٥٣) المصنوع: ما يصنع لجمع الماء، كالبركة والبحريج، ويأتى توضيحه في شرح المسألة الخامسة.

وقيل عن الشافعي: إن ما لا يدركه الطرف من النجاسة مَعْفُو عنه؛ للمَشَقَّةِ
 اللاحقة به. ونَصُّ في موضع على أنَّ الذُّبَابَ إذا وقع على خلَاءٍ رقيق، أو بَوْلٍ، ثم
 وقع على الثَّوْبِ، غَسِلَ موضعه، ونجاسة^(٥٣) الذُّبَابِ مما لا يدركها^(٥٤) الطرف،
 ولأنَّ دَلِيلَ التَّنَجِيسِ لا يَفْرُقُ بين يَسِيرِ النجاسة وكَثِيرِها، ولا بين ما يُدْرِكُهُ
 الطرف وما لا يدركه، فالتَّفْرِيقُ تَحَكُّمٌ بغير دليل، وما ذكره من المَشَقَّةِ غيرُ
 صحيح، لأننا إنما نَحْكُمُ بنجاسة ما عَلِمْنَا وُصُولَ النجاسة إليه، ومع العلم
 لا يَفْتَرِقَانِ في المَشَقَّةِ، ثم إن المَشَقَّةَ حِكْمَةٌ لا يجوز تغليق الحُكْمِ بِمُجَرِّدِها، وجعل
 ما لا يدركه الطرف ضابطاً لها غير صحيح، فإنَّ ذلك إنما يُعْرَفُ بِتَوْقِيفٍ، أو
 اعتبار الشَّرْعِ له في مَوْضِعٍ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما.

فصل: والقَدِيران إذا اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ بِسَاقِيَةٍ بينهما، فيها ماءٌ قليل أو
 كثير، فهما ماءٌ واحد، حكمهما^(٥٥) حُكْمُ القَدِيرِ الواحد، إن بلغا جميعاً قَلَّتَيْنِ لم
 يَتَنَجَّسْ واحدٌ منهما إِلَّا بالتَغْيِيرِ، وإن لم يُلْغَاها^(٥٥) تَنَجَّسَ كُلُّ واحدٍ منهما بِوُقُوعِ
 النجاسة/ في أَحَدِهما؛ لأنَّه ماءٌ رَاكِدٌ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، أَشْبَهَ القَدِيرَ الواحدَ. ١٣

فصل في الماء الجاري: يُقَالُ عن أحمد، رحمه الله، ما يَدُلُّ على الفِرْقِ بين الماء
 الجارى والرَّاكِدِ؛ فإنه قال في حَوْضِ الحَمَامِ: قد قيل إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الماءِ الجارى. وقال
 في البئرِ يَكُونُ لها مَادَّةٌ: هو واقِفٌ لا يَجْرِي، ليس هو بِمَنْزِلَةِ ما يَجْرِي. فعلى هذا
 لا يَتَنَجَّسُ الجارى إِلَّا بِتَغْيِيرِهِ، لأنَّ الأَصْلَ طَهَارَتُهُ، ولم^(٥٦) نعلم في تَنَجِيسِهِ نَصًّا
 ولا إجماعاً، فَيَقَى عَلَى أَصْلِ الطهارة، ولأنَّه يَدْخُلُ في عُمومِ قوله عليه السلام:
 «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَتَنَجَّسُ شَيْءٌ»، وقوله: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَتَنَجَّسُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ
 عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ».

(٥٣) في م: «لنجاسة».

(٥٤) في م: «يدركه».

(٥٥) في م: «حكمها». «يلغها».

(٥٦) في م: «ولا».

فإن قيل: قد ورد الشرع بتنجيس قليله؛ بقوله^(٥٧) عليه السلام: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثَ».

قلنا: هذا حجة على طهارته؛ لأن ماء الساقية بمجموعه قد بلغ القلتين، فلا يحمل الحبث، وتخصيص الجرية منه بهذا التقدير تحكّم لا دليل عليه، ثم الخبر إنما ورد في الماء الراكد، ولا يصح قياس الجارى عليه، لقوته بجريانه واتصاله بمادته، ثم الخبر إنما يدل بمنطوقه على نفي النجاسة عما بلغ القلتين، وإنما يستدل بها هنا بمفهومه، وقضاء حق المفهوم يحصل بمخالفة ما دون القلتين لما بلغهما، وقد حصلت المخالفة بكون ما دون القلتين يفترق فيه الماء الجارى والراكد في التنجيس، وما بلغهما لا يختلف، وهذا كاف.

وقال القاضى، وأصحابه: كل جرية من الماء الجارى معتبرة بنفسها، فإذا كانت النجاسة جارية مع الماء، فما أمامها طاهر؛ لأنها لم تصل إليه، وما خلفها طاهر؛ لأنه لم يصل إليها، والجرية التى فيها النجاسة إن بلغت قلتين فهى طاهرة، إلا أن تتغير بالنجاسة، وإن كانت دون القلتين فهى نجسة، وإن كانت النجاسة واقفة فى جانب النهر، أو قراره، أو فى وهدية^(٥٨) منه، فكل جرية تمر عليها إن كانت دون القلتين فهى نجسة، وإن^(٥٩) كانت الجرية^(٥٩) قلتين فهى طاهرة، إلا أن تتغير.

والجرية: هى الماء الذى فيه النجاسة، وما قرب منها من خلفها وأمامها، ممّا العادة انتشارها إليه إن كانت ممّا ينتشر، مع ما يحاذى ذلك كله ممّا بين طرفي النهر، فإن كانت النجاسة ممتدة فلكل جزء منها مثل تلك الجرية المعتبرة للنجاسة القليلة، ولا يجعل جميع ما يحاذيها جرية واحدة، لئلا يفضى إلى تنجيس الماء الكثير بالنجاسة القليلة، ونفى التنجيس عن الكثير مع وجود النجاسة

١٣ ط

(٥٧) فى م : و لقوله .

(٥٨) الرودة : المكان المظمن .

(٥٩ - ٥٩) فى م : و بلغت .

الكثيرة، فإنَّ المُحاذِيَّ للكثيرة كثيرٌ فلا يتنجَّسُ، والمُحاذِيَّ للقليلة قليلٌ فيتنجَّسُ، فإننا لو فرضنا كلياً في جانبٍ نهرٍ، وشجرةً منه في الجانب الآخر، لكانَ المُحاذِيَّ للشجرة لا يبلغُ قُلَّتَيْنِ؛ لِقلَّةِ ما يحاذيها، والمُحاذِيَّ للكلبِ يبلغُ قِلالاً، وقد ذكر القاضي وابن عَقِيل، أن الجِرْيَةَ المُحاذِيَّةَ للنجاسة فيما بين طَرَفَي النهرِ ويتعيَّنُ حَمْلُهُ على ما ذكرناه، لما بيَّناه.

فإن قيل: فهذا يُفضي إلى التَّسْوِيَةِ بين النجاسة الكثيرة والقليلة.
قلنا: الشرعُ سَوَّى بينهما في الماءِ الرَّاكِدِ، وهو أصلٌ، فتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بينهما في الجارى، الذى هو قَرَعٌ.

فصل: فإن كان في جانبِ النهرِ ماءٌ واقِفٌ، مائِلٌ عن سَنَنِ الماءِ، مُتَّصِلٌ بالجارى، أو كان في أرضي النهرِ وَهْدَةً، فيها ماءٌ واقِفٌ، وكان ذلك مع الجِرْيَةِ المُقابِلَةِ له دون القُلَّتَيْنِ، نَجَسًا جميعاً بوجُودِ النجاسة في أحدهما؛ لأنَّه ماءٌ مُتَّصِلٌ دون القُلَّتَيْنِ، فيتنجَّسُ بها جميعه كالرَّاكِدِ. وإن كان أحدهما قُلَّتَيْنِ لم ينجَّسْ واحدٌ منهما ما دامَا مُتَّلاقيَيْنِ إلَّا بالتَغْيِيرِ؛ لأنَّ القُلَّتَيْنِ تَدْفَعُ النجاسةَ عن نفسيهما، وعمَّا لاقَتْهُ. ثم لا يَحُلُو مِنْ كَوْنِ النجاسةِ في النهرِ، أو في الواقِفِ، فإن كانت في النهرِ وهو قُلَّتَانِ فهو طاهرٌ على كُلِّ حالٍ، وكذلك الواقِفُ، وإن كان دون القُلَّتَيْنِ فهو نَجَسٌ قبلَ مُلاقاةِ الواقِفِ، فإذا حاذاه طَهَّرَ بِاتِّصَالِهِ بِهِ، فإذا فَارَقَهُ عادَ إلى التَّنَجُّسِ؛ لِقلَّتِيهِ مع وُجُودِ النجاسةِ فيه. وإن كانت النجاسةُ في الواقِفِ لم ينجَّسْ بِحَالٍ، لأنَّه لا يَزَالُ هو وما لاقاه قُلَّتَيْنِ. فإن كان الواقِفُ دون القُلَّتَيْنِ، والجِرْيَةُ كذلك، إلَّا أنهما بمجموعهما يَزِيدَانِ عن القُلَّتَيْنِ، وكانت النجاسةُ في الواقِفِ، لم ينجَّسْ واحدٌ منهما؛ لأنَّهما مع ما تَلَاقِيَهُ أَكْثَرُ مِنْ قُلَّتَيْنِ. وإن كانت في النهرِ، فقياسُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أن ينجَّسَ الواقِفُ، والجِرْيَةُ التى فيها النجاسةُ، وكلُّ ما يَمُرُّ بِعَدهَا بالواقِفِ؛ لأنَّ الجِرْيَةَ التى فيها النجاسةُ كانت نَجِسةً قبلَ مُلاقاةِ الواقِفِ، ثم نَجَسَ^(٦٠) بها/ الواقِفُ؛ لكَوْنِهِ ماءً دون القُلَّتَيْنِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ماءٌ نَجَسٌ، ولم تَطْهِّرْ

الجِزْيَةُ؛ لأنها بمنزلة ماءٍ نجسٍ صُبَّ على ما دون القُلْتَيْنِ، فلَمَّا صار الواقِفُ نجساً نجس ما يمرُّ عليه، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُحْكَمَ بطهارة الجِزْيَةِ حَالُ مُلاقَاتها للواقِفِ، ولا يَنْجَسُ الواقِفُ بها، لأنه ماءٌ كثيرٌ لم يَتَغَيَّرْ فلا يَنْجُسُ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ». وهذا مذهبُ الشافعيِّ.

وهذا كُلُّه ما لم يَتَغَيَّرْ، فَإِنْ تَغَيَّرَ فهو نجسٌ، وحكمه حكمُ أعيانِ النجاسة، فإذا كان الواقِفُ متغيراً وحده فالجِزْيَةُ التي تَمُرُّ به إِنْ كانت قُلْتَيْنِ فهي طاهرةٌ، وَإِنْ كانت دون القُلْتَيْنِ فهي نجسةٌ، وَإِنْ كانت الجِزْيَةُ مُتَغَيِّرَةً، والواقِفُ قُلْتَانِ، فهو طاهرٌ، وإلَّا فهو نجسٌ، وَإِنْ كان بعضُ الواقِفِ مُتَغَيِّراً وبعضه غيرَ متغيرٍ، وكان غيرَ المتغيرِ مع الجِزْيَةِ المُلاقِيَةِ له^(٦١) قُلْتَيْنِ لم يَنْجُسْ؛ لأنه ماءٌ زَائِدٌ عن القُلْتَيْنِ لم يَتَغَيَّرْ، فكان طاهراً، كما لو كانت الجِزْيَةُ قُلْتَيْنِ، وَإِنْ كان المُتَغَيَّرُ من^(٦٢) الواقِفِ يَلِي الجِزْيَتَيْنِ^(٦٣) وغيرَ المتغيرِ لا يَلِيه ولا يَتَّصِلُ به من أَعْلَى الماءِ ولا من^(٦٤) أَسْفَلِهِ، ولا مِنْ نَاحِيَةٍ مِنْ تَوَاحِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْقُلْتَيْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ نجساً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُلَاقِي الْمَاءَ النَّجِسَ لَا يَبْلُغُ الْقُلْتَيْنِ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مِنْ نَاحِيَةٍ فَكُلُّ ما لم يَتَغَيَّرْ طاهرٌ إِذَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ كَالْقَدِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ بَيْنَهُمَا سَاقِيَةٌ، وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَالْمَاءُ طاهرٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فلا تَزُولُ بِالشُّكِّ، والله أعلم.

فصل: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْجِزْيَاتُ فِي مَوْضِعٍ، فَإِنْ كان متغيراً بالنجاسة فهو نجسٌ، وَإِنْ كَثُرَ، وَإِنْ كان في بعضِ الْجِزْيَاتِ ماءٌ طاهرٌ متواترٌ^(٦٥) يَبْلُغُ قُلْتَيْنِ، إِمَّا سَابِقاً وَإِمَّا لَاحِقاً، فَالْجَمِيعُ طاهرٌ. ما لم يَتَغَيَّرْ؛ لِأَنَّ الْقُلْتَيْنِ تَذْفَعُ النَجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهَا، وَعَمَّا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ. وَإِنْ كان الْجَمِيعُ دُونَ الْقُلْتَيْنِ، وَفِي بعضِ الْجِزْيَاتِ شَيْءٌ نجسٌ، فَالْكُلُّ نجسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. وَإِنْ كان قُلْتَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْجِزْيَاتِ كُلَّهَا

(٦١) سقط من : الأصل .

(٦٢) في م : « منه » .

(٦٣) في م : « الجاري » .

(٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) في م : « متوال » .

نَجَسَةً ، أو بعضَ الجِزَيَاتِ طَاهِرٌ وبعضُهَا نَجِسٌ ، ولا يتوَالَى مِنَ الطَّاهِرِ قَلَّتَانِ ، فظَاهِرُ المَذْهَبِ أَنَّ الجَمِيعَ نَجِسٌ ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لقوله عليه السلام : «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يَحْجِلِ الْحَبْثُ» . ولأنَّهُ ماءٌ كَثِيرٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَّجَاسَةِ ، فَكَانَ طَاهِرًا ، كَمَا لو كَانَ مُتَغَيِّرًا/فَزَالَ تَغْيِيرُهُ ١٤ ط بِمُكْنِهِ .

ولنا أَنَّهُ انْضَمَّ النَّجْسُ إِلَى النَّجِيسِ ، فَصَارَ الجَمِيعُ نَجَسًا كَغَيْرِ الْمَاءِ ، وَإِذَا (٦٦) كَانَ بعضُ الجِزَيَاتِ طَاهِرًا ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، فَهُوَ مِمَّا لَا يَدْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فَعَنْ غَيْرِهِ أَوْلَى .

فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا مُتَغَيِّرًا بِالنَّجَاسَةِ ، فَزَالَ تَغْيِيرُهُ نَفْسِهِ ، طَهَّرَ الجَمِيعَ ، وَإِنْ زَالَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ دُونَ الْقَلَّتَيْنِ ، أَوْ بِاجْتِمَاعِ مَاءٍ نَجِسٍ إِلَيْهِ ، فَظَاهِرُ المَذْهَبِ أَنَّهُ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَا يَدْفَعُهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَطْهَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ عِلَّةَ التَّنَجِّيسِ ، فَأَزَالَ التَّنَجِّيسَ ، كَمَا لو زَالَ بِنَزَجٍ أَوْ بِمُكْنِهِ .

فصل : فِي تَطْهِيرِ الْمَاءِ النَّجِيسِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، مَا دُونَ الْقَلَّتَيْنِ ، فَتَطْهِرُهُ بِالْمُكَاثَرَةِ بِقَلَّتَيْنِ طَاهِرَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُصَبَّ فِيهِ ، أَوْ يَنْتَبَعَ فِيهِ ، فَيَزُولُ بِهِمَا تَغْيِيرُهُ إِنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا طَهَّرَ بِمَجَرَّدِ الْمُكَاثَرَةِ ؛ لِأَنَّ الْقَلَّتَيْنِ لَا تَحْمِلُ الْحَبْثَ ، وَلَا تَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، وَلِذَلِكَ لو وَرَدَ عَلَيْهَا مَاءٌ نَجِسٌ لَمْ يَنْجَسْهَا ، مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ بِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ وَارِدَةً ، وَمِنْ ضَرُورَةِ الْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِمَا طَهَارَةً مَا اخْتَلَطَتَا (٦٧) بِهِ .

الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ وَفَقَ الْقَلَّتَيْنِ ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ بِالنَّجَاسَةِ ، فَيَطْهَرُ بِالْمُكَاثَرَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرَ ، الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُتَغَيِّرًا فَيَطْهَرُ بِأَحَدٍ أُخْرَيْنِ ؛ بِالْمُكَاثَرَةِ الْمَذْكُورَةِ (٦٨) إِذَا أَزَالَتْ التَّغْيِيرَ (٦٨) ، أَوْ بَتْرِكِهِ حَتَّى يَزُولَ تَغْيِيرُهُ بِطَوْلِ مُكْنِهِ .

(٦٦) فِي م : « وَإِنْ » .

(٦٧) فِي الْأَصْلِ : « اخْتَلَطَت » .

(٦٨ - ٦٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

القسم الثالث، الزَّائِدُ عن القُلَّتَيْنِ، فله حالان، أحدهما، أن يكون نَجَساً بغير التَّغْيِيرِ، فلا طريقَ إلى تطهيره بغير المَكَاثِرَةِ، الثاني أن يكون مُتَغَيِّراً بالنجاسة، فتطهيره بأحد أمورٍ ثلاثة؛ المَكَاثِرَةِ، أو زَوَالُ تَغْيِيرِهِ بِمُكَيِّثِهِ، أو أن يَنْزَحَ منه ما يزولُ به التَّغْيِيرُ، وَيَبْقَى بعد ذلك قُلَّتَانِ فصاعداً، فإنه إن بَقِيَ ما دون القُلَّتَيْنِ، قَبْلَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ، لم يَبْقَ التَّغْيِيرُ عِلَّةً تَنْجِيسِهِ؛ لأنه تَنْجَسَ بدونه، فلا يزولُ التَّنَجِيسُ بِزَوَالِهِ، ولذلك طَهَّرَ الكثيرُ بالزَّحِ وطُولِ المُكَيِّثِ، ولم يطهرِ القليلُ، فإنَّ الكثيرَ لما كانت عِلَّةُ تَنْجِيسِهِ^(٦٩) التَّغْيِيرُ زَالَ تَنْجِيسُهُ بِزَوَالِ عِلَّتِهِ، كَالْحَمْزَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا، والقليلُ عِلَّةُ تَنْجِيسِهِ المِلَاقَاةُ لا التَّغْيِيرُ، فلم يُؤَثِّرْ زَوَالُهُ في زَوَالِ التَّنَجِيسِ.

١٥ فصل: ولا يُعْتَبَرُ في المَكَاثِرَةِ صَبُّ المَاءِ دَفْعَةً وَاحِدَةً؛/ لأنَّ ذلك غيرُ مُمَكِّنٍ، لكنَّ يُوصِلُ المَاءَ على ما يُمَكِّنُهُ من المِبالِغَةِ^(٧٠)، إمَّا من ساقية، وإمَّا دَلُوءاً فَدَلُوءاً، أو يَسِيلُ إليه ماءُ المطَرِ، أو يَنْبُعُ قليلاً قليلاً، حتى يَلْعُ قُلَّتَيْنِ فيَحْصُلُ به التَّطْهِيرُ.

فصل: فإن كُثِرَ بما دون القُلَّتَيْنِ، فزال تَغْيِيرُهُ، أو طَرَحَ فيه ترابٌ أو مائِعٌ غَيْرُ المَاءِ، أو غيرُ ذلك، فزال تَغْيِيرُهُ به، ففيه وجهان؛ أحدهما، لا يطهرُ بذلك؛ لأنه لا يَدْفَعُ النجاسةَ عن نفسه، فَعَنَ غَيْرُهُ أَوْلَى، ولأنه ليس بطَهْوَرٍ، فلا يَحْصُلُ به الطَّهَارَةُ كالماءِ النَّجِسِ. والثاني، يطهرُ؛ لأنَّ عِلَّةَ نَجَاسَتِهِ التَّغْيِيرُ، وقد زال، فيزولُ التَّنَجِيسُ، كما لو زال بِمُكَيِّثِهِ، وكَالْحَمْزَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا.

فصل: ولا يطهرُ غيرُ المَاءِ من المائعاتِ بالتَّطْهِيرِ، في قول القاضي وابن عَقِيلٍ، قال ابنُ عَقِيلٍ: إِلَّا الزُّبْتُ؛ فإنه لِقُوَّتِهِ وتَمَاسُكِهِ يَجْرِي مَجْرَى الجَامِدِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عن السَّمَنِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الفَأْرَةُ، فقال: «إِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ» رَوَاهُ أَبُو داودَ، ولو كان إلى تطهيره طريقٌ لم يَأْمُرْ بِإِرَاقَتِهِ.

واختار أبو الحَطَّابُ أن ما يَتَأَثَّرُ تطهيرُهُ كَالزَّبْتِ، يطهرُ به؛ لأنه أَمَكَنَ غَسْلُهُ

(٦٩) في الأصل: «نجاسته».

(٧٠) في م: «المنابة».

بالماء، فيطهر به، كالجامد، وطريق تطهيره جعله في ماء كثير، ويخاض فيه حتى يصيب الماء جميع أجزائه، ثم يترك حتى يعلو على الماء، فيؤخذ، وإن تركه في جرة وصب عليه ماء، فخاضه به، وجعل لها بزلاً^(٧١) يخرج منه الماء، جاز، والخبر ورد في السمن، ويحتمل أن لا يمكن تطهيره؛ لأنه يجمد في الماء، ويحتمل أن النبي ﷺ ترك الأمر بتطهيره لمشقة ذلك، وقلة وقوعه.

فصل: وإذا وقعت النجاسة في غير الماء وكان مائعاً نجس، وإن كان جامداً كالسمن الجامد أخذت النجاسة بما حولها فالتقيت، والباقي طاهر؛ لما روت ميمونة، رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن، فقال: «الْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوا سَمَنَكُمْ» رواه البخاري^(٧٢). وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن، فقال: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَالْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ» أخرجه الإمام أحمد، في «مُسْنَدِهِ»، وإسناده على شرط «الصحيحين».

وحدّ الجامد الذي لا تسري النجاسة إلى جميعه، هو المتاسيك الذي فيه قوة ١٥ ظ تمنع انتقال النجاسة عن^(٧٤) الموضع الذي وقعت عليه النجاسة إلى ماسواه. قال المروذي: قيل لأبي عبد الله في الدوشاب^(٧٥). يعني: يقع فيه نجاسة؟ قال:

(٧١) البزال: الموضع المنقوب في الإناء.

(٧٢) في: باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء، من كتاب الوضوء، وفي: باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، من كتاب الذبائح والصيد. صحيح البخاري ٦٨/١، ١٢٦/٧. وأخرجه أبو داود، في: باب في الفأرة تقع في السمن، من كتاب الأطعمة، سنن أبي داود ٣٢٧/٢. والترمذي، في باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٣٠٠/٧. والنسائي، في: باب الفأرة تقع في السمن، من كتاب الفرع والعترة. المجتبى ١٥٧/٧. والدرامي، في: باب الفأرة تقع في السمن، من كتاب الوضوء، وفي: باب الفأرة تقع في السمن فماتت، من كتاب الأطعمة. سنن الدرامي ١٨٨/١، ١٠٩/٢. والإمام أحمد، في المسند ٣٢٩/٦، ٣٣٠، ٣٣٥.

(٧٣) في الأصل: «رواه»، وتقدم الحديث، في صفحة ٤٤.

(٧٤) في الأصل: «من».

(٧٥) هونيذالمر، معرب. انظر: شفاء الغليل ٩٩.

إذا كان كثيراً أُخِذَ^(٧٦) ما حَوْلَهُ، مِثْلَ السَّمَنِ.

وقال ابنُ عَقِيلٍ: حَدُّ الجَائِدِ ما إذا فُتِحَ وَعَاوُهُ لم تَسِلْ أَجْزَاؤُهُ.

وظاهرُ ما رَوَيْنَاهُ عن أحمدَ خِلافَ هذا؛ فإن الدوشاب لا يكادُ يُلْغُ هذا، وَسَمَنُ الحِجَازِ لا يكادُ يُلْغُهُ، والمقصودُ بالجمودِ أن لا تُسْرِيَ النَّجَاسَةُ^(٧٧)، وهذا حاصلٌ بما ذكرناه، فُيَقْتَصَرُّ عليه.

فصل: وإن تَنَجَّسَ العَجِينُ ونحوه فلا سَبِيلَ إلى تَطْهِيرِهِ؛ لأنه لا يُمَكِّنُ غَسْلَهُ، وكذلك إن نُقِعَ السَّمْسِمُ أو شئٌ مِنَ الحبوبِ في المَاءِ النَّجِسِ، حتى انْتَفَخَ وَابْتَلَّ، لم يَطْهَرُ. قيل لأحمد، في سَمَسِ نُقِعَ في تَيْغَارٍ^(٧٨)، فَوَقَعَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ، فَمَاتَتْ؟ قال: لا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ. قيل له: ^(٧٩)أَفَيُغْسَلُ مَرَّاراً حتى يَذْهَبَ ذَلِكَ المَاءُ؟ قال: أليس قد ابْتَلَّ مِنَ ذَلِكَ المَاءِ، لا يَنْقَى مِنْهُ وَإِنْ غُسِلَ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ أَحْمَدَ قال في العَجِينِ والسَّمْسِمِ: يُطْعَمُ التَّوَاضِيعُ^(٨٠)، ولا يُطْعَمُ لما يُؤْكَلُ لَحْمُهُ. يعني لما يُؤْكَلُ لَحْمُهُ قَرِيباً.

وقال مُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ: يُطْعَمُ الدَّجَاجُ.

وقال مالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يُطْعَمُ البَهَائِمُ.

وقال ابنُ المُنْذِرِ: لا يُطْعَمُ شَيْئاً؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ شُحُومِ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَنْصَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فقال: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،^(٨١) وهذا في مَعْنَاهُ.

(٧٦) في م: «أخذوا».

(٧٧) في م: «أجزاء النجاسة».

(٧٨) في النسخ: «تغار». والتغار، كقِفَال: الإِجَانَةُ، وهي إِنْاء، تَغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ.

(٧٩) سقط من: م.

(٨٠) الناضح: البعير، سمى بذلك لأنه ينضح الماء، أى يحمله من نهر أو بحر لسقى الزرع، ثم استعمل في كل بعير وإن لم يحمل الماء.

(٨١) أخرجه البخارى، في: باب بيع الميتة والأصنام، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ١١٠/٣ =

ولنا ما رَوَى أحمد، بإسناده، عن ابن عمر، رضى الله عنهما، أن قوماً اختَبَرُوا
 مِنْ آبَائِ الَّذِينَ^(٨٢) ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ^(٨٢)، فقال النبي ﷺ: «أَعْلِفُوهُ التَّوَاضِيعَ»^(٨٣)
 اخْتَجَّ به أحمد. وقال في كَسْبِ الْحَجَّامِ: «أَطْعِمُهُ نَاضِحَكَ أَوْ رَقِيقَكَ»^(٨٤). وقال
 أحمد: ليس هذا بِمَيْتَةٍ. يعنى أن نَهَى رسول الله ﷺ إنما تناوَل المَيْتَةَ، وليس هذا
 بداخِل في التَّهْيِ، ولا في معناها، ولأن استعمالَ شُحُومِ المَيْتَةِ فيما سُئِلَ عنه النبي
 ﷺ يُفْضَى إلى تَعَدَّى نَجَاسَتِهَا، واستعمالِ ما دَهْنَتْ به من الجلود، فيكون
 مُسْتَعْمِلاً لِلنَّجَاسَةِ، وليس كذلك ههنا؛ فَإِنَّ نَجَاسَةَ هذا لا تَعَدَّى أَكْلَهُ.
 قال أحمد: ولا يُطْعَمُ لشيءٍ يُؤْكَلُ في الحَالِ/، ولا يُحْلَبُ لَبَنُهُ، لئلا يتنجس به،
 ويصير كالجَلَالِ^(٨٥).

٥ - مسألة؛ قال: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلًا أَوْ عَذْرَةً مَائِعَةً فَإِنَّهُ يَنْجُسُ، إِلَّا
 أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَصْنَعِ الَّتِي يَطْرِيقُ مَكَّةَ، وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْمِيَاهِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي لَا
 يُمَكِّنُ نَزْحُهَا، فَذَاكَ الَّذِي لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ).

= ومسلم، في: باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، من كتاب المساقاة. صحيح مسلم
 ١٢٠٧/٣. وأبو داود، في: باب في ثمن الخمر، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢٥١/٢.
 والترمذي، في: باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام، من كتاب البيوع. عارضة الأحوذى
 ٣٠٠/٥. والسنائي، في: باب بيع الخنزير، من كتاب البيوع، وباب النهي عن الانتفاع بشحوم الميتة،
 من كتاب الفرع والعتوة. المجتبى ٢٧٣/٧، وابن ماجه، في: باب ما لا يجل بيعه، من
 كتاب التجارات. سنن ابن ماجه ٧٣٢/٢. وإمام أحمد، في المسند ٢١٣/٢، ٣٢٤/٣، ونحوه في
 ٣٢٦/٢، ٥١٢، ٣٢٦/٢.

(٨٢ - ٨٢) في الأصل: «مسخوا».

(٨٣) انظر: المسند ١١٧/٢، ومعجم الطبراني ٩١/٢، والجامع الكبير للسيوطي ١٢٣/١.

(٨٤) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في كسب الحجام، من أبواب البيوع. عارضة الأحوذى
 ٢٧٧/٥، ٢٧٨. وابن ماجه، في: باب كسب الحجام، من كتاب التجارات. سنن ابن ماجه
 ٧٣٢/٢. وإمام مالك، في: باب ما جاء في الحجامة وأجرة الحجام، من كتاب الاستئذان. الموطأ
 ٩٧٤/٢. وإمام أحمد، في المسند ٣٠٧/٣، ٣٨١، ١٤١/٤، ٤٣٥/٥، ٤٣٦.
 (٨٥) أى الذى يأكل العذرة.

يعنى بالمصانع: البرك التى صُنِعَتْ مَوْرِدًا لِلْحَاجِّ، يشربون منها، يَجْتَمِعُ فيها ماءٌ كثير يَكْفِيهِمْ^(١) ويفضَّلُ عنهم، فذلك لا يَتَنَجَّسُ بشيءٍ من النِّجَاسَاتِ ما لم يَتَغَيَّرْ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فى هذا. قال ابنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ الْمَاءَ الْكَثِيرَ، مِثْلُ الرَّجُلِ^(٢) مِنَ الْبَحْرِ وَنَحْوِهِ، إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَلَمْ تُغَيَّرْ لَهُ لَوْنًا وَلَا طَعْمًا وَلَا رِيحًا، أَنَّهُ بِحَالِهِ يَتَطَهَّرُ مِنْهُ، فَأَمَّا مَا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ إِذَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ فَلَا يَتَنَجَّسُ بشيءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ، إِلَّا بِبَوْلِ الْآدَمِيِّينَ، أَوْ عَذْرَتِهِمُ الْمَائِعَةِ؛ فَإِنَّ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ عَنْ أَحَدٍ، أَشْهَرُهُمَا: أَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بِذَلِكَ.

رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. قَالَ الْخَلَّالُ: وَحَدَّثَنَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صَبِيٍّ بَالَ فِي بَرٍّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْزِفُوهَا^(٣)، وَمِثْلُ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). وَفِي لَفْظٍ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ». صَحِيحٌ. وَلِلْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». وَهَذَا مُتَنَاوِلٌ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَهُوَ خَاصٌّ فِي الْبَوْلِ^(٥) وَأَصَحُّ مِنْ خَبَرِ^(٦) الْقُلْتَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُهُ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ، اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْبَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ النِّجَاسَاتِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْ». وَلَأَنَّ نَجَاسَةَ^(٧) بَوْلِ الْآدَمِيِّ لَا تَزِيدُ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الْكَلْبِ،^(٨) وَهُوَ^(٩) لَا.

(١) سقط من : م .

(٢) الرجل من البحر : خليجه .

(٣) في م : « ينزحوها » .

(٤) تقدم في مسألة ٣ ، صفحة ٣٢ ، وانظر أيضا ٣٤ ، ٤٢ .

(٥) في م : « بالبول » .

(٦) في م : « حديث » .

(٧) سقط من : م .

(٨ - ٩) في الأصل : « ثم » .

يُنَجِّسُ الْقُلْتَيْنِ، فَبَوْلُ الْآدَمِيِّ أَوْلَى، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَخْصِيصِهِ، بِدَلِيلٍ مَا لَا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ، أَوْ يُخَصُّ بِخَيْرِ الْقُلْتَيْنِ، فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ بِخَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى مِنْ تَخْصِيصِهِ بِالرَّأْيِ وَالتَّحَكُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلَأنَّهُ لَوْ تَسَاوَى / الْحَدِيثَانِ لَوَجِبَ الْعُدُولُ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ النَّجَاسَاتِ. ١٦ ظ

فصل: وَلَمْ أَجِدْ عَنْ إِمَامِنَا، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا عَنْ (٩) أَحَدٍ مِنْ (٩) أَصْحَابِنَا، تَعْدِيدَ مَا يُمَكِّنُ نَزْحَهُ، بِأَكْثَرِ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِمَصَانِعِ مَكَّةَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الرَّائِدِ مِنْ آبَارِ الْمَدِينَةِ عَلَى قَلَّةٍ مَا فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمَصَانِعَ لَمْ تُكُنْ، إِنَّمَا أُخْدِثَتْ. وَقَالَ الْأَثَرُمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمَصَانِعِ الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ؟ فَقَالَ: لَيْسَ يُنَجِّسُ تِلْكَ عِنْدِي بَوْلٌ وَلَا شَيْءٌ إِذَا كَثُرَ الْمَاءُ، حَتَّى يَكُونَ مِثْلُ (١٠) الْمَصَانِعِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ بَوْلٍ بِأَلٍ فِيهَا إِنْسَانٌ؟ قَالَ: تَنْزَحُ حَتَّى تُغْلِبَهُمْ. قُلْتُ: مَا حَدُّهُ؟ قَالَ: لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَزْحِهَا. وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الْعَدِيرُ يُيَالُ فِيهِ؟ قَالَ: الْعَدِيرُ أَسْهَلُ. وَلَمْ يَرَّ بِهِ بِأَسَأَ، وَقَالَ فِي الْبَرِّ، يَكُونُ لَهَا مَادَّةٌ: هُوَ وَاقِفٌ لَا يَجْرِي لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَجْرِي. يَعْنِي أَنَّهُ يَتَنَجَّسُ بِالْبَوْلِ فِيهِ إِذَا أُمَكِّنَ نَزْحَهُ.

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَوْلِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. قَالَ مُهَنَّا (١١): سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ بَوْلٍ غَزِيرَةٍ وَقَعَتْ فِيهَا خِرْقَةٌ أَصَابَهَا بَوْلٌ؟ قَالَ: تَنْزَحُ. وَقَالَ فِي قَطْرَةٍ بَوْلٍ وَقَعَتْ فِي مَاءٍ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ سَائِرَ النَّجَاسَاتِ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا.

فصل: إِذَا كَانَتْ بَوْلُ الْمَاءِ مِلَاصَقَةً لِبَشَرٍ فِيهَا بَوْلٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَشَلَّ فِي وَصُولِهَا إِلَى الْمَاءِ، فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ. قَالَ أَحْمَدُ: يَكُونُ بَيْنَ الْبَشَرِ وَالْبَالُوَةِ مَا لَمْ يُغَيَّرْ طَعْمًا وَلَا رِيحًا. وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ - فَلَا

(٩ - ٩) سقط من : م .

(١٠) لى م زيادة : « تِلْكَ » .

(١١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُهَنَّا بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ السُّلَمِيُّ ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ، رَوَى عَنْهُ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا فَخَرَهُ بِهِ ، وَكَتَبَ عَنْهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً ، بِضْعَةَ عَشْرَ جُزْأً ، مِنْ رِجَالِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ .
طبقات الخنابلة ١ / ٣٤٥ - ٣٨١ .

بَأْسَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهَا. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَرَوُلُ بِالشُّكِّ، وَإِنْ أَحَبَّ
عِلْمَ حَقِيقَةِ ذَلِكَ فَلْيَطْرَحْ فِي الْبَيْرِ النَّجِسَةَ نَفْطًا، فَإِنْ وَجَدَ رَائِحَتَهُ فِي الْمَاءِ عَلِمَ
وُصُولَهُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وإن تَغَيَّرَ الْمَاءُ تَغَيَّرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ لَهُ سَبَبُ آخَرٍ، فَهُوَ
نَجِسٌ؛ لِأَنَّ الْمُلَاصَقَةَ سَبَبٌ، فَيُحَالُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، وَمَا عَدَاهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ.

ولو وَجَدَ مَاءً مُتَغَيَّرًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَبُ تَغْيِيرِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ، وَإِنْ
غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَرَوُلُ بِالشُّكِّ.

وإن وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَوَجَدَهُ مُتَغَيَّرًا تَغَيَّرًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ^(١٢) مِنْهَا فَهُوَ نَجِسٌ؛

^(١٣) لِأَنَّ سَبَبَ التَّغْيِيرِ بِالنِّجَاسَةِ قَدْ وَجَدَ، فَلَا يُحَالُ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ ^(١٤) التَّغْيِيرُ لَا

يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النِّجَاسَةِ / الْوَاقِعَةِ فِيهِ، لِكَثْرَتِهِ وَقِلَّتِهَا، أَوْ لِمُخَالَفَتِهِ لَوُثِّهَا أَوْ ١٧

طَعْمِهَا، فَهُوَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّا لَمْ ^(١٥) نَعْلَمْ لِلنِّجَاسَةِ سَبَبًا، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ شَيْءٌ.

فصل: وإن تَوَضَّأَ مِنَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ، وَصَلَّى، ثُمَّ وَجَدَ فِيهِ نَجَاسَةً، أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ

مَاءٍ كَثِيرٍ، ثُمَّ وَجَدَهُ مُتَغَيَّرًا بِنَجَاسَةٍ، وَشَكَّ؛ هَلْ كَانَ قَبْلَ وُضُوئِهِ، أَوْ بَعْدَهُ؟

فَالْأَصْلُ صِحَّةُ طَهَارَتِهِ ^(١٥) وَصَلَاتِهِ ^(١٦)، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ وُضُوئِهِ بِأَمَارَةٍ

أَعَادَ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ النِّجَاسَةَ قَبْلَ وُضُوئِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَكَانَ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ، أَوْ كَانَ قُلَّتَيْنِ

فَنَقَصَ بِالِاسْتِعْمَالِ، أَعَادَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَقْصُ الْمَاءِ.

فصل: إِذَا نَزَحَ مَاءُ الْبَيْرِ النَّجِسِ، فَنَبَعَ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَاءٌ، أَوْ صُبَّ فِيهِ، فَهُوَ

طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ أَرْضَ الْبَيْرِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَرْضِ الَّتِي تَطْهَرُ بِالْمُكَاثَرَةِ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهَا،

وَإِنْ نَجَسَتْ جَوَانِبُ الْبَيْرِ، فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُهَا؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ ^(١٦) أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ ^(١٧)، فَاشْتَبَهَ رَأْسَ الْبَيْرِ.

(١٢) فِي زِيَادَةِ: «التَّغْيِيرُ».

(١٣ - ١٤) مَكَانُهُ فِي م: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ».

(١٤) فِي م: «لَا».

(١٥ - ١٦) سَقَطَ مِنْ م، وَهُوَ فِي: الْأَصْلُ، أ.

(١٦ - ١٧) فِي م: «نَجَسَ»، وَاللَّبْتُ فِي: الْأَصْلُ، أ.

والثانية، لا يجب؛ ^(١٧) لأن المشقة تَلَحُّقُ ^(١٨) بذلك، فُعِفِيَ عنه، كَمَحَلَّ الاستنجاء، وأسفل الحذاء.

فصل: ^(١٨) قال محمد بن يحيى ^(١٩): سألت أبا عبد الله عن قبور الحجارة التي للروم ^(٢٠) يَجِيءُ المطرُ فيصيرُ فيها، ويشربون من ذلك، ويتوضَّؤون؟ قال: لو غُسِلْتُ كيف تُغْسَلُ! إنَّما ^(٢١) يَجِيءُ المطرُ إلا أن يكونَ قد غسَلَهَا مرَّةً أو مرَّتَيْن. والأوَّلَى الحكمُ بطهارتها؛ لأنَّ هذه قد أصابها الماءُ مرَّاتٍ لا يُخْصِي عدُّها، وجَرَى على حيطانها من ماءِ المطر ما يُطَهِّرُها بعضُه، ولأنَّ هذه يَشُقُّ غَسْلُها، فأشَبَّهت الأرضَ التي تَطْهَرُ بِمَجِيئِ المطرِ عليها.

٦ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ الْيَسِيرِ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، مِثْلُ الدُّبَابِ وَالْعَقْرَبِ وَالْخُنْفَسَاءِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَلَا يُنْجَسُهُ).

النَّفْسُ ها هنا: الدَّم، يعنى: ما ليس له دَمٌ سائل، والعربُ تسمي الدمَ نَفْسًا، قال الشاعر ^(١):

أُنْبِثْتُ أَنَّ بَنِي سُحَيْمٍ أَدْخَلُوا أَيْبَاتَهُمْ تَأْمُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ

يعنى: دَمُه ^(٢). ومنه قيل للمرأء: نَفْسَاء؛ لِسَيْلانِ دِمَها عند الولادة، وتقول

(١٧ - ١٨) في م: «المشقة اللاحقة»، والمثبت في: الأصل، ١.

(١٨) سقط من: م.

(١٩) أبو جعفر محمد بن يحيى الكحال المتطبب البغدادي، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد، وكان يقدمه ويكرمه، وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة حسان مشبعة. من رجال القرن الثالث. طبقات الحنابلة ١٠/ ٣٢٨.

(٢٠) في ١: «في الروم».

(٢١) في م: «الماء؟»، المثبت في: الأصل، ١.

(١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه ٤٧.

(٢) التامور: دم القلب، وعم بعضهم به كل دم. وقال الأصمعي: أى مهجة نفسه، وكانوا قتلوه. اللسان (ت م ر).

العرب: نَفَسَتْ^(٣) المرأة. إذا حاضَتْ، ونَفَسَتْ مِنَ النَّفَاسِ.

وكلُّ ما ليس له دَمٌ سائلٌ؛ كالذي ذَكَرَهُ الْخِرَفِيُّ، من «حيوان البرِّ»، أو حيوان البحر،^(٤) الْعَلَقِيُّ، وَالذِّيدَانِ، وَالسَّرَطَانِ، ونحوها، لا يَنْتَجِسُ بِالْمَوْتِ، ولا يَنْتَجِسُ الْمَاءُ إِذَا مَاتَ فِيهِ، في قول عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ؛ قال ابنُ الْمُنْذِرِ: لا أَعْلَمُ في ذلك خِلَافًا، إِلَّا ما كان من أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، قال فيها قولان؛ أَحَدُهُما، يَنْجَسُ قَلِيلُ الْمَاءِ. قال بعضُ أَصْحَابِهِ: وهو الْقِيَّاسُ. والثَّانِي، لا يَنْجَسُ. وهو الْأَصْلَحُ لِلنَّاسِ. فَأَمَّا الْحَيَوَانُ في نَفْسِهِ فهو عنده نَجَسٌ،^(٥) قَوْلًا وَاحِدًا^(٦). لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ^(٧) لا^(٨) لِحُرْمَتِهِ، فيَنْجَسُ بِالْمَوْتِ، كَالْبَقْلِ وَالْحَمَارِ.

ولنا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٩)، وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَقْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ

(٣) من باب تعب . ونقل عن الأصمعي « نَفَسَتْ » بالبناء للمفعول أيضا ، وليس بمشهور في الكتب .
المصباح المنير .

(٤ - ٤) في م : « الحيوان البري » .

(٥) في م : « منه » .

(٦ - ٦) سقط من : ١ .

(٧) من : الأصل .

(٨) سقط من : ١ .

(٩) بلفظ « فليقله » أو « فامقلوه » أخرجه أبو داود ، في : باب الذباب يقع في الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢ / ٣٢٨ . وابن ماجه ، في : باب يقع الذباب في الإناء ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٩ . والنسائي ، في : باب الذباب يقع في الإناء ، من كتاب الفرع والعتوة . المجتبى من السنن ٧ / ١٥٨ . والإمام أحمد ، في المسند ٣ / ٢٤ ، ٦٧ .

ولفظ : « فليغمسه » أخرجه البخاري ، في : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم .. إلخ ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب إذا وقع الذباب في الإناء ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٤ / ١٥٨ ، ٧ / ١٨١ . وابن ماجه ، في : باب يقع الذباب في الإناء ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٩ . والدارمي ، في : باب الذباب يقع في الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٢ / ٩٩ . والإمام أحمد ، في المسند ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٦ ، ٢٦٣ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥ ، ٣٨٨ ، ٤٤٣ ، ٣٩٨ .

سَمًا، وَفِي الْآخِرِ شِفَاءً». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَقْلُهُ لَيْسَ بِقَتْلِهِ.

قلنا: اللفظ عام في كل شراب بارد، أو حار، أو دهن، مما يموت بعنسه فيه،
فلو كان يُنجس الماء كان أمراً بإفساده، وقد روى أن النبي ﷺ قال لسلمان:
«يَا سَلْمَانَ، أَيُّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَ فِيهِ ذَابَةٌ لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ، فَهُوَ
الْحَلَالُ: أَكَلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَوُضُوءُهُ». وهذا صريح. أخرجه الترمذي^(١٠)،
والدارقطني^(١١)، قال الترمذي: يرويه بَيِّقَةً^(١٢)، وهو يدل^(١٣)، فإذا روى عن
الثقات جود^(١٤)، ولأنه لا نفس له^(١٥) سائلة، لم يتولد من النجاسة، فأشبهه دود الخلل
إذا مات فيه، فإنهم سلموا ذلك ونحوه، أنه لا ينجس المائع الذي تولد منه، إلا أن
يؤخذ ثم يطرح فيه، أو يشق الاختراز منه، أشبه ما ذكرناه، وإذا ثبت أنه لا
يُنجس، لزم أن لا يكون نجساً؛ لأنه لو كان نجساً لتجس كسائر النجاسات.

فصل: فإن غير الماء فحكمه حكم الطاهرات؛ إن كان مما لا يمكن التحرز
منه، كالجراد يتساقط في الماء ونحوه، فهو كورق الشجر المتناثر في الماء، يغنى
عنه، وإن كان مما يمكن التحرز منه، كالذي يلقي في الماء قصداً، فهو كالورق
الذي يلقي في الماء.

ولو تغير الماء بحيوان مذكي، من غير أن يصيب نجاسة، فقد نقل إسحاق بن
منصور، قال: سئل أحمد عن شاة مذبوحة، وقعت في ماء/ فتغير ريح الماء؟ قال:
لا بأس، إنما ذلك إذا كان من نجاسة. وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وأما

(١٠) لم نجده في سنن الترمذي، وإنما هو عند البيهقي، في: باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء
القليل، من كتاب الطهارة. السنن الكبرى ٢٥٣/١. وانظر: حاشيته الدر النقي، وانظر أيضا:
نصب الرأية ١١٥/١.

(١١) في: باب كل طعام وقعت فيه ذابة ليس لها دم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٣٧/١.

(١٢) أي: ابن الوليد بن صائد. انظر ترجمته في الميزان ٣٣١/١.

(١٣) في م: «مدلس».

(١٤ - ١٥) في م: «و لأن ما لانفس».

السَّمَكُ إِذَا غَيَّرَ الْمَاءَ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

فصل: ذكر ابن عَقِيل، فِيمَنْ ضَرَبَ حَيَوَاناً مَأْكُولاً، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتاً، وَلَمْ يَعْلَمْ؛ هَلْ مَاتَ بِالْجِرَاحَةِ، أَوْ بِالْمَاءِ، فَلِأَنَّ الْمَاءَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ، وَالْحَيَوَانُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحَظَرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجِرَاحَةُ مُوجِبَةً، فَيَكُونُ الْحَيَوَانُ أَيْضاً مُبَاحاً؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَوْتَهُ بِالْجِرَاحِ وَالْمَاءَ طَاهِراً، إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ دَمٌ.

فصل: الحيوان ضربان: ما ليس له نفس سائلة، وهو نوعان: ما يتولد من الطهارات، فهو طاهر حياً وميتاً، وهو الذي ذكرناه. الثاني، ما يتولد من النجاسات، كدود الحش^(١٥) وصراصيره، فهو نجس حياً وميتاً؛ لأنه متولد من النجاسة فكان نجساً، كولد الكلب والخنزير.

قال أحمد، في رواية المروزي: صراصير الكنيف والبالوعة، إذا وقع في الإناء أو الحب، صب، وصراصير البئر ليست بقذرة، ولا تأكل القذرة.

الضرب الثاني، ماله نفس سائلة، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها، ما ثبأح ميتته، وهو السمك وسائر حيوان البحر الذي لا يعيش إلا في الماء، فهو طاهر حياً وميتاً، لولا ذلك لم ينبح أكله، وإن غيّر الماء لم يمنع؛ لأنه لا يمكن التحرز منه.

النوع الثاني، مالا ثبأح ميتته غير الآدمي؛ كحيوان البر المأكول، وغيره، وحيوان البحر الذي يعيش في البر، كالضفدع، والثمساح، وشبههما، فكل ذلك ينجس بالموت، وينجس الماء القليل إذا مات فيه، والكثير إذا غيّر. وبهذا قال ابن المبارك،^(١٦) والشافعي، وأبو يوسف.

(١٥) أصل الحش: البستان، الفتح أكثر من الضم، وبستان الحش مجاز؛ لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، فلما اتخذوا الكنف وجعلوها خلفاً عنها أطلقوا عليها ذلك الاسم. المصباح المنير.

(١٦) في م: «كحيوان».

(١٧) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي، الإمام الزاهد، جمع العلم والفقه والأدب، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة. الجواهر المضية ٣٢٤/٢ - ٣٢٦.

وقال مالك، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، في الضَّفْدَع: إذا ماتت في الماء لا تُفسِدُهُ؛ لأنها تعيش في الماء. أَشْبَهَتِ السَّمَكَ.
ولنا أنها تُنجَسُ غَيْرَ الماءِ، فَتُنجَسُ الماءُ، كحيوان البرِّ، ولأنه حيوان له نفسٌ سائلةٌ، لا ثَبَاحٌ مِثْلُهُ. فَأَشْبَهَ طَيْرَ الماءِ، وَيُعَارِقُ السَّمَكُ؛ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ، وَلَا يُنجَسُ غَيْرَ الماءِ.

النوع الثالث، الآدميُّ، الصحيح في المذهب أنه طاهرٌ حياً وميتاً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ / صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ لَا يُنجَسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن أحمد: أنه سئل عن بشرٍ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ، فَمَاتَ؟ قَالَ: يَنْزَحُ حَتَّى يَغْلِبَهُمْ. وهو مذهب أبي حنيفة، قَالَ: يُنجَسُ وَيَطْهَرُ بِالْقَسَلِ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، فَنجَسَ بالموتِ، كسائر الحيوانات. وللشافعي قولان، كالروايتين.

والصحيح ما ذكرنا أولاً؛ لِلْخَبَرِ، وَلأنه آدَمِيٌّ، فلم ينجس بالموتِ، كالشَّهيد؛ وَلأنه لو نجس بالموت لم يطهر بالقسل، كسائر الحيوانات التي تنجس بالموت^(١٨)، ولم يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ؛ لِأَسْتَوَائِهِمَا فِي الْآدَمِيَّةِ، وَفِي جِالِ الْحَيَاةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ ينجَسَ الْكَافِرُ بِمَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمُسْلِمِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْكَافِرِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ حُرْمَةٌ كَحُرْمَةِ الْمُسْلِمِ.

فصل: وَحُكْمُ أَجْزَاءِ الْآدَمِيِّ وَأَبْعَاضِهِ حَكْمُ جُمْلَتِهِ، سَوَاءً انْفَصَلَتْ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهَا أَجْزَاءٌ مِنْ جُمْلَةٍ. فَكَانَ حُكْمُهَا كَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ وَالتَّائِجَةِ، وَلأنها يُصَلَّى عَلَيْهَا، فَكَانَتْ طَاهِرَةً كَجُمْلَتِهِ.
وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهَا نَجِيسَةٌ، رَوَايَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهَا لَا حُرْمَةَ لَهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا.

وَلَا يَصِحُّ هَذَا؛ فَإِنَّ لَهَا حُرْمَةً، بِدَلِيلِ أَنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ، وَيُصَلَّى عَلَيْهَا إِذَا وَجِدَتْ مِنَ الْمَيْتِ، ثُمَّ تَبْطُلُ بِشَهِيدِ الْمَرْكَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ طَاهِرٌ.

فصل: وفي الوزغ^(١) وَجْهَان:

أحدهما، لا يَنْجُسُ بالموت؛ لأنه لا نَفْسَ له سائلة، أَشْبَهَ الْعَقْرَبَ، ولأنه إن شَكَ في نَجَاسَتِهِ فالْمَاءُ يَتَّقَى عَلَى أَصْلِهِ في الطهارة.

والثاني، أنه يَنْجُسُ؛ لما رُوِيَ عن علي رضي الله عنه، أنه كان يقول: إن مَاتَتِ الْوَزْغَةُ أَوْ الْفَأْرَةُ فِي الْحَبِّ يَصُبُّ مَا فِيهِ، وَإِذَا مَاتَتْ فِي بَيْتٍ فَاتْرَحُهَا حَتَّى تُغْلِبَكَ.

فصل: وإذا مات في الماء حيوان لا يُعْلَمُ، هل يَنْجُسُ بالموت أم لا؟ فالْمَاءُ طَاهِرٌ. لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ، وَالنَّجَاسَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا، فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ. وكذلك الْحُكْمُ إِنْ شَرِبَ مِنْهُ حَيَوَانٌ يُشَكُّ فِي نَجَاسَةِ سُورِهِ وَطَهَارَتِهِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

٧ - مسألة: قال: (وَلَا يَتَوَضَّأُ بِسُورٍ كُلِّ بَهِيمَةٍ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهَا، إِلَّا السُّتُورُ^(١) وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ).

١٩٩ /السُّورُ. فَضْلَةُ الشَّرْبِ. وَالْحَيَوَانُ قِسْمَانِ: نَجِسٌ، وَطَاهِرٌ. فَالْنَجِسُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا، مَا هُوَ نَجِسٌ، رَاوِيَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ الْكَلْبُ، وَالْخَنَزِيرُ، وَمَاتَوْلَدُ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَهَذَا نَجِسٌ؛ عَيْنُهُ، وَسُورُهُ، وَجَمِيعُ مَا خَرَجَ مِنْهُ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ^(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي السُّورِ خَاصَّةً. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَدَاوُدُ^(٣) سُورُهُمَا طَاهِرٌ، يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُشْرَبُ، وَإِنْ وَلَعَا فِي طَعَامٍ لَمْ يَحْرُمَ أَكْلُهُ.

وقال الزُّهْرِيُّ: يَتَوَضَّأُ بِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ.

(١٩) الوزغ : هو ما يعرف بسام أبرص .

(١) السُّور : الهر .

(٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة أربع وتسعين . طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصهباني الظاهري الفقيه الزاهد، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وتوفي بها سنة سبعين ومائتين . طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٢ .

وقال عَبْدَةُ بن أُمَيَّةُ^(٤)، والثَّوْرِيُّ، وابنُ المَاجِشُونِ^(٥)، وابنُ مَسْلَمَةَ^(٦): يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ.

قال مالك: وَيُغَسِّلُ الْإِنَاءَ الَّذِي وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ تَعْبُدًا. وَاخْتَجَّ بَعْضُهُمْ عَلَى طَهَارَتِهِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَكُلُوا مِنْهُمَا أَمْسِكَنَّ عَلَيْكُم﴾^(٧) وَلَمْ يَأْمُرْ بِغَسْلِ مَا أَصَابَهُ فَمُهُ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أُمَيَّةِ السُّدُرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ الْحَيَاضِ الَّتِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، تَرُدُّهَا السَّبَاعُ وَالْكِلَابُ وَالْحُمْرُ، وَعَنِ الطَّهَارَةِ بِهَا؟ فَقَالَ: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ» وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ فَكَانَ طَاهِرًا كَالْمَأْكُولِ.

ولنا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨)، وَلِمُسْلِمٍ: «فَلْيَرْفُقْهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَارٍ»^(٩) وَلَوْ كَانَ سُورُهُ طَاهِرًا لَمْ تَجْزُ إِزَاقَتُهُ، وَلَا وَجِبَ غَسْلُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّمَا وَجِبَ غَسْلُهُ تَعْبُدًا، كَمَا تُغَسَّلُ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ وَتُغَسَّلُ الْيَدُ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ.

قُلْنَا: الْأَصْلُ وَجُوبُ الْغَسْلِ مِنَ النِّجَاسَةِ؛ بِدَلِيلِ سَائِرِ الْغَسْلِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ تَعْبُدًا لَمَّا أَمَرَ بِإِزَاقَةِ الْمَاءِ، وَلَمَّا اخْتَصَّ الْغَسْلُ بِمَوْضِعِ الْوُلُوءِ؛ لِغُيُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِنَاءِ كُلِّهِ. وَأَمَّا غَسْلُ الْيَدِ مِنَ النَّوْمِ^(١٠) فَإِنَّمَا أَمُرُ بِهِ لِلِإِحْتِيَاظِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ قَدْ

(٤) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِةُ بْنُ أُمَيَّةَ اللَّيْثِي الْفَضْلِيُّ، مَوْلَاهُمْ، كُوفِي ثَقَّةٌ، نَزَلَ دِمَشْقَ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا. تَهْذِيبُ ٤٦١/٦، ٤٦٢.

(٥) أَبُو مَرْوَانَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّيْمِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْفَقِيهُ الْمَالِكِيُّ، كَانَ عَلَيْهِ مَدَارُ الْفَتَاوَى فِي زَمَانِهِ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. الدِّيَاغُ الْمَذْهَبُ ٦/٢، ٧.

(٦) أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَحَدُ قَهَّاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ حُجَّةٌ فِي الْعِلْمِ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ. الدِّيَاغُ الْمَذْهَبُ ١٥٦/٢.

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤.

(٨) تَقْدِيمُ فِي صَفْحَةِ ١٧.

(٩) فِي م: ٥ مَرَاتٍ، وَالْمَثْبُوتُ فِي: الْأَصْلُ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ.

(١٠) فِي ١: «نَوْمِ اللَّيْلِ».

أصابته نجاسة، فيتنجس الماء، ثم تنجس أعضاؤه به، وغسل أعضاء الوضوء شرع للوضوء والنظافة ليكون العبد في حال قيامه بين يدي الله سبحانه وتعالى على أحسن حال وأكملها، ثم إن سلمنا ذلك، فإنما عهدنا التعبد في غسل اليدين، أما الآيتة والثياب فإنما يجب غسلها من النجاسات، وقد روى في لفظ: «طهور إنا» ١٩ ط أحدكم إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعا». / أخرجه أبو داود^(١١)، ولا يكون الطهور^(١٢) إلا في محل الطهارة.

وقولهم: إن الله تعالى أمر بأكل ما أمسكه الكلب قبل غسله. قلنا: الله تعالى أمر بأكله، والنبي ﷺ أمر بغسله، فيعمل بأمرهما، وإن سلمنا أنه لا يجب غسله فلا نه يشق، فعفى عنه، وحديثهم قضية في عين، يحتل أن الماء المستول عنه كان كثيراً، ولذلك قال في موضع آخر، حين سئل عن الماء، وما ينوبه من السباع: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»،^(١٣) ولأن الماء لا ينجس إلا بالتغير على رواية لنا، وشربها من الماء لا يغيره، فلم ينجسه ذلك^(١٤).

النوع الثاني، ما اختلف فيه، وهو سائر سباع البهائم، إلا السنور وما دونها في الخلقة، وكذلك جوارح الطير، والحمائر الأهلي والبغل؛ فعن أحمد: أن سورها نجس، إذا لم يجذ غيره تيمم، وتركه.

وروى عن ابن عمر: أنه كره سؤر الحمائر. وهو قول الحسن، وابن سيرين، والشعبي^(١٥)، والأوزاعي، وحماد^(١٥)، وإسحاق.

وعن أحمد رحمه الله: أنه قال في البغل والحمائر: إذا لم يجذ غير سؤرها تيمم

(١١) في: باب الوضوء بسؤر الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ١٧، ١٨، وتقدم تخريجه.

(١٢) في م: الطهر.

(١٣) - ١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الحبر العلامة، وكان صاحب آثار، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ - ٣١٩.

(١٥) أبو إسماعيل حماد بن مسلم بن أبي سليمان الكوفي، أحد أئمة الفقهاء، وشيخ أبي حنيفة، توفي سنة عشرين ومائة. الجواهر المضية ٢/ ١٥٠ - ١٥٢.

معه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وهذه الرواية تدل على ^(١٦) القول بطهارة ^(١٧) سُورِهما ؛ لأنه لو كان نجساً لم تُجزِ الطهارة به . وروى عن إسماعيل بن سعيد : لا بأس بسُورِ السَّبَاع ؛ لأنَّ عمر قال في السَّبَاع : تَرَدُّ علينا ، وَتَرَدُّ عليها ^(١٧) .

ورخص في سُورِ جميع ذلك الحسن ، وعطاء ، والزُّهرى ، ويحيى الأنصارى ^(١٨) ، وبُكَيْر بن الأشج ^(١٩) ، وربيعة ^(٢٠) ، وأبو الزناد ^(٢١) ، ومالك ، والشافعي ، وابن المنذر ؛ لحديث أبي سعيد في الحياض ^(٢٢) ، وقد روى عن جابر أيضاً ^(٢٣) ، وفي حديث آخر عن جابر ، أن النبي ﷺ سئل : أنتوضأ بما أفضلت الحمرة ؟ قال : «نعم ، وبما أفضلت السباع كلها» رواه الشافعي ، في «مُسْنَدِهِ» ^(٢٤) وهذا نص ، ولأنه حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة ، فكان طاهراً كالشاة .

ووجه الرواية الأولى ، أن النبي ﷺ سئل عن الماء ، وما يؤوبه من السباع ؟ فقال : «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْ» . ولو كانت طاهرة لم يحده بالقُلَّتَيْنِ ، وقال

(١٦ - ١٦) في م : « طهارة » ، والمثبت في : الأهل ، ١ .

(١٧) انظر : باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ / ٣٢ .

(١٨) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى المدنى الفقيه ، روى عن أنس بن مالك وخلق ، وولى قضاء المنصور ، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٦ . العبر ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(١٩) أبو عبد الله بكير بن عبد الله بن الأشج القرشى مولاهم المدنى ، نزيل مصر ، ثقة صالح ، توفى سنة سبع عشرة ومائة ، وقيل غير ذلك . طبقات الفقهاء للشيرازى ٧٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩١ - ٤٩٣ .

(٢٠) أبو عثمان ربيعة بن فروخ (أى عبد الرحمن) المدنى ، ربيعة الرأى ، أدرك الصحابة ، وعنه أخذ مالك ابن أنس ، وتوفى سنة ست وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٥ ، العبر ١ / ١٨٣ .

(٢١) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدنى الفقيه ، توفى سنة ثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ٦٥ ، ٦٦ .

(٢٢) تقدم في صفحة ٤٠ .

(٢٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحياض ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه ١ / ١٧٣ .

(٢٤) مسند الإمام الشافعى بحاشية الأم ٦ / ٤ ، ٥ ، وترتيب مسند الشافعى ، للسندى ٢٢ ، وفيه : « وبما أفضله » .

النبي ﷺ في الحُمْرِ يَوْمَ حَيْبَرٍ: «إِنَّهَا رَجَسٌ»^(٢٥)، ولأنه حيوانٌ حُرِّمَ أَكْلُهُ، لا لِحُرْمَتِهِ، يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ غَالِباً، أَشَبَّهَ الْكَلْبَ، وَلِأَنَّ السَّبَاعَ وَالْجَوَارِحَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا أَكْلُ الْمَيْتَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ، فَتَنْجُسُ أَفْوَاهُهَا، وَلَا يَتَحَقَّقُ وَجُودُ مُطَهَّرٍ لَهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِنَجَاسَتِهَا، كَالْكِلَابِ، / وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ، عِنْدَ مَنْ يَرَى نَجَاسَةَ سُورِ الْكَلْبِ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ يَرْوِيهِ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَهُوَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ^(٢٦). وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى^(٢٧)، وَهُوَ كَذَّابٌ.

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: طَهَارَةُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكُبُهَا، وَتَرَكَّبَ فِي زَمَنِهِ، وَفِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَلَوْ كَانَ نَجِساً لَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُمَا مِمَّا^(٢٨) لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُمَا لِمُقْتَنِيهِمَا. فَأَشْبَهَا السُّنُورَ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ^(٢٩) فِي الْحُمْرِ^(٣٠): «إِنَّهَا رَجَسٌ» أَرَادَ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي^(٣١) الْحُمْرِ^(٣٢) وَالْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ إِنَّهَا رَجَسٌ^(٣٣)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَحْمَهَا الَّذِي

(٢٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: النَّبِيِّ عَنْ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَةِ فَقَطْ، وَفِي: بَابِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ، وَفِي: بَابِ غَزْوَةِ حَيْبَرٍ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٢٣/٧، ١٢٤، ١٦٧/٥. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٠/٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ سُورِ الْحِمَارِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْتَبَى ٤٩/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْوَحْشِيَةِ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٦٦/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٧/٢.

(٢٦) فِي التَّارِخِ الْكَبِيرِ ٢٧١/١، وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ الْمَدَنِيِّ الْأَنْصَارِي، وَكَانَ مَوْجُوداً سَنَةَ سِتِينَ وَمِائَةَ.

(٢٧) إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِبَادِ الشَّجَرِيِّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ، وَغَيْرُهُ. انْظُرْ: مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ ٧٤/١، تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ١٧٦/١.

(٢٨) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢٩ - ٢٩) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣٠ - ٣٠) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، ١.

(٣١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٠.

كان في قدورهم، فإنه نجس^(٣٢)، لأن^(٣٣) ذبح ما لا يحل أكله لا يطهره.

القسم الثاني؛ طاهر في نفسه، وسؤره وعرقه، وهو ثلاثة أضرب:
الأول، الآدمي، فهو طاهر، وسؤره طاهر، سواء كان مسلماً أو كافراً، عند
عامة أهل العلم، إلا أنه حكى عن النحوي أنه كره سؤر الحائض، وعن جابر
ابن زيد، لا يتوضأ منه، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال: «المؤمن^(٣٤) لا
ينجس^(٣٥)». وعن عائشة، أنها كانت تشرب من الإناء، وهي حائض، فيأخذ
رسول الله ﷺ فيضع فاه على موضع فيها، فيشرب، وتتفرق العرق^(٣٥) فيأخذ
فيضع فاه على موضع فيها. رواه مسلم^(٣٦)، وكانت تغسل رأس رسول الله ﷺ
وهي حائض. متفق عليه^(٣٧)، وقال لعائشة: «ناوليني الخمرة^(٣٨) من المسجد»

(٣٢) في م: «رجس».

(٣٣) في م: «فإن».

(٣٤ - ٣٥) في م: «ليس بنجس»، والصواب في الأصل، ١، وتقديم في صفحة ٣٣.

(٣٥) عرق العظم عرقاً، من باب قتل: أكلت ماعليه من اللحم. المصباح الخيز.

(٣٦) في ١: «البخاري ومسلم» خطأ.

وأخرجه مسلم، في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها.. إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم
١/ ٢٤٥، ٢٤٦. والنسائي، في: باب سؤر الحائض، وفي: باب مؤكلة الحائض والشرب من سؤرها،
من كتاب الطهارة، وفي باب سؤر الحائض، وفي: باب مؤكلة الحائض والشرب من سؤرها، من كتاب
الحيض. المجتبى ١/ ٤٩، ١٢٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٦. وأبو داود، في: باب في مؤكلة الحائض
وبجامعتها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٥٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في مؤكلة الحائض
وسؤرها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ٢١١، والدارمي، في: باب الحائض تمشط زوجها،
من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/ ٢٤٦. وإمام أحمد، في المسند ٦/ ٦٢، ٦٤، ١٩٢، ٢١٠، ٢١٤.
(٣٧) أخرجه البخاري، في: باب لا يدخل البيت إلا للحاجة، من كتاب الاحتكاف. صحيح البخاري
٣/ ٦٣. ومسلم، في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم
١/ ٢٤٤. والنسائي، في: باب غسل الحائض رأس زوجها، من كتاب الطهارة، وفي: باب غسل
الحائض رأس زوجها، من كتاب الحيض. المجتبى ١/ ١٢١، ١٥٩. والدارمي، في: باب الحائض
تمشط زوجها، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/ ٢٤٧. وإمام أحمد، في: المسند ٦/ ٥٥،
١٧٠، ٢٣٠.

(٣٨) الخمرة: هي السجادة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده؛ من حصير أو نسيجة من
خوص، وبميت خمرة؛ لأنها تخمر الوجه، أي تغطيه.

قالت: إِنِّي حَائِضٌ. قال: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»^(٣٩).

الضرب الثاني، ما أُكِلَ لَحْمُهُ؛ فقال أبو بكر ابن المُنْذِر: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ سُورَ ما أُكِلَ لَحْمُهُ يَجُوزُ شَرْبُهُ، والوضوءُ به.

فَإِنْ كَانَ جَلَالًا يَأْكُلُ النَجَاسَاتِ. فذكر القاضي فيه^(٤٠) روايتين؛ إحداهما: أَنَّهُ نَجِسٌ. والثانية: طاهر. فيكونُ هذا من النوع الثاني من القِسْمِ الأولِ الْمُخْتَلِفِ فِيهِ..

الضرب الثالث، السُّورُ وما دونها في الخَلْقَةِ؛ كَالْفَأْرَةِ، وابنِ عَرَسٍ^(٤١)، فهذا ونحوه من حَشَرَاتِ الْأَرْضِ سُورُهُ طاهر، يَجُوزُ شَرْبُهُ والوضوءُ به. ولا يُكْرَهُ. وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ، /^{٢٠} وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْهَرِّ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَهُ. رَوَى^(٤٢) عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ، وَكَذَلِكَ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى.

وقال أبو هُرَيْرَةَ: يُغَسَّلُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. وبه قال ابنُ المُسَيَّبِ^(٤٣).

(٣٩) أخرجه مسلم، في: باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها... إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٥/١. وأبو داود، في: باب الحائض تناول من المسجد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٠/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحرذى ٢١٦/١. والنسائي، في: باب استخدام الحائض، من كتاب الحيض. المجتبى ١٢٠/١، ١٥٨. وابن ماجه، في: باب الحائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٧/١. والدارمي، في: باب الحائض تبسط الحمرة، وفي: باب الحائض تمشط زوجها، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٩٧/١، ٢٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ٧٠/٢، ٤٥/٦، ١٠١، ١٠٦، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١٧٣، ١٧٩، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٤٥.

(٤٠) سقط من: م.

(٤١) ابن عرس، بالكسر: دويبة تشبه الفأرة.

(٤٢) في م: «وقد روى».

(٤٣) في م: «المنذر»، والمثبت في: الأصل، ١.

وقال الحسن، وابن سيرين: يُغَسَّلُ مَرَّةً.

وقال طاووس^(٤٤): يُغَسَّلُ سَبْعًا، كالكلب.

وقد روى أبو داود، بإسناده، عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث، وقال: «إِذَا وَلَعَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ^(٤٥) غُسِلَ مَرَّةً».

ولنا ما روى عن كبشة بنت كعب بن مالك، وكانت تحت أبي قتادة، أن أبا قتادة دخل عليها، فسكبت له وضوءًا، قالت: فجاءت هرة فأصغى^(٤٦) لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرأيت أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم. فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ». أخرجه أبو داود^(٤٧) والنسائي، والترمذي^(٤٨)، وقال^(٤٩): هذا حديث حسن صحيح. وهذا أحسن شيء في الباب.^(٥٠) وهذا قد^(٥١) دل بلفظه على نفي الكراهة عن سور الهر، وبتعليله على نفي الكراهة عما دونها مما يطوف علينا. وروى ابن ماجه، عن عائشة، قالت: كنت أنوضأ أنا

(٤٤) أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان البجلي الجندی، من فقهاء التابعين، وكان جليلا، توفي بمكة حاجا سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٧٣، العبر ١٣٠/١، ١٣١.

(٤٥) في م: «الهرة»، والمثبت في: الأصل، ١، وسنن أبي داود.

وأخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١. وكذلك أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في سور الكلب من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ١/١٣٣، وهو فيه بلفظ: «الهرة».

(٤٦) أصغى لها الإناء: أماله.

(٤٧—٤٨) أخرجه أبو داود، في: باب سور الهرة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٨/١. والنسائي، في باب سور الهرة، من كتاب الطهارة، وفي: باب سور الهرة، من كتاب المياه. المجتبى ١/٤٨، ١٤٥، والترمذي، في: باب ما جاء في سور الهرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١/١٣٧.

وكذلك أخرجه ابن ماجه، في: باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣١. والدارمي، في: باب الهرة إذا ولعت في الإناء، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/١٨٨، ١٨٧. والإمام مالك، في: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٢٣. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٩.

(٤٨) انظر: عارضة الأحمدي ١/١٣٨.

(٤٩—٤٩) في م: «وقد».

ورسول الله ﷺ من إناء، قد أصابت منه الهرة قبل ذلك^(٥٠). وعن عائشة، أنها قالت: إن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ»^(٥١) إِنَّمَا هِيَ^(٥٢) مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَىكُمْ». وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضْلِهَا. رواه أبو داود^(٥٣).

فصل: إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت من ماء يسير بعد أن غابت، فالماء طاهر؛ لأن النبي ﷺ نفى عنها النجاسة، وتوضأ^(٥٤) من فضلها^(٥٥)، مع علمه بأكلها النجاسات. وإن شربت قبل أن تغيب، فقال القاضي، وابن عقيل: ينجس؛ لأنه وردت عليه نجاسة متيقنة، أشبه ما لو أصابه بول.

وقال أبو الحسن الأيمى: ظاهر مذهب أصحابنا أنه طاهر، وإن لم تغب؛ لأن النبي ﷺ عفى عنها مطلقاً، وعلل بعدم إمكان الاحتراز عنها، ولأننا حكمنا بطهارة سورها بعد^(٥٦) الغيبة في مكان لا يحتمل ورودها على ماء كثير / يطهر فأها، ولو احتمل ذلك فهو شك لا يزيل يقين النجاسة، فوجب إحالة الطهارة على العفو عنها، وهو شامل لما قبل الغيبة.

فصل: وإن وقعت الفأرة أو الهرة ونحوهما، في مائع، أو ماء يسير، ثم خرجت حية، فهو طاهر. نص عليه أحمد، فإنه سئل عن الفأرة تقع في السمّ الذائب، فلم تُمِت؟ قال: لا بأس بأكله. وفي رواية أخرى^(٥٧) قال: إذا كان حياً فلا شيء، إنما الكلام في الميت.

وقيل: يحتمل أن ينجس إذا أصاب الماء مخرجها؛ لأن مخرج النجاسة نجس، فينجس به الماء.

(٥٠) في الموضع السابق من سنن ابن ماجه .

(٥١) - (٥٢) في م : «إنها» . والمثبت في : الأصل ، ا ، وسنن أبي داود .

(٥٣) في الموضع السابق من سنن أبي داود .

(٥٤) - (٥٥) في م : «بفضلها» .

(٥٦) في م : «مع» .

(٥٧) سقط من : م .

ولنا أَنَّ الْأَصْلَ ^(٥٦) طَهَارَةُ الْمَاءِ ^(٥٦)، وَإِصَابَةُ الْمَاءِ لِمَوْضِعِ النِّجَاسَةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَإِنَّ الْمَخْرَجَ يَنْضُمُ إِذَا وَقَعَ الْحَيَوَانُ فِي الْمَاءِ، فَلَا يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشُّكِّ.

فصل: كُلُّ حَيَوَانٍ فَحْكُمُ جِلْدِهِ وَشَعْرِهِ وَعَرَقِهِ وَدَمْعِهِ وَلُعَابِهِ حَكْمُ سُورِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَالنِّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ السُّورَ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِيهِ حَكْمُ النِّجَاسَةِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ^(٥٧) تَجَسَّ بِمَلَاقَاتِهِ ^(٥٧) لُعَابُ الْحَيَوَانِ وَجَسَمِهِ، فَلَوْ كَانَ طَاهِرًا كَانَ سُورُهُ طَاهِرًا، وَإِذَا كَانَ نَجِسًا كَانَ سُورُهُ نَجِسًا.

٨ - مسألة؛ قال: (وَكُلُّ إِنَاءٍ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ مِنْ وَلَوْغِ كَلْبٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يُغْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ).

النِّجَاسَةُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

أحدهما؛ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُمَا، فَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهَا سَبْعًا، إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وعن أحمد: أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهَا ثَمَانِيًا، إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُقْفَلِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاعْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَقَرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١). والرواية الأولى أصح، ^(٢) وَيُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ عَدُّ التُّرَابِ ثَامِنَةً؛ لِأَنَّهُ

(٥٦ - ٥٦) في م: «الطهارة».

(٥٧ - ٥٧) في م: «ينجس لملاقاته».

(١) في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/ ٢٣٥.

وكذلك أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بسور الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود

١/ ١٨. والشافعي، في: باب تغيير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالترب، من كتاب الطهارة. المجتبى

١/ ٤٧. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه

١/ ١٣٠. والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/ ١٨٨. والإمام

أحمد، في: المسند ٤/ ٨٦، ٥/ ٥٦.

وبلفظ «أو لاهن بالترب» أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في سور الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة

الأحوذى ١/ ١٣٣. والشافعي، في: باب تغيير الإناء بالترب من ولوغ الكلب فيه. المجتبى من السنن

١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) تقدمت في صفحة ١٧.

وإن وُجِدَ مع إحدَى الغسَلاتِ فهو جنسٌ آخرُ، فيُجمَعُ بينَ الخَبرَينِ .
وقال أبو حنيفة: لا يَجِبُ العَدُّ في شيءٍ من النجاسات، وإنما يُغسَلُ حتى يَغْلِبَ
على الظَّنُّ نَقَاؤُهُ من النجاسة؛ لأنَّهُ رُوِيَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال في الكلبِ يَلْعُ في
الإِناءِ: «يُغسَلُ ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ سَبْعًا»^(٣) فلم يُعَيِّنْ عَدَدًا. ولأنَّها نجاسةٌ، فلم
يَجِبْ فيها العَدُّ، كما لو كانت على الأرض.

ظ ٢١

ولنا ما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ
أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ولمُسلم، وأبي داود: «أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ». .
وحديثُ عبدِ اللَّهِ بنِ المُعَفَّلِ، الذي ذَكَرْنَاهُ. وحديثُهُم^(٤) يَرْوِيهِ عَبْدُ الوَهَّابِ بنِ
الضَّحَّاكِ، وهو ضَعِيفٌ^(٥). وقد رَوَى غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ: «فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا». وعلى
أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنَ الرَّاوي، فينبغي أن يَتَوَقَّفَ فيه، وَيُعْمَلَ بِغَيْرِهِ. وأَمَّا الأَرْضُ
فإنَّهُ سَوِيحٌ في غَسْلِهَا لِلْمَشَقَّةِ، بخلافِ غيرها.

فصل: فإن جَعَلَ مَكَانَ التُّرَابِ غَيْرَهُ؛ مِنَ الْأَشْئَانِ،^(٦) وَالصَّابُونَ،
والتَّخَالَةَ^(٧)، ونحو ذلك، أَوْ غَسَلَهُ غَسْلَةً ثَامَةً، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِيهِ وَجْهَانِ .
أحدهما، لَا يُجْزِئُهُ؛ لأنَّهُ طَهَارَةٌ أَمَرَ فِيهَا بِالتُّرَابِ، فلم يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ،
كَالتَّيْمِمِ، ولأنَّ الأَمْرَ بِهِ تَعَبُّدٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ، فلا يَجُوزُ القِيَاسُ فِيهِ .
والثَّانِي يُجْزِئُهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ أَبْلَغُ مِنَ التُّرَابِ فِي الإِزَالَةِ، فَتَصْهُ عَلَى التُّرَابِ

(٣) أخرجه الدارقطني، في: باب ولوغ الكلب في الإناء، من كتاب الطهارة ١/ ٦٥ .

(٤) سقط من: م .

(٥) في حاشية م: « هذا غلط فقد رواه مسلم وغيره من طرق ليس عبد الوهاب هذا منها ، بل هي مجمع على صحتها » .

وعبد الوهاب هذا هو أبو الحارث عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي الحمصي . انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/ ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، وتهذيب التهذيب ٦/ ٤٤٦ - ٤٤٨ .
وانظر نصب الراية ١/ ١٣١ . في تصحيح الحديث الآخر الذي رواه أبو هريرة .

(٦) الأشنان ، بضم الهزاة والكسر لغة : مغرب ، يقال له بالعربية : الخُرْص . المصباح المنير .

(٧) النخالة : قشر الحب .

تثبيته عليها، ولأنه جامدٌ أمر به في إزالة النجاسة، فألحق به ما يُماثلُه كالحجر في الاستجمار.

فأما العسلة الثامنة فالصحيح أنها لا تقوم مقام التراب؛ لأنه إن كان القصد به تقوية الماء في الإزالة فلا يحصل ذلك بالثامنة، لأن الجمع بينهما أبلغ في الإزالة، وإن وجب تعبدًا امتنع إبداله، والقياس عليه.

وقال بعض أصحابنا: إنما يجوز العدول إلى غير التراب عند عدمه، أو إفساد المحل المفصول به، فأما مع وجوده وعدم الضرر به^(٨) فلا. وهذا قول ابن حامد^(٩).

القسم الثاني؛ نجاسة غير الكلب والخنزير، ففيها روايتان:

إحدهما، يجب العدد فيها قياساً على نجاسة الولوغ، ورؤي عن ابن عمر، أنه قال: أمرنا بعمل الأتجاس سبعا. فنصرف إلى أمر النبي ﷺ.

والثانية، لا يجب العدد، بل يُجزئ فيها المكاثرة بالماء من غير عدد، بحيث تزول عين النجاسة. وهذا قول الشافعي؛ لما رؤي عن ابن عمر، قال: كانت الصلاة خمسين، والغسل من الجنابة سبع مرات، والغسل من البول سبع مرات، فلم يزل النبي ﷺ يسأل حتى جعلت الصلاة خمسا، والغسل من البول مرة، والغسل من الجنابة مرة. رواه الإمام أحمد، في «مسنده»^(١٠) وأبو داود. في «سننه»^(١١). وهذا نص، إلا أن في روايته أيوب بن جابر، وهو ضعيف، وقال النبي ﷺ: «إِذَا أَصَابَ أَحَدَاكُمُ الدَّمُ مِنَ الْخِيْضَةِ / فَلْتَقْرِصْهُ، ثُمَّ لَتَنْصَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ». رواه البخاري^(١٢)، ولم يأمر فيه بعدد، وفي حديث آخر، أن امرأة

(٨) سقط من: م.

(٩) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسه ومفتيه، صاحب المصنفات، التوفي سنة ثلاث وأربعمائة. تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧.

(١٠) انظر: الفتح الرباني ١٩٨/٢.

(١١) في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٧/١.

(١٢) تقدم في صفحة ١٧.

ركبت رذف النبي ﷺ، على ناقته، فلما نزلت إذا على حقييته شيء من دمه، فأمرها النبي ﷺ أن تجعل في الماء ملحاً، ثم تغسل به الدم. رواه أبو داود (١٣)، ولم يأمرها بعدد، وأمر النبي ﷺ، أن يصب على بئر الأعرابي سجل من ماء. متفق عليه (١٤)، ولم يأمر بالعدد (١٥)، ولأنها نجاسة غير الكلب، فلم يجب فيها العد، (١٦) كنجاسة الأرض (١٦).

وروي أن العد لا يعتبر في غير محل الاستنجاء من البدن، ويعتبر في محل الاستنجاء وبقيّة المحال. قال الخلال: هذه الرواية وهم. ولم يثبتها.

فإذا قلنا بوجوب العد، ففي قدره روايتان: إحداهما، سبع؛ لما قدمنا. والثانية، ثلاث؛ لأن النبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده». متفق عليه (١٧)، إلا قوله «ثلاثاً» انفرد به مسلم (١٨). أمر بغسلها ثلاثاً؛ ليرفع وهم النجاسة، ولا يرفع وهم النجاسة إلا ما يرفع حقيقتها. وقد روي أن النجاسة في محل الاستنجاء تطهر بثلاث، وفي غيره تطهر بسبع؛ لأن محل الاستنجاء تكرر فيه النجاسة، فاقضى ذلك التخفيف، وقد اجترأ فيها بثلاثة أحجار، مع أن الماء أبلغ في الإزالة، فأولى أن يجترأ فيها بثلاث غسلات.

قال القاضي: الظاهر من قول أحمد ما اختار الخرقى، وهو وجوب العد في جميع النجاسات.

فإن قلنا: لا يجب العد لم يجب التراب، وكذلك إن قلنا: لا يجب الغسل سبعاً؛

(١٣) في: باب الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١، ٧٥.

كما رواه الإمام أحمد، في: المسند ٣٨٠/٦.

(١٤) تقدم في صفحة ١٧، ١٨.

(١٥) في ١: بعدد.

(١٦) (١٦ - ١٧) سقط من: م.

(١٧) تقدم في صفحة ٤٠.

(١٨) (١٨ - ١٧) سقط من: الأصل.

لأنَّ الأصلَ عَدَمُ وجوبه، ولم يردِ الشرعُ به إلَّا في نجاسةِ الوُلُوغِ.

وإن قلنا بوجوب السَّبع، ففي وجوب التُّرابِ وَجْهان: أحدهما، يجب؛ قياساً على الوُلُوغِ. والثاني، لا يجب؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أمرَ بِالْعَسَلِ لِلدَّمِ وغيره، ولم يأمرْ بالتُّرابِ إلَّا في نجاسةِ الوُلُوغِ، فوجب أن يُقْتَصَرَ عليه، ولأنَّ التُّرابَ إن أُمِرَ به تَعَبُداً وجب قَصْرُهُ على مَحَلِّه، وإن أُمِرَ به لِمَعْنَى في الوُلُوغِ لِلزُّوجَةِ فيه لا تَنْقِلِعُ إلَّا بالتُّرابِ، فلا يُوجَدُ ذلك في غيره.

والمُسْتَحَبُّ أن يَجْعَلَ التُّرابَ في العَسَلَةِ الأولى؛ لموافَقَتِهِ لَفْظِ الْحَبَرِ، وليأتِي الماءُ عليه بَعْدَهُ فَيَنْظِفُهُ، ومتى غَسَلَ به أَجْزَأَهُ؛ لأنَّه رُوِيَ في حديث: «إِخْدَاهُنَّ بِالتُّرابِ». وفي حديث: «أَوَّلَاهُنَّ». وفي حديث: «فِي الثَّامِنَةِ». / فيدُلُّ على أنَّ مَحَلَّ التُّرابِ مِنَ الْعَسَلَاتِ غيرُ مَقْصُودٍ.

فصل: إذا أصاب المَحَلَّ نجاساتٌ متساويةٌ في الحُكْمِ فهي كنجاسةٍ واحدةٍ، وإن كان بعضها أَعْظَمَ، كالوُلُوغِ مع غيره، فالْحُكْمُ لأَعْظَمِها، ويدخُلُ فيه ما دَوَّنَهُ. ولو غَسَلَ الإِنَاءَ دون السَّبعِ، ثم وَلَعَ فيه مَرَّةً أُخْرَى، فغَسَلَهُ سَبْعاً، أَجْزَأُ؛ لأنَّه إذا أَجْزَأَ عَمَّا يُمَانِلُ فَعَمَّا دَوَّنَهُ أَوَّلَى.

فصل: وإذا غَسَلَ مَحَلَّ الوُلُوغِ^(١٩) فأصاب ماءً بعضُ الْعَسَلَاتِ مَحَلًّا آخَرَ، قَبْلَ تَمَامِ السَّبعِ، ففيه وَجْهان:

أحدهما، يجب غَسْلُهُ سَبْعاً، وهو ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ، واختيارُ ابنِ حَامِدٍ، لأنها نجاسةٌ، فلا يُرَاعَى فيها حُكْمُ الْمَحَلِّ الَّذِي انفصلتْ عنه، كنجاسةِ الْأَرْضِ وَمَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ. وظاهرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يجبُ غَسْلُهَا بِالتُّرابِ، وإن كان الْمَحَلُّ الَّذِي انفصلتْ عنه قد غَسِلَ بِالتُّرابِ؛ لأنها نجاسةٌ أصابتْ غيرَ الْأَرْضِ، فأشْبَهَتْ الْأَوَّلَى.

والثاني، يجب غَسْلُهُ مِنَ الْأَوَّلَى سِتّاً، ومن الثانيةِ خَمْساً، ومن الثالثةِ أَرْبَعاً،

(١٩) في م : « النجاسة » .

كذلك إلى آخره؛ لأنها نجاسة تطهر في محلها بدون السبع، فطهرت به^(٢٠) في مثله، كالنجاسة على الأرض، ولأن المنفصل بعض المتصل، والمتصل يطهر بذلك، فكذلك المنفصل، وتنفارق المنفصل عن الأرض ومحل الاستنجاء؛ لأن العلة في خفتها المحل، وقد زالت عنه، فزال التخفيف، والعلة في تخفيفها ههنا قصور حكمها بما مر عليها من القسل. وهذا لازم لها^(٢١) حيث كانت^(٢٢)، ثم إن كانت قد انفصلت عن محل غسل بالتراب غسل محلها بغير تراب، وإن كانت الأولى بغير تراب غسلت هذه بالتراب^(٢٣). وهذا اختيار القاضي، وهو أصح إن شاء الله تعالى^(٢٤).

فصل: ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب، أو يده، أو رجله، أو شعره، أو غير ذلك من أجزائه؛ لأن حكم كل جزء من أجزاء الحيوان حكم بقية أجزائه، على ما قررناه، وحكم الخنزير حكم الكلب؛ لأن النص ورد^(٢٥) في الكلب، والخنزير شر منه وأغلظ منه^(٢٦)؛ لأن الله تعالى نص على تحريمه، وأجمع^(٢٧) المسلمون على ذلك، وحرم اقتناؤه.

فصل: وغسل النجاسة يختلف باختلاف محلها؛ إن كانت جسماً لا يتشرب النجاسة كالآنية، فعسله بإمرار^(٢٨) الماء عليه كل مرة غسله، سواء كان يفعل آدمي أو غير فاعله، مثل أن ينزل عليه ماء المطر، أو يكون في نهر جار، فتمر عليه جريات النهر، فكل جرية تمر عليه غسله؛ لأن القصد غير معتبر، فأشبهه/مالو صبه آدمي بغير قصد، وإن وقع في ماء قليل راكد نجسه ولم يطهر، وإن كان كثيراً

و٢٣

(٢٠) سقط من : م .

(٢١) - (٢٢) في م : « حسب ما كان » .

(٢٢) - (٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٣) في م : « وقع » .

(٢٤) سقط من : م .

(٢٥) في ا : « واتفق » .

(٢٦) في م : « بمرور » .

اِخْتَسِبَ بَوْضَعُهُ فِيهِ وَمُرُورِ الْمَاءِ عَلَى أَجْزَائِهِ غَسْلَةً، فَإِنْ خَضَخَضَهُ فِي الْمَاءِ وَحَرَّكَهَ بِحَيْثُ يَمُرُّ عَلَيْهِ أَجْزَاءُ غَيْرِ التِّي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهُ، اِخْتَسِبَ بِذَلِكَ غَسْلَةً ثَانِيَةً، كَمَا لَوْ مَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَاتٌ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي. وَإِنْ كَانَ الْمَغْسُولُ إِذَا فُطِرَحَ فِيهِ الْمَاءُ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ غَسْلَةً حَتَّى يُفْرِغَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِي غَسْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسَعُ قُلْتَيْنِ فَصَاعِدًا، فَمَلَأَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ إِدَارَةَ الْمَاءِ فِيهِ تُجْرَى مُجْرَى الْغَسَلَاتِ، لِأَنَّ أَجْزَاءَهُ تَمُرُّ عَلَيْهَا جَرِيَاتٌ مِنَ الْمَاءِ غَيْرِ التِّي كَانَتْ مُلَاقِيَةً لَهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو مَرَّتْ عَلَيْهَا جَرِيَاتٌ مِنْ مَاءٍ جَارٍ.

وقال ابن عقيل: لا يَكُونُ غَسْلُهُ إِلَّا بِتَفْرِيفِهِ مِنْهُ أَيْضًا.

وإن كَانَ الْمَغْسُولُ جِسْمًا تَدْخُلُ فِيهِ أَجْزَاءُ النِّجَاسَةِ، لَمْ يُحْتَسَبْ بَرَفْعِهِ مِنَ الْمَاءِ غَسْلَةً، إِلَّا بَعْدَ عَصْرِهِ، وَعَصْرُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ، فَإِنْ كَانَ بِسَاطًا ثَقِيلًا أَوْ زَلِيًّا^(٢٧)، فَعَصْرُهُ بِتَقْلِيلِهِ وَذَقَهُ.

فصل: مَا أُزِيلَتْ بِهِ النِّجَاسَةُ، إِنْ ائْتَفَصَلَ مُتَغَيِّرًا بِالنِّجَاسَةِ، أَوْ قَبْلَ طَهَارَةِ الْمَحَلِّ، فَهُوَ نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ تَغَيَّرَ بِالنِّجَاسَةِ^(٢٨) فَيَنْجُسُ بِهَا^(٢٩)، أَوْ مَاءٌ قَلِيلٌ لَاقَى مَحَلًّا نَجِسًا لَمْ يُطَهَّرْهُ، فَكَانَ نَجِسًا، كَمَا لَوْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ. وَإِنْ ائْتَفَصَلَ غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ مِنَ الْعَبَسَلَةِ الَّتِي طَهَّرَ بِهَا الْمَحَلِّ، فَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ أَرْضًا فَهُوَ طَاهِرٌ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْوَبٌ مِنْ مَاءٍ. يُطَهِّرُ الْأَرْضَ الَّتِي بَالَ عَلَيْهَا، فَلَوْ كَانَ الْمُتَفَصِّلُ نَجِسًا لَنَجَسَ بِهِ مَا ائْتَشَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَتَكَثَّرَ النِّجَاسَةُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْأَرْضِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ طَاهِرٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ ائْتَفَصَلَ عَنْ مَحَلِّ مَحْكُومٍ بِطَهَارَتِهِ، فَكَانَ طَاهِرًا، كَالْعَبَسَلَةِ الثَّامِنَةِ، وَأَنَّ الْمُتَفَصِّلَ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ، وَالْمُتَّصِلُ طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَجِسٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَاخْتَارَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ

(٢٧) فِي الْأَصْلِ، م: «زوليا»، وَالْمَبْتُ فِي: ١. وَالزَّلِيَّةُ، بِكسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ: نَوْعٌ مِنَ الْبَسَطِ، وَالْجَمْعُ الزَّلَالِي.

(٢٨ - ٢٩) سَقَطَ مِنْ: م.

حامد؛ لأنه ماء قليل، لاقى محلاً نجساً، أشبهه مالو لم يطهرها.

قال أبو بكر: (٢٩) إنما يحكم بطهارة المنفصل من الأرض إذا كانت قد نشفت أغيان البؤلة، (٣٠) فإن كانت أغيانها قائمة، فجرى الماء عليها، طهرها. وفي المنفصل روايتان، كالمنفصل عن غير الأرض. قال: وكونه نجساً أصح في كلامه.

(٣١) قال المصنف: (٣١) والأولى الحكم بطهارته؛ لأن النبي ﷺ أمر بغسل بول الأعرابي عقيب بوله، ولم يشترط نشافه.

٢٣ ظ فصل: إذا غسل بعض الثوب النجس، جاز، ويطهر المفسول دون غيره؛ فإن كان يغمس بعضه في ماء يسير راكيد يفركه فيه، نجس الماء، ولم يطهر منه شيء؛ لأنه يغمس في الماء صار نجساً، فلم يطهر منه شيئاً، وإن كان يصب على بعضه في جفنة طهر ما طهره، وكان المنفصل نجساً؛ لأنه لا بد من أن يلاقى الماء المنفصل جزء غير مفسول (٣٢)، فينجس به.

فصل: إذا أصاب ثوب المرأة من (٣٣) دم حيضها، استحب أن تحته بظفرها، لتذهب خشونته، ثم تقرصه ليلين للغسل، ثم تغسله بالماء؛ لقول النبي ﷺ لأسماء في دم الحيض: «حتيه، ثم أقرصيه، ثم اغسله بالماء». متفق عليه (٣٤). فإن اقتصر على إزالته بالماء جاز، فإن لم يزل لونه، وكانت إزالته تشق أو يتلف الثوب ويضره، غفى عنه (٣٥) لقول النبي ﷺ: «ولا يضره أثره» (٣٥). وإن

(٢٩) في م: «أبو الخطاب»، والليت في: الأصل، ١. وأبو بكر هو أحمد بن محمد بن هارون الحلال.

(٣٠) في م: «البول»، والليت في: الأصل، ١.

(٣١) - (٣١) من: ١ وحدها.

(٣٢) في م: «المفسول».

(٣٣) سقط من: م.

(٣٤) انظر ما تقدم في صفحة ١٧، ولم يرو هذا اللفظ البخارى.

(٣٥) - (٣٥) سقط من: الأصل، والحديث أخرجه أبو داود، في: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في

حيضها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/ ٨٨.

استعملت في إزالته شيئاً يُزيله كالملح وغيره، فحسن؛ لما روى أبو داود، بإسناده عن امرأة من غفار، أنَّ النبي ﷺ أَرَدَهَا عَلَى حَقِيَّتِهِ، فَحَاضَتْ، قَالَتْ: فَتَرَلْتُ، فَإِذَا بَهَا دَمٌ مِنِّي، فَقَالَ: «مَالِكٌ؟ لَعَلَّكَ تَفْسَدُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ خُذِي إِنَاءً مِنْ مَاءِ فَاطِرِحِي فِيهِ مِلْحًا، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيَّةَ مِنَ الدَّمِ» (٣٦).

قال الخطَّابِيُّ: فيه من الفقه؛ جواز استعمال الملح، وهو مطمئن، في غسل الثوب وثقيته من الدَّم، فعلى هذا يجوز غسل الثياب بالغسل، إذا كان يُفسِّده (٣٧) الصَّابون، وبالحل إذا أصابه (٣٨) الجبر، والتدلك بالتخالة، وغسل الأيدي بها، والبطيخ ودقيق الباقلا، وغيرها من الأشياء التي لها قوة الجلاء. والله أعلم.

فصل: فإذا كان في الإناء حَمَرٌ أو شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ الَّتِي يَتَشَرَّبُهَا الْإِنَاءُ، ثُمَّ مَتَى جُعِلَ فِيهِ مَائِعٌ سِوَاهُ ظَهَرَ فِيهِ طَعْمُ النَّجَاسَةِ، (٣٩) أَوْ لَوْنُهَا لَمْ يَطْهَرْ بِالغَسْلِ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ لَا يَسْتَأْصِلُ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ (٤٠) مِنْ جِسْمِ الْإِنَاءِ، فَلَمْ يَطْهَرْهُ، كَالسَّمِيمِ إِذَا ابْتُلَّ بِالنَّجَاسَةِ.

قال الشيخ أبو الفرج المقدسي (٤١) في «المبهيج» (٤٢): آتية الخمر منها المَرْفُتُ، فتطهر بالغسل؛ لأنَّ الرِّفْتَ يَمْنَعُ وَصُولَ النَّجَاسَةِ إِلَى جِسْمِ الْإِنَاءِ، وَمِنْهَا

(٣٦) أخرجه أبو داود، في: باب الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٥، ٧٤/١.

وكذلك أخرجه الإمام أحمد، في المسند ٢٨٠/٦.

(٣٧) في م: «يفسدها»، والمثبت في: الأصل، ١، ومعالم السنن ٩٦/١.

(٣٨) في م: «أصابها»، والمثبت في: الأصل، ومعالم السنن.

(٣٩ - ٣٩) سقط من: ١.

(٤٠) أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الحنبلي، شيخ الشام في وقته، له تصانيف عدة في الفقه والأصول، توفي سنة ست وثمانين وأربعمائة. طبقات الحنابلة ٢/٢٤٨، ٢٤٩، ذيل طبقات الحنابلة ١/٦٨ - ٧٣، المعبر ٣/٣١٢.

(٤١) ذكر البغدادى أنه في فروع الحنابلة. إيضاح المكنون ٢/٤٣٥.

ما ليس بمُزْفَتٍ، فيَتَشْرَبُ أَجْزَاءَ النَجَاسَةِ، فلا يَطْهَرُ بالتَّطْهِيرِ، فَإِنَّهُ مَتَى تَرَكَ فِيهِ مَائِعٌ أَظْهَرَ^(٤٢) فِيهِ طَعْمَ الْخَمْرِ وَلَوْنَهُ.

٩ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا كَانَ مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِنَاءَانِ؛ نَجِسٌ وَطَاهِرٌ، وَاشْتَبَهَا عَلَيْهِ، أَرَأَيْتَهُمَا، وَيَتَيَمَّمُ).

و ٢٤ إِنَّمَا خَصَّ حَالَةَ السَّفَرِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهَا الْحَالَةُ الَّتِي يُجُوزُ التَّيَمُّمُ فِيهَا، / وَيُعَدُّ فِيهَا الْمَاءُ غَالِبًا، وَأَرَادَ: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً غَيْرَ الْإِنَاءَيْنِ الْمُشْتَبِهَيْنِ، فَإِنَّهُ مَتَى وَجَدَ مَاءً طَهُورًا غَيْرَهُمَا تَوَضَّأَ بِهِ، وَلَمْ يَجْزِ التَّحَرُّى وَلَا التَّيَمُّمُ، بِغَيْرِ خِلَافٍ. وَلَا تَخْلُو الْآيَةُ الْمُشْتَبِهَةَ مِنْ حَالَتَيْنِ:

أحدهما، أَنْ لَا يَزِيدَ عَدَدُ الطَّاهِرِ عَلَى النَّجِسِ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ التَّحَرُّى فِيهِمَا.

والثاني، أَنْ يَكْثُرَ عَدَدُ الطَّاهِرِ^(١)؛ فَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ النَّجَّادُ^(٢)، مِنْ أَصْحَابِنَا، إِلَى جَوَازِ التَّحَرُّى فِيهَا. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الطَّاهِرَ إِصَابَةُ الطَّاهِرِ، لِأَنَّ جِهَةَ^(٣) الْإِبَاحَةِ قَدْ تَرَجَّحَتْ، فَجَازَ التَّحَرُّى، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ أُخْتُهُ فِي نِسَاءٍ مِصْرٍ.

وظاهرُ كلامِ أحمد: أَنَّهُ لَا يُجُوزُ التَّحَرُّى فِيهَا بِحَالٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ^(٤). وَقَوْلُ الْمُزْنِيِّ^(٥)، وَأَبَى ثَوْرٍ.

وقال الشافعي: يَتَحَرَّى، وَيَتَوَضَّأُ بِالْأَغْلَبِ عِنْدَهُ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ

(٤٢) في ١، م: «ظهر».

(١) في م: «الطاهرات».

(٢) أبو علي الحسين بن عبد الله النجاد الصغير البغدادي، كان فقيها معظما، إماما في أصول الدين وفروعه، توفي سنة ستين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ٢/ ١٤٠ - ١٤٢، العبر ٢/ ٣٢١.

(٣) في الأصل: «حجة».

(٤) في الأصل: «الصحابية».

(٥) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وصاحب المختصر، توفي سنة أربع وستين ومائتين. طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٩٣ - ١٠٩.

للصلاة، فجاز التحرُّى من أجله، كما لو اشْتَبَهَتِ الْقِبْلَةُ، ولأن الطهارة تُؤدَّى باليَقِينِ تارةً، وبالظَّنِّ أخرى، ولهذا جاز التَّوَضُّؤُ بِالْمَاءِ الْقَلِيلِ الْمُتَغَيَّرِ، الذى لا يَعْلَمُ سببُ تَغْيَرِهِ.

وقال ابنُ الْمَاجِشُون: يَتَوَضَّأُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وُضوءاً، ويصَلِّى بِهِ.
(٦) قال محمد بن مُسْلِمَةَ، إلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ أَداءُ فَرْضِهِ بَيَقِينٍ، فَلَزِمَهُ، كما لو اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِطَهْوٍ، وكما لو نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، أَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الثِّيَابُ.

ولنا أَنَّهُ اشْتَبَهَ الْمُبَاحُ بِالْمَحْظُورِ، فيما لَا يُبَيِّحُهُ الضَّرُورَةُ، فلم يَجُزِ التَّحَرُّى، كما لو اسْتَوَى الْعَدَدُ عِنْدَ أَى حَنِيفَةٍ، وكما لو كَانَ أَحَدُهُمَا بَوْلًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَدْ سَلَّمَهُ، وَاعْتَدَرَ أَصْحَابُهُ بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الطَّهَارَةِ.

قلنا: وَهَذَا الْمَاءُ قَدْ زَالَ عَنْهُ أَصْلُ الطَّهَارَةِ، وَصَارَ نَجِسًا، فلم يَنْبَغِ لِلأَصْلِ الرَّائِلِ أَثَرٌ، عَلَى أَنْ الْبَوْلُ قَدْ كَانَ مَاءً، فَلَهُ أَصْلٌ فِي الطَّهَارَةِ، كَهَذَا الْمَاءِ التَّجَسِّي. وَقَوْلُهُمْ: إِذَا كَثُرَ الطَّاهِرُ تَرَجَّحَتْ الْإِبَاحَةُ. يَبْطُلُ بِمَا إِذَا اشْتَبَهَتْ أَخْتُهُ فِي مَائَةٍ أَوْ مِئَتَةٍ بِمَذَكِّيَّاتٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّحَرُّى، وَإِنْ كَثُرَ الْمُبَاحُ، وَأَمَّا إِذَا اشْتَبَهَتْ فِي نِسَاءٍ مِصْرٍ، فَإِنَّهُ يَشْتَقُّ اجْتِنَابَهُنَّ جَمِيعًا، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍُّ. وَأَمَّا الْقِبْلَةُ فَيُبَاحُ تَرْكُهَا لِلضَّرُورَةِ، كَحَالَةِ الْخَوْفِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي السَّفَرِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ، وَلِأَنَّ قِبْلَتَهُ مَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ بَطْنُهُ، وَلَوْ بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَأِ لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَأَمَّا الْمُتَغَيَّرُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يَعْلَمُهُ، فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ / اسْتِنَادًا إِلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحَرٍُّ. وَفِي مَسْأَلَتِنَا عَارِضُ يَقِينِ الطَّهَارَةِ يَقِينُ النِّجَاسَةِ، فلم يَنْبَغِ لَهُ حُكْمٌ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍُّ. ثُمَّ يَبْطُلُ قِيَاسُهُمْ بِمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بَوْلًا وَالْآخَرُ مَاءً.

وَيُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ وَصَلَّى، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْآخَرَ هُوَ الطَّاهِرُ، فَتَوَضَّأَ بِهِ وَصَلَّى مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ أَثَرِ

الأول، فقد عَلِمْنَا أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ يَقِينًا، وَإِنْ غَسَلَ أَثَرَ الْأَوَّلِ فِيهِ حَرَجٌ وَنَقْضٌ لاجْتِهَادِهِ بِاجْتِهَادِهِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ بَاطِلَةٌ، لَا بَعِيْنَهَا، فَيَلْزُمُهُ إِعَادَتُهُمَا، فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنَ الْأَوَّلِ فَقَدْ تَوَضَّأَ بِمَا يَعْتَقِدُهُ نَجِسًا.

وَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ فَبَاطِلٌ؛ فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَنْجِيسِ نَفْسِهِ يَقِينًا، وَبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِجْمَاعًا.

وَمَا قَالَهُ ابْنُ مَسْلَمَةَ ^(٧) فِيهِ حَرَجٌ ^(٨)، وَيَنْطَلُ بِالقِلَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ.

فصل: وهل يجوز له التيمُّم قبل إراقتهما؟

على روايتين:

إحدهما، لا يجوز؛ لأنَّ معه ماءً طاهرًا يَبْقِيْن، فلم يَجُزْ له التيمُّم مع وجوده. فإن خلطهما، أو أراقهما، جاز له التيمُّم؛ لأنه لم يَبْقِ معه ماءً طاهرًا.

والثانية، يجوز التيمُّم قبل ذلك. اختاره أبو بكر. وهو الصحيح؛ لأنه غير قادر على استعمال الطاهر، أشبهه مالهو كان في بئر لا يُمكنه استيقاؤه، وإن احتاج إليهما للشرب لم تجب إراقتهما، بغير خلاف؛ فإنه يجوز له التيمُّم لو كانا طاهرين، فمع الاشتباه أولى. وإذا أراد الشرب تحرى وشرب من الطاهر عنده؛ لأنها ضرورة تُبيح الشرب من النجس إذا لم يجد غيره، فَمِنْ الذى يَظُنُّ طهارته أولى.

وإن لم يَظُنَّ على ظنه طهارة أحدهما شرب من أحدهما، وصار هذا كما لو اشْتَبَهَتْ مَيْتَةً بِمَذْكَاةٍ ^(٨) في حال الاضطراب، ولم يجد غيرها، فإنه إذا جاز استعمال النجس، فاستعمال ما يَظُنُّ طهارته أولى.

وإذا شرب من أحدهما، أو أكل من المُشْتَبِهَات، ثم وجد ماءً طهوراً، فهل يلزمه غسل فيه؟

(٧ - ٧) في الأصل : « فخرج » .

(٨) في ١ : « بمذكيات » .

يَحْتَمِلُ وجهين: أحدهما، لا يَلْزَمُهُ؛ لأنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةٌ^(٩) فِيهِ، فَلَا يُزُولُ عَنْ ذَلِكَ بِالشُّكِّ. والثاني يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مُنْعٍ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ أَجْلِ النِّجَاسَةِ، فَلَزِمَهُ غَسْلُ أَثَرِهِ، كَالْمُتَيَقِّنِ.

فصل: وَإِذَا عَلِمَ عَيْنَ النَّجِيسِ اسْتِحْبَابَ إِرَاقَتِهِ لِيُزِيلَ الشُّكَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الشَّرْبِ شَرِبَ مِنَ الطَّاهِرِ، وَيَتَيَمَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ النَّجِيسِ. / وَإِنْ خَافَ ٢٥ الْعَطَشُ فِي ثَانِي الْحَالِ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَتَوَضَّأُ بِالطَّاهِرِ^(١٠) وَيَحْسِبُ النَّجِيسَ؛ لِأَنَّهُ^(١١) لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ إِلَى شُرْبِهِ فِي الْحَالِ، فَلَمْ يَجُزِ التَّيَمُّمُ مَعَ وُجُودِهِ. وَالصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنَّهُ^(١٢) «يُرِيقُ النَّجِيسَ» وَيَتَيَمَّمُ؛ لِأَنَّ وُجُودَ النَّجِيسِ كَعَدَمِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الشَّرْبِ فِي الْحَالِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَالِ، وَخَوْفُ الْعَطَشِ فِي إِبَاحَةِ التَّيَمُّمِ كَحَقِيقَتِهِ.

فصل: وَإِنْ اشْتَبَهَ مَاءَ طَهُورٍ بِمَاءٍ قَدْ بَطَلَتْ طُهُورِيَّتُهُ، تَوَضَّأَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَضُوءًا كَامِلًا، وَصَلَّى بِالْوُضُوءَيْنِ صَلَاةً وَاحِدَةً. لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُهُ آدَاءُ فَرْضِهِ بَيَقِينٍ، مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ فِيهِ، فَيَلْزَمُهُ، كَمَا لَوْ كَانَا طَهُورَيْنِ^(١٣) وَلَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا، وَفَارَقَ مَا إِذَا كَانَ نَجِيسًا؛ لِأَنَّهُ يُنَجِّسُ أَعْضَاءَهُ بَيَقِينًا، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ النَّجِيسُ هُوَ الثَّانِي، فَيَتَّقَى نَجِيسًا، وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ لِلشَّرْبِ تَحَرَّى، فَتَوَضَّأَ بِالطَّاهِرِ عِنْدَهُ، وَتَيَمَّمُ مَعَهُ لِيَحْصُلَ لَهُ الْيَقِينُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: وَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِيسَةٍ، لَمْ يَجُزِ التَّحَرُّي، وَصَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ بَعْدَ النَّجِيسِ، وَزَادَ صَلَاةً. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ.

(٩) سقط من: م .

(١٠) في م: «بالماء الطاهر» .

(١١ - ١٢) في م: «غير محتاج» .

(١٢ - ١٣) في م، أ: «يحبس الطاهر» .

(١٣) في م: «طاهرين» .

وقال أبو ثور، والمُزَنِيُّ: لا يُصَلِّي في شيء منها، كالأواني.
وقال أبو حنيفة، والشافعي: يَتَحَرَّى فيها، كَقَوْلِهِمْ في الأواني والقِبْلَةِ.
ولنا أنه أَمَكُّهُ أداءُ فَرْضِهِ بَيِّقِينَ من غيرِ حَرَجٍ فيلزمه، كما لو اشْتَبَه الطَّهْرُ
بِالطَّاهِرِ، وكما لو نَسِيَ صلاةً من يومٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَهَا..

والفرق بين هذا وبين الأواني النَّجِسَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهَا أَنْ اسْتِعْمَالَ
النَّجِسِ يَتَجَسُّ بِهِ، وَيَمْنَعُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ في الْحَالِ وَالْمَالِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ. الثَّانِي، أَنَّ
التَّوْبَ النَّجِسِ تُبَاحُ لَهُ ^(١٤) الصَّلَاةُ فِيهِ إِذَا لم يَجِدْ غَيْرَهُ، وَالْمَاءُ النَّجِسُ بِخِلَافِهِ.
والفرق بينه وبين الْقِبْلَةِ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا، أَنَّ الْقِبْلَةَ يَكْثُرُ الْاشْتِبَاهُ فِيهَا، فَيَشُقُّ
اعْتِبَارُ الْيَقِينِ، فَسَقَطَ دَفْعاً لِلْمَشَقَّةِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ. الثَّانِي، أَنَّ الْاشْتِبَاهَ هُنَا حَصَلَ
بِتَقَرُّبِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ تَعْلِيمُ النَّجِسِ أَوْ غَسْلُهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ في الْقِبْلَةِ.
الثَّالِثُ، أَنَّ الْقِبْلَةَ عَلَيْهَا أَدَلَّةٌ مِنَ النُّجُومِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِهَا، فَيَصِحُّ الْجَاهِدُ
فِي طَلَبِهَا، وَيَقْرَى دَلِيلُ الْإِصَابَةِ لَهَا، بِحَيْثُ لَا يَتَّقَى احْتِمَالُ الْخَطَأِ إِلَّا وَهْمًا ضَعِيفًا،
بِخِلَافِ الثَّيَابِ.

ط ٢٥

فصل: فَإِنْ لم يَعْلَمْ عَدَدُ النَّجِسِ، صَلَّى فِيْمَا يَتَيَقَّنُ بِهِ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ،
فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ وَشَقَّ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَتَحَرَّى فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ دَفْعاً لِلْمَشَقَّةِ.
وَالثَّانِي لَا يَتَحَرَّى؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْدُرُ جِدًّا، فَلَا يُفْرَدُ بِحُكْمِهِ، وَيُسْحَبُ عَلَيْهِ ذَيْلٌ ^(١٥)
الْغَالِبُ.

فصل: وَإِنْ وَرَدَ مَاءٌ فَأَخْبَرَهُ بِنَجَاسَتِهِ صَبِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُ
خَبَرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَلَا الرِّوَايَةِ، فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ خَبَرِهِ، كَالطُّفْلِ
وَالْمَجْنُونِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ بِالْغَا عَاقِلًا مُسْلِمًا غَيْرَ مَعْلُومٍ فَسَقُهُ، وَعَيْنَ سَبَبِ
النَّجَاسَةِ، لَزِمَ قَبُولُ خَبَرِهِ، سَوَاءً كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، حُرًّا أَوْ عَبْدًا، مَعْلُومَ الْعَدَالَةِ
أَوْ مُسْتَوْرَ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ، فَأَشْبَهَ الْخَبَرَ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ. وَإِنْ لَمْ يَعْنِ

(١٤) سقط من: الأصل .

(١٥) في م، أ: « دليل »

سببها، فقال القاضي: لا يلزم^(١٦) قبول خبره؛ لاحتمال اعتقاده نجاسة^(١٧) الماء بسبب لا يعتقده المخبر، كالحنفى يرى نجاسة الماء الكثير، والشافعى يرى نجاسة^(١٧) الماء اليسير بما لا نفس له سائلة، والموسوسى الذى يعتقده نجاسته بما لا يُنجسه. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَ قَبُولَ خَبَرِهِ، إِذَا اتَّفَقَتْ هَذِهِ الِاحْتِمَالَاتُ فِي حَقِّهِ.

فصل: فإن أخبره أن كلباً ولغ في هذا الإناء، لزم قبول خبره، سواء كان بصيراً أو ضريباً؛ لأن للضريب طريقاً إلى العلم بذلك بالخبر والحس.

وإن أخبره أن كلباً ولغ في هذا الإناء ولم يبلغ في هذا. وقال آخر: لم يبلغ في الأول، وإنما ولغ في الثاني. وجب اجتنابهما، فيقبل قول كل واحد منهما في الإثبات دون النفي؛ لأنه يجوز أن تعلم كل واحد منهما ما خفى على الآخر، إلا أن يُعَيَّنَا وَقْتًا مُعَيَّنًا، وكتباً واحداً، يضيئ الوقت عن شربه منهما، فيتعارض قولاهما، ويسقطان، ويباح استعمال كل واحد منهما. فإن قال أحدهما: شرب من هذا الإناء. وقال الآخر: نزل ولم يشرب. قُدِّمَ قَوْلُ الْمُثَبِّتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَقَّقْ شُرْبُهُ، مِثْلَ الضَّرِيرِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ حِسِّهِ، فَيُقَدِّمُ قَوْلَ الْبَصِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: إذا سقط على إنسان من طريق ماء، لم يلزمه السؤال عنه؛ لأن الأصل طهارته، قال صالح: سألت أبا عن الرجل يمر بالموضع، فيقطر عليه قطرة أو قطرتان؟ فقال: إن كان مخرجاً—يعنى خلأ—فاغسله، وإن لم يكن مخرجاً فلا يُسأل عنه؛ فإن عمر، رضى الله عنه، مر هو وعمر بن العاص على حوض، فقال عمرو: يا صاحب الحوض، أترد على حوضك السباع؟ فقال عمر: يا صاحب الحوض، لا تُخبرنا، فإننا نرد عليها، وترد علينا. رواه مالك، في «الموطأ»^(١٨).

(١٦) في م: «يلزمه».

(١٧) (١٧-١٦) سقط من: الأصل.

(١٨) في باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٣/١، ٢٤، ورواه الدارقطنى، في: باب الماء المتغير، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ٣٢/١. وتقدم بعضه في صفحة ٦٧.

٢٦ و فإن سأل، فقال ابن عَقِيل: لا يُلْزَمُ الْمَسْئُولُ رَدُّ الْجَوَابِ؛ لَخَبَرِ عُمَرَ، /
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ، فَلِزِمَهُ الْجَوَابُ، إِذَا عَلِمَ، كَمَا لَوْ
سَأَلَهُ^(١٩) عَنِ الْقِبْلَةِ. وَخَيْرُ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُورَ السَّبَّاحِ غَيْرُ نَجَسٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٩) في م : و سئل .

باب الآنية

١٠ - مسألة، قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَكُلُّ جِلْدٍ مَيْتَةٍ دُبِغٌ أَوْ لَمْ يُدْبِغْ فَهُوَ نَجِسٌ) لا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي نَجَاسَةِ جِلْدٍ^(١) الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدَّبْغِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ، وَأَمَّا بَعْدَ الدَّبْغِ فَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ نَجِسٌ أَيْضًا، وَهُوَ إِخْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُمَرَانِ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعن أحمد رواية أخرى: أَنَّهُ يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ. وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّحْعِيِّ، وَقَتَادَةَ،^(٢) وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ، وَسَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَا هُوَ طَاهِرٌ فِي الْحَيَاةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ يَرَى طَهَارَةَ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا، إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ، فَيَطْهَرُ عِنْدَهُ كُلُّ جِلْدٍ إِلَّا جِلْدَهُمَا. وَلَهُ فِي جِلْدِ الْآدَمِيِّ وَجْهَانِ.

وقال أبو حنيفة: يَطْهَرُ كُلُّ جِلْدٍ بِالدَّبْغِ، إِلَّا جِلْدَ الْخَنْزِيرِ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَطْهَرُ كُلُّ جِلْدٍ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، وَمَذْهَبُ مَنْ حَكَّمَ بِطَهَارَةِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣)، وَلِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ شَاةَ مَيْتَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ

(١) سقط من: م.

(٢) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، حافظ العصر، وقُدوة المفسرين والمحدثين، توفي سنة سبع عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ - ٢٨٣.

(٣) بهذا اللفظ رواه مسلم، في: باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٧/١. وأبو داود، في: باب في أهب الميتة، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٨٦/٢ =

لَمَيْمُونَةً مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا». وَفِي لَفِظٍ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَعُوهُ فَاتَّقَعُوا بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤)، وَلأنه إِنَّمَا نُجَسَ بِاتِّصَالِ الدَّمَاءِ وَالرُّطُوبَاتِ بِهِ بِالْمَوْتِ، وَالذَّبْحُ يُزِيلُ ذَلِكَ، فَيَرْتُدُّ الْجِلْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ.

وَلَنَا مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ: «إِنِّي كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، فَإِذَا أَتَاكُمْ^(٥) كِتَابِي هَذَا فَلَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي «سُنَنِهِ»^(٦)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي

ط ٢٦

= وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمَوْطَأُ ٤٩٨/٢.

وَبَلْفَظٍ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طَهَرَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٢/٧، ٢٣٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَقِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمُجْتَبَى ١٥٣/٧. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الِاسْتِمْتَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٥/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢١٩/١، ٢٧٠، ٣٤٣.

وَفِي طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالْذَّبَاغِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا تَقْدَمُ مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْكِتَابِ. وَانْظُرْ: مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ ٢٢٧/١، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٢، ٤٧٦/٣، ٦/٥، ٧٣/٦، ١٠٤، ١٤٨، ١٥٣.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تَدْبِغَ، مِنْ كِتَابِ الْبَيُوعِ، وَفِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٨/٢، ١٠٧/٣، ١٢٤/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالْذَّبَاغِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٦/١، ٢٧٧. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ أَهْبِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٦/٢، ٣٨٧. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٤/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَقِ وَالْعَتِيرَةِ. الْمُجْتَبَى ١٥١/٧، ١٥٢. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ لِبَسِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١١٩٣/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الِاسْتِمْتَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَصْحَابِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٦/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. الْمَوْطَأُ ٤٩٨/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْمُسْنَدِ ٢٦٢/١، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٢٩/٦. وَانْظُرْهُ أَيْضًا فِي: ٢٢٧/١، ٢٧٧، ٣٢٧، ٣٧٢، ٣٣٤/٦.

(٥) فِي ١، م: «جَاءَكُمْ».

(٦) فِي: بَابِ مَنْ رَوَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِإِهَابِ الْمَيْتَةِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٧/٢. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دَبِغَتْ، مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ. عَارِضَةُ =

«مُسْنَدُهُ»^(٧) وقال الإمام أحمد^(٨): إسناده جيّد، يرويه يحيى بن سعيد عن شعبة،^(٩) عن الحَكَم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عُكَيْم. وفي لفظ: أنا كتاب رسول الله ﷺ قبل وفاته بشهر أو شهرين^(١٠)؛ وهو ناسخ لما قبله؛ لأنه في آخر عمر النبي ﷺ، ولفظه دالٌّ على سبق الترخيص، وأنه متأخّر عنه، لقوله: «كُنْتُ رَخِصْتُ لَكُمْ». وإنما يُؤخَذُ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ

فإن قيل: هذا مُرْسَلٌ؛ لأنه من كتاب لا يُعرف حامله. قلنا: كتاب النبي ﷺ كلفظه. ولولا ذلك لم يكتب النبي ﷺ إلى أحد، وقد كُتِبَ إلى ملوك الأطراف، وإلى غيرهم فلزمتهم الحجّة به، وحصل له البلاغ، ولو لم يكن حجة لم تلزمهم الإجابة، ولا حصل به بلاغ، ولكان لهم عُذر في ترك الإجابة؛ لجهلهم بحامل الكتاب وعَدَلَتِهِ، وروى أبو بكر الشافعي، بإسناده، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيِّتَةِ بِشَيْءٍ»^(١١). وإسناده حسن، ولأنه جزء من الميِّتة، فكان مُحَرَّمًا، لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾^(١٢). فلم يظهر بالدنْبِ كاللَّحْم، ولأنه حُرِّمَ بالموت، فكان نجسًا كما قبل الدنْب.

=الأحوذى ٢٣٤/٧، ٢٣٥. والنسائي، في: باب ما يدبغ به جلود الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٥/٧. وابن ماجه، في: باب من قال لا يتنفع من الميتة بإهاب ولا عصب، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١١٩٤/٢.

(٧) المسند ٣١١، ٣١٠/٤.

(٨ - ٨) من: م

(٩) سقط من: ١.

(١٠) انظر ما مر في تخرج الحديث السابق.

قال الترمذى: وصحت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث؛ لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين، وكان يقول: هذا آخر أمر النبي ﷺ. ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده؛ حيث روى بعضهم فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهة. عارضة الأحوذى ٢٣٥/٧، ٢٣٦.

(١١) جمع الجوامع، للسيوطي ٩٠٧/١.

(١٢) سورة المائدة ٣.

وقولهم: إنه إنما نَجَسَ لا تُصَال^(١٣) الدَّمَاءُ والرُّطوباتُ به، غيرُ صحيح؛ لأنه لو كان نَجَساً لذلك لم يَنْجُسْ ظاهِرُ الجِلْدِ، ولا ما ذَكَاهُ المَجُوسِيُّ والوَيْثِيُّ، ولا ما قُدَّ نَصْنَعْنِ، ولا مَتْرُوكُ التَّسْبِيَةِ؛ لَعَدَمِ عِلَّةِ التَّنَجِيسِ، وَلَوْ جَبَ الحُكْمُ بِنَجَاسَةِ الصَّيِّدِ الَّذِي لم تُنْسَفِخْ دَمَاؤُهُ ورُطوبَاتُهُ. ثم كيف يَصِحُّ هذا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وهو يَحْكُمُ بِنَجَاسَةِ الشَّعْرِ والصُّوفِ والعَظْمِ؟ وأبو حنيفة يُطَهِّرُ جِلْدَ الكَلْبِ، وهو نَجَسٌ فِي الْحَيَاةِ.

فصل: هل يجوز الانتفاع به في الياسات؟

فيه روايتان: إحداهما: لا يجوز؛ لقوله: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ»، وقوله: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ».

والثانية: يجوز الانتفاع به؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «^(١٤) أَلَا أُخَذُوا إِهَابُهَا فَانْتَفَعُوا بِهِ»^(١٤). وفي لفظ: «أَلَا أُخَذُوا إِهَابُهَا فَذَبَعُوا فَانْتَفَعُوا بِهِ»، ولأنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَمَّا فَتَحُوا فَارِسَ، انْتَفَعُوا بِسُرُوجِهِمْ وَأَسْلِحَتِهِمْ، وَذَبَائِحِهِمْ مَيْتَةً، وَلأنَّه انْتَفَاعٌ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، أَشْبَهَ الاضْطِْيَادَ بِالْكَلْبِ، وَرُكُوبَ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ.

فصل: فأما جلودُ السباع، فقال / القاضى: لا يجوز الانتفاع بها قبل الذَّبْحِ، ولا بَعْدَهُ. وبذلك قال الأَوْزَاعِيُّ، ويزيد بن هارون^(١٥)، وابن المُبَارَكِ، وإسحاق، وأبو ثَوْرٍ.

ورَوَى عَنْ عَمْرِو وَعْلَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَرَاهِيَةَ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ، وَكَرِهَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَكَمُ، وَمَكْحُولٌ، وَإِسْحَاقُ.

(١٣) في م: «بإتصال».

(١٤) - (١٤) سقط من: الأصل، ١. وتقدم تخریج الحديث في صفحة ٩٠.

(١٥) أبو خالد يزيد بن هارون الواسطي الحافظ، توفي سنة ست ومائتين. العبر ٣٥٠/١.

(١٦) أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي الفقيه، صاحب أئى حنيفة، التوفى منه تسع وتسعين ومائة. الجواهر المضية، برقم ١٩٨٠.

وَكَرِهَ الِاتِّفَاعَ بِجُلُودِ السَّائِرِ عِطَاءً، وَطَاوَسَ، وَمُجَاهَدًا، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ (١٧).
 وَرَخَّصَ فِي جُلُودِ السَّبَاعِ جَابِرٌ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَعُرْوَةَ، أَنَّهُمْ رَخَّصُوا
 فِي الرُّكُوبِ عَلَى جُلُودِ الثَّمُورِ، وَرَخَّصَ فِيهَا الزُّهْرِيُّ.
 وَأَبَاحَ الْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، الصَّلَاةَ فِي جُلُودِ الثَّعَالِبِ؛ لِأَنَّ
 الثَّعَالِبَ تُفَدَى فِي الْإِحْرَامِ، فَكَانَتْ مُبَاحَةً، وَلَمَّا ثَبَتَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى طَهَارَةِ جُلُودِ
 الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ.

وَلَنَا مَا رَوَى أَبُو رَيْحَانَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ رُكُوبِ الثَّمُورِ.
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨)، وَعَنْ مَعَاوِيَةَ، وَالْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ، أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَالثُّرُكُوبِ عَلَيْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، (١٩)
 وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اقْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠) وَرَوَاهُ
 أَبُو دَاوُدَ (٢١)، وَلَفْظُهُ (٢٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ
 نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الِاتِّفَاعِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَيْتَةِ.

(١٧) أَبُو مُسْلِمٍ عبيدة بن عمرو السلماني ، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره ، وتوفي سنة
 اثنتين وسبعين ، وكان من أعلم الناس بالفرائض . طبقات الفقهاء ٨٠ ، العبر ٧٩/١ .
 (١٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في جلود الثور والسباع ، من كتاب اللباس ، وفي : باب ماجاء في
 الذهب للنساء ، من كتاب الحاتم . سنن أبي داود ٣٨٨/٢ ، ٤١٠ . وابن ماجه ، في : باب ركوب
 الثور ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٢٠٥/٢ . والنسائي ، في : باب التف ، من كتاب
 الزينة . المجتبى ١٢٣/٨ . والإمام أحمد ، في المسند ٩٢/٤ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٣٤ .
 (١٩) في : باب في جلود الثور والسباع ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٨/٢ . كما رواه
 النسائي ، في : باب النهي عن الاتفاف بجلود السباع ، من كتاب الفرع والعقبة . المجتبى من السنن
 ١٥٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠١/٤ .

(٢٠) في : باب ماجاء في النهي عن جلود السباع ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٧١/٧ .
 وكذلك رواه النسائي ، في : باب النهي عن الاتفاف بجلود السباع ، من كتاب الفرع والعقبة . المجتبى
 ١٥٦/٧ . والدارمي ، في : باب النهي عن لبس جلود السباع . سنن الدارمي ٨٥/٢ .
 وفي النهي عن جلود السباع انظر ما رواه الإمام أحمد ، في : المسند ١٠١/٤ ، ٧٤/٥ ، ٧٥ .
 (٢١) انظر ما تقدم في تخریج الحديث الأسبق .
 (٢٢) في الأصل : « ولفظ » .

وأما الثعالبُ فَيَبْتَنِي حُكْمُهَا عَلَى جِلْهَا، وفيها رَوَاتَانِ، كذلك يُخْرَجُ فِي جُلُودِهَا؛ فَإِنْ قُلْنَا بِتَخْرِيمِهَا فَحُكْمُ جُلُودِهَا حُكْمُ جُلُودِ بَقِيَّةِ السَّبَاعِ، وكذلك السَّنَانِيرُ الْبَرِّيَّةُ، فَأَمَّا الْأَهْلِيَّةُ فَمُحَرَّمَةٌ، وهل تَطْهَرُ جُلُودُهَا بِالذَّبَاغِ؟ يُخْرَجُ عَلَى رَوَاتَيْنِ.

فصل: إذا قُلْنَا بِطَهَارَةِ الْجُلُودِ بِالذَّبَاغِ لم يَطْهَرُ مِنْهَا جِلْدُ مَا لم يَكُنْ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ،^(٢٣) وَيَطْهَرُ مَا كَانَ طَاهِرًا حَالَ الْحَيَاةِ^(٢٤)، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يَطْهَرُ.

وقال بعضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَطْهَرُ إِلَّا مَا كَانَ مَأْكُولَ اللَّحْمِ. وهو مذهبُ الْأَوَزَاعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَائِهِ»^(٢٥). فَشَبَّهَ الذَّبْعَ بِالذَّكَاءِ؛ وَالذَّكَاءُ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْمُطَهَّرِينَ لِلْجِلْدِ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِي غَيْرِ مَأْكُولٍ كَالذَّبْحِ^(٢٦).

وظاهرُ كلامِ أَحْمَدَ أَنَّ كُلَّ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ يَطْهَرُ بِالذَّبْعِ؛ لِغُيُومِ لَفْظِهِ فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ» يَتَنَاوَلُ الْمَأْكُولَ وَغَيْرَهُ، وَخَرَجَ مِنْهُ مَا كَانَ تَجَسُّمًا فِي الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ^(٢٧) الذَّبْعَ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ فِي دَفْعِ نَجَاسَةٍ حَادِثَةٍ بِالْمَوْتِ، فَيَبْقَى فِيهَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ.

وحديثُهُمْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ التَّطْيِيبَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: رَائِحَةُ ذَكِيَّةٍ، أَيْ: طَيِّبَةٍ، وَهَذَا يَطْبِيبُ الْجَمِيعَ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ أَضَافَ الذَّكَاءَ إِلَى الْجِلْدِ خَاصَّةً، وَالَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْجِلْدُ هُوَ تَطْيِيبُهُ وَطَهَارَتُهُ، أَمَّا الذَّكَاءُ الَّتِي هِيَ الذَّبْحُ، فَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الْحَيَوَانِ كُلِّهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالذَّكَاءِ الطَّهَارَةَ، فَسَمَّى الطَّهَارَةَ ذَكَاءً، فَيَكُونُ اللَّفْظُ عَامًّا فِي كُلِّ جِلْدٍ، فَيَتَنَاوَلُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ.

(٢٣ - ٢٤) سقط من: م.
(٢٤) أخرجه النسائي، في: باب جلود الميتة، من كتاب الفرع والعتيرة. المجتبى ١٥٣/٧، ١٥٤.
والإمام أحمد، في: المسند ٤٧٦/٣، ٧٠، ٦/٥، ٧. وينحوه في المسند ٢٧٧/١، ٣٧٢، ٤٧٦/٣، ٦/٥.
(٢٥) في م: «الذبح».
(٢٦) في ١، م: «لكن».

فصل: ولا يَجُلُّ أَكْلُهُ بعد الدَّبْنِ، في قَوْل أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ: أَنَّهُ يَجُلُّ. وَهُوَ وَجْهٌ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذِكَاثُهُ»، وَلأنَّهُ مَعْنَى يُفِيدُ الطَّهَارَةَ فِي الْجِلْدِ، فَأَبَاحَ الْأَكْلَ كَالدَّبْنِ.

وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾، وَالْجِلْدُ مِنْهَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢٧)، وَلأنَّهُ جِزءٌ مِنَ الْمَيْتَةِ، فَحُرِّمَ أَكْلُهُ كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ إِبَاحَةُ الْأَكْلِ، بِدَلِيلِ الْحَبَاثِثِ مِمَّا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ، ثُمَّ لَا يُسْمَعُ قِيَاسُهُمْ فِي تَرْكِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

فصل: ويجوز بَيْعُهُ، وَإِحَارَتُهُ، وَالِانْتِفَاعُ بِهِ فِي كُلِّ مَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ فِيهِ ^(٢٨)، سِوَى الْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ دَبْنِهِ؛ لِأَنَّهُ نَجِسٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِهِ، فَأَشْبَهَ الْخَنْزِيرَ.

فصل: وَيُفْتَقَرُ مَا يُدْبَغُ بِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ مُنْشَفًا لِلرُّطُوبَةِ، مُنْقِيًا لِلْحَبَثِ، كَالشَّبِّ ^(٢٩)، وَالْقَرْطِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ طَاهِرًا، فَإِنْ كَانَ نَجِسًا لَمْ يُطَهَّرِ الْجِلْدُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ مِنْ نَجَاسَةٍ، فَلَمْ تَحْصُلْ بِنَجْسٍ، كَالسَّجْمِ وَالْقَسْلِ. وَهَلْ يُطَهَّرُ الْجِلْدُ بِمَجَرَّدِ الدَّبْنِ قَبْلَ غَسْلِهِ بِالْمَاءِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا، لَا تَحْصُلُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جِلْدِ الشَّاةِ الْمَيْتَةِ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ» ^(٣٠). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٣١)، وَلأنَّ مَا يُدْبَغُ بِهِ نَجِسٌ بِمِلَاقَةِ الْجِلْدِ، فَإِذَا انْدَبَغَ الْجِلْدُ بَقِيَتْ / الْآلَةُ نَجِيسَةً، فَتَبْقَى نَجَاسَةُ الْجِلْدِ لِمِلَاقَتِهَا لَهُ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِالْقَسْلِ.

٢٨

(٢٧) انظر ما تقدم في صفحة ٩٠ .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) الشب : من الجواهر التي أُنبتت الله تعالى في الأرض ، يدبغ به ، يشبه الزاج .

(٣٠) القرط : حب يخرج في غلف كالعُرس من شجر العُضاء ، يدبغ به .

(٣١) في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٧/٢ . كما رواه النسائي ، في : باب ما يدبغ به من جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعترة . المجتبى ١٥٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند . ٣٣٤/٦ .

والثاني، يطهر؛ لقوله عليه السلام: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ». ولأنه طَهَّرَ بانْقِلَابِهِ، فلم يَفْتَقِرْ إلى استعمال الماء، كَالْحُمْرَةِ إِذَا انْقَلَبَتْ خَلًّا.

والأَوَّلُ أَوَّلِي، والخَيْرُ والمعنى يَدُلُّانِ عَلَى طَهَارَةِ غَيْبِهِ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ وَجوبِ غَسَلِهِ مِنْ نَجَاسَةِ ثَلَاثِيهِ، كما لو أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ سِوَى آلَةِ الدَّبْنِ، أو أَصَابَتْهُ آلَةُ الدَّبْنِ بَعْدَ فَصْلِهِ عَنْهَا.

فصل: وَلَا يَفْتَقِرُ الدَّبْنُ إِلَى فِعْلٍ؛ لِأَنِّهَا إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَأَشْبَهَتْ غَسْلَ الْأَرْضِ، فَلَوْ وَقَعَ جِلْدٌ مَيْتَةٍ فِي مَذْبَغَةٍ، بغيرِ فِعْلٍ، فَأَنْدَبَعَ، طَهَّرَ، كما لو نَزَلَ مَاءُ السَّمَاءِ عَلَى أَرْضٍ نَجِيسَةٍ، طَهَّرَهَا.

فصل: وَإِذَا دُبِعَ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ كَانَ جِلْدُهُ نَجَسًا. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: يَطْهَرُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «دَبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَائِهِ». أَيْ: كَذَكَائِهِ، فَشَبَّهَ الدَّبْنَ بِالدَّكَاءِ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبَّهِ، فَإِذَا طَهَّرَ الدَّبْنُ مَعَ ضَعْفِهِ فَالدَّكَاءُ أَوَّلِي، وَلِأَنَّ الدَّبْنَ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ بَعْدَ وَجُودِهَا، وَالدَّكَاءُ تَمْنَعُهَا، وَالْمَنْعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ.

وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ افْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ، وَرُكُوبِ الثُّمُورِ، وَهُوَ عَامٌّ فِي الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ دَبْنٌ لَا يَطْهَرُ اللَّحْمَ، فَلَمْ يَطْهَرِ الْجِلْدَ، كَذَبْنِ الْمَجُوسِيِّ. أَوْ دَبْنٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، فَأَشْبَهَ الْأَصْلَ، وَالْخَيْرُ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى، ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ الدَّبْنَ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي مَا كُورِلَ اللَّحْمَ، فَكَذَلِكَ مَا شَبَّهَ بِهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي تَطْهِيرِ غَيْرِهِ، فَلَا يَلْزَمُ حُصُولُ التَّطْهِيرِ بِالدَّكَاءِ، لَكَوْنُ الدَّبْنِ مُزِيلًا لِلْخَبَثِ وَالرُّطُوبَاتِ كُلِّهَا، مُطْبِقًا لِلْجِلْدِ عَلَى وَجْهِ يَنْهَى بِهِ لِلْبَقَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَغَيَّرُ، وَالدَّكَاءُ لَا يَحْصُلُ بِهَا ذَلِكَ، فَلَا يُسْتَعْنَى بِهَا عَنِ الدَّبْنِ.

وقولهم: الْمُشَبَّهُ أضعَفُ مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ. غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي صِفَةِ الْحُورِ: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾ (٣٣). وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْضِ، وَالْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ تُشَبَّهُ بِالظُّبْيَةِ وَبَقَرَةِ الْوَحْشِ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الدَّبْنَ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ

مَمْنُوعٌ، فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجِلْدَ لَمْ يَنْجُسْ؛ لَمَّا ذَكَرُوهُ^(٣٣)، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَإِنَّ الذَّبْحَ لَا يَمْنَعُ مِنْهَا. ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ/ بِذَبْحِ الْمُجُوسِيِّ وَالْوَثْنِيِّ وَالْمُخْرَمِ، وَبِتَرْكِ^(٣٤) التَّسْمِيَةِ، وَمَا شَقَّ بِنَصْفَيْنِ.

ظ ٢٨

فصل: ظاهر المذهب، أنه لا يظهر شيء من النجاسات بالاستحالة، إلا الخمرة، إذا انقلبت بنفسها تحلاً،^(٣٥) وما عداها^(٣٦) لا يظهر؛ كالنجاسات إذا اجترقت وصارت رماداً، والخنزير إذا وقع في الملاحة وصار ملحاً، والدخان المترقى من وقود النجاسة، والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوة على جسم صقيل ثم قطر، فهو نجس. ويتخرج أن تطهر النجاسات كلها بالاستحالة قياساً على الخمرة إذا انقلبت، وجلود الميتة إذا دُبغت، والجلالة إذا حُبست. والأول ظاهر المذهب. وقد نهي إمامنا رحمه الله عن الخبز في ثور شوى فيه خنزير.

١١- مسألة، قال: (وكذلك آنية عظام الميتة). يعني: أنها نجسة. وجملته ذلك، أن عظام الميتة نجسة، سواء كانت ميتة ما يؤكل لحمه^(١)، أو ما لا يؤكل لحمه، كالفيالة، ولا يظهر بحال. وهذا مذهب مالك، والشافعي، وإسحاق. وكره عطاء، وطاوس، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، رضي الله عنهم، عظام الفيالة.

ورخص في الارتفاع بها محمد بن سيرين، وغيره، وابن جريج؛ لما روى

(٣٣) في م: ذكرناه .

(٣٤) في أ: والمتروك .

(٣٥) من: م .

(٣٦) في م: عداها . وما في الأصل، يعود الضمير إلى الحل .

(١) سقط من: م .

أبو داود^(٦)، بإسناده عن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال: ^(٧) «اشترِ^(٨) لِفَاطِمَةَ^(٩) قِلَادَةً مِنْ عَصَبِ^(١٠) وَسِوَارَيْنِ مِنْ عَاجٍ».

ولنا قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾. وَالْعَظْمُ مِنْ جُمْلَتِهَا، فَيَكُونُ مُحَرَّمًا، وَالْفِيلُ لَا يُؤْكَلُ لِحُمِهِ فَهُوَ نَجَسٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ، فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْعَاجُ الذُّبُلُ^(١١). وَيُقَالُ: هُوَ عَظْمٌ ظَهَرَ السُّلْحَفَةُ الْبَحْرِيَّةُ^(١٢).

وذهب مالك إلى أن الفيل إن ذُكِيَ فَعَظْمُهُ طَاهِرٌ، وَإِلَّا فَهُوَ نَجَسٌ؛ لِأَنَ الْفِيلَ مَأْكُولٌ عِنْدَهُ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.^(١٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٤)، وَالْفِيلُ أَعْظَمُهَا نَابًا.

(٢) في : باب ماجاء في الانتفاع بالعاج ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ .
ورواه أيضا الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٥ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « اشترى » .

(٥) في م زيادة : « رضى الله عنها » .

(٦) ذكرها ابن الأثير بسكون الصاد ، ثم نقل عن الخطابي في المعالم قوله : إن لم تكن الثياب البمانية فلا أدرى ما هي ، وما أرى أن القلادة تكون منها . ونقل عن أبي موسى : يحتمل عندي أن الرواية إنما هي العصب ، بفتح الصاد ، وهي أطناص مفاصل الحيوانات ، وهو شيء مدور ، فيحتمل أنهم كانوا يأخذون عصب بعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز ، فإذا ييس يتخذون منه القلائد . ونقل عنه أيضا ، عن بعض أهل اليمن ، أن العصب سن دابة بحرية تسمى فرس فرعون ، يتخذ منها الخرز وغير الخرز من نصاب سكين وغيره ، ويكون أيضا . النهاية ٢٤٥/٣ .

(٧) في القاموس : والذبل : جلد السلحفاة البحرية أو البرية ، أو عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها الأسورة والأمشاط .

(٨) معالم السنن ٢١٢/٤ . وفيه بعد هذا : « وأما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم أنياب الفيلة ، وهو ميتة لا يجوز استعماله » .

(٩ - ١٠) في م : « رواه مسلم » .

والحديث أخرجه البخارى ، في : باب ألبان الأثن ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ١٨١/٧ .
ومسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير ، من كتاب الصيد . =

فَأَمَّا عِظَامُ بَقِيَّةِ الْمَيْتَاتِ، فَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، إِلَى طَهَارَتِهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يُحِلُّهَا فَلَا تَنْجُسُ بِهِ، كَالشَّعْرِ، وَلَأَنَّ عِلَّةَ التَّنَجِّيسِ فِي اللَّحْمِ وَالْجُلْدِ اتِّصَالُ الدَّمَاءِ وَالرُّطُوبَاتِ بِهِ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الْعِظَامِ.

٢٩٩ / وَلِنَاقُولَ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ^(١٠) وَمَا يُحْيِيهَا فَهُوَ مَيِّتٌ؛ وَلَأَنَّ دَلِيلَ الْحَيَاةِ الْإِحْسَاسُ وَالْأَلَمُ، وَالْأَلَمُ فِي الْعَظْمِ أَشَدُّ مِنَ الْأَلَمِ فِي اللَّحْمِ وَالْجُلْدِ، وَالضَّرْسُ يَأْلَمُ، وَيُلْحِقُهُ الضَّرْسُ، وَيُحْسُّ بِبَرْدِ الْمَاءِ وَخَرَارَتِهِ، وَمَا نَحْلُهُ الْحَيَاةُ يُحْلُهُ الْمَوْتُ؛ إِذْ كَانَ الْمَوْتُ مُفَارَقَةً الْحَيَاةِ، وَمَا يُحْلُهُ الْمَوْتُ يَنْجُسُ بِهِ كَاللَّحْمِ. قَالَ الْحَسَنُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، لَمَّا سَقَطَ ضِرْسُهُ: أَشْعُرْتُ أَنْ بَعْضِي مَاتَ الْيَوْمَ! وَقَوْلُهُمْ: إِنْ سَبَبَ التَّنَجِّيسِ اتِّصَالُ الدَّمَاءِ وَالرُّطُوبَاتِ. قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى.

فصل: والقرن والظفر والحافر كالعظم، إن أخذ من مذكئ فهو طاهر؛ وإن أخذ من حي فهو نجس؛ لقول النبي ﷺ: «مَا يَقْطَعُ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١١) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَكَذَلِكَ مَا يَتَسَاقَطُ مِنْ

= صحيح مسلم ١٥٣٣/٣. وأبو داود، في: باب النهي عن أكل السباع، من كتاب الأطعمة. سنن أبي داود ٣١٩/٢، ٣٢٠. والترمذي، في: باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة، من أبواب الصيد، وفي: باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين، من أبواب السر، وفي: باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦، ٥٠/٧، ٢٩٨. والنسائي، في: باب تحريم أكل السباع، من كتاب الصيد، وفي: باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، من كتاب الصيد، وفي: باب إباحة أكل لحوم الدجاج، من كتاب الصيد، المجتبى ١٧٧/٧، ١٨١، ١٨٢. وابن ماجه، في: باب أكل كل ذي ناب من السباع. سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢. والدارمي، في: باب ما لا يؤكل من السباع، من كتاب الأطعمة ٨٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٧/١، ١٩٣/٤، ١٩٤.

(١٠) سورة يس ٧٨، ٧٩. ولم يرد في الأصل، أ: وهو بكل خلق عليم. (١١) في: باب ما قطع من الحي فهو ميت، من أبواب الصيد. عارضة الأحوذى ٢٧٣/٦. وكذلك رواه أبو داود، في: باب في صيد قطع منه قطعة، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ١٠٠/٢. وابن ماجه، في: باب ما قطع من البهيمة وهي حية، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٠٧٢/٢، والدارمي، في: باب في الصيد يبين منه العضو، من كتاب الصيد. سنن الدارمي ٩٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٨/٥.

قُرُونِ الوَعُولِ فِي حَيَاتِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّصِلٌ، مَعَ عَدَمِ الْحَيَاةِ فِيهِ، فَلَمْ يَنْجُسْ بِفَضْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَا يَمُوتُ الْحَيَوَانُ كَالشَّعْرِ. وَالْخَبَرُ أُريدَ بِهِ مَا يُقَطَّعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ مِمَّا فِيهِ حَيَاةٌ؛ لِأَنَّهُ بِفَضْلِهِ يَمُوتُ، وَتُفَارِقُهُ الْحَيَاةُ، بِخِلَافِ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَمُوتُ بِفَضْلِهِ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِالشَّعْرِ. وَمَا لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ لَا بَأْسَ بِعِظَامِهِ كَالسَّمَكِ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ كَتَذَكِّيَةِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ.

فصل: وَلَبِنَ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَعَتُهَا^(١٢) نَجِسٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَرَوَى أَنَّهَا طَاهِرَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَدَاوُدَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَكَلُوا الْجُبْنَ لَمَّا دَخَلُوا الْمَدَائِنَ^(١٣)، وَهُوَ يُعْمَلُ بِالْإِنْفَعَةِ، وَهِيَ تُؤْخَذُ مِنْ صِغَارِ الْمَغْزِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّبَنِ، وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

وَلَنَا أَنَّهُ مَائِعٌ فِي وَعَاءٍ نَجِسٍ، فَكَانَ نَجِسًا، كَمَا لَوْ حُلِبَ فِي وَعَاءٍ نَجِسٍ، وَلَأنَّهُ لَوْ أَصَابَ الْمَيْتَةَ بَعْدَ فَضْلِهِ عَنْهَا لَكَانَ نَجِسًا، فَكَذَلِكَ قَبْلَ فَضْلِهِ، وَأَمَّا الْمَجُوسُ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَتَوَلَّوْنَ الذَّبْحَ بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ جَزَارُهُمْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَلَوْ لَمْ يَنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَكَانَ الْإِحْتِمَالُ مُوجُودًا، فَقَدْ كَانَ فِيهِمُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَالْأَصْلُ الْجُلُّ، فَلَا يَزُولُ بِالشُّكِّ، / وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ الَّذِينَ قَدِمُوا الْعِرَاقَ مَعَ خَالِدٍ، كَسَرُوا جَيْشًا مِنْ أَهْلِ فَارَسَ، بَعْدَ أَنْ نَصَبُوا الْمَوَائِدَ وَوَضَعُوا طَعَامَهُمْ لِيَأْكُلُوا، فَلَمَّا فَرَّغَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ جَلَسُوا فَأَكَلُوا ذَلِكَ الطَّعَامَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ لَحْمًا، فَلَوْ حُكِمَ بِنَجَاسَةِ مَا ذُبِيحَ^(١٤) فِي بَلَدِهِمْ^(١٥) لَمَّا أَكَلُوا مِنْ لَحْمِهِمْ شَيْئًا، وَإِذَا حَكَمُوا بِجُلِّ اللَّحْمِ فَالْجُبْنُ أَوْلَى، وَعَلَى هَذَا لَوْ دَخَلَ أَرْضًا

٢٩ ظ

(١٢) الْإِنْفَعَةُ ، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْغَاءِ وَتَثْقِيلِ الْحَاءِ أَكْثَرُ مِنْ تَخْفِيفِهَا . وَهِيَ لِكُلِّ ذِي كَرَشٍ شَيْءٌ يَسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِهِ أَصْفَرٌ يَعْصِرُ فِي صَوْفَةٍ مَبْتَلَةٍ فِي اللَّبَنِ فَيُغْلَظُ كَالْجَبَنِ . الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ .

(١٣) الْمَدَائِنُ : مَدَنٌ مَجْتَمِعَةٌ بَنَاهَا الْفَرَسُ بَيْنَ الْفَرَاتِ وَدَجْلَةَ ، تَوَسَّطُوا بِهَا مَصْبَ الْفَرَاتِ فِي دَجْلَةَ ، ثُمَّ نَحَلُوا عَنْهَا النَّاسَ إِلَى الْكُوفَةِ وَالبَصْرَةِ وَوَاسِطِ وَبَغْدَادَ ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَنَّ الْمَسْمُومَ بِهَذَا الْأَسْمِ فِي زَمَانِهِ بَلَدُهُ شَبِيبَةُ بِالْقُرْبَةِ ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ سِتَّةَ فَرَاسِخَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤/٤٤٥ - ٤٤٧ .

(١٤ - ١٥) فِي م : يَلْدُهُمْ .

فيها مَجُوسٌ وأَهْلُ كِتَابٍ، كان له أَكُلُ جُنْبِهِمْ وَلَحْمِهِمْ، اخْتِجَاجاً يَفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ وصحابته .

فصل: وإن ماتت الدَّجاجةُ، وفي بطنها بَيْضَةٌ قد صَلَبَ قِشْرُها، فهي طاهرةٌ. وهذا قولُ أُنَى حَنِيفَةٍ، وبعضُ الشَّافِعِيَّةِ، وابنُ الْمُنْذِرِ. وَكَرَّهَها عَلِيُّ بْنُ أُنَى طَالِبٍ، وابنُ عَمْرٍ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وبعضُ الشَّافِعِيَّةِ؛ لأنها جُزْءٌ مِنَ الدَّجَاجَةِ.

ولنا أنها بَيْضَةٌ صَلْبَةُ الْقِشْرِ، طَرَأَتِ النِّجَاسَةُ عَلَيْها، فَأَشْبَهَ ما لو وَقَعَتْ فِي ماءٍ نَجِسٍ.

وقولهم: إنها جزءٌ منها. غَيْرُ صَحِيحٍ، وإنما هي مُودَعَةٌ فِيها، غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِها، فَأَشْبَهَتِ الْوَلَدَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا مِنَ الْمَيْتَةِ، ولأنها خارجةٌ من حيوانٍ يُخْلَقُ منها مِثْلُ أَصْلِها، أَشْبَهَتِ الْوَلَدَ الْحَيَّ، وَكَرَاهَةُ الصَّحَابَةِ لها مَحْمُولَةٌ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، اسْتِغْنَاءً، وَلَوْ وُضِعَتِ الْبَيْضَةُ تَحْتَ طَائِرٍ، فَصَارَتْ قَرَحًا، كان طاهراً بِكُلِّ حَالٍ. فَإِنْ لَمْ تَكْمُلِ الْبَيْضَةُ، فَقَالَ بعضُ أَصْحَابِنَا: ما كان قِشْرُهُ أَبْيَضَ، فهو طاهرٌ. وما لَمْ يَبْيَضْ قِشْرُهُ فهو نَجِسٌ؛ لأنَّه لَيْسَ عَلَيْهِ حَائِلٌ حَاصِنٌ. واختار ابنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَنْجُسُ؛ لأنَّ الْبَيْضَةَ عَلَيْها غَاشِيَةٌ رَقِيقَةٌ كَالْجُلْدِ، وَهُوَ الْقِشْرُ قَبْلَ أَنْ يَقْوَى، فلا يَنْجُسُ مِنْهَا إِلَّا ما كان لَاقِيَ النِّجَاسَةَ، كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ فَأَرَةً، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ تَطْهَرُ إِذَا غُسِلَتْ؛^(١٥) لأنَّها مِنَ الْقُوَّةِ ما يَمْنَعُ تَدَاخُلَ أَجْزَاءِ النِّجَاسَةِ فِيها، بِخِلَافِ السَّمَنِ.

١٢ - مسألة، قال: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ).^(١)

أَرَادَ بِالكَرَاهَةِ التَّحْرِيمَ، وَلا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ اسْتِعْمَالَ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَرَامٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أُنَى حَنِيفَةٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَلا أَعْلَمُ فِيهِ

(١٥) في م: «غسلها» .

(١) في م زيادة: «فإن فعل كره» .

٣٠. خلافاً^(٢)، /لأن النبي ﷺ قال: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». ونَهَى عن الشَّرْبِ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ، وقال: «مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ». وقال عليه الصلاة والسلام: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ^(٣) الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَّ^(٤)، وَالنَّهْيُ^(٥) يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَذَكَرَ فِي ذَلِكَ وَعِيداً شَدِيداً،^(٦) يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ^(٧)، وَيُرْوَى «نَارُ جَهَنَّمَ» بَرَفَعِ الرَّاءِ وَنَصَبِهَا؛ فَمَنْ رَفَعَهَا نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَى النَّارِ، وَمَنْ نَصَبَهَا أَضْمَرَ الْفَاعِلَ فِي الْفِعْلِ، وَجَعَلَ النَّارَ مَفْعُولاً، تَقْدِيرُهُ: يُجْرَجُ الشَّارِبُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ. وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الشَّرْبِ فِيهَا مَا يَتَضَمَّنُهُ ذَلِكَ مِنَ الْفَخْرِ وَالْحَيَلَاءِ، وَكَسَرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الطَّهَارَةِ مِنْهَا، وَاسْتِعْمَالِهَا كَيْفَمَا كَانَ، بَلْ إِذَا حَرَّمَ فِي غَيْرِ الْعِبَادَةِ فَفِيهَا أَوْلَى.
فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْهَا، أَوْ اغْتَسَلَ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ:

(٢) في حاشية م: «الخلافاً ثابت عن داود، حتى في الأكل، وعن معاوية بن قرة لم حتى في الشرب. والحديث خاص بالأكل والشرب، فقياس كل استعمال عليه قياس مع الفارق. كما حققه الشوكاني في نيل الأوطار، وقال: إن الأصل الحل المحتضد بالبراءة الأصلية، وقد أيده حديث: ولكن عليكم بالفضة فالبعضوا بها لعباً. رواه أحمد وأبو داود».

(٣) في م زيادة: «الذهب و...» وليس في مصادر التخرُّج.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الأكل في إثناء مفضض، من كتاب الأطعمة، وفي: باب الشرب في آية الذهب، وباب آية الفضة، من كتاب الأشربة، وفي: باب ليس الحزير وإفراشه للرجال، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٩٩/٧، ١٤٦، ١٩٣. ومسلم، في: باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة.. إلخ، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٣٤/٣، ١٦٣٥، والنسائي، في: باب النهي عن ليس الديباغ، من كتاب الزينة. المجتبى ١٧٥/٨. وابن ماجه، في: باب الشرب في آية الفضة، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١١٣٠/٢. والدارمي، في: باب الشرب في المفضض، من كتاب الأشربة. سنن الدارمي ١٢١/٢. والإمام مالك في: باب النهي عن الشرب في آية الفضة والنفخ في الشراب، من كتاب صفة النبي ﷺ. الموطأ ٩٢٤/٢، ٩٢٥. والإمام أحمد، في: ٣٠٦، ٣٠٤، ٣٠٢، ٣٠١، ٩٨/٦، ٣٢١/١

(٥) في م: «فنهى والنهي».

(٦ - ٦) من: الأصل، ١.

أحدهما، تَصِحُّ طهارته. وهو قولُ الشافعي، وإسحاق، وابن المُنذر، وأصحابِ الرَّأي؛ لأنَّ فِعْلَ الطَّهَارَةِ وماءُها لا يتعلَّقُ بشيءٍ من ذلك، أَشْبَهَ الطَّهَارَةَ في الدَّارِ المَغْصُوبَةِ.

والثاني، لا يَصِحُّ. اختاره أبو بكر؛ لأنَّه اسْتَعْمَلَ المَحْرَمَ في العبادة، فلم يَصِحَّ، كالصَّلَاةِ في الدَّارِ المَغْصُوبَةِ.

والأوَّلُ أَصَحُّ، ويُفَارِقُ هذا الصَّلَاةَ في الدَّارِ المَغْصُوبَةِ؛ لأنَّ أفعالَ الصَّلَاةِ من القيام والقعود والركوع والسجود، في الدَّارِ المَغْصُوبَةِ، مُحْرَمٌ؛ لَكَوْنِهِ تَصَرُّفاً في مِلْكٍ غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ، وشُعْلاً له، وأفعالُ الوضوءِ؛ من الغَسْلِ، والمَسْحِ، ليس بِمُحْرَمٍ، إذ ليس هو اسْتِعْمالاً للإِنَاءِ، ولا تَصَرُّفاً فيه، وإنما يَقَعُ ذلك بعدَ رَفْعِ المَاءِ من الإِنَاءِ، وفَصْلِهِ عنه، فأشْبَهَ ما لو عَرَفَ بآنيةِ الفضةِ في إِناءٍ غَيْرِهِ، ثم تَوَضَّأَ به، ولأنَّ المَكَانَ شَرْطٌ للصَّلَاةِ، إذ لا يُمَكِّنُ وجودُها في غيرِ مَكَانٍ، والإِنَاءُ ليس بِشَرْطٍ، فأشْبَهَ ما لو صَلَّى وفي يده خَاتَمٌ ذَهَبٍ.

فصل: فإن جَعَلَ آنيةَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ مَصْباً لماءِ الوضوءِ، يَنْفَصِلُ المَاءُ عن أَعْضَائِهِ إِلَيْهِ، صَحَّ الوضوءُ؛ لأنَّ المُنْفَصِلَ الذي يَقَعُ في الآنيةِ قد رَفَعَ الحدثَ، فلم يُزَلْ ذلك بِوقوعِهِ في الإِنَاءِ. وَيَحْتَمِلُ أن تكونَ / كالتى قَبْلُهَا؛ لأنَّ الفَخَرَ والخَيْلَاءَ وَكَسَرَ قلوبَ الفقراءِ يَحْصُلُ باستعمالِهِ ههنا؛ كحصولِهِ في التى قَبْلُهَا، وفِعْلُ الطَّهَارَةِ يَحْصُلُ ههنا قَبْلَ وُصُولِ المَاءِ إلى الإِنَاءِ، وفي التى قَبْلُهَا بعدَ فَضْلِهِ عنه، فهى مِثْلُهَا في المعنى، وإن اُفْتَرَقَا في الصُّورَةَ.

فصل: وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ آنيةِ الذَّهَبِ والفضةِ. وحكى عن الشافعي أنَّ ذلك لا يَحْرُمُ؛ لأنَّ الخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ بِتَحْرِيمِ الاستعمالِ، فلا يَحْرُمُ الاتِّخَاذُ، كما لو اتَّخَذَ الرَّجُلُ ثِيَابَ الْحَرِيرِ.

ولنا، أنَّ ما حُرِّمَ استعمالُهُ مُطْلَقاً حُرِّمَ اتِّخَاذُهُ عَلَى هَيْئَةِ الاستعمالِ، كَالطُّنْبُورِ^(٧)، وأما ثِيَابُ الْحَرِيرِ فإنَّها لا تَحْرُمُ مُطْلَقاً، فإنَّها تُبَاحٌ لِلنِّسَاءِ، وَتُبَاحُ

(٧) الطنبور : فارسى معرب ، وهى من آلات اللهو ذات عنق طويل لها أوتار .

التجارة فيها، ويحرم استعمال الآنية مطلقاً في الشرب والأكل وغيرهما؛ لأن النص ورد بتحريم الشرب والأكل، وغيرهما في معنأهما.

ويحرم ذلك على الرجال والنساء؛ لعموم النص فيهما، ووجود معنى التحريم في حقهما، وإنما أبيض التحلي في حق المرأة؛ لحاجتها إلى التزين للزوج، والتجمل عنده، وهذا يختص الحلّي، فتخص الإباحة به.

فصل: فأما المَضْبَبُ^(٨) بالذهب أو الفضة، فإن كان كثيراً فهو مُحَرَّمٌ بكل حال؛ ذهباً كان أو فضة، لحاجة أو لغيرها. وبهذا قال الشافعي.
وأباح أبو حنيفة المَضْبَبَ، وإن كان كثيراً؛ لأنه صار تابعاً للمباح، فأشبهه المَضْبَبَ باليسير.

ولنا، أن هذا فيه سرف وخيلاء، فأشبهه الخالص، ويطل ما قاله بما إذا اتَّخَذَ أرباباً من فضة أو ذهب، أو رُفُوفاً، فإنه يحرم، وإن كان تابعاً، وفارق^(٩) اليسير، فإنه لا يوجد فيه المعنى المحرم.

إذا ثبت هذا، فاختلف أصحابنا؛ فقال أبو بكر: يُباح اليسير من الذهب والفضة؛ لما ذكرنا. وأكثر أصحابنا على أنه لا يُباح اليسير من الذهب، ولا يباح منه إلا ما دعت الضرورة إليه، كأنيف الذهب، وما رَبطَ به^(١٠) أسنانه.

وأما الفضة فيباح منها اليسير؛ لما روى أنس، أن قدح رسول الله ﷺ انكسر، فأتخذ مكان الشعب سِلْمَةً من فضة. رواه البخاري^(١١)؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، وليس فيه سرف ولا خيلاء، فأشبهه الضبة من الصفر^(١٢). قال القاضي:

(٨) المضبب: ما صنعت له ضبة من حديد أو صفر أو غيرها يُشْتَب به.

(٩) في م: «أو فارق».

(١٠) سقط من م.

(١١) في: باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه.. إلخ، من كتاب الخمس. صحيح البخاري ١٠١/٤. وانظر: باب الشرب من قدح النبي ﷺ وأنيته، من كتاب الأشربة. صحيح البخاري ١٤٧/٧.

(١٢) الصفر: النحاس.

وَيُبَاحُ ذَلِكَ مَعَ / الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا؛ لِمَا ذَكَرْنَا، إِلَّا أَنْ مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ لَا يُبَاحُ كَالْحَلَقَةِ؛ وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ كَالضَّبَّةِ يُبَاحُ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا يُبَاحُ الْيَسِيرُ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي تَشْيِيبِ الْقَدَحِ فِي مَوْضِعِ الْكَسْرِ، وَهُوَ لِحَاجَةٍ، وَمَعْنَى الْحَاجَةِ أَنْ تَدْعُوَ الْحَاجَةُ إِلَى مَا فَعَلَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَتُكْرَهُ مُبَاشَرَةُ مَوْضِعِ الْفَضَةِ بِالِاسْتِعْمَالِ؛ كَيْلَا يَكُونَ مُسْتَعْمِلاً لَهَا. وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل: فَأَمَّا سَائِرُ الْآيَةِ فَمُبَاحُ اتِّخَاذِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا، سِوَاءَ كَانَتْ ثَمِينَةً، كَالْيَاقُوتِ وَالْبَلُّورِ^(١٣) وَالْعَقِيقِ وَالصُّفْرِ وَالْمَخْرُوطِ مِنَ الزُّجَاجِ، أَوْ غَيْرِ ثَمِينَةٍ، كَالْخَشَبِ وَالْخَزَفِ وَالْجُلُودِ.

وَلَا يُكْرَهُ^(١٤) اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ مِنْهَا^(١٥) فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ فِي الصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرُّصَاصِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَخْتَارَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ الْمَقْدِسِيُّ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَتَغَيَّرُ فِيهَا، وَرُوِيَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكْرَهُ رِيحَ النُّحَاسِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: مَا كَانَ ثَمِيناً لِنَفَاسَةِ جَوْهَرِهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْأَثْمَانِ ثَنِيَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا هُوَ أَغْلَى مِنْهُ، وَلِأَنَّ فِيهِ سَرْقاً وَخِيَلَاءً وَكَسَراً قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، فَكَانَ مُحَرَّماً كَالْأَثْمَانِ.

وَلَنَا مَارُوِيٌّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً

(١٣) فِي الْبَلُّورِ لِفَتَنِ: كَسَرَ الْبَاءَ مَعَ فَتْحِ اللَّامِ مِثْلَ سَنُورٍ، وَفَتْحِ الْبَاءِ مَعَ ضَمِّ اللَّامِ وَهِيَ مُشَدَّدَةٌ فِيهَا مِثْلُ تَنُورٍ.

(١٤ - ١٥) فِي الْأَصْلِ: وَاسْتِعْمَالُهَا.

في ثَوْرٍ مِنْ صُفْرِ، فَتَوَضَّأَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،^(١٥) وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، فِي «سُنَنِهِ»،^(١٦) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَوْرٍ مِنْ شَيْءٍ^(١٧). وَلَأنَّ الْأَصْلَ الْجِلَّ، فَيَتَّقَى عَلَيْهِ.

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْأَثْمَانِ؛ لَوَجْهَيْنِ:

أحدهما، أَن هَذَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا خَوَاصُّ النَّاسِ، فَلَا تَنْكَسِرُ قُلُوبُ الْفُقَرَاءِ بِاسْتِعْمَالِهِ، بِخِلَافِ الْأَثْمَانِ.

والثاني، أَن هَذِهِ الْجَوَاهِرَ لِقِلَّتِهَا لَا يَحْصُلُ اتِّخَاذُ الْآيَةِ مِنْهَا إِلَّا نَادِرًا، فَلَا تُفْضَى بِإِحْتِهَا إِلَى اتِّخَاذِهَا وَاسْتِعْمَالِهَا، وَتَعْلَقُ التَّحْرِيمُ بِالْأَثْمَانِ الَّتِي هِيَ وَاقِعَةٌ فِي مَظْنَةِ الْكَثْرَةِ، فَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ، كَمَا تَعْلَقُ حُكْمُ التَّحْرِيمِ فِي اللَّبَاسِ بِالْحَرِيرِ، وَجَازَ اسْتِعْمَالُ الْقَصَبِ مِنَ الثِّيَابِ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى قِيَمَةِ الْحَرِيرِ، وَلَوْ^(١٨) جَعَلَ فَصَّ خَاتِمِهِ جَوْهَرَةً ثَمِينَةً جَازَ، وَخَاتِمِ الذَّهَبِ حَرَامٌ، وَلَوْ جَعَلَ فَصَّهُ ذَهَبًا كَانَ حَرَامًا، وَإِنْ قَلَّتْ قِيَمَتُهُ.

١٣ - / مسألة، قال: (وَصُوفُ أَلْمَيْتَةِ وَشَعْرُهَا طَاهِرٌ). يَعْنِي: شَعَرَ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي حَيَاتِهِ وَصُوفُهُ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَأَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالُوا: إِذَا غُسِلَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

(١٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْضَبِ وَالْقُدْحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦١/١. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِالْصَّفَرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١٥٩/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ فِي آيَةِ الْصَّفَرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٣/١.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَوْرًا مِنْ صَفَرٍ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢١٠/١، ٢١١.

(١٦) فِي: بَابِ الْوُضُوءِ فِي آيَةِ الْصَّفَرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٢/١.

(١٧) الشَّيْءُ مِنَ الْمَعَادِنِ: مَا يَشَبْهُ الذَّهَبَ فِي لَوْنِهِ، وَهُوَ أَرْفَعُ الصُّفْرِ.

(١٨) فِي م: «وَلأنَّهُ لَوْ».

وروى عن أحمد ما يدل على أنه نجس. وهو قول الشافعي؛ لأنه ينمو من الحيوان، فينجس بموته، كأعضائه.

ولنا ما روى عن النبي ﷺ، أنه قال: «لَا بَأْسَ بِمَسْلِكِ^(١) الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ، وَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا إِذَا غُسِلَ». رواه الدارقطني^(٢)، وقال: لم يأت به إلا يوسف بن السفر، وهو ضعيف. ولأنه لا تفتقر طهارة مُنفصله إلى ذكاة أصله، فلم ينجس بموته، كأجزاء السمك والجراد، ولأنه لا يحلله الموت فلم ينجس بموت الحيوان، كبضيه، والدليل على أنه لا حياة فيه، أنه لا يحس ولا يألم، وهما دليل^(٣) الحياة، ولو انفصل في الحياة كان طاهراً، ولو كانت فيه حياة لنجس بفصله؛ لقول النبي ﷺ: «مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ». رواه أبو داود بمعناه^(٤)، وما ذكره ينتقض بالبيض، ويفارق الأعضاء، فإن فيها حياة، وتنجس بفصلها في حياة الحيوان، والنمو بمجرده ليس بدليل الحياة، فإن الحشيش والشجر^(٥) ينمو، ولا ينجس.

فصل: والریش كالشعر فيما ذكرنا؛ لأنه في معناه، فأما أصول الریش، والشعر، إذا كان رطباً إذا بُدِئَ من الميِّتة، فهو نجس؛ لأنه رطب في محل نجس، وهل يكون طاهراً بعد غسله؟ على وجهين:

أحدهما، أنه طاهر، كرؤوس الشعر إذا تنجس.

والثاني، أنه نجس؛ لأنه جزء من اللحم لم يستكمل شعراً ولا ريشاً.

فصل: وشعر الآدمي طاهر؛ متصلاً ومُنفصلاً، في حياة الآدمي وبعد موته. وقال الشافعي، في أحد قوليه: إذا انفصل فهو نجس.^(٦) ولهم في شعر النبي ﷺ وجهان؛ أحدهما أنه نجس؛^(٦) لأنه جزء من الآدمي انفصل في حياته، فكان نجساً كعضوه.

(١) المسك: المجلد.

(٢) في: باب الدباغ، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٤٧/١.

(٣) في م: «دليل».

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٩٩.

(٥) سقط من: الأصل، ١.

(٦) سقط من: م. (٦-٦).

ولنا أن النبي ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ بين أصحابه، قال أنس: لَمَّا رَمَى النبي ﷺ، وَنَحَرَ نُسُكَهُ، نَاوَلَ الخَالِقَ شِقَّةَ الأَيْمَنِ، فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاوَلَهُ الشَّقَّ الأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَخْلِقْ»^(٧)، فَحَلَقَهُ، وَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ،/ فَقَالَ: «أَقْسِمُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٨). وَرَوَى أَن معاوية ٣٢ أَوْصَى أَن يُجْعَلَ نَصِيْبُهُ^(٩) مِنْهُ فِي يَوْمِهِ إِذَا مَاتَ، وَكَانَتْ فِي قَلَنْسُوَةِ خَالِدِ شَعْرَاتٍ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَّا سَاغَ هَذَا، وَلَمَّا فَرَّقَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِتَبَرُّكُونَهُ بِهِ، وَيَحْمِلُونَهُ مَعَهُمْ تَبَرُّكًا بِهِ^(١٠)، وَمَا كَانَ طَاهِرًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ طَاهِرًا مِنْ سِوَاهُ، كَسَائِرِهِ، وَلَأنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلُهُ طَاهِرٌ، فَمُنْفَصِلُهُ طَاهِرٌ، كَشَعْرِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي أَعْضَاءِ الآدَمِيِّ، وَلَكِنْ سَلَّمْنَا نَجَاسَتَهَا، فَإِنَّهَا تُنَجِّسُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ بِفَصْلِهَا فِي حَيَاتِهِ، بِخِلَافِ الشَّعْرِ.

فصل: وَكُلُّ حَيَوَانٍ فَشَعْرُهُ مِثْلُ بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ؛ مَا كَانَ طَاهِرًا فَشَعْرُهُ طَاهِرٌ^(١١) حَيًّا وَمَيِّتًا^(١٢)، وَمَا كَانَ نَجِسًا فَشَعْرُهُ كَذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَالَةِ الْحَيَاةِ وَحَالَةِ الْمَوْتِ، إِلَّا أَنَّ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهَا لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهَا؛ كَالسَّنَوْرِ، وَمَا دَوَّلَهَا فِي الْخَلْقَةِ، فِيهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَجْهَانِ:

أحدهما، أَنَّهَا نَجِسَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً مَعَ وَجُودِ عِلَّةِ التَّنَجِّيسِ لِمُعَارِضِ،

(٧) ق م : (٥) أحلقه .

(٨) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، ق : بَابُ بَيَانِ أَنَّ السَّنَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٩٤٨/٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، ق : بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٧٧/١ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، ق : بَابُ مَا جَاءَ بِأَيِّ جَانِبِ الرَّأْسِ يَبْدَأُ الْحَلْقَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٦/٤ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٠) هَذَا خَاصٌّ بِأَثَارِ الرُّسُولِ ﷺ الْمُنْفَصِلَةِ مِنْ جِسْمِهِ ؛ كَشَعْرِهِ ، وَمَاءِ وَضُوئِهِ ، وَعَرَقِهِ ، وَلَا يَجُوزُ فَعْلُهُ مَعَ غَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ ، فَلَا يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ مَعَ غَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١١-١٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وهو الحاجة إلى العَفْوِ عنها ^(١٢) المشقة التَّحَرُّزِ منها ^(١١). وقد ائْتَفَتِ الحاجة ^(١٣) إلى تطهيرها ^(١٤). فَتَتَفَى الطَّهَارَةُ.

والثاني، هي طاهرة. وهذا أَصَحُّ؛ لأنها كانت طاهرة في الحياة، والموت لا يقتضي تنجيسها. فَبَقِيَ على ^(١٥) الطَّهَارَةِ. وما ذَكَرْنَاهُ لِلرَّجْهِ الْأَوَّلِ لا يَصِحُّ، لأننا لا نُسَلِّمُ وجودَ عِلَّةٍ التَّنَجِيسِ، ولئن سَلَّمْنَاهُ غَيْرَ أَنَّ الشَّرْعَ أَلْغَاهُ، ولم يَثْبُتِ اعتباره في مَوْضِعٍ، فليس لنا إثباتُ حُكْمِهِ بِالتَّحْكُمِ.

فصل: واختلفت الرواية عن أحمد في الحَرْزِ بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ، فَرَوَى عنه كراهته، وَحَكِيَ ذلك عن ابن سيرين، والحكم، وحماد، وإسحاق، والشافعي؛ لأنه استعمالٌ لِلْعَيْنِ التَّنَجِيسِ، ولا يَسَلِّمُ من التَّنَجُّسِ بها، فَحُرِّمَ الانْتِفَاعُ بها، كَجِلْدِهِ.

والثانية، يجوزُ الحَرْزُ به. قال: وباللَّيْفِ أَحَبُّ إلينا. ورخص فيه الحسن، ومالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة؛ لأن الحاجة تَدْعُو إليه. وإذا حَرَزَ به شيئاً رطباً، أو كانت الشعرة رطبة نجس، ولم يطهر إلا بالعسل. قال ابن عَقِيلٍ: وقد رَوَى عن أحمد، أنه لا بَأْسَ به. ولعله قال ذلك لأنه لا يَسَلِّمُ النَّاسُ منه، وفي تَكْلِيفِ غَسْلِهِ/ إتلافُ أموال الناس، فالظاهرُ أن أحمد إنما عَنَى لا بَأْسَ بِالْحَرْزِ، فأما الطَّهَارَةُ فلا يَدُّ منها. والله أعلم.

فصل: والمشركون على ضَرَبَيْنِ: أهل كتاب، وغيرهم. فأهل الكتاب يباحُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ وَشَرَابِهِمْ، والأكلُ في آيَتِهِمْ، مالم يتحقق نجاستها. قال ابن عَقِيلٍ: لا تَخْتَلِفُ الروايةُ في أنه لا يَحْرُمُ استعمالُ أَوَانِيهِمْ؛ وذلك لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ﴾ ^(١٦). وَرَوَى عن عبد الله بن الْمُغَفَّلِ، قال: ذُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحِيمِ يَوْمٍ خَيْرٍ،

(١٢ - ١٣) في م: المشقة هـ.

(١٣ - ١٤) سقط من: م.

(١٤) سقط من: م.

(١٥) سورة المائدة هـ. ولم يرد في الأصل، أ: وطعامكم حل لهم هـ.

فالتَزَمْتُهُ، وقلتُ: والله لا أُعْطَى أحداً منه شيئاً. فالتَفَتُ، فإذا رسولُ الله ﷺ يَتَسِمُ. ^(١٦) رواه مُسلم، وأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ ^(١٦). وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ يَهُودِيَّ بِخَيْرٍ وَإِهَالَةٍ سَيِّئَةٍ ^(١٧). رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ» ^(١٨) وَكِتَابِ «الزَّهْدِ» ^(١٩)، وَتَوْضُحاً عَمْرٍ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ. ^(٢٠)

وَهَلْ يُكْرَهُ لَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِيهِمْ؟

عَلَى رِوَايَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا، لَا يُكْرَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالثَّانِيَةِ، يُكْرَهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُثَيْنِيُّ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بَارِضٌ قَوْمٍ ^(٢١) أَهْلُ كِتَابٍ، أَفَنَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ^(٢٢) وَأَقْلُ

(١٦ - ١٦) سقط من: الأصل، ١.

ورواه مسلم، في: باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب، من كتاب الجهاد ١٣٩٣/٣. وأخرجه البخاري بمعناه، في: باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب من كتاب الخمس، وفي: باب غزوة خيبر، من كتاب المغازي، وفي باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١١٦/٤، ٧٢/٥، ١٢٠/٧.

وأخرجه أبو داود، في: إباحة الطعام في أرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٦٠/٢. والنسائي، في: باب ذبائح اليهود، من كتاب الضحايا. المجتبى ٢٠٩/٧. والدارمي، في: باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنيمة، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٣٤/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥٦/٥، ٨٦/٤.

(١٧) الإهالة: الودك المذاب، والسنخة: المتغيرة الرخ.

(١٨) في الجزء الثالث، صفحة ٢١١.

(١٩) الذي ورد في الزهد صفحة ٣٠ حديث أنس: مشيت إلى رسول الله ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة.

(٢٠) انظر: الأم ٧/١.

(٢١) سقط من: الأصل، ١.

(٢٢) أخرجه البخاري، في: باب صيد القوس، وباب ما جاء في الصيد، وباب آنية المجوس والينة، من كتاب الذبائح. صحيح البخاري ١١١/٧، ١١٤، ١١٧. ومسلم، في: باب الصيد بالكلاب، المعلمة، من كتاب الصيد. صحيح مسلم ١٥٣٢/٣. وأبو داود في: باب الأكل في آنية أهل =

أحوال النَّهْيِ الْكَرَاهَةِ،^(٢٣) ولأنهم لا يتورَّعونَ عن النجاسة، ولا تَسْلَمُ آتِيَتُهُمْ مِنْ أَطْعِمَتِهِمْ، وَأَذْنَى مَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ الْكَرَاهَةُ،^(٢٤) وَأَمَّا رِثَائُهُمْ فَمَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ، أَوْ عَلَا مِنْهَا؛ كَالْعَامَةِ وَالطَّيْلَسَانِ^(٢٥)، وَالثَّوبِ الْفَوْقَانِي، فَهُوَ طَاهِرٌ، لَا بَأْسَ بِلُبْسِهِ، وَمَا لَأَقَى عَوْرَاتِهِمْ؛ كَالسَّرَاوِيلِ وَالثَّوبِ السُّفْلَانِيِّ وَالْإِزَارِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ. يَعْنِي: مَنْ صَلَّى فِيهِ. فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، وَجُوبُ الْإِعَادَةِ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي. وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، الْإِزَارَ^(٢٥). وَالسَّرَاوِيلَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَعَبَّدُونَ^(٢٦) بِتَرْكِ النِّجَاسَةِ، وَلَا يَتَحَرَّزُونَ مِنْهَا، فَالظَّاهِرُ نَجَاسَةُ مَا وَلِيَ مَخْرَجَهَا. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشُّكِّ.

الضرب الثاني، غَيْرُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهُمْ الْمَجُوسُ، وَعَبْدَةُ الْأَوْتَانِ، وَنَحْوُهُمْ، فَحُكْمُ ثِيَابِهِمْ حُكْمُ ثِيَابِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَمَّا أَوَانِيهِمْ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُسْتَعْمَلُ مَا اسْتَعْمَلُوهُ مِنْ آتِيَتِهِمْ، لِأَنَّ أَوَانِيَهُمْ لَا تَخْلُو مِنْ أَطْعِمَتِهِمْ، وَذِبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ، فَلَا تَخْلُو أَوَانِيَهُمْ مِنْ وَضْعِهَا فِيهَا.

وقال أَبُو الْخَطَّابِ: حُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَرِثَائُهُمْ وَأَوَانِيَهُمْ طَاهِرَةٌ، مُبَاحَةٌ لِالِاسْتِعْمَالِ،/ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ نَجَاسَتَهَا. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

و ٣٣

= الْكِتَابُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٣٢٧/٢ . وَالتَّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَنِيَةِ الْكُفَّارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٥٢/٦ ، ٥١/٧ ، ٢٩٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ صَيْدِ الْكَلْبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةٍ ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الشَّرْبِ فِي أَنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ ، سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥ .

(٢٣ - ٢٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٤) الطَّيْلَسَانُ ؛ مِثْلَةُ اللَّامِ ؛ كَسَاءٌ ، مَعْرَبٌ .

(٢٥) فِي م : «الْأَزَرُ» .

(٢٦) كَذَا وَرَدَ بِالنَّسَخِ .

وأصحابه تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ^(٢٧) مُشْرِكَةٍ^(٢٨) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٩). ولأن الأصل الطهارة، فلا تزول بالشك.

وظاهر كلام أحمد، رحمه الله، مثل قول القاضي، فإنه قال في المجوس: لا يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِهِمْ إِلَّا الْفَاكَةُ. لأن الظاهر نجاسة آنتيهم المستعملة في أطعمتهم، فأشبهت السراويلات من ثيابهم.

ومن يأكل الخنزير من النصارى، في موضع يُمكنهم أكله، أو يأكل الميتة، أو يذبح بالسِّنِّ والظُّفْرِ ونحوه، فحكمه حكم غير أهل الكتاب؛ لإتفاقهم في نجاسة أطعمتهم. ومتى شك في الإناء؛ هل استعملوه في أطعمتهم، أو لم يستعملوه، فهو طاهر؛ لأن الأصل طهارته.

ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في إباحة الصلاة في الثوب الذي ينسجه الكفار؛ فإن النبي ﷺ وأصحابه، إنما كان لباسهم من نسج الكفار.

فأما ثيابهم، التي يلبسونها، فأباح الصلاة فيها الثوري، وأصحاب الرأي. وقال مالك في ثوب الكفار: يلبسه على كل حال، وإن صلى فيه بعيد، مادام في الوقت.

ولنا أن الأصل الطهارة، ولم تترجح جهة التنجيس فيه، فأشبه ما نسجه الكفار.

فصل: وثباح الصلاة في ثياب الصبيان، ما لم تتيقن نجاستها. وبذلك قال الثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي؛ لأن أبا قتادة روى، أن النبي ﷺ صلى

(٢٧) في الأصل: «إداوة».

(٢٨ - ٢٩) من: م.

ولم نجده في البخاري ومسلم. وانظر تعليق الشيخ ناصر الدين الألباني عليه، في: إرواء الغليل ٧٢/١ - ٧٤. وقوله: «والمؤلف» - أي إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان - تبع فيه مجد الدين ابن تيمية؛ فيه نظر؛ لأن صاحب المغني أسبق من مجد الدين ابن تيمية، حيث توفي سنة عشرين وستائة، وتوفي مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الحضر، ابن تيمية، سنة اثنين وخمسين وستائة.

وهو حَامِلٌ أُمَامَةٌ بَنَتْ أَى الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،^(٢٩) وكان النَبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فَإِذَا سَجَدَ وَتَبَّ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَى ظَهْرِهِ.^(٣٠)

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ اخْتِمَالٍ غَلَبَةِ النَجَاسَةِ لَهُ.

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَحِيضُ فِيهِ؛ إِذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ إِصَابَةُ النَجَاسَةِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وَالتَّوَقُّيُّ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ إِصَابَةَ النَجَاسَةِ إِثْبَاهًا، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣١)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَفْرِنَا وَلُحْفِنَا.

وَلُعَابُ الصَّبِيَّانِ طَاهِرٌ، وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَامِلَ الْحَسَنِ^(٣٢) بْنِ عَلِيٍّ^(٣٣) عَلَى عَاتِقِهِ، وَلُعَابُهُ يَسِيلُ عَلَيْهِ.^(٣٤) وَحَمَلُ أَبُو بَكْرٍ الْحَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ، وَلُعَابُهُ يَسِيلُ، وَعَلَى إِلَى جَانِبِهِ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: **وَأَبَايَ شَيْئَةَ النَّبِيِّ لَا شَيْئاً بِعَلَيٍّ** وَعَلَى يَضْحَكُ.^(٣٥)

(٢٩) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه فى الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب رحمة الولد وتقبيله ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٣٧/١ ، ٨/٨ . ومسلم ، فى : باب جواز حمل الصبيان فى الصلاة ، من كتاب المساجد : صحيح مسلم ٣٨٥/١ . وأبو داود ، فى : باب العمل فى الصلاة ، من كتاب الصلاة ، سنن أبى داود ٢١٠/١ ، ٢١١ . والنسائى ، فى : باب حمل الصبايا فى الصلاة ووضعهن فى الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٠/٣ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة فى السفر . الموطأ ١٧٠/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٤/٥ .

(٣٠) انظر : باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ، من كتاب الصلاة ، فى سنن النسائى . المجتبى ١٨٢/٢ ، والمسند ، للإمام أحمد ٤٩٤/٣ ، ٤٦٧/٦ .

(٣١) فى : باب الصلاة فى شعر النساء ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب الصلاة فى شعر النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٨٨/١ ، ١٥٠ . وأخرج نحوه الترمذى ، فى : باب كراهية الصلاة فى لحف النساء ، من أبواب الجمعة وبقية أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٠/٣ . (٣٢ - ٣٣) سقط من : م .

(٣٣) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب اللعاب يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٩/٢ ، ٤٠٦ ، ٤٦٧ .

(٣٤ - ٣٥) من : م . وأخرجه البخارى ، فى : باب صفة النبى ﷺ ، من كتاب المناقب . صحيح البخارى ٢٢٧/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨/١ .

فصل: وإذا صَبَغَ فِي حُبِّ صَبَاغٍ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ، سواء كان الصَّبَاغُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا^(٣٥). نصَّ عليه أحمد؛ لأنَّ الأصلَ الطهارة، فإن تحقَّقت نجاسته طَهَرَ بِالغَسْلِ، وإن بَقِيَ اللَّوْنُ، بدليل قوله عليه السلام في الدَّمِ: «لَا يَصْرُكُ أَثَرُهُ»^(٣٦).

٣٣ ظ / **فصول في الفِطْرَةِ:** رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِثَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٧). وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَطْفَارِ، وَغَسْلُ الْبِرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِيطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ». قَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ: وَنَسِيَتْ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَظْمُوعَةُ^(٣٨).

(٣٥) في م: كافرًا .

(٣٦) تقدم في صفحة ٨٠ .

(٣٧) أخرجه البخاري، في: باب قص الشارب، وباب تقليم الأظفار، من كتاب اللباس، وفي: باب الختان بعد الكبر وتنف الإبط، من كتاب الاستئذان: صحيح البخاري ٢٠٦/٧، ٨١/٨. ومسلم، في: باب خصال الفطرة، من كتاب الطهارة: صحيح مسلم ٢٢١/١، ٢٢٢. وأبو داود، في: باب في أخذ الشارب، من كتاب الترجل: سنن أبي داود ٤٠٢/٢. والترمذي، في: باب ماجاء في تقليم الأظفار، من أبواب الأدب: عارضة الأحوذى ١٠/٢١٥. والنسائي، في: باب ذكر الفطرة، الاختتان، تقليم الأظفار، تنف الإبط، من كتاب الطهارة، وفي: باب من السنن الفطرة، وباب ذكر الفطرة، من كتاب الزينة: المجتبى ١٧/١، ١٨، ١١١/٨، ١٥٨. وابن ماجه، في: باب الفطرة، من كتاب الطهارة: سنن ابن ماجه ١٠٧/١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في السنة من الفطرة، من كتاب صفة النبي ﷺ: الموطأ ٢/٩٢١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٢٩، ٢٣٩، ٢٨٣، ٤١٠، ٤٨٩. وانظره أيضًا في ١١٨/٢، ٢٦٤/٤.

(٣٨) أخرجه مسلم، في: باب خصال الفطرة، من كتاب الطهارة: صحيح مسلم ٢٢٣/١. وأبو داود، في: باب السواك من الفطرة، من كتاب الطهارة: سنن أبي داود ١٣/١. والنسائي، في: باب من السنن الفطرة، من كتاب الزينة: المجتبى ٨/١٠٩، ١١٠. والترمذي، في: باب ما جاء في تقليم الأظفار، من أبواب الأدب: عارضة الأحوذى ١٠/٢١٦. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١٣٧. ويأتي تفسير البراجم في صفحة ١١٩.

الاستِحْدَاد: حَلَقُ الْعَانَةِ، ^(٣٩) اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحَدِيدِ. ^(٣٩)
 وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ: الْاسْتِنْجَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَقْطَعُ الْبَوْلَ وَيُرْدُّهُ.
 قَالَ أَبُو دَوَادٍ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ، قَالَ: خَمْسُ كُلِّهَا
 فِي الرَّأْسِ. ذَكَرَ مِنْهَا الْفَرَقُ. وَلَمْ يَذْكُرْ إِعْفَاءَ اللَّحْيَةِ. ^(٤٠)
 قَالَ أَحْمَدُ: الْفَرَقُ سُنَّةٌ. قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُشْهَرُ نَفْسُهُ! قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ قَدْ ^(٤١)
 فَرَّقَ، وَأَمَرَ بِالْفَرَقِ.

فصل: فَأَمَّا الْخِتَانُ فَوَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ، وَمَكْرُمَةٌ فِي حَقِّ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ
 بِوَاجِبٍ عَلَيْهِنَّ. هَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَحْمَدُ: الرَّجُلُ أَشَدُّ، وَذَلِكَ أَنَّ
 الرَّجُلَ إِذَا لَمْ يَخْتَتِنْ، فَتَلِكِ الْجِلْدَةُ مَدْلَلَةٌ عَلَى الْكَمَرَةِ، وَلَا يُتَّقَى مَا تَمُّ، وَالْمَرْأَةُ
 أَهْوَنُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُشَدِّدُ فِي أَمْرِهِ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ لَا حَاجَّ لَهُ وَلَا
 صَلَاةَ. يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَخْتَتِنْ، وَالْحَسَنُ يُرَخِّصُ فِيهِ، يَقُولُ: إِذَا أَسْلَمَ لَا يُبَالِي أَنْ لَا
 يَخْتَتِنْ. يَقُولُ: أَسْلَمَ النَّاسُ؛ الْأَسْوَدُ، وَالْأَبْيَضُ، لَمْ يُفْتَشْ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَخْتَتِنُوا.
 وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ: أَنَّ سَتْرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ، فَلَوْلَا أَنَّ الْخِتَانَ وَاجِبٌ ^(٤٢) لَمْ
 يَجْزِ هَتْكَ حُرْمَةِ الْمُخْتُونِ بِالنَّظَرِ إِلَى عَوْرَتِهِ مِنْ أَجْلِهِ، وَلَأنَّهُ مِنْ شِعَارِ الْمُسْلِمِينَ،
 فَكَانَ وَاجِبًا، كَسَائِرِ شِعَارِهِمْ، وَإِنْ أَسْلَمَ رَجُلٌ كَبِيرٌ فَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ
 الْخِتَانَ، ^(٤٣) سَقَطَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ وَالْوُضُوءَ وَغَيْرَهُمَا يَسْقُطُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ

(٣٩ - ٣٩) سقط من : ١

(٤٠) باب السواك من الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٣/١ . ورواه البيهقي ، في :
 باب السنة في الأخذ من الأظفار والشارب... إلخ ، من كتاب الطهارة سنن البيهقي ١٤٩/١ .

(٤١) سقط من : الأصل .

(٤٢) في الأصل ، ١ : فرض .

(٤٣) في م : من الختان .

منه، فهذا أولى. وإن أُمنَ على نفسه لزمه فعله، قال حنبل: ^(٤٤) سألت أبا عبد الله عن الذمّي إذا أسلم، ترى له أن يطهر بالختانة؟ قال: لا بدّ له من ذلك. قلت: وإن كان كبيراً أو كبيرة؟ قال: أحبّ إليّ أن يتطهر؛ لأن الحديث: «اِخْتَنَ إِبراهيمُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً»، ^(٤٥) قال تعالى: ﴿مَلَأْهُمُ إِبْرَاهِيمُ﴾. ^(٤٦)

و ٣٤

ويُشْرَعُ الْخِتَانُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ أَيْضاً. قال أبو عبد الله: حديث النبي ﷺ: «إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ» ^(٤٧) فيه بيان أن النساء كنّ يَخْتَنْنَ، وحديث عمر: «إِنَّ خِتَانَةَ خَتَنَتْ»، فقال: «أَبْقَى مِنْهُ شَيْئاً إِذَا خَفَضْتُ». وروى الحلال، بإسناده، عن شدّاد بن أوس، قال: قال النبي ﷺ: «الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، وَمَكْرَمَةٌ لِلنِّسَاءِ». ^(٤٨) وعن جابر بن زيد مثل ذلك موقوفاً عليه، وروى عن النبي

(٤٤) أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن عم الإمام أحمد، كان ثقة نبيا صدوقا، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. طبقات الخاتبة ١/١٤٣ - ١٤٥، المعبر ٢/٥١.

(٤٥) أخرجه البخاري، في: باب قول الله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِنْ بَنِي إِدْرِيمَ خَيْلًا﴾، من كتاب الأنبياء، وفي: باب الختان بعد الكبر ونسف الإبط، من كتاب الاستبذان. صحيح البخاري ٤/١٧٠، ٨/٨١، ومسلم، في: باب فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ٤/١٨٣٩، والإمام أحمد، في: المسند ٢/٣٢٢، ٤١٨، ٤٣٥.

(٤٦) سورة الحج ٧٨. وجاء في الأصل، ١: «اتبعوا ملة إبيكم إبراهيم». وهو خطأ، إنما ذلك قوله تعالى، في سورة آل عمران ٩٥: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

(٤٧) أخرجه البخاري، في: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ١/٨٠. ومسلم، في: باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء الختانين، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٧١، ٢٧٢. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٤٩١. والترمذي، في: باب ماجاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٦٤، ١٦٥. والنسائي، في: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٩٢. وابن ماجه، في: باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان. سنن ابن ماجه ١/١٩٩. والإمام مالك، في: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٤٥ - ٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/١٧٨، ١١٥/٥، ٤٧/٦، ٩٧، ١١٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٦١، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٦٥.

(٤٨) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٥/٧٥. وانظر الجامع الكبير، للسيوطي ١/٤٠٩.

عليه السلام، أنه قال لِلْخَافِضَةِ: «أُشَمِّى وَلَا تَنْهَكِى»^(٤٩) فَإِنَّهُ أُحْطِيَ لِلزَّوْجِ، وَأُسْرَى لِلْوَجْهِ»^(٥٠)

وَالْخَفْضُ: خِثَانَةُ الْمَرْأَةِ.

فصل: والاستحداذ: حَلَّى الْعَانَةِ. وهو مُسْتَحَبٌّ؛ لأنه من الْفِطْرَةِ، وَيَفْضَحُشُ بِنَزْكِهِ، فَاسْتُجِبَتْ إِزَالَتُهُ، وَبَأَى شَيْءٌ أَرَاكَ صَاحِبُهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِزَالَتَهُ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَرَى أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ سِفْلَتَهُ بِالْمِقْرَاضِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقْصِ؟ قَالَ: أَرَجُو أَنْ يُجْزَىءَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ إِذَا تَنَفَّ عَانَتَهُ؟ قَالَ: وَهَلْ يَقْوَى عَلَى هَذَا أَحَدٌ؟ وَإِنْ أَطْلَى بِنُورَةٍ^(٥١) فَلَا بَأْسَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَدْعُ أَحَدًا يَلِي عَوْرَتَهُ، إِلَّا مَنْ يَحِلُّ لَهُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا؛ مِنْ زَوْجَةٍ، أَوْ أُمَةٍ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ التَّمَامِيُّ: ^(٥٢)ضَرَبْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ نُورَةً، وَنَوَّرْتُ بِهَا، فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى عَانَتِهِ نَوَّرَهَا هُوَ. وَرَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كُنْتُ أَطْلِي ابْنَ عَمْرٍ، فَإِذَا بَلَغَ عَانَتَهُ نَوَّرَهَا هُوَ بِيَدِهِ. وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْمُرُودِيُّ: ^(٥٣)كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، وَإِذَا احتَاجَ إِلَى النُّورَةِ تَنَوَّرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَصْلَحْتُ لَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ نُورَةً تَنَوَّرَ بِهَا، وَاشْتَرَيْتُ لَهُ جِلْدًا لِيَدِيهِ^(٥٤)، فَكَانَ يَدْخُلُ يَدِيهِ^(٥٥) فِيهِ، وَيُنَوِّرُ

(٤٩) قال ابن الأثير: شبه القطع اليسر بإشمام الرائحة، والنهك بالمبالغة فيه، أى اقطعي بعض النواة ولا تتأصلها. النهاية ٥٠٣/٢.

(٥٠) ذكره المهيمن، في: باب الختان، من كتاب اللباس. مجمع الزوائد ١٧٢/٥. وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. ورواه باختلاف في بعض ألفاظه أبو داود، في: باب ما جاء في الختان، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٦٥٧/٢.

(٥١) النورة: حجر الكلس، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنينغ وغيره، وتستعمل لإزالة الشعر.

(٥٢) الخبر في: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي ٢٧٥.

(٥٣) في مناقب الإمام أحمد: «يده» في الموضعين.

نَفْسَهُ . وَالْحَلَقُ أَفْضَلُ لِمُوافِقَتِهِ الْحَبَرَ ، وقد قال ابن عمر : هو ممَّا أُحْدِثُوا مِنَ النَّعِيمِ .
يعنى : النُّورَةَ .

فصل : وَتُتْفُ الْإِطْبُ سُنَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَفْحَشُ بِتَرْكِهِ . وَإِنْ أزالَ الشَّعَرَ
بِالْحَلَقِ أَوْ الثُّورَةِ جازًا ، وَتُتْفَةُ أَفْضَلُ لِمُوافِقَتِهِ الْحَبَرَ ، قال حرب : قُلْتُ لِإِسْحاقَ :
تُتْفُ الْإِطْبُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ بِنُورَةٍ ؟ قال : تُتْفَةُ إِنْ قَدَرَ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ ، وَيَتَفَاحَشُ إِذَا تَرَكَهَا ،
وَرُبَّمَا حَكَ بِهَ الْوَسْخُ ، فيَجْتَمِعُ تَحْتَهَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُتَنِّيَةِ ، فَتَصِيرُ رَائِحَةُ ذَلِكَ فِي
رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ . وَرُبَّمَا مَنَعَ وَصُولَ مَاءِ^(٥٤) الطَّهَّارَةِ إِلَى مَائِحَتِهِ ، وقد رَوينا فِي
خَبَرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا لِي لَا أَسْهُو ؟ وَأَنْتُمْ تَذْخُلُونَ عَلَيَّ قُلُوحًا^(٥٥) » وَرُفْعُ^(٥٦)
أَحَدِكُمْ / بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأُتْمَلَتِهِ^(٥٧) . ومعناه : أَنْ إِحْدَكُمُ يُطِيلُ أَظْفَارَهُ ثُمَّ يَحْكُ بِهَا
رُفْعُهُ وَمَوَاضِعَ النَّتَنِ ، فَتَصِيرُ رَائِحَةُ ذَلِكَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ
مُسْتَسْلِمٍ قَدْ سَمِعَنَاهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْلِمُ أَظْفَارَهُ
يَوْمَ الْخَمِيسِ ، ثُمَّ قَالَ : « يَا عَلِيُّ ، قَصِّ الظُّفْرَ وَتُتْفُ الْإِطْبُ وَحَلِّقِ الْعَانَةَ يَوْمَ
الْخَمِيسِ ، وَالْعُسْلُ وَالطَّيْبُ وَاللِّبَاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » . وَرَوَى فِي حَدِيثٍ « مَنْ قَصَّ
أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا لَمْ يَرِ فِي عَيْنَيْهِ رَمْدًا^(٥٨) » . وَفَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ بِأَنْ يَبْدَأَ

ط ٣٤

(٥٤) سقط من : م .

(٥٥) القلق ، بالتحريك : صفرة تعلو السنان ، ووسخ يركبها . والرجل أقلق ، والجمع قُلُوح . النهاية ٩٩/٤ .
(٥٦) أراد بالرفغ هنا : وسخ الظفر . وأصل الرفغ بالضم والفتح : واحد الأرفاغ ، وهى أصول
الغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوى الأعضاء وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق . النهاية
٢٤٤/٢ .

(٥٧) قال الميثمي : رواه الطبراني والبيزار باختصار ، ورجال البيزار ثقات ، وكذلك رجال الطبراني
إِنْ شاء الله . مجمع الزوائد ١٦٨/٥ .

(٥٨) فى حاشية م : « هذا الحديث غير ثابت . قال السخاوى فى المقاصد الحسنة : لم يثبت فى كيفية
قص الأظفار ولا فى تعيين يوم له شىء عن النبى ﷺ ، وما يعزى لعلى فباطل » . وانظر تذكرة
الموضوعات ١٦٠ .

بِخِنْصَرٍ يُمْنَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْإِبْهَامَ ثُمَّ الْبِنْصَرَ ثُمَّ السَّبَّابَةَ ثُمَّ الْبَاهِمَامَ الْيُسْرَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْخِنْصَرَ ثُمَّ السَّبَّابَةَ ثُمَّ الْبِنْصَرَ .

فصل: وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ بَعْدَ قَصِّ الْأَظْفَارِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْحَلَكُ بِالْأَظْفَارِ قَبْلَ غَسْلِهَا يَضُرُّ بِالْجَسَدِ . وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ « غَسَلَ الْبَرَّاجِمَ » فِي تَفْسِيرِ الْفِطْرَةِ ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْبَرَّاجِمُ : الْعَقْدُ الَّتِي فِي ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، وَالرَّوَاكِجُ : مَا بَيْنَ الْبَرَّاجِمِ . قَالَ : (٥٩) تَنْظِيفُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَتَشَنُّجُ (٦٠) وَيَجْتَمِعُ فِيهَا الْوَسَخُ . (٦١)

وَيُسْتَحَبُّ ذَفْنُ مَا قَلَّمَ مِنْ أَظْفَارِهِ أَوْ أَرَاَلَ مِنْ شَعْرِهِ ، لِمَا رَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مِيلَ بِنْتِ مِشْرَحٍ (٦٢) الْأَشْعَرِيَّةِ قَالَتْ : رَأَيْتُ أُمِّي يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَذْفِنُهَا ، وَيَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ . (٦٣) وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : كَانَ يُعْجِبُهُ ذَفْنُ الدَّمِ . وَقَالَ مُهَنَّأٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ أَيَذْفِنُهُ أَمْ يَلْقِيهِ ؟ قَالَ : يَذْفِنُهُ ، قُلْتُ : بَلَعَلَّكَ فِيهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَذْفِنُهُ . وَرَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَمَرَ بِذَفْنِ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ ، وَقَالَ : « لَا يَتَلَعَّبُ » (٦٤) بِهِ سَحْرَةُ بَنِي آدَمَ . (٦٥) أَوْ كَمَا قَالَ : وَلَأنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ ، فَاسْتُحِبَّ ذَفْنُهُ كَأَعْضَائِهِ . (٦٥)

فصل: وَأَتَّخِذُ الشَّعْرَ أَفْضَلَ مِنْ إِرْزَالِهِ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ ؟ فَقَالَ : سُنَّةٌ حَسَنَةٌ ، لَوْ أُمَكِّنَّا اتَّخَذْنَاهُ . وَقَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ

(٥٩) سقط من : م .

(٦٠) في م : « تسخ » ، والصواب في : الأصل ، ١ ، ومعالم السنن . ومعنى تشنج : تقبض .

(٦١) معالم السنن ٣١/١ .

(٦٢) انظر : الإكمال ، لابن ماکولا ٧٩/٧ ، ٢٥٢ .

(٦٣) قال الميمني : رواه البزار والطبرانی في الكبير والأوسط ، من طريق عبيد الله بن سلمة بن وهرام ، عن أبيه ، وكلاهما ضعيف ، وأبوہ وثق . جمع الزوائد ١٦٨/٥ .

(٦٤) في م : « يتلاعب » . والمبت في : الأصل ، ١ .

(٦٥ - ٦٥) سقط من : م . وهو في : الأصل ، ١ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ جُمَّةٌ. (٦٦) وقال: تَسْنَعُ من أصحابِ النبي ﷺ لهم شَعْرٌ. وقال: عَشْرَةٌ لهم جُحْمٌ. وقال في بعض الحديث: إن شَعْرَ النبي ﷺ كان إلى شَحْمَةٍ أَذْنِيهِ. (٦٧) وفي بعض الحديث: إلى مَنْكِيَّتِهِ. وَرَوَى البراء بن عازب، قال: ما رأيتُ (٦٨) مِنْ ذِي لِمَةٍ في حُلَةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ من رسولِ الله ﷺ، له شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِيَّتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (٦٩) وَرَوَى ابنُ عُمرَ، عن النبي ﷺ، / قال: «رَأَيْتُ ابنَ مَرْيَمَ لَهُ لِمَةٌ» (٧٠).

٣٥

(٦٦) انظر: باب في صفة النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤. و: باب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجملة، من كتاب الزينة. المجتبى من السنن، للنسائي ١١٥/٨، ١٥٩. والمسنند، للإمام أحمد ٢٨١/٤، ٢٩٥.

(٦٧) ورد أيضا: «إلى أنصاف أذنيه» و«لا يجاوز أذنيه» و«لا يجاوز شعره شحمة أذنيه». انظر: باب صفة النبي ﷺ، من كتاب المناقب، وباب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٢٨/٤، ٢٠٧/٧. وباب في صفة النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤. وباب الرخصة في الحلة الحمراء، من كتاب اللباس، وباب ماجاء في الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٧٤/٢، ٣٩٩. وباب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجملة، من كتاب الزينة. المجتبى من السنن، للنسائي ١٥٨/٨ - ١٦٠. والمسنند ١١٣/٣، ١٣٥، ١٥٧، ٢٠٣، ٢٤٩.

(٦٨ - ٦٩) في م: «ذا»، والمثبت في الأصل: «ا»، ومصادر التخرج.

(٦٩) أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨. ومسلم، في: باب في صفة النبي ﷺ، وباب صفة شعر النبي ﷺ، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٨/٤، ١٨١٩. وأبو داود، في: باب ماجاء في الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٩/٢. والنسائي، في باب اتخاذ الشعر، وباب اتخاذ الجملة، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٥/٨، ١١٦، ١٦٠. والترمذي، في باب ماجاء في الرخصة في الثوب الأحمر للرجال، من أبواب اللباس، وفي: باب ماجاء في صفة النبي ﷺ، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ٢٢٨/٧، ١١٦/١٣. والإمام أحمد، في المسند ٢٩٠/٤، ٣٠٠.

وفي الباب عن أنس رضي الله عنه، أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨. والإمام أحمد، في المسند ١١٨/٣، ١٢٥، ٢٤٥، ٢٦٩.

(٧٠) أخرجه البخاري، في: باب الجعد، من كتاب اللباس، وفي: باب رؤيا الليل، من كتاب التعبير. صحيح البخاري ٢٠٧/٧، ٢٠٨، ٤٣/٩. ومسلم، في: باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٥٤/١ - ١٥٦. والإمام مالك، في: باب ماجاء في صفة عيسى ابن مريم عليه السلام، والدجال. الموطأ ٩٢٠/٢. والإمام أحمد، في المسند ١٢٧/٢.

قال الحَلَّالُ: سألتُ أحمدَ بنَ يحيى - يعني^(٧١) ثعلباً - عن اللَّمَّةِ؟ فقال: ما أَلَمْتُ بالأذُنِ. والجَمَّةُ: ما طالت. وقد ذَكَرَ البراءُ بنَ عازِبٍ في حَدِيثِهِ: أن شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، وقد سَمَّاهُ لِمَّةً.

وَيُسْتَحَبُّ أن يَكُونَ شَعْرُ الْإِنْسَانِ عَلَى صِفَةِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، إذا طَالَ فإلى مَنْكِبَيْهِ، وإن قَصُرَ^(٧٢) فإلى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ. وإن طَوَّلَهُ فلا بَأْسَ، نَصَّ عليه أحمدٌ.. وقال أبو عُبَيْدَةَ: كان له عَقِصَتَانِ،^(٧٣) وعُثْمَانُ^(٧٤) له عَقِصَتَانِ.

وقال وائلُ بنُ حُجْرٍ: أتيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ ولى شَعْرٌ طَوِيلٌ، فلمَّا رَأَى قال: «ذُبَابٌ ذُبَابٌ».^(٧٥) فَجَعَلْتُ فَجَزَزْتُهُ، ثم أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ، فقال: «لَمْ أَغْنِكَ، وَهَذَا أَحْسَنُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ.^(٧٦)

وَيُسْتَحَبُّ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ وإِكْرَامُهُ، لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ^(٧٧) أن النَّبِيَّ ﷺ، قال: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ». رواه أَبُو دَاوُدَ.^(٧٨)

وَيُسْتَحَبُّ فَرْقُ الشَّعْرِ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرقَ شَعْرَهُ، وذكره مِنَ الْفِطْرَةِ في حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ،^(٧٩) وفي شُرُوطِ عُمَرَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ: أن لا يَفْرُقُوا شُعُورَهُمْ، لِئَلَّا يَتَشَبَّهُوا بِالْمُسْلِمِينَ.

(٧١) سقط من: الأصل. وهو أبو العباس الشيباني، صاحب المصنفات في النحو واللغة، المتوفى سنة

إحدى وتسعين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٨١، ١٨٢.

(٧٢) في الأصل: «قصره».

(٧٣) العقيقة: الشعر المعقوص، وهو نحو من المضفور، وأصل العقص: اللي، وإدخال أطراف الشعر في أصوله. النهاية ٢٧٥/٣.

(٧٤) في م زيادة: «كانت» وفي أ: «كان».

(٧٥) الذباب: الشؤم. وقيل: الشر الدائم. النهاية ١٥٢/٢.

(٧٦) في: باب كراهية كثرة الشعر، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١٢٠٠/٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب في تطويل الجملة. من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٠/٢. والنسائي، في: باب الأخذ من الشارب، وباب تطويل الجملة، من كتاب الزينة. المحصى ١١٣/٨، ١١٧.

(٧٧ - ٧٧) في م: «يرفعه».

(٧٨) في: باب إصلاح الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٥/٢.

(٧٩) انظر ما تقدم في صفحة ١١٥.

فصل: واختلفت الرواية عن أحمد في خلق الرأس. (٨٠) فروى عنه (٨٠) أنه مكروه، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال في الخوارج: «سَيَمَاهُم التَّحْلِيْقُ». (٨١) فجعله علامة لهم. وقال عمر لصبيغ: لو وجدتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك بالسيف. وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا توضع النواصي إلا في حج أو غمرة». أخرجه (٨٢) الدارقطني، في «الأفراد»، (٨٣) وروى أبو موسى عن النبي ﷺ (٨٤) أنه قال: (٨٤) «ليس منا من خلق» رواه الإمام أحمد. (٨٥) وقال ابن عباس: الذي يخلق رأسه في البصر شيطان. قال أحمد: كانوا يكرهون ذلك. وروى عنه: لا يكره ذلك لكن تركه أفضل. قال حنبل: كنت أنا وأبي نخلق رؤوسنا في حياة أبي عبد الله، فبرأنا ونحن نخلق فلا ينهانا، (٨٦) عن ذلك، (٨٦) وكان هو يأخذ رأسه بالجلمين (٨٧) ولا يخفيه ويأخذه وسطاً. وقد روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى غلاماً قد خلق بعض رأسه وترك بعضه، فتهاهم عن ذلك. أخرجه (٨٨) مسلم، وفي لفظ قال: «أخلفه كله أو دعه كله». وروى عن عبد الله

(٨٠ - ٨٠) في م: «فعنه».

(٨١) أخرجه البخاري، في: باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لاتباعهم حناجرهم، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١٩٨/٩. وأبو داود، في: باب في قتال الخوارج، من كتاب السنة. سنن أبي داود ٥٤٤/٢. والنسائي، في: باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس، من كتاب تحريم الدم. المجتبى ١١٠/٧. وابن ماجه، في: باب في ذكر الخوارج، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٦٢/١. والإمام أحمد، في المسند ٥/٣، ٦٤، ١٩٧، ٢٢٤، ٤٢٢/٤، ٤٢٥، ١٧٦/٥.

(٨٢) في م: «رواه».

(٨٣) أي: «الفوائد الأفراد». انظر: تاريخ التراث العربي ٤٢٢/١/١.

(٨٤ - ٨٤) سقط من: م.

(٨٥) في المسند ٣٩٦/٤. وبلغف: برىء رسول الله ﷺ من خلق أو خرق أو سلق. تعني في المصيبة، في المسند أيضاً ٣٩٦/٤، ٤٠٤، ٤١١، ٤١٦.

(٨٦ - ٨٦) سقط من: م.

(٨٧) الجلم بالتحريك، والجلمان بلفظ التننية: المقرض.

(٨٨) في م: «رواه». والحديث بهذا اللفظ ومعه ما يأتي أخرجه أبو داود، في: باب في =

ابن جعفر، أن النبي ﷺ لما جاء نعي جعفر أمهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتيهم، ثم أتاهم، فقال: «لا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ الْيَوْمِ»، ثم قال: «ادْعُوا بَنِي أَخِي»، / فَجِئَ بَنَاهُ، قال: «ادْعُوا لِي الْحَلَقَ»^(٨٩) فَأَمَرَ بَنَاهُ فَحَلَقَ رُءُوسَنَا. رَوَاهُ^(٩٠) أَبُو دَاوُدَ، وَالطَّيَالِسِيُّ^(٩١)، وَلَئِنْ لَا يُكْرَهُ اسْتِصْالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ. وَهَذَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ» يَعْنِي فِي الْمُصِيبَةِ، لِأَنَّ فِيهِ «أَوْ صَلَقَ»^(٩٢) أَوْ خَرَقَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ^(٩٣) فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ^(٩٤) عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلَقِ، وَكَفَى بِهِذَا حُجَّةٌ.

وَأَمَّا اسْتِصْالُ الشَّعْرِ بِالْمِقْرَاضِ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ رَوَاهُ وَاحِدَةٌ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا كَرِهُوا الْحَلَقَ بِالْمُوسَى وَأَمَّا بِالْمِقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، لِأَنَّ أُدِلَّةَ الْكَرَاهَةِ تَخْتَصُّ بِالْحَلَقِ.

فصل: فَأَمَّا حَلَقُ بَعْضِ الرُّأْسِ فَمَكْرُوهٌ. وَيُسَمَّى الْقَرْعُ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،^(٩٥) وَلَفْظُهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ وَقَالَ:

=الذَّوَابَةُ مِنْ كِتَابِ الرَّجُلِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٤٠١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨٨/٢ .
أَمَّا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ مَاجَأٌ فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الْقَرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَاسِ وَالزَّيْنَةِ . وَسَيَأْتِي
(٨٩) فِي م : « الْحَالِقُ » . وَالْمَثْبُوتُ فِي : الْأَصْلِ ، ١ .

(٩٠ - ٩٠) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ » ، وَالْمَثْبُوتُ فِي : ١ .
وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي حَلَقِ الرُّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ الرَّجُلِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٤٠١/٢ .
(٩١) الصَّلَقُ : الصَّوْتُ الشَّدِيدُ . يُرِيدُ رَفْعَهُ فِي الْمَصَائِبِ وَعِنْدَ الْفَجْيعَةِ بِالْمَوْتِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ النَّوْحُ .
النَّهَاجَةُ ٤٨/٣ .

(٩٢ - ٩٢) سَقَطَ مِنْ م .

(٩٣) فِي : بَابِ فِي الذَّوَابَةِ ، مِنْ كِتَابِ الرَّجُلِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ٤٠١/٢ . وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي :
بَابِ الرِّخَصَةِ فِي حَلَقِ الرُّأْسِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَمِعُ ١١٢/٨ .

وَفِي الْيَابِ أَحَادِيثُ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
٢١٠/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الْقَرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٧٥/٣ .
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْقَرْعِ ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنْ أَنْ يَحْلُقَ بَعْضُ شَعْرِ الصَّبِيِّ وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ ، مِنْ
كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَمِعُ ١١٣/٨ ، ١٥٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : النَّهْيِ عَنِ الْقَرْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَاسِ سَنَنْ ابْنَ
مَاجَهَ ١٢٠١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي الْمُسْنَدِ ٤/٢ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠١ ، ١١٨ ،
١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٥٤ .

«أَحْلَقَهُ كُلَّهُ أَوْ دَعَاهُ كُلَّهُ»^(٩٤) وفي شُرُوطِ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ: أَنْ يَحْلُقُوا مَقَادِمَ رُءُوسِهِمْ لِيَتَمَيَّزُوا بِذَلِكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ. فَمَنْ قَعَلَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ مُتَشَبِّهًا بِهِمْ.

فصل: وَلَا تُخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِي كَرَاهَةِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ رَأْسَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. قَالَ أَبُو مُوسَى: بَرِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩٥)، وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُحْلَقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا^(٩٦). قَالَ الْحَسَنُ: هِيَ مُثَلَّةٌ. قَالَ الْأَثَرُمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَعَجُّزُ عَنْ شَعْرِهَا وَعَنْ مَعَالَجَتِهِ، أَتَأْخُذُهُ عَلَى حَدِيثٍ مَيْمُونَةٍ؟ قَالَ: لِأَيِّ شَيْءٍ تَأْخُذُهُ؟ قِيلَ لَهُ: لَا تَقْدِرُ عَلَى الدَّهْنِ وَمَا يُصْلِحُهُ وَتَقَعُ فِيهِ الدَّوَابُّ. قَالَ: إِذَا كَانَ لَضَرُورَةٍ، فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

فصل: وَيُكْرَهُ تَنْفُ الثَّيِّبِ، لَمَّا رَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ^(٩٧)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: ^(٩٨) نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنْفِ الثَّيِّبِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ نُورُ الْإِسْلَامِ». ^(٩٩) وَعَنْ طَارِقِ بْنِ حَبِيبٍ، أَنَّ حَجَّامًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى شَيْئَةً فِي لِحْيَتِهِ فَأَهْوَى إِلَيْهَا لِيَأْخُذَهَا، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، وَقَالَ: «مَنْ

(٩٤) اللفظ في سنن أبي داود: «أحلقوه كله أو اتركوه كله».

(٩٥) أخرجه البخاري، في: باب ما ينهى عنه من الحلق عند المصيبة، من كتاب الجنائز. صحيح البخاري ١٠٣/٢. ومسلم، في: باب تحريم ضرب الخلود... إلخ، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ١٠٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٧/٤. وانظر ما تقدم من حديث أبي موسى، صفحة ١٢٢.

(٩٦) أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء، من أبواب الحج. عارضة الأحرذى ١٤٧/٤. والنسائي، في: باب النهي عن حلق المرأة رأسها، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٣، ١١٢/٨. (٩٧ - ٩٨) سقط من: م.

(٩٨) أخرجه أبو داود، في: باب في تنف الثيب، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٢/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في النهي عن تنف الثيب، من أبواب الأدب. عارضة الأحرذى ٢٦٠/١٠، ٢٦١. والنسائي، في: باب النهي عن تنف الثيب، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٨/٨. وابن ماجه، في: باب تنف الثيب، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢.

شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٩٩) رَوَاهُ (١٠٠) الْخَلَّالُ فِي «جَامِعِهِ».

فصل: وَيُكْرَهُ خَلْقُ الْقَفَا لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ: قَالَ الْمُرُودِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَلْقِ الْقَفَا. فَقَالَ: هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ. وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَخْلُقَ قَفَاهُ وَقْتُ الْحِجَامَةِ. (١٠١) وَرَوَى الْخَلَّالُ/ ٣٦ بِإِسْنَادِهِ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حُمَيْدٍ، (١٠٢) قَالَ: حَفَّ الْقَفَا مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسِ. (١٠٣) وَأَمَّا حَفُّ الرَّجُلِ، فَقَالَ مُهَنَّاتٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحَفِّ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لِلنِّسَاءِ. وَأَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ خِضَابُ الشَّيْبِ بِغَيْرِ السَّوَادِ، قَالَ أَحْمَدُ: إِنِّي لَأَرَى الشَّيْخَ الْمَخْضُوبَ فَأَفْرَحُ بِهِ. وَذَكَرَ رَجُلًا، فَقَالَ: لَمْ لَا تُخْتَضِبُ؟ فَقَالَ: أَسْتَحْيِي. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، سَنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! قَالَ الْمُرُودِيُّ: قُلْتُ: يُحْكِي عَنْ بَشْرِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ دَاوُدَ: (١٠٤) خَضِبْتَ؟ قُلْتُ: أَنَا لَا أَتَفَرَّغُ لِعَمَلِهَا فَكَيْفَ أَتَفَرَّغُ لِحِضَابِهَا! فَقَالَ: أَنَا أَتُكْرِمُ أَنْ يَكُونَ بَشَرٌ كَشَفَّ عَمَلَهُ لَابْنِ دَاوُدَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «غَيِّرُوا الشَّيْبَ» (١٠٥) وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ خَضَبَا،

(٩٩) فِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِ طَارِقِ بْنِ حَبِيبٍ. أَنْظَرِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مِنْ أَبْوَابِ الْفَضَائِلِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ ١٣٠/٧، ١٣١. وَ: بَابُ ثَوَابِ مَنْ رَمَى بِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ، الْمَجْتَبَى مِنْ سَنَنِ النَّسَائِيِّ ٢٣/٦، ٢٤. وَالْمُسْنَدُ، لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ١٧٩/٢، ٢٠٧، ٢١٠، ١١٣/٤، ٢٣٦، ٣٨٦، ٢٠/٦.

(١٠٠) فِي م: رَوَاهُ.

(١٠١ - ١٠٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٠٢) الْغَسَّاقِيُّ مَوْلَاهُمُ، الدِّمَشْقِيُّ، أَبُو أَحْمَدَ، رَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ، صَدُوقٌ، لَا بَأْسَ بِهِ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٩٢/١١، ٩٣.

(١٠٣) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيُّ، الْفَقِيهَ، أَحَدُ أَذْكِيَاءِ الْعَالَمِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّيْخِ رَافِعِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، ١٧٦، الْعَبَرِ ١٠٨/٢.

(١٠٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخِضَابِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِلَاسِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٤/٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْإِذْنِ بِالْخِضَابِ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ. الْمَجْتَبَى ١١٩١٨. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٥/١، ٢٦١/٢، ٣٥٦، ٤٩٩، ٢٤٧/٣، ٣٢٨.

والمُهَاجِرُونَ، فهو لاء لم يَتَفَرَّغُوا لَعَسْلِهَا! والنبي ﷺ قد أمرَ بالخِضَابِ، فَمَنْ لم يَكُنْ عَلَى ما كان عليه رسولُ الله ﷺ فَلَيْسَ هو^(١٠٥) من الدين في شيء، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَدِيثُ أَبِي رَمْثَةَ^(١٠٦) وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ^(١٠٧).
وَيُسْتَحَبُّ الخِضَابُ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ^(١٠٨)؛ لِمَا رَوَى الْحَلَّالُ، وَابْنُ مَاجَهَ،

(١٠٥) سقط من : م .

(١٠٦) أبو رمثة هو رفاعه بن يربى البلوى، ويقال عكسه . انظر تقريب التهذيب ٤٢٣/٢ .
(١٠٧) حديث أبي ذر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : « إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيْرُكُمْ بِهِ الشَّيْبُ الْجَنَاءُ وَالكَتَمُ » . أخرجه أبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في الخضاب ، من أبواب اللباس . غارضة الأحوذى ٢٥٥/٧ . والنسائي ، في : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢٠/٨ . وابن ماجه ، في : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٧/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩ .

وحديث أبي هريرة تقدم ، وروى أبو هريرة أيضا عن النبي ﷺ : « إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِقُهُمْ » . أخرجه البخاري ، في : باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي باب الخضاب ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٧/٤ ، ٢٠٧/٧ . ومسلم ، في : باب في مخالفة اليهود في الصبغ ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٦٣/٣ . والنسائي ، في : باب الإذن في الخضاب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٨/٨ ، ١١٩ ، وأبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٠/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٠٩ ، ٤٠١ .

وحديث أبي رمثة ، قال : انطلقت مع أبي نحو النبي ﷺ ، فإذا هو ذو وفرة بها رَدْعُ جَنَاءٍ . وعليه بردان أخضران . [الردع : اللطخ] . أخرجه أبو داود ، في : باب في الخضاب من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ١٦٣/٤ . والنسائي ، في : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . ثم روى قوله : ورأيتُه وقد لطخ لحية بالصفرة . المجتبى ١٢١/٨ .

وحديثه أيضا ، قال : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَبِي . فَقَالَ لِرَجُلٍ أَوْ لِأَيِّهِ : « مَنْ هَذَا ؟ » . قَالَ : ابْنِي . قَالَ : « لَا تُجْنِي عَلَيْهِ » . وَكَانَ قَدْ لَطَخَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْخِضَابِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرْجَلِ . سنن أبي داود ٤٠٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ١٦٣/٤ . وروى الإمام أحمد ، في المسند ١٦٣/٤ ، عنه قال : كان النبي ﷺ يَخْضِبُ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ . وحديث أم سلمة رضي عنها يأتي .

(١٠٨) الكتم : نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة ، ويختضب به للسواد .

بإسناديهما عن عثمان^(١٠٩) بن عبد الله بن موهب، قال: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَأُخْرِجَتْ إِلَيْنَا^(١١٠) شَعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَخْضُوبًا بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ^(١١١). وَخَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالكَتَمِ.

ولا بَأْسَ بِالْوَرَسِ وَالزُّعْفَرَانِ، لِأَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ قَالَ: كَانَ خِضَابُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَرَسُ^(١١٢) وَالزُّعْفَرَانُ^(١١٣). وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخِي رَافِعٌ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، وَأَنَا مَخْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ، وَأَخِي مَخْضُوبٌ بِالصُّفْرَةِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَذَا خِضَابُ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ لِأَخِي رَافِعٍ: هَذَا خِضَابُ الْإِيمَانِ.

وَيُكْرَهُ الْخِضَابُ بِالسَّوَادِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَكْرَهُ الْخِضَابَ بِالسَّوَادِ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ. قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَخِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّقَامَةِ^(١١٤) بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيَّرُوهُمَا وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ»^(١١٥). وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ^(١١٦) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ»^(١١٧)

(١٠٩) في النسخ: «نعم». وهو خطأ. انظر ما يأتي في تخریج الحديث.

(١١٠) في م: «لنا».

(١١١) أخرجه البخاری، في: باب ما يذكر من الشيب من كتاب اللباس. صحيح البخاری ٢٠٧/٧، ووقف به عند قولها: «مخضوباً». وابن ماجه، في: باب الخضاب بالحناء، من كتاب اللباس. سنن ابن ماجه ١١٩٦/٢، ١١٩٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٦/٦، ٣١٩، ٣٢٢.

(١١٢) الورس: نبت أصفر، يزرع باليمن، ويصيف به.

(١١٣) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤٧٢/٣.

(١١٤) الثقامة: شجرة بيضاء الثمر والزهر، ينبت بالجليل غالباً.

(١١٥) أخرجه مسلم، في: باب استحباب خضاب الشيء بصفرة أو حمرة وتحريمه السواد، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٦٣/٣. وأبو داود، في: باب في الخضاب، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٣/٢. والنسائي، في: باب النهي عن الخضاب بالسواد، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٠/٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٣٨.

(١١٦ - ١١٧) في م: «مرفوعاً».

(١١٧) حواصل الحمام: صدورهما. ويغلب عليها السواد، وفي مسند أحمد أن قوله =

الْحَمَامَ، لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ». (١١٨) وَرَخَّصَ فِيهِ إِسْحَاقُ (١١٩) «بَنِ رَاهُويَةَ» (١١٩) لِلْمَرْأَةِ تَتَزَيَّنُ بِهِ لَزُوجِهَا.

٣٦ ط / فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتَحِلَ وَثَرًا، وَيَدَّهِنَ غَبًا، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ وَيَتَطَيَّبَ. قَالَ حَنْبَلٌ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَتْ لَهُ صَبِيَّةٌ فِيهَا مِرَاةٌ وَمُكْحَلَةٌ وَمِشْطٌ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ (١٢٠) قِرَاءَةِ جُزْئِهِ (١٢٠) نَظَرَ فِي الْمِرَاةِ وَانْكَحَلَ وَامْتَشَطَ، وَقَدْ رَوَى جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ» (١٢١) فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبِثُ الشَّعَرَ». (١٢٢) قِيلَ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ: كَيْفَ يَكْتَحِلُ الرَّجُلُ؟ قَالَ: وَثَرًا. وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُورِثْ،

= «كحواصل الحمام» من لفظ أحد رجال السند.

(١١٨) أخرجه أبو داود، في: باب ماجاء في خضاب السواد، من كتاب الترجل. سنن أبي داود ٤٠٤/٢. والنسائي، في: باب النهي عن الخضاب بالسواد، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧٣/١.

(١١٩ - ١٢٠) من: الأصل، ١.

(١٢٠ - ١٢١) في م: «حزبه» وفي الأصل: «قراءة حزبه»، والمثبت في: ١.

(١٢١) الإثمد: الكحل الأسود.

(١٢٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب الكحل بالإثمد، من كتاب الطب ١١٥٦/٢. وذكره الترمذي، في: باب ماجاء في الاكتحال، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٩/٧. ومثله عن ابن عمر، أخرجه ابن ماجه، في: باب الكحل بالإثمد، من كتاب الطب ١١٥٦/٢.

وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ نَحَرَ أَكْحَالَكُمْ الْإِثْمِدَ، يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَنْبِثُ الشَّعَرَ». أخرجه أبو داود، في: باب في الأمر بالكحل، من كتاب الطب، وفي: باب في البياض، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٣٦/٢، ٣٧٣. والترمذي، في: باب ماجاء في الاكتحال، من أبواب اللباس، وفي: باب ماجاء في السعوط، من أبواب الطب. عارضة الأحوذى ٢٥٩/٧، ٢٥٥/٨. والنسائي، في: باب الكحل، من كتاب الزينة. المجتبى ١٢٩/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣١/١، ٢٤٧، ٢٧٤، ٣٢٨، ٣٦٣.

وفيه أيضا عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هودة الأنصاري، عن أبيه، عن جده، نحوه، أخرجه أبو داود، في: باب الكحل عند الثوم للصائم، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٥٤/١. والدارمي، في: باب الكحل للصائم، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ١٥/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧٦/٣، ٥٠٠.

مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». (١٢٣) والوُثْرُ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ غَنِيٍّ، وَقِيلَ:
ثَلَاثٌ فِي الْيَمْنِيِّ وَاثْنَتَانِ فِي الْيُسْرَى، لِيَكُونَ الْوُثْرُ حَاصِلًا فِي الْعَيْنَيْنِ مَعًا.
وروى الحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْقَلِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ
التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبًا. (١٢٤) قَالَ أَحْمَدُ: مَعْنَاهُ يَذْهَبُ يَوْمًا وَيَوْمًا لَا. وَكَانَ أَحْمَدُ يُعْجِبُهُ
الطَّيْبُ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ الطَّيْبَ وَيَتَطَيَّبُ كَثِيرًا.

فصل: ورُوي عن النبي ﷺ، أَنَّهُ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالنَّامِصَةَ
وَالْمُتَمَصِّصَةَ، وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُسْتَوْشِرَةَ. (١٢٥) فَهَذِهِ الْخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَعَنَ فَاعِلَهَا وَلَا يَجُوزُ لَعْنُ فَاعِلِ الْمُبَاجِ.

(١٢٣) أخرجه أبو داود، في: باب الاستار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١.
وابن ماجه، في: باب الارتياح للغائط والبول، من كتاب الطهارة، وفي باب: من اكحل وترا، من
كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١٢١/١، ١١٥٧/٢. والدارمي. وفي باب: التستر عند الحاجة، من
كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٦٩/١، ١٧٠. وأخرج صدره الإمام أحمد، في: المسند ٣٥١/١،
٣٥٦. ونحوه في: ١٥٦/٤.

(١٢٤) أخرجه أبو داود، في: أول كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٤/٢. والترمذي، في: باب
ما جاء في النهي عن الترجل إلا غبا، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٨/٧. والنسائي، في:
باب الترجل غبا، من كتاب الزينة. المجتبى ١١٤/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٤.

(١٢٥) أخرجه البخاري، في: باب المتفلجات للحسن وباب المتنصصات، وباب الوصل في
الشعر، وباب الموصولة، وباب المستوشمة، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٢١٢٧/٧ - ٢١٤.
ومسلم، في: باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، من كتاب اللباس. صحيح مسلم
١٦٧٦/٣ - ١٦٧٨. وأبو داود، في: باب في صلة الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود
٣٩٦/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في موصلة الشعر، من أبواب اللباس، وفي: باب ما جاء في
الواصللة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧، ٢٣٣/١٠.
والنسائي، في: باب الواصلة، وباب المستوصلة، وباب التنصصات، وباب الواشحات، وباب
المتفلجات، وباب لعن الواصلة والمستوصلة، وباب لعن الواشمة والمتوشمة، وباب لعن المتنصصات
والمتفلجات، من كتاب الزينة. المجتبى ١٢٥/٨ - ١٢٨، ١٦٣، ١٦٤. وابن ماجه، في: باب
الواصللة والواشمة، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦٣٩/١، ٦٤٠. والدارمي، في: باب في
الواصللة والمستوصلة، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢٧٩/٢، ٢٨٠. والإمام أحمد، في:
المسند ٤١٥/١، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٦٥، ٣٣٩/٢، ١١١/٦، ٢٢٨، ٢٥٠،
٢٥٧، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣.

والواصلَّة: هي التي تَصِلُ شَعْرَهَا بِغَيْرِهِ، أو شَعَرَ غَيْرِهَا. والمُستَوْصِلَةُ: المَوْصُولُ شَعْرُهَا بِأَمْرِهَا، فهذا لا يَجُوزُ لِلخَبَرِ، لما رَوَتْ عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ امرأةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ ابْنَتِي عِزْسٌ وَقَدْ تَمَرَّقَ^(١٢٦) شَعْرُهَا، أَفَاصِلُهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعْنَتِ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ». ^(١٢٧) فلا يَجُوزُ وَصْلُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ بِشَعْرِ آخَرٍ؛ لهذه الأحاديث، ولما رَوَى عَنْ مُعَاوِيَةَ، أَنَّ أُخْرَجَ كُبَّةَ^(١٢٨) مِنْ شَعْرِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذَا نِسَاؤُهُمْ». ^(١٢٩)

وَأما وَصْلُهُ بِغَيْرِ الشَّعْرِ، فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ مَا تَشُدُّ بِهِ رَأْسَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ مَكْرُوهٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ، لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ فِي تَحْصِيصِ التِّي تَصِلُهُ بِالشَّعْرِ، فَيُمْكِنُ جَعْلُ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْفِظِ الْعَامِّ، / وَبَقِيَ الْكَرَاهَةُ لِعُمُومِ الْفِظِ فِي سَائِرِ ٣٧

(١٢٦) في م . « تَمَرَّقَ » . وتَمَرَّقَ الشَّعْرُ : انْتثر وتساقت من مرض أو غيره . النهاية ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ .

(١٢٧) أخرجه البخاري ، في : باب الوصل في الشعر ، وباب الموصولة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٢/٧ ، ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٦٧٦/٧ ، ١٦٧٧ . والنسائي ، في : باب لعن الواصلة والمستوصلة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٣/٨ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الواصلة والواشمة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٤٠/١ . (١٢٨) الكبة : الجماعة .

(١٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٢/٧ ، ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة . صحيح مسلم ١٦٧٩/٣ . وأبو داود ، في : باب في صلة الشعر ، من كتاب الرجل . سنن أبي داود ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ . والترمذي ، في : باب ماجاء في كراهية اتخاذ القصة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٢/١٠ . والنسائي ، في : باب الوصل في الشعر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٢/٨ . والإمام مالك ، في : باب السنة في الشعر ، من كتاب الشعر . الموطأ ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٨/٤ .

الأحاديث، ورُوي عنه (١٣٠) أنه قال: لا تُصِلُ المرأةُ برأسِها الشَّعْرَ ولا القَرَامِلَ (١٣١) ولا الصُّوفَ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عن الوِصَالِ، فكلُّ شَيْءٍ يَصِلُ فهو وِصَالٌ، وَرَوَى (١٣٢) في مُسْنَدِهِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا. وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُمَشِّطُونَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصِلُ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِقَرَامِلٍ وَأُمَشِّطُهَا، فَتَرَى لِي أَنْ أُحْجَّ مِمَّا اكْتَسَبْتُ؟ قَالَ: لَا. وَكَرِهَ كَسْبَهَا، وَقَالَ لَهَا: يَكُونُ مِنْ مَالٍ أَطْيَبَ مِنْ هَذَا.

والظاهر: أَنَّ الْمُحَرَّمَ إِنَّمَا هُوَ وَصْلُ الشَّعْرِ بِالشَّعْرِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّذْلِيلِ وَاسْتِعْمَالِ الشَّعْرِ الْمُخْتَلَفِ فِي نَجَاسَتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ، لَعَدَمِ هَذِهِ الْمَعَانِي فِيهَا، وَحُضُورِ الْمَصْلَحَةِ مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لِرُؤُوسِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فصل: فأما التَّامِصَةُ: فهي التي تَنْتِفُ الشَّعْرَ مِنْ الْوَجْهِ، وَالْمُتَمَصِّصَةُ: الْمُنْتَوِفُ شَعْرُهَا بِأَمْرِهَا، فَلَا يَحْجُوزُ لِلْخَيْرِ. وَإِنْ حُلِقَ الشَّعْرُ فَلَا يَأْسَ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي التَّنْفِ. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَأَمَّا الْوَاشِئَةُ: فهي التي تَبْرُدُ الْأَسْنَانَ بِمِزِدٍ وَتَحْوِيهِ؛ لِتُحَدِّدَهَا وَتُقَلِّجَهَا وَتُحَسِّنَهَا، وَالْمُسْتَوْشِئَةُ: الْمَفْعُولُ بِهَا ذَلِكَ بِإِذْنِهَا، وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِئَةَ وَالْمُسْتَوْشِئَةَ». (١٣٣) وَالْوَاشِئَةُ: الَّتِي تُغْرِزُ جِلْدَهَا بِإِبْرَةٍ،

(١٣٠) أَي عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(١٣١) الْقَرَامِلُ: ضِفَائِرُ مِنْ شَعْرٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ إِبْرِيصٍ، تُصَلُّ بِهِ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا. النِّهَايَةُ ٥١/٤.
(١٣٢) ١٣٢ - ١٣٢) سَقَطَ مِنْ: م. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٦/٣.
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الْبَلَابِاسِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٧٩/٣.

(١٣٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَفِي: تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَشْرِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِي: بَابِ الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ، وَبَابِ الْوَصْلِ فِي الشَّعْرِ، وَبَابِ التَّمَصُّصَاتِ، وَبَابِ الْوَاصِلَةِ، وَبَابِ الْوَاشِئَةِ، وَبَابِ الْمُسْتَوْشِئَةِ، وَبَابِ لَعْنِ الْمَوْصُورِ، مِنْ كِتَابِ الْبَلَابِاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١١/٣، ١٨٤/٦، ٧٩/٧، ٢١٢ - ٢١٤، ٢١٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَحْرِيمِ فِعْلِ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ... إلخ، مِنْ =

ثم^(١٣٤) تَحْشَوْهُ كَحَلَاءٍ. وَالْمُسْتَوْشِمَةُ: التي يُفَعَّلُ بها ذلك.

= كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٧٧/٣. وأبو داود، في: باب صلة الشعر، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٦/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في حواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في الواصلة والمستوصلة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧ ، ٢٣٣/١٠ . والنسائي ، في : باب إحلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليظ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الواصلة ، وباب المستوصلة ، وباب الموشحات ، ولب لعن الواحمة والموشمة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢١/٦ ، ١٢٥/٨ - ١٢٧ ، ١٦٤ . وابن ماجه ، في : باب الواصلة والواحمة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٩/١ . والدارمي ، في : باب في الواصلة والمستوصلة ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ . والإمام أحمد ، في : للمسد ٨٣/١ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٣٣٩/٢ ، ٣٠٩/٤ . ٢٥٠/٦ .

(١٣٤) سقط من : م .

باب السَّوَاكِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ

١٤ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ: (وَالسَّوَاكُ سُنَّةٌ، يُسْتَحَبُّ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ السَّوَاكَ سُنَّةً غَيْرَ وَاجِبٍ، وَلَا يُعَلِّمُ أَحَدًا قَالَ بِوَجوبِهِ إِلَّا إِسْحَاقُ وَدَاوُدُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(١).

وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «تَوَلَّوْا أَنْ أَشُقَّ عَلَيَّ أَمْتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢)، يَعْنِي لِأَمْرَتِهِمْ أَمْرًا إِبْجَابًا؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ إِنَّمَا تَلْحَقُ بِالْإِبْجَابِ لَا بِالْتَّذِيبِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي حَدِيثِهِمْ أَمْرٌ نَذْبٌ / وَاسْتِحْبَابٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخُصُوصِ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ،

٣٧ ط

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٢/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِهِ ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الْآيَةَ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٦٨/١، ١٦٩. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٥/٥.

وَفِي م: وَأَمَرَ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَفِي: بَابِ سَوَاكِ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ لِلصَّامِ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ. وَفِي: بَابِ مَا يُجُوزُ مِنَ اللَّوْءِ، مِنْ كِتَابِ الْمُتَنَى. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥/٢، ٤٠، ١٠٦/٩. وَلَيْسَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ: وَعِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٠/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١١/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٣٨/١، ٣٩. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخَصَةِ فِي السَّوَاكِ بِالْعَشِيِّ لِلصَّامِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ١٦/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٥/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧٤/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ١/١٦٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٠/١، ١٢٠، ٢٤٥/٢، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٦٠، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٣١، ١١٤/٤، ١١٦، ١٩٣/٥، ٤١٠، ٣٣٥/٦، ٤٢٩.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، لِحَثِّ النَّبِيِّ ﷺ وَمُواظَبَتِهِ عَلَيْهِ، وَتَرْغِيهِ فِيهِ وَتَذْبِهُ إِلَيْهِ، وَتَسْبِيحَتِهِ إِيَّاهُ مِنَ الْفِطْرَةِ فِيمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»^(٣)، وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤). وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَسْتَاكُ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُخْفِيَ مَقَادِمَ فَمِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥).

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ فِي مَوَاضِعَ ثَلَاثَةٍ: عِنْدَ الصَّلَاةِ؛ لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ. وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ؛ لِمَا رَوَى حَدِيثُهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ^(٦) يَشْوُصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧)، يَعْنِي: يَغْسِلُهُ، يَقَالُ: شَاَصُهُ، يَشْوُصُهُ^(٨)، وَمَا صَهُ: إِذَا

(٣) المسند ٣/١، ١٠.

وأخرجه، عن عائشة، رضى الله عنها، البخارى، في: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٤٠/٣. والنسائى، في: باب الترغيب في السواك، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٥/١. والدارمى، في: باب السواك مطهرة للفم، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ١٧٤/١. والإمام أحمد، في المسند ٤٧/٦، ٦٢، ١٢٤، ١٤٦، ٢٣٨.

وأخرجه، عن ابن عمر، رضى الله عنهما، الإمام أحمد، في: المسند ١٠٨/٢.

(٤) في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٣٢٠/١. وأخرجه النسائى، في: باب السواك في كل حين، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٧/١. وابن ماجه، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١/٦، ٤٢، ١١٠، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٢، ٢٣٧.

(٥) في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٦/١.

وروى الإمام أحمد نحوه، في: المسند ٢٦٣/٥.

(٦) في ١: «النوم».

(٧) أخرجه البخارى، في: باب السواك، من كتاب الوضوء، وفي: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفي: باب طول القيام في صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ٧٠/١، ٥٠/٢، ٦٤. ومسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١، ٢٢١. وأبو داود، في: باب السواك لمن قام من الليل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٤/١. والنسائى، في: باب السواك إذا قام من الليل، من كتاب الطهارة، وفي: باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٣/١، ١٧٢/٣. وابن ماجه، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والدارمى، في: باب =

عَسَلَهُ، وعن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ لا يَرُقْدُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسْوَكًا قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩)، ولأنه إذا نام يَنْطَبِقُ فَوْهُ فَتَنْغَيَّرُ رَائِحَتُهُ. وعند ثَعْيَرٍ رَائِحَةٌ فِيهِ بِمَا كُوِلَ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ السَّوَاكَ مَشْرُوعٌ لِإِزَالَةِ رَائِحَتِهِ وَتَطْيِيبِهِ.

فصل: وَيَسْتَأْكَ عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِسَانِهِ، قال أبو موسى: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْنَهُ يَسْتَأْكَ عَلَى لِسَانِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠)، وقال عليه السلام: «إِنِّي لَأَسْتَأْكَ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ مَقَادِمَ فَيْءٍ»^(١١). ويستاك غَرْضًا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْتَأْكُوا غَرْضًا، وَادَّهِنُوا غَبًا، وَاسْكُجِلُوا وَثْرًا»^(١٢). وَلِأَنَّ السَّوَاكَ طَوْلًا مِنْ أَطْرَافِ الْأَسْنَانِ إِلَى عُمُودِهَا رِمَا أَدْمَى اللَّفَّةَ وَأَفْسَدَ الْعُمُودَ. وَيُسْتَحَبُّ التَّيَامُنُ فِي سِوَاكِهِ،

= السواك عند التهجد، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٨٢/٥، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧.

(٨) زيادة من: م.

(٩) في: باب السواك لمن قام بالليل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٠، ١٦١/٦.

(١٠) بهذا اللفظ أخرجه أبو داود، في: باب كيف يستاك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٢/١. وبنحوه أخرجه مسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١. والنسائي، في: باب كيف يستاك من كتاب الطهارة. المجتبى ١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١٧/٤.

أما المتفق عليه، فهو حديث أبي موسى: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكِ يَبْدُو بِإِصْبَعِهِ يَقُولُ أَعْ أَعْ، وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ. كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ. حيث أخرجه البخاري، في: باب السواك، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٧٠/١. ومسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١.

(١١) تقدم في الصفحة السابقة.

(١٢) قال الزرقاني: لا أصل له بهذا اللفظ. نعم ورد معناه في أحاديث. مختصر المقاصد الحسنة ٥٦.

وقال ابن الديبع: قال ابن الصلاح: بحث عنه فلم أجده له أصلاً، ولا ذكر له في شيء من كتب الحديث، والجملة الأولى منه رواها أبو نعيم في كتاب السؤال، من حديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يستاك غَرْضًا، وَلَا يَسْتَأْكَ طَوْلًا. وفي مسنده، عبد الله بن حكيم، وهو متروك، والجملة الثانية صحيحها الترمذي وابن حبان، من حديث عبد الله بن مغفل، قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجْلِ إِلَّا غَبًا، والجملة الثانية عن أبي داود، عن أبي هريرة، رفعه: «مَنْ اسْكُجَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ قَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ». تميز الطيب من الخبيث.

٢٢

لأن عائشة، رضى الله عنها، قالت: كان النبي ﷺ يُعِجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعَلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٣). وَيَعْسِلُهُ بِالْمَاءِ؛ لِيُرِيْلَ مَا عَلَيْهِ، قَالَتْ عائشة، رضى الله عنها: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السَّوَّاءَ لِأَغْسِلَهُ^(١٤)، فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ، ثُمَّ أَذْفَعُهُ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٥). وَرَوَى عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نَعْبُدُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَنْبِيَاءَ مُحَمَّرَةً / مِنَ اللَّيْلِ: إِنَاءً لِطُهُورِهِ، وَإِنَاءً لِسِوَاكِهِ، وَإِنَاءً لِشَرَابِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١٦).

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ السَّوَّاءُ عَوْدًا لَيْنًا يَنْقَى الْفَمَ، وَلَا يَجْرَحُهُ، وَلَا يَضُرُّهُ، وَلَا يَنْفَقَتْ فِيهِ، كَالْأَرَاكِ وَالْعَرَجُونِ، وَلَا يُسْتَاكُ بِعُودِ الرُّمَّانِ وَلَا الْآسِ وَلَا

= وقد مرت أحاديث السواك: وانظر للترجل غيًّا ما أخرجه أبو داود، في: أول كتاب الترجل. سنن أبي داود ٣٩٤/٢. والترمذي: في: باب ماجاء عن النبي عن الترجل إلا غيًّا، من أبواب اللباس. عارضة الأحوذى ٢٥٨/٧. والنسائي، في: باب الترجل غيًّا، من كتاب الزينة. المحتجى ١١٤/٨. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٤. وعن الاكتحال وترا، ما أخرجه أبو داود، في: باب الاستار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١. وابن ماجه، في: باب الارتداد للبول والغائط، من كتاب الطهارة، وفي: باب من اكحل وترا، من كتاب الطب. سنن ابن ماجه ١٢٢/١، ١١٥٧/٢. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٦/٢، ٣٧١، ١٥٦/٤.

(١٣) أخرجه البخاري، في: باب التيمن في الوضوء والغسل، من كتاب الوضوء، وفي: باب التيمن في دخول المسجد وغيره، من كتاب الصلاة، وفي: باب التيمن في الأكل وغيره، من كتاب الأطعمة، وفي: باب يبدأ النعل باليمين، وباب الترجيل، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٥٣/١، ١١٦، ٨٩/٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢١١. ومسلم، في: باب التيمن في الطهور وغيره، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٦/١. وأبو داود، في: باب في الانتعال، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٩٠/٢. والترمذي، في: باب ما يستحب من التيمن في الطهور، من أبواب الجمعة وما يليه من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٨٦/٣. والنسائي، في: باب بأى الرجلين يبدأ بالغسل، وباب التيمن في الطهور، من كتاب الطهارة، وفي: باب التيامن في الترجل، من كتاب الزينة. المحتجى ٦٧/١، ١٦٨، ١٦١/٨. وابن ماجه، في: باب التيمن في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٤/٦، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٢، ٢١٠.

وفي النسخ: «التيامن» مكان: «التيمن».

(١٤) في م: «أغسله». والثبت في: الأصل، ا. ومنن أبي داود.

(١٥) في: باب غسل السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٣/١.

(١٦) في: باب تغذية الإناء، من كتاب الطهارة، وفي: باب تخمير الإناء، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١١٢٩/٢، ١٢٩/١.

الأعواد الذكيّة؛ لأنه روى عن قبيصة بن ذؤيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تخللوا بعود الرّيحان، ولا الرّمان، فإنّهما يحركان عرق الجذام». رواه محمد ابن الحسين الأزديّ الحافظ بإسناده^(١٧)، وقيل: السّواك بعود الرّيحان يضرّ بلحم الفم. وإن استاك بأصبعه أو خرقة، فقد قيل: لا يصيب السنّة؛ لأنّ الشّرع لم يردّ به، ولا يحصل الإنقاء به حصّوله بالعود، والصّحيح أنّه يصيب بقدر ما يحصل من الإنقاء، ولا يترك القليل من السنّة للعجز عن كثيرها. والله أعلم.

وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي^(١٨)، أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التّيمي^(١٩)، أخبرنا أبو الحسين ابن بشران^(٢٠)، أخبرنا ابن البهترى^(٢١)، حدّثنا أحمد بن إسحاق بن صالح^(٢٢)، حدّثنا خالد بن خدّاش^(٢٣)، حدّثنا محمد بن المثنى^(٢٤)، حدّثني بعض أهلي، عن أنس بن مالك، أن رجلاً من بني عمرو بن

(١٧) أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي، نزل بغداد، وحدث بها، وكان حافظاً، صنف كتباً في علوم الحديث، في حديثه غرائب ومناكير. توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وسبعين وثلاثمائة بالموصل. تاريخ بغداد ٢/٢٤٤، ٢٤٤، تذكرة الحفاظ ٣/٩٦٧، العبر ٢/٣٦٧، ٣٦٨.

(١٨) أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري البغدادي، الحنبل، قاضي المارستان، عارف بالعلوم، متفنن، نظر في كل علم، وكان سماعه صحيحاً، توفي سنة خمس ومائتين وخمسة. العبر ٤/٩٦، ٩٧، ذيل طبقات الحنابلة ١/١٩٢-١٩٨.

(١٩) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التّيمي البغدادي، الفقيه الواعظ، شيخ الحنابلة، المتوفى سنة ثمان ومائتين وأربعمائة. العبر ٣/٣٢٠، ذيل طبقات الحنابلة ١/٧٧-٨٥.

(٢٠) أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي، كان صدوقاً، تام المروءة، ظاهر الديانة، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة. تاريخ بغداد ١٢/٩٨، ٩٩، العبر ٣/١٢٠.

(٢١) لعله أبو عمرو محمد بن أحمد بن جعفر النيسابوري المزيّني الحافظ، صاحب الأربعين المروية، كان من حفاظ الحديث المبرزين في المذاكرة، توفي سنة ست وتسعين وثلاثمائة. العبر ٣/٦١، ٦٢.

(٢٢) أبو بكر أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، صدوق، لا بأس به، توفي بسر من رأى، سنة إحدى ومائتين ومائتين. تاريخ بغداد ٤/٢٨، ٢٩.

(٢٣) خالد بن خدّاش بن عجلان المهلبى مولاهم البصري، نزل بغداد، روى عن مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وعدة، وثقّ، وهو صدوق، توفي سنة ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين ومائتين. تاريخ بغداد ٨/٣٠٧-٣٠٨، ميزان الاعتدال ١/٦٢٩.

(٢٤) أبو موسى محمد بن المثنى بن قيس العنزي البصري الثّمين الحافظ، ثقة، ثبت، صدوق، صالح الحديث، توفي سنة سبع وستين ومائة. تاريخ بغداد ٣/٢٨٣-٢٨٥، ميزان الاعتدال ٤/٢٤.

عَوْف، قال: يَأْرَسُوْلُ اللهَ، إِنَّكَ رَغَبْتَنَا فِي السَّوَالِ، ^(٢٥) فَهَلْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قال: «أَصْبَغِيكَ» ^(٢٦)، سِوَالٌ عِنْدَ وَضُوْعِكَ، أَمْرُهُمَا عَلَى أَسْنَانِكَ، إِنَّهُ لَا عَمَلَ لِمَنْ لَا نِيَّةَ لَهُ، وَلَا أَجْرَ لِمَنْ لَا حَسَنَةَ لَهُ.

١٥ - مسألة؛ قال: (إِلَّا ^(٢٧)) أَنْ يَكُونَ صَائِمًا، فَيَمْسِكَ مِنْ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ).

قال ابن عَقِيل: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ السَّوَالُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَهَلْ يُكْرَهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا يُكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: يَسْتَأْذِنُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الظُّهْرِ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَلِأَنَّ السَّوَالُ إِنَّمَا اسْتَحَبَّ لِإِرَاةِ رَايَةِ الْقِيَمِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَحْلُوفُ فِيمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» ^(٢٨). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ

(٢٥-٢٥) سقط من: الأصل.

(٢٦) كذا في النسخ ولعله على تقدير: «هما سواك».

(٢٧) في م: «لا».

(٢٨) أخرجه البخاري، في: باب فضل الصوم، وباب هل يقول إلى صائم إذا شتم، من كتاب الصوم، وفي: باب ما يذكر في المسك، من كتاب اللباس، وفي: باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، وباب حديثي محمد بن عبد الرحيم، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ٣/٣١، ٣٤، ٧/٢١١، ٨/١٧٥، ١٩٢. ومسلم، في: باب فضل الصيام، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٢/٨٠٦، ٨٠٧. وأبو داود، في: باب في فضل الصيام، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٢/٢٤. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل الصوم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣/٢٩٤. والنسائي، في: باب فضل الصيام، وباب الاختلاف على أبي صالح، وباب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب. المجتبى ٤/١٣٢، ١٣٤-١٣٦، ١٣٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في فضل الصيام، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١/٥٢٥. والدارمي، في: باب في فضل الصيام، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢/٢٤. والإمام مالك، في: باب جامع الصيام، من كتاب الصيام. الموطأ ١/٣١. والإمام أحمد، في: المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٠٣/٤٠، ٤٠٤/١٣٠، ٢٠٢، ٢٤٠/٦.

حَسَنٌ^(٢٩). وإزالةُ الْمُسْتَطَابِ مَكْرُوهٌ، كَذِمَ الشُّهْدَاءِ وَشَعِبَ الْإِحْرَامُ. والثانية لا يُكْرَهُ، وَرَخَّصَ فِيهِ غُدُوءٌ وَعَشِيًّا النَّحْيُ، وابن سيرين، وعُروَةُ، ومالك، ٣٨ ظ وأصحابُ الرَّأْيِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وابن عَبَّاسٍ، وعائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ فِي السَّوَاكِ، وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَيْرَ حِصَالٍ الصَّائِمِ السَّوَاكُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ^(٣٠). وقال عامرُ بن ربيعة: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَالًا أَحْصَى يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ^(٣١). قال التِّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٦ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا الْإِنَاءُ ثَلَاثًا). عَسَلَ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ مَسْنُونٌ فِي الْجُمْلَةِ، سَوَاءٌ قَامَ مِنَ النَّوْمِ أَوْ لَمْ يَقُمْ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تُعْمَسُ فِي الْإِنَاءِ وَتُنْقَلُ الْوُضُوءُ إِلَى الْأَعْضَاءِ، فَفِي غَسْلِهِمَا اخْتِرَازٌ^(٣٢) لَجَمِيعِ الْوُضُوءِ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَإِنْ عَثَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَفَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: دَعَا بِإِنَاءٍ^(٣٣) فَافْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٤). وَكَذَلِكَ وَصَفَ عَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ زَيْدٍ، وَغَيْرُهُمَا^(٣٥)، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عِنْدَ غَيْرِ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، بَغَيْرِ خِلَافٍ

(٢٩) تمام كلام الترمذی: «صحيح غريب». عارضة الأحوذی ٢٩٦/٣.

(٣٠) في: باب ماجاء في السواك والكحل للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٦/١.

(٣١) أخرجه أبو داود، في: باب السواك للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٥٢/١. والترمذی، في: باب ماجاء في السواك للصائم، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذی ٢٥٥/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٥/٣.

(٣٢) في م: «إحراز».

(٣٣) في م: «بالماء».

(٣٤) أخرجه البخاری، في: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، وباب المضمضة في الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاری ٥١/١، ٥٢. ومسلم، في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٥/١. وأبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥. (٣٥) انظر: باب غسل اليدين، وباب صفة الوضوء، وباب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلها الإناء، وباب ذكر غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، وباب إزالة الجنب الأذى عن جسده بعد غسل يديه، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٥٩/١، ٦٠، ١٠٩، ١١٠. وانظر: باب الرجل يستعظ من منابه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، وباب ماجاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١، ١٣٩، ١٩٠.

تَعْلَمُهُ، فَأَمَّا عِنْدَ الْقِيَامِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ، فَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي وَجُوبِهِ؛ فَرُويَ عَنْ أَحَدِ وَجُوبِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عَنْهُ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثٌ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣٦)، وَفِي لَفْظِ الْمُسْلِمِ: «فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي وَضْوءٍ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا». وَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَنَهْيُهُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ. وَرُويَ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» ^(٣٧). الْآيَةُ. قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ^(٣٨) فِي تَفْسِيرِهَا: إِذَا قُمْتُمْ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ ^(٣٩). وَلِأَنَّ الْقِيَامَ مِنَ النَّوْمِ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْآيَةِ، وَقَدْ أَمَرَهُ بِالْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ فِي أَوَّلِهِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي حُصُولَ الْإِجْرَاءِ بِهِ؛ وَلِأَنَّهُ قَائِمٌ مِنْ نَوْمٍ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، لِتَعْلِيلِهِ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثٌ يَدُهُ»/ وَطَرَيَانُ الشَّكِّ عَلَى يَقِينِ الطُّهَارَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا، كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الطُّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ، فَيَذُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ التَّذَبُّعَ.

فصل: وَلَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا مِنْ نَوْمِ النَّهَارِ، وَسَوَى الْحَسَنِ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ فِي الْوُجُوبِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ».

وَلَنَا أَنَّ فِي الْحَبْرِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ نَوْمِ اللَّيْلِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاثٌ

(٣٦) تقدم في صفحة ٤٠.

(٣٧) سورة المائدة ٦.

(٣٨) أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوي العمري مولاهم، كان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله ﷺ، وله «تفسير». توفي سنة ست وثلاثين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣١٦/٥.

(٣٩) سقط من: م. وانظر ما يأتي في أول الفصل التالي، وانظر لقول زيد بن أسلم: تفسير الطبري ١٠/١٠، وتفسير القرطبي ٨٢/٦.

يَدُهُ»، وَالْمَيْبُتُ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ^(٤٠)، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ تَعَبْدًا، فَلَا يَصِحُّ تَعْدِيَتُهُ. الثَّانِي، أَنَّ اللَّيْلَ مَظَنَّةُ النَّوْمِ وَالاسْتِغْرَاقِ فِيهِ وَطَوَّلُ مُدَّتِهِ، فَاحْتِمَالُ إِصَابَةِ يَدِهِ لِنَجَاسَةٍ لَا يَشْعُرُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ احْتِمَالِ ذَلِكَ فِي نَوْمِ النَّهَارِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِ: الْحَدِيثُ فِي الْمَيْبُتِ بِاللَّيْلِ، فَأَمَّا النَّهَارُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

فصل: فَإِنْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، فَعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يُوجِبْ غَسْلَهَا، لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَوْجَبَهُ قَالَ: إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا يَذْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، لَمْ يُؤَثِّرْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَذْفَعُ الْحَبْثَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، فَقَالَ أَحْمَدُ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُهَرِّقَ الْمَاءَ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ إِرَاقَتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ غَمْسِ الْيَدِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِهِ فِيهِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْمُسْلِمِ الْمُكَبَّرِيُّ^(٤١) فِي الْخَبَرِ زِيَادَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنْ أَدْخَلَهَا قَبْلَ الْغَسْلِ أَرَاكَ الْمَاءَ». وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَزُولَ طَهُورِيَّتُهُ وَلَا تَجِبَ إِرَاقَتُهُ؛ لِأَنَّ طَهُورِيَّةَ الْمَاءِ كَانَتْ ثَابِتَةً بَيِّنِينَ، وَالْعَمْسُ الْمُحَرَّمُ لَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ طَهُورِيَّتِهِ^(٤٢)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُمِ النَّجَاسَةُ، فَالْوَهْمُ لَا يَزُولُ بِهِ يَقِينُ الطَّهَورِيَّةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَقِينُ الطَّهَارَةِ، فَكَذَلِكَ لَا يُزِيلُ الطَّهَورِيَّةَ، فَإِنَّمَا لَمْ نَحْكَمْ بِنَجَاسَةِ الْيَدِ وَلَا الْمَاءِ، وَلِأَنَّ يَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ فَيَاْلُوْهُمُ أَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ تَعَبْدًا فَتَقْتَصِرُ عَلَى مُقْتَضَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَهُوَ وَجُوبُ الْغَسْلِ وَتَحْرِيمُ الْعَمْسِ، وَلَا يُعْدَى إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَدَثٍ، وَلِأَنَّ مِنْ شَرْطِ تَأْثِيرِ غَمْسِ الْمُحَدَّثِ أَنْ يَتَوَيَّ رَفَعَ الْحَدَثِ، وَلَا فَرْقَ هَهُنَا بَيْنَ أَنْ يَتَوَيَّ أَوْ لَا يَتَوَيَّ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، فَهَلْ تَبْطُلُ طَهُورِيَّتُهُ؟ / ٣٩ ظ عَلَى رِوَايَتَيْنِ.

(٤٠) فِي م: «بِاللَّيْلِ».

(٤١) هُوَ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُكَبَّرِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، يَعْرِفُ بَابِنَ الْمُسْلِمِ، مَعْرِفُهُ بِالْمَذْهَبِ الْمَعْرُوفِ الْعَالِيَةِ، وَلَهُ الصَّانِفُ السَّائِرَةُ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الْحَنْبَالَةِ ١٦٣/٢ - ١٦٦.

(٤٢) فِي أ: «طَهُورِيَّةَ الْمَاءِ».

فصل: وَحَدُّ الْيَدِ الْمَأْمُورِ بِغَسْلِهَا مِنَ الْكُوعِ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمُطْلَقَةِ فِي الشَّرْعِ تَتَنَاوَلُ ذَلِكَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤٣)، وَإِنَّمَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ مِنْ مَفْصِلِ الْكُوعِ، وَكَذَلِكَ التِّيمُّ^(٤٤) يَكُونُ فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعِ، وَالْيَدِيَّةُ الْوَاجِبَةُ فِي الْيَدِ تَجِبُ عَلَى مَنْ قَطَعَهَا مِنْ مَفْصِلِ^(٤٥) الْكُوعِ. وَغَمَسَ بَعْضُهَا، وَلَوْ أَصْبَحَ أَوْ ظَهَرَ مِنْهَا، كَغَمَسِ جَمِيعِهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ الْمَنْعُ بِجَمِيعِهِ تَعَلَّقَ بِبَعْضِهِ، كَالْحَدِيثِ وَالنَّجَاسَةِ. وَالثَّانِي لَا يَمْنَعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ تَنَاوَلَ غَمَسَ جَمِيعِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الشَّيْءَ مَانِعاً كَوَّنَ بَعْضُهُ مَانِعاً، كَمَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الشَّيْءَ سَبَباً كَوَّنَ بَعْضُهُ سَبَباً^(٤٦)، وَغَمَسُهَا بَعْدَ غَسْلِهَا دُونَ الثَّلَاثِ كَغَمَسِهَا قَبْلَ غَسْلِهَا^(٤٧)؛ لِأَنَّ النَّهْيَ بَاقٍ^(٤٨) لَا يَزُولُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا.

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ يَدِ النَّائِمِ مُطْلَقَةً أَوْ مَشْدُودَةً بِشَيْءٍ، أَوْ فِي جِرَابٍ، أَوْ كَوْنِ النَّائِمِ عَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ أَحْمَدُ إِذَا نَامَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ سَرَاوِيلُهُ؟ قَالَ: السَّرَاوِيلُ وَغَيْرُهُ وَاجِدٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا انْتَبَهَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا». يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِعُمُومِهِ. وَلِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِقَ^(٤٩) عَلَى الْمَظَنَّةِ لَمْ يُعْتَبَرِ حَقِيقَةُ الْحِكْمَةِ، كَالْعِدَّةِ الْوَاجِبَةِ لَاسْتِبْرَاءِ الرَّحِمِ، تَجِبُ فِي حَقِّ الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ، وَكَذَاكَ الْاِسْتِبْرَاءُ، مَعَ أَنَّ احْتِمَالَ النَّجَاسَةِ لَا يَنْحَصِرُ فِي مَسِّ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْبَدَنِ بَثْرَةٌ أَوْ دُمْلٌ، وَقَدْ يَحْكُكُ جَسَدَهُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ دَمٌ^(٥٠) بَيْنَ أَظْفَارِهِ^(٥١)، أَوْ يَخْرُجُ

(٤٣) سورة المائدة ٣٨.

(٤٤) في م: «في التيمم».

(٤٥) سقط من: الأصل.

(٤٦) سقط من: الأصل.

(٤٧) سقط من: م.

(٤٨) في م: «تعلق».

(٤٩) سقط من: الأصل.

من أَنفِهِ دَمٌ، وقد تكون نَجَسَةً قَبْلَ نَوْمِهِ فَيَنْسَى نَجَاسَتَهَا لَطُولَ نَوْمِهِ، على أَنَّ الظَّاهِرَ عند مَنْ أُوجِبَ الْغَسْلُ أَنَّهُ تَعَبُدٌ؛ لَا لِعِلَّةِ التَّنَجِّيسِ، ولهذا لم يَحْكَمْ بِنَجَاسَةِ الْيَدِ وَلَا الْمَاءِ، فَيَعْمُ الْوُجُوبُ كُلُّ مَنْ تَنَاوَلَهُ الْخَبَرُ.

فصل: فَإِنْ كَانَ الْقَائِمُ مِنَ ^(٥٠) نَوْمِ اللَّيْلِ ^(٥١) صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ^(٥٢)؛ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاسَتْ يَدُهُ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْغَمْسِ إِنَّمَا يَثْبُتُ ^(٥٣) (مِنَ الْخَطَابِ ^(٥٤))، وَلَا خِطَابَ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْغَسْلِ هَاهُنَا تَعَبُدٌ، وَلَا تَعَبُدَ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَلِأَنَّ غَمْسَهُمْ لَوْ أَثَّرَ فِي الْمَاءِ لَأَثَّرَ فِي جَمِيعِ زَمَانِهِمْ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ الْمُزِيلَ لِحُكْمِ ^(٥٥) الْمَنْعِ مِنْ شَرْطِهِ النَّيَّةِ، وَمَا هُمْ مِنْ أَهْلِهَا. وَلَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِذَلِكَ.

٤٠ و

فصل: وَالتَّوَمُّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَمْرُ بِغَسْلِ الْيَدِ مَانِقُضَ الْوُضُوءِ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ لِغُيُومِ الْخَبَرِ فِي التَّوَمِّ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ مَا زَادَ عَلَى نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَاسِتًا إِلَّا بِذَلِكَ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ لَا يَكُونُ بَاسِتًا بِهَا، وَهَذَا يَلْزُمُهُ دَمٌ، بِخِلَافِ مَنْ دَفَعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَمَا ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا جَاءَ مُزْدَلِفَةً بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بَاسِتًا بِهَا، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا بَاتَ بِهَا دُونَ النَّصْفِ.

فصل: وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّيَّةِ عِنْدَ مَنْ أُوجِبَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ تَعَبُدٌ ^(٥٦)، فَأَشْبَهَ الْوُضُوءَ وَالْغَسْلَ. وَالثَّانِي: لَا يَفْتَقِرُ ^(٥٧) إِلَى النَّيَّةِ ^(٥٨)؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِوَهْمِ النَّجَاسَةِ، وَلَا تُعْتَبَرُ فِي غَسْلِهَا النَّيَّةُ، وَلِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ الْغَسْلُ، وَقَدْ أَتَى

(٥٠-٥١) في م: «النوم».

(٥١) في م زيادة: «لأنه».

(٥٢-٥٣) في م: «بالخطاب».

(٥٣) في م: «من حكم».

(٥٤) في م: «تعبدية».

(٥٥-٥٥) سقط من: الأصل.

به، والأمر بالشيء يقتضي حصول الإجزاء به. ولا يفتقر الغسل إلى تسمية. وقال أبو الخطاب: يفتقر إليها قياساً على الوضوء. وهذا بعيد؛ فإن التسمية في الوضوء غير واجبة في الصحيح، ومن أوجبها^(٥٦) فإنما أوجبها^(٥٦) تعبدًا، فيجب قصرها على محلها؛ فإن التعبد به فرع التعليل، ومن شرطه كون المعنى معقولاً، ولا يمكن إلحاقه به لعدم الفرق، فإن الوضوء أكد، وهو في أربعة أعضاء، وسببه غير سبب غسل اليد.

فصل: ولو انعمس الجنب في ماء كثير، أو توضأ في ماء كثير، يغمس فيه أعضائه، ولم يتو غسل اليدين من نوم الليل، صحَّ غسله ووضوؤه، ولم يجزه عن غسل اليد من نوم الليل عند من أوجب التيمم في غسلها؛ لأن بقاء التجاسة على العضو لا يمنع رفع الحديث، فلو غسل أنفه أو يده في الوضوء، وهو نجس، لا رتفع حديثه، وبقاء الحديث على الوضوء لا يمنع رفع حديث آخر؛ بدليل ما لو توضأ الجنب يتوى رفع الحديث الأصغر، أو اغتسل ولم يتو الطهارة الصغرى، صحَّت المنوئة دون غيرها، وهذا لا يخرج عن شبهه بأحد الأمرين.

فصل: إذا وجد ماء قليلاً ليس معه ما يفترف به ويذاه نجستان، فقال أحد: لا بأس أن يأخذ فيه ويصب على يده. وهكذا لو أمكنه غمس جزء أو غيرها وصبه على يديه^(٥٧) فعل ذلك. فإن لم يمكنه شيء من ذلك تيمم وتركه؛ لئلا ينجس الماء ويتنجس به. وإن^(٥٨) كان لم يغسل يديه من نوم الليل توضأ منه، عند^{٤٠} ظ من يجعل الماء باقياً على إطلاقه. ومن جعله مستعملاً، قال: يتوضأ به ويتيمم معه. ولو استيقظ المخبوس من نومه فلم يذكر؛ أهو من نوم النهار أو الليل؟ لم يلزمه غسل يديه؛ لأن الأصل عدم الوجوب، فلا توجب بالثبوت.

(٥٦) - (٥٦) سقط من: الأصل.

(٥٧) في م: «يده».

(٥٨) في م: «فإن».

١٧ - مسألة؛ قال: (والتَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْوُضُوءِ)

ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ مَسْنُونَةٌ فِي «طَهَارَاتِ الْحَدِيثِ»^(١) كُلِّهَا. رَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَقَالَ الْخَلَّالُ: الَّذِي اسْتَقَرَّتِ الرُّوَايَاتُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. يَعْنِي إِذَا تَرَكَ التَّسْمِيَةَ. وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِيهَا كُلُّهَا؛ الْوُضُوءُ، وَالْفُسْلُ، وَالتَّيْمُمُ. وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ وَإِسْحَاقَ؛ لَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)، رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ^(٣) أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَحْسَنُ. وَهَذَا نَفَى فِي نَكْرَةٍ يَفْتَضِي أَنْ لَا يَصِيحُ وَضُوءُهُ بغيرِ^(٤) التَّسْمِيَةِ. وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى: أَنَّهَا طَهَارَةٌ، فَلَا تَقْتَفِرُ إِلَى التَّسْمِيَةِ، كَالطَّهَارَةِ مِنَ التَّجَاسَةِ، أَوْ عِبَادَةٍ، فَلَا تَجِبُ فِيهَا التَّسْمِيَةُ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ بِالشَّرْعِ. وَالْأَحَادِيثُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ يَثْبُتُ فِي هَذَا حَدِيثٌ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا^(٥) حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٦): ضَعَّفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَدِيثَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَقَالَ: أَقْوَى شَيْءٍ فِيهِ حَدِيثُ كَثِيرٍ^(٧) بِنِ زَيْدٍ^(٨)، عَنْ

(١-١) في م: «طهارة الأحداث».

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب في التسمية على الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٣/١. والتِّرْمِذِيُّ،

في: باب في التسمية عند الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٣/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في التسمية في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٠/١.

والدارمي، في: باب التسمية في الوضوء، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٦/١. والإمام أحمد، في:

المسند ٤١٨/٢، ٤١٣/٤، ٧٠/٤، ٣٨٢/٥، ٣٨٢/٦.

(٣) أي: الخلدري. وانظر: نصب الرأية ٤/١.

(٤) في م: «بدون».

(٥) في م: «فيه».

(٦) الأتخاطي البغدادي، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة. طبقات الحنابلة ١٣٨/١.

(٧-٧) سقط من الأصل. وهو الأسلمي. انظر: تهذيب التهذيب ٢٣٨/٣.

رَبِّح - يعنى حَدِيثَ أبى سَعِيدٍ - ثم ذكر رِيحاً، أى مَنْ هُوَ؟ وَمَنْ أبُوهُ؟ فقال: يعنى الذى يَرَوِى حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ. يعنى أنهم مَجْهُولُونَ، وَضَعَفَ إِسْنَادُهُ. وَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِسْتِحْبَابِ وَتَفْيِ الْكَمَالِ بِدُونِهَا، كَقَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(٨)

فصل: وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهَا فَتَرَكْهَا عَمْدًا، لَمْ تَصِحَّ طَهَارَتُهُ، لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا فِي الطَّهَارَةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ النَّيَّةَ. وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا صَحَّتْ طَهَارَتُهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رَوَايَةِ أبى دَاوُدَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: إِذَا نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ/ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ، فَعَلَى هَذَا إِذَا ذَكَرَهَا^(٩) فِي أَثْنَاءِ طَهَارَتِهِ أَتَى بِهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا غَفَى عَنْهَا مَعَ السَّهْوِ فِي جُمْلَةِ الْوُضُوءِ فَفِي بَعْضِهِ أَوَّلَى. وَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا حَتَّى غَسَلَ غُضُوًّا لَمْ يَتَعَدَّ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَعَ الْعَمْدِ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ: إِذَا سَمَى فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَجْزَأُهُ. يَعْنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى وَضُوئِهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا تَسْقُطُ بِالسَّهْوِ لِعُمُومِ الْحَبْرِ، وَقِيَاسًا هَا^(١٠) عَلَى سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ. وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «غَفَى لِأُمَيَّةٍ عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ^(١١)»، وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ تَتَغَايَرُ أَفْعَالُهَا، فَكَانَ فِي وَاجِبَاتِهَا مَا يَسْقُطُ بِالسَّهْوِ كَالصَّلَاةِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى سَائِرِ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ تَأَكَّدُ وَجُوبُهَا، بِخِلَافِ التَّسْمِيَةِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ التَّسْمِيَةَ هِيَ قَوْلُ «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا، كَالتَّسْمِيَةِ الْمَشْرُوعَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَعِنْدَ أَكْلِ الطَّعَامِ وَشُرْبِ الشَّرَابِ، وَمَوْضِعُهَا^(١٢) بَعْدَ النَّيَّةِ قَبْلَ أَفْعَالِ الطَّهَارَةِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ قَوْلٌ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَةِ، فَيَكُونُ^(١٣)

(٨) يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ مِنْ بَابِ الْإِمَامَةِ.

(٩) فِي م: «ذَكَرَ».

(١٠) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ «وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا» الْآخِ، سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(١١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ طَلَاقِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٦٥٩/١.

وَقَدْ بَيَّنَّ الزَّيْلَعِيُّ طَرَفَهُ، وَمَنْ أَخْرَجَهُ، بِتَفْصِيلِ وَافٍ، فِي: نَصَبِ الرَّايَةِ ٦٤/٢-٦٦.

(١٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

بعد النية، لتشتمل النية جميع واجباتها، وقبل أفعال الطهارة، ليكون مُستمياً على جميعها، كما يُسمى على الذبيحة قبل^(١٣) ذبحها.

١٨ - مسألة؛ قال: (والمبالغة في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً)

معنى المبالغة في الاستنشاق: اجتذاب الماء بالنفس إلى أقصى الأنف، ولا يجعله سغوطاً، وذلك سنة مستحبة في الوضوء، إلا أن يكون صائماً فلا يستحب، لا تعلم في ذلك خلافاً. والأصل في ذلك ما روى عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء. قال: «أسبغ الوضوء، وحلل بين الأصابع، وبالع في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» رواه أبو داود، والترمذي^(١)، وقال: حديث حسن صحيح. ولأنه من أعضاء الطهارة، فاستحبت المبالغة فيه كسائر أعضائها.

فصل: المبالغة مستحبة في سائر أعضاء الوضوء؛ لقوله ﷺ: «أسبغ الوضوء». والمبالغة في المضمضة إدارة الماء في أعماق الفم وأقاصيه وأشدقيه، ولا يجعله وجوراً^(٢) لم يمجّه، وإن ابتلعه جاز؛ لأن الغسل قد حصل. والمبالغة في سائر الأعضاء بالتخليل، ويتبع المواضع التي ينو عنها الماء بذلك والعرك ومجاورة موضع الوجوب بالغسل. وقد روى نعيم بن عبد الله^(٣)، أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد أن يبلع المنكبين، ثم غسل رجليه

(١٣) في م: وقت.

(١) أخرجه أبو داود، في: باب الاستنثار، من كتاب الطهارة، وفي باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويالع في الاستنشاق، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٣١/١، ٥٥٢. والترمذي، في: باب في تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة، وفي: باب ماجاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٥٦/١، ٣١٢/٣.

كما أخرجه النسائي، في: باب المبالغة في الاستنشاق، وباب الأمر بتخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١، ٦٧. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، وباب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٢/١، ١٥٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣/٤، ٢١١.

(٢) الوجور: النواء يوجر في الفم.

(٣) المُجْمِر، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يجر المسجد، وهو ثقة. تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٥.

٤١ ظ حتى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَى أَبُو الْحَازِمِ^(٤) عَنْهُ قَرِيبًا مِنْ هَذَا، وَقَالَ: سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: «تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

١٩ - مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَتَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّحْيَةَ إِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً تَصِفُ الْبَشَرَةَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهَا. وَإِنْ كَانَتْ كَثِيفَةً لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَائِحَتِهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهَا. وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَأَنَسُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ^(١). قَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا تَرَكَ تَحْلِيلَ لِحْيَتِهِ عَمِدًا أَعَادَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ^(٢). رَوَاهُ عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣) عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ^(٤) وَحَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ^(٥) وَقَالَ: «هَكَذَا أُمِرْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ». وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضِيَهُ بَعْضَ الْعَرَكِ، ثُمَّ شَبَكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥).

(٤) يعني سلمان الأشجعي الكوفي، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: تهذيب التهذيب ١٤٠/٤.
(٥) كذا جاء في النسخ، ولم نجده عند البخاري، وأخرجه مسلم، في: باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٩/١. والنسائي، في: باب حلية الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧١/٢.

(١) أبو السائب عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، صالح ثقة، توفي سنة ست وثلاثين ومائة. العبر ١٨٤/١، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧-٢٠٧.

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٩/١.

وأخرجه ابن ماجه أيضا، في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٨/١.

(٣) في: باب تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢/١.

(٤-٤) سقط من: م.

(٥) في: باب ماجاء في تحليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٩/١.

وقال عطاء وأبو ثور: يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ شُعُورِ الْوَجْهِ ^(٦) وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا كَمَا يَجِبُ فِي الْجَنَابَةِ، وَلَأنَّهُ مَأْمُورٌ بِغَسْلِ الْوَجْهِ ^(٧) فِي الْوُضُوءِ كَمَا أُمِرَ بِغَسْلِهِ فِي الْجَنَابَةِ، فَمَا وَجِبَ فِي أَحَدِهِمَا وَجِبَ فِي الْآخَرِ مِثْلُهُ.

وَمَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ، وَلَا يَجِبُ التَّحْلِيلُ؛ وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي تَرْكِ التَّحْلِيلِ ابْنُ عَمْرٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَطَاوُسٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ^(٨)، وَمُجَاهِدٌ، وَالْقَاسِمُ ^(٩)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ^(١٠)، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(١١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ^(١٢)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّحْلِيلَ، وَأَكْثَرُ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْكِهِ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا أَتَى بِهِ فِي وَضُوءِهِ، وَلَوْ فَعَلَهُ فِي كُلِّ وَضُوءٍ لَتَقَلَّ كُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَتَرَكُهُ لِذَلِكَ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ مَائِثَتِ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَثِيفَ اللَّحْيَةِ فَلَا يَتَلَعُّ الْمَاءَ مَائِثَتَ شَعْرِهَا بِدُونِ التَّحْلِيلِ وَالْمُبَالَغَةِ، وَفَعَلَهُ لِلتَّحْلِيلِ ^(١٣) فِي بَعْضِ أَحْيَانِهِ يُدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٢ و

فصل: قال يعقوب ^(١٤): سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ التَّحْلِيلِ؟ فَأَرَانِي مِنْ تَحْبٍ لِحَيْتِهِ،

(٦-٦) سقط من: الأصل.

(٧) أبو العالية ربيع بن مهران الرياحي مولاهم، البصري، المقرئ المفسر، توفي سنة ثلاث وتسعين. العبر ١٠٨/١، تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣-٢٨٦.

(٨) في م: «وأبو القاسم». ونغشى أن يكون: «وأبو القاسم محمد بن علي». فإن محمد بن علي الآتي كنيته أبو القاسم.

وهو أبو محمد القاسم بن محمد بن (أبي بكر الصديق) عبد الله القرشي التيمي، وهو أحد الفقهاء السبعة، وكان ثقة، عالماً، ورعاً، كثير الحديث، توفي سنة ست ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٣/٥-٦٠.

(٩) أي: ابن الحنفية. وهو أبو القاسم محمد بن علي بن (أبي طالب) عبد مناف القرشي الهاشمي، كان ورعاً، كثير العلم، توفي سنة ثمانين. سير أعلام النبلاء ١١٠/٤-١٢٩.

(١٠) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه الشام بعد الأوزاعي، وكان صالحاً قانتاً، توفي سنة سبع وستين ومائة. العبر ٢٥٠/١.

(١١-١١) في م: «والمنذر».

(١٢) في م: «التحليل».

(١٣) لعله: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي الدورقي، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه، وصنف «المسند»، توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين. طبقات الخبابة ٤١٤/١، ٤١٥.

فَحَلَّلَ بِالأَصَابِعِ . وَقَالَ حَنْبَلٌ : مِنْ تَحْتِ دَقْنِهِ مِنْ أَسْفَلِ الذَّقَنِ ، يُحَلِّلُ جَانِبَيْ لِحْيَتِهِ جَمِيعًا بِالمَاءِ ، وَيَمْسَحُ جَانِبَيْهَا وَباطِنَهَا . وَقَالَ أَبُو الْحَارِثِ ^(١٤) : قَالَ ^(١٥) أَحْمَدُ : إِنْ شَاءَ حَلَّلَهَا مَعَ وَجْهِهِ ، ^(١٦) وَإِنْ شَاءَ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَهَّدَ بَقِيَّةَ شُعُورِ وَجْهِهِ ^(١٧) وَيَمْسَحَ مَا بَيْنَهُمَا ؛ لِيُرْوَلَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ كُحْلِ أَوْ غَمَصٍ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(١٨) بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : كَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِنَ .

٢٠ - مسألة : قَالَ : (وَأُخِذَ مَاءٌ جَدِيدٌ لِلْأُذُنَيْنِ ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا) السُّتَحَبُ : أَنْ يَأْخُذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا . ^(١٩) قَالَ أَحْمَدُ : أَنَا أَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا ^(٢٠) . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا الَّذِي قَالُوهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَخْبَارِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو أُمَامَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» . رَوَاهُنَّ ابْنُ مَاجَهَ ^(٢١) ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالرَّبِيعُ بْنُ مَعُوذٍ ، وَابْنُ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً . رَوَاهُنَّ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٢) . وَلَمَّا أَنْ إِفْرَادَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ قَدْ ^(٢٣) رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَقَدْ ذَهَبَ الرَّهْرِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : مَا قَبِلَ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ وَظَاهِرُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ . وَقَالَ

(١٤) هو أحمد بن محمد الصائغ . وتقدم في صفحة ٢١ .

(١٥) في الأصل : «سألت» .

(١٦-١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٩/١ .

(١٩-٢٠) سقط من : الأصل .

(٢١) في : باب الأذنان من الرأس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٥٢/١ . كما أخرج حديث أبي أمامة أبو داود ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٩/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الأذنين من الرأس ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٥٤/١ .

(٢٢) في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٧/١-٢٩ .

(٢٣) سقط من : الأصل .

الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: لَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ وَلَا مِنَ الرَّأْسِ. فَفِي إِفْرَادِهِمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ خُرُوجٌ مِنْ بَعْضِ^(٥) الْخِلَافِ، فَكَانَ أَوَّلَى. وَإِنْ مَسَحَهُمَا بِمَاءِ الرَّأْسِ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

فصل: قال المروذي: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَسَحَ رَأْسَهُ، وَلَمْ أَرَهُ يَمْسَحُ عَلَى عُنُقِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: «أَلَا تَمْسَحُ^(٦) عَلَى عُنُقِكَ؟» قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: هُوَ مَوْضِعُ الْعُلِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ هَكَذَا يَمْسَحُ النَّبِيُّ ﷺ، لَمْ يَفْعَلْهُ. وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ زِيَادَةٌ. وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّ فِيهِ رَوَايَةً أُخْرَى: أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ. وَاجْتَجَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «امْسَحُوا أَعْنَاقَكُمْ مَخَافَةَ الْعُلِّ». وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ مَسَحَ قَفَاهُ. وَوَهْنُ الْحَلَالِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ، وَقَالَ: هِيَ وَهْمٌ. وَقَدْ أَنْكَرَ أَحْمَدُ حَدِيثَ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ^(٨). / وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا. وَذَكَرَ أَنَّ سُفْيَانَ^(٩) كَانَ يَنْكِرُهُ، وَأَنْكَرَهُ يَحْيَى^(١٠) أَيْضًا. وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نَعْرِفُهُ،^(١١) وَلَا رَوَاهُ^(١٢) أَصْحَابُ السُّنَنِ.

فصل: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ غَسْلَ دَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَمِيَ مِنْ كَثَرَةِ إِدْخَالِ الْمَاءِ فِي عَيْنَيْهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ

(٥) سقط من: م.

(٦-٦) في م: «وَأَمْسَحَ».

(٧) في م: «وَلَمْ».

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٨١/٣.

(٩) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، الإمام الكبير، حافظ العصر، المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٤٠٠/٨-٤١٨.

(١٠) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٧١/١١-٩٦.

(١١-١١) في م: «وَلَمْ يَرَوْهُ».

ذلك في الغسل، نصَّ عليه أحمد في مواضع؛ وذلك لأنَّ غُسلَ الجَنَابَةِ أُبْلِغَ، فَإِنَّهُ يَغْمُ جَمِيعَ الْبَدَنِ، وَتُغْسَلُ فِيهِ يَوَاطِنُ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَمَاتَمَتِ الْجَفَّتَيْنِ وَنَحْوُهُمَا، وَدَاخِلُ الْعَيْنَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْبَدَنِ الْمُمْكِنِ غُسْلُهُ، فَإِذَا لَمْ يَجِبْ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَسْنُونٍ فِي وُضُوءٍ وَلَا غُسْلٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَا أَمَرَ بِهِ، وَفِيهِ ضَرَرٌ، وَمَا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِبَصَرِهِ، وَفَعَلَ مَا يَخَافُ مِنْهُ ذَهَابَ الْبَصَرِ أَوْ نَقْصُهُ مِنْ غَيْرِ وُزُودِ الشَّرْعِ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا، فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا.

٢١ - مسألة؛ قال: (وتخليل ما بين الأصابع)

تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ مَسْنُونٌ، وَهُوَ فِي الرَّجُلَيْنِ آكَدُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلِ الْأَصَابِعَ». وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١)، وَقَالَ الْمُسْتَوْرِدُ بْنُ شَدَّادٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)، وَقَالَ: لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهْيَعَةَ^(٣). وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَلَّلَ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَبْدَأُ فِي تَخْلِيلِ الْيُمْنَى مِنْ خَنْصَرِهَا إِلَى إِنْهَامِهَا، وَفِي الْيُسْرَى مِنْ إِنْهَامِهَا إِلَى خَنْصَرِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ^(٤) فِي وُضُوءِهِ. وَفِي هَذَا تَيْمَنٌ^(٥).

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْرُكَ رِجْلَهُ بِيَدِهِ، وَيَتَعَهَّدَ عَقِيْبَهُ، وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي يَزِلُّ

(١) وتقدم في المسألة رقم ١٨، صفحة ١٤٧

(٢) رواه أبو داود، في: باب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢/١. وابن ماجه، في: باب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٢/١. والترمذي، في: باب في تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٧/١.

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عتبة الحضرمي المصري الحافظ الفقيه القاضي، توفي سنة أربع وسبعين ومائة. العبر ٢٦٤/١، ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٣٧٣/٥ - ٣٧٩.

(٤) في م: «التيامن».

(٥) في م: «تيامن».

عنها الماء، قال أبو داود: قلت لأحمد: إذا تَوَضَّأَ فَأَذْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ، فَأَخْرَجَهَا؟ قال: يَنْبَغِي أَنْ يُمَرَّ يَدُهُ عَلَى رِجْلِهِ، وَيُخَلَّلَ أَصَابِعُهُ. قلت: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، يُجْزئُهُ؟ قال: أَرْجُو أَنْ يُجْزئَهُ مِنَ التَّحْلِيلِ^(٦) أَنْ يُحَرِّكَ رِجْلَهُ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا زَلَقَ الْمَاءَ عَنِ الْجَسَدِ فِي الشَّئَاءِ.

قِيلَ لَهُ: مَنْ تَوَضَّأَ/يُحَرِّكَ خَاتِمَهُ؟ قال: إِنْ كَانَ ضَيْقًا لَا بُدَّ أَنْ يُحَرِّكَه، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا يُدْخِلُ^(٧) الْمَاءَ أَجْزَأَهُ، وَقَدْ رَوَى أَبُو رَافِعٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتِمَهُ^(٨). وَإِذَا شَكَّ فِي وُصُولِ الْمَاءِ إِلَى مَائِحَتِهِ وَجَبَ تَحْرِيكُهُ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَُصُولَ الْمَاءِ^(٩) إِلَى مَائِحَتِهِ^(١٠)، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وُصُولِهِ. وَإِنْ التَّفَّ بَعْضُ أَصَابِعِهِ عَلَى بَعْضٍ وَكَانَ مُتَّصِلًا، لَمْ يَجِبْ فَصْلُ أَحَدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى، لِأَنَّهُمَا صَارَتَا كَأَصْبُعٍ وَاحِدَةٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا^(١١) وَجَبَ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا بَيْنَهُمَا.

٢٢ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْمَيَّامِينَ قَبْلَ الْمَيَّاسِرِ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ - فِيمَا عَلِمْنَا - فِي اسْتِحْبَابِ الْبَدَاءَةِ بِالْيَمْنَى، وَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَأَهْلُ الشَّامِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ بَدَأَ بَيْسَارَهُ قَبْلَ يَمْنَى. وَأَصْلُ الْاسْتِحْبَابِ فِي ذَلِكَ^(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ ذَلِكَ، وَيَفْعَلُهُ، فَرَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجِبُّ التَّيْمَنَ فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وَعَنْ

(٦) فِي الْأَصْلِ: «التَّخْلِيلُ».

(٧) فِي مِ زِيَادَةَ: «فِيهِ».

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، فِي: بَابِ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. مِنْ ابْنِ مَاجَه ١٥٣/١.

(٩-٩) فِي مِ: «إِلَيْهِ».

(١٠) فِي مِ: «مُلْتَصِقًا».

(١) فِي مِ زِيَادَةَ: «مَارُوِي».

(٢) تَقْدِمُ فِي الْمَسْأَلَةِ ١٤، صَفْحَةُ ١٣٦

أَبَى هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُءُوا بِمَآئِمِنِكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣). وَحَكَى عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ: قَبْدًا بِالْيَمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٤). وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الْعَضْوِ الْوَاحِدِ، وَكَذَا الرَّجْلَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُيْدِيكُمْ﴾، ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ (٥). وَلَمْ يُفَصِّلْ، وَالْفَقَهَاءُ يُسَمُّونَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةً، يَجْعَلُونَ الْيَدَيْنِ عُضْوًا، وَالرَّجْلَيْنِ عُضْوًا، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْعَضْوِ الْوَاحِدِ.

(٣) في: باب التيمن في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤١.
 كما أخرجه أبو داود، في: باب في الانتعال، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٢/٣٩٠.
 (٤) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٢٤-٢٦.
 (٥) سورة المائدة ٦.

باب فَرَضِ الطَّهَّارَةِ

٢٣ - مسألة؛ قال: (وَفَرَضُ الطَّهَّارَةِ مَاءٌ طَاهِرٌ، وَإِزَالَةُ الْحَدَثِ)

أَرَادَ بِالطَّاهِرِ: الطَّهْوَرُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى أَنَّ الطَّهَّارَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْمَاءِ الطَّهْوَرِ. وَعَنَى بِإِزَالَةِ الْحَدَثِ الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ أَوْ بِالْأَحْجَارِ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَتَّقِدَ ذَلِكَ بِحَالَةٍ وَجُودِ الْحَدَثِ، كَمَا تَقَعِدُ اشْتِرَاطُ الطَّهَّارَةِ بِحَالَةِ جُودِهِ. وَسَمَّى هَذَيْنِ فَرَضَيْنِ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَرَايِطِ الْوُضُوءِ، وَشَرَايِطِ الشَّيْءِ وَاجِبَةٍ لَهُ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الْفَرَضُ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ.

ط ٤٣

وظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ: اشْتِرَاطُ الْاسْتِنْجَاءِ لِصِحَّةِ الْوُضُوءِ، فَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ لَمْ يَصِحَّ كَالْتِمُّمِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَصِحُّ الْوُضُوءُ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ، وَيَسْتَجْمِرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْأَحْجَارِ، أَوْ يَعْمِلُ فَرْجَهُ بِحَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَصَحُّ، وَهِيَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَلَمْ تُشْتَرَطْ لِصِحَّةِ الطَّهَّارَةِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ.

فَأَمَّا التِّيمُّمُ قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَصِحُّ وَجْهًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ التِّيمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَإِنَّمَا ('يُبِيحُ الصَّلَاةُ')، وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يُمَكِّنُهُ إِزَالَتُهَا لَا تُبَاحُ لَهُ الصَّلَاةُ، فَلَمْ تَصَحَّ نِيَّةُ الْاسْتِبَاحَةِ كَالْتِمُّمِ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ التِّيمُّمَ طَهَّارَةٌ فَأَشْبَهَتْ طَهَّارَةَ ('الْوُضُوءِ')، وَالْمَنْعُ مِنَ الْإِبَاحَةِ لِمَانِعٍ آخَرَ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ التِّيمُّمِ، كَمَا لَوْ تِيمَّمَ فِي مَوْضِعٍ نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ تِيمَّمَ مَنْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ أَوْ عَلَى بَدَنِهِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ. ('وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ عَلَى غَيْرِ الْفَرْجِ مِنْ بَدَنِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى الْفَرْجِ')؛ لِأَنَّ

(١-١) في م: وأبيح للصلاة.

(٢) سقط من: م.

(٣-٣) سقط من: الأصل.

ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ. وَالْأَشْبَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، كَمَا لَوْ افْتَرَقَا فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ، وَلَأَنَّ نَجَاسَةَ الْفَرْجِ سَبَبٌ وَجُوبُ التَّيْمُمِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ بِقَاؤُهَا مَانِعاً مِنْهُ، بِخِلَافِ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ.

٢٤ - مسألة؛ قال: (وَالْتَّيَّةُ لِلطَّهَارَةِ)

يعنى يَتَّةُ الطَّهَارَةِ. وَالتَّيَّةُ: الْقَصْدُ، يُقَالُ: نَوَاكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ. إِذَا (١) قَصَدَكَ بِهِ. وَتَوَيْتَ السَّفَرَ. أَيْ: قَصَدْتَهُ، وَعَزَمْتَ عَلَيْهِ.

وَالْتَّيَّةُ مِنْ شَرَائِطِ الطَّهَارَةِ لِلأُحْدَاثِ كُلِّهَا، لَا يَصِحُّ وُضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ وَلَا تَيْمُمٌ، إِلَّا بِهَا. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا تُشْتَرَطُ التَّيَّةُ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ، وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ لِلتَّيْمُمِ (٢)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (٣) الْآيَةَ، ذَكَرَ الشَّرَائِطَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّيَّةَ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطاً لَذَكَرَهَا، وَلَأَنَّ مُفْتَضَى الْأَمْرِ حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَتَقْضَى الْآيَةُ حُصُولَ الْإِجْزَاءِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ، وَلَأَنَّهَا طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ، فَلَمْ تَقْتَضِرْ إِلَى التَّيَّةِ كَقَسْلِ النَّجَاسَةِ.

وَلَنَا مَارُوى عُمَرُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ (٤) قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (٥)، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَاتَوَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦)، فَتَنَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ / شَرْعِيٌّ بِدُونِ النِّيَّةِ،

(١) فِي م: «أَي».

(٢) فِي م: «فِي التَّيْمُمِ».

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

(٤) سَقَطَ مِنْ م.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «بِالنِّيَّةِ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي: بَابِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، مِنْ كِتَابِ الْعَتَقِ، وَفِي: بَابِ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، مِنْ كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، وَفِي: بَابِ مَنْ هَاجَرَ أَوْ عَمِلَ خَيْرًا لَتَزْوِجِ امْرَأَةٍ فَلَهُ مَاتَوَى، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَفِي: بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِعْلَاقِ إلخ (الترجمة)، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِي: بَابِ النِّيَّةِ فِي الْأَيْمَانِ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ، وَفِي: كِتَابِ الْإِكْرَاهِ (الترجمة)، وَفِي: بَابِ =

وَلَا تُهَيِّئُ طَهَارَةً عَنْ حَدِيثٍ، فَلَمْ تَصِحَّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ ^(٧) كَالْتِيَمِمْ، أَوْ عِبَادَةٍ، فَانْفَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ كَالصَّلَاةِ ^(٨)، وَالْآيَةُ حُجَّةٌ لَنَا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. أَى: لِلصَّلَاةِ، كَمَا يُقَالُ: إِذَا لَقِيتَ الْأَمِيرَ فَتَرَجَّلْ. أَى: لَهُ. وَإِذَا رَأَيْتَ الْأَسَدَ فَاحْذَرْ. أَى: مِنْهُ. وَقَوْلُهُمْ: ذَكَرَ كُلَّ الشَّرَائِطِ. قُلْنَا: إِنَّمَا ذَكَرَ أَرْكَانَ الْوُضُوءِ، وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ شَرْطَهُ كَأَيَّةِ التِّيَمِّمْ. وَقَوْلُهُمْ: مُفْتَضَى الْأَمْرِ حُصُولُ الْإِجْرَاءِ. قُلْنَا: بَلْ مُفْتَضَاةٌ وَجُوبُ الْفِعْلِ، وَهُوَ وَاجِبٌ، فَاشْتَرَطَ لِصِحَّتِهِ شَرْطٌ آخَرٌ، بِذَلِيلِ التِّيَمِّمْ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا طَهَارَةٌ. قُلْنَا: إِلَّا أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنَوِيَّةً، لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةٌ لَهُ، ^(٩) وَامْتِثَالٌ لِأَمْرِهِ، وَلَا يَحْصُلُ ^(١٠) ذَلِكَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ.

فصل: وَمَحَلُّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ؛ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ، وَمَحَلُّ الْقَصْدِ الْقَلْبُ، فَمَنْ عَتَقَ بَقَلْبِهِ أَجْرَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِلِسَانِهِ ^(١١) وَإِنْ لَفَظَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ تَخْطُرِ النِّيَّةُ بِقَلْبِهِ لَمْ يُجْزِهِ. وَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا اعْتَقَدَهُ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ صِحَّةَ مَا اعْتَقَدَهُ ^(١٢) بِقَلْبِهِ.

فصل: وَصِفَتُهَا أَنْ يَقْصِدَ بِطَهَارَتِهِ اسْتِبَاحَةَ شَيْءٍ لَا يُسْتَبَاحُ إِلَّا بِهَا، كَالصَّلَاةِ

= فِي تَرْكِ الْحَيْلِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢/١، ١٩١/٣، ٧٢/٥، ٤/٧، ٥٨، ١٧٥/٨، ٢٥/٩، ٢٩. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ قَوْلِهِ ﷺ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٥١٥، ١٥١٦. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِيمَا عَنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ وَالنِّيَّاتُ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/٥١٠. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النِّيَّةِ فِي الْوُضُوءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْكَلَامِ إِذَا قَصِدَ بِهِ فِيمَا يَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَفِي: بَابِ النِّيَّةِ فِي الْعِيْنِ، مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ. الْمَجْتَبَى ١/٥١١، ١٢٩/٦، ١٢/٧، ١٣. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ النِّيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّهْدِ. سَنَنَ ابْنَ مَاجَةَ ٢/٤١٣. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَاجَاةٍ فِيمَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا، مِنْ كِتَابِ فُضَائِلِ الْجِهَادِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧/١٥١، ١٥٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٢٥١، ٤٣.

(٧-٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(٨-٨) فِي الْأَصْلِ: «وَامْتِثَالُ أَمْرِهِ لَا يَحْصُلُ».

(٩-٩) فِي: م: «وَأِنْ لَمْ».

(١٠) فِي الْأَصْلِ: «وَقَصْدُهُ».

وَالطَّوَافِ وَمَسَّ الْمُصْحَفِ، أَوْ يَتَوَيَّ^(١١) رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَمَعْنَاهُ إِزَالَةُ الْمَانِعِ مِنْ^(١٢) كُلِّ فِعْلٍ يَفْتَقِرُ إِلَى الطَّهَارَةِ. وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ رَافَقْنَا فِي^(١٣) اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا^(١٤). فَإِنْ تَوَيَّ بِالطَّهَارَةِ مَا لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ؛ كَالْتَّبَرُّدِ وَالْأَكْلِ وَالْبَيْعِ وَالتَّكَاجِ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يَتَوَيَّ الطَّهَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ، لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَيَّ الطَّهَارَةَ، وَلَا مَا يَتَضَمَّنُ نِيَّتَهَا، فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ^(١٥)، كَالَّذِي لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا. وَإِنْ تَوَيَّ تَجْدِيدَ الطَّهَارَةِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُحَدِّثًا، فَهَلْ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَوَيَّ طَهَارَةً شَرْعِيَّةً، فَتَبَيَّنَ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مَا تَوَاهَا، وَلِلْخَبَرِ^(١٦)، وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ تَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ. وَالثَّانِيَةُ لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَلَا مَا يَتَضَمَّنُهُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ^(١٧) تَوَيَّ التَّبَرُّدَ. وَإِنْ تَوَيَّ مَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ وَلَا تُشْتَرَطُ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانِ وَالتَّوَمِّ، فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَصْلُهُمَا، إِذَا تَوَيَّ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ وَهُوَ مُحَدِّثٌ، وَالْأَوَّلَى صِحَّةُ طَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَيَّ شَيْئًا مِنْ/ ضَرُورَتِهِ^(١٨) صِحَّةُ الطَّهَارَةِ، وَهُوَ الْفَضِيلَةُ الْحَاصِلَةُ ظ ٤٤ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ، فَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ، كَمَا لَوْ تَوَيَّ بِهَا مَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا، وَلِأَنَّهُ تَوَيَّ طَهَارَةً شَرْعِيَّةً، فَصَحَّتْ لِلْخَبَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هَذَا بِمَا لَوْ تَوَيَّ بِطَهَارَتِهِ مَا لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ. قُلْنَا: إِنْ تَوَيَّ طَهَارَةً شَرْعِيَّةً، مِثْلَ إِنْ قَصَدَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ^(١٩) طَهَارَةً شَرْعِيَّةً^(٢٠)، أَوْ قَصَدَ أَنْ لَا يَزَالَ عَلَى وَضُوءٍ، فَهُوَ كَمَسْأَلَتِنَا، وَتَصِحُّ طَهَارَتُهُ. وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ نَظَافَةً

(١١) فِي م: «وَيَتَوَيَّ».

(١٢) فِي م: «بَيْنَ».

(١٣) فِي م: «عَلَى».

(١٤) فِي م: «اخْتِلَافًا».

(١٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(١٦) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ: م.

(١٧) فِي م: «لَمْ».

(١٨) فِي م: «ضَرُورَةٌ».

(١٩-٢٠) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

أَعْضَائِهِ مِنْ وَسَخٍ أَوْ طِينٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَمْ تَصِحَّ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهَا، ^(١١) وَإِنْ نَوَى ^(١٢) وَضُوءًا مُطْلَقًا أَوْ طَهَارَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا صِحَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَالطَّهَارَةَ ^(١٣) بِإِطْلَاقِهِمَا إِنَّمَا يَنْصَرَفُ ^(١٤) إِلَى الْمَشْرُوعِ، فَيَكُونُ نَاوِيًا لَوُضُوءٍ شَرْعِيٍّ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَا يُبَاحُ بِدُونِ الطَّهَارَةِ، أَشْبَهَ قَاصِدَ الْأَكْلِ، وَالطَّهَارَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ مَشْرُوعٌ وَإِلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ تَصِحَّ مَعَ التَّرَدُّدِ. وَإِنْ نَوَى بِطَهَارَتِهِ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَتَبَرَّيدَ أَعْضَائِهِ، صَحَّتْ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّيدَ يَحْصُلُ بِدُونِ النِّيَّةِ، فَلَمْ يُؤْثِرْ هَذَا الْاِشْتِرَاكَ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِالصَّلَاةِ الطَّاعَةَ وَالْخَلَاصَ مِنْ خَصَمِهِ. وَإِنْ قَصَدَ الْجُنُبَ بِالْعُسْلِ الْبُتِّ فِي الْمَسْجِدِ ارْتَفَعَ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ لَذَلِكَ.

فصل: وَيَجِبُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهَا شَرَطُهَا، فَيُعْبَرُ بِوُجُودِهَا فِي جَمِيعِهَا، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَيَّ قَبْلَ غَسْلِ كَفِّهِ، لِتَشْمَلِ النِّيَّةُ مَسْتَوْنَ الطَّهَارَةِ وَمَقَرَّوْضَهَا. فَإِنْ غَسَلَ كَفِّهِ قَبْلَ النِّيَّةِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا. وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّيَّةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ، كَقَوْلِنَا فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ. وَيُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النِّيَّةِ إِلَى آخِرِ طَهَارَتِهِ؛ لِتَكُونَ أَفْعَالُهُ مُقْتَرَنَةً بِالنِّيَّةِ، فَإِنْ اسْتَصْحَبَ حُكْمَهَا أَجْزَأَهُ. وَمَعْنَاهُ: أَنْ لَا يَتَوَيَّ قَطْعَهَا. وَإِنْ عَزَبَتْ عَنْ خَاطِرِهِ، وَذَهَلَ عَنْهَا، لَمْ يُؤْثِرْ ذَلِكَ فِي قَطْعِهَا؛ لِأَنَّ مَا اشْتَرَطَتْ لَهُ النِّيَّةُ لَا يَبْطُلُ بِعُزُوبِهَا، وَالذُّهُولُ عَنْهَا، كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ. وَإِنْ قَطَعَ نِيَّتَهُ فِي أَثْنَائِهَا مِثْلَ أَنْ يَتَوَيَّ أَنْ لَا يُتِمَّ طَهَارَتَهُ، أَوْ ^(١٥) نَوَى جَعَلَ الْعُسْلَ لِعَبْرِ الطَّهَارَةِ، لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى مِنْ طَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَحِيحًا، فَلَمْ يَبْطُلْ بِقَطْعِ النِّيَّةِ بَعْدَهُ، كَمَا لَوْ نَوَى قَطَعَ النِّيَّةَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ، وَمَا أُنِيَ

٤٥ و

(٢٠ - ٢٠) فِي الْأَصْلِ: «وَلَوْ قَصَدَ».

(٢١ - ٢١) فِي م: «إِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِطْلَاقَهُمَا».

(٢٢) فِي م: «وَإِنْ».

به^(٢٣) من الغسل بعد قطع النية لا^(٢٤) يعتد به؛ لأنه وجد بغير شرطه. فإن أعاد غسله نية قبل طول الفصل، صححت طهارته؛ لوجود أفعال الطهارة كلها منوية متوالية. وإن طال الفصل، انبثى ذلك على وجوب الموالاة في الوضوء، فإن قلنا: هي واجبة. بطلت طهارته؛ لفواتها، وإن قلنا: هي غير واجبة. أتمها.

فصل: وإن شك في النية في أثناء الطهارة لزمه استئنافها؛ لأنها عبادة شك في شرطها وهو فيها، فلم تصح كالصلاة، إلا أن النية إنما هي القصد، ولا يعتبر مقارنتها، فمهما علم أنه جاء ليتوضأ أو أراد^(٢٥) فعل الوضوء مقارناً له أو سابقاً عليه قريباً منه فقد وجدت النية، وإن شك في وجود ذلك في أثناء الطهارة لم يصح مافعله منها، وهكذا إن شك في غسل عضو أو مسح رأسه، كان حكمه حكم من لم يأت به، لأن الأصل عدمه، إلا أن يكون ذلك وهما كالوسواس، فلا يلتفت إليه. وإن شك في شيء من ذلك بعد فراغه من الطهارة لم يلتفت إلى شكه؛ لأنه شك في العبادة بعد فراغه منها، أشبه الشك في شرط الصلاة، ويحتمل أن تبطل الطهارة؛ لأن حكمها باق، بدليل بطلانها ببطلانها، بخلاف الصلاة. والأول أصح؛ لأنها كانت محكوماً بصحتها قبل شكه، فلا يزول ذلك بالشك، كما لو شك في وجود الحديث المبطل.

فصل: وإذا وضأه غيره اعتبرت النية من المتوضئ دون الموضئ؛ لأن المتوضئ هو المخاطب بالوضوء، والوضوء يحصل له بخلاف الموضئ، فإنه آلة لا يخاطب به^(٢٦)، ولا يحصل له شيء^(٢٧) فاشتبه الإناء أو حامل الماء إليه.

فصل: وإذا توضأ وصلى الظهر، ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر، ثم علم أنه ترك مسح رأسه، أو واجباً في الطهارة في أحد الوضوئين، لزمه إعادة الوضوء

(٢٣) سقط من: م.

(٢٤) في م: ولم.

(٢٥) في م: وأراد.

(٢٦) سقط من: م.

والصَّلَاتَيْنِ مَعًا؛ لَأَنَّهُ تَيَقَّنُ بَطْلَانُ أَحَدِ الصَّلَاتَيْنِ لَا يَغْنِيهَا. وكذا لو تَرَكَ وَاجِبًا فِي وُضُوءٍ إِحْدَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهُ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ؛ لَأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً مِنْ خَمْسٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا فَلَزِمَتْهُ^(٢٧)، كما لو نَسِيَ صَلَاةً فِي يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، وَإِنْ كَانَ الْوُضُوءُ الثَّانِي^(٢٨) تَجْدِيدًا لَا عَنْ حَدَثٍ، وَقَلْنَا إِنْ التَّجْدِيدُ لَا يَرْفَعُ/ الْحَدَثَ، فَكَذَلِكَ؛ لَأَنَّ وُجُودَهُ كَعَدَمِهِ. وَإِنْ قَلْنَا: يَرْفَعُ الْحَدَثَ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا الْأُولَى؛ لَأَنَّ الطَّهَّارَةَ الْأُولَى إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً فَصَلَّوْا^(٢٩) كُلُّهَا صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ لَمْ تَبْطُلْ بِالتَّجْدِيدِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَقَدْ اِرْتَفَعَ الْحَدَثُ بِالتَّجْدِيدِ.

٢٥ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْوَجْهَ، وَهُوَ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا الْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ وَإِلَى أَصُولِ الْأُذُنَيْنِ، وَيَتَعَاهَدُ الْمَفْصِلَ، وَهُوَ مَا بَيْنَ اللَّحْيَةِ وَالْأُذُنِ)

غَسَلَ الْوَجْهَ وَاجِبٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَوْلُهُ^(١): «مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ»، أَيْ فِي غَالِبِ النَّاسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ كُلُّ أَحَدٍ^(٢) بِنَفْسِهِ، بَلْ لَوْ كَانَ أَجْلَحَ يَنْحَسِرُ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ، غَسَلَ إِلَى حَدِّ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي الْغَالِبِ، وَالْأَقْرَعُ الَّذِي يَنْزِلُ شَعْرُهُ إِلَى الْوَجْهِ، يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الشَّعْرِ الَّذِي يَنْزِلُ عَنْ حَدِّ الْغَالِبِ. وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ إِلَى أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ يُغْسَلَانِ مَعَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي^(٣) خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ^(٤)» وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ. أَضَافَ السَّمْعَ إِلَيْهِ كَمَا أَضَافَ الْبَصَرَ. (رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥))

(٢٧) فِي الْأَصْلِ: «فَلَزِمَتْهُ».

(٢٨) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢٩) فِي م: «فَصَلَّاهُ».

(١) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «وَحْدَهُ».

(٢) فِي م: «وَاحِدٌ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «لِلَّهِ الَّذِي».

(٤) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٥) (٥٠-٥١) سَقَطَ مِنْ: م.

وقال مالك: ما بين اللحية والأذن ليس من الوجه ولا يجب غسله؛ لأن الوجه مأخوَصٌ به المواجهة، وهذا لا يواجهه به. قال ابن عبيد البر^(١): لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك هذا.

ولنا على الزهري قول النبي ﷺ: «الأذنان من الرأس». وفي حديث ابن عباس، والربيع، والمقدام، أن النبي ﷺ مسح أذنيه مع رأسه. وقد ذكرناهما^(٢). ولم يحك أحد أنه غسلهما مع الوجه، وإنما أضافهما إلى الوجه لمجاورتهما له، والشيء يُسمى باسم ما جاوره.

ولنا على مالك أن هذا من الوجه في حق من لا لحيته له، فكان منه في حق من له لحيته كسائر الوجه. وقوله: إن الوجه ما يحصل به المواجهة. قلنا: وهذا يحصل به المواجهة من^(٣) الغلام.

ويستحب تعاهد هذا الموضع بالغسل؛ لأنه مما يفعل الناس عنه، قال المروذي: أراني أبو عبد الله ما بين أذنه وصدغه، وقال: هذا موضع ينبغي أن يتعاهد. وهذا الموضع مفضل للحي من/ الوجه، فلذلك سمّاه الخرفي مفصلاً.

فصل: ويدخل في الوجه العذار، وهو الشعر الذي على العظم الناتبي الذي هو سمت صمّاج الأذن، وما انحط عنه إلى وتد الأذن. والعارض: وهو ما نزل عن حدّ العذار، وهو الشعر الذي على اللحيين. قال الأصمعي^(٤) والمفضل بن

= وأخرجه مسلم، في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها. صحيح مسلم ٥٣٥/١. والترمذي، في: باب ما يقول في سجود القرآن، من أبواب الجمعة. عارضة الأحمدي ٦٠/٣. والنسائي، في: باب نوع آخر من الدعاء في السجود، من التطبيق. المحبّي ١٧٥/٢، ١٧٦. وابن ماجه، في: باب سجود القرآن، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٣٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٧، ٣١، ٣٠.

(٦) أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عبد الله التمرى القرطبي، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها في وقته، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة. الديباج المذهب ٣٦٧/٢ - ٣٧٠.

(٧) في المسألة رقم ٢٠، صفحة ١٥٠.

(٨) في م: ٤ في.

(٩) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، الراوية، اللغوي، كان الرشيد يسميه شيطان الشعر، توفي سنة ست عشرة ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٢١٨ - ٢٢٤.

سَلَمَةَ^(١١): مَا جَاوَزَ وَتَدَ الْأُذُنَ عَارِضٌ. وَالذَّقْنُ: مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ. فَهَذِهِ الشُّعُورُ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُهَا مَعَهُ. وَكَذَلِكَ الشُّعُورُ الْأَرْبَعَةُ، وَهِيَ الْحَاجِبَانِ، وَهُذَابُ الْعَيْنَيْنِ، وَالْعَنْقَقَةُ، وَالشَّارِبُ. فَأَمَّا الصَّدْعُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِذَارِ، وَهُوَ مَا يُحَاذِي رَأْسَ الْأُذُنِ وَيَنْزِلُ عَنْ رَأْسِهَا قَلِيلًا، وَالتَّرْعَتَانِ، وَهُمَا مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنَ الرَّأْسِ^(١٢) مُتَصَاعِدًا فِي جَانِبِي الرَّأْسِ، فَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ. وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الصَّدْعِ وَجْهًا آخَرَ، أَنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعِذَارِ، أَشْبَهَ الْعَارِضَ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الرُّبْعَ بِنْتُ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْوُضًا^(١٣) فَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ، وَصَدَّغِيهِ وَأُذْنِيهِ، مَرَّةً وَاحِدَةً^(١٤). فَسَحَّهَ مَعَ الرَّأْسِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ^(١٥) غَسَلَهُ مَعَ الْوَجْهِ^(١٦)، وَلِأَنَّهُ شَعْرٌ يَتَّصِلُ^(١٧) بِشَعْرِ الرَّأْسِ لَا يَخْتَصُّ الْكَبِيرَ، فَكَانَ مِنَ الرَّأْسِ، كَسَائِرِ نَوَاجِيهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِيَاسِ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ، وَلَيْسَ هُوَ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِنَا^(١٨).

فَأَمَّا التَّحْذِيفُ، وَهُوَ الشَّعْرُ الدَّاخِلُ فِي الْوَجْهِ مَا بَيْنَ انْتِهَاءِ الْعِذَارِ وَالتَّرْعَةِ، فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛^(١٩) لِأَنَّهُ شَعْرٌ بَيْنَ بَيَاضِ الْوَجْهِ، فَأَشْبَهَ الْعِذَارَ^(٢٠). وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ مُتَّصِلٌ بِهِ،^(٢١) لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ، أَشْبَهَ الصَّدْعَ^(٢٢). وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ لَكَانَ مِنَ الْوَجْهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ، كَسَائِرِ الْوَجْهِ.

(١٠) أَبُو طَالِبِ الْمَفْضَلِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمِ الضَّبِّي اللُّغَوِي، كَانَ فِيهِمَا فَاضِلًا، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ. إِنْبَاهِ الرِّوَاةِ ٣١١-٣٠٥/٣.

(١١) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «مَنْعَا».

(١٢) فِي م: «تَوْضَأُ». وَالثَّبْتُ فِي: الْأَصْلِ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ.

(١٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٨/١.

(١٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(١٥) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ».

(١٦) فِي م: «مُتَّصِلٌ».

(١٧-١٧) فِي م مَكَانَهُ: «فَكَانَ مِنْهُ».

(١٨-١٨) سَقَطَ مِنْ م.

(١٩-١٩) سَقَطَ مِنْ م.

فصل: وهذه الشعور كلها إن كانت كيفية لا تصيف البشرية، أجزأه غسل ظاهرها. وإن كانت تصيف البشرية، وجب غسلها معه. وإن كان بعضها كيفية وبعضها خفيفاً، وجب غسل بشرة الخفيف معه وظاهر الكيف. أو ما إليه أحمَدُ، رحمه الله تعالى.

٤٦ ظ ومن أصحابنا من ذكر في الشارب، والعنقفة، والحاجبين، وأهداب العينين، ولحية المرأة، وجهاً آخر في وجوب غسل باطنها، وإن كانت كيفية، لأنها لا تستر ما تحتها عادةً، وإن وجد ذلك كان نادراً، فلا يتعلق به حكم. وهذا مذهب الشافعي. ولنا أنه شعر سائر لما تحتها، أشبه لحية الرجل، ودعوى التذرة في الحاجبين والشارب والعنقفة، غير مسلم، بل العادة ذلك.

فصل: ومتى غسل هذه الشعور، ثم زالت عنه، أو انقلعت جلدة من بدنه^(٢٠)، أو قصر ظفره أو انقلع، لم يؤثر في طهارته. قال يونس بن عبيد^(٢١): مازاده ذلك إلا طهارة. وهذا قول أكثر أهل العلم. وحكى عن ابن جرير^(٢٢) أن ظهور بشرة الوجه بعد غسل شعره يوجب غسلها، قياساً على ظهور قدم الماسح على الخف. ولا يصح؛ لأن الفرض انتقل إلى الشعر أصلاً، بدليل أنه لو غسل البشرة دون الشعر، لم يجزه، بخلاف الحفين فإنهما بدل يجزئ غسل الرجلين دونهما،^(٢٣) فإذا كان أصلاً أشبه مالو انكشطت من الوجه بعد غسله^(٢٤).

فصل: ويجب غسل ما استرسل من اللحية. وقال أبو حنيفة، والشافعي في أحد قولي: لا يجب غسل ما نزل منها عن حد الوجه طولاً وعرضاً؛ لأنه شعر

(٢٠) في م: «يديه».

(٢١) يونس بن عبيد بن دينار البصري، كان من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً، وحفظاً وإتقاناً، مع الفقه في الدين. توفي سنة أربعين ومائة. الجرح والتعديل ٢/٤٢٢، تهذيب التهذيب ٤٤٢/١١-٤٤٥.

(٢٢) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المفسر المورخ، كان من أفراد الدهر؛ علماً، وذكاءً، وكثرة تصانيف، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، توفي سنة عشر وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٧-٢٨٢.

(٢٣-٢٢) سقط من: م.

خارج عن محلّ الفرض، فأشبه ما نزل من شعر الرأس عنه. وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجب غسل اللحية الكثيفة؛ لأن الله تعالى إنما أمر بغسل الوجه، وهو اسم^(٢٤) لبشرة الوجه^(٢٥) التي تحصل بها المواجهة، والشعر ليس ببشرة، وما تحته لا تحصل به المواجهة. وقد قال الخلأل: الذي ثبت عن أبي عبد الله، رحمه الله، في اللحية أنه لا يغسلها وليست من الوجه البتة. قال: وروى بكر بن محمد^(٢٥)، عن أبيه، قال: سألت أبا عبد الله: أئما أعجب إليك غسل اللحية أو التحليل؟ فقال: غسلها ليس من السنة، وإن لم يخلل أجزأه. وهذا ظاهر مذهب أبي حنيفة^(٢٦) في الرواية التي ذكرت عنه. ويحتمل أنه أراد ما خرّج عن حدّ الوجه منها، وهو^(٢٧) قول لأبي حنيفة^(٢٧)، وأحد قولي الشافعي، والمشهور عن أبي حنيفة أن عليه غسل الربع من اللحية، بناء على أصله في مسح الرأس. وظاهر مذهب أحمد، الذي عليه أصحابه، وجوب غسل اللحية/ كلها مما هو نابت في محلّ الفرض، سواء حاذى محلّ الفرض أو تجاوزته، وهو ظاهر كلام الشافعي. وقول أحمد في نفى الغسل، أراد به غسل باطنها، أي غسل باطنها ليس من السنة، وقد روى أن النبي ﷺ رأى رجلاً قد عطى لحيته في الصلاة، فقال: «اكشف وجهك؛ فإن اللحية من الوجه^(٢٨)». ولأنه نابت في محلّ الفرض يدخل في اسمه ظاهراً، فأشبهه اليد الزائدة، ولأنه يواجه به، فيدخل في اسم الوجه، ويفارق شعر الرأس، فإن النازل عنه لا يدخل في اسمه،^(٢٩) والحف لا يجب مسح جميعه، بخلاف ما نحن فيه^(٢٩).

(٢٤-٢٥) في م: «البشرة».

(٢٥) أبو أحمد بكر بن محمد النسائي البغدادي، كان الإمام أحمد يقدمه ويكرمه، وعنده مسائل كثيرة سمعها منه، وبعضها عن أبيه. انظر: طبقات الحنابلة ١/ ١١٩، ١٢٠.

(٢٦-٢٧) في م: «ظاهرة مثل مذهب أبي حنيفة».

(٢٧-٢٨) في م: «قول أبي حنيفة».

(٢٨) لم نجده.

(٢٩-٢٩) سقط من: الأصل.

فصل: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ فِي مَاءِ الْوَجْهِ؛ لِأَن فِيهِ غُضُونًا وَشُعُورًا وَدَوَاجِلَ وَخَوَارِجَ، لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَقَدْ رَوَى عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا، فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهِمَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى قُبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَفَرَكَهَا تَسْتَنُّ عَلَى وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠). وَقَوْلُهُ: «تَسْتَنُّ» يَعْنِي (٣١): تَسِيلُ وَتَنْصَبُ. قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: يُؤْخَذُ لِلْوَجْهِ أَكْثَرُ مِمَّا يُؤْخَذُ لِعُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ (٣٢): كَرِهَ أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ، ثُمَّ يَصُبَّهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ، وَقَالَ: هَذَا مَسْنُوحٌ، وَلَكِنَّهُ يَغْسِلُ غَسْلًا. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ» (٣٣).

٢٦ - مسألة: قال: (وَالْقَمُّ وَالْأَثْفُ مِنَ الْوَجْهِ).

يَعْنِي أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ جَمِيعًا: الْغُسْلُ، وَالْوُضُوءُ؛ فَإِنَّ غَسْلَ الْوَجْهِ وَاجِبٌ فِيهِمَا. هَذَا الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَإِسْحَاقُ، وَحُكَيْمٌ عَنْ عَطَاءٍ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى (١) أَنَّ الْاسْتِنْشَاقَ وَحْدَهُ وَاجِبٌ (٢). قَالَ الْقَاضِي: الْاسْتِنْشَاقُ وَاجِبٌ فِي الطَّهَارَتَيْنِ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِرْ» (٣). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ (٤): «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ

(٣٠) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٦/١.

(٣١) في م: «أى».

(٣٢) أبو بكر محمد بن الحكم الأحول، كان قد سمع من الإمام أحمد، ومات قبل موته بثمان عشرة سنة، وكان أبو عبد الله يوح بالشئ إليه من الفتيا، لا ييوح به لكل أحد. توفى سنة ثلاث وعشرين ومائتين. طبقات الخنابلة ٢٩٥/١، ٢٩٦.

(٣٣) تقدم في المسألة رقم ١٩، صفحة ١٤٨.

(١-١) في م: «في الاستنشاق وحده أنه واجب».

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الاستنثار في الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. ومسلم، =

فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً لَيْسْتَثِيرَ^(٤). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَلِمُسْلِمٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسْتَثِيرٌ^(٦)». وعن ابن عباس، «قال: قال رسول الله ﷺ: «استنثروا مَرَّتَيْنِ بِالْعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»^(٧). وهذا أمرٌ يَقْتَضِي الرُّجُوبَ، ولأنَّ الْأَنْفَ لَا يَزَالُ مَفْتُوحًا، /
 وليس عليه^(٨) غِطَاءٌ يَسْتُرُهُ، بِخِلَافِ الْقِمِّ. وقال غيرُ القاضي، عن أحمد رواية أُخْرَى: إِنَّ الْمَضْمَضَةَ وَالاسْتِنْشَاقَ وَاجِبَانِ فِي الْكُبْرَى، مَسْنُونَانِ فِي الصَّغْرَى. وهذا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّ الْكُبْرَى يَجِبُ فِيهَا غَسْلُ كُلِّ مَا أَمَكَنَ مِنَ الْبَدَنِ كِبَاطِنِ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَلَا يَمْسَحُ فِيهَا عَنِ الْحَوَائِلِ، فَوَجِبَا فِيهَا، بِخِلَافِ الصَّغْرَى. وقال مالك والشافعي: لَا يَجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ، وَإِنَّمَا هُمَا مَسْنُونَانِ فِيهِمَا. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَالْحَكَمِ^(٩)، وَحَمَادٍ^(١٠)، وَقَتَادَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ. لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «عَشْرُ

= في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. والنسائي، في: باب الأمر بالاستنثار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٣/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥١٨/٢.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. ومسلم، في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. وأبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣١/١. والنسائي، في: باب اتخاذ الاستنشاق، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٢/٢، ٢٧٨.

والذي ورد: «ثُمَّ لَيْسْتَثِيرٌ» و«ثُمَّ لَيْسْتَثِيرٌ» و: «ثُمَّ لَيْسْتَثِيرٌ».

(٥) أخرجه مسلم، في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار. صحيح مسلم ٢١٢/١.

(٦-٦) مكان هذا في: م: «مرفوعاً».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣١/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٢، ٣١٥، ٢٢٨/١.

(٨) في: م: «وله».

(٩) هو أبو مطيع البلخي، وتقدم في صفحة ٩٢.

(١٠) سقط من: الأصل.

من الفِطْرَةِ^(١١)»، وذكر منها المَضْمُضَةُ والاستِنْشَاقُ، والفِطْرَةُ: السُّنَّةُ، وذكره
لهما من الفِطْرَةِ يدلُّ على مُخَالَفَتِهما لسائرِ الوُضُوءِ، ولأنَّ الفَمَّ والأَنْفَ عُضْوَانِ
باطِنَانِ، فلا يَجِبُ غَسْلُهُمَا كباطِنِ اللِّحْيَةِ وداخِلِ العَيْنَيْنِ، ولأنَّ الوجْهَ ما تَحْصُلُ
به المُواجَهَةُ، ولا تَحْصُلُ المُواجَهَةُ بهما. ولنا ما رَوَتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ
رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «المَضْمُضَةُ والاستِنْشَاقُ مِنَ الوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ». رواه
أبو بكر^(١٢) في «الشَّافِي» بإسناده عن ابنِ المُبارَكِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عُرْوَةَ، عن
عائِشَةَ، وأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ في «سُنَنِهِ»^(١٣). ولأنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ
الله ﷺ مُسْتَقْصِيًّا، ذَكَرَ أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَمُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا تَدُلُّ عَلَى
وُجُوبِهِمَا، لَأَنَّ فِعْلَهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيِّنًا وَتَفْصِيلًا لِلْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي كِتَابِ
الله^(١٤) تعالى؛ لِأَنَّهُمَا عُضْوَانِ مِنَ الْوَجْهِ، وَلَا يَشُقُّ غَسْلُهُمَا؛ لقوله تعالى:
﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، وكالْحَذِّ. مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُمَا فِي حُكْمِ الطَّاهِرِ أَنَّ
الصَّائِمَ لَا يَفْطِرُ بَوْضِعِ الطَّعَامِ فِيهِمَا وَيَفْطِرُ بَوْصُولِ الْقَيِّءِ إِلَيْهِمَا، وَلَا تُنْشَرُ^(١٥)
حُرْمَةُ الرِّضَاعِ بِوُصُولِ اللَّبَنِ إِلَيْهِمَا، وَلَا يَجِبُ الْحَذُّ بِتَرْكِ الْحَمْرِ فِيهِمَا، وَيَجِبُ
غَسْلُهُمَا مِنَ النَّجَاسَةِ^(١٦)، وَكَوْنُهُمَا مِنَ الْفِطْرَةِ لَا يَنْفِي وَجُوبَهُمَا، لِاشْتِمَالِ
الْفِطْرَةِ عَلَى الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِيهَا الْخِتَانُ، وَهُوَ وَاجِبٌ،
^(١٧) وَعَظْفُهُمَا عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، أَوْ اقْتِرَائُهُمَا بِهِ، لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ، بِدَلِيلِ
الْخِتَانِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَابِتُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ
الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾. وَالكِتَابَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَالْإِيْتَاءُ وَاجِبٌ^(١٨).

(١١) تقدم في المسألة ١٣، صفحة ١١٤.

(١٢) أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. طبقات الخبابة ١١٩/٢ - ١٢٧.

وكتابه «الشافي» في الحديث. انظر: كشف الظنون ١٠٢٢.

(١٣) في: باب ماروي في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداءة بهما أول الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٨٤/١.

(١٤) (١٤-١٤) سقط من: م.

(١٥) أنشزه: رفعه، وركب بعضه على بعض، أي لا تثبت الحرمة.

(١٦) (١٦-١٦) سقط من: م. والآية هي الثالثة والثلاثون من سورة النور.

فصل: والمَمْضَمَضَةُ: إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي/الْفَمِ. وَالاسْتِنْشَاقُ: اجْتِدَابُ الْمَاءِ بِالنَّفْسِ ٤٨ و

إِلَى بَاطِنِ الْأُتْفِ. وَالاسْتِنْشَاقُ: إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنْ أُتْفِهِ. وَلَكِنْ يُعْبَرُ بِالاسْتِنْشَاقِ عَنِ
الاسْتِنْشَاقِ، لِكَوْنِهِ مِنْ لَوَازِمِهِ. وَلَا يَجِبُ إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ الْفَمِ، وَلَا إِيصَالُ الْمَاءِ
إِلَى جَمِيعِ بَاطِنِ الْأُتْفِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مُبَالِغَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الصَّائِمِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ
فِي سُنَنِ الطَّهَارَةِ. وَإِذَا أَدَارَ الْمَاءُ فِي فِيهِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ مَجِّهِ وَبَلْعِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَدْ
حَصَلَ بِهِ، فَإِنَّ جَعْلَهُ فِي فِيهِ يَتَوَيَّرُ رَفْعَ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَتَوَيَّرَ
رَفْعَ الْحَدِيثَيْنِ، أَرْثَقًا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْاسْتِعْمَالِ إِلَّا بَعْدَ
الانْفِصَالِ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ قَدْ لَبِثَ فِي فِيهِ حَتَّى تَحُلَّ مِنْ رِيْقِهِ مَاءٌ يُغَيِّرُهُ لَمْ يَمْنَعْ؛
لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي مَحَلِّ الْإِزَالَةِ لَا يَمْنَعُ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَغَيَّرَ الْمَاءُ عَلَى غُضُوهِ بِعَجِينٍ عَلَيْهِ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ بِمُئْنَاهُ، ثُمَّ يَسْتَنْثِرَ يُسْرَاهُ؛ لِمَا رَوَى
عَنْ عَثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ، فَذَعَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ،
ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ، فَتَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ، وَاسْتَنْثَرَ يُسْرَاهُ، وَفَعَلَ ذَلِكَ
ثَلَاثًا - ثُمَّ ذَكَرَ سَائِرَ الْوُضُوءِ - ثُمَّ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ لَنَا كَمَا تَوَضَّأْتُ لَكُمْ،
فَمَنْ كَانَ سَائِلًا عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا وَضُوءُهُ ^(١٧). رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ
مَنْصُورٍ ^(١٨)، بِإِسْنَادِهِ. وَعَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيَمْنَى فِي الْإِنَاءِ، فَمَلَأَ
كَفَّهُ فَتَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَنَثَرَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا
وَضُوءُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي»، وَالتَّسَائِي ^(١٩).

(١٧) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥.
وانظر: ما أخرجه البخاري، في: باب الوضوء ثلاثا، وباب المضمضة في الوضوء، من كتاب الوضوء، وفي:
باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٥١/١، ٥٣-٤٠/٣. ومسلم،
في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١، ٢٠٥. والتسائي، في: باب
المضمضة والاستنشاق، وباب حد الفسل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٦/١، ٥٧، ٦٨. وابن ماجه، في:
باب ثواب الطهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والدارمي، في: باب الوضوء ثلاثا، من
كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٦/١، والإمام أحمد، في: المسند ٥٨/١، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٤.
(١٨) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الحافظ، صاحب «السنن»، المتوفى سنة سبع وعشرين
وماثنتين... سير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٠-٥٩٠.
(١٩) أخرجه التسائي، في: باب بأى اليدين يستنثر، وباب غسل الوجه، وباب عدد غسل الوجه، وباب =

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، قَالَ الْأَثَرُمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ: أَيُّمَا أَعْجَبُ إِلَيْكَ؛ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى حِدَةٍ؟ قَالَ: بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ^(٢٠)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْخَلَ يَدَيْهِ^(٢١) التَّوْرَ فَمَضَّمَضَ^(٢٢) وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَمَضْمِضُ وَيَسْتَنْشِرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَفِي لَفِظٍ: تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي لَفِظٍ: فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفِظٍ، أَنَّهُ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا ثَلَاثَ غَرَافٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفِظٍ: فَمَضَّمَضَ ثَلَاثًا^(٢٣) وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا^(٢٤) مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَابْنُ مَاجَهَ. فَإِنْ شَاءَ الْمُتَوَضُّعُ تَمَضَّمَضَ

= غسل اليدين وباب عدد غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٨/١-٦٠، ٦٨. وأخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٥/١، ٢٦. والترمذى، في: باب ماجاء في وضوء النبي ﷺ كيف كان، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٦٤. والإمام أحمد، في: المسند ١/٧٨، ٨٢، ٨٣، ١١٠، ١١٣، ١٢٣-١٢٥، ١٢٧، ١٣٥، ١٤١، ١٥٤، ١٥٧.

(٢٠) حديث عبد الله بن زيد بروايته، أخرجه البخارى، في: باب مسح الرأس كله، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، وباب مسح الرأس مرة واحدة، وباب الغسل والوضوء في المخصب إلخ، وباب الوضوء من التور، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥٨/١-٦١. ومسلم، في: باب في وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٠/١، ٢١١. وأبو داود، في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. والترمذى، في: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحدة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٤٦، ٤٧. والنسائي، في: باب حد الغسل، وباب صفة مسح الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦١/١. وابن ماجه، في: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، وباب ماجاء في مسح الرأس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤٩، ١٥٠. والدارمي، في: باب الوضوء مرتين، وباب ماكان رسول الله ﷺ يأخذ لرأسه ماءً جديداً، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١/١٨٠. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/١٨. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢. وانظر ماتقدم في المسألة ١٢، صفحة ١٠٥.

(٢١-٢٢) في: «في التور فمضمض».

والتور: القدح. وقيل: الطست.

(٢٣) سقط من: الأصل.

واستَشَقَّ من ثلاثِ غَرَفَاتٍ، وإن شاء فَعَلَ ذلك ثَلَاثًا بَعْرَفَةٍ واحدة؛ لما ذَكَرْنَا مِنْ الْأَحَادِيثِ. وإن أَقَرَدَ الْمَضْمُضَةَ بثلاثِ غَرَفَاتٍ، والاسْتِنْشَاقَ بثلاثٍ، جَازَ؛ لأنَّهُ قد رَوَى في حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣). ولأنَّ الْكَيْفِيَّةَ فِي الْعَسَلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

فصل: ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَيَبْنَ غَسْلُ بَقِيَّةِ الْوَجْهِ؛ لَأَنَّهُمَا مِنْ أَجْزَائِهِ، وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَدَابَّهُمَا قَبْلَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهُ بَدَأَ بِهِمَا إِلَّا شَيْئاً نَادِراً. وهل يَجِبُ التَّرْتِيبُ والمُوالاةُ بَيْنَهُمَا وبين سَائِرِ الْأَعْضَاءِ غَيْرِ الْوَجْهِ؟ على رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا تَجِبُ، وهو ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ؛ لَأَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ، فَوَجَبَ غَسْلُهُمَا قَبْلَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِلآيَةِ، وَقِيَاساً عَلَى سَائِرِ أَجْزَائِهِ. والثَّانِيَةُ لا تَجِبُ، بل لو تَرَكَّهُمَا في وُضُوئِهِ وَصَلَّى (٢٤) تَمَضَّمَضَ وَاسْتَشَقَّ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ ولم يُعِدِ الْوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِيكَرَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِوُضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ (٢٥) وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ (٢٥) ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَّمَضَ وَاسْتَشَقَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦). ولأنَّ وَجُوبَهُمَا بَعِيرِ الْقُرْآنِ، وَلِئِذَا وَجَبَ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ (٢٧) فِي الْقُرْآنِ (٢٧)، لِأَنَّ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ. ولم يُوجَدْ ذلك فِيهِمَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ: فَتَسِي الْمَضْمُضَةُ وَحْدَهَا؟ قال: الِاسْتِنْشَاقُ عِنْدِي آكَدُ (٢٨)، وذلك لِصِحَّةِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ بِخُصُوصِهِ. قال أَصْحَابُنَا: وهل يُسَمَّيانِ فَرْضاً مع وَجُوبِهِمَا؟ على

(٢٣) في: باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١.

(٢٤) في الأصل زيادة: «ثم».

(٢٥-٢٥) سقط من: م.

(٢٦) في: باب صفة وضوء النبي ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. ووضع قوله «ثم تمضمض واستنشاق ثلثاً» بين معقوفين، وجاء بعد قوله: «فغسل كفيه ثلثاً». ولعله تصرف من الناشر.

(٢٧-٢٧) سقط من: م.

(٢٨) في الأصل: «أو كده».

رَوَاتَيْنِ. وهذا يَنْبَغِي عَلَى اخْتِلَافِ الرَوَاتَيْنِ فِي الْوَاجِبِ، هَلْ يُسَمَّى قَرْضاً أَوْ لَا؟
وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يُسَمَّى قَرْضاً، فَيُسَمَّيَانِ هُنَا قَرْضاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَيَدْخُلُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْغَسَلِ)

لَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي وَجُوبِ غَسَلِ الْيَدَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأُيَدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾^(١). وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ إِدْخَالُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْغَسَلِ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاسْنَحَاقٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَابْنُ دَاوُدَ: لَا يَجِبُ. وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ زُفَرٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسَلِ إِلَيْهِمَا، وَجَعَلَهُمَا غَايَتَهُ بِحَرْفِ ﴿إِلَى﴾، وَهُوَ لَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ، فَلَا يَدْخُلُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الْكَيْسَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢). / وَلَنَا مَارُوَى نَجَاشٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ إِلَى مِرْفَقَيْهِ^(٣). وَهَذَا بَيِّنٌ لِلْغَسَلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّ «إِلَى» تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾^(٤). أَيْ مَعَ قُوَّتِكُمْ، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ﴾^(٥)، وَ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٦). فَكَانَ فِعْلُهُ مُبَيَّنّاً. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ «إِلَى» لِلْغَايَةِ. قُلْنَا: وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «مَعَ»، قَالَ الْمُبَرِّدُ^(٧): إِذَا كَانَ الْحَدُّ مِنْ جَنْبِ الْمَحْدُودِ دَخَلَ فِيهِ، كَقَوْلِهِمْ: يَفُتُّ هَذَا الثُّوبُ مِنْ هَذَا الطَّرَفِ

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) سورة البقرة ١٨٧.

(٣) ذكر أبو الفرج ابن قدامة، في الشرح الكبير ٥٩/١، أن الدارقطني أخرجه. وهو في: باب وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٨٣/١. وفيه: القاسم بن محمد بن عبد الله بن عقيل. قال الدارقطني: ليس بقوى.

(٤) سورة هود ٥٢.

(٥) سورة النساء ٢.

(٦) سورة آل عمران ٥٢. وانظر: الجني الداني، للمرادي ٣٨٥، ٣٨٦، والأزهرية، للهروي ٢٨٢.

(٧) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر العالم الشهير بالنحو واللغة والأدب، صاحب «المقتضب»، و«الكامل»، المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٥٣-٦٥.

إلى هذا الطرف.

فصل: وإنْ خُلِقَ له إصْبَعٌ زائدة، أو يَدٌ زائدة في مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَجِبَ غَسْلُهَا مع الْأَصْلِيَّةِ؛ لأنها نَائِبَةٌ فيه، أَشْبَهَتْ التُّوْلُولَ^(٨)، وإنْ كانت نَائِبَةً في غير مَحَلِّ الْفَرَضِ كَالْعَصْدِ أو الْمَنْكِبِ، لم يَجِبْ غَسْلُهَا، سواء كانت قَصِيرَةً أو طَوِيلَةً؛ لأنها في غير مَحَلِّ الْفَرَضِ، فَأَشْبَهَتْ شَعْرَ الرَّأْسِ إِذَا نَزَلَ عن الْوَجْهِ، وهذا قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ وِابْنِ عَقِيلٍ. وقال الْقَاضِي: إنْ كان بَعْضُهَا يُحَاذِي مَحَلَّ الْفَرَضِ غَسَلَ مَا يُحَاذِيهِ منها. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ^(٩) في ذلك، كَنَحْوِ مِمَّا ذَكَرْنَا. وإنْ لم يَعْلَمْ الْأَصْلِيَّةُ منهما وَجِبَ غَسْلُهَا جَمِيعاً؛ لَأَنَّ غَسْلَ إِحْدَاهُمَا وَاجِبٌ، وَلَا يَخْرُجُ عن عَهْدَةِ الْوَاجِبِ يَقِيناً إِلَّا بِغَسْلِهَا، فَوَجِبَ غَسْلُهَا، كَأَلَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنُهَا.

فصل: وإنْ انْقَلَعَتْ^(١٠) جِلْدَةٌ مِنْ غير مَحَلِّ الْفَرَضِ، حَتَّى تَذُلَّتْ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لَأَنَّ أَصْلَهَا في مَحَلِّ الْفَرَضِ، فَأَشْبَهَتْ الإِصْبَعَ الزَّائِدَةَ، وإنْ تَقَلَّعَتْ^(١١) مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ حَتَّى صَارَتْ مُتَذَلَّةً مِنْ غير مَحَلِّ الْفَرَضِ، لم يَجِبْ غَسْلُهَا؛ قَصِيرَةً كانت أو طَوِيلَةً بِلَا خِلَافٍ، لأنها في غير مَحَلِّ الْفَرَضِ. وإنْ تَقَلَّعَتْ^(١٢) مِنْ أَحَدِ الْمَحَلِّينِ، فَالْتَحَمَ رَأْسُهَا في الْآخَرِ، وَبَقِيَ وَسْطُهَا مُتَجَاوِياً، صَارَتْ كَالنَّائِبَةِ في الْمَحَلِّينِ، يَجِبُ غَسْلُ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرَضِ منها^(١٣) مِنْ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَغَسَلَ مَا تَحْتَهَا مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ..

فصل: وإنْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنْ دُونِ الْمِرْفَقِ، غَسَلَ مَا بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ. وإنْ قُطِعَتْ مِنَ الْمِرْفَقِ غَسَلَ الْعَظْمَ الَّذِي هُوَ طَرَفُ الْعَصْدِ؛ لَأَنَّ غَسْلَ الْعَظْمَيْنِ

(٨) التُّوْلُولُ: حِلْمَةُ الثَّدْيِ، وَبَرٌّ صَغِيرٌ صَلَبٌ مُسْتَدِيرٌ.

(٩) في م: «الرأي». والصواب في الأصل. وانظر اختلافهم في: المجموع شرح المذهب ١/٣٨٧، ٣٨٨.

(١٠) في م: «تعلقت».

(١١) في م: «تعلقت».

(١٢) سقط من: م.

الْمُتَلَقِّينَ مِنَ الذَّرَاعِ وَالْعَصْدُ وَاجِبٌ، فَإِذَا زَالَ أَحَدُهُمَا غَسَلَ الْآخَرَ. وَإِنْ كَانَ مِنْ فَوْقِ الْمِرْفَقَيْنِ سَقَطَ الْغَسْلُ لِعَدَمِ مَحَلِّهِ. فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ فَوَجَدَ مَنْ يُوضِّعُهُ مُتَبَرِّعاً لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ/ قَادِرٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِّعُهُ إِلَّا بِأَجْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ أَيْضاً، كَمَا يَلْزِمُهُ شِرَاءُ الْمَاءِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمَهُ، كَمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَلْزِمَهُ اسْتِئْجَارُ مَنْ يُقِيمُهُ وَيَعْتِمِدُ عَلَيْهِ. وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْأَجْرِ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَعَادِمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ. وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُعِمُّهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِّعُهُ، لَزِمَهُ التَّيَمُّمُ، كَعَادِمِ الْمَاءِ إِذَا وَجَدَ التُّرَابَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافاً.

فصل: إِذَا كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ حَتَّى يُزِيلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مِنَ الْيَدِ اسْتَرَّ بِمَا لَيْسَ مِنْ خِلْقَةِ الْأَصْلِ سَتراً مَنَعَ إِيصَالَ الْمَاءِ إِلَيْهِ، مَعَ إِمْكَانِ إِيصَالِهِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ بِهِ، فَأَشْبَهَ مَالُو كَانَ عَلَيْهِ شَمْعٌ أَوْ غَيْرُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسْتَرُّ عَادَةً، فَلَوْ كَانَ غَسَلُهُ وَاجِباً لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَابَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ كَوْنَهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ قُلُوحاً، وَرَفَعُ أَحَدِهِمْ بَيْنَ أُتْمَلَتِهِ وَظُفْرِهِ ^(١٣). يَعْنِي أَنْ وَسَخٌ أَرْفَاعِهِمْ تَحْتَ أَظْفَارِهِمْ يَصِلُ إِلَيْهِ رَائِحَةٌ تَنْتِنُهَا، فَعَابَ عَلَيْهِمْ نَتْنُ رِيحِهَا، لَا بُطْلَانَ طَهَارَتِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مُبْطِلاً لِلطَّهَارَةِ كَانَ ذَلِكَ أَهَمَّ مِنْ نَتْنِ الرِّيحِ، فَكَانَ أَحَقَّ بِالْبَيَانِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا يَسْتَرُّ عَادَةً، أَشْبَهَ مَا يَسْتَرُّهُ الشَّعْرُ مِنَ الْوَجْهِ.

فصل: وَمَنْ كَانَ يَقْوِضُ مِنْ مَاءٍ يَصِيرُ يَقْتَرِفُ مِنْهُ بِيَدِهِ، فَفَرَفَ مِنْهُ عِنْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ، لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلاً بِغَرْفِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ غَسْلِ الْيَدِ، وَهُوَ نَاقِلٌ لِلْوُضوءِ وَلِغَسْلِهَا ^(١٤)، فَأَشْبَهَ مَالُو

(١٣) تقدم في صفحة ١١٨.

(١٤) في م: «بغسلها».

غَمَسَهَا فِي الْمَاءِ يَتَوَيَّ غَسَلَهَا فِيهِ. وَلَنَا أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ^(١٥) فِي صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَذَكَرَ وَضُوءَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ - وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَحْرَجَهَا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ. وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ^(١٦): ثُمَّ غَرَفَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَصَبَّ^(١٧) عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى، فَغَسَلَهَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى: رَوَاهُمَا سَعِيدٌ. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُ، وَكُلُّ مَنْ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلِّ أَنَّهُ تَحَرَّرَ مِنْ اغْتِرَافِ الْمَاءِ بِيَدِهِ فِي مَوْضِعٍ غَسَلَهَا، وَلَوْ كَانَ هَذَا يُفْسِدُ الْمَاءَ/ ٥٠

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَقَّ بِمَعْرِفَتِهِ، وَلَوْ جَبَّ عَلَيْهِ بَيَانُهُ لِمَيْبِيسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ هَذَا لَا يُعْرَفُ بَدُونِ الْبَيَانِ، وَلَا يُتَوَقَّأُ إِلَّا مُتَحَذِّقٌ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِفَ لَمْ يَقْصِدْ بَعْمَسِ يَدِهِ إِلَّا الْاِغْتِرَافَ دُونَ غَسْلِهَا، فَأَشْبَهَ مَنْ يَقْصُصُ فِي الْبُحْرِ لَتَرْقِيَةِ الدَّلْوِ وَعَلَيْهِ جَنَابَةٌ لَا يَقْصِدُ غَيْرَ تَرْقِيَّتِهِ، وَنِيَّةُ الْاِغْتِرَافِ عَارِضَتْ نِيَّةَ الطَّهَارَةِ فَصَرَفَتْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٨ - مسألة، قال: (وَمَسْحُ الرَّأْسِ)

لَاخِلَافٌ فِي وَجُوبِ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(١). وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَجُوبُ مَسْحِ جَمِيعِهِ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ. وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ^(٢) الْخِرَقِيِّ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: يُجْزِئُ مَسْحَ بَعْضِهِ. قَالَ أَبُو الْحَارِثِ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: فَإِنْ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ؟ قَالَ: يُجْزِئُهُ. ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى الرَّأْسِ كُلِّهِ! وَقَدْ نُقِلَ عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، وَابْنُ عُمَرَ مَسَحَ الْيَاوُخَ. وَمِمَّنْ قَالَ بِمَسْحِ الْبَعْضِ الْحَسَنُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، إِلَّا

(١٥) تقدم في صفحة ١٧٠.

(١٦) تقدم في صفحة ١٦٩.

(١٧) سقط من: الأصل.

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) في م: كلام ٤.

أَنَّ الظَّاهِرَ عَنْ أَحَدٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي حَقِّ الرَّجُلِ، وَجُوبُ الاسْتِعَابِ، وَأَنَّ الْمَرْأَةَ يُجْزئُهَا مَسْحُ مُقَدِّمِ رَأْسِهَا. قَالَ الْخَلَّالُ: الْعَمَلُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا إِنْ مَسَحَتْ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا أَجْزَأَهَا. وَقَالَ مُهَنَّادٌ: قَالَ أَحَدُ: أَرْجُو أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَسْهَلَ. قُلْتُ لَهُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُمَسِّحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهَا^(٣). وَاحْتَجَّ مَنْ أَجَازَ مَسْحَ الْبَعْضِ بِأَنَّ الْمُغْيِرَةَ بِنَ شُعْبَةَ، رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ^(٤). وَأَنَّ عُثْمَانَ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَهُ مَاءً جَدِيدًا، حِينَ حَكَى وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ^(٥). رَوَاهُ سَعِيدٌ؛ وَلَأنَّ مَنْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ يُقَالُ: مَسَحَ بِرَأْسِهِ، كَمَا يُقَالُ: مَسَحَ بِرَأْسِ الْيَتِيمِ وَقَبْلَ رَأْسِهِ.

وَرَعَمَ بَعْضٌ مِنْ يَنْصُرُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَامْسَحُوا بَعْضَ رُءُوسِكُمْ، وَلَنَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَامْسَحُوا رُءُوسَكُمْ. فَيَتَأَوَّلُ الْجَمِيعُ. كَمَا قَالَ فِي التَّيْمِيمِ: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾. وَقَوْلُهُمْ: الْبَاءُ لِلتَّبْعِيضِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ بَرَّهَانَ^(٦): مَنْ رَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ تُفِيدُ التَّبْعِيضَ فَقَدْ جَاءَ أَهْلُ اللَّغَةِ/ بِمَا لَا يَعْرِفُونَهُ^(٧). وَخَدِثَ الْمُغْيِرَةَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَوَضَّأَ مَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ، وَهَذَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا لِلْمَسْحِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ اللَّفْظِ مَجَازٌ لَا يُعَدَّلُ إِلَيْهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

٥٠ ظ

(٣) انظر: باب مسح المرأة رأسها، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٢/١.

(٤) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١، ٢٣١. والترمذي، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١، والنسائي، في: باب صفة الوضوء - غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٥، ٥٥/١، ٦٦. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥.

(٥) تقدم في صفحة ١٦٩.

(٦) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الكبير النحوي اللغوي، المتوفى سنة ست وخمسين وأربع مائة. إنباه الرواة ٢١٣/٢ - ٢١٥.

(٧) انظر: البحر المحيط ٤٣٦/٣، وإملاء مائت به الرحمن ٢٠٨/١.

فصل: وإذا قلنا بجواز مسح البغض، فمن أى موضع مسح أجزأه؛ لأن الجميع رأس، إلا أنه لا يُجزىء مسح الأذنين عن الرأس، لأنها تتبع، فلا يُجزىء بهما عن الأصل، والظاهر عن أن عبد الله أنه لا يجب مسحهما، وإن وجب الاستيعاب؛ لأن الرأس عند إطلاق لفظه إنما يتناول ما عليه الشعر.

واختلف أصحابنا في قدر البغض المُجزىء، فقال القاضي: قدر الناصية؛ لحديث المغيرة. أن النبي ﷺ مسح ناصيته. وحكى أبو الخطاب، وبعض أصحاب الشافعي، عن أحمد: أنه لا يُجزىء إلا مسح أكرهه؛ لأن الأكثر ينطلق عليه اسم الشيء الكامل. وقال أبو حنيفة: يُجزىء مسح ريعه. وقال الشافعي: يُجزىء مسح^(٨) ما يقع عليه الاسم، وأقله ثلاث شعرات. وحكى عنه: لو مسح ثلاث شعرات، وحكى عنه: لو مسح شجرة، أجزأه، لو قوع الاسم عليها. ووجه ما قاله القاضي: أن فعل النبي ﷺ يصلح بياناً لما أمر به، فيحمل عليه.

فصل: والمستحب في مسح الرأس أن يبل يديه، ثم يضع طرف إحدى سبائتيه على طرف الأخرى ويضعهما على مقدم رأسه، ويضع الإبهامين على الصدغين، ثم يمر يديه إلى قفاه، ثم يردهما إلى الموضع الذي بدأ منه. كما روى عبد الله بن زيد في وصيف وضوء رسول الله ﷺ، قال: فمسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه. متفق عليه^(٩). وكذلك وصف المقدم بن معديكر، رواه أبو داود^(١٠).

فإن كان ذا شعر يخاف أن يتفش برده يديه لم يردهما. نص عليه أحمد؛ فإنه قيل له: من له شعر إلى منكبيه، كيف يمسح في الوضوء؟ فأقبل أحمد بيديه على رأسه مرة، وقال: هكذا، كراهية أن يتشتر شعره. يعني أنه يمسح إلى قفاه ولا يرده يديه. قال أحمد: حديث علي عليه السلام هكذا. وإن شاء مسح، كما روى عن الربيع، أن رسول الله

(٨) سقط من: الأصل.

(٩) تقدم تخريجه في حاشية صفحة ١٧٠.

(١٠) تقدم أيضا في صفحة ١٧١.

٥١ و عليه السلام / تَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَمَسَحَ الرَّأْسَ^(١١) كُلَّهُ مِنْ فَرَقِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاحِيَةٍ لِمَصَبِّ الشَّعْرِ لَا يُحَرِّكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ. رواه أبو داود. وسُئِلَ أَحْمَدُ: كَيْفَ تَمْسَحُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا. وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُقَدِّمِهِ، ثُمَّ رَفَعَهَا فَوَضَعَهَا حَيْثُ مِنْهُ بَدَأُ، ثُمَّ جَرَّهَا إِلَى مُؤَخَّرِهِ. وَكَيْفَ مَسَحَ بَعْدَ اسْتِيعَابِ قَدْرِ الْوَاجِبِ أَجْزَأَهُ.

فصل: وَلَا يُسَنُّ تَكَرُّارُ^(١٢) «مَسْحِ الرَّأْسِ»^(١٣) فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ سَالِمٍ، وَالتَّحْنَوِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَالْحَكَمَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يُسَنُّ تَكَرُّارُهُ. وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «الثَّلَاثُ أَفْضَلُ». وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّهُمْ يَقُولُ: مَسْحُ الرَّأْسِ مَسْحَةً وَاحِدَةً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ^(١٤) رَوَى عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ^(١٥)، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام فَعَلَّ مِثْلَ هَذَا. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. وَرَوَى عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى، وَأَبُو مَالِكٍ، وَالرَّبِيعُ، وَأَبِيُّ بَنٍ كَعْبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(١٦). وَفِي حَدِيثِ أَبِي، قَالَ: «هَذَا وَضُوءِي

(١١) فِي م: «رَأْسَهُ». وَتَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٠.

(١٢-١٣) فِي الْأَصْلِ: «الْمَسْحُ».

(١٣) فِي: بِابِ صِفَةِ وَضْءِ النَّبِيِّ عليه السلام، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٥/١. وَانْظُرْ: بِابِ الْوَضْءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٤٤/١.

(١٤) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ «أَنَّهُ». وَلَيْسَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

(١٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَالرَّبِيعِ صَفْحَاتِ ١٥٠، ١٦٩، وَأَحَادِيثَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ وَالرَّبِيعَ بِنْتَ مَعُودَ، أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بِابِ الْوَضْءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٤٤/١، ١٤٥.

وَوُضُوءُ الْمُرْسَلِينَ قَبْلِي». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١٦)، وَلَأَنَّ الرَّأْسَ أَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ، فَسَنَ تَكَرَّرُهَا فِيهِ كَالْوَجْهِ. وَلَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٧). وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقَالَ: هَذَا وَضُوءُ النَّبِيِّ ﷺ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١٨). وَكَذَلِكَ وَصَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى، وَابْنُ عَبَّاسٍ^(١٩)، وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَالرَّبِيعُ، كُلُّهُمْ، قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَحِكَايَتُهُمْ لَوْضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ إِخْبَارٌ عَنِ الدَّوَامِ، وَلَا يُدَاوَمُ إِلَّا عَلَى الْأَفْضَلِ الْأَكْمَلِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حِكَايَةُ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ حَالَ خَلْوَتِهِ، وَلَا يَفْعَلُ فِي تِلْكَ الْحَالِ إِلَّا الْأَفْضَلَ. وَلَأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يُسَنَّ تَكَرُّرَهُ، كَالْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ، وَسَائِرِ الْمَسْحِ، وَلَمْ يَصِحَّ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ شَيْءٌ صَرِيحٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٢٠): أَحَادِيثُ عُثْمَانَ الصَّحَّاحِ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً؛ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالُوا فِيهَا: وَمَسَحَ رَأْسَهُ^(٢١). وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا، كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ: مَسَحَ

(١٦) في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٤٥، ١٤٦. وأخرجه الترمذى، في باب ماجاء في الوضوء ثلاثا وثلاثا، من أبواب الطهارة؛ حيث قال: «وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وأبي أمامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي». عارضة الأحوذى ١/٦١.

(١٧) تقدم صفحة ١٧٠.

(١٨) عارضة الأحوذى ١/٦٥.

(١٩) حديث ابن عباس أخرجه البخارى، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٥١. والترمذى، في: باب ماجاء في الوضوء مرة مرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/٥٩. وأبو داود، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٣٠. والنسائى، في: باب الوضوء مرة مرة، وباب مسح الأذنين، وباب مسح الأذنين مع الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٥٤، ٦٣. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء مرة مرة. سنن ابن ماجه ١/٥٩. والدارمى، في: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١/١٧٧. والإمام أحمد في المسند ٢/٢٨، ٣٩.

(٢٠) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/٢٤، ٢٥.

(٢١) في م: «برأسه». والمثبت في: الأصل، وسنن أبى داود.

رَأْسَهُ ثَلَاثًا. رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَخَالَفَهُ وَكَيْعٌ، فَقَالَ: تَوَضَّأُ ثَلَاثًا. فَقَطُّ (٢٢).
وَالصَّحِيحُ عَنْ عُثْمَانَ، أَنَّهُ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ (٢٣). وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا. هَكَذَا
رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَمَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ سِوَى
عُثْمَانَ، فَلَمْ يَصِحَّ، فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ رَوَوْا (٢٤) أَحَادِيثَنَا وَهِيَ صَحَاحٌ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ
ضَعْفُ مَا خَالَفَهَا، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرُوا فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.
أَرَادُوا بِهَا مَا سِوَى الْمَسْحِ؛ فَإِنْ رَوَاتُهَا حِينَ فَصَّلُوا (٢٥) قَالُوا: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً
وَاحِدَةً. وَالتَّفْصِيلُ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْإِجْمَالِ، وَيَكُونُ تَفْسِيرًا لَهُ، وَلَا يُعَارِضُ بِهِ،
كَالْخَاصِّ مَعَ الْعَامِّ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِالتَّيْمِيمِ.

فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ مَسَحَ مَرَّةً لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ، وَمَسَحَ
ثَلَاثًا ثَلَاثًا (٢٦) لِيُبَيِّنَ الْأَفْضَلَ (٢٧)، كَمَا فَعَلَ فِي الْعَسَلِ، فَتَقِلُّ الْأُمُورُ ثَقُلًا صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ
تَعَارُضٍ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ. قُلْنَا: قَوْلُ الرَّائِي: هَذَا طُهُورٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ طُهُورُهُ عَلَى الدَّوَامِ؛ وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِنَّمَا ذَكَرُوا صِفَةً وَضُوءَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِتَعْرِيفِ سَائِلِهِمْ وَمَنْ حَضَرَهُمْ كَيْفِيَّةٌ وَضُوءُهُ فِي دَوَامِهِ، فَلَوْ
شَاهَدُوا وَضُوءَهُ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى لَمْ يُطْلِقُوا هَذَا الْإِطْلَاقَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُمْ لَمْ
يُشَاهِدُوا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ تَذْلِيلًا وَإِيهَامًا بِغَيْرِ الصَّوَابِ، فَلَا يُظَنُّ ذَلِكَ بِهِمْ،
وَتَعَيَّنَ حَالُ الرَّائِي لِغَيْرِ الصَّحِيحِ عَلَى الْعَلَطِ لَا غَيْرِ، وَلِأَنَّ الرُّوَاةَ إِذَا رَوَوْا
حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَاتَّفَقَ الْحِفَاطُ مِنْهُمْ عَلَى صِفَةٍ، وَخَالَفَهُمْ فِيهَا
وَاحِدٌ، حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْعَلَطِ، وَإِنْ كَانَ ثِقَةً حَافِظًا، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا
بِذَلِكَ!

فصل: إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى بَشْرَةِ الرَّأْسِ، وَلَمْ يَمْسَحْ عَلَى الشَّعْرِ، لَمْ يُجْزِئْهُ، لِأَنَّ

(٢٢) آخر كلام أبي داود. وهو بمعناه في الأخير وليس بلفظه.

(٢٣) في م: «رأسه».

(٢٤) في م: «وأروا».

(٢٥) في م: «فصلوها».

(٢٦) سقط من: م.

(٢٧) في الأصل: «الفضل».

الْفَرْضَ انتَقَلَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يُجْزَ مَسْحُ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ أَوْصَلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ اللَّحْيَةِ/ ولم ٥٢
يَقْبِلُ ظَاهِرَهَا. وَإِنْ نَزَلَ شَعْرُهُ عَنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَمَسَحَ عَلَى النَّازِلِ مِنْ
مَنَابِتِهِ، لَمْ يُجْزَئْهُ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ مَا تَرَأَسَ وَعَلَا، وَلَوْ رَدَّ هَذَا النَّازِلَ وَعَقَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ
لَمْ يُجْزَئْهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَازِلٌ رَدَّهُ إِلَى أَعْلَاهُ. وَلَوْ نَزَلَ
عَنْ مَنَابِتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَمَسَحَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّهُ شَعْرٌ عَلَى مَحَلِّ
الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَ الْقَائِمَ عَلَى مَحَلِّهِ، وَلَئِنْ هَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِكُلِّ ذِي شَعْرِ. وَلَوْ خَضَبَ
رَأْسَهُ بِمَا يَسْتَرُّهُ أَوْ طَبَّخَهُ، لَمْ يُجْزَئْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَضَابِ وَالطَّبْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي
الْخَضَابِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمَسَحْ عَلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَرَكَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً
فَمَسَحَ عَلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: وَيَمَسَحُ رَأْسَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مَا فَضَّلَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ. وَهَذَا^(٢٨) قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٢٩). وَجَوَزَهُ
الْحَمَّسُ، وَعُرْوَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ، وَيَخْرُجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ
إِذَا قُلْنَا: إِنَّ^(٣٠) الْمُسْتَعْمَلَ لَا يَخْرُجُ عَنْ طَهْوَرِيَّتِهِ، سَيِّمًا الْقَسْلَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ.
وَلَنَا: مَارُوى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ
يَدَيْهِ. وَكَذَلِكَ حَكَى عَلِيُّ وَمُعَاوِيَةُ، رَوَاهُنَّ أَبُو دَاوُدَ^(٣١)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٣٢): وَقَدْ

(٢٨) فِي م: «وَهُوَ».

(٢٩) عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٤/١.

(٣٠) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣١) حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحٌ
مُسْلِمٌ ٢١٠/١، ٢١١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ
٢٧/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
٥٣/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ
١٨٠/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٩/٤، ٤٠-٤٢.

وَحَدِيثُ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ
أَبُو دَاوُدَ ٢٥١/١، ٢٨.

(٣٢) عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٣/١، ٥٤.

رُويَ من غير^(٣٣) وجه، أن النبي ﷺ أخذَ لرأسه ماءً جديداً. ولأنَّ البَلَل الباقي في يده مُستعمل، فلا يُجزىء المَسحُ به، كما لو فصله في إناءٍ ثم استعمله.

فصل: فإن غَسَلَ رأسه بذلك مَسحِه، فعلى وجهين: أحدهما، لا يُجزئُه؛ لأنَّ الله تعالى أمرَ بالمَسحِ، والنبي ﷺ مَسَحَ وأمرَ بالمَسحِ، ولأنَّه أخذَ نوعي الطَّهارة، فلم يُجزىء عن النوع الآخر، كالْمَسحِ عن الغُسل. والثاني، يُجزىء؛ لأنَّه لو كان جنباً فأنغمَسَ في ماءٍ يتوى الطَّهَّارَتين، أجزأه مع عَدَمِ المَسحِ، فكذلك إذا كان الحَدَّثُ الأصغرَ مُنفرداً، ولأنَّ في صِفَةِ غُسلِ النبي ﷺ، أَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثم أفرغَ على رأسه ولم يذكُرْ مَسحاً. ولأنَّ الغُسلَ أبلغُ مِنَ المَسحِ، فإذا أتى به يتبجى أن يُجزئَه، كما لو اغتسلَ يتوى به الوُضوءُ، وهذا فيما إذا لم يُمرَّ يده على رأسه. فأما إن أمرَّ يده على رأسه مع الغُسلِ أو بعده أجزأه؛ لأنَّه قد أتى بالمَسحِ. وقد رُوي عن معاوية، أَنه تَوَضَّأَ للناسِ كما رأى النبي ﷺ تَوَضَّأَ، فلما بَلَغَ رأسه غَرَفَ غَرَفَةً من ماءٍ فتلقَّاهَا بِشِمَالِهِ، حتى وَضَعَهَا على وَسْطِ رَأْسِهِ حتى قَطَرَ الماءُ أو كَادَ يَقْطُرُ. ثم مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إلى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إلى مُقَدِّمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣٤). ولو حَصَلَ على رَأْسِهِ ماءُ المَطَرِ، أو صَبَّ عليه إنسانٌ، ثم مَسَحَ عليه يَقْصِدُ بذلك الطَّهارةَ، أو كان قد ضَمَدَ للمَطَرِ، أجزأه. وإن حَصَلَ الماءُ على رَأْسِهِ من غير قَصْدٍ أجزأه أيضاً؛ لأنَّ حُصُولَ الماءِ على رَأْسِهِ بغير قَصْدٍ لم يُؤثِّرْ في الماءِ، فمتى وَضَعَ يده على ذلك البَلَلِ ومَسَحَ به فقد مَسَحَ بماءٍ غير مُستعملٍ، فَصَحَّحَ طَهَارَتَهُ، كما لو حَصَلَ بِقَصْدِهِ. فإن لم يَمَسَحْ بيده، وقلنا إن الغُسلَ يقومُ مقامَ المَسحِ، نَظَرْنَا؛ فإن قَصَدَ حُصُولَ الماءِ على رَأْسِهِ أجزأه إذا جَرى الماءُ عليه، وإلَّا لَمْ يُجزئَه. وإن قلنا لا يُجزىء الغُسلُ عن المَسحِ، لم يُجزئَه بحالٍ.

فصل: وإن مَسَحَ رأسه بِخَرْقَةٍ مَبْلُولَةٍ، أو خَشْيَةٍ، أجزأه في أَحَدِ الوجهين؛ لأنَّ الله تعالى أمرَ بالمَسحِ، وقد فعله، فأجزأه، كما لو مَسَحَ بيده أو بيدٍ غيره، ولأنَّ

٥٢ ظ

(٣٣) سقط من: م.

(٣٤) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

مَسَحَهُ بِيَدِهِ غَيْرَ مُشْتَرِطٍ، بِدَلِيلِ مَالِهِ مَسَحَهُ بِيَدٍ غَيْرِهِ. والثاني، لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ. وَإِنْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً مَبْلُوءَةً فَابْتَلَّ بِهَا^(٣٥) رَأْسَهُ، أَوْ وَضَعَ خِرْقَةً ثُمَّ بَلَّهَا حَتَّى ابْتَلَّ شَعْرَهُ، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَسْحٍ وَلَا غَسْلٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ؛ لِأَنَّهُ بَلَّ شَعْرَهُ قَاصِداً لِلْوُضوءِ، فَأَجْزَأَهُ، كَمَا لَوْ غَسَلَهُ. وَإِنْ مَسَحَ بِاصْبُعٍ أَوْ إصْبَعَيْنِ أَجْزَأَهُ إِذَا مَسَحَ بِهِمَا مَا يَجِبُ مَسْحُهُ كُلَّهُ. وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى وَجُوبِ الِاسْتِيعَابِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِإِصْبَعِهِ، فَأَمَّا إِنْ اسْتَوَعَبَهُ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بِبَعْضِ يَدِهِ، أَشْبَهَ مَسَحَهُ بِكُلِّهِ.

فصل: والأذنان من الرأس، فقياس المذهب وجوب مسحهما مع مسحه.
وقال الحلال: كُلُّهُمُ حَكَوْا عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ، فِيمَنْ تَرَكَ مَسْحَهُمَا عَامِداً أَوْ نَاسِياً، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا تَبَعَ لِلرَّأْسِ، لَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الرَّأْسِ دُخُولُهُمَا فِيهِ، وَلَا يُشْبِهَانِ بَقِيَّةَ أَجْزَاءِ الرَّأْسِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُمَا عَنْ مَسْحِهِ عِنْدَ مَنْ اجْتَرَأَ بِمَسْحِ بَعْضِهِ، وَالْأَوَّلَى مَسْحُهُمَا مَعَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ، فَرَوَتْ الرُّبُوعُ، أَنَهَا رَأَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ، مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصَدَّغَهُ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٣٦) / وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ^(٣٧) وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا^(٣٨). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُ الرُّبُوعِ صَحِيحَانِ^(٣٩). وَرَوَى الْمُقَدَّمُ بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ فِي صِمَاحَيْ^(٤٠) أُذُنَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤١). فَيُسْتَحَبُّ أَنْ

(٣٥) سقط من: الأصل.

(٣٦) تقدم تخریج حديث الربيع صفحة ١٥٠.

(٣٧) في م: «ورأسه».

(٣٨) أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذی ٥٤/١.

(٣٩) عبارة الترمذی: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح». وسبق ذلك قوله بعد روايته حديث ابن عباس: «وفي الباب عن الربيع».

(٤٠) في سنن أبي داود: «صماخ». والصماخ: خرق الأذن.

(٤١) في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

يُدْخِلُ سَبَّابَتَيْهِ فِي صِمَاخَى أُذُنَيْهِ، وَيَمْسَحُ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ بِإِبْهَامَيْهِ^(٤٢). وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ بِالْقَضَارِيفِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ مِنْهُ بِالشَّعْرِ، وَالْأُذُنُ أَوْلَى.

٢٩ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَفَيْنِ، وَهُمَا الْعِظَامَانِ الْبَاتِنَانِ) عَسَلَ الرَّجُلَيْنِ وَاجِبٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى^(١): اجْتَمَعَ^(٢) أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَسَلِ الْقَدَمَيْنِ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى. وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَجَدُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا غَسَلَتَيْنِ وَمَسَحَتَيْنِ. وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ الْحَجَّاجِ: اغْسِلُوا الْقَدَمَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وَخَلِّلُوا مَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَقْرَبَ إِلَى الْحَبَثِ مِنْ قَدَمَيْهِ. فَقَالَ أَنَسٌ: صَدَقَ اللَّهُ، وَكَذَبَ الْحَجَّاجُ. وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَيْنِ﴾^(٣). وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْوُضُوءُ مَعْسُولَانِ وَمَمْسُوحَانِ، فَالْمَمْسُوحَانِ يَسْقُطَانِ فِي التَّيْمُمِ.

وَلَمْ نَعْلَمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ بِالْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ. أَنَّهُ قَالَ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْعَسَلِ^(٥)، وَاجْتَحَ

(٤٢) فِي الْأَصْلِ: «بِرَاحَتِهِ».

(١) أَبُو عَيْسَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ الْإِمَامُ الْحَافِظُ، كَانَ أَصْحَابُهُ يَعْظُمُونَهُ كَأَنَّهُ أَمِيرٌ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَقِيلَ سَنَةَ ثَلَاثٍ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٤/٢٦٦-٢٦٧.

(٢) فِي م: «أَجْمَعَ».

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

(٤) فِي م: «مِنْ».

(٥) نَصُّ عِبَارَةِ الطَّبْرِيِّ: «فَإِذَا كَانَ الْمَسْحُ الْمَعْنِيَانِ اللَّذَانِ وَصَفْنَا: مِنْ عُمُومِ الرَّجُلَيْنِ بِالمَاءِ، وَخُصُوصِ بَعْضِهِمَا بِهِ، وَكَانَ صَحِيحًا بِالْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ الَّتِي سَنَذَكُرُهَا بَعْدَ، أَنَّ مَرَادَ اللَّهِ مِنْ مَسْحِهِمَا الْعُمُومَ، وَكَانَ لِعُمُومِهِمَا بِذَلِكَ مَعْنَى الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ، فَبَيَّنَّ صَوَابَ قِرَاءَةِ الْقَرَاءَتَيْنِ جَمِيعًا، أَعْنَى النَّصْبِ فِي الْأَرْجُلِ وَالْخَفْضِ؛ لِأَنَّ فِي عُمُومِ الرَّجُلَيْنِ بِمَسْحِهِمَا بِالمَاءِ غَسْلَهُمَا، وَفِي إِمْرَارِ الْيَدِ وَمَقَامِ الْيَدِ عَلَيْهَا مَسْحَهُمَا، فَجَوَّزَ صَوَابَ قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةِ =

بظاهر الآية، وبما رَوَى ابنُ عَبَّاسٍ، قال: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَصَبَّ عَلَى رَجْهِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٦)، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَخَذَ مِلءَ كَفٍّ مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُوَ مُتَّعِلٌ^(٧). رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَقَالَ أَيْضاً: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَعْلى بنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَوْمٍ^(٨) بِالطَّائِفِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ^(٩). قَالَ هُشَيْمٌ: كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ.

وَلَمَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ، وَعُثْمَانَ، حَكِيًّا/ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَغَسَلَ ٥٣ ظ قَدَمَيْهِ. وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ: ثُمَّ غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١٠). وَفِي لَفْظٍ: ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الَّتِي إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(١١)، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرَّبِيعُ بَنْتُ مُعَوِّذٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ

هَذَا نَصَابًا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى عَمُومِهَا بِإِمْرَارِ الْمَاءِ عَلَيْهِمَا. وَوَجْهٌ صَوَابٌ قِرَاءَةً مِنْ قِرْأَةِ خَفْضًا، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ

إِمْرَارِ الْيَدِ عَلَيْهِمَا، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَ الْيَدِ، مَسَحًا بِهِمَا.

تفسير الطبري (شاکر) ٦٣/١٠.

ولعل نقل المؤلف عن ابن جرير في القسم المفقود من كتابه اختلاف الفقهاء.

(٦) في الأصل: «مرة».

(٧) ذكر السيوطي في أول مسند ابن عباس حديثًا مقاربا لهذا يختلف معه في بعض ألفاظه. الجامع الكبير ٤٤٤/٢، وذكر أن ابن أبي شيبة أخرجه، وهو عنده في: باب في الوضوء كم هو مرة، من كتاب الطهارة ٩/١. وانظر: باب مسح الأذنين مع الرأس إلخ، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٣/١. وأخرج الحديث بنحو مما ورد هنا أبو داود، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١.

(٨) الكطامة: الميضأة، وفم الوادي، ويثر يجنب يثر بينهما مجرى بيطن الأرض.

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب حدثنا مسدد وعباد بن موسى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨/٤.

(١٠) في م: «عليه».

(١١) في الأصل: «ثلاث مرات».

ابن عمر. رَوَاهُنَّ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ^(١٢). وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُنْفَرٍ مِنْ قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْمِسْ وَضُوءَكَ». فَارْجَعَ فَتَوَضَّأَ^(١٣) ثُمَّ صَلَّى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٤)، وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُمْعَةٌ قَدَرِ الدَّرْهِمِ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٥)، وَالْأَثَرُ، قَالَ الْأَثَرُ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ. قُلْتُ لَهُ: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّأُونَ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ^(١٦)، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». وَعَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُنَّ مُسْلِمٌ^(١٧). وَقَدْ ذَكَرْنَا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَحْلِيلِ

(١٢) انظر تخریج هذه الأحادیث فيما تقدم صفحات ١٥٠، ١٦٩، ١٧٠.

(١٣) سقط من: الأصل. وهو في بعض الروایات.

(١٤) في: باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٥/١. وأخرجه أبو داود، في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. وابن ماجه، في: باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١/١، ٢٣. كما أخرجه أبو داود وابن ماجه، عن أنس، في الموضوعين السابقين. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٦/٣.

(١٥) في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢٤/٣.

(١٦) تلوح: أى تلمع.

(١٧) روى مسلم حديث عبد الله بن عمرو، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٤/١. كما أخرجه البخارى، في: باب من رفع صوته بالعلم، وباب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم، من كتاب العلم، وفي: باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٣٥/١، ٥٢. وأبو داود، في: باب في إسباغ الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢/١. والنسائي، في: باب إيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٦/١. وابن ماجه، في: باب غسل العرايق، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١. والدارمي، في: باب ويل للأعقاب من النار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٩/١. والإمام أحمد، في المسند ١٩٣/٢، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢٢٦. كما روى مسلم حديث عائشة، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٣/١، ٢١٤. وابن ماجه، في: باب غسل العرايق، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١ =

الأصابع، وأنه كان يَغْرُكُ أَصَابِعَهُ بِخَنْصَرِهِ بَعْضَ الْعَرِكِ، وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى
وُجُوبِ الْغَسْلِ، فَإِنَّ الْمَسْئُوحَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى الْاسْتِيعَابِ وَالْعَرِكِ. وأما الآية، فقد
رَوَى عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾. قَالَ: عَادَ إِلَى
الْغَسْلِ^(١٨). وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالشَّعْبِيِّ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَءُونَهَا كَذَلِكَ.
وَرَوَى ذَلِكَ كُلُّهُ سَعِيدٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَامِرٍ^(١٩)، فَتَكُونُ
مَعْطُوفَةً عَلَى الْيَدَيْنِ فِي الْغَسْلِ. وَمَنْ قَرَأَهَا بِالْجَرِّ فَلِلْمُجَاوِزَةِ،^(٢٠) كَمَا أَنْشَدُوا^(٢١):

= والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٠/١. والإمام أحمد، في: المسند
٢٥٨، ٨١/٦، ٩٩، ١١٢، ١٩٢، ٢٥٨.

وروى مسلم حديث أبي هريرة، في: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من كتاب الطهارة. صحيح
مسلم ٢١٤/١، ٢١٥. كما أخرجه البخاري، في: باب غسل الأعقاب، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري
٥٣/١. والترمذي، في: باب ماجاء ويل للأعقاب من النار، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٨/١.
والنسائي، في: باب إيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٦٦/١. وابن ماجه، في: باب
غسل العرايق، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١. والدارمي، في: باب ويل للأعقاب من النار،
من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٢/٢، ٢٨٤، ٣٨٩، ٤٠٦،
٤٠٧، ٤٠٩، ٤٣٠، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٨.

وأخرجه، عن جابر، ابن ماجه، في: باب غسل العرايق، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٥/١.
والإمام أحمد، في: المسند ٣١٦/٣، ٣٩٠. وأخرجه، عن معيقب، الإمام أحمد، في: المسند ٤٢٦/٣،
٤٢٥/٥. كما أخرجه، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، الإمام أحمد، في: المسند ١٩١/٤.
قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، وجابر، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي،
ومعيقب، وخالد بن الوليد، وشرحيل بن حسنة، وعمرو بن العاصي، ويزيد بن أبي سفيان.
وذكر ابن ماجه أنه فيه عن: خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحيل بن حسنة، وعمرو بن
العاص.

(١٨) أي عاد الأمر إلى الغسل. انظر: تفسير الطبري ٥٥/١٠.
(١٩) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، الإمام الكبير، مقرئ الشام، المتوفى سنة ثمان عشرة
ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥، ٢٩٣، معرفة القراء الكبار ٩٩/١.
(٢٠) ٢٠ - ٢٠) في م: كما قال وأنشدوا.

والبيتان اللذان استشهد بهما لامرئ القيس، من معلقته المشهورة، وهما في ديوانه، الأول في صفحة ٢٥،
والثاني في صفحة ٢٢. وهما من الشواهد النحوية. انظر: معجم شواهد العربية، للأستاذ عبد السلام هارون
٣٠٥/١.

كَانَ نَبِيرًا فِي عَرَائِينِ وَبِلِهِ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٢١)
وَأَنشُد:

وَذَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
جَرَّ قَدِيرًا، مَعَ الْعَطْفِ لِلْمَجَاوِرَةِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ
عَذَابَ يَوْمِ الْيَوْمِ﴾^(٢٢). جَرَّ أَلِيمًا، وَهُوَ صِفَةُ الْعَذَابِ الْمَنْصُوبِ، لِمَجَاوِرَتِهِ
و ٥٤ الْمَجْرُورِ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: جُنَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. / وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهَا مُحْتِمِلًا وَجَبَ
الرُّجُوعُ إِلَى بَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَذُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ
عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ^(٢٣): «ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢٤). فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ
الله تَعَالَى^(٢٥) إِنَّمَا أَمَرَ بِالْغَسْلِ لَا بِالْمَسْحِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَسْحِ الْغَسْلَ
الْخَفِيفَ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْعَرَبُ تُسَمِّي خَفِيفَ الْغَسْلِ مَسْحًا، فَيَقُولُونَ:
تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ. أَيْ تَوَضَّأْتُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ، وَتَحْدِيدُهُ
بِالْكَبِيرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْغَسْلَ، فَإِنَّ الْمَسْحَ لَيْسَ بِمَحْدُودٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَطَعَفَهُ عَلَى الرَّأْسِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْمَسْحِ. قُلْنَا: قَدْ افْتَرَقَا
مِنْ وَجْهِهِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْمَسْحَ فِي الرَّأْسِ شَعْرٌ يَشُقُّ غَسْلَهُ، وَالرَّجُلَانِ بِخِلَافِ
ذَلِكَ، فَهُمَا أَشْبَهُ بِالْمَغْسُولَاتِ. وَالثَّانِي، أَنَّهُمَا مَحْدُودَانِ بِحَدِّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَأَشْبَهَا
الْيَدَيْنِ. وَالثَّلَاثُ، أَنَّهُمَا مُعَرَّضَتَانِ لِلْحَبَثِ لِكَوْنِهِمَا يُوطَأُ بِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ،

(٢١) رواية الديوان لصدر البيت:

«كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانَيْنِ وَذَقَهُ»

والبجاد: كساء مخطط. وخفض «مزمل» وهو صفة لـ «كبير»، لمجاورته «بجاد» المخفض.

(٢٢) سورة هود ٢٦.

(٢٣) في النسخ: «عبسة». وهو أبو نجيع عمرو بن عبسة بن عامر السلمى، أسلم قديمًا بمكة، وكان أخ أبي ذر
لأمه، توفي في أواخر خلافة عثمان. تهذيب التهذيب ٦٩/٨.

(٢٤) ذكر الحديث بطوله السيوطي، في الجامع الكبير ٥٨٢/٢. وقال: أخرجه سعيد بن منصور.

(٢٥-٢٥) في م: «النبي ﷺ».

بِخِلَافِ الرَّأْسِ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَوْسٍ فِي (٢٦) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ (٢٧).
فَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَسَلُ الْخَفِيفَ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ: أَخَذَ مِلءَ
كَفٍّ مِنْ مَاءٍ فَرَشَ عَلَى قَدَمَيْهِ. وَالْمَسْحُ يَكُونُ بِالْبَلَلِ لَا بِرَشِّ الْمَاءِ.

فَأَمَّا قَوْلُ الْخَرَقِيِّ: «وَهُمَا الْعِظَمَانِ الْبَاتِنَانِ». فَأَرَادَ أَنَّ الْكَعْبَيْنِ هُمَا اللَّذَنَانِ فِي أَسْفَلِ
السَّاقِ مِنْ جَانِبَيْ الْقَدَمِ. وَحُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: هُمَا فِي مُشْطِ
الْقَدَمِ، وَهُوَ مَعْقِدُ الشَّرَاكِ مِنَ الرَّجْلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ». فَيَدُلُّ
عَلَى أَنَّ فِي الرَّجْلَيْنِ كَعْبَيْنِ لَا غَيْرَ، وَلَوْ أَرَادَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ كَانَتْ كِعَابُ الرَّجْلَيْنِ
أَرْبَعَةً، فَإِنَّ لِكُلِّ قَدَمٍ كَعْبَيْنِ. وَلَنَا: أَنَّ الْكِعَابَ الْمَشْهُورَةَ فِي الْعُرْفِ هِيَ الَّتِي
ذَكَرْنَاهَا، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْكَعْبُ الَّذِي فِي أَصْلِ الْقَدَمِ مُنْتَهَى السَّاقِ إِلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ
كِعَابِ الْقَنَا، كُلُّ عَقْدٍ مِنْهَا يُسَمَّى كَعْبًا. وَقَدْ رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الْجَدَلِيُّ (٢٨)، عَنْ
التَّعْمَانِيِّ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَنْكِبِهِ
بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ. رَوَاهُ الْخَلَّالُ (٢٩)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (٣٠). وَرَوَى أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ
تُرْمِي كَعْبَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى تُذَمِّمَهَا. / وَمُشَطُّ الْقَدَمِ أَمَامُهُ. وَقَوْلُهُ
تَعَالَى: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ» حُجَّةٌ لَنَا؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ يُفْسِلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، إِذْ لَوْ
أَرَادَ كِعَابَ جَمِيعِ الْأَرْجُلِ لَقَالَ: الْكِعَابَ، كَمَا قَالَ: «وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ».

فصل: وَيَلْزَمُهُ إِذْخَالُ الْكَعْبَيْنِ فِي الْفَسْلِ، كَقَوْلِنَا فِي الْمَرَافِقِ فِيمَا مَضَى.

٣٠ - مسألة؛ قال: (وَيَأْتِي بِالطَّهَارَةِ غُضُوًّا بَعْدَ غُضُوٍّ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى)
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ أَحْمَدَ. لَمْ أَرِ

(٢٦) سقط من: م.

(٢٧) تقدم في صفحة ١٨٥.

(٢٨) هو الحسين بن الحارث الكوفي، ثقة. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٣٣/٢.

(٢٩) وأخرجه أبو داود، في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٣/١.

(٣٠) في ترجمة باب إلقاء المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري

١٨٥/١.

عَنْهُ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عُبَيْدٍ. وَحَكَى أَبُو
الْخَطَّابِ رِوَايَةَ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ،
وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ. وَرَوَى
عَنْ عَلِيٍّ وَمَكْحُولٍ، وَالتَّحْنَوِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، فِيمَنْ نَسِيَ مَسْحَ رَأْسِهِ،
فَرَأَى فِي لِحْيَتِهِ بَلَلًا: يَمْسَحُ رَأْسَهُ بِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِإِعَادَةِ غَسْلِ رِجْلَيْهِ. وَاخْتَارَهُ
ابْنُ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ الْأَعْضَاءِ، وَعَطَفَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِوَاقِعِ
الْجَمْعِ، وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ كَانَ مُعْتَبَلًا، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ
مَسْعُودٍ: مَا بَالِي بَأَى أَعْضَائِي بَدَأْتُ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا بَأْسَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلَيْكَ
قَبْلَ يَدَيْكَ فِي الْوُضُوءِ. وَلَنَا أَنَّ فِي الْآيَةِ قَرِينَةً تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا التَّرْتِيبَ؛ فَإِنَّهُ
أَدْخَلَ مَمْسُوحًا بَيْنَ مَغْسُولَيْنِ، وَالْعَرَبُ لَا تَقْطَعُ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ،
وَالْفَائِدَةُ هَهُنَا التَّرْتِيبُ. فَإِنْ قِيلَ: فَائِدَتُهُ اسْتِحْبَابُ التَّرْتِيبِ. قُلْنَا: الْآيَةُ مَا سَبَقَتْ
إِلَّا لِبَيَانِ الْوَاجِبِ؛ وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا مِنَ السُّنَنِ، وَلِأَنَّهُ مَتَى اقْتَضَى اللَّفْظُ
التَّرْتِيبَ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَلِأَنَّ كُلَّ مَنْ حَكَى وَضُوءَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَكَاهُ مُرْتَبًا، وَهُوَ مُفَسَّرٌ لِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَوْضُؤًا مُرْتَبًا،
وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^(١). أَيْ يَمِثِّلُهُ، وَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ
وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا عَنَيْنَا بِهِ الْيُسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى، لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مِنَ
الْكِتَابِ وَاحِدٌ. ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ،
فَقِيلَ لَهُ: أَحَدُنَا يَسْتَعْجِلُ، فَيَغْسِلُ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا. حَتَّى يَكُونَ/ كَمَا أَمَرَ
اللَّهُ تَعَالَى، وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يَعْرِفُ لَهَا أَصْلًا.

و ٥٥

فصل: وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، لِأَنَّ
مَخْرَجَهُمَا فِي الْكِتَابِ وَاحِدٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾.

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة، عن ابن عمر،
قال: توضع رسول الله ﷺ واحدة، فقال: «هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به»... إلخ. سنن ابن
ماجه. ١٤٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/٢.

وَالْفَقْهَاءُ يَعُدُّونَ الْيَدَيْنِ عُضْوًا، وَالرُّجْلَيْنِ عُضْوًا، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْعُضْوِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

فصل: وإذا نَكَسَ وَضُوئُهُ، فَبَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِمَا غَسَلَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَعَ بَقَاءِ نَيْتِهِ أَوْ بَعْدَهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ اخْتَسَبَ لَهُ بِهِ، ثُمَّ يَرْتُبُ الْأَعْضَاءَ الثَّلَاثَةَ. وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، أَعَادَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَإِنْ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، صَحَّ وَضُوئُهُ إِلَّا غَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَإِنْ نَكَسَ وَضُوئَهُ جَمِيعَهُ، لَمْ يَصِحَّ لَهُ ^(٢) إِلَّا غَسَلَ وَجْهَهُ. وَإِنْ تَوَضَّأَ مُنْكَسًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، صَحَّ وَضُوئُهُ، يَحْصُلُ لَهُ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلُ عُضْوٍ إِذَا كَانَ مُتَقَارِبًا. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا. وَلَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَصِحَّ لَهُ إِلَّا غَسْلُ وَجْهِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتُبْ. وَإِنْ انْتَعَسَ فِي مَاءٍ جَارٍ فَلَمْ يَمُرَّ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا جَرِيَةً وَاحِدَةً فَكَذَلِكَ. وَإِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ جَرِيَّاتٍ، وَقَلْنَا: الْعَسْلُ يُجْزِي عَنْ الْمَسْحِ. أَجْزَأُهُ، كَمَا لَوْ تَوَضَّأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا أَخْرَجَ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ بِانْفِصَالِ الْمَاءِ عَنِ الْعُضْوِ، وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ أَرَادَ الْوُضُوءَ فَانْتَعَسَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْمَاءِ، فَعَلِيهِ مَسْحُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ جَارِيًا فَمَرَّتْ عَلَيْهِ جَرِيَّةٌ وَاحِدَةً، أَنَّهُ يُجْزِيهِ مَسْحُ رَأْسِهِ ^(٣) ثُمَّ يَغْسِلُ ^(٤) رِجْلَيْهِ. وَإِنْ اجْتَمَعَ الْحَدَثَانِ، سَقَطَ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ. عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل: وَلَمْ يَذْكُرِ الْخِرَقِيُّ الْمُوَالَاةَ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، نَصَّ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ. قَالَ الْقَاضِي: وَتَقَلَّ حَبْلُ، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ. وَهَذَا قَوْلُ/ أَيْ حَنِيفَةٍ؛ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ ٥٥ ظ

(٢) سقط من: م.

(٣-٣) في م: وغسل.

غَسَلَ الْأَعْضَاءَ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ جَازَ، وَلَأنْهَا إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، فَلَمْ تَجِبِ الْمُوَالَاةُ فِيهَا كَالنَّسْلِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ تَعَمَّدَ التَّفْرِيقَ بَطُلٌ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَنَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُعْمَةٌ قَدَّرَ الدَّرْهَمَ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ^(٤). وَلَوْ لَمْ تَجِبِ الْمُوَالَاةُ لِأَجْزَائِهِ غَسَلَ اللُّعْمَةِ، وَلَأنْهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ، فَاشْتَرَطَتْ لَهَا^(٥) الْمُوَالَاةُ كَالصَّلَاةِ، وَالآيَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ كَيْفَيْتِهِ، وَفَسْرٍ مُجْمَلِهِ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مُتَوَالِيًا، وَأَمَرَ تَارِكَ الْمُوَالَاةِ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ، وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ بِمَنْزِلَةِ غَسْلِ غُضْوٍ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ.

فصل: وَالْمُوَالَاةُ الْوَاجِبَةُ أَنْ لَا يَتْرَكَ غَسْلَ غُضْوٍ حَتَّى يَمْضِيَ زَمَنٌ يَجِفُّ فِيهِ الْغُضْوُ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الزَّمَانِ الْمُعْتَدِلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسْرِعُ جَفَافُ الْغُضْوِ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا^(٦) يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ طَرَفَيْ الطَّهَارَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِيهِ^(٧) رِوَايَةٌ أُخْرَى، إِنَّ حَدَّ التَّفْرِيقِ الْمُبْطِلَ مَا يَفْحَشُ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَدِّدْ فِي الشَّرْعِ، فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ، كَالْإِخْرَازِ وَالتَّفْرِقِ فِي الْبَيْعِ.

فصل: وَإِنْ نَشِئْتَ أَعْضَاؤَهُ لِاشْتِعَالِهِ بِوَاجِبٍ فِي الطَّهَارَةِ أَوْ مَسْنُونٍ، لَمْ يُعَدَّ تَفْرِيقًا، كَمَا لَوْ طَوَّلَ أَرَّكَانَ الصَّلَاةِ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ فِي عِلَاجِ الْوُضُوءِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ لَوْسُوسَةٍ تُلْحَقُهُ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي عِلَاجِ الْوُضُوءِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعَبَثٍ أَوْ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الْمَسْنُونِ وَأَشْبَاهِهِ، عُدَّ تَفْرِيقًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَسْوسَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغِلٌ بِمَا لَيْسَ بِمَفْرُوضٍ وَلَا مَسْنُونٍ.

٣١- مسألة: قَالَ: (وَالْوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً يُجْزِئُ، وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ) هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا لَمْ يُوقِفْ مَرَّةً وَلَا ثَلَاثًا، قَالَ: إِنَّمَا قَالَ

(٤) تقدم في صفحة ١٨٦ .

(٥) سقط من: م .

(٦) في م: «ولأنه» .

(٧) في م: «وفي» .

الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز^(١):
 الوضوء ثلاثاً ثلاثاً إلا غسَلَ الرجلين، فإنه يُنْقِهما. وقد روى عن ابن عباس قال:
 تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣). وقال: هذا حديث حسن غريب. وعن
 علي، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٤). قال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ عَلَى أَحْسَنُ شَيْءٍ
 فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وقال سعيد: حَدَّثَنَا سَلَامُ الطَّوِيلُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ
 مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، ثُمَّ
 قَالَ: «هَذَا وَظِيفَةُ الْوُضُوءِ، وَوُضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ»، ثُمَّ تَحَدَّثَ
 سَاعَةً، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: «هَذَا وَوُضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَهُ ضَاعَفَ
 اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ»، ثُمَّ تَحَدَّثَ سَاعَةً، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ:
 «هَذَا وَوُضُوءِي وَوُضُوءُ النَّبِيِّينَ مِنْ قَبْلِي»^(٥). وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَنِي
 كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا، وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ^(٦)، أَنَّ عُثْمَانَ دَعَا

(١) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده، توفي سنة ست وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٩.

(٣) في: باب ماجاء في الوضوء مرتين مرتين، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦٠/١. وأخرجه أيضاً أبو داود، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٦٤/٢.

وأخرجه، عن عبد الله بن زيد، البخاري، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥١/١. والدارمي، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٧/١.

(٤) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦١/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٤/١. وانظر ما تقدم في مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩، وفي مسألة ٢٨، صفحة ١٧٨، والمسند ٨/٢.

(٥) تقدم بعضه في المسألة رقم ٣٠، وتقدم تخريجه هناك، صفحة ١٩٠.

وحديث ابن عمر في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، أخرجه أيضاً النسائي، في: باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٢، ٣٩، ١٣٢.

(٦) في: باب صفة الوضوء وكأله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١، ٢٠٥. وانظر تخريجه فيما تقدم، مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩.

بَوْضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَضْمَضَ^(٧) وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: وَكَانَ^(٨) عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوُضُوءُ أُسْنَعُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ.

فصل: وَإِنْ غَسَلَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ مَرَّةً وَبَعْضُهَا أَكْثَرَ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ جَازَ فِي الْبَعْضِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩).

فصل: قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا أَمَنْ مَنْ أَزْدَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: تَشْدِيدُ الْوُضُوءِ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَوْ كَانَ هَذَا فَضْلًا لَوُثِّرَ بِهِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا^(١٠) الْوُضُوءُ، فَمَنْ رَأَى عَلَى هَذَا^(١١) فَقَدْ أَسَاءَ^(١٢) وَظَلَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ^(١٣).

(٧) في م: «تضمض».

(٨) في الأصل: «فكان»، والمثبت في: م، وصحيح مسلم، والنفق عنه.

(٩) تقدم تخريجه، مسألة ٢٦، صفحة ١٧٠.

(١٠) عند النسائي: «هكذا».

(١١) عند أبي داود زيادة: «أو نقص».

(١٢) عند النسائي زيادة: «وتعدى». وعند ابن ماجه: «فقد أساء أو تعدى أو ظلم».

(١٣) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والنسائي، في: باب الاعتداء في الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٥/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدى فيه، من باب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٠/٢.

فصل: وإذا فرغ من وضوئه استحب أن يرفع نظره إلى السماء، ثم يقول: ما رواه مسلم في صحيحه^(١٤)، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ - أَوْ فَيَسْبِغُ - الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». ورواه أبو بكر الخلال بإسناده، وفيه: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ» وفيه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(١٥).

فصل: ولا بأس بالمعاونة على الوضوء؛ لما روى المغيرة بن شعبه، أنه أفرغ على النبي ﷺ في وضوئه. رواه مسلم^(١٦)، وروى عن صفوان بن عسال، قال: صَبَّيْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ. وَعَنْ أُمِّ عَيَّاشٍ، وَكَانَتْ أُمَةً لِرُقَيْةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ أَوْضِيءُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(١٧) وَأَنَا قَائِمَةٌ^(١٨) وَهُوَ قَاعِدٌ. رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَةَ^(١٩). وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى وَضُوئِي أَحَدٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ.

فصل: ولا بأس بتنشيف أعضائه باليمين من بلل الوضوء والغسل، قال الخلال: المنقول عن أحمد، أنه لا بأس بالتنشيف بعد الوضوء. وممن روى عنه

(١٤) في: باب الذكر المستحب عقب الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٠/١.
وأخرجه أيضاً: أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا توضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٨/١.
والنسائي، في: باب القول بعد الفراغ من الوضوء. المجتبى ٧٨/١. وابن ماجه، في: باب ما يقال بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٤٦/٤، ١٥٣.
(١٥) انظر: باب ما يقال بعد الوضوء، من أبواب الطهارة، عند الترمذي. عارضة الأحوذى ٧١/١.
(١٦) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٩/١.
وأخرجه أيضاً النسائي، في: باب صفة الوضوء - غسل الكفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٥/١.
والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٥٠، ٢٥٥.
(١٧-١٨) في سنن ابن ماجه: «أنا قائم».
(١٩) أخرجهما ابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٨/١.

أَخَذَ الْمُنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ عُثْمَانُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَنَسُ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَنَهَى عَنْه جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَكَرِهَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ مِيمُونَةَ رَوَتْ^(١٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ فَأَتَيْتُهُ بِالْمُنْدِيلِ، فَلَمْ يُرْذَها، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٠). وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَتَرَكَّ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَتْرَكُ الْمُبَاحَ كَمَا يَفْعَلُهُ، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ فِي «الشَّافِي» بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خِرْقَةٌ يَنْشَفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: مُتَّكَرٌ مُتَّكَرٌ. وَرَوَى عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَيْتَاهُ بِمِلْحَفَةٍ وَرَسِيَّةٍ^(٢١)، فَالْتَحَفَ بِهَا^(٢٢). إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ^(٢٣). وَلَا يُكْرَهُ نَفْضُ الْمَاءِ عَنْ بَدَنِهِ بِيَدَيْهِ؛ لِحَدِيثِ مِيمُونَةَ.

٥٧ و ٣٢ - /مسألة؛ قال: (وَإِذَا تَوَضَّأَ لِتَأْفِلَةٍ صَلَّى فَرِيضَةً)

لَا أَعْلَمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّافِلَةَ تَقْتَضِيهِ إِلَى رَفْعِ الْحَدِيثِ كَالْفَرِيضَةِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ الْحَدِيثُ تَحَقَّقَ شَرْطُ الصَّلَاةِ وَارْتَفَعَ الْمَانِعُ، فَأُبَيِّحُ لَهُ الْفَرَضَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الطَّهَارَةِ، كَمَسِّ الْمُصْحَفِ وَالطَّوَافِ، إِذَا تَوَضَّأَ لَهُ ارْتَفَعَ حَدُّهُ، وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ، وَأُبَيِّحُ لَهُ سَائِرُ مَا يَخْتَاجُ إِلَى الطَّهَارَةِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى.

(١٩) ق ٣: «قالت».

(٢٠) إنما رواه البخاري، ق: باب نفوذ اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري

٧٧/١. والنسائي، ق: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة. المجتبى

١١٣/١. والدارمي، ق: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩١/١.

(٢١) أي مصبوعة بالورس، وهو نبت كالسمسم.

(٢٢) أخرجه ابن ماجه، ق: باب المندبل بعد الوضوء وبعد الغسل. سنن ابن ماجه ١٥٨/١. والإمام أحمد،

ق: المسند ٧/٦.

وفيها: «فاشتمل بها».

(٢٣) نص كلام الترمذي: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح في هذا الباب شيء. عارضة الأحوذى

٦٩/١.

فصل: يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَلَا نَعْلَمَ فِي هَذَا خِلَافاً. قال أحمد بن القاسم^(١): سألت أحمد بن الرجل^(٢) صلى أكثر من خمس صلوات بوضوء واحد؟ قال: ما بأس بهذا إذا لم يتنقض وضوؤه! ما ظننت أحداً أنكّر هذا. وقال: صلى النبي ﷺ الصلوات الخمس يوم الفتح بوضوء واحد. وروى أنس قال: كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة. قلت: وكيف كنتم تصنعون! قال: يجزئ أخذنا الوضوء ما لم يحدث. رواه البخاري وأبو داود^(٣). وفي مسلم^(٤)، عن بريرة قال: صلى النبي ﷺ يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد، ومنح على خفيه، فقال له عمر: إني رأيتك صنعت شيئاً لم تكن تصنعه، قال: «عمداً صنعتُهُ».

فصل: وتُجَدِّدُ الْوُضُوءَ مُسْتَحَبٌّ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ

(١) أحمد بن القاسم، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، حدث عن أبي عبيد، وعن أبي عبد الله أحمد بن حنبل أشياء كثيرة من مسأله، وكان من أهل العلم والفضل. تاريخ بغداد ٣٤٩/٤، طبقات الحنابلة ٥٥/١، ٥٦.

(٢) في م: «رجل».

(٣) أخرجه البخاري، في: باب الوضوء من غير حدث، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٤/١. وأبو داود، بلفظ: كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصل الصلوات بوضوء واحد. في: باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٨/١.

كما أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٧٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٢/٣، ١٩٤، ٢٦٠.

(٤) في: باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٢/١. وأخرجه أيضاً أبو داود، في: باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١. والترمذي، في: باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٩/١. والنسائي، في: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والدارمي، في: باب قوله: ﴿وَإِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَغَسِّلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٨، ٣٥١/٥.

عِيسَى^(٥)، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَعَنْ غُطَيْفٍ^(٦) الْهَذَلِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَوْمًا تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَفَرِيضَةً أَمْ سُنَّةَ، الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ؟ فَقَالَ: لَا، لَوْ تَوَضَّأْتُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ بِهِ الصَّلَاةَ كُلَّهَا مَا لَمْ أُحْدِثْ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ». وَإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي الْحَسَنَاتِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ^(٧). وَقَدْ نَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ^(٨)، عَنْ أَحْمَدَ: لَا فَضْلَ فِيهِ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

فصل: وَلَا بَأْسَ بِالْوُضُوءِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُؤْذِ أَحَدًا بِوُضُوءِهِ، وَلَمْ يُثَلِّ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَبَاحَ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَنْصَارِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ^(٩) بَنَ عُمَرُو بْنِ حَزْمٍ^(١٠)، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَعَوَّامُ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ: وَبِهِ نَقُولُ، إِلَّا أَنْ يُثَلِّ مَكَانًا يَخْتَارُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنِّي أَكْرَهُهُ، إِلَّا أَنْ يَفْحَصَ الْحَصَى عَنِ الْبَطْحَاءِ، كَمَا ظ ٥٧ فَعِلَ لِعَطَاءٍ وَطَاوُسٍ، فَإِذَا تَوَضَّأَ رَدَّ الْحَصَى عَلَيْهِ، فَإِنِّي لَا أَكْرَهُهُ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَكْرَهُهُ؛ صَيَانَةً لِلْمَسْجِدِ عَنِ الْبُصَاقِ وَالْمُخَاطِطِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ فَضْلَاتِ الْوُضُوءِ.

(٥) موسى بن عيسى الجصاص البغدادي، كان لا يحدث إلا بمسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وشيئ سمعه من أبي سليمان الداراني في الزهد والورع، وكانت عنده مسائل كثيرة عن الإمام أحمد. تاريخ بغداد ٤٢/١٣، طبقات الخبابة ١/٣٣٣، ٣٣٤.

(٦) في سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه: «أبي غطيف». وترجمه ابن حجر، في الكنى، فقال: أبو غطيف، ويقال غطيف، ويقال غضيف. تهذيب التهذيب ١٢/١٩٩.

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يحدد الوضوء من غير حدث، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٥٠. وابن ماجه، في: باب الوضوء على الطهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٧١.

(٨) أبو الحسن علي بن سعيد بن جرير النسوي، كبير القدر، صاحب حديث، كان يناظر الإمام أحمد مناظرة شافية، روى عنه جزأين مسائل. طبقات الخبابة ١/٢٢٤، ٢٢٥.

(٩-٩) في الأصل: «بن عمرو وابن حزم»، وفي م: «وابن عمرو وابن حزم». والصواب ما أثبتناه. وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري القاضي، ثقة، كثير الحديث توفي سنة مائة، وقيل بعد ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ٢/٣٨-٤٠.

٣٣ - مسألة؛ قال: (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء)

رُوِيَ الكَرَاهِيَةُ لذلك عن عُمر، وعلي، والحسن، والشَّعْبِيِّ، والزُّهْرِيِّ، وقتادة، والشَّافِعِيِّ، وأصحابِ الرَّأْيِ. وقال الأَوْزَاعِيُّ: لا يقرأ إِلَّا آيَةَ الرَّكُوبِ والنُّزُولِ: ﴿سَبِّحْ لِلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا^(١)﴾، ﴿وَقُلْ رَبِّ انزِلْنِي مُنزَلًا مُبَارَكًا^(٢)﴾. وقال ابنُ عَبَّاسٍ: يقرأ وَرَدَهُ. وقال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يقرأ القرآن، أَلَيْسَ هُوَ فِي جَوْفِهِ! وَحَكِي عن مَالِكٍ: لِلْحَائِضِ الْقِرَاءَةُ دُونَ الْجَنْبِ؛ لِأَنَّ أَيَّامَهَا تَطُولُ، فَلَوْ^(٣) مَنَعْنَاهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ نَسِيَتْ. ولنا: مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَخْبُجُهُ، أَوْ قَالَ: يَحْجِزُهُ، عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ. رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي^(٤)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وعن ابنِ عُمر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئاً من القرآن». رواه أبو داود، والترمذي^(٥). وقال: يرويه إسماعيل بن عياش، [عن موسى بن عُقْبَةَ]^(٦)، عن نافع، وقد ضَعَّفَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَتَهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ^(٧)،

(١) سورة الزخرف ١٣.

(٢) سورة المؤمنون ٢٩.

(٣) في م: «فإن».

(٤) أخرجه أبو داود، في: باب الجنب يقرأ القرآن، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٢/١. والنسائي، في: باب حجب الجنب من قراءة القرآن. المجتبى ١١٨/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، في: للمسنن ٨٤٤/١، ١٠٧، ١٢٤. ولم يذكر لفظه الترمذي، وإنما روى حديث ابن عمر الآتي، ثم قال: وفي الباب عن علي. ولم يرد فيه النقل الذي ذكره المؤلف عنه. انظر: عارضة الأحوذى ٢١٢/١.

(٥) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. ولم نجده عند أبي داود.

(٦) تكملة من الترمذي. عارضة الأحوذى ٢١٣/١.

(٧) عبارة الترمذي: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث متأكرا. كأنه ضَعَّفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ.

وقال: إِنَّمَا رَوَّاهُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ. وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فِي الْجُنُبِ فَقَبِي الْحَائِضِ أَوَّلَى؛
لأنَّ حَدَّثَهَا آكَدٌ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْوُطْءَ، وَمَنَعَ الصَّيَّامَ، وَأَسْقَطَ الصَّلَاةَ، وَسَاوَاهَا
فِي سَائِرِ أَحْكَامِهَا.

فصل: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ قِرَاءَةُ آيَةٍ. فَأَمَّا بَعْضُ آيَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنُ
عَنْ غَيْرِهِ كَالْتَّسْمِيَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَائِرِ الذِّكْرِ، فَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقُرْآنُ، فَلَا
بَأْسَ؛ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَحْتَاجُونَ إِلَى التَّسْمِيَةِ عِنْدَ
اغْتِسَالِهِمْ، وَلَا يُمَكِّنُهُمُ التَّحَرُّزُ مِنْ هَذَا. وَإِنْ قَصَدُوا بِهِ الْقِرَاءَةَ أَوْ كَانَ مَاقَرَعُوهُ
شَيْئًا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْقُرْآنُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، لَا يَجُوزُ،
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجُنُبِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَا
حَرْفًا. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِي النَّهْيِ، وَلِأَنَّهُ قُرْآنٌ، فَمُنْعٌ مِنْ
قِرَائَتِهِ، كَالْآيَةِ. وَالثَّانِيَةُ/ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِهِ
الإِعْجَازُ، وَلَا يُجْزِئُ فِي الْخُطْبَةِ، وَيَجُوزُ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقُرْآنُ، وَكَذَلِكَ إِذَا
قُصِدَ.

فصل: وَلَيْسَ لَهُمُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٨) وَرَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، وَبَيُوتُ أَصْحَابِهِ
شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنِّي لَا أُحِلُّ
الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩). وَيُنَاحُ الْعُبُورُ لِلْحَاجَةِ؛ مِنْ أَخِيذِ
شَيْءٍ، أَوْ تَرْكِهِ، أَوْ كَوْنِ الطَّرِيقِ فِيهِ، فَأَمَّا لغير ذلك فلا يَجُوزُ بِحَالٍ.

وَمِمَّنْ ثَقُلَتْ عَنْهُ الرُّخْصَةُ فِي الْعُبُورِ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ
الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ: لَا
يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ بُدًّا، فَيَتَيَمَّمُ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(٨) سورة النساء ٤٣.

(٩) في: باب في الجنب يدخل المسجد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٣/١.

ﷺ: «لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ». ولنا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا غَائِرِي سَبِيلٍ﴾، والاستِثْنَاءُ مِنَ الْمَنْهْيِ عَنْهُ إِبَاحَةٌ، وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «تَأْوِيلُنِي الْحُمْرَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ». قَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٠). وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْنُ جُنُبٌ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُُنْذِرِ. وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُُنْذِرِ أَيْضًا. وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

فصل: فَأَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ التَّبَوُّلِ، فَلَهُمُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْعُبُورُ إِذَا أُثْبِتُوا ثَلَاثُ ثَلَاثٍ فِي الْمَسْجِدِ؛ لَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَتْ مَعَهُ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، وَرَبَّمَا وَضَعَتِ الطَّنْثَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١١). وَلِأَنَّهُ حَدَّثَ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَمْنَعِ اللَّبْثَ، كَخُرُوجِ الدَّمِ الْيَسِيرِ مِنْ أَثْفِهِ. فَإِنْ خَافَ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ الْعُبُورُ؛ فَإِنَّ الْمَسْجِدَ يُصَانُ عَنْ هَذَا، كَمَا يُصَانُ عَنِ التَّبَوُّلِ فِيهِ. وَلَوْ تَخَشَّيْتَ الْحَائِضُ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ فِي الْمَسْجِدِ بِالْعُبُورِ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ.

فصل: وَإِنْ خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ لَمْ يُكْمِنْهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا غَيْرَهُ، أَوْ لَمْ يُكْمِنْهُ الْفُسْلُ وَلَا الْوُضُوءُ، تَيَمَّمَ، ثُمَّ أَقَامَ فِي / ٥٨ ظ الْمَسْجِدِ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ بَنِيَّاقُ^(١٢)، فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَائِرِي سَبِيلٍ﴾. يَعْنِي

(١٠) تقدم تخريجها، في صفحة ٦٩، ٧٠ وتقدم شرح «الخمرة» هناك.

(١١) في: باب الاعتكاف للمستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٥/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في المستحاضة تعتكف، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ٥٧٦/١. وابن ماجه، في: باب المستحاضة تعتكف، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٦٦/١. والدارمي، في: باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣١/٦.

(١٢) الحسن بن مسلم بن بياق المكي، روى عن صفية بنت شيبة، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، =

مُسَافِرِينَ لَا يَجِدُونَ مَاءً، فَيَتَيَمَّمُونَ. وقال بعضُ أصحابنا: يَلْبَثُ بِغَيْرِ تَيَمُّمٍ، لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ. وهذا غيرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَخَالِفُ قَوْلَ مَنْ سَعَيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ فَوَجِبَ التَّيَمُّمُ لَهُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا، كَالصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ. وقولهم: لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ. قلنا: إِلَّا أَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ مَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، فِي إِبَاحَةِ مَا يُسْتَبَاحُ بِهِ.

فصل: إِذَا تَوَضَّأَ الْجُنُبُ فَلَهُ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا وَإِسْحَاقَ. وقال أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ؛ لِلآيَةِ وَالْخَبَرِ. وَاحتَجَّ أَصْحَابُنَا بِمَا رَوَى عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ ^(١٣)، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ جُنُبًا فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَدْخُلُ، فَيَتَحَدَّثُ. وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا يُخَصُّ بِهِ الْعُمُومُ، وَلِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ خَفَّ حُكْمُ الْحَدَّثِ، فَاشْتَبَهَ التَّيَمُّمَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، وَدَلِيلُ خِفَّتِهِ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْجُنُبَ بِهِ إِذَا أَرَادَ النَّوْمَ، وَاسْتِحْبَابُهُ لِمَنْ أَرَادَ الْأَكْلَ وَمُعَاوَذَةُ الْوُطْءِ. فَأَمَّا الْحَائِضُ إِذَا تَوَضَّأَتْ فَلَا يَبَاحُ لَهَا اللَّبَثُ؛ لِأَنَّ وُضُوءَهَا لَا يَصِحُّ.

٣٤ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَمَسُّ الْمُصْنَحَفُ إِلَّا طَاهِرًا)

يعنى طاهراً من الحدثين جميعاً. روى هذا عن ابن عمر، والحسن، وعطاء، وطاوس، والشَّعْبِيِّ، والقاسم بن محمد، وهو قول مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم مخالفاً لهم إلا داود؛ فإنه أباح مسَّهُ، واحتجَّ بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ آيَةً إِلَى قَيْصَرَ. وَأَبَاحَ الْحَكَمَ وَحَمَّادٌ مَسَّهُ بِظَاهِرِ الْكَفِّ؛ لِأَنَّ آلَةَ الْمَسِّ بَاطِنُ الْيَدِ، فَيُنْصَرَفُ النَّهْيُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا

= وغيرهم، ثقة، صالح الحديث، توفي قبل طاوس، وكانت وفاة طاوس سنة إحدى ومائة. تهذيب التهذيب ٣٢٢/٢.

(١٣) أى الذى رواه ابن المنذر. انظر ماتقدم فى الصفحة السابقة.

الْمُطَهَّرُونَ»^(١). وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم^(٢) «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٣). وهو كتاب مشهور، رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» وَغَيْرِهِ، وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ، فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي كَتَبَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ/فَأَيُّمَا قَصَدَ بِهَا الْمُرَاسَلَةَ، وَالْآيَةَ فِي الرِّسَالَةِ أَوْ كِتَابٍ فَقَدْ أَوْ نَحْوَهُ لَا تَمْنَعُ مَسَّهُ، وَلَا يَصِيرُ الْكِتَابُ بِهَا مُصْنَحًا، وَلَا تُثَبِّتُ لَهُ حُرْمَتُهُ، إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ مَسُّهُ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ جَسَدِهِ، فَأَشْبَهَ يَدَهُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنْ الْمَسَّ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِيَاظِ الْيَدِ؛ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَاقَى شَيْئًا فَقَدْ مَسَّهُ.

فصل: وَيَجُوزُ حَمْلُهُ بِعِلَاقَتِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْقَاسِمِ، وَأَبِي وَائِلٍ^(٤)، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ، وَمَنْعَ مِنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ، قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْمُصْنَحَ بِعِلَاقَتِهِ وَلَا فِي غِلَافِهِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُدْنَسُهُ، وَلَكِنْ تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ. وَاجْتَبَوْا بِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ مُحَدِّثٌ قَاصِدٌ لِحَمْلِ الْمُصْنَحِ، فَلَمْ يَجْزِ، كَمَا لَوْ حَمَلَهُ مَعَ مَسِّهِ. وَلَنَا: أَنَّهُ غَيْرُ مَاسٍّ لَهُ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ حَمَلَهُ فِي رَحْلِهِ، وَلَأنَّ التَّهَيُّ إِثْمًا يَتَنَاوَلُ الْمَسَّ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ بِمَسٍّ، فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ التَّهَيُّ، وَقِيَاسُهُمْ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ مَسَّهُ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْفَرْعِ، وَالْحَمْلُ لَا أَثَرَ لَهُ، فَلَا يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِهِ. وَعَلَى هَذَا لَوْ حَمَلَهُ بِعِلَاقَةٍ أَوْ بِحَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِمَّا لَا يَتَّبِعُهُ فِي الْبَيْعِ، جَازَ؛ لَمَا ذَكَرْنَا. وَعِنْدَهُمْ لَا يَجُوزُ. وَوَجْهُ الْمَذْهَبَيْنِ مَا تَقَدَّمَ.

(١) سورة الواقعة ٧٩.

وانظر: مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) جد أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الذي تقدم التعريف به منذ قليل وانظر لكتاب النبي ﷺ له

السيرة ٥٩٥/٤.

(٣) أخرجه الدارمي، في: باب لا طلاق قبل نكاح، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٦١/٢. والإمام

مالك، في: باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، من كتاب القرآن. الموطأ ١٩٩/١.

(٤) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان

وعلى وخلق من الصحابة والتابعين، ثقة، قال خليفة بن خياط: مات بعد الجماجم سنة اثنتين وثمانين. وقال

الواقدي: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. تهذيب التهذيب ٣٦١/٤-٣٦٣.

وَيَجُوزُ ثَقْلِيهِ بَعْدَ وَمَسَّهُ بِهِ، وَكُتِبَ الْمُصْحَفُ بِيَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّهُ، وَفِي تَصْفِيحِهِ بِكُمِهِ رَوَاتَانِ. وَخَرَجَ الْقَاضِي فِي مَسِّ غِلَافِهِ وَحَمْلِهِ بِعِلَاقَتِهِ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ بِنَاءً عَلَى مَسِّهِ بِكُمِهِ. وَالصَّحِيحُ: جَوَازُهُ؛ لِأَنَّ التَّهْمَةَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَسَّهُ، وَالْحَمْلُ لَيْسَ بِمَسٍّ.

فصل: وَيَجُوزُ مَسُّ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وَالرِّسَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا آيَاتٌ مِنَ الْقُرْآنِ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ كِتَابًا فِيهِ آيَةٌ، وَلَئِنْهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ مُصْحَفٍ، وَلَا تُثَبِّتُ لَهَا حُرْمَتُهُ. وَفِي مَسِّ صِنْيَانِ الْكِتَابَتَيْنِ أَلْوَا حُهُمُ الَّتِي فِيهَا الْقُرْآنُ وَجِهَانِ: أَحَدُهُمَا الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ، فَلَوْ اشْتَرَطْنَا الطَّهَارَةَ أَدَّى إِلَى تَنْفِيرِهِمْ عَنْ حِفْظِهِ. وَالثَّانِي، الْمَنْعُ؛ لِدُخُولِهِمْ فِي عُمُومِ الْآيَةِ. وَفِي الذَّرَاهِيمِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ وَجِهَانِ: أَحَدُهُمَا، الْمَنْعُ، وَهُوَ مَذْهَبُ^(٥) أَبِي حَنِيفَةَ. وَكَرِهَهُ عَطَاءٌ، وَالْقَاسِمُ، وَالشَّعْبِيُّ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا، فَأُشْبِهَتْ الْوَرَقَ. وَالثَّانِي، الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُصْحَفِ، فَأُشْبِهَتْ كُتُبَ الْفِقْهِ، / ٥٩ ط

وَلِأَنَّ فِي الْإِخْتِرَازِ مِنْهَا مَشَقَّةً، أُشْبِهَتْ أَلْوَا حَ الصِّبْيَانِ.

فصل: وَإِنْ اخْتِاجَ الْمُحَدِّثُ إِلَى مَسِّ الْمُصْحَفِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، تَيَّمَّمَ، وَجَازَ مَسَّهُ. وَلَوْ غَسَلَ الْمُحَدِّثُ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ مَسُّهُ بِهِ قَبْلَ إِمَامٍ وَضُوءِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَطَهِّرًا إِلَّا بِغَسْلِ الْجَمِيعِ.

فصل: وَلَا يَجُوزُ الْمُسَافَرَةُ بِالْمُصْحَفِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ»^(٦).

(٥) فِي م: «قَوْل».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ السَّفَرِ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٨/٤. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ التَّهْمَةِ أَنْ يَسَافِرَ بِالْمُصْحَفِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وَقُوعُهُ بِأَيْدِيهِمْ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٩٠/٣، ١٤٩١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمُصْحَفِ يَسَافِرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٥/٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ التَّهْمَةِ أَنْ يَسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٩٦١/٢. وَالْإِمَامُ الْمَالِكُ، فِي: بَابِ التَّهْمَةِ عَنْ أَنْ يَسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. الْمَوْطَأُ ٤٤٦/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: السَّنَنِ ٦٢/٧، ١٠، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ١٢٨.

بَابُ الاسْتِطَابَةِ وَالْحَدَثِ

الاسْتِطَابَةُ: هِيَ الاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ أَوْ بِالْأُحْجَارِ، يُقَالُ: اسْتَطَابَ، وَأَطَابَ: إِذَا اسْتَنْجَى؛ سُمِّيَ اسْتِطَابَةً لِأَنَّهُ يُطَيَّبُ جَسَدُهُ بِإِزَالَةِ الْخَبَثِ عَنْهُ، قَالَ الشَّاعِرُ، يَهْجُو رَجُلًا^(٧):

يَارْخَمًا قَاطَ عَلَى عُرْقُوبٍ^(٨)

يُعْجِلُ كَفَّ الْخَارِيءِ الْمُطِيبِ

وَالاسْتِنْجَاءُ: اسْتِغْفَالٌ مِنْ^(٩) نَجَوْتِ الشَّجَرَةِ، أَيْ: قَطَعْتُهَا، فَكَأَنَّهُ قَطَعَ الْأَدَى عَنْهُ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ مَا رُفِعَ مِنَ الْأَرْضِ، لِأَنَّهُ مَنْ أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ اسْتَنْجَى بِهَا. وَالاسْتِجْمَارُ: اسْتِغْفَالٌ مِنَ الْجِمَارِ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُهَا فِي اسْتِجْمَارِهِ.

٣٥ - مسألة: قال: (وليس على من نام أو خرج منه ريح استنجاء)

لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ فِي الرِّيحِ اسْتِنْجَاءٌ؛ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ، إِنَّمَا عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^(١): «مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ فَلَيْسَ مِنْنَا». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ الصَّغِيرِ»^(٢)، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. إِذَا قُمْتُمْ

(٧) الرجز للأعشى أبا بصير ميمون بن قيس بهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد وقومه، وهو في ديوانه ٢٦٥، واللسان (خ ر أ، ط ي ب، ق ي ظ، ر خ م) ١/٦٤، ٥٦٧، ٤٥٧/٧، ١٢/٢٣٥.

(٨) الرُّخْمَةُ: طَائِرٌ أَبْقَعَ عَلَى شَكْلِ النَّمْلِ خَلْقَةً إِلَّا أَنَّهُ مَبْقَعٌ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ، وَهُوَ مِمَّا يَأْكُلُ الْعُذْرَةَ، وَجَمْعُهُ رُخَمٌ وَرُخْمٌ. وَقَاطَ بِالْمَكَانِ: إِذَا أَقَامَ بِهِ فِي الصَّيْفِ. وَرَوَاةُ الدِّيَّانِ: «عَلَى يَنْخُوبٍ». وَالْيَنْخُوبُ: الْجَبَانُ. وَرَوَاةُ اللِّسَانِ: «عَلَى مَطْلُوبٍ».

(٩) فِي الْأَصْلِ: «مِنَ الْجِمَارِ وَهِيَ نَجْوَتُ».

(١-١) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ. وَلَمْ نَجِدْهُ فِي الصَّغِيرِ بَعْدَ الْبَحْثِ حَسَبِ الطَّاقَةِ. وَهُوَ فِي الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ، لِلْسِّيَاطِ ٢٩٨.

مِنَ النَّوْمِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِغَيْرِهِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ؛ وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِالِاسْتِنْجَاءِ هُنَا نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ إِنَّمَا شَرَعَ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَلَا نَجَاسَةَ هُنَا.

٣٦ - مسألة قال: (وَالِاسْتِنْجَاءُ لِمَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ)

هذا فيه إضمار، وتقديره: وَالِاسْتِنْجَاءُ وَاجِبٌ. فَحَذَفَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ^(١) اختصاراً، وأراد ما خَرَجَ غَيْرَ الرِّيحِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ حُكْمَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْخَارِجُ مُعْتَاداً، كَالْيُولِ وَالْغَائِطِ، أَوْ نَادِراً، كَالْحَصَى وَالْدُّودَ وَالشَّعْرَ، رَطْباً أَوْ يَابِساً. /ولو اِخْتَفَنَ فَرَجَعْتَ أَجْزَاءَ خَرَجَتْ مِنَ الْفَرْجِ، أَوْ وَطِئَ رَجُلٌ أَمْرَأَتَهُ دُونَ الْفَرْجِ فَذَبَّ مَاءُوهَ إِلَى فَرْجِهَا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ، فَعَلِيْهُمَا الْاسْتِنْجَاءُ عَلَى ظَاهِرِ ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَلَوْ أَدْخَلَ الْمَيْلَ فِي ذِكْرِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ، لَزِمَهُ الْاسْتِنْجَاءُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَأَشْبَهَ الْغَائِطَ الْمُسْتَحْجِرَ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَجِبُ مِنْ نَاشِئٍ لَا يُنْجِسُ الْمَحَلَّ، لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الرِّيحِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الطَّاهِرِ، وَهُوَ الْمَنِيُّ إِذَا حَكَمْنَا بِطَهَارَتِهِ. وَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْاسْتِنْجَاءِ فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحَكِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، فِيمَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ وَلَمْ يَسْتَنْجِ: لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً. وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيمَنْ لَمْ يَلْزِمَهُ الْاسْتِنْجَاءُ، كَمَنْ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ لِنَوْمٍ أَوْ خُرُوجٍ رِيحٍ، أَوْ مَنْ تَرَكَ الْاسْتِنْجَاءَ نَاسِياً، فَيَكُونُ مُوَافِقاً لِقَوْلِ الْجَمَاعَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْجُوبَ الْاسْتِنْجَاءِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢)؛ وَلِأَنَّهُ نَجَاسَةٌ يُكْتَفَى فِيهَا بِالْمَسْحِ، فَلَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهَا

(١) في م: «الابتداء».

(٢) في: باب الاستار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١.

كما أخرج نحوه في الاستجمار وترا البخاري، في: باب الاستنثار في الوضوء، وباب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٥٢/١. والترمذي، في: باب ماجاء في المضضة والاستنشاق، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٤/١. والنسائي، في: باب الرخصة في الاستطابة بمجر واحد، وباب الأمر =

كَيْسِيرِ الدِّمِ. وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣)، وَقَالَ: «لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤)، وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (٥): «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. فَأَمَرَ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ. وَقَالَ: «فَإِنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ». وَالْإِجْزَاءُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ، وَنَهَى عَنِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَالتَّهْنِي يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَإِذَا حُرِّمَ تَرَكَّ بَعْضُ النَّجَاسَةِ فَتَرَكَّ جَمِيعُهَا أَوَّلَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». وَأَمَرَ بِالْعَدِيدِ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ، وَقَوْلُهُ: «لَا حَرَجَ». يَعْنِي فِي تَرْكِ الْوِثْرِ، لَا فِي تَرْكِ (٦) الْاسْتِجْمَارِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْخَيْرِ الْوِثْرُ، فَيَعُودُ نَهْيُ الْحَرَجِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْاجْتِزَاءُ بِالْمَسْجِ فِيهِ فَلِمَسْتَقَّةِ الْعُسْلِ، لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ فِي مَحَلِّ الْاسْتِجْمَاعِ.

فصل: وهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْاسْتِجْمَاعِ بِالْمَاءِ أَوِ الْأَحْجَارِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِّيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُمَا أَتَاكَرَا الْاسْتِجْمَاعَ بِالْمَاءِ. وَقَالَ

= بالاستئثار. المحتجى ٣٨/١، ٥٧. وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالحجارة، وباب الارتداد للبول والغائط، وباب المبالغة في الاستنشاق والاستئثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٤/١، ١١٥، ١٢١، ١٤٢، ١٤٣. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، وباب في الاستنشاق والاستجمار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١، ١٧٨. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٦/٢، ٢٥٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٨، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٧١، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) في: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٠/١.

كما أخرجه النسائي، في: باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها، من كتاب الطهارة. المحتجى ٣٨/١. والدارمي، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٢/٦.

(٤) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/١، ٢٢٤.

كما أخرجه النسائي، في: باب التهي عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المحتجى ٤٠/١. وأبو داود، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١. وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالحجارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٣٩/٥.

(٥) سقط من: الأصل. وهو في مسلم. انظر التخریج السابق.

(٦) في م: «ترج». تحريف.

سَعِيدُ بنِ المُسَيَّبِ: وَهَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا النِّسَاءُ! وَقَالَ عَطَاءٌ: غَسَلَ الذُّبُرَ مُحَدَّثٌ. وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. وَرَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ الْقَوْلَانِ جَمِيعاً. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ثُمَّ فَعَلَهُ، وَقَالَ لِنَافِعٍ: جَرَّبْنَاهُ/ فَوَجَدْنَاهُ صَالِحاً. وَهُوَ مَذْهَبُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لَمَا رَوَى أَنَسٌ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الْخِلَاءَ فَأُحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً^(٧) مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً^(٨)، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩)، وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَهَا قَالَتْ: مَرَّ أَزْوَاجُكَ أَنَّ يَسْتَطْبِئُوا بِالْمَاءِ؛ فَأَنَّى اسْتَحْيَاهُمْ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ^(١٠). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قَبَاءٍ فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا»^(١١) قَالَ: «كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْمَاءِ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(١٢). وَلأنَّهُ يُطَهَّرُ الْمَحَلَّ، وَيُزِيلُ النِّجَاسَةَ، فَجَازَ، كَمَا لَوْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ عَلَى مَحَلٍّ آخَرَ. وَإِنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَاَلْمَاءُ أَفْضَلُ؛ لَمَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثِ، وَلأنَّهُ يُطَهَّرُ الْمَحَلَّ، وَيُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ. وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْحَجَرِ أَجْزَأُهُ، بَغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ؛ وَلأنَّهُ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَجِمَرَ بِالْحَجَرِ، ثُمَّ يَتْبَعَهُ الْمَاءَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ جَمَعَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ

(٧) الإداوة: المطهرة.

(٨) العنزة؛ بالتحريك: عصا طويلة في أسفلها زج، ويقال رجم صغير.

(٩) أخرجه البخاري، في: باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري

٥٠/١. ومسلم، في: باب الاستنجاء بالماء من التبرز، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٧/١. والنسائي،

في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٩/١. والدارمي، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب

الطهارة. سنن الدارمي ١٧٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧١/٣، ٢٠٣.

(١٠) أخرجه الترمذي، في: باب الاستنجاء بالماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٧/١. والنسائي،

في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٩/١.

(١١) سورة التوبة ١٠٨.

(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١١/١. وابن ماجه،

في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١.

إِلَيَّ؛ لَأَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَرْنِ أَرْوَاجَكُنَّ أَنْ يَتَّبِعُوا الْحَجَارَةَ الْمَاءَ مِنْ أَثَرِ الْغَائِطِ
وَالْبَوْلِ؛ فَأَتَيْتُ أَسْتَحْيِيهِمْ، كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ. احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ سَعِيدُ،
وَلَأَنَّ الْحَجَرَ يُزِيلُ عَيْنَ النَّجَاسَةِ فَلَا تُصِيبُهَا يَدُهُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالْمَاءِ فَيُطَهِّرُ الْمَحَلَّ،
فَيَكُونُ أَبْلَغُ فِي التَّنْظِيفِ وَأَحْسَنَ.

٣٧ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ لَمْ يَغْدُوا^(١)) مَخْرَجَهُمَا أَجْزَأُهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ إِذَا أُلْقِيَ
بِهِنَّ، فَإِنْ أُلْقِيَ بِدُونِ الثَّلَاثَةِ لَمْ يُجْزِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ بِالْعَدَدِ، وَإِنْ لَمْ يَنْقِ بِالثَّلَاثَةِ
زَادَ حَتَّى يَنْقِيَ).

قوله: «يَغْدُوا مَخْرَجَهُمَا» يعنى الخارجَينِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزَا
مَخْرَجَهُمَا. يُقَالُ: عَدَاكَ الشَّرُّ. أَيْ: تَجَاوَزَكَ. وَالْمُرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزِ
الْمَخْرَجَ بِمَا لَمْ تَجْزِ الْعَادَةُ بِهِ، فَإِنَّ الْيَسِيرَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ،
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ مُنْقِيَةٍ. وَمَعْنَى الْإِنْقَاءِ إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ
وَبَلَّتْهَا، بَحِثْ يَخْرُجُ الْحَجَرُ نَقِيًّا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرٌ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا. وَيُشْتَرَطُ الْأَمْرَانِ
جَمِيعًا؛ الْإِنْقَاءُ، وَإِكْمَالُ الثَّلَاثَةِ، أُبَيُّهُمَا وَجَدَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَكْفِ، وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ: الْوَاجِبُ الْإِنْقَاءُ دُونَ الْعَدَدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:
«مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». وَلَنَا قَوْلُ سَلْمَانَ:
«لَقَدْ نَهَانَا - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ^(٢)». ٦١ و
وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَحَدِيثُهُمْ قَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ فِيمَا مَضَى.

فصل: وَإِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ اسْتَحِبَّ أَنْ لَا يَقْطَعَ إِلَّا عَلَى وَثْرٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:
«مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَيَسْتَجِمِرُ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا أَوْ مَا زَادَ عَلَى
ذَلِكَ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى شَفْعٍ مُنْقِيَةٍ، فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ جَازٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ
لَا فَلَا حَرَجَ».

(١) فِي الْأَصْلِ هُنَا وَفِيمَا بَاقٍ: «يَعْدُ». عَلَى الْإِفْرَادِ.

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ صَفْحَةَ ٢١٤ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ بَعْدَ مُسَلِّمٍ.

فصل: وَكَيْفَمَا حَصَلَ الْإِتْقَاءُ فِي الْأَسْتِجْمَارِ أَجْزَأُهُ. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُمَرَّ الْحَجَرُ الْأَوَّلُ مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ ^(٣) الْيُمْنَى إِلَى مُؤَخَّرِهَا، ثُمَّ يُدِيرُهُ عَلَى الْيُسْرَى، حَتَّى ^(٤) يَرْجِعَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ؛ ثُمَّ يُمَرُّ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ؛ ثُمَّ يُمَرُّ الثَّالِثُ عَلَى الْمَسْرُوبَةِ ^(٥) وَالصَّفْحَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ!». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ^(٦). وَقَالَ: إِسْنَادُهُ ^(٧) حَسَنٌ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَمَّ الْمَحَلُّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْجَارِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَمَّ بِهِ كَانَ ذَلِكَ تَلْفِيفًا، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَكُونُ تَكَرُّرًا. ذَكَرَ هَذَا الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ^(٨)، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَا: مَعْنَى الْحَدِيثِ الْبِدَايَةُ بِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ لِكُلِّ جِهَةٍ مَسْحَةً، لظَاهِرِ الْخَبَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: وَيُجْزِئُهُ الْأَسْتِجْمَارُ فِي النَّادِرِ ^(٩)، كَمَا يُجْزِئُهُ فِي الْمُعْتَادِ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ فِي النَّادِرِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ الذِّكْرِ مِنَ الْمَذْيِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْجُوبَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الْأَثَارَ كُلَّهَا عَلَى اخْتِلَافِ الْفَاضِلِ وَأَسَانِيدِهَا لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ اسْتِجْمَاعٍ، إِنَّمَا هُوَ الْعَسَلُ؛ وَلِأَنَّ النَّادِرَ لَا يَتَكَرَّرُ، فَلَا يَشُقُّ ^(١٠) اعْتِبَارُ الْمَاءِ فِيهِ، فَوَجَبَ، كَغَسْلِ غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. وَلَنَا أَنَّ الْخَبَرَ عَامٌّ فِي الْجَمِيعِ؛ وَأَنَّ الْأَسْتِجْمَارَ فِي النَّادِرِ إِنَّمَا وَجَبَ مَا صَحِّحَهُ مِنْ بِلَّةِ الْمُعْتَادِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَشُقَّ فَهُوَ فِي

(٣) الصفحة: جانب المخرج.

(٤) في م: «ثم».

(٥) المسربة؛ بفتح الراء وضمها: مجرى الحدث من الدبر.

(٦) في: باب الاستجماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٦/١.

(٧) في سنن الدارقطني: «إسناده».

(٨) هو عبد الخالق بن عيسى، تقدم التعريف به، صفحة ٢٩.

(٩) النادر: القليل الوقوع

(١٠) في م: «يقى».

مَحَلَّ الْمَشَقَّةِ، فَتُعْتَبَرُ مَطْنَةُ الْمَشَقَّةِ دُونَ حَقِيقَتِهَا، كَمَا جازِ الْاسْتِجْمَارُ عَلَى نَهْرِ جَارٍ، وَأَمَّا الْمَذْيُ فَمُعْتَادٌ كَثِيرٌ، وَرَبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنَ الْبَوْلِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ^(١١)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكَ مَاءُ الْفَحْلِ، وَلِكُلِّ فَحْلٍ مَاءٌ». وَقَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ ^(١٢): كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَكُنْتُ أَكْثَرَ مِنَ الْاِغْتِسَالِ. وَلِهَذَا أَوْجَبَ/ مَالِكٌ مِنْهُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ لَا يُوجِبُهُ مِنْ ٦١ ظ النَّادِرِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ مَسْأَلَتِنَا، وَيَجِبُ غَسْلُ الذِّكْرِ مِنْهُ وَالْأُنْثَى فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ تَعْبِيدًا. وَالْأُخْرَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَأَمْرُهُ ﷺ بِغَسْلِهِ لِلْاِسْتِحْبَابِ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ مَا يَخْرُجُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: وَلَا يَسْتَجْمِرُ بِيَمِينِهِ؛ لِقَوْلِ سَلْمَانَ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ لَيُنْهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِيَمِينِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٣)، وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْسِكُنْ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٤). فَإِنْ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنْ غَائِطٍ أَخَذَ الْحَجَرَ بِشِمَالِهِ فَمَسَحَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنَ الْبَوْلِ، وَكَانَ الْحَجَرُ كَبِيرًا، أَخَذَ ذِكْرَهُ بِشِمَالِهِ فَمَسَحَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فَأَمْكَنَهُ أَنْ

(١١) بَاقِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَابِ مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، مَسْأَلَةٌ ٤٢.

(١٢) فِي: بَابِ الْاِسْتِطَابَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٢٢٤/١. وَعَنْ غَيْرِ سَلْمَانَ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى مِنَ السَّنَنِ ٤٠/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٠٠/٥، ٣١٠، ٤٣٧.

(١٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ٥٠/١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٢٢٥/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ كِرَاهِيَةِ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ٢٦/١، ٣٩، ٤٠. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ كِرَاهِيَةِ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ وَالْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١١٣/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْاِسْتِجْمَاعِ بِالْيَمِينِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٧٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٩٥/٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١١.

يَضَعَهُ بَيْنَ عَقِيَّتَيْهِ، أَوْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيَمْسَحُ ذَكَرَهُ عَلَيْهِ، فَقُلْ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، أَمْسَكَه بِيَمِينِهِ، وَمَسَحَ بِيَسَارِهِ؛ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ. وَقِيلَ: يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَيَمْسَحُ بِشِمَالِهِ؛ لِيَكُونَ الْمَسْحُ بِغَيْرِ الْيَمِينِ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُمَسِّكُنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ». وَإِذَا أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِالْيَمِينِ، وَمَسَحَ الذَّكَرَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ مَاسِحًا بِالْيَمِينِ، وَلَا مُمَسِّكًا لِلذَّكَرِ بِهَا، وَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيُسْرَى، أَوْ بِهَا مَرَضٌ، اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ؛ لِلْحَاجَةِ. وَلَا يُكْرَهُ الاسْتِعَانَةُ بِهَا فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ. وَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ مَعَ الْغِنَى عَنْهُ، أَجْزَأُهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنَّهُى عَنْهُ، فَلَمْ يُفِدْ مَقْصُودَهُ، كَمَا لَوْ اسْتَنْجَى بِالرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ، فَإِنَّ النَّهْيَ يَتَنَاوَلُ الْأَمْرَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرُّوْثَ آلَةُ الاسْتِجْمَارِ الْمُبَاشِرَةُ لِلْمَحَلِّ وَشَرْطُهُ، فَلَمْ يَجْزِ اسْتِعْمَالُ الْمَنَّهُى عَنْهُ فِيهَا، وَالْيَدُ لَيْسَتْ الْمُبَاشِرَةُ لِلْمَحَلِّ وَلَا شَرْطًا فِيهِ، إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ بِهَا الْحَجَرَ الْمَلَأَقَى لِلْمَحَلِّ، فَصَارَ النَّهْيُ عَنْهَا نَهْيَ تَأْدِيبٍ، لَا يَمْتَنِعُ الْإِجْزَاءُ.

فصل: وَيَدُ الرَّجُلِ فِي الاسْتِجْمَاعِ بِالْقُبُلِ؛ لِئَلَّا تَلَوَّثَ يَدُهُ إِذَا شَرَعَ فِي الدُّبْرِ، لِأَنَّ قُبْلَهُ بَارِزٌ تُصِيبُهُ الْيَدُ إِذَا مَدَّهَا إِلَى الدُّبْرِ. وَالْمَرْأَةُ مُخَيَّرَةٌ فِي الْبَدَايَةِ بَأَيِّهِمَا شَاءَتْ، لَعَلَّ ذَلِكَ فِيهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُمْكَّتْ بَعْدَ الْبَوْلِ قَلِيلًا، وَيَضَعَ يَدَهُ عَلَى أَصْلِ الذَّكَرِ مِنْ تَحْتِ الْأُتَمِينَ، ثُمَّ يَسْلُكُهُ إِلَى رَأْسِهِ فَلْيَتَرَّ (١٤) ذَكَرَهُ ثَلَاثًا بَرَفَقٍ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا تَوَضَّأَتْ فَضَغَّ يَدَكَ فِي سِفْلَتِكَ، ثُمَّ اسْلُكْ مَائِمَةً حَتَّى يَنْزِلَ، وَلَا تَجْعَلْ ذَلِكَ مِنْ هَمِّكَ، وَلَا تَلْتَفِتْ/ إِلَى ظَنِّكَ. وَقَدْ رَوَى يَزِيدُ الدُّيَمَانِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَرَّ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». (١٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٥).

و ٦٢

(١٤) التتر، بالطاء: الجذب بجفاء. واستتر من بوله: اجذب به، واستخرج بقيته من الذكر عند الاستنجاء. (١٥) سقط من الأصل. وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٤٧/٤. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب الاستبراء بعد البول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٨/١.

وإذا استنجى بالماء ثم فرغ، استحب له ذلك يده بالأرض؛ لما روى عن ميمونة، أن النبي ﷺ فعل ذلك. رواه البخاري^(١٦). وروى أن النبي ﷺ قصى حاجته، ثم استنجى من ثور، ثم^(١٧) ذلك يده بالأرض. أخرجه ابن ماجه^(١٨). وإن استنجى عقيب انقطاع البول، جاز؛ لأن الظاهر انقطاعه، وقد قيل: إن الماء يقطع البول. ولذلك سُمي الاستنجاء انتقاص الماء.

ويستحب أن ينضح على فرجه وسراويله؛ ليزيل الوسواس عنه. قال حنبل: سألت أحمد، قلت: أتوضأ وأستبرئ، وأجد في نفسي أنني قد أخذت بعد^(١٩) قال: إذا توضأت فاستبرئ، وأخذ كفا من ماء فرشته على فرجك، ولا تلتفت إليه، فإنه يذهب إن شاء الله. وقد روى أبو هريرة، أن النبي ﷺ قال: «جاءني جبريل، فقال: يا محمد، إذا توضأت فانتضح». وهو حديث غريب^(٢٠).

٣٨ - مسألة: قال: (والخشب والخرق وكل ما أنقى به فهو كالأحجار)

هذا الصحيح من المذهب، وهو قول أكثر أهل العلم. وفيه رواية أخرى، لا يجزئ إلا الأحجار. اختارها أبو بكر، وهو مذهب داود؛ لأن النبي ﷺ أمر بالأحجار، وأمره يقتضي الوجوب، ولأنه موضع رخصة ورد الشرع فيها بالة مخصوصة، فوجب الاقتصار عليها، كالتراب في التيمم. ولنا ما روى أبو داود^(١).

(١٦) في: باب الغسل مرة واحدة، وباب المضضة والامشاق في الجنابة، وباب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٣/١، ٧٤.

(١٧) في م: «وذلك».

(١٨) في: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١.

(١٩) في م: «بعده».

(٢٠) أخرجه الترمذي، في: باب في النضح بعد الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٦٥/١.

وابن ماجه، في: باب ماجاء في النضح بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٧/١.

(١) في: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٠/١. وأخرجه أيضا ابن ماجه، في:

باب الاستنجاء بالحجارة، والنهي عن الروث والرمة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٤/١.

والدارمي، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٢/١. والإمام أحمد، في: المسند

٢١٣/٥، ٢١٤، ٢١٥.

عن خُزَيْمَةَ^(٢)، قال: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عن الاستطابة، فقال: «ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ»^(٣). فلولوا أنه أراد الحجر وما في معناه لم يَسْتَنْ مِنْهَا الرَّجِيعُ، لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِتَحْصِيصِ الرَّجِيعِ بِالذِّكْرِ مَعْنَى. وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّهُ لَيَنْهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَأَنْ نَسْتَجِمِرَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤)، وَتَحْصِيصُ هَذَيْنِ بِالنَّهْيِ عَنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْحِجَارَةَ، وَمَا قَامَ مَقَامَهَا. وَرَوَى طَاوُسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْبَرَارَ فَلْيَنْزِلْ قِبَلَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلْهَا وَلَا يَسْتَذِيرْهَا، وَلْيَسْتَقْبِلْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةَ أَغْوَادٍ، أَوْ ثَلَاثَ حَيَاتٍ مِنْ ثَرَابٍ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٥)، وَقَالَ: وَقد رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ/ وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، فِي «سُنَنِهِ» ٦٢ ظ مَوْفُورًا عَلَى طَاوُسٍ. وَلَأَنَّهُ مَتَى وَرَدَ النَّصُّ بِشَيْءٍ لِمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَجَبَ تَعْدِيتهُ إِلَى مَا وَجَدَ فِيهِ الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى هَهُنَا إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِغَيْرِ الْأَحْجَارِ، كَحُصُولِهِ بِهَا، وَهَذَا يَخْرُجُ التَّيْمُمُ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا يُسْتَجَمِرُ بِهِ مُتَقَيًّا؛ لِأَنَّ الْإِنْتَاءَ مُشْتَرِطٌ فِي الْأَسْتِجْمَارِ، فَأَمَّا الزَّلْجُ كَالزُّجَاجِ وَالْفَحْمِ الرَّخْوِ وَشِبْهِهِمَا مَا لَا يَنْقَى، فَلَا يُجْزِئُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْمَقْصُودُ. وَيُشْتَرِطُ كَوْنُهُ طَاهِرًا، فَإِنْ كَانَ نَجَسًا لَمْ يُجْزِهِ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ يُجَفَّفُ كَالطَّاهِرِ. وَلَنَا، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ يَسْتَجِمِرُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرُّوثَةَ، وَقَالَ: «هَذِهِ رِكَسٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٦)، وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٧)، قَالَ: «إِنَّهَا رِكَسٌ». يَعْنِي

(٢) أَيْ ابْنُ ثَابِتٍ.

(٣) الرَّجِيعُ: هُوَ الْخَارِجُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، يَشْمَلُ الرُّوثَ وَالْعَذْرَةَ.

(٤) فِي: بَابِ الْأَسْتِطَابَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٣/١.

(٥) فِي: بَابِ الْاِسْتِجَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. مَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٥٧/١.

(٦) فِي: بَابِ لَا يَسْتَجِي بِرُوثٍ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥١/١، وَفِيهِ: «هَذَا رِكَسٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا، هَذَا الْفَلْظُ، النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْأَسْتِطَابَةِ بِحَجَرَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْتَبَى ٣٧/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤١٨/١، ٤٦٥.

(٧) فِي: بَابِ الْاِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٤/١. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ =

نَجَسًا، وهذا تَغْيِيلٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَلأنَّهُ إِزَالَةُ نَجَاسَةٍ، فَلَا يَحْتَمِلُ بِالنَّجَاسَةِ كَالْفَسْلِ، فَإِنْ اسْتَنْجَى بِنَجَسٍ اخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزِيَهُ الْاسْتِنْجَامُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ تَنَجَّسَ بِنَجَاسَةٍ مِنْ غَيْرِ الْمَخْرَجِ، فَلَمْ يُجْزِئْ فِيهَا غَيْرُ الْمَاءِ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَ ابْتِدَاءً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِيَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النِّجَاسَةَ تَابِعَةٌ لِلنَّجَاسَةِ الْمَحَلِّ، فَزَالَتْ بَزَوَالِهَا.

٣٩ - مسألة؛ قال: (إِلَّا الرُّوثُ وَالْعِظَامُ وَالطَّعَامُ).

وَجُمْلَتُهُ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاسْتِنْجَامُ بِالرُّوثِ وَلَا الْعِظَامِ، وَلَا يُجْزِيءُ فِي قَوْلٍ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَأَبَا حَنِيفَةَ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يُجَفِّفَانِ النَّجَاسَةَ، وَيُنْقِيَانِ الْمَحَلَّ، فَهُمَا كَالْحَجَرِ. وَأَبَا مَالِكٍ الْاسْتِنْجَاءُ بِالطَّاهِرِ مِنْهُمَا. وَقَدْ ذَكَرْنَا نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُمَا، وَرَوَى مُسْلِمٌ^(١)، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ وَلَا بِالْعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ». وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَسْتَنْجِيَ بِرُوثٍ أَوْ عَظْمٍ؛ وَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ». وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣)، عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ لِرُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ، أَيْ بَكْرَةَ^(٤): «أَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ^(٥) مُحَمَّدٍ». وَهَذَا عَامٌّ فِي الطَّاهِرِ مِنْهَا، وَالتَّهْيِ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَعَدَمَ الْإِجْزَاءِ. فَأَمَّا الطَّعَامُ فَتَحْرِيمُهُ مِنْ طَرِيقِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ التَّهْيَ عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَةِ، فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ،

٦٣ و

= أحمد، بهذا اللفظ، في: المسند ١/٣٣٨، ٤٢٧، ٤٥٠.

(١) لم نجده عند مسلم. وإنما هو عند الترمذی، في: باب كراهية ما يستنجى به، من أبواب الطهارة، وفي: تفسير سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأحمدي ١/٣٦، ١٢/١٤٣.

(٢) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١/٥٦.

(٣) في: باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٩/١. وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/١٠٨، ١٠٩.

(٤) سقطت الكنية من: الأصل.

(٥) في م زيادة: «دين». وفي الترمذی: «فإنَّ مُحَمَّدًا - ﷺ - مِنْهُ بَرِيءٌ».

بكونيهما زاد إخواننا من الجن، فزادنا مع عظيم حرمة أولى. فإن قيل: فقد نهى عن الاستنجاء باليمين، كنهيه ههنا، ولم^(٦) يمنع ذلك الإجزاء ثم، كذا ههنا. قلنا: قد بين في الحديث أنهما لا يطهران، ثم الفرق بينهما أن النهي ههنا لمعنى في شرط الفعل، فمنع صحته، كالنهى عن الوضوء بالماء النجس، وثم لمعنى في آلة الشرط، فلم يمنع كالوضوء من إناء محرم.

فصل: ولا يجوز الاستنجاء بما له حرمة؛ كشيء كُتِبَ فيه فقه، أو حديث رسول الله ﷺ؛ لما فيه من هتك الشريعة، والاستخفاف بحرمتها، فهو في الحرمة أعظم من الروث والرمية. ولا يجوز بمُتَّصِل بَحَيَوَان، كيدع وعقبه، وذنب بيمية وصوفها المتصل بها. وقال بعض أصحابنا: يجمع المستجمر به سبب خصال؛ أن يكون طاهراً، جامداً، متقياً، غير مطعوم، ولا حرمة له، ولا مُتَّصِل^(٧) بَحَيَوَان.

• ٤ - مسألة: قال: (والخبر الكبير الذي له ثلاث شعب يقوم مقام ثلاثة أحجار)

وهذا قال الشافعي، وإسحاق، وأبو ثور. وعن أحمد، رواية أخرى: لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار. وهو قول أبي بكر ابن المنذر؛ لقوله عليه السلام: «لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار»، «ولا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار». ولأنه إذا استجمر بحجر نجس؛ فلا يجوز الاستجمار به ثانياً، كالصغير. ولنا، أنه إن استجمر ثلاثاً متقية بما وجدت فيه شروط الاستجمار، أجزأه، كما لو فصله ثلاثة صغراً واستجمر بها، إذ لا فرق بين الأصل والفرع إلا فصله، ولا أثر لذلك في التطهير، والحديث يقتضي ثلاث مسحات بحجر دون عشرين الأحجار، كما يقال: ضربته ثلاثة أسواط. أي ثلاث ضربات بسوط. وذلك لأن معناه معقول، ومُراده معلوم، ولذلك لم تقتصر على لفظه في غير الأحجار، بل أجزأ الحشب

(٦) في م: «فلم».

(٧) كذا، فلم يعطف بعد لا.

والجِرْقَ والمَدَرَ، والمعنى مِنْ ثَلَاثَةِ حَاصِلٍ مِنْ ثَلَاثِ شُعَبٍ أَوْ مِنْ^(١) مَسْحِهِ ذَكَرَهُ
 فِي صَخْرَةٍ عَظِيمَةٍ، بِثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْهَا، أَوْ فِي حَائِطٍ، أَوْ أَرْضٍ، فَلَا مَعْنَى لِلْجُمُودِ
 عَلَى اللَّفْظِ مَعَ وُجُودِ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. وَقَوْلُهُمْ: تَنْجَسُ. قُلْنَا: إِنَّمَا تَنْجَسُ
 مَا أَصَابَ النَّجَاسَةَ، وَالْاسْتِنْجَامُ حَاصِلٌ بِغَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ/ مَا لَوْ تَنْجَسَ جَانِبُهُ بِغَيْرِ
 الْاسْتِنْجَامِ، وَلَئِنَّهُ لَوْ اسْتَجَمَرَ بِهِ ثَلَاثَةٌ لَحَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْحَةٌ، وَقَامَ مَقَامُ
 ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَجَمَرَ بِهِ الْوَاحِدُ، وَلَوْ اسْتَجَمَرَ ثَلَاثَةٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ
 لِكُلِّ حَجَرٍ مِنْهَا ثَلَاثُ شُعَبٍ، فَاسْتَجَمَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ كُلِّ حَجَرٍ بِشُعْبَةٍ،
 أَجْزَأُهُمْ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ أَيْ بَكَرٍ أَنْ لَا يُجْزِئُهُمْ.

فصل: وَلَوْ اسْتَجَمَرَ بِحَجَرٍ، ثُمَّ غَسَلَ أَوْ كَسَرَ مَا تَنْجَسَ مِنْهُ، وَاسْتَجَمَرَ بِهِ
 ثَانِيًا، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ وَاسْتَجَمَرَ بِهِ ثَالِثًا، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ يُجْزِئُ غَيْرَهُ الْاسْتِنْجَامُ
 بِهِ، فَأَجْزَأُهُ كَغَيْرِهِ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِ أَيْ بَكَرٍ أَنْ لَا يُجْزِئُهُ؛ مُحَافَظَةً عَلَى صُورَةِ
 اللَّفْظِ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

٤١ - مسألة؛ قال: (وما عدا المَحْرَجَ فَلَا يُجْزِئُ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ).

وَبِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. يَعْنِي إِذَا تَجَاوَزَ الْمَحَلَّ بِمَا لَمْ تَجْزِ
 بِهِ الْعَادَةُ، مِثْلُ أَنْ يَنْتَشِرَ إِلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَامْتَدَّ فِي الْحَشْفَةِ، لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا الْمَاءُ؛ لِأَنَّ
 الْاسْتِنْجَامَ فِي الْمَحَلِّ الْمُعْتَادِ رُخْصَةً لِأَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي غَسْلِهِ لِتَكَرُّرِ النَّجَاسَةِ فِيهِ، فَمَا لَا
 تَنْكَرُرَ النَّجَاسَةِ فِيهِ لَا يُجْزِئُ فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ، كَسَاقِهِ وَفَخِذِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَى،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَبْعُرُونَ بَعْرًا، وَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَثْلُطُونَ ثَلْطًا^(١)، فَاتَّبِعُوا الْمَاءَ
 الْأَحْجَارَ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَكْفِي أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ»^(٢). أَرَادَ مَا لَمْ يُجَاوِزْ^(٣)

(١) سقط من: م.

(١) أثر على رضي الله عنه في النهاية ١/ ٢٢٠، ولفظه فيها: «كانوا يعبرون بعرا، وأنتم تثلطون ثلطا». أي كانوا يتغوطون بابسا كالبعير؛ لأنهم كانوا قليلي الأكل والمأكل، وأنتم تثلطون رقيقا، وهو إشارة إلى كثرة المأكل وتنوعها.

(٢) انظر ما تقدم في صفحة ٢١٤.

(٣) في م: «يتجاوز»

مَحَلُّ الْعَادَةِ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا.

فصل: والمرأة الْيَكْرُ كالرَّجُل؛ لِأَنَّ عَذْرَتَهَا تَمْنَعُ انْتِشَارَ الْبَوْلِ. فَأَمَّا الْثَّيْبُ فَإِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ بِجَدَّةٍ فَلَمْ يَنْتَشِرْ، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ تَعَدَّى إِلَى مَخْرَجِ الْحَيْضِ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ الْحَيْضِ وَالْوَلَدِ غَيْرُ مَخْرَجِ الْبَوْلِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةٌ فِي حَقِّهَا، فَكَفَى فِيهِ الِاسْتِجْمَارُ، كَالْمُعْتَادِ فِي غَيْرِهَا، وَلِأَنَّ الْغَسْلَ لَوْ لَزِمَهَا، مَعَ اغْتِيَاذِهِ، لَيَبَيْتَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ، لَكَوْنِهِ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. وَإِنْ شَكَّ فِي انْتِشَارِ الْخَارِجِ إِلَى مَا يُوجِبُ الْغَسْلَ، لَمْ يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَالْمُسْتَحَبُّ الْغَسْلُ اخْتِيَاظًا.

فصل: والأَقْلَفُ إِنْ كَانَ مُرْتَبِقًا لَا تَخْرُجُ بَشَرَتُهُ مِنْ قَلْفَتِهِ فَهُوَ كَالْمُحْشَتِي، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ كَشْفُهَا كَشَفَهَا، فَإِذَا بَالَ وَاسْتَجَمَرَ أَعَادَهَا، فَإِنْ تَنَجَّسَتْ بِالْبَوْلِ لَزِمَهُ غَسْلُهَا، كَمَا لَوْ انْتَشَرَ إِلَى الْحَشْفَةِ.

فصل: وَإِنْ انْسَدَّ الْمَخْرُجُ الْمُعْتَادُ وَانْفَتَحَ آخَرُ، لَمْ يُجْزِهِ الِاسْتِجْمَارُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ السَّبِيلِ الْمُعْتَادِ. وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُعْتَادًا. وَلَنَا، أَنَّ هَذَا نَادِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ النَّاسِ، فَلَمْ تَثْبُتْ فِيهِ أَحْكَامُ الْفَرَجِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَسَّهُ، وَلَا يَجِبُ بِالْإِيلَاجِ فِيهِ حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ وَلَا غَسْلٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَأَشَبَّهُ سَائِرَ الْبَدَنِ.

فصل: ظاهرُ كلامِ أحمدَ أَنَّ مَحَلَّ الِاسْتِجْمَارِ بَعْدَ الْإِنْقَاءِ طَاهِرٌ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْحُسَيْنِ^(٤)، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَبُولُ وَيَسْتَبْرِئُ وَيَسْتَجْمِرُ يَعْرِقُ فِي سَرَاوِيلِهِ؟ قَالَ: إِذَا اسْتَجَمَرَ ثَلَاثًا فَلَا بَأْسَ. وَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِذَا اسْتَنْجَيْتُ مِنَ الْغَائِطِ يُصِيبُ^(٥) ذَلِكَ الْمَاءَ مَوْضِعًا مَنَى آخَرَ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْ جَاءَ فِي الِاسْتِجْمَاعِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ، فَاسْتَنْجِ أَتَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، ثُمَّ لَا تُبَالِ مَا أَصَابَكَ مِنْ

(٤) أحمد بن الحسين بن حسان، من أهل سمرن رأى، صحب الإمام أحمد، وروى عنه أشياء. طبقات الخبابة

٣٩/١

(٥) في الأصل زيادة: «من».

ذلك الماء. قال: وسألت أحمد عن رَشِّ الماءِ على الحُفِّ إذا لم يَسْتَجْمِرِ الرَّجُلُ؟ قال: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَغْسِلَهُ ثَلَاثًا. وهذا قول ابن حاتم. وظاهر قول المتأخِّرين من أصحابنا أَنَّهُ نَجِسٌ، وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة. فلو قَعَدَ الْمُسْتَجْمِرُ في ماءٍ قَلِيلٍ نَجَسَهُ، ولو عَرِقَ كان عَرَقُهُ نَجَسًا؛ لأنَّهُ مَسْنُوعٌ لِلنَّجَاسَةِ، فلم يَطْهَرُ بِهِ مَحَلُّهَا كَسَائِرِ الْمَسْنُوعِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِرَوْثٍ وَلَا عَظْمٍ، فَإِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ». فَمَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَهُمَا يَطْهَرُ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ الْاسْتِجْمَارُ، حَتَّى إِنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ أَنْكَرُوا الْاسْتِجْمَاعَ بِالْمَاءِ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ بِدْعَةً، وَبَلَاذُهُمْ حَارَّةً، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَا يَسْلُمُونَ مِنَ الْعَرَقِ، فَلَمْ يَنْقَلْ عَنْهُمْ تَوْقَى ذَلِكَ، وَلَا الْاخْتِرَارُ مِنْهُ، وَلَا ذِكْرُ لِدَلِكِ^(٦) أَصْلًا، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ بَالَ بِالْمُرْدَلِقَةِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَتَضَخَّ فَرَجُهُ مِنْ تَحْتِ ثِيَابِهِ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَوْ لَا أَنَّهُمَا اعْتَقَدَا طَهَارَتَهُ مَا فَعَلَا ذَلِكَ.

فصل: إذا استنجى بالماء لم يحتج إلى تراب. قال أحمد: يُجْزِئُهُ الْمَاءُ وَحْدَهُ. وَلَمْ يَنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ التُّرَابَ مَعَ الْمَاءِ فِي الْاسْتِجْمَاعِ، وَلَا أَمَرَ بِهِ. فَأَمَّا عَدَدُ الْعَسَلَاتِ فَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ أَحْمَدَ فِيهَا؛ فَقَالَ، فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ: أَقَلُّ مَا يُجْزِئُهُ مِنَ الْمَاءِ سَبْعُ مَرَّاتٍ. وَقَالَ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكِيمِ: وَلَكِنْ الْمَقْعَدَةُ يُجْزِئُ أَنْ تُمَسَّحَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ تُغْسِلَ بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَا يُجْزِئُ عِنْدِي/ إِذَا ٦٤ كَانَ فِي الْجَسَدِ أَنْ يَغْسِلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَذَلِكَ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ مَقْعَدَتَهُ ثَلَاثًا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٧). وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ حَدِّ الْاسْتِجْمَاعِ بِالْمَاءِ؟ فَقَالَ: يَنْقُي. وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا عَدَدَ فِيهِ، إِنَّمَا الْوَاجِبُ الْإِنْقَاءُ، وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ عَدَدٌ، وَلَا أَمْرٌ بِهِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْقَاءِ عَلَى الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا، وَهُوَ أَنْ تَذْهَبَ زُلُوجُهُ^(٨) النَّجَاسَةِ وَأَنَارُهَا.

(٦) في م: «ذلك».

(٧) في: باب الاستجماع بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٧/١.

وأخرجه أيضا الإمام أحمد، في: المسند ٢١٠/٦.

(٨) في م: «الزوجة». والزج، محرقة: الزلق.

فُصُولٌ فِي أَدَبِ التَّحَلِّي

لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْفَضَاءِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْعَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ، وَلَكِنْ^(٩) شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا، وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠). وَلِمُسْلِمٍ^(١١)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا». وَقَالَ غُرُوبُ^(١٢) وَرَبِيعَةُ^(١٣)، وَدَاوُدُ: يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِذْيَارُهَا؛ لَمَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُفَيِّضَ بَعَامَ يَسْتَقْبِلُهَا^(١٤). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

(٩) سقط من: الأصل.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء، من كتاب الوضوء، وفي: باب قبة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبة، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ٤٨/١، ١٠٩. ومسلم، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١. وأبو داود، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١. والترمذي، في: باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣/١. والنسائي، في: باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة، وباب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٤، ٢٣/١. وابن ماجه، في: باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢١/٥.

(١١) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١.

(١٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨، ٥٩.

(١٣) في م: «بن ربيعة» خطأ.

(١٤) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١. والترمذي، في: باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف، وإباحته دون الصحارى، من كتاب الطهارة سنن ابن ماجه ١١٧/١.

ولنا، أحاديثُ النَّهْيِ، وهى صَحِيحَةٌ؛ وَحَدِيثُ جَابِرٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَأَاهُ فِي الْبُيَّانِ، أَوْ مُسْتَتِرًا بِشَيْءٍ، وَلَا يَثْبُتُ النَّسْخُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي تَذْكُرُهَا. فَأَمَّا فِي الْبُيَّانِ، أَوْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُهُ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا؛ لَا يَجُوزُ أَيْضًا. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ فِي النَّهْيِ. وَالثَّانِيَةُ، يَجُوزُ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْبُيَّانِ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ الْعَبَّاسِ، وَابْنِ عُمرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَقَدْ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي الْبُيَّانِ، وَرَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ قَوْمًا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «^(١٥) أَوْ قَدْ فَعَلُوهَا^(١٥) اسْتَقْبِلُوا/ بِمَقْعَدَتِي الْقِبْلَةَ^(١٦)». رَوَاهُ

٦٥ و

أَصْحَابُ السُّنَنِ^(١٧). ^(١٨) وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ^(١٨) الْمَسَانِيدِ؛ مِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الصَّلْتِ، عَنْ عِرَاقِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَحْسَنَ مَا رَوَى فِي الرُّخْصَةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ، وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا؛ فَإِنَّ مَخْرَجَهُ حَسَنٌ. قَالَ أَحْمَدُ: عِرَاقٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ. فَلَذَلِكَ سَمَّاهُ مُرْسَلًا. وَهَذَا كُلُّهُ^(١٩) فِي الْبُيَّانِ، وَهُوَ خَاصٌّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ. وَعَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى لِنَمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٠). وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَامِّ،

(١٥-١٥) فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَه: «أَرَاهُمْ فَعَلُوهَا». وَفِي الْأَصْلِ: «أَقْدَ فَعَلُوهَا».

(١٦) أَيْ حَوَّلُوا مَوْضِعَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، حَتَّى يَزُولَ عَنْ قُلُوبِهِمْ إِنْكَارُ الِاسْتِقْبَالِ فِي الْبُيُوتِ، فَيَسُخُّ فِي قُلُوبِهِمْ جَوَازُهُ فِيهَا، وَيَفْهَمُوا أَنَّ النَّهْيَ مُخَصَّصٌ بِالصَّحْرَاءِ.

(١٧) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، فِي: بَابِ الرُّخْصَةِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْكُفَيْفِ، وَإِبَاحَتِهِ دُونَ الصَّحَارَى، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ ابْنِ مَاجَه ١١٧/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٣٧/٦.

(١٨-١٨) فِي الْأَصْلِ: «وَأَصْحَابُ».

(١٩) فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

(٢٠) فِي بَابِ كِرَاهِيَةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣/١.

وفيه جَمْعُ بَيْنِ الْأَحَادِيثِ، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ. وعن أحمد: أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِدْبَارُ الكَعْبَةِ فِي الْبُتْيَانِ وَالْفَضَاءِ جَمِيعاً؛ لما رَوَى ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: رَقِيتُ يَوْمًا^(٢١) عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدِيرَ الكَعْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٢).

فصل: وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ بِفَرْجِهِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ اسْتَرَّ عَنْهُمَا بَشْيٌ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ عَنِ الْقِبْلَةِ جَازٌ، فَهَهُنَا أَوْلَى. وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ؛ لِأَنَّهُ تَرُدُّ عَلَيْهِ رَشَاشَ الْبَوْلِ، فَيَنْجَسُهُ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَرَّ عَنِ النَّاسِ، فَإِنْ وَجَدَ حَائِطًا أَوْ كَثِيبًا أَوْ شَجَرَةً أَوْ بَعِيرًا اسْتَرَّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا أَبْعَدَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ؛ لما رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَرَّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنَ الرَّمْلِ فَلْيَسْتَدِيرْهُ^(٢٣)». وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ خَرَجَ وَمَعَهُ دَرَقَةٌ^(٢٤)، ثُمَّ اسْتَرَّ بِهَا، ثُمَّ بَالَ^(٢٥). وعن جابر، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْبِرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ^(٢٦). وَالْبِرَّازُ: الْمَوْضِعُ الْبَارِزُ، سُمِّيَ قَضَاءُ الْحَاجَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُا تُقْضَى فِيهِ. وعن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَهَبَ أَبْعَدَ^(٢٧). رَوَى أَحَادِيثُ هَذَا

(٢١) سقط من: الأصل.

(٢٢) أخرجه البخارى، في: باب البرز في البيوت، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٤٩/١. ومسلم، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٥/١. والترمذى، في: باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول. عارضة الأحوذى ٢٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣/٢.

(٢٣) أخرجه أبو داود، في: باب الاستئثار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨/١. وابن ماجه، في: باب الارتداد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٢/١. والدارمى، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧١/٢.

(٢٤) الدرقة: الترس من جلد.

(٢٥) أخرجه أبو داود، في: باب الاستبراء من البول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١.

(٢٦) أخرجه أبو داود، في: باب التخلّي عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. وابن ماجه، في: باب التباعد للبراز في الفضاء. سنن ابن ماجه ١٢١/١.

(٢٧) أخرجه أبو داود، في: باب التخلّي عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. =

الفصل كلها أبو داود وابن ماجه. وقال عبد الله بن جعفر: كان أحب ما استتر به النبي ﷺ لحاجته هدف أو حائش نخل^(٢٨). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢٩).

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْتَادَ لِبَوْلِهِ مَوْضِعًا رَخْوًا؛ لِئَلَّا يَتَرَشَّشَ عَلَيْهِ، قَالَ/أَبُو مُوسَى: ٦٥ ظ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ، فَأَتَى دِمْنًا^(٣٠) فِي أَصْلِ حَائِطٍ، قَبَالَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ^(٣١) فَلْيَرْتَدْ لِبَوْلِهِ^(٣٢)».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ قَاعِدًا؛ لِئَلَّا يَتَرَشَّشَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَقُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ. وَكَانَ سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ^(٣٣) لَا يُجِزُ شَهَادَةَ مَنْ بَالَ قَائِمًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَقُولُ إِلَّا قَاعِدًا^(٣٤). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ. وَقَدْ رُوِيَ الرُّخْصَةُ فِيهِ

= والترمذي، في: باب ماجاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٣٧/١، وابن ماجه، في: باب التباعد للبراز في الفضاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٠/١. والنسائي، في: باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢١/١. والدارمي، في: باب في الذهاب إلى الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٤/٤، ٢٢٧. وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قزادة، أخرجه النسائي، في الموضوع السابق والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٣/٣.

(٢٨) حائش النخل: الملتف المجتمع منه.

(٢٩) في: باب الارتداد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٣/١.

وأخرجه أيضا مسلم، في: باب ما يستتر به لقضاء الحاجة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٤/١، ٢٠٥.

(٣٠) اللثم: السهل اللين.

(٣١) في م: «يقول».

(٣٢) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يتبول لبوله، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٦/٤، ٣٩٩.

(٣٣) سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري العوفي، قاضي واسط، المتوفى سنة إحدى ومائتين. العبر ٣٣٦/١.

(٣٤) أخرجه الترمذي، في: باب النهي عن البول قائما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٢٧/١. والنسائي، في: باب البول في البيت جالسا، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢٧/١. وابن ماجه، في: باب في البول قاعدا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٦/٦، ٢١٣، ١٩٢.

عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ^(٣٥)، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعُرْوَةَ. وَرَوَى حُذَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَّاطَةَ^(٣٦) قَوْمٌ، فَبَالَ قَائِمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ^(٣٧). وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ لِتَبْيِينِ الْجَوَازِ، وَلَمْ يَقْعَلْهُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً^(٣٨)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْجُلُوسِ فِيهِ. وَقِيلَ: فَعَلَ ذَلِكَ لِإِعْلَافِهِ كَانَتْ بِمَا يَبْضِيهِ. وَالْمَأْبِضُ: مَا تَحْتَ الرُّكْبَةِ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَرْفَعَ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٣٩)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُو مِنَ الْأَرْضِ. وَلَأنَّ ذَلِكَ أَسْتَرُّ لَهُ، فَيَكُونُ أَوْلَى.

فصل: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبُولَ فِي طَرِيقِ النَّاسِ، وَلَا مَوْرِدِ مَاءٍ، وَلَا ظِلٍّ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ؛ لِمَا رَوَى مُعَاذٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ؛ الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤٠)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(٣٥) أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيُّ الصَّحَابِيُّ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، اِخْتَلَفَ فِي وَفَاتِهِ سَنَةُ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ أَوْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ، وَمَوْلَدُهُ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِخَمْسِ سِنِينَ. تَهْذِيبُ ٢٥٣، ٢٥٢/١.

(٣٦) السُّبَّاطَةُ: الْكِنَانَةُ.

(٣٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦٦/١. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٢٨/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦١/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٠/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْإِقْتِرَابِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَابِ الرِّخْصَةِ فِي الْبَوْلِ فِي الصَّحْرَاءِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَمِعُ ٢١/١، ٢٦. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١١١/١. وَالدَّرِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّرِمِيِّ ١٧١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٨٢/٥، ٤٠٢.

(٣٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٣٩) فِي: بَابِ كَيْفِ التَّكْشِيفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤/١. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْإِسْتِمَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١/١.

(٤٠) فِي: بَابِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦١/١. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْخَلَاءِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١١٩/١. وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ. انْظُرْ: الْمُسْنَدُ ٢٢٩/١.

«اتَّقُوا اللَّعَانِينَ»^(٤١)، قالوا: وما اللعانان^(٤٢)؟ يارسول الله؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ فِي ظِلِّهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٤٣). وَالْمَوْرِدُ: طَرِيقٌ.

وَلَا يُبُولُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ، فِي حَالِ كَوْنِ الثَّمَرَةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَنْقُطُ عَلَيْهِ الثَّمَرَةُ فَتَنْجَسُ بِهِ. فَأَمَّا فِي غَيْرِ حَالِ الثَّمَرَةِ فَلَا بَأْسَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ أَحَبَّ^(٤٤) مَا اسْتَنَّتْ بِهِ لِحَاجَتِهِ^(٤٥)، هَذَفَ أَوْ حَائِشَ نَحْلٍ. وَلَا يُبُولُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤٦)، وَلَأَنَ الْمَاءَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا نَجَسَهُ^(٤٧)، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، فَرُبَّمَا تَغَيَّرَ بِتَكَرُّرِ الْبَوْلِ فِيهِ، فَأَمَّا الْجَارِي فَلَا يَجُوزُ التَّعَوُّطُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤْذِي مَنْ يَمُرُّ بِهِ. / وَإِنْ بَالَ فِيهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْبَوْلُ، فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصُ النَّبِيِّ ﷺ الرَّائِدَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَارِيَّ بِخِلَافِهِ. وَلَا يُبُولُ عَلَى مَا نَهَى عَنِ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْاسْتِجْمَارِ بِهِ، فَالْنَّهْيُ ثُمَّ تَنْبِيْهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَوْلِ عَلَيْهِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يُبُولَ فِي شَقٍّ أَوْ ثَقْبٍ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجَسَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤٨)؛ وَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَوَانٌ يَلْسَعُهُ، أَوْ يَكُونَ مَسْكَنًا لِلْجِنِّ فَيَتَأَذَى بِهِمْ، فَقَدْ حَكِيَ أَنْ سَعَّدَ بْنَ عَبَادَةَ^(٤٩) بَالَ فِي جُحْرِ بِالشَّامِ، ثُمَّ اسْتَلْقَى مَيِّتًا، فَسَمِعَتْ الْجِنُّ

(٤١) فِي النَّسخ: «اللاعنين»، «واللاعتان» والمثبت فِي صحيح مسلم.

(٤٢) فِي: بِابِ النَّبِيِّ عَنِ التَّخَلِّي فِي الطَّرِيقِ وَالظَّلَالِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. صحيح مسلم ٢٢٦/١. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبَوْلِ فِيهَا، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سنن أبي داود ٦/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٧٢/٢.

(٤٣) فِي الْأَصْلِ: «مَا اسْتَنَّتْ بِحَاجَتِهِ». وَفِي م: «مَا اسْتَرَّ بِهِ إِلَيْهِ لِحَاجَتِهِ». وَأَثْبَتَاهُ عَلَى الصَّوَابِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْهُ قَلِيلٌ.

(٤٤) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٢، وَانْظُرْ: صَفْحَةُ ٣٤، وَصَفْحَةُ ٤٢.

(٤٥) فِي م: «وَتَجَسَّ بِهِ».

(٤٦) فِي: بِابِ النَّبِيِّ عَنِ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سنن أبي داود ٧/١. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ كِرَامِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. المصنوع ٣٢/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٢/٥. وَبَعْدَهُ فِي م: زِيَادَةٌ: «لَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمَغْفَلِ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحْمَةٍ» وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ، وَسَيَأْتِي.

(٤٧) ذَكَرَ الْقِصَّةَ الْهَيْشَمِيُّ، فِي: بَابِ الْبَوْلِ قَائِمًا مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. مجمع الزوائد ٢٠٦/١، وَعَرَاهَا إِلَى =

تَقُولُ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْ رَجَّ سَعْدَ بْنَ عَبَادَةَ
وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْنِ — مِنْ فَلَمْ نُحْطِ بِهُ فَوَادَهُ

ولا يُؤُولُ فِي مُسْتَحَبِّهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِي مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(٤٨)،
وَقَالَ^(٤٩): سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِيسِيَّ، يَقُولُ: إِنَّمَا هَذَا فِي الْحَفِيرَةِ؛ فَأَمَّا
الْيَوْمَ فَمُعْتَسَلَاتُهُمْ الْجِصُّ وَالصَّارُوجُ وَالْقِيرُ^(٥٠)، فَإِذَا بَالَ وَأُرْسَلَ عَلَيْهِ الْمَاءُ، فَلَا
بَأْسَ بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْبُصَاقَ عَلَى الْبَوْلِ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ، وَإِنْ الْبَوْلَ عَلَى النَّارِ
يُورِثُ السَّقَمَ، وَتَوَقَّى ذَلِكَ كُلَّهُ أُولَى. وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى مَوْضِعِ بَوْلِهِ، أَوْ
يَسْتَنْجِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسَ بِهِ.

فصل: وَيُعْتَمَدُ فِي حَالِ جُلُوسِهِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، لِمَا رَوَى سُرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ،
قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ تَنْصِبَ الْيَمْنَى. رَوَاهُ
الطَّبْرَانِيُّ^(٥١)، فِي «الْمُعْجَم»؛ وَلَأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ، وَلَا يُطِيلُ الْمَقَامَ أَكْثَرَ
مِنْ قَدْرِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّهُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُورِثُ الْبَاسُورَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ يَذْمَى
الْكِبْدَ، وَرُبَّمَا آذَى مَنْ يَتَنَظَّرُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطَى رَأْسُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ، وَلَأَنَّهُ حَالَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ فَيَسْتَحْيِي فِيهَا. وَيَلْبَسَ حِذَاءَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ

= الطبراني في الكبير، وهي فيه ١٩/٦. كما ذكرها ابن خبير، في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. المطالب
العالية ١٨/١.

(٤٨) رواه أبو داود، في: باب البول في المستحم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. وابن ماجه، في:
باب كراهية البول في المغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١١/١. كما رواه الترمذي، في: باب
ما جاء في كراهية البول في المغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٨/١. والنسائي، في: باب كراهية
البول في المستحم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٦/٥.

(٤٩) أي ابن ماجه.

(٥٠) الجص: ما تطلق به البيوت من الكلس. والصاروج: النورة وأخلاطها التي تصرج بها الحياض
والحمامات. والقير: الزفت، وهو مادة سوداء تغطي بها السفن والإبل وغيرها.

(٥١) المعجم الكبير ١٦١/٧.

رَجَلَاهُ. وَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَاجَتِهِ إِلَّا بِقَلْبِهِ. وَكَرَّهَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ،
وَعِكْرَمَةُ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَالتَّحَّيُّ: لَا بِأَسْ بِهِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ^(٥٢) اللَّهِ تَعَالَى مَحْمُودٌ
عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدَّ السَّلَامَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَذِكْرُ اللَّهِ أَوَّلَى.
فَإِذَا عَطَسَ حَمْدُ اللَّهِ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيهِ رِوَايَةٌ/ أُخْرَى، إِنَّهُ يَحْمَدُ
اللَّهُ بِلِسَانِهِ. وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّ السَّلَامَ الْوَاجِبَ، فَمَا لَيْسَ
بِوَاجِبٍ أَوَّلَى. وَلَا يُسَلِّمُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى مُسَلِّمٍ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ^(٥٣). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ
ذَلِكَ لَمْ^(٥٤) أَرُدَّ عَلَيْكَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥٥). وَلَا يَتَكَلَّمُ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ،
سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْعَاظِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ
عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقْتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥٦).

فصل: إِذَا أَرَادَ دُخُولَ الْخَلَاءِ وَمَعَهُ شَيْءٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، اسْتَحَبَّ وَضْعَهُ.
قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. رَوَاهُ ابْنُ

(٥٢) سقط من: م، وورد فيها: «لأن الله تعالى ذكره».

(٥٣) في م زيادة: «السلام».

وحديث ابن عمر أخرجه أبو داود، في: باب أبرد السلام وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود
٤/١. والترمذي، في: باب في كراهية رد السلام غير متوضئ، من أبواب الطهارة. وفي: باب كراهية التسليم
على من يبول، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٣٢/١، ١٨٨، ١٨٧/١٠، والنسائي، في: باب
السلام على من يبول، من أبواب الطهارة. المجتبى ٣٤١/٣.

وفي الباب عن غير ابن عمر، انظر: سنن الترمذي، المواضع السابقة. و: باب رد السلام بعد الوضوء، من
كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٣٤١/٣٥. و: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، من كتاب الطهارة.
سنن ابن ماجه ١٢٦/١. و: باب إذا سلم على الرجل وهو يبول، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي
٢٧٨/٢.

(٥٤) في الأصل: «فلا».

(٥٥) في: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٦/١.

(٥٦) في: باب كراهية الكلام عند الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤/١. كما أخرجه الإمام أحمد،
في: المسند ٣٦/٣.

ماجه، وأبو داود^(٥٧)، وقال: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ. وقيل: إنما كان النبي ﷺ يَضُمُّهُ؛ لأنَّ فيه «محمد رسول الله» ثلاثة أسطر، فإن احتفظ بما معه مما فيه ذَكَرَ الله تعالى، واختَرَزَ عليه من السَّقُوطِ، أو أَدَارَ فَصَّ الخائِمِ إلى باطنِ كَفِّهِ، فلا بأس. قال أحمد: الخائِمُ إذا كان فيه اسمُ الله يجعله في باطنِ كَفِّهِ، ويدخلُ الخَلَاءَ. وقال عِكْرِمَةُ: ^(٥٨) «أَقْلَبُهُ هَكَذَا فِي بَاطِنِ كَفِّكَ» ^(٥٩) فاقْبِضْ عليه. وبه قال إسحاق، ورَحَّصَ فيه ابنُ المُسَيَّبِ، والحَسَنُ، وابنُ سِيرِينَ. وقال أحمد في الرَّجُلِ يَدْخُلُ الخَلَاءَ ومعه الدَّرَاهِمُ: أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

فصل: وَيَقْدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الدُّخُولِ، وَالْيُمْنَى فِي الْخُرُوجِ، وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ^(٦٠)، وَمِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. قال أحمد: يقول إذا دَخَلَ الخَلَاءَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ، وَمَا دَخَلْتُ قَطُّ الْمُتَوَضَّأَ وَلَمْ أَقْلِبْهَا، إِلَّا أَصَابَنِي مَا أُكْرَهُ. وعن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦١). وعن عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِتْرٌ مَا بَيْنَ

(٥٧) أخرجه ابن ماجه، في: باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. وأبو داود، في: باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١. كما أخرجه النسائي، في: باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء، من كتاب الزينة. المجتبى ١٥٥/٨.

(٥٨-٥٩) في الأصل: «قل به هكذا في بطن كفك». وهو وجه، أى اجعله هكذا...

(٥٩) في القاموس: أى من ذكور الشياطين وإنثائها.

ونقل السيوطي عن الخطابي، أن الخبث، بضم الباء جمع خبيث. قال: وعامة أهل الحديث يقولون: الخبث. ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب: الخبث مضمومة الباء. قال: وأما الخبث بالسكون فهو الشر. ثم أورد السيوطي الرد عليه. زهر الرى ٢٣/١. وانظر ما يأتي من قول المصنف بعد قليل.

(٦٠) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول عند الخلاء، من كتاب الوضوء، وفي: باب الدعاء عند الخلاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٤٨/١، ٨٨/٨. ومسلم في: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٣/١. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١. والترمذي، في: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحرزى ٢١/١. والنسائي، في: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٢/١. وابن =

الْجَنُّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَيْفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ^(٦١)». وعن أبي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْقَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ/ النَّجْسِ الْحَبِيثِ الْمُحْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». رواهما ابنُ مَاجَهَ^(٦٢). قال أبو عُبَيْدٍ: الْحَبْثُ بِسُكُونِ الْبَاءِ: الشَّرُّ. وَالْحَبَائِثُ: الشَّيَاطِينُ. وَقِيلَ: الْحَبْثُ، بِضَمِّ الْبَاءِ، وَالْحَبَائِثُ: ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثُهُمْ. فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي. وَرَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٦٣). وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ^(٦٤)». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

فصل: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبُولَ فِي الْإِنَاءِ. قَالَتْ أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْعَةَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ^(٦٥) يَبُولُ فِيهِ، وَيَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٦٦).

= ماجه، في: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. والدارمي، في: باب مايقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٩/٣، ٢٨٢، ١٠١.

(٦١) أخرجه الترمذی، في: باب ماذكر من التسمية عند دخول الخلاء، من كتاب الجمعة. عارضة الأحوذی ٨٥/٣. وابن ماجه، في: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. (٦٢) تقدم تخریج الأول، وأخرج الثاني، في الموضع نفسه.

(٦٣) في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. (٦٤) أخرجه أبو داود، في: باب مايقول الرجل إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. والترمذی، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١/١. وابن ماجه، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. والدارمي، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٥٥/٦.

(٦٥) عيدان، بفتح العين: جمع عيدانة، بفتح العين، وهي النخلة الطويلة المتجردة. وبكسر العين: جمع عود. ونقل السيوطي عن كتاب تنقيف اللسان: من كسر العين فقد أخطأ. يعني لأنه أراد جمع عود، وإذا اجتمعت العيدان لا يتأتى منها قدح يحفظ الماء، بخلاف من فصح العين فإنه يريد قدحا من خشب هذه صفة ينقر ليحفظ ما يجعل فيه. زهر الری ٣١/١. ولم نجد هذا في تنقيف اللسان المطبوع.

(٦٦) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يبول بالليل في الإناء، ثم يضعه عنده، من كتاب الطهارة. سنن أبي =

باب ما يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ

٤٢ - مسألة؛ قال أبو القاسم: (والذى يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ ما خَرَجَ مِنْ قُبُلِ أَوْ دُبُرِ)

وجُمْلَةُ ذلك أَنَّ الخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ عَلَى ضَرَرَيْنِ: مُعْتَادٍ كَالْبَوْلِ وَالغَائِطِ وَالْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ وَالْوَدْيِ وَالرَّيْحَ، فهذا يَنْقُضُ الوُضُوءَ إجماعاً، قال ابنُ المُنْذِرِ: أجمع أهلُ العلمِ على أَنَّ خُرُوجَ الغَائِطِ مِنَ الدُّبُرِ وخُرُوجَ البَوْلِ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ وَقُبُلِ الْمَرْأَةِ، وخُرُوجَ الْمَذْيِ، وخُرُوجَ الرَّيْحِ مِنَ الدُّبُرِ، أَعْدَاتُ يَنْقُضُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا الطَّهَّارَةَ، وَيُوجِبُ الوُضُوءَ، وَدَمُ الْاسْتِحْضَاءِ يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا فِي ^(١) قَوْلِ رِبْعَةٍ. الضَّرْبُ الثَّانِي: نَادِرٌ كَالْدَمِ وَالذُّودِ وَالْحَصَا وَالشَّعْرِ، فَيَنْقُضُ الوُضُوءَ أَيْضاً، وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ ^(٢)، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَكَانَ عَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو مِجْلَزٍ ^(٣)، وَالْحَكَمُ، وَحَمَّادٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، يَرَوْنَ الوُضُوءَ مِنَ الدُّودِ يَخْرُجُ مِنَ الدُّبُرِ، وَلَمْ يُوجِبْ مَالِكٌ الوُضُوءَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، أَشْبَهَ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ. وَلَنَا أَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، أَشْبَهَ الْمَذْيَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَعَلَّقَ بِهِ، فَيَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بِهَا، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْتَحْضَاءَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَدُمَهَا نَادِرٌ ^(٤) غَيْرُ مُعْتَادٍ.

ظ ٦٧

/فصل: وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ، عَنْ أَبِيهِ، فِي الْمَرْأَةِ يَخْرُجُ مِنْ فَرْجِهَا الرَّيْحُ، مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فِيهِه الوُضُوءُ. وَقَالَ الْقَاضِي: خُرُوجُ الرَّيْحِ مِنَ الذَّكَرِ وَقُبُلِ الْمَرْأَةِ يَنْقُضُ الوُضُوءَ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنَا فِي الرَّيْحِ يَخْرُجُ مِنْ

= داود ٦١/٦. والسائق، في: باب البول في الإناء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣١/١. ولم نجده في سنن ابن ماجه.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط «وإسحاق» من: الأصل.

(٣) أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد البصري، تابعي، ثقة، له أحاديث، توفي سنة مائة، أو بعد المائة. تهذيب التهذيب ١١/١٧١، ١٧٢.

(٤) في م: «خارج».

الذِّكْرُ أَنْ لَا يَنْقُضَ؛ لِأَنَّ الْمَثَانَةَ لَيْسَ لَهَا مَنَفَذٌ إِلَى الْجَوْفِ، وَلَا جَعَلَهَا أَصْحَابُنَا جَوْفًا، وَلَمْ يَطْلُبُوا الصَّوْمَ بِالْحَقِيقَةِ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ لِهَذَا وَجُودًا، وَلَا نَعْلَمُ وَجُودَهُ فِي حَقِّ أَحَدٍ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعْلَمُ وَجُودُهُ بِأَنْ يُحَسَّ الْإِنْسَانُ فِي ذِكْرِهِ دَبِيبًا. وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ، وَالطَّهَارَةُ لَا تَنْتَقِضُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ قُدِّرَ وَجُودُ ذَلِكَ يَقِينًا نَقَضَ الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، فَتَقْضَى، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْخَوَارِجِ.

فصل: وَإِنْ قَطُرَ فِي إِحْلِيلِهِ ذُهْنًا، ثُمَّ عَادَ فَخَرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ نَجَسَةٍ تَصْحِبُهُ، فَيَنْتَقِضُ بِهَا الْوُضُوءُ، كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مُنْقَرِدَةً. وَلَوْ اخْتَشَى قُطُنًا فِي ذِكْرِهِ^(٥)، ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيْهِ بَلَلٌ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مُنْقَرِدًا لَنَقَضَ^(٦)، فَكَذَلِكَ إِذَا خَرَجَ مَعَ غَيْرِهِ. فَإِنْ خَرَجَ نَاشِئًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْخَوَارِجِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْمَثَانَةِ وَالْجَوْفِ مَنَفَذٌ، فَلَا يَكُونُ خَارِجًا مِنَ الْجَوْفِ. وَلَوْ اخْتَقَنَ فِي دُبُرِهِ، فَزَجَعَتْ أَجْزَاءُ خَرَجَتْ مِنَ الْفَرْجِ، نَقَضَتْ الْوُضُوءَ. وَهَكَذَا لَوْ وَطِئَ أَمْرَأَتَهُ دُونَ الْفَرْجِ، فَدَبَّ مَائِهِ، فَدَخَلَ الْفَرْجَ، ثُمَّ خَرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَعَلَيْهِمَا الْأَسْتِنْجَاءُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ لَا يَخْلُو مِنْ بِلَّةٍ تَصْحِبُهُ مِنَ الْفَرْجِ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْهُ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، النِّقَاضُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَنْفَلِكُ عَنِ الْخُرُوجِ، فَتَقْضَى كَالْتَّوْمِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَيَقِّنَةٌ، فَلَا نَزُولُ عَنْهَا بِالشَّكِّ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمُحْتَقِقُ قَدْ أَدْخَلَ رَأْسَ الزَّرَّاقَةِ^(٧) ثُمَّ أَخْرَجَهُ، نَقَضَ الْوُضُوءَ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَدْخَلَ فِيهِ مِيلًا أَوْ غَيْرَهُ، ثُمَّ أَخْرَجَ، نَقَضَ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَتَقْضَى، كَسَائِرِ الْخَوَارِجِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «ذَلِكَ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «نَقَضَ».

(٧) الزَّرَّاقَةُ: الرَّحْمُ أَقْصَرُ مِنَ الْمِرْزَاقِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا آلَةُ لِلْحَقْنِ.

فصل: قال أبو الحارث: سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مفعده؟ قال: إن علم أنه يظهر معها ندى تَوْضًا، وإن لم يعلم فلا شيء عليه. ويَحْتَمِلُ أَنْ أَحَدًا إِنَّمَا أَرَادَ نَدَى يَنْفَصِلُ عنها؛ لأنه خارج من الفَرْجِ مُنْفَصِلٌ^(٨)، فَتَقَضَّ كَالخَارِجِ/ على الحصى، فَأَمَّا الرُّطوبَةُ اللازمة لها فلا تَنْقُضُ؛ لأنها لا تَنْفَكُ عَنْ رُطوبَةٍ، فَلَوْ تَقَضَّتْ لَتَقَضَّ خُرُوجُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلأنَّ شَيْءًا لَمْ يَنْفَصِلْ عنها، فَلَمْ يَنْقُضْ كَسَائِرِ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ قَالُوا فِيمَنْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ وَعَلَيْهِ بَلَلٌ، ثُمَّ أَذْخَلَهُ وَابْتَلَعَ ذَلِكَ الْبَلَلُ: «لَمْ يُفْطِرْ»؛ لأنه لم يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِصَالِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

٦٨ و

فصل: قد ذكرنا أَنَّ الْمَذْيَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ مَا يُخْرَجُ زَلْجًا مُتَسَبِّبًا عِنْدَ الشَّهْوَةِ، فَيَكُونُ عَلَى رَأْسِ الذَّكْرِ. وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي حُكْمِهِ، فُرُوِي أَنَّهُ يُوجِبُ الْوُضُوءَ وَغَسَلَ الذَّكْرَ وَالْأُتَيْتَيْنِ؛ لَمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ ابْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأُتَيْتَيْهِ، وَيَتَوَضَّأُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٩). وَفِي لَفْظٍ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠). وَفِي لَفْظٍ: «وَتَوَضَّأُ وَانْضَحَ فَرْجَكَ»^(١١). وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ؛ وَلأنَّ خَارِجَ سَبَبِ الشَّهْوَةِ، فَأَوْجَبَ غَسْلًا زَائِدًا عَلَى مُوجِبِ الْبَوْلِ كَالْمَنِيِّ، فَعَلَى هَذَا يُجْزِئُهُ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ غَسْلٌ مُطْلَقٌ، فَيُوجِبُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْغَسْلِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي قَوْلِهِ فِي اللَّفْظِ الْآخَرِ: «وَانْضَحَ فَرْجَكَ»، وَسَوَاءٌ غَسَلَهُ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأنَّ غَسْلَ

(٨) في م: «متصل».

(٩-٩) في م: «إنه لا يفطر».

(١٠) في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١، ٤٨. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٢٤/١، ١٢٦، ١٤٥.

(١١) أخرجه البخاري، في: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، من كتاب الوضوء، صحيح البخاري ٥٥/١، ٥٦. ومسلم، في: باب في المذي، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء من المذي، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١-١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/١.

(١٢) أخرجه مسلم، في: باب في المذي، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء من المذي، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١-١٧٦. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٤/١.

غير مُرتَبط بالوضوء، فلم يَتَرَتَّب عليه، كغسل الجنابة^(١٣). والرواية الثانية، لا يَجِبُ أَكْثَرُ مِنَ الاسْتِنْجَاءِ وَالْوُضُوءِ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ؛ لَمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرَ مِنَ الْاِغْتِسَالِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِلُكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(١٤)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَئِنَّهُ خَارِجٌ لَا يُوجِبُ الْاِغْتِسَالُ. فَأَشْبَهَ الْوَدْيَ، وَالْأَمْرُ بِالتَّضَنُّجِ وَغَسْلِ الذَّكَرِ وَالْاِثْنَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُهُ. وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا يُجْزِلُكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ». صَرِيحٌ فِي حُصُولِ الْاِجْزَاءِ بِالْوُضُوءِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ.

فَأَمَّا الْوَدْيُ، فَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ تَحِيْنٌ، يَخْرُجُ بَعْدَ الْبَوْلِ كِدْرًا. فَلَيْسَ فِيهِ وَفِي بَقِيَّةِ الْخَوَارِجِ إِلَّا الْوُضُوءُ. رَوَى الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: الْمَنِيُّ وَالْوَدْيُ وَالْمَذْيُ، أَمَّا الْمَنِيُّ فَفِيهِ الْغُسْلُ، وَأَمَّا الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ فَفِيهِمَا إِسْبَاغُ الطَّهَوْرِ.

٤٣ - /مسألة؛ قال: (وَخُرُوجُ الْبَوْلِ وَالْفَائِطُ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِمَا) ظ ٦٨

لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ أَنَّ الْفَائِطَ وَالْبَوْلَ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِخُرُوجِهِمَا مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِهِمَا، وَيَسْتَوِي قَلِيلُهُمَا وَكَثِيرُهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ السَّبِيلَانِ مُتَسَدِّدَيْنِ أَوْ مَفْتُوحَيْنِ مِنْ فَوْقِ الْمَعِدَةِ أَوْ مِنْ تَحْتِهَا. وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ ائْتَدَّ الْمَخْرَجُ، وَانْفَتَحَ آخَرُ دُونَ الْمَعِدَةِ، لَزِمَ الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنْهُ قَوْلًا وَاحِدًا. وَإِنْ انْفَتَحَ فَوْقَ الْمَعِدَةِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ^(١) الْوُضُوءَ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُهُ. وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَادُ بَاقِيًا، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنْ غَيْرِهِ، وَبَنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ^(٢) لَا يَنْقُضُ. وَلَنَا عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْ جَاءَ أَحَدُ

(١٣) في م: «النجاسة».

(١٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَذْيِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٨/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْمَذْيِ يَصِيبُ التَّوْبَ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٥/١، ١٧٦.

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَنْتَقِضُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «السَّبِيلَيْنِ».

مَنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ^(٣)، وَقَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ، أَوْ سَفَرًا، أَنْ لَا نَتَرَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ.^(٤) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَحَقِيقَةُ الْغَائِطِ: الْمَكَانُ الْمُطْمَئِنُّ، سُمِّيَ الْخَارِجُ بِهِ لِمُجَاوَزَتِهِ إِيَّاهُ، فَإِنَّ الْمُتَبَرِّزَ يَتَحَرَّاهُ لِحَاجَتِهِ، كَمَا سُمِّيَ عِذْرَةً، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ فِنَاءُ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُطْرَحُ بِالْأَفْنِيَةِ، فَسُمِّيَ بِهَا لِلْمُجَاوَزَةِ. وَهَذَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ الَّتِي صَارَ الْمَجَازُ فِيهَا أَشْهَرَ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَجَازُ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ لِشَهْرَتِهِ، وَلِأَنَّ الْخَارِجَ غَائِطٌ وَبَوْلٌ، فَتَقْضَى، كَمَا لَوْ خَرَجَ مِنَ السَّبِيلِ.

٤٤ - مسألة؛ قال: (وَزَوَالَ الْعَقْلِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(١) يَنُومُ يَسِيرًا^(٢) جَالِسًا أَوْ قَائِمًا)

زَوَالَ الْعَقْلِ عَلَى ضَرِيئَيْنِ: نَوْمٍ، وَغَيْرِهِ؛ فَأَمَّا غَيْرُ النَّوْمِ، وَهُوَ الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الْمُزِيلَةِ لِلْعَقْلِ، فَيُنْقَضُ الْوُضُوءُ بِسِيرِهِ وَكَثِيرُهُ إجماعًا، قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّ هَؤُلَاءَ جِسْمُهُمْ أَبْعَدُ مِنْ جِسِّ النَّائِمِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَنْتَبِهُونَ بِالْإِنْتِبَاهِ، فَقِيَ إِيْجَابُ الْوُضُوءِ عَلَى النَّائِمِ تَنْبِيْهُ عَلَى وَجُوبِهِ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ. الضَّرْبُ الثَّانِي النَّوْمُ، وَهُوَ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فِي الْجُمْلَةِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَأَبِي مِجَلَزٍ^(١) وَحُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ^(٢)، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ

(٣) سورة المائدة ٦.

(٤) أخرجه الترمذي، في: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٢/١. والنسائي، في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

(١-١) في الأصل: «النوم اليسير».

(٢) في م: «وأبي مجاز» تحريف. وتقدم قريباً.

(٣) أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي القاري، ثقة صدوق، توفي سنة ثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب ٤٧، ٤٦/٣.

المُسَيَّب، أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ مَرَّاراً مُضْطَجِعاً يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يُعِيدُ/الْوُضُوءَ. ٦٩ و
وَلَعَلَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ فِي نَفْسِهِ، وَالْحَدِيثُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا
يُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ. وَلَنَا قَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ: لَكُنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوِّلْ وَنَوْمٌ.
وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ صَحِيحٌ. وَرَوَى عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ
وِكَاءُ السَّهْلِ»^(٤)، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ^(٥). وَلَأَنَّ النَّوْمَ مَظْنَّةُ
الْحَدِيثِ، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ، كَالِقِيَاءِ الْخِتَانَيْنِ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ أَقِيمَ مَقَامَ الْإِنْزَالِ.

فصل: وَالنَّوْمُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا: نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ، فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ يَسِيرُهُ
وَكَثِيرُهُ، فِي قَوْلِ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِنَقْضِهِ النَّوْمَ. الثَّانِي نَوْمُ الْقَاعِدِ، إِنْ كَانَ كَثِيرًا
نَقَضَ، رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يَنْقُضْ. وَهَذَا قَوْلُ حَمَّادٍ، وَالْحَكَمِ،
وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَثُرَ، إِذَا كَانَ
الْقَاعِدُ مَتَمَكِّنًا^(٦) مُفْضِيًا بِمَحَلِّ الْحَدِيثِ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ، قَالَ: كَانَ
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّوْنَ^(٧). قَالَ
التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي لَفْظٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ
يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَحْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّوْنَ^(٨).
وَهَذَا إِمَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ، وَبِهِ يَتَخَصَّصُ عُمُومُ الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَلَأَنَّهُ مَتَحَفَظٌ
عَنْ خُرُوجِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ، كَمَا لَوْ كَانَ نَوْمُهُ يَسِيرًا. وَلَنَا عُمُومُ
الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَإِنَّمَا خَصَّصْنَاهُمَا فِي الْيَسِيرِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانُ كَثْرَةِ

(٤) الْوَكَاءُ: مَا تَشَدُّ بِهِ رَأْسُ الْقَرْبَةِ وَنَحْوَهَا. وَالسَّهْلُ: مِنْ أَسْمَاءِ الدَّبَرِ.

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٦١/١. وَابْنُ مَاجَةَ،
فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٦١/١. كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ
١١١/١.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «مَتَمَكِّنًا».

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ نَوْمَ الْجَالِسِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ
٢٨٤/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٤/١.

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٥٠/١.

ولا قِلَّةٌ، فَإِنَّ النَّائِمَ يَخْفِقُ رَأْسُهُ مِنْ يَسِيرِ النَّوْمِ، فَهُوَ يَقِينٌ فِي الْيَسِيرِ، فَيَعْمَلُ بِهِ مِنْهُ ^(٩)، وما زاد عليه فو مُحْتَمَلٌ لَا يَتَرَكُّ لَهُ الْعُمُومُ الْمُتَيَقِّنُ؛ وَلَأنَّ تَقْضِ الْوُضُوءِ بِالنَّوْمِ مُعَلَّلٌ ^(١٠) بِإِفْضَائِهِ إِلَى الْحَدِيثِ، وَمَعَ الْكَثْرَةِ وَالْعَلَبَةِ يُفْضَى إِلَيْهِ، وَلَا يُجَسُّ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْكَثِيرِ عَلَى الْيَسِيرِ، لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى الْحَدِيثِ. الثَّالِثُ مَاعِدَا هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، وَهُوَ نَوْمٌ ^(١١) الْقَائِمُ وَالرَّائِجُ وَالسَّاجِدُ، فَرَوَى عَنْ أَحَدٍ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي تَخْصِيصِهِ مِنْ عُمُومِ أَحَادِيثِ التَّقْضِي نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، لَكَوْنِ الْقَاعِدِ مُحْتَفِظًا، لِاعْتِمَادِهِ بِمَحَلِّ الْحَدِيثِ إِلَى الْأَرْضِ، وَالرَّائِجِ وَالسَّاجِدِ/ يَنْفَرِجُ مَحَلُّ الْحَدِيثِ مِنْهُمَا. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَنْقُضُ إِلَّا إِذَا كَثُرَ. ٦٩ ط

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ النَّوْمَ فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ لَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَثُرَ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي، فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتُ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَخَتْ مَفَاصِلُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٢)، وَلِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ. فَأَشْبَهَتْ حَالَ الْجُلُوسِ. وَالظَّاهِرُ عَنْ أَحَدِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ، لِأَنَّهُمَا يَشْتَبِهَانِ فِي الْإِنْخِفَاضِ وَاجْتِمَاعِ الْمَخْرَجِ، وَرَبَّمَا كَانَ الْقَائِمُ أَبْعَدَ مِنَ الْحَدِيثِ لَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْاسْتِثْقَالِ فِي النَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَثْقَلَ لَسَقَطَ. وَالظَّاهِرُ عَنْهُ فِي السَّاجِدِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضْطَجِعِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِجُ مَحَلُّ الْحَدِيثِ، وَيَعْتَمِدُ بِأَعْضَائِهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَيَتَهَيَّأُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ، فَأَشْبَهَ الْمُضْطَجِعَ. وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرُوهُ ^(١٣) مُتَكَرِّرٌ. قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ، وَهُوَ

(٩) سقط من: م.

(١٠) في م: «يعلل».

(١١) سقط من: م.

(١٢) في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٦/١. وأخرجه أيضا الترمذي، في:

باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٦/١.

(١٣) في الأصل: «ذكرناه».

مُرْسَلٌ يَرْوِيهِ قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ. قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، لَيْسَ هَذَا مِنْهَا.

فصل: واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحَدٍ فِي الْقَاعِدِ الْمُسْتَبِيدِ وَالْمُحْتَبَى. فَعَنَهُ: لَا يَنْقُضُ سَيَرُهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ قِيلَ لَهُ: الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ؟ قَالَ: إِذَا طَالَ. قِيلَ: فَالْمُحْتَبَى؟ قَالَ يَتَوَضَّأُ^(١٤). قِيلَ: فَالْمُتَكَبِّرُ؟ قَالَ: الْإِتْكَاءُ شَدِيدٌ، وَالْمُسَانِدُ كَأَنَّهُ أَشَدُّ. يَعْنِي مِنَ الْاِحْتِبَاءِ. وَرَأَى مِنْهَا كُلَّهَا الْوُضُوءَ، إِلَّا أَنْ يَقْفُو. يَعْنِي قَلِيلًا. وَعَنَهُ: يَنْقُضُ. يَعْنِي بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ كَالْمُضْطَجِعِ. وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ مَتَى كَانَ مُعْتَمِدًا بِمَحَلِّ الْحَدِيثِ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ لَا يَنْقُضُ مِنْهُ إِلَّا الْكَثِيرُ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ انْتِفَاءِ النُّقْضِ فِي الْقَاعِدِ لَا تَفْرِيقَ فِيهِ، فَيَسُوَّى بَيْنَ أَحْوَالِهِ.

فصل: واخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النَّوْمِ الَّذِي يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ فَقَالَ الْقَاضِي: لَيْسَ لِلْقَلِيلِ حَدٌّ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. وَقِيلَ: حَدُّ الْكَثِيرِ مَا يَتَغَيَّرُ بِهِ النَّائِمُ عَنْ هَيْئَتِهِ، مِثْلُ أَنْ يَسْقُطَ عَلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهَا أَنْ يَرَى حُلْمًا. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ إِنَّمَا يَعْلَمُ^(١٥) بِتَوْقِيفٍ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي هَذَا، فَمَتَى وَجَدْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثَرَةِ، مِثْلُ سُقُوطِ الْمُتَكَبِّرِ وَغَيْرِهِ، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ. وَإِنْ شَكَّ فِي كَثَرَتِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُتَيَقِّنَةٌ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ.

فصل: وَمَنْ لَمْ يُغْلَبْ عَلَى عَقْلِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ الْعَلْبَةَ/عَلَى الْعَقْلِ، قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(١٦). السُّنَةُ: ابْتِدَاءُ النَّعَاسِ فِي الرَّأْسِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَلْبِ صَارَ نَوْمًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(١٧):

(١٤) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَتَوَضَّأُ». وَهُوَ يَعَارِضُ قَوْلَهُ الْآخِي: «وَرَأَى مِنْهَا كُلَّهَا الْوُضُوءَ».

(١٥) فِي م: «يَعْرِفُ».

(١٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٥٥.

(١٧) الْبَيْتُ لَعَلْدِيِّ بْنِ الرَّقَاعِ، وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ (شَاكِر) ٢٥٥/٥. وَانْظُرْ لِتَحْرِيجِهِ وَشَرْحِهِ حَاشِيَتِهِ.

وَسَنَانُ أَقْصَدَةِ النَّعَاسِ فَرَنْتَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ
وَلَأَنَّ النَّاقِضَ زَوَالَ الْعَقْلِ، وَمَتَى كَانَ الْعَقْلُ ثَابِتًا وَحِسَّهُ غَيْرُ زَائِلٍ، مِثْلَ مَنْ
يَسْمَعُ مَا يُقَالُ عِنْدَهُ وَيَفْهَمُهُ، فَلَمْ يُوجَدْ سَبَبُ النِّقْضِ فِي حَقِّهِ. وَإِنْ شَكَّ هَلْ نَامَ
أَمْ لَا، أَوْ خَطَرَ بَيَالِهِ شَيْءٌ لَا يَذَرِي أُرُؤْيَا أَوْ حَدِيثَ نَفْسٍ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ.

٤٥ - مسألة؛ قال: (وَالْإِزْدَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ)

وجملة ذلك أَنَّ الرَّدَّةَ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتُبْطِلُ التَّيَمُّمَ. وهذا قول الأوزاعي،
وأبي ثورٍ. وهى الإثنيان بما يخرجُ به عن الإسلام؛ إمَّا نطقًا، أو اعتقادًا، أو شكًا
يُنْقِلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَمَتَى عَاوَدَ إِسْلَامَهُ، وَرَجَعَ إِلَى دِينِ الْحَقِّ، فَلَيْسَ لَهُ الصَّلَاةُ
حَتَّى يَتَوَضَّأَ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَضِّعًا قَبْلَ رَدِّهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا
يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِذَلِكَ. وَلِلشَّافِعِيِّ فِي بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ بِهِ قَوْلَانِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ﴾^(١).
فَشَرَطَ الْمَوْتَ، وَلَأَنَّهَا طَهَارَةٌ، فَلَا تُبْطِلُ بِالرَّدَّةِ، كَالغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ. وَلَنَا: قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٢). وَالطَّهَارَةُ عَمَلٌ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ حُكْمًا
تُبْطِلُ بِمُحْطِلَاتِهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَحْبَطَ بِالشَّرْكِ، وَلَأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْحَدَثُ،
فَأَفْسَدَهَا الشَّرْكَ، كَالصَّلَاةِ وَالتَّيَمُّمِ، وَلَأَنَّ الرَّدَّةَ حَدَثٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ:
الْحَدَثُ حَدَثَانِ؛ حَدَثُ اللِّسَانِ، وَحَدَثُ الْفَرْجِ، وَأَشَدُّهُمَا حَدَثُ اللِّسَانِ. وَإِذَا
أُحْدِثَ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِ وَضُوءٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ
إِذَا أُحْدِثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَمَا ذَكَرُوهُ تَمَسُّكًا بِدَلِيلِ الْخِطَابِ،

(١) سورة البقرة ٢١٧.

(٢) سورة الزمر ٦٥.

(٣) أخرجه البخارى، في: باب لا تقبل صلاة بغير طهور، من كتاب الوضوء، وفي: باب في الصلاة، من
كتاب الحيل. صحيح البخارى ٤٦/١، ٢٩/٩. ومسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب
الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١. وأبو داود، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود
١٤/١. والترمذى، في: باب في الوضوء من الرخ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٢/١. والإمام
أحمد، في: المسند ٣٠٨/٢، ٣١٨.

وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ شَرَطَ الْمَوْتَ لِجَمِيعِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ حُبُوطُ الْعَمَلِ وَالْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَأَمَّا غُسْلُ الْجَنَائِزِ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِبْطَالُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِسَبَبِ جَدِيدٍ يُوجِبُهُ، وَهَذَا يَجِبُ الْغُسْلُ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ الْغُسْلَ.

فصل: وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَاعِدَا الرُّدَّةِ مِنَ الْكَلَامِ؛ مِنَ الْكُذِبِ، وَالْغِيْبَةِ، وَالرَّفَثِ/ وَالْقَذْفِ، وَغَيْرِهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ مَنْ نَحَفَظُ ٧٠ ظ قَوْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَثْمَارِ عَلَى أَنَّ الْقَذْفَ، وَقَوْلَ الزُّورِ، وَالْكَذِبَ، وَالْغِيْبَةَ، لَا تُوجِبُ طَهَارَةً، وَلَا تَنْقُضُ وَضُوءًا، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَوَائِلِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْوُضُوءِ مِنَ الْكَلَامِ الْحَبِيثِ، وَذَلِكَ اسْتِحْبَابٌ عِنْدَنَا مِنْ أَمْرٍ بِهِ، وَلَا نَعْلَمُ حُجَّةً تُوجِبُ وَضُوءًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعِزَّى» (٤) فَلَيْقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٥). وَلَمْ يَأْمُرْ فِي ذَلِكَ بِوُضُوءٍ.

فصل: وَلَيْسَ فِي الْقَهْقَهَةِ وَضُوءٌ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ، وَعَطَاءَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَهْقَهَةِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَالتَّحَفِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو الْعَالِيَةِ (٦)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَجَاءَ ضَرِيرٌ فَتَرَدَّى فِي بَيْتِهِ، فَضَحِكَ طَوَائِفُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِينَ ضَحِكُوا أَنْ يُعِيدُوا

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) أخرجه البخاري، في: باب ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعِزَّى﴾. في تفسير سورة والنجم، من كتاب التفسير، وفي: باب من لم ير إكفار من كفر أخاه متأولا أو جاهلا، من كتاب الأدب، وفي: باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله، من كتاب الاستئذان، وفي: باب لا يخلف باللات والعزى ولا بالطواغيت، من كتاب الأيمان. صحيح البخاري ١٧٦/٦، ٣٢٢/٨، ٨٢، ١٦٥. ومسلم، في: باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، من كتاب الأيمان. صحيح مسلم ١٢٦٧/٣، ١٢٦٨. وأبو داود، في: باب الحلف بالأنداد، من كتاب الأيمان. سنن أبي داود ١٩٨/٢، ١٩٩. والترمذي، في: باب حدثنا إسحاق بن منصور، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٢٩/٧، ٣٠. والنسائي، في: باب الحلف باللات، من كتاب الأيمان. المجتبى ٧/٧، ٨. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٩/٢. وانظر: جمع الجوامع ٧٧٣/١.

(٦) تقدم التعريف به في صفحة ١٤٩.

الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ^(٧). وَرُويَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ بِأَسَانِيدٍ ضِعَافٍ^(٨)، وَحَاصِلُهُ يَرْجَعُ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ، كَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ. وَلَنَا: أَنَّهُ مَعْنَى لَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يُبْطِلْهَا دَاخِلُهَا كَالْكَلَامِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ وَلَا يُفْضَى إِلَيْهِ. فَأَشْبَهَ سَائِرَ مَا لَا يُبْطِلُ، وَلَأنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّارِعِ، وَلَمْ يَصِحَّ^(٩) عَنِ الشَّارِعِ فِي هَذَا إِيْجَابُ الْوُضُوءِ^(١٠)؛ وَلَا فِي شَيْءٍ يُقَاسُ هَذَا عَلَيْهِ، وَمَا رَوَوْهُ مُرْسَلٌ لَا يَثْبُتُ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَأْخُذُوا بِمَرَايِيلِ الْحَسَنِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ، فَإِنَّهُمَا لَا يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا. وَالْمُخَالَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُرَدُّ الْأَخْبَارَ الصَّحِيحَةَ لِمُخَالَفَتِهَا الْأُصُولَ^(١١)، فَكَيْفَ^(١٢) يُخَالَفُهَا هَهُنَا بِهَذَا الْخَبَرِ الضَّعِيفِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ!

٤٦ - مسألة؛ قال: (وَمَسَّ الْفَرْجَ)

الْفَرْجُ: اسْمٌ لِمَخْرَجِ الْحَدِيثِ، وَيَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالذُّبُرَ وَقَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَفِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ خِلَافٌ فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ؛ فَتَذَكُّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُفْصَلًا: وَتَبْدَأُ بِالْكَلَامِ فِي مَسِّ الذَّكَرِ، فَإِنَّهُ آكَدُهَا. فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَأَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ^(١)، وَغُرُورَةَ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَّارٍ^(٢)، وَالزُّهْرِيَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَالشَّافِعِيَّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدْ رَوَى أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ

(٧) أخرجه الدارقطني، في: باب أحاديث الفقهية في الصلاة وعللها، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٦٢/١ - ١٦٤.

(٨) انظر: نصب الراية ٤٧/١ - ٥٤.

(٩) في م: «ينص».

(١٠) في م: «للوضوء».

(١١) في م: «أصوله».

(١٢) في الأصل زيادة: «يرد».

(١) أبو سعيد أبان بن عثمان بن عفان الأموي التابعي، ثقة، من فقهاء المدينة، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك. وكانت وفاة يزيد سنة خمس ومائة. تهذيب التهذيب ٩٧/١.

(٢) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة رضى الله عنها، ثقة، مأمون، فاضل، عابد، توفي سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٣٠٢٢٨/٤.

سيرين/، وأبي العالية. والرواية الثانية، لا وضوء فيه. روى ذلك عن علي، وعمار، وابن مسعود، وحذيفة^(٣)، وعمران بن حصين^(٤)، وأبي الدرداء^(٥)، وبه قال ربيعة، والثوري، وابن المنذر، وأصحاب الرأي؛ لما روى قيس بن طلق، عن أبيه، قال: قَدِمْنَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَجُلٌ كَأَنَّهُ بَكْوِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَرَى فِي مَسِّ الرَّجُلِ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ، أَوْ مُضْعَةٌ مِنْكَ!». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٦)، وَلِأَنَّهُ عَضُوٌّ مِنْهُ، فَكَانَ كَسَائِرِهِ، وَوَجْهَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَتْ بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ»^(٧). وَعَنْ جَابِرٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأُ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٨). وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ بُسْرَةَ وَحَدِيثُ أُمِّ

(٣) أبو عبد الله حذيفة بن اليمان (حسل) بن جابر العبسي الصحابي، من أعيان المهاجرين، وكان النبي ﷺ قد أسر إليه أسماء المنافقين، فسمى صاحب السر، توفي بعد عثمان بن عفان رضي الله عنه. سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢-٣٦٩.

(٤) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي الصحابي، وكان ممن اعتزل الفتنة، ولم يجارب مع علي رضي الله عنه، توفي سنة اثنين وخمسين. سير أعلام النبلاء ٥٠٨/٢-٥١٢.

(٥) أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، حكيم الأمة، وسيد القراء بدمشق، توفي سنة اثنين وثلاثين. سير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢-٣٥٣.

(٦) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٤/١. والترمذي، في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٣/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٣، ٢٢/٤. (٧) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والترمذي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٤/١. والنسائي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة، وفي الباب نفسه من كتاب الغسل، المجتبى ٨٤/١، ١٧٧. وابن ماجه، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والدارمي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٤/١. والإمام مالك، في: باب الوضوء من مس الفرج، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٦/٦، ٤٠٧. (٨) في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٢/١. قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو. عارضة الأحوذى ١١٤/١.

حبيبة صحيحان. وقال الترمذي: حديث بُسْرَة حسن صحيح. وقال البخاري: أصح شيء في هذا الباب حديث بُسْرَة. وقال أبو زرعة: حديث أم حبيبة أيضاً صحيح، وقد روى عن^(٩) بضعة عشر من الصحابة. فأما خبر قيس، فقال أبو زرعة، وأبو حاتم: قيس ممن^(١٠) لا تقوم بروايته حجة. ثم إن حديثنا متأخر؛ لأن أبا هريرة قد رواه، وهو متأخر الإسلام، صحب النبي ﷺ أربع سنين، وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ وهم^(١١) يؤسسون المسجد أول زمن الهجرة، فيكون حديثنا ناسخاً له. وقياس الذكر على سائر البدن لا يستقيم؛ لأنه تعلّق به أحكام يتفرّد بها؛ من وجوب الفسل بإيلاجه والحدّ والمهر، وغير ذلك.

فصل: فعلى رواية التقضي لا فرق بين العايد وغيره. وبه قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو أيوب، وأبو خيثمة^(١٢)؛ لعموم الخبر. وعن أحمد: لا يتنقض الوضوء إلا بمسه قاصداً مسه. قال أحمد بن الحسين: قيل لأحمد: الوضوء من مس الذكر؟ فقال: هكذا - وقبض على يده - يعني إذا قبض عليه. وهذا قول مكحول، وطائوس، وسعيد بن جبيرة، وحُميد الطويل^(١٣)، قالوا: إن مسه يريد وضوءاً، وإلا فلا شيء عليه؛ / لأنه لمس، فلا يتنقض الوضوء من غير قصد كلّ مس النساء.

فصل: ولا فرق بين بطن الكف وظهره. وهذا قول عطاء، والأوزاعي، وقال مالك، والليث، والشافعي، وإسحاق: لا يتنقض مسه إلا بباطن كفه؛ لأن ظاهر الكف ليس بآلة للمس، فأشبهه ماله مسه بفخذه. واحتج أحمد بحديث النبي

٧١ ظ

(٩) في م: «عنه».

(١٠) في م: «مما».

(١١) في الأصل: «وهو».

(١٢) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن حُذَيْج الجعفي الكوفي، كان حافظاً متقناً، توفي سنة اثنين وقيل ثلاث وسبعين ومائة. تهذيب التهذيب ٣/٣٥١-٣٥٣.

(١٣) أبو عبيدة حميد بن أبي حميد الطويل الخزاعي، مولا هم، بصرى ثقة، توفي سنة اثنين وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ٣/٣٨-٤٠.

عليه السلام: «إذا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ فَلْيَتَوَضَّأْ». وفي لَفْظٍ «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ إِلَى ذَكَرِهِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ». رواه الشافعي في مُسْنَدِهِ^(١٤) وظاهرُ كُفِّهِ مِنْ يَدِهِ، والإِفْضَاءُ: اللَّمْسُ^(١٥) مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، ولأنَّهُ جزءٌ مِنْ يَدِهِ تتعلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْمُعَلَّقَةُ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدِ، فَأَشْبَهَ بِاطْنِ الْكَفِّ.

فصل: وَلَا يَنْقُضُ مَسَّهُ يَدْرَاعُهُ. وعن أَحْمَدَ أَنَّهُ يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَدِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُعَلَّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدِ فِي الشَّرْعِ لَا يَتَجَاوَزُ الْكُوعَ، بِدَلِيلِ قَطْعِ السَّارِقِ، وَغَسْلِ الْيَدَيْنِ نَوْمَ اللَّيْلِ، وَالْمَسْحَ فِي التَّيَمُّمِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ لِأَنَّهُ قِيْدُهُ بِالْمَرَاغِقِ، وَلأنَّهُ لَيْسَ بِأَلَةٍ لِلْمَسِّ، أَشْبَهَ الْعَضْدَ، وَكَوْنُهُ مِنْ يَدِهِ يَنْطَلُ بِالْعَضْدِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَكَرِهِ وَذَكَرِ غَيْرِهِ. وقال داود: لَا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَرِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَالْأَخْبَارُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي ذَكَرِ نَفْسِهِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ. وَلَنَا، أَنَّ مَسَّ ذَكَرِ غَيْرِهِ مَعْصِيَةٌ، وَأَدْعَى إِلَى الشَّهْوَةِ، وَخُرُوجُ الْخَارِجِ، وَحَاجَةُ الْإِنْسَانِ تَدْعُو إِلَى مَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ، فَإِذَا انْتَقَضَ بِمَسِّ ذَكَرِ نَفْسِهِ فَبِمَسِّ ذَكَرِ غَيْرِهِ أَوْلَى، وَهَذَا تَثْبِيهٌ يُقَدِّمُ عَلَى الدَّلِيلِ، وَفِي بَعْضِ الْأَفَاطِ خَيْرٌ بُسْرَةٌ: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَكَرِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. وبه قال عَطَاءٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وعن الزُّهْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا وَضُوءَ عَلَى مَنْ مَسَّ ذَكَرَ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مَسُّهُ، وَالتَّنَظُّرُ إِلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَبْلَ رُبِّيَّةَ^(١٦) الْحَسَنِ، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَّ رُبِّيَّةَ الْحَسَنِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَلَنَا عُمُومُ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ

(١٤) انظر: مسند الإمام الشافعي، بحاشية الأم ١٢/٦، وترتيب مسند الإمام الشافعي للسندی ٣٥/١. وليس فيهما: «فقد وجب عليه الوضوء، وفيهما: «فليتوضأ». والأول في مجمع الزوائد ٢٤٥/١.

(١٥) في الأصل: «المس».

(١٦) تصغير الرب، وهو الذكر بلغة أهل اليمن، وتدخله الهاء بعد التصغير. ولم نجد هذا الحديث فيما بين أيدينا.

فَلْيَتَوَضَّأْ، ولأنه ذَكَرَ آدَمِيَّ مُتَّصِلًا بِهِ، أَشْبَهَ الْكَبِيرَ، وَالْخَبَرَ لَيْسَ بِثَابِتٍ. ^(١٧) ثُمَّ إِنْ نَقَضَ اللَّمْسُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْقُبْلَةِ نَاقِضَةً ^(١٨)، ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ فِي مَجْلِسِهِ، وَجَوَّازُ اللَّمْسِ وَالنَّظَرِ يَنْطَلُ بِذَكَرِ نَفْسِهِ.

٧٢ و فصل: وَفَرَجُ الْمَيْتِ كَفَرَجِ الْحَيِّ لِبَقَاءِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ، لِأَتِّصَالِهِ بِجُمْلَةِ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ/ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَفِي الذَّكْرِ الْمَقْطُوعِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِبَقَاءِ اسْمِ الذَّكْرِ. وَالْآخَرُ لَا يَنْقُضُ؛ لِذَهَابِ الْحُرْمَةِ، وَعَدَمِ الشَّهْوَةِ بِمَسِّهِ، فَأَشْبَهَ ثِيْلَ الْجَمَلِ ^(١٨). وَلَوْ مَسَّ الْقُلْفَةَ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الْخِتَانِ قَبْلَ قَطْعِهَا، انْتَقَضَ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِلْدَةِ الذَّكْرِ. وَإِنْ مَسَّهَا بَعْدَ الْقَطْعِ، فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ؛ لِرَوَالِ الْأَسْمِ وَالْحُرْمَةِ.

فصل: فَأَمَّا مَنْ حَلَقَ الذُّبُرَ، فَعَنْهُ رَوَايَتَانِ أَيْضًا: إِحْدَاهُمَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ. قَالَ الْحَلَّالُ: الْعَمَلُ وَالْأَشْيَعُ فِي قَوْلِهِ وَحُجَّتُهُ، أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذُّبُرِ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْحَدِيثِ «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَهَذَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ مَسَّهُ، وَلَا يُفْضِي إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ. وَالثَّانِيَةُ، يَنْقُضُ. نَقَلَهَا أَبُو دَاوُدَ. وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ فَرَجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وَلأنَّهُ أَحَدُ الْفَرْجَيْنِ، أَشْبَهَ الذَّكْرَ.

فصل: وَفِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا أَيْضًا رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «مَنْ مَسَّ فَرَجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرَجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ» ^(١٩). وَلأنَّهُمَا آدَمِيَّ مَسَّ فَرَجَهُ، فَانْتَقَضَ وَضُوءُهُ كَالرَّجُلِ. وَالْآخَرَى، لَا يَنْقُضُ. قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فَالْجَارِيَةُ إِذَا مَسَّتْ فَرَجَهَا أَعْلَيْهَا وَضُوءٌ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا بَشْيَءٍ.

(١٧-١٨) سقط من: الأصل.

(١٨) ثيل الجمل، بالفتح والكسر: وعاء قضيه، أو القضيب نفسه.

(١٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/٢٢٢.

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلَتَّتَوْضَأُ». فَبَيَّسَمُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثُ الزُّبَيْدِيِّ^(٢٠)، وَلَيْسَ حَدِيثُهُ^(٢١) بِذَلِكَ. وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَشْهُورَ فِي مَسِّ الذَّكَرِ، وَلَيْسَ مَسُّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا فِي مَعْنَاهُ؛ لَكَوْنُهُ لَا يَدْعُو إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ، فَلَمْ يَنْقُضْ.

فصل: فَأَمَّا لَمَسُّ فَرْجِ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ، فَلَا يَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّمَسُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ اللَّمَسُ مِنْهُ فَلَمَسَ أَحَدُ فَرْجَيْهِ، لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَلْمُوسُ حَلَقَةً زَائِدَةً. وَإِنْ لَمَسَهُمَا جَمِيعًا، وَقُلْنَا: لَا يَنْقُضُ وَضُوءَ الْمَرْأَةِ مَسُّ فَرْجِهَا. لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهُ^(٢٢)؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةٌ مَسَّتْ فَرْجَهَا، أَوْ حَلَقَةً زَائِدَةً. وَإِنْ قُلْنَا: يَنْقُضُ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَرْجًا. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ رَجُلًا، فَمَسَّ الذَّكَرَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهُ. وَإِنْ مَسَّهُ لِشَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ مَسَّهُ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَقَدْ مَسَّهَا/ لِشَهْوَةٍ. وَإِنْ مَسَّ قَبْلَ الْمَرْأَةِ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهُ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ حَلَقَةً زَائِدَةً مِنْ رَجُلٍ. وَإِنْ مَسَّهَا جَمِيعًا لِشَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي الذَّكَرِ. وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَسَّ ذَكَرِ رَجُلٍ أَوْ فَرْجِ امْرَأَةٍ. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ امْرَأَةً، فَلَمَسَتْ أَحَدَهُمَا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهَا. وَإِنْ لَمَسَتْ الذَّكَرَ لِشَهْوَةٍ، لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوؤُهَا؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ حَلَقَةً زَائِدَةً مِنْ امْرَأَةٍ. فَإِنْ مَسَّتْ فَرْجَ الْمَرْأَةِ لِشَهْوَةٍ، انْبَنَى عَلَى مَسِّ الْمَرْأَةِ الرَّجُلَ لِشَهْوَةٍ؛ فَإِنْ قُلْنَا: يَنْقُضُ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهَا هُنَا لِدَلَالَةِ ذَلِكَ. وَإِلَّا لَمْ يَنْتَقِضْ. وَإِنْ مَسَّهَا جَمِيعًا لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَقُلْنَا: إِنْ مَسَّ فَرْجَ الْمَرْأَةِ يَنْقُضُ الْوَضُوءَ. انْتَقَضَ وَضُوؤُهَا هُنَا، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ كَانَ اللَّامِسُ خُنْثَى مُشْكِكًا لَمْ يَنْتَقِضْ

(٢٠) يعنى أبا الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصي القاضي، ثقة، توفي سنة ست أو سبع وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ٥٠٢/٩، ٥٠٣.

(٢١) في م: «إسناده». وتقدم توثيقه، ولعل الإمام أحمد أراد حديثه هذا نفسه.

(٢٢) في م: «وضوؤها».

وُضُوئِهِ، إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ فِي اللَّمَسِ. وَلَوْ مَسَّ أَحَدُ الْخُثْثَيْنِ ذَكَرَ الْآخَرَ، وَمَسَّ الْآخَرُ فَرْجَهُ، وَكَانَ^(٢٣) اللَّمَسُ مِنْهُمَا لَشَهْوَةً^(٢٤)، فَلَا وَضُوءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ يَقِينُ الطَّهَارَةَ بَاقٍ فِي حَقِّهِ، وَالْحَدَّثُ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونََا جَمِيعًا أَمْرًا ثَنِيًّا، فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ لَامِسِ الذَّكَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونََا رَجُلَيْنِ، فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ لَامِسِ الْفَرْجِ. وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرَ الْآخَرَ، احْتَمَلُ أَنْ يَكُونََا أَمْرًا ثَنِيًّا، وَقَدْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خِلْفَةً زَائِدَةً مِنَ الْآخَرِ. وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ، احْتَمَلُ أَنْ يَكُونََا رَجُلَيْنِ.

فصل: وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ مَاعِدَا الْفَرْجَيْنِ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ، كَالرُّفْعِ^(٢٥) وَالْأُتْنَيْنِ^(٢٦)، وَالْإِبْطِ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ^(٢٧) قَالَ: مَنْ مَسَّ أُتْنِيهِ فَلْيَتَوَضَّأْ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: مَنْ مَسَّ مَا بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ فَلْيَتَوَضَّأْ. وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِي هَذَا، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِيهِ، وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ أَبْضَاءً؛ لِأَنَّ الْجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَرَدَتِ السُّنَّةُ فِي اللَّامِسِ.

وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ فَرْجِ بَهِيمَةٍ. وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: عَلَيْهِ الْوُضُوءُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: مَنْ مَسَّ قُنْبَ^(٢٨) حِمَارٍ، عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَمَنْ مَسَّ ثِيْلَ جَمَلٍ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَمَا قُلْنَا قَوْلَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى التَّقْضِي بِهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِهِ. /

٧٣ و

(٢٣) فِي م سَقَطَتْ وَאו الْعُطْفُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢٤) فِي م زِيَادَةٌ: هَاوٍ لَهَا.

(٢٥) الرِّفْعُ، بِالْفَتْحِ وَيَضُمُّ: وَسَخِ الظُّفْرِ وَوَسَخِ الْمَغَابِنِ وَأَصْلُ الْفَحْدِ.

(٢٦) الْأُتْنِيَانِ: الْخَصِيَّتَانِ.

(٢٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(٢٨) الْقَنْبُ، بِالضَّمِّ: جَرَابُ قَضِيبِ الدَّابَّةِ أَوْ ذِي الْحَافِرِ.

٤٧ - مسألة؛ قال: (والقَيْءُ الفَاحِشُ، والدَّمُ الفَاحِشُ، والدُّوْدُ الفَاحِشُ يَخْرُجُ مِنَ الْجُرُوحِ)

وجُمِلَتْهُ أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْبَدَنِ غَيْرَ السَّبِيلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: طَاهِراً، وَنَجِساً؛ فَالطَّاهِرُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عَلَى حَالٍ مَّا، وَالنَّجِسُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فِي الْجُمْلَةِ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ، وَعَطَاءَ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَكَانَ مَالِكٌ، وَرَبِيعَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، لَا يُوجِبُونَ مِنْهُ وَضُوءاً، وَقَالَ مَكْحُولٌ: لَا وَضُوءَ إِلَّا فِيمَا خَرَجَ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ غَيْرِ الْمَخْرَجِ، مَعَ بَقَاءِ الْمَخْرَجِ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ نَقْضُ الطَّهَارَةِ، كَالْبَصَاقِ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهُ عَلَى مَحَلِّ النَّصِّ، وَهُوَ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، لِكَوْنِ الْحُكْمِ فِيهِ غَيْرَ مُعْلَّلٍ، وَلِأَنَّهُ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَطَاهِرِهِ وَنَجِسِهِ؛ وَهُنَا بِخِلَافِهِ، فَاِمْتَنَعَ الْقِيَاسُ. وَلَنَا مَا رَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَلْيَتَوَضَّأْ» فَلَقِيْتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقٍ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: «ثَوْبَانُ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ»^(١)، وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ^(٢). قِيلَ لِأَحْمَدَ: حَدِيثُ ثَوْبَانَ ثَبَتَ عِنْدَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَرَوَى الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَلَسَ»^(٣) أَحَذَّكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ». قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ^(٤). وَأَيْضاً فَإِنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفاً فِي عَصْرِهِمْ،

(١-١) سقط من: الأصل. ومكانه فيه: «وأفطر».

(٢) أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء من القيء والرعاف، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٢٦.

(٣) عارضة الأحوذى ١/١٢٧.

(٤) قلنس: خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم.

(٥) أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ١/٣٨٥، ٣٨٦. ولفظه: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسَ أَوْ مَذَى، فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لْيَتَوَضَّأْ».

فَيَكُونُ إِجْمَاعاً، وَلأنَّهُ خَارِجٌ يُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطَهِيرِ، فَتَقْضَى الْوُضُوءُ كَالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ، وَقِيَاسُهُمْ مَنَقُوضٌ بِمَا إِذَا انْفَتَحَ مَخْرَجُ دُونَ الْمَعِدَةِ.

فصل: وَإِنَّمَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالكَثِيرِ مِنْ ذَلِكَ دُونَ الْيَسِيرِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّ الْيَسِيرَ يَنْقُضُ. وَلَا نَعْرِفُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْخَلَّالُ فِي «جَامِعِهِ» إِلَّا فِي الْقَلَسِ، وَاطَّرَحَهَا. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَنْقُضُ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الدِّمِّ: إِذَا كَانَ فَاحِشاً فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ. وَابْنُ أَبِي أَوْفَى^(٦) بَرَزَ دَمًا ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى. وَابْنُ عَمْرٍو عَصَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ دَمٌ، وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ كَانَ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ/ فِي أَنْفِهِ، وَابْنُ عَمْرٍو بَثْرَةً، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى عَصَرَ دُمْلًا، وَابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا كَانَ فَاحِشاً، وَجَابِرٌ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي أَنْفِهِ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ الْعَشْرَةَ فِي أَنْفِهِ، وَأَخْرَجَهَا مُتَلَطِّخَةً بِالدِّمِّ. يَعْنِي^(٧): وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

٧٣ ظ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا سَالَ الدِّمُّ، فَفِيهِ الْوُضُوءُ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى رَأْسِ الْخُرْجِ، لَمْ يَجِبْ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَغَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٨). وَلَنَا، مَا رَوَيْنَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا. وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٩)، بِإِسْنَادِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ الْوُضُوءُ مِنَ الْقَطْرَةِ وَالْقَطْرَتَيْنِ»^(١٠). وَحَدِيثُهُمْ لَا تُعْرَفُ صِحَّتُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَقَدْ تَرَكُوا الْعَمَلَ بِهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا كَانَ دُونَ مِلءِ الْفَمِ، لَمْ يَجِبِ الْوُضُوءُ مِنْهُ.

(٦) أَبُو معاوية عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد الأسلمي الصحافي، شهد بيعة الرضوان، وهو آخر من بقي بالكوفة من الصحابة، توفي سنة ست وثمانين. أسد الغابة ١٨٣/٣.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) أخرجه نحوه ابن ماجه، في: باب ماجاء في البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة وسنها ٣٨٦/١. والدارقطني، في: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٥٣/١-١٥٦. وانظر: نصب الراية ٣٨/١.

(٩) في: باب في الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٥٧/١.

(١٠) لفظه عند الدارقطني: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دما ساللا»..

فصل: وظاهر مذهب أحمد أنَّ الكثير الذى يَنْقُضُ الوُضُوءَ لا حَدَّ له أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ فَاجِحًا. وقيل: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا قَدَرُ الْفَاجِحِ؟ قال: مَا فَحُشٌ فِي قَلْبِكَ. ^(١١) وقيل له: مِثْلُ أَى شَيْءٍ يَكُونُ الْفَاجِحُ؟ [قال] ^(١٢) قال ابن عَبَّاسٍ: مَا فَحُشٌ فِي قَلْبِكَ ^(١٣). وقد نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ: كَمْ الْكَثِيرُ؟ فقال: شَيْبٌ فِي شَيْبٍ. وفي مَوْضِعٍ قال: قَدَرُ الْكَفِّ فَاجِحٌ. وفي مَوْضِعٍ قال: الذى يُوجِبُ الوُضُوءَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِقْدَارَ مَا يَرْفَعُهُ الْإِنْسَانُ بِأَصَابِعِهِ الْخَمْسِ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّيْدِ وَالْقَيْءِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ مِقْدَارَ عَشْرَةِ أَصَابِعٍ؟ فَرَأَاهُ كَثِيرًا. قال الْخَلَّالُ: والذى اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ^(١٤) قَوْلُهُ فِي الْفَاجِحِ، أَنَّهُ عَلَى قَدَرٍ مَا يَسْتَفْحِشُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي نَفْسِهِ. قال ابنُ عَقِيلٍ: إِنَّمَا يُعْتَبَرُ مَا يَفْحُشُ فِي نَفْسٍ أَوْسَاطِ النَّاسِ، لَا الْمُتَبَذِّلِينَ، وَلَا الْمُؤَسَّوسِينَ، كَمَا رَجَعْنَا فِي يَسِيرِ اللَّقْطَةِ الذى لَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ إِلَى مَا لَا تَتَّبِعُهُ نَفُوسُ أَوْسَاطِ النَّاسِ. وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي هَذَا كَمَا حَكَيْنَاهُ، وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل: وَالْقَيْحُ وَالصَّيْدُ كَالدِّمِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَسْهَلُ وَأَخَفُ مِنْهُ حُكْمًا عِنْدَ أَى عَبْدِ اللَّهِ؛ لَوْ قُوعِ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَالْحَسَنِ، أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْقَيْحَ وَالصَّيْدَ كَالدِّمِ. وقال أَبُو مِجَلَزٍ فِي الصَّيْدِ: لَا شَيْءَ، إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ. وقال الْأَوْزَاعِيُّ فِي قُرْحَةٍ سَأَلَ مِنْهَا كَفَسَالَةَ اللَّحْمِ: لَا وَضُوءَ فِيهِ. وقال إِسْحَاقُ: كُلُّ مَا سَوَى الدِّمِ لَا يُوجِبُ وَضُوءًا. وقال مجاهد، وَعَطَاءٌ، وَعُرْوَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَالْحَكَمُ، وَاللَّيْثُ: الْقَيْحُ بِمَنْزِلَةِ الدِّمِ. فَلِذَلِكَ خَفَّ حُكْمُهُ عِنْدَهُ ^(١٥)، وَاجْتِيَارُهُ مَعَ ذَلِكَ إِلْحَاقُهُ بِالدِّمِ، وَإِبْثَابُ مِثْلِ/ حُكْمِهِ فِيهِ، ٧٤ وَلَكِنْ الذى يَفْحُشُ مِنْهُ يَكُونُ ^(١٦) أَكْثَرُ مِنَ الذى يَفْحُشُ مِنَ الدِّمِ.

(١١-١١) سقط من الأصل، وتقدم بعضه، وبعضه ما يأتي في آخر الفصل.

(١٢) تكلمة يتم بها السياق.

(١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) أى عند أى عبد الله.

(١٥) سقط من: الأصل.

فصل: والقلس كالدم، يَنْقُضُ الوُضُوءَ منه ما فَحُشَ. قال الحَّلَالُ: الذي أَجْمَعَ عليه أصحابُ أبي عبد الله عنه، أنه إذا كان فَاحِشًا أعَادَ الوُضُوءَ منه. وقد حُكِيَ عنه فيه الوُضُوءُ إذا مَلَأَ الْقَمَ. وقيل عنه: إذا كان أَقَلَّ من نِصْفِ الْقَمِ لا يَتَوَضَّأُ. والأَوَّلُ الْمَذْهَبُ. وكذلك الْحُكْمُ في الدُّودِ الْخَارِجِ مِنَ الْجَسَدِ، إِذَا كَانَ كَثِيرًا نَقَضَ الوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا، لم يَنْقُضْ، والكثير ما فَحُشَ في النَّفْسِ.

فصل: فأما الْجُشَاءُ فلا وُضُوءَ فِيهِ. لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، قَالَ مُهَنَّأٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ الرِّيحُ مِثْلَ الْجُشَاءِ الْكَثِيرِ؟ قَالَ: لا وُضُوءَ عَلَيْهِ. وكذلك النَّخَاعَةُ لا وُضُوءَ فِيهَا، سواءَ كَانَتْ مِنَ الرَّأْسِ أَوِ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ، أَشْبَهَتْ الْبَصَاقَ.

٤٨ - مسألة: قال: (وَأَكُلْ لَحْمَ الْجَزُورِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَكْلَ لَحْمِ الْإِبِلِ يَنْقُضُ الوُضُوءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نِيثًا وَمَطْبُوحًا، عَالِمًا كَانَ أَوْ جَاهِلًا. وبِهَذَا قَالَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ^(١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٢)، وَأَبُو حَيْثَمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى^(٣)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ،^(٤) وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَهَبَ إِلَى هَذَا عَامَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ لَا مِمَّا يَدْخُلُ»^(٥). وَرَوَى عَنْ

(١) أبو خالد جابر بن سمرة بن جندة السوائي، له صحبة مشهورة، ورواية أحاديث، توفي سنة ست وسبعين. سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣ - ١٨٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى مولا هم المدنى، صاحب السيرة النبوية، توفي سنة خمسين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ - ٥٥.

(٣) أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر القيمي النيسابورى الحافظ، شيخ الإسلام، توفي سنة ست وعشرين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٥١٢/١٠ - ٥١٩.

وهو غير أبى محمد يحيى بن يحيى بن كثير البربرى الأندلسى، صاحب الإمام مالك، كان كبير الشأن، وافر الجلالة، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء ٥١٩/١٠ - ٥٢٥.

(٤-٤) سقط من: الأصل.

(٥) أخرجه الدارقطنى، فى: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى =

جابر، قال: كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٦). وَلَأَنَّهُ مَأْكُولٌ أَشْبَهَ سَائِرَ الْمَأْكُولَاتِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ: إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَضُوءٌ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ قَدْ عَلِمَ وَسَمِعَ، فَهَذَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ، فَلَيْسَ هُوَ كَمَنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَدْرِي. قَالَ الْحَلَّالُ: وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَلَنَا مَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوْضُؤُوا مِنْهَا». وَسُئِلَ عَنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا». ^(٧) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨). وَرَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(٩)، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(١٠) بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوْضُؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، وَلَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ». وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ ^(١١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ فِيهِ حَدِيثَانِ

٧٤ ظ

= ١٥١/١. والبيهقي، في: باب التوضي من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٥٩/١. والهيتمي، في: باب ترك الوضوء مما مسّت النار، من كتاب الطهارة. مجمع الزوائد ٢٥٢/١. وذكر أن الطبراني أخرجه في الكبير. (٦) في: باب ترك الوضوء مما مسّت النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٣/١. والترمذي، في: باب في ترك الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١١٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٠/١.

(٧-٧) في م: «رواه مسلم وأبو داود». وانظر ما يأتي.
وحديث البراء بن عازب أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤١/١. والترمذي، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨/٤، ٣٠٣.

(٨) أخرجه مسلم، عن جابر بن سمرة، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٥/١. وأخرجه أيضا، عن جابر، ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٦/٥، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨. كما أخرجه عن ذى القعدة، في: المسند ٦٧/٤، ١١٢/٥.

(٩) في: المسند ٣٥٢/٤. وأخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة.

سنن ابن ماجه ١٦٦/١.

(١٠) في الموضوع السابق.

صَحِيحَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. وَحَدِيثُهُمْ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مُوقُوفٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ صَحَّ
لَوَجَبَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ أَصَحَّ مِنْهُ وَأَخْصَّ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ،
وَحَدِيثُ جَابِرٍ لَا يُعَارِضُ حَدِيثِنَا أَيْضًا؛ لِصِحَّتِهِ وَخُصُوصِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَحَدِيثُ
جَابِرٍ مُتَأَخَّرٌ، فَيَكُونُ نَاسِيخًا. قُلْنَا: لَا يَصِحُّ النَّسْخُ بِهِ لَوْجُوهُ أَرْبَعَةٍ؛ أَحَدُهَا، أَنَّ
الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ مُتَأَخَّرٌ عَنْ نَسْخِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، أَوْ مَقَارِنُ
لَهُ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَرَنَ الْأَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ
الْعَنَمِ، وَهِيَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ حَصَلَ بِهَذَا النَّهْيِ، وَإِنَّمَا أَنْ
يَكُونَ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ؛ فَإِنْ كَانَ بِهِ، فَلَا أَمْرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ مُقَارِنٌ لِنَسْخِ
الْوُضُوءِ مِمَّا غَيْرَتِ النَّارُ، فَكَيْفَ ^(١١) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنسُوخًا بِهِ؟ وَمِنْ شُرُوطِ
النَّسْخِ تَأَخُّرُ النَّاسِيخِ، وَإِنْ كَانَ النَّسْخُ ^(١٢) قَبْلَهُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْسَخَ بِمَا قَبْلَهُ. الثَّانِي، أَنَّ
أَكْلَ لُحُومِ الْإِبِلِ إِنَّمَا تَقْضَى لِكَوْنِهِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، لَا لِكَوْنِهِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ،
وَلِهَذَا يَنْقُضُ وَإِنْ كَانَ نَيْفًا، فَتَنْسَخُ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِهِ نَسْخُ الْجِهَةِ
الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ حُرِّمَتِ الْمَرْأَةُ لِلرِّضَاعِ، وَلِكَوْنِهَا رَبِيبَةً، فَتَنْسَخُ التَّحْرِيمُ بِالرِّضَاعِ
لَمْ يَكُنْ نَسْخًا لِتَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ. الثَّالِثُ، أَنَّ خَبَرَهُمْ عَامٌّ وَخَبَرُنَا خَاصٌّ، وَالْعَامُّ لَا
يَنْسَخُ بِهِ الْخَاصُّ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ ^(١٣) النَّسْخِ تَعَدُّرُ الْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْخَاصِّ
وَالْعَامِّ مُمَكِّنٌ بِتَنْزِيلِ الْعَامِّ عَلَى مَا عَدَا مَحَلَّ التَّخْصِصِ. الرَّابِعُ: أَنَّ خَبَرَنَا صَحِيحٌ
مُسْتَفِيدٌ، ثَبَّتَ لَهُ قُوَّةُ الصَّحَّةِ وَالِاسْتِيفَاضَةِ وَالْخُصُوصِ، وَخَبَرُهُمْ ضَعِيفٌ؛ لَعَدَمِ
هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَاسِيخًا لَهُ. فَإِنْ قِيلَ: الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ فِي
خَبَرِكُمْ يَحْتَمِلُ الْإِسْتِغْبَابَ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْوُضُوءِ ^(١٤) قَبْلَ
الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ ^(١٥) غَسْلَ الْيَدَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ إِذَا أَضْيَفَ إِلَى الطَّعَامِ، اقْتَضَى

(١١-١١) سقط من: م.

(١٢) في م: «الناسخ».

(١٣) في م: «شروط».

(١٤-١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في الأصل: «واليد».

غَسَلَ الْيَدَ، كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ، وَخُصَّ ذَلِكَ
 بِلَحْمِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّ فِيهِ/ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالرُّهُومَةِ^(١٦) مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ. قُلْنَا: أَمَّا الْأَوَّلُ
 فَمُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّ مُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبَ. الثَّانِي، أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ حُكْمِ هَذَا اللَّحْمِ، فَأَجَابَ بِالْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنْهُ، فَلَا يَجُوزُ
 حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ ثَلَاثًا عَلَى السَّائِلِ، لَا جَوَابًا. الثَّالِثُ، أَنَّهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَنَهُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ هَهُنَا نَهْيُ
 الْإِيجَابِ لَا التَّحْرِيمِ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ^(١٧) عَلَى الْإِيجَابِ، لِيُخْصَلَ الْفَرْقُ.
 وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَصِحُّ لَوْجُوهُ أَرْبَعَةٍ: أَحَدُهَا، أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى
 الْاسْتِحْبَابِ، فَإِنَّ غَسَلَ الْيَدِ بِمُقَرَّرِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ. الثَّانِي، أَنَّ
 الْوُضُوءَ إِذَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ الشَّارِعِ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ دُونَ
 اللَّغْوِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ، أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِمَوْضُوعَاتِهِ. الثَّالِثُ، أَنَّهُ خَرَجَ جَوَابًا
 لِسُؤَالِ السَّائِلِ عَنْ حُكْمِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِهَا، وَالصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِهَا، فَلَا يُفْهَمُ مِنْ
 ذَلِكَ سِوَى الْوُضُوءِ الْمُرَادِ لِلصَّلَاةِ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ غَسَلَ الْيَدِ لَمَّا فَرَّقَ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ لَحْمِ الْغَنَمِ؛ فَإِنَّ غَسَلَ الْيَدِ مِنْهُمَا مُسْتَحَبٌّ، وَلِهَذَا قَالَ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ
 رِيحٌ غَمَرٌ^(١٨) فَأَصَابَهُ شَيْءٌ، فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ^(١٩)». وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ زِيَادَةِ
 الرُّهُومَةِ فَأَمْرٌ بِسَيِّرٍ، لَا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ نَصْرِفُ بِهِ
 اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ بِقَدْرِ قُوَّةِ الظَّوَاهِرِ الْمَثْرُوكَةِ،
 وَأَقْوَى مِنْهَا، وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ، وَقِيَاسُهُمْ فَاسِيدٌ؛ فَإِنَّهُ طَرْدِيٌّ لَا مَعْنَى فِيهِ، وَانْتِفَاءُ

(١٦) الرُّهُومَةُ: رِيحٌ لَحْمٍ سَمِينٍ مَتْنٍ.

(١٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٨) الْغَمَرُ: الدِّسَمُ وَالرُّهُومَةُ مِنَ اللَّحْمِ.

(١٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي غَسْلِ الْيَدِ مِنَ الطَّعَامِ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٣٠/٢.

وَالْتِّرَمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبَيْتَةِ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ غَمَرٌ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعَمَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

٤٧/٨. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ غَمَرٌ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٩٦/٢.

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢/٢٦٣، ٣٤٤، ٥٣٧.

الحُكْمُ فِي سَائِرِ الْمَأْكُولَاتِ لِانْتِفَاءِ الْمُقْتَضَى، لَا لِكُزْنِهِ مَأْكُولًا، فَلَا أَثَرَ لِكُزْنِهِ مَأْكُولًا، وَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ مُحَافِلَيْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ بِأَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ تُخَالِفُ الْأُصُولَ؛ فَأَبُو حَنِيفَةَ أَوْجَبَهُ بِالْقَهْمَةِ فِي الصَّلَاةِ دُونَ خَارِجِهَا، بِحَدِيثٍ مِنْ مَرَّاسِيلِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَاهُ بِمَسِّ الذَّكَرِ، بِحَدِيثٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ، مُعَارِضٍ بِمِثْلِهِ دُونَ مَسِّ^(٢٠) بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، وَتَرَكَوا هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مُعَارِضَ لَهُ، مَعَ بُعْدِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَقُوَّةِ الدَّلَالَةِ فِيهِ، لِمُخَالَفَتِهِ لِقِيَاسِ طَرْدِيٍّ.

٧٥ ظ

فصل: وفي شَرْبِ/ لَبَنِ الْإِبِلِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَالْبَائِهَا». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»^(٢١). وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْبَائِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَائِهَا»، وَسُئِلَ عَنِ الْبَائِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنَ الْبَائِهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢٢)، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٢٣). وَالثَّانِيَةُ، لَا وَضُوءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي اللَّحْمِ. وَقَوْلُهُمْ: فِيهِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ. يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا صَحِيحَ فِيهِ سِوَاهُمَا، وَالْحُكْمُ هَهُنَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، فَيَجِبُ الْإِقْصَارُ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ فِيهِ.

وَفِيمَا سِوَى اللَّحْمِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَعِيرِ؛ مِنْ كَبِدِهِ، وَطِحَالِهِ، وَسَنَامِهِ، وَدُهْنِهِ، وَمَرْقِهِ، وَكَرْشِهِ، وَمُضْرَانِهِ، وَجَهَانِ: أَحَدُهُمَا، لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ. وَالثَّانِي، يَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْجَزُورِ، وَإِطْلَاقُ اللَّحْمِ فِي الْحَيَوَانِ يُرَادُ بِهِ جُمْلَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى لَحْمَ الْخِنْزِيرِ، كَانَ تَحْرِيمًا لَجُمْلَتِهِ، كَذَا هَهُنَا.

فصل: وَمَاعِدَا لَحْمِ الْجَزُورِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ لَا وَضُوءَ فِيهِ، سِوَاءَ مَسِّهِ النَّارِ أَوْ لَمْ تَمْسَهُ. هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَأَبِي بَنِ

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) وتقدم قريبا.

كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وعامر بن ربيعة^(٢٢)، وأبي الدرداء، وأبي أُمَامَةَ^(٢٣)، وعامة الفقهاء، ولانعلم اليوم فيه خلافاً. وذهب جماعة من السلف إلى إيجاب الوضوء مما غيّرت النار، منهم: ابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبو طلحة^(٢٤)، وأبو موسى، وأبو هريرة، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأبو مجلز، وأبو قلاب، والحسن، والزهرى؛ لما روى أبو هريرة، وزيد، وعائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». وفي لفظ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». رواه مسلم^(٢٥). ولنا، قول النبي ﷺ: «وَلَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْعِثَمِ^(٢٦)»، وقول جابر: كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. رواه أبو داود، والنسائي^(٢٦).

(٢٢) أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن كعب العنزي الصحابي، كان ممن هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرا والمشاهد كلها، وتوفي بعد قتل عثمان رضي الله عنه. أسد الغابة ١٢١/٣، ١٢٢.

(٢٣) أبو أُمَامَةَ صَدِيقُ بَنِي عَجَلَانَ مِنَ الْخَارِثِ الْبَاهِلِي الصَّحَابِيُّ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكْثَرُ، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ. أسد الغابة ٢٦/٣، ١٦/٦، ١٧.

(٢٤) أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري الصحابي، كان من الرماة من الصحابة. توفي سنة أربع وثلاثين. أسد الغابة ٢٨٩/٢، ٢٩٠، ١٨١/٦، ١٨٢.

(٢٥) في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٢/١، ٢٧٣. وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود، في: باب التشديد في الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٤/١. والترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١٠٨/١. والنسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٥/٢، ٢٧١، ٤٢٧، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧٩، ٥٠٣، ٥٢٩.

وحديث زيد أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١٠٨/١. والنسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٩/١. والدارمي، في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢.

وحديث عائشة أخرجه ابن ماجه، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٩/٦. (٢٦) تقدم هذا قريبا.

٤٩ - مسألة؛ قال: (وَعَسَلَ الْمَيِّتَ)

اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من غسل الميت؛ فقال أكثرهم بوجوبه، سواء كان المعسول صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، مسلماً أو كافراً. وهو قول ٧٦ وإسحاق، والنخعي، / وروى ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، فروى عن ابن عمر، وابن عباس أنهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء. وعن أبي هريرة، قال: أقل ما فيه الوضوء. ولا تعلم لهم مخالفاً في الصحابة. ولأن الغالب فيه^(١) أنه لا يسلم الغاسل^(٢) أن تقع يده على فرج الميت، فكان مظنة ذلك قائماً مقام حقيقته، كما أقيم النوم مقام الحديث. وقال أبو الحسن التميمي: لا وضوء فيه. وهذا قول أكثر الفقهاء، وهو الصحيح إن شاء الله؛ لأن الوجوب من الشرع. ولم يرد في هذا نص، ولا هو في معنى المنصوص عليه، فبقى على الأصل، ولأنه غسل آدمي. فأشبه غسل الحي. وما روى عن أحمد في هذا يحمل على الاستحباب دون الإيجاب؛ فإن كلامه يقتضي نفى الوجوب، فإنه ترك العمل بالحديث المروي عن النبي ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْسِلْ^(٣)». وعلل ذلك بأن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة. فإذا لم يوجب الغسل بقول أبي هريرة، مع احتمال أن يكون من قول رسول الله ﷺ فلا ن لا يوجب الوضوء بقوله، مع عدم ذلك الاحتمال، أولى وأخرى.

٥٠ - مسألة؛ قال: (وَمَلَأَ جِسْمَ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ لَشَهْوَةٍ)

المشهور من مذهب أحمد، رحمه الله، أن لمس النساء لشهوة ينقض الوضوء، ولا ينفذه لغير شهوة. وهذا قول علقمة، وأبي عبيدة، والنخعي، والحكم،

(١) سقط من: الأصل.

(٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب الغسل من غسل الميت، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧٩/٢. والترمذي، في: باب ماجاء في الغسل من غسل الميت، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٤/٤. وابن ماجه، في: باب ماجاء في غسل الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٦/٤، ٤٧٢، ٤٥٤، ٤٣٣، ٢٨٠/٢، ١٣٠، ١٠٣/١.

وَحَمَّادٌ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَالشَّعْبِيُّ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ قَبْلَ لَشَهْوَةٍ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ قَبْلَ لِرَحْمَةٍ. وَمِمَّنْ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ فِي الْقُبْلَةِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَمَكْحُولٌ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّافِعِيُّ. قَالَ أَحْمَدُ: الْمَدَنِيُّونَ وَالْكُوفِيُّونَ مَازَالُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْقُبْلَةَ مِنَ اللَّمَسِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، حَتَّى كَانَ بِأَخْرَجَةٍ وَصَارَ فِيهِمْ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالُوا: لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وَيَأْخُذُونَ بِحَدِيثِ عُرْوَةَ، وَتَرَى أَنَّهُ غَلَطَ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ، لَا يَنْقُضُ اللَّمَسُ بِحَالٍ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَالْحَسَنِ، وَمَسْرُوقٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنَّ يَطَّاهَا دُونَ الْفَرْجِ فَيَنْتَشِرَ فِيهَا، لَمَّا رَوَى حَبِيبٌ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، وَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَغَيْرُهُمَا^(١). وَهُوَ حَدِيثٌ / مَشْهُورٌ، رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ^(٢) عَنْ عَائِشَةَ أَيْضاً^(٣)، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهَذَا شَرْعٌ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءُ﴾^(٤). أَرَادَ بِهِ الْجَمَاعَ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَسَّ أُرِيدَ بِهِ الْجَمَاعُ^(٥) فَكَذَلِكَ اللَّمَسُ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمُفَاعَلَةِ، وَالْمُفَاعَلَةُ لَا تَكُونُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ اثْنَيْنِ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ، أَنَّ اللَّمَسَ يَنْقُضُ بِكُلِّ حَالٍ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءُ﴾،

٧٦ ظ

(١) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٠/١. والترمذي، في: باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٣/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٨/١.

(٢) أبو أسماء إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي، كان من العباد، مات ولم يبلغ أربعين سنة، توفي سنة اثنتين وتسعين. تهذيب التهذيب ١٧٦/١، ١٧٧.

(٣) قال الترمذي: وقد روى إبراهيم التيمي، عن عائشة، أن النبي ﷺ قَبْلَهَا ولم يتوضأ. وهذا لا يصح أيضاً، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عائشة. عارضة الأحوذى ١٢٤/١، ١٢٥. وانظر ما يأتي من كلام الإمام أحمد.

(٤) سورة المائدة ٦.

(٥) في م بين معقوفين: «في آيات الطلاق». والمعنى به ماورد في الآيتين ٢٣٦، ٢٣٧ من سورة البقرة.

وَحَقِيقَةُ اللَّمْسِ مُلَاقَاةُ الْبَشَرَتَيْنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنِ الْجِنَّ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾^(٦)، وَقَالَ الشَّاعِرُ: ^(٧)

* لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الْغِنَى *

وَقَرَّاهَا ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾. وَأَمَّا حَدِيثُ الْقُبْلَةِ فَكُلُّ طُرُقِهِ مَعْلُومَةٌ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرْتُ عَنْ أَبِي هَذَا الْحَدِيثِ شِبْهَ لَا شَيْءَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: تَرَى أَنَّهُ غَلَطَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا - يَعْنِي حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَحَدِيثَ عُرْوَةَ - فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ لَا^(٨) يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ عَائِشَةَ، وَعُرْوَةُ الْمَذْكُورُ هَهُنَا عُرْوَةُ الْمُزَنِّيُّ^(٩)، وَلَمْ يَذْكُرْ عَائِشَةَ، كَذَلِكَ قَالَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمُزَنِّيِّ، لَيْسَ هُوَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا تَنْظُنُّوا أَنَّ حَبِيبًا لَقِيَ عُرْوَةَ. وَقَالَ: قَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْبَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ بَرًّا بِهَا، وَلِإِكْرَامِ لَهَا، وَرَحْمَةٍ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَقَبِلَ فَاطِمَةَ. فَالْقُبْلَةُ تَكُونُ لِشَهْوَةٍ وَلِغَيْرِ شَهْوَةٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَبَّلَهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَاللَّمْسُ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَا يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمَسُّ زَوْجَتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَتَمَسُّهُ. وَلَوْ كَانَ نَاقِضًا لِلْوُضُوءِ لَمْ يَفْعَلْهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ، وَلِأَنِّي لِمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضُ الْجَنَازَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠). وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ مَسَّتْنِي

(٦) سورة الجن ٨.

(٧) هو بخار بن برد، وهو صدر بيت، عجزه:

* وَلَمْ أَذِرْ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّ يُعْدِي *

وَيَسِبُ هَذَا الْبَيْتُ مَعَ بَيْتٍ بَعْدَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ الْخِطَاطِ. انظر: حلية الفقهاء ٥٦ وحاشيتها.

(٨) في م: «لم».

(٩) كذا ورد أيضا عند ابن حجر، في تهذيب التهذيب، وترجمته تلور حول هذا الحديث، قال ابن حجر: فعروة المزني هذا شيخ لا يدرى من هو، ولم أره في كتب من صنف في الرجال إلا هكذا، يعلنون به هذه الأحاديث، ولا يعرفون من حاله بشئ. [كذا]. تهذيب التهذيب ١٨٩/٧، ١٩٠.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب الصلاة على الفراش، وباب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد، وباب التطوع خلف المرأة، من كتاب الصلاة، وفي: باب ما يجوز من العمل في الصلاة، من أبواب =

برجله^(١١): وَرَوَى الْحَسَنُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا فِي مَسْجِدِهِ فِي الصَّلَاةِ فَقَبَضَ عَلَى قَدَمِ عَائِشَةَ غَيْرَ مُتَلَذِّذٍ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ بِإِسْنَادِهِ، وَالنَّسَائِيُّ^(١٢). وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَجَعَلْتُ أُطْلِبُهُ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، وَهُوَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ». رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٣). وَصَلَّى / النَّبِيُّ ﷺ حَامِلًا أُمَامَةَ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ، إِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٤). وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْلُمُ مِنْ مَسْهَاهَا، وَلَئِنَّهُ لَمَسَّ لِعَبْرِ شَهْوَةٍ فَلَمْ يَنْقُضْ،

٧٧ و

= العمل في الصلاة. صحيح البخارى ١٠٧/١، ١٣٦، ١٣٨، ٨١/٢. ومسلم، في: باب الاعتراض بين يدي المصلي، من كتاب الصلاة. ٣٦٦/١. وأبو داود، في: باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٦٣/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٥/١. وابن ماجه، في: باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٠٧/١. والدارمي، في: باب المرأة تكون بين يدي المصلي، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٢٨/١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في صلاة الليل، من كتاب صلاة الليل. الموطأ ١١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧/٦، ٥٥، ١٢٦، ١٣٤، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٧٥. (١١) انظر ماسبق من التخریج، والمسند ١٨٢/٦.

(١٢) لم يرد في المجتبى، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة. (١٣) في: باب ما يقال في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٢/١. وأخرجه أبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٣/١. والترمذي، في: باب في دعاء الوتر، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ٧٢/١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة، وفي: باب نصب القدمين في السجود، وباب نوع آخر من باب الدعاء في السجود، من التطبيق، وفي: باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى، من كتاب الاستعاذة. المجتبى ٨٥/١، ١٦٦/٢، ١٧٦، ٢٥٠/٨. وابن ماجه، في: باب ماجاء في القنوت في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة، وفي: باب ما استعاذ منه رسول الله ﷺ، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٣٧٣/١، ١٢٦٣/٢. والإمام مالك، في: باب ماجاء في الدعاء، من كتاب مس القرآن. الموطأ ٢١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥٨/٦، ٢٠١.

وفي الباب عن علي، رضى الله عنه، في ذكر دعاء رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود، في: باب القنوت في الوتر، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ٣٢٩/١. والنسائي، في: باب الدعاء في الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢٠٦/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٩٦/١، ١١٨، ١٥٠.

(١٤) أخرجه البخارى، في: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٣٧/١. ومسلم، في: باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، من كتاب المساجد ومواقع الصلاة. =

كَلَمَسَ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ اللَّمَسَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا نَقَضَ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى خُرُوجِ الْمَذْيِ^(١٥) (أَوِ الْمَنِيِّ^(١٥))، فَاعْتَبِرَتِ الْحَالَةُ الَّتِي تُفْضَى إِلَى الْحَدِيثِ فِيهَا، وَهِيَ حَالَةُ الشَّهْوَةِ.

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَجْنَبِيَّةِ وَذَوَاتِ الْمَحْرَمِ، وَالْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْقُضُ لَمَسُ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، وَلَا الصَّغِيرَةِ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ لَمَسَهُمَا لَا يُفْضَى إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ، أَشَبَّهَ لَمَسَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ^(١٦). وَلَنَا، عُمُومُ النَّصِّ، وَاللَّمَسُ النَّاْقِضُ تُعْتَبَرُ فِيهِ الشَّهْوَةُ، وَمَتَى وَجَدَتِ الشَّهْوَةُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ.

فَأَمَّا لَمَسُ الْمَيْتَةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَنْقُضُ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ. وَالثَّانِي، لَا يَنْقُضُ. اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ، فَهِيَ كَالرَّجُلِ.

فصل: وَلَا يَخْتَصُّ اللَّمَسُ النَّاْقِضُ بِالْيَدِ، بَلْ أَى شَيْءٍ مِنْهُ^(١٧) لَاقَى شَيْئًا مِنْ بَشَرَتِهَا مَعَ الشَّهْوَةِ، انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ غَضْوًا أَصْلِيًّا، أَوْ زَائِدًا. وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: لَا يَنْقُضُ اللَّمَسُ إِلَّا بِأَحَدِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ. وَلَنَا، عُمُومُ النَّصِّ، وَالتَّخْصِيسُ بغيرِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَلَا يَنْقُضُ مَسُّ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، وَلَا ظَفَرِهَا، وَلَا سِنَّهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَلَا يَنْقُضُ لَمَسُهَا بِشَعْرِهَا وَلَا سِنَّهَا وَلَا ظَفَرِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِتَطْلِيقِهِ وَلَا الظَّهَارُ. وَلَا يَنْجُسُ الشَّعْرُ بِمَوْتِ الْحَيَوَانِ، وَلَا يَقْطَعُهُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ.

فصل: وَإِنْ لَمَسَهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، لَمْ يَنْقُضْ وَضُوؤُهُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

= صحيح مسلم ١/٣٨٥، ٣٨٦. وأبو داود، في: باب العمل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٢١١. والنسائي، في: باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبى ١٠/٣. والإمام مالك، في: باب جامع الصلاة، من كتاب السفر. الموطأ ١/١٧٠. (١٥-١٥) لم يرد في: الأصل. (١٦) لم يرد في: الأصل.

العلم. وقال مالك، والليث: يَنْتَقِضُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا رَقِيقًا. وكذلك قال ربيعة: إذا غَمَرَهَا مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ رَقِيقٍ لَشَهْوَةٍ؛ لَأَنَّ الشَّهْوَةَ مُوجُودَةٌ. وقال المروذي: لا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ ذَلِكَ غَيْرَ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ. ولنا، أَنَّهُ لَمْ يَلْمَسْ جِسْمَ الْمَرْأَةِ؛ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمَسَ ثِيَابَهَا، وَالشَّهْوَةُ بِمَجَرَّدِهَا لَا تَكْفِي، كَمَا لَوْ مَسَّ رَجُلًا بِشَهْوَةٍ^(١٧)، أَوْ وَجَدَتْ الشَّهْوَةَ مِنْ غَيْرِ لَمَسٍ.

فصل: وَإِنْ لَمَسَتْ امْرَأَةً رَجُلًا، وَوَجَدَتْ الشَّهْوَةَ مِنْهَا، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ نَقْضُ وَضُوءِهِمَا، بِمُلَاقَاةِ بَشَرَتِهِمَا. وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمَرْأَةِ/ إِذَا مَسَّتْ زَوْجَهَا؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا، وَلَكِنْ هِيَ شَقِيقَةُ الرَّجُلِ. يُعْجِبُنِي أَنْ تَتَوَضَّأَ. لَأَنَّ الْمَرْأَةَ أَحَدُ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي اللَّمَسِ، فَهِيَ كَالرَّجُلِ. وَيَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ إِذَا وَجَدَتْ مِنْهُ الشَّهْوَةَ؛ لَأَنَّ مَا يَنْتَقِضُ بِالتَّقَاءِ الْبَشَرَيْنِ، لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ اللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ الْمَرْأَةِ، وَلَا وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ. وَوَجْهُ عَدَمِ النَّقْضِ أَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ بِالنَّقْضِ بِمُلَامَسَةِ النِّسَاءِ، فَيَتَنَاوَلُ اللَّامِسُ مِنَ الرِّجَالِ، فَيُخْتَصُّ بِهِ النَّقْضُ، كَلَمَسِ الْفَرْجِ، وَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْمَلْمُوسَ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ؛ لَأَنَّ اللَّمَسَ مِنَ الرَّجُلِ مَعَ الشَّهْوَةِ مِطْنَةٌ لَخُرُوجِ الْمَذْيِ النَاقِضِ، فَأُقِيمَ مَقَامُهُ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، وَالشَّهْوَةُ مِنَ اللَّامِسِ أَشَدُّ مِنْهَا فِي الْمَلْمُوسِ، وَأُذْعَى إِلَى الْخُرُوجِ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِمَا، وَإِذَا امْتَنَعَ النَّصُّ وَالْقِيَاسُ لَمْ يَثْبُتِ الدَّلِيلُ.

فصل: وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بَلَمَسِ غُضُو مَقْطُوعٍ مِنَ الْمَرْأَةِ؛ لَزَوَالِ الْأَسْمِ، وَخُرُوجِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ. وَلَا بَمَسِ رَجُلٍ وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا بَمَسِ^(١٨) الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْآيَةِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْآيَةِ، لَأَنَّ الْمَرْأَةَ مَحَلٌّ لَشَهْوَةِ الرَّجُلِ شَرْعًا وَطَبْعًا، وَهَذَا بِخِلَافِهِ. وَلَا بَمَسِ الْبَهِيمَةِ؛ لِذَلِكَ. وَلَا بَمَسِ خَنْثَى مُشَكِّلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا وَلَا امْرَأَةً. وَلَا بَمَسِ الْخَنْثَى لِرَجُلٍ

(١٧) فِي الْأَصْلِ: «الشَّهْوَةُ».

(١٨) فِي الْأَصْلِ: «لَمَسَ».

أَوْ امْرَأَةٍ؛ لَذَلِكَ، وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ، فَلَا تُزُولُ بِالشَّكِّ. وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا كُلَّهُ خِلَافًا.

٥١ - مسألة؛ قال: (مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدِيثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ، فَهُوَ عَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْهُمَا)

يَعْنِي: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، وَشَكَّ هَلْ أَحَدَثَ، أَوْ لَا، بَنَى عَلَى أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ. وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَشَكَّ؛ هَلْ تَوَضَّأَ، أَوْ لَا، فَهُوَ مُحَدِّثٌ. يَنْبَغِي فِي الْحَالَتَيْنِ عَلَى مَا عَلِمَهُ قَبْلَ الشَّكِّ، وَيُلْغِي الشَّكُّ. وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِيمَا عَلِمْنَا، إِلَّا الْحَسَنَ وَمَالِكَاً، فَإِنَّ الْحَسَنَ قَالَ: إِنْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فِي الصَّلَاةِ، مَضَى فِيهَا، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا، تَوَضَّأَ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ إِنْ كَانَ يَسْتَتَكِحُهُ ^(١) كَثِيرًا، فَهُوَ عَلَى وَضُوئِهِ. وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَتَكِحُهُ ^(٢) كَثِيرًا، تَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُ/ (قَدْ دَخَلَ) ^(٣) فِي الصَّلَاةِ مَعَ الشَّكِّ. و٧٨ وَلَنَا، مَارُوى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: شَكَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحْتَلِلُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ، قَالَ: «لَا يَصْرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤). وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ

(١) فِي م: «يَلْحَقُهُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

وَيَسْتَتَكِحُهُ: يَغْلِبُهُ وَيَسْلُطُ عَلَيْهِ. وَمَنْ قَوْلُهُمْ: اسْتَتَكَحَ النَّوْمُ عَيْنَهُمْ. الْأَسَاسُ ٩٨٩.

(٢-٣) فِي م: «لَا يَدْخُلُ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَقِينَ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْخُرْجَيْنِ مِنَ الْقَبْلِ وَالْدَّبْرِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَشْتَبِهَاتِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيَوعِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤٦/١، ٥٥، ٧١/٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ ثُمَّ شَكَّ فِي الْحَدِيثِ فَلَهُ أَنْ يَصِلَ بِطَهَارَتِهِ تِلْكَ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٦/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ إِذَا شَكَّ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٩/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٩٨/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَجْتَبَى ٨٣/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١٧١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمَسْنَدِ ٦٣.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمَسْنَدِ ١٢/٣، ٣٧، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤. وَانْظُرْ مَا يَأْتِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فِي بَطْنِهِ شَيْئاً فَاشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ [شَيْءٌ] ^(٤) أَمْ لَا ^(٥)، فَلَا يُخْرِجُ ^(٦) مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ^(٧). وَلَئِنَّهُ إِذَا شَكَّ تَعَارَضَ عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ، فَجَبَّ سُقُوطُهُمَا، كَالْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَتَا، وَيَرْجِعُ إِلَى الْيَقِينِ ^(٨)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا، أَوْ يَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَضْبُوطَةً بِضَابِطٍ شَرْعِيٍّ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، كَمَا لَا يُلْتَفَتُ الْحَاكِمُ إِلَى قَوْلِ أَحَدِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

فصل: إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالْحَدَّثَ مَعًا، وَلَمْ يَعْلَمْ الْآخَرَ مِنْهُمَا، مِثْلَ مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مُتَطَهَّرًا مَرَّةً وَمُحَدِّثًا أُخْرَى، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا كَانَ بَعْدَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى حَالِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ أَنَّهُ قَدْ انْتَقَلَ عَنْ هَذَا الْحَدَثِ إِلَى الطَّهَارَةِ، وَلَمْ يَتَيَقَّنْ زَوَالَهَا، وَالْحَدَّثُ الْمُتَيَقَّنُ بَعْدَ الزَّوَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الطَّهَارَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا، فَوُجُودُهُ بَعْدَهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يُزُولُ عَنْ طَهَارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ بِشَكِّ، كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لِرَجُلٍ أَنَّهُ وَفَى زَيْدًا حَقَّهُ وَهُوَ مَائَةٌ، فَأَقَامَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِإِقْرَارِ خَصْمِهِ لَهُ بِمَائَةٍ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقٌّ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارُهُ قَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهَّرًا فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ؛ لَمَا ذَكَرْنَا فِي الطَّرْفِ الْآخَرِ.

فصل: وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ نَقَضَ طَهَارَتَهُ وَتَوَضَّأَ عَنْ حَدَثٍ، وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا، نَظَرَ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهَّرًا، فَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ نَقَضَ تِلْكَ الطَّهَارَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَنْ حَدَثٍ مَعَ بَقَاءِ تِلْكَ الطَّهَارَةِ، وَنَقَضَ هَذِهِ الطَّهَارَةَ الثَّانِيَةَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يُزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ،

(٤) تكملة من صحيح مسلم.

(٥) في م: «لم يخرج». والثبت في: الأصل، وصحيح مسلم.

(٦) في صحيح مسلم: «يخرج».

(٧) أخرجه مسلم في الباب الذي سبق الإشارة إليه في الحاشية السابقة. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٢،

٤١٠، ٤١٤، ٤٣٥، ٤٧١.

(٨) في م: «التيقن».

وإن كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُحَدِّثًا، فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ؛ لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ أَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى
الطَّهَارَةِ ثُمَّ نَقَضَهَا، وَالطَّهَارَةُ بَعْدَ نَقْضِهَا مَشْكُوكٌ فِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَهَذَا جَمِيعُ نَوَاقِضِ الطَّهَارَةِ. وَلَا تَنْتَقِضُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا ٧٨ ط
أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالْحَكَمِ، وَحَمَّادٍ: فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ،
وَنُتْفِ الْأَبْطِ، الْوُضُوءِ. وَقَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ بِخِلَافِهِمْ، وَلَا نَعْلَمُ فِيمَا يَقُولُونَ
حُجَّةً. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلُ

قال أبو محمد بن برّي النحوي^(٩): غَسَلَ الْجَنَابَةَ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ. وقال ابن السكيت^(١٠): الْغُسْلُ: الْمَاءُ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ. وَالْغُسْلُ: مَا غُسِلَ بِهِ الرَّأْسُ^(١١).

٥٢ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْمُوجِبُ لِلْغُسْلِ خُرُوجُ الْمَنِيِّ) الْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَالِكَ اسْتِعْرَاقٌ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ جَمِيعَ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ هَذِهِ السُّنَّةُ الْمُسَمَّاءُ: أَوَّلُهَا؛ خُرُوجُ الْمَنِيِّ، وَهُوَ الْمَاءُ الْغَلِيظُ الدَّافِقُ الَّذِي^(١٢) يَخْرُجُ عِنْدَ اسْتِثْدَادِ الشَّهْوَةِ، وَمَنِي الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ. وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، بِإِسْنَادِهِ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: الْمَرْأَةُ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَغْتَسِلْ». فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ. [قَالَتْ]^(١٣): وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبُهَةُ! مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيَّهِمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشُّبُهَةُ»^(١٤). وَفِي لَفْظٍ أَنَّهَا قَالَتْ: هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ^(١٥) غُسْلٍ إِذَا

(٩) أبو محمد عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المصري النحوي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. إنباه الرواة ١١٠/٢، وفيات الأعيان ١٠٨/٣، ١٠٩.

(١٠) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، اللغوي النحوي، كُتِبَ جَيِّدَةً نَافِعَةً، قُتِلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. تاريخ العلماء النحويين ٢٠١-٢٠٣.

(١١) إصلاح المنطق ٣٣.

(١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) تكملة من صحيح مسلم وغيره.

(١٤) أخرجه مسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٠/١. والنسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مظلماً يرى الرجل. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٢، ١٩٩، ١٢١/٣.

(١٥) سقط من: م.

هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَيْتِ الْمَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥)، فَخُرُوجُ الْمَنِيِّ الدَّفَاقِ بِشَهْوَةٍ^(٦)، يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي يَقْظَةٍ أَوْ فِي نَوْمٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٧). وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

فصل: فَإِنْ خَرَجَ شِبْهُ الْمَنِيِّ؛ لِمَرَضٍ أَوْ إِبْرَدَةٍ^(٨) لَا عَنْ شَهْوَةٍ، فَلَا غُسْلَ فِيهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ. وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَزَرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا رَأَيْتِ الْمَاءَ». وَقَوْلُهُ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(٩). وَلِأَنَّهُ مَنِيٌّ خَارِجٌ فَأَوْجَبَ الْغُسْلَ، كَمَا لَوْ خَرَجَ حَالُ الْإِغْمَاءِ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنِيَّ الْمَوْجِبَ لِلْغُسْلِ بِكَوْنِهِ أَيْضٌ غَلِيظًا، وَقَالَ لِعَلِيٍّ: «إِذَا فَضَخْتَ^(١٠) الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١١)، وَالْأَثَرُ: «إِذَا رَأَيْتِ^(١٢) فَضَخَ الْمَاءِ

(٥) أخرجه البخارى، في: باب الحياء في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفي: باب ما لا يستحى من الحق للفقهاء في الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ٤٤/١، ٧٩، ٣٦/٨. ومسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥١/١. والنسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١. وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والدارمي، في: باب في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٥/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل. الموطأ ٥١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٠/٢، ٢٩٢/٦، ٣٠٢، ٣٠٦.

(٦) في الأصل زيادة: «ينقض الوضوء».

(٧) أى: وهو قول عامة الفقهاء. انظر: عارضة الأحوذى ١٨٨/١.

(٨) في م: «برد». والإبردة، بالكسر: برد في الجوف.

(٩) أخرجه مسلم، في: باب إنما الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. والترمذى، في: باب ما جاء أن الماء من الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٨/١. والنسائي، في: باب الذى يحتمل ولا يرى الماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٦/١. وابن ماجه، في: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والدارمي، في: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩/٣، ٤١٦/٥، ٤٣١.

(١٠) أى: دققت.

(١١) في: باب في المذى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١. والنسائي، في: باب الغسل من المنى، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٩/١.

(١٢) سقط من: الأصل.

فَاغْتَسِلَ^(١٣)». وَالْفَضْخُ: خُرُوجُهُ عَلَى وَجْهِ الشَّدَّةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ^(١٤): ٧٩
خُرُوجُهُ بِالْعَجَلَةِ. وَقَوْلُهُ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». يَعْنِي الْاِحْتِلَامَ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ فِي الْاِحْتِلَامِ
بِالشَّهْوَةِ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مَنْسُوخٌ، عَلَى أَنَّ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَنِعَ كَوْنُهُ مَنِئًا؛ لِأَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ الْمَنِيَّ بِصِفَةٍ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي هَذَا.

فصل: فَإِنْ أَحَسَّ بِاتِّقَالِ الْمَنِيِّ عِنْدَ الشَّهْوَةِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ، فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَا
غُسْلَ عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخَرَقِيِّ، وَإِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنْ أَحَدٍ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ
الْفُقَهَاءِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحَدٍ وَجُوبُ الْغُسْلِ، وَأَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ يَرْجِعُ، وَأَحَبُّ
أَنْ يَغْتَسِلَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ خِلَافًا، قَالَ: لِأَنَّ الْجَنَابَةَ تَبَاعُدُ
الْمَاءَ عَنْ مَحَلِّهِ، وَقَدْ وَجَدَ، فَتَكُونُ الْجَنَابَةُ مَوْجُودَةً، فَيَجِبُ الْغُسْلُ بِهَا، وَلِأَنَّ
الْغُسْلَ تُرَاعَى فِيهِ الشَّهْوَةُ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِاتِّقَالِهِ، فَأَشْبَهَ مَالُو ظَهَرَ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ عَلَّقَ الْأَغْتِسَالَ عَلَى الرُّوْيَةِ وَفَضَّخَهُ، بِقَوْلِهِ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»، وَ«إِذَا فَضَّخَتْ
الْمَاءَ فَاغْتَسِلَ». فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِدُونِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِشْتِقَاقِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى جُنْبًا لِمُجَانِبَتِهِ الْمَاءَ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِخُرُوجِهِ مِنْهُ، أَوْ لِمُجَانِبَتِهِ
الصَّلَاةَ أَوْ الْمَسْجِدَ أَوْ غَيْرَهُمَا؛ مِمَّا مَنَعَ مِنْهُ، وَلَوْ سُمِّيَ بِذَلِكَ مَعَ الْخُرُوجِ، لَمْ
يَلْزَمْهُ وَجُودُ التَّسْمِيَةِ مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ، فَإِنَّ الْاِشْتِقَاقَ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْأَطْرَادِ، وَمُرَاعَاةُ
الشَّهْوَةِ لِلْحُكْمِ لَا يَلْزَمُ^(١٥) مِنْهُ اسْتِقْلَالُهَا بِهِ، فَإِنَّ أَحَدَ وَصْفِي الْعِلَّةِ وَشَرْطَ الْحُكْمِ
مُرَاعَاةُ لَهُ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِلَمْسِ النِّسَاءِ، وَبِمَا إِذَا وَجِدَتْ الشَّهْوَةُ
هَهُنَا مِنْ غَيْرِ اتِّقَالٍ؛ فَإِنَّ الشَّهْوَةَ لَا تَسْتَقِيلُ بِالْحُكْمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَعَ مُرَاعَاتِهَا
فِيهِ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ هَهُنَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا اتَّقَلَ، لَزِمَ مِنْهُ الْخُرُوجُ، وَإِنَّمَا
يَتَأَخَّرُ، وَلِذَلِكَ يَتَأَخَّرُ الْغُسْلُ إِلَى حِينَ خُرُوجِهِ، فَعَلَى هَذَا إِذَا خَرَجَ الْمَنِيُّ بَعْدَ

(١٣) أخرجه النسائي، في: باب الغسل من المني، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢٥/١.

(١٤) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحارثي الخبيلي الحافظ، تفقه على الإمام أحمد، وبرع، وصنف التصانيف الكثيرة. توفي سنة خمس وثمانين ومائتين. العبر ٧٤/٢، طبقات الخبابة ٨٦/١-٩٣.

(١٥) في م: «يلزمه».

ذلك لَرَمَهُ الغُسْلُ، سواءً اغْتَسَلَ قَبْلَ خُرُوجِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ؛ لِأَنَّهُ مَنِىَّ خَرَجَ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلَ، كَمَا لَوْ خَرَجَ حَالِ انْتِقَالِهِ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي الرَّجُلِ يُجَامِعُ وَلَمْ يُتَزَلْ، فَيَغْتَسِلْ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنِيُّ: عَلَيْهِ الغُسْلُ. وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ رَأَى فِي النَّامِ أَنَّهُ يُجَامِعُ فَاسْتَيْقَظَ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئاً، فَلَمَّا مَشَى خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ، قَالَ: يَغْتَسِلُ. وَقَالَ الْقَاضِي فِي الَّذِي أَحَسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ، فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مُقَارَنَةِ شَهْوَةٍ بَعْدَ الْبَوْلِ: لَا^(١٦) غُسْلٌ عَلَيْهِ. رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْبَوْلِ فَعَلَى رَوَايَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْبَوْلِ غَيْرَ الْمَنِيِّ الْمُتَنَقِّلِ/ ظ ٧٩ خَرَجَ بَغَيْرِ شَهْوَةٍ، فَاشْتَبَهَ الْخَارِجَ لِمَرَضٍ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَهُوَ ذَلِكَ الْمَنِيُّ الَّذِي انْتَقَلَ. وَوَجْهُ مَا قُلْنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْغُسْلِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ وَفَضْلِهِ، وَقَدْ وَجَدَ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى وَجُوبِ الغُسْلِ عَلَى الْمُجَامِعِ الَّذِي يَرَى الْمَاءَ بَعْدَ غُسْلِهِ، وَهَذَا مِثْلُهُ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى^(١٧) أَنَّ مَنْ أَحَسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ وَلَمْ يَخْرُجْ، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُوبُ الغُسْلِ عَلَيْهِ بظُهُورِهِ، لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ عَنْهُ بِالْكَلِّيَّةِ، مَعَ انْتِقَالِ الْمَنِيِّ لِشَهْوَةٍ وَخُرُوجِهِ.

فصل: فَأَمَّا إِنْ احْتَلَمَ، أَوْ جَامَعَ، فَأَمْنَى، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيُّ، فَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. قَالَ الْحَلَالُ: تَوَاتَرَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، بَالٍ أَوْ لَمْ يُبَلِّ، فَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ قَوْلُهُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ إِلَّا عَنْ شَهْوَةٍ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ: إِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْبَوْلِ، فَلَا غُسْلَ فِيهِ، وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَهُ اغْتَسَلَ. وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَثِقَلُ ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَّةُ مَاءٍ خَرَجَ بِالْذَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلَ كَالأَوَّلِ، وَبَعْدَ الْبَوْلِ خَرَجَ بَغَيْرِ ذَفْقٍ وَشَهْوَةٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَقِيَّتَهُ لَمَا تَخَلَّفَ بَعْدَ الْبَوْلِ، وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ، عَلَيْهِ

(١٦) فِي الْأَصْلِ: وَفَلَا.

(١٧) سَقَطَ مِنْ: م.

الغسل بكلِّ حالٍ. وهو مذهب الشافعي؛ لأنَّ الاعتبار بخروجه كسائر الأحداث. وقال في موضع آخر: لا غُسل عليه. رواية واحدة؛ لأنَّه جنابة واحدة، فلم يجب به غُسلان، كما لو خرَّج دفعة واحدة. والصحيح الأول^(١٨) لأنَّ الخروج يصلح موجبا للغسل، وما ذكره يُطلُّ بما إذا جامع فلم ينزل، فاغتسل، ثم أنزل، فإنَّ أحمد قد نصَّ على وجوب الغسل عليه بالإتزال مع وجوبه بالتقاء الختانين.

فصل: إذا رأى أنَّه قد احتلم، ولم يجد منياً، فلا غُسل عليه. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كلُّ من أخفَّظ عنه من أهل العلم. لكن إن مشى فخرَّج منه المنى، أو خرَّج بعد استيقاظه، فعليه الغُسل. نصَّ عليه أحمد؛ لأنَّ الظاهر أنَّه كان اتَّقَل، وتخلَّف خروجه إلى ما بعد الاستيقاظ. وإنَّ اتَّبه فرأى منياً، ولم يذكر احتلاماً، فعليه الغُسل. لا نعلم فيه خلافاً أيضاً. وروى نحو ذلك / عن عُمَرَ، وعُثْمَانَ، وبه قال ابن عباس، وعطاء، وسعيد بن جبیر، والشَّعْبِي، والنَّحَّعِي، والحسن، ومجاهد، وقادة، ومالك، والشافعي، وإسحاق؛ لأنَّ الظاهر أنَّ خروجه كان لاحتلام نسيه. وروى عن عُمَرَ، رضي الله عنه، أنَّه صَلَّى الفجر بالمسلمين، ثم خرَّج إلى الجُرف^(١٩) فرأى في ثوبه احتلاماً، فقال: ما أراي إلا قد احتلمت، فاغتسل، وغسل ثوبه، وصلى^(٢٠). وروى نحوه عن عثمان، وروث عائشة، رضي الله عنها، قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البُلبُل ولا يذكر احتلاماً؟ قال: «يغتسل». وعن الرجل يرى أنَّه قد احتلم، ولا يجد بللاً، فقال: «لا غُسل عليه». رواه أبو داود، وابن ماجه^(٢١). وروث أم سلمة، أنَّ أم

(١٨) في م: «أنه لا يجب الغسل».

(١٩) الجرف: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة. معجم البلدان ٦٢/٢.

(٢٠) أخرجه البيهقي، في: باب الرجل يجد في ثوبه منيا ولا يذكر احتلاماً، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٧٠/١.

(٢١) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجد البلة في منامه، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٤/١. وابن =

سَلِّمْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٢)، وهذا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَرَى الْمَاءَ.

فصل: إذا انْتَبَهَ مِنَ النَّوْمِ فَجَدَ بَلَلًا لَا يَعْلَمُ هَلْ هُوَ مَنِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا وَجَدَ بَلَّةً اغْتَسَلَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ إِبْرَدَةٌ، أَوْ لَاعَبَ أَهْلُهُ؛ فَإِنَّهُ رُبَّمَا خَرَجَ مِنْهُ الْمَذْيُ، فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ. وكذلك إِنْ كَانَ انْتَشَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ بَتْدَكْرٍ^(٢٣) أَوْ رُوَيْةٍ، لَا غُسْلَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَذْيٌ، وَقَدْ وَجَدَ سَبَبَهُ، فَلَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مَعَ الشَّكِّ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ ذَلِكَ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ؛ لَخَبَرِ عَائِشَةَ، وَلَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ اخْتِلَامٌ. وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَوَاضِعَ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ حَتَّى يُوقِنَ بِالْمَاءِ الدَّفَاقِ. قَالَ قَتَادَةُ: يَشْمُهُ. وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَلَأَنَّ الْيَقِينَ بَقَاءَ الطَّهَارَةِ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ. وَالْأَوَّلَى الْاِغْتِسَالُ؛ لِمُوَافَقَةِ الْخَيْرِ، وَإِزَالَةِ الشَّكِّ.

فصل: فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا، وَكَانَ مِمَّا لَا يَتَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّ عَمَرَ وَعُثْمَانَ اغْتَسَلَا حِينَ رَأَيَاهُ فِي ثَوْبِهِمَا، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْهُ، وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَحَدَثِ تَوَمَةٍ نَامَهَا فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَرَى أَمَارَةً تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلُهَا، فَيُعِيدُ مِنْ أَذْنَى تَوَمَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْهَا. وَإِنْ كَانَ الرَّائِي لَهُ غُلَامًا يُمَكِّنُ وُجُودَ الْمَنِيِّ مِنْهُ، كَابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَهُوَ كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ دَلِيلَهُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُجُودِ. وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ. فَأَمَّا إِنْ وَجَدَ الرَّجُلُ مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ يَتَنَامُ فِيهِ هُوَ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَحْتَمِلُ، فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ مُفْرَدًا يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ

= ماجه، في: باب من احتلم ولم ير بللا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٢٠٠. كما أخرجه الترمذى في: باب فيمن يستيقظ فبى بللا ولا يذكر احتلاما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ١/١٧٢. والدارمي، في: من يرى بللا ولا يذكر احتلاما، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١/١٩٥. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢٥٦

(٢٢) تقدم قريبا.

(٢٣) في الأصل: «بتدكر».

منه، / فَوُجُوبُ الْغُسْلِ عَلَيْهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْتِمَّ بِصَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ ٨٠ ط
أَحَدَهُمَا جُنُبٌ يَقِينًا، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُمَا، كَمَا لَوْ سَمِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَوْتَ
رِيحٍ، يَظُنُّ أَنَّهَا مِنْ صَاحِبِهِ، أَوْ لَا يَذَرِي مِنْ أُيُّهُمَا هِيَ.

فصل: إِذَا وَطِئَ امْرَأَتَهُ دُونَ الْفَرْجِ، فَدَبَّ مَاءُهَا إِلَى فَرْجِهَا، ثُمَّ خَرَجَ، أَوْ
وُطِئَ فِي الْفَرْجِ، فَاعْتَسَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ مَاءُ الرَّجُلِ مِنْ فَرْجِهَا، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا.
وَبِهَذَا قَالَ قَتَادَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: تَعْتَسِلُ؛ لِأَنَّهُ ^(٢٤) مَنِيٌّ خَارِجٌ
مِنْهُ ^(٢٥)، فَاشْتَبَهَ مَاءَهَا. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنِئُهَا، فَاشْتَبَهَ غَيْرَ الْمَنِئِ.

٥٣ - مسألة: قال: (وَالْتِقَاءُ الْخِتَانَيْنِ)

يَعْنِي: تَغْيِيبَ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْغُسْلِ، سِوَاءَ كَانَا
مُخْتَلِفَيْنِ أَوْ لَا، وَسِوَاءَ أَصَابَ مَوْضِعَ الْخِتَانِ مِنْهُ مَوْضِعٌ خِتَانِهَا أَوْ لَمْ يُصِبه. وَلَوْ
مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ فَلَا غُسْلَ بِالْإِتِّفَاقِ. وَاتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ
الْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا مَا حَكَّيَ عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يَقُولُونَ: لَا
غُسْلَ عَلَى مَنْ جَامَعَ فَأَكْسَلَ. ^(١) يَعْنِي: لَمْ يُنْزَلْ. وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ أَحَادِيثَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَتْ رُحْصَةٌ رَخَّصَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَمَرَ بِالْغُسْلِ، قَالَ سَهْلُ
ابْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّ «الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ» كَانَ رُحْصَةً أُرْخَّصَ فِيهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢). وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ،

(٢٤-٢٥) في م: «متى خرج».

(١-٢) سقط من: م.

(٢) كذا ورد. وليس مما اتفق عليه البخاري ومسلم. والذي اتفقا عليه من حديث أبي بن كعب، أنه قال:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يَنْزَلْ؟ قَالَ: «يَقْبِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي». أخرجه
البخاري، في: باب غسل ما يصب من فرج المرأة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨١/١. ومسلم، في:
باب إذا الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٠/١.

أما نسخ «الماء من الماء» فقد اتفقا في حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ
ثُمَّ جَهَّزَهَا فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ». أخرجه البخاري، في: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح
البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب نسخ «الماء من الماء» من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١.

والتَّرمِذِيُّ، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣). وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قال: اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ الدَّافِقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ، وقال الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ،^(٤) قال، قال^(٥) أبو موسى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ، أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَأَنَا أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ. قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦). وَفِي حَدِيثٍ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ جَعَلَتْهُ نَكَالًا^(٧). وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، وَجَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٨). زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَنْ لَمْ يَنْزِلْ».

(٣) من أول قوله «رواه الإمام أحمد» سقط من: الأصل، وأخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١١٥/٥، ١١٦. وأبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٠/١. والترمذي، في: باب ماجاء في أن الماء من الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٧/١.

(٤-٥) في م: «فقال».

(٥) حديث «إذا قعد بين شعبها الأربع» متفق عليه، من حديث أبي هريرة، كما مر في الصفحة السابقة، وكما يأتي بعد قليل، أما حديث أبي موسى الأشعري، عن عائشة، رضي الله عنها، فقد أخرجه مسلم، في: باب نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٣٧١/١. والإمام مالك، في: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٧/٦.

أما حديث عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين، فقد أخرجه أيضا الترمذي، في: باب ماجاء في إذا التقى الختانان وجب الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٤/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في وجوب الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٧/٦، ١١٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٦١، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٦٥.

(٦) انظر: مسند الإمام أحمد ١١٥/٥.

(٧) تقدم تخريج رواية الشيخين له. وأخرجه أيضا أبو داود، في: باب في الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٩/١. والنسائي، في: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٢/١. والدارمي، في: باب في مس الختان الختان، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٤/١. والإمام أحمد، في: =

قال الأزهرى^(٨): أَرَادَ بَيْنَ شُعْبَتَيْ رِجْلَيْهَا/ وَشُعْبَتَيْ شَفْرَيْهَا^(٩). وَحَدِيثُهُمْ مَنْسُوخٌ ٨١ و
بَدِيلٌ حَدِيثٌ سَهْلٌ بِنِ سَعْدٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

فصل: وَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى كُلِّ وَاطِئٍ وَمَوْطُوءٍ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْغُسْلِ،
سواءً كَانَ الْفَرْجُ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا، مِنْ كُلِّ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمِيٍّ^(١٠)، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، طَائِعًا أَوْ
مُكْرَهًا، نَائِمًا أَوْ يَفْظَانًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِوَطْءِ الْمَيِّتَةِ وَالْبَيْهَمَةِ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِمَقْصُودٍ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ. وَلَنَا أَنَّهُ إِبْلَاجٌ
فِي فَرْجٍ، فَوَجِبَ بِهِ الْغُسْلُ، كَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ فِي حَيَاتِهَا، وَوَطْءِ الْآدَمِيَّةِ الْمَيِّتَةِ^(١١)
دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِوَطْءِ الْعَجُوزِ وَالشَّوْهَاءِ.

فصل: وَإِنْ أُولِجَ بَعْضُ الْحَشْفَةِ، أَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ فِي السَّرَّةِ، وَلَمْ
يُنْزَلْ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْبِقَاءُ الْجَنَائِنِ وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ. وَإِنْ انْقَطَعَتْ
الْحَشْفَةُ، فَأُولِجَ الْبَاقِي مِنْ ذَكَرِهِ، وَكَانَ يَقْدِرُ الْحَشْفَةُ، وَجِبَ الْغُسْلُ، وَتَعَلَّقَتْ
بِهِ أَحْكَامُ الْوَطْءِ؛ مِنَ الْمَهْرِ وَغَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ.

فصل: فَإِنْ أُولِجَ فِي قُبُلِ خُنْثَى مُشْكِلٍ، أَوْ أُولِجَ الْخُنْثَى ذَكَرُهُ فِي فَرْجٍ، أَوْ
وَطِئَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ فِي قُبُلِهِ، فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ
خِلْفَةً زَائِدَةً. فَإِنْ أُتْرِلَ الْوَاطِئُ أَوْ أُتْرِلَ الْمَوْطُوءُ مِنْ قُبُلِهِ، فَعَلَى مَنْ أُتْرِلَ الْغُسْلُ.
وَيُبَيِّنُ لِمَنْ أُتْرِلَ مِنْ ذَكَرِهِ حُكْمُ الرِّجَالِ، وَلِمَنْ أُتْرِلَ مِنْ قُبُلِهِ حُكْمُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِذَلِكَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ،
أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِالذَّكُورِيَّةِ بِالْإِنْزَالِ مِنْ ذَكَرِهِ، وَلَا بِالْأُنْثَوِيَّةِ بِالْحَيْضِ مِنْ فَرْجِهِ،
وَلَا بِالْبُلُوغِ هَذَا. وَلَنَا، أَنَّهُ أَمَرَ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَحَدَ الصَّنَفَيْنِ، فَكَانَ دَلِيلًا عَلَيْهِ،

= المسند ٢/٢٣٤، ٣٩٣، ٣٤٧، ٤٧١، ٥٢٠.

(٨) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى المروى اللغوى الإمام المشهور، صاحب «تهذيب اللغة»،
المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة. وفيات الأعيان ٤/٣٣٤-٣٣٦.

(٩) انظر: تهذيب اللغة ١/٤٤٤.

(١٠) في الأصل: «بهم».

(١١) سقط من: الأصل.

كَالْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِهِ أَوْ مِنْ قُبْلِهِ، وَلَأنَّهُ أُنْزِلَ الْمَاءُ الدَّافِقُ لَشَهْوَةٍ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». وَبِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ تَثَبُّتَ لَهُ الذُّكُورِيَّةُ أَوْ الْأُنْثَوِيَّةُ.

فصل: فَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ أَوْ الْمَوْطُوءُ صَغِيرًا، فَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ. وَقَالَ: إِذَا أَتَى عَلَى الصَّبِيِّ تِسْعَ سِنِينَ، وَمِثْلُهَا يَوْطًا، وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ. وَسُئِلَ عَنِ الْغُلَامِ يُجَامِعُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَتَلْعَ، فَجَامَعَ الْمَرْأَةَ، يَكُونُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْغُسْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ لَهُ: أُنْزِلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ: تَرَى (١٢) عَائِشَةَ حِينَ كَانَ يَطُوفُهَا النَّبِيُّ ﷺ لَمْ تَكُنْ تَغْتَسِلُ! وَيُرَوَّى عَنْهَا: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ/ وَجِبَ الْغُسْلُ». وَحَمَلَ الْقَاضِي كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَأَبَى ثَوْرٍ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَأْتَمُ، وَلَا هِيَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ الَّتِي تَجِبُ الطَّهَّارَةُ لَهَا، فَأَشْبَهَتْ الْحَائِضَ. وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ؛ لِتَضَرُّجِهِ بِالْوُجُوبِ، وَذَمُّهُ قَوْلَ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَقَوْلُهُ: هُوَ قَوْلُ سَوَاءٍ. وَاحْتِجَ بِفِعْلِ عَائِشَةَ، وَرَوَاتِهَا لِلْحَدِيثِ الْعَامِّ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَلَأنَّهُمَا أَجَابَتْ بِفِعْلِهَا وَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، بِقَوْلِهَا: فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاغْتَسَلْنَا. فَكَيْفَ تَكُونُ خَارِجَةً مِنْهُ! وَلَيْسَ مَعْنَى وَجُوبِ الْغُسْلِ فِي الصَّغِيرِ التَّائِيْمُ بِتَرْكِهِ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ شَرَطُ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَالطَّوَافِ، وَإِبَاحَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا يَأْتُمُ الْبَالِغُ بِتَأْخِيرِهِ فِي مَوْضِعِ تَأْخُرِ الْوَاجِبِ بِتَرْكِهِ، وَلِذَلِكَ لَوْ أُخِّرَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، لَمْ يَأْتُمْ، وَالصَّبِيُّ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَأْتُمْ بِالتَّأْخِيرِ، وَبَقِيَ فِي حَقِّهِ شَرَطًا، كَمَا فِي حَقِّ الْكَبِيرِ، وَإِذَا بَلَغَ كَانَ حُكْمُ الْحَدَثِ فِي حَقِّهِ بَاقِيًا، كَالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ فِي حَقِّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٤ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنْ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، سَوَاءً كَانَ أَصْلِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا، اغْتَسَلَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ، وَجَدَ مِنْهُ فِي زَمَنِ كُفْرِهِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ أَوْ لَمْ

٨١ ط

يُوجَدُ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يُسْتَحَبُّ
الْعُسْلُ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وُجِدَتْ مِنْهُ جَنَابَةٌ زَمَنَ كُفْرِهِ، فَعَلِيهِ
الْعُسْلُ إِذَا أَسْلَمَ، سَوَاءً كَانَ قَدْ اغْتَسَلَ فِي زَمَنِ كُفْرِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ. وَهَذَا مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ. وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ الْعُسْلَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ الْكَثِيرَ وَالْجَمَّ الْغَفِيرَ
أَسْلَمُوا، فَلَوْ أَمَرَ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْعُسْلِ، لَنَقَلَ ثَقُلًا مُتَوَاتِرًا أَوْ ظَاهِرًا، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ^(١) عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ تُؤْخَذُ
مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ^(٢)». وَلَوْ كَانَ الْعُسْلُ وَاجِبًا لَأَمَرَهُمْ بِهِ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ
وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ. وَلَنَا مَارُوَى قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدُ
الْإِسْلَامَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ^(٣). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٤) / وَأَمَرُهُ
يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِلَّةِ الثَّقَلِ، فَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ أَوْجَبَ الْعُسْلَ عَلَى مَنْ
أَسْلَمَ بَعْدَ الْجَنَابَةِ فِي شِرْكِهِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَالِغَ لَا يَسْلَمُ مِنْهَا، ثُمَّ إِنَّ الْخَبَرَ إِذَا
صَحَّ كَانَ حُجَّةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَرْطِ آخَرَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ،

٨٢ و

(١) كَذَا وَرَدَ فِي النَّسخِ، وَتَمَامُ الْحَدِيثِ: «اللَّهُ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ
أَطَاعُوا فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: وَجُوبِ الزَّكَاةِ، وَبَابِ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا، مِنْ
كِتَابِ الزَّكَاةِ، وَفِي: بَابِ بَعْثِ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حِجَّةِ الْوُدَاعِ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي، وَفِي: بَابِ
مَاجَاءِ فِي دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَنَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٠/٢،
١٥٨، ٢٠٤/٥، ١٤٠/٩. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الدَّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشُرَائِعِ الْإِسْلَامِ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٥٠/١، ٥١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٦٦/١.
وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، وَبَابِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. الْمُجْتَبَى ٤١،
وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ فَرَضِ الزَّكَاةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٥٦٨/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي فَضْلِ
الزَّكَاةِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٧٩/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٣/١.

(٣) السَّدْرَةُ: شَجَرَةُ النَّبَقِ... وَإِذَا أُطْلِقَ السَّدْرُ فِي الْفَسْلِ فَالْمُرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ. الْمَصْبَاحُ الْخَمِيرُ.
(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ فَيُؤْمَرُ بِالْعُسْلِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٨٦/١.
وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَمَا لَا يُوجِبُهُ غُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى
٩١/١. كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْاِغْتِسَالِ عِنْدَمَا يَسْلَمُ الرَّجُلُ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ. عَارِضَةُ
الْأَحْوَذِيِّ ٨٤/٣. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦١/٥.

وَأُسَيْدَ بْنِ حُضَيْرٍ، حِينَ أَرَادَ الْإِسْلَامَ، سَأَلَا مُصَنَّبَ بْنَ عُمَيْرٍ، وَأُسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ: كَيْفَ تَصْنَعُونَ إِذَا دَخَلْتُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ؟ قَالَا: نَغْتَسِلُ، وَنَشْهَدُ شَهَادَةَ الْحَقِّ^(٥). وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَفِيضًا، وَلَأنَّ الْكَافِرَ لَا يَسْلَمُ غَالِبًا مِنْ جَنَائِهِ تَلَحُّقُهُ، وَتَجَاسِيَةِ تُصَيِّبِهِ، وَهُوَ لَا يَغْتَسِلُ، وَلَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ إِذَا اغْتَسَلَ، فَأُقِيمَتْ مِظَنَّتُهُ ذَلِكَ مُقَامَ حَقِيقَتِهِ، كَمَا أُقِيمَ التَّوْمُ مُقَامَ الْحَدِّثِ، وَالتِّقَاءُ الْخِثَانَيْنِ مُقَامَ الْإِنْتِزَالِ.

فصل: فَإِنْ أَجْنَبَ الْكَافِرُ ثُمَّ أَسْلَمَ، لَمْ يَلْزَمُهُ غُسْلُ الْجَنَابَةِ، سَوَاءً اغْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ. وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ أَوْجَبَ غُسْلَ الْإِسْلَامِ، وَقَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَيْهِ الْغُسْلُ فِي الْحَالَيْنِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّكْلِيفِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْغُسْلِ، كَالصَّبَا وَالْجُنُونِ، وَاغْتِسَالَهُ فِي كُفْرِهِ لَا يَرْفَعُ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْحَدَّثَيْنِ، فَلَمْ يَرْتَفِعْ فِي حَالِ كُفْرِهِ كَالْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ. وَحُكِيَ عَنْ أَيْ حَنِيفَةٍ. وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرْفَعُ حَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ نِيَّةٍ مِنَ الصَّبِيِّ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ، فَلَمْ تَصِحَّ مِنْ كَافِرٍ، كَالصَّلَاةِ. وَلَنَا - عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ - أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَحَدًا بِغُسْلِ الْجَنَابَةِ مَعَ كَثْرَةِ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْبَالِغِينَ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَلَأنَّ الْمِظَنَّةَ أُقِيمَتْ مُقَامَ حَقِيقَةِ الْحَدِّثِ، فَسَقَطَ حُكْمُ الْحَدِّثِ كَالسَّفَرِ مَعَ الْمَشَقَّةِ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ الْمُسْلِمُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ قَيْسٍ. وَيُسْتَحَبُّ إِزَالَةُ شَعْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَسْلَمَ، فَقَالَ: «اخْلُقْ». وَقَالَ لآخرَ مَعَهُ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاخْتِنِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦). وَأَقْلَّ أَحْوَالِ الْأَمْرِ الْاسْتِحْبَابُ.

٥٥ - مسألة: قال: (وَالطُّهْرُ مِنَ الْخَيْضِ وَالنِّفَاسِ)

قال ابن عَقِيلٍ: هَذَا تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ الْمَوْجِبَ لِلْغُسْلِ فِي التَّحْقِيقِ هُوَ الْخَيْضُ

(٥) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام ٤٣٦/٢.

(٦) في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١٥/٣.

والتَّفَاسُ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْحَدَّثُ، وَانْقِطَاعُهُ شَرْطُ وُجُوبِ لِلْعُسْلِ وَصِحَّتِهِ، فَسَمَّاهُ مُوجِبًا لَذَلِكَ، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: انْقِطَاعُ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ. وَالْمُبْطِلُ إِنَّمَا هُوَ الْحَدَّثُ الْخَارِجُ، لَكِنْ عَفِيَ عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ، فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ زَالَتْ الضَّرُورَةُ،/ فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدِيثِ حِينَئِذٍ، وَأُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْانْقِطَاعِ؛ لِظُهُورِهِ عِنْدَهُ. وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ الْعُسْلِ بِالْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، فَقَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «دَعِي الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١). وَأَمَرَ بِهِ فِي حَدِيثٍ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ ^(٢)، وَأَمَرَ بِهِ فِي حَدِيثٍ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَسَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ، وَحَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، وَغَيْرُهُنَّ ^(٣)، وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ ^(٤) يَعْْنِي: إِذَا اغْتَسَلْنَ. مَنَعَ الزَّوْجَ وَطَآهَهَا قَبْلَ الْعُسْلِ، فَذَلَّ عَلَى وُجُوبِهِ عَلَيْهَا. وَالتَّفَاسُ كَالْحَيْضِ سِوَاءٍ؛ فَإِنَّ دَمَ التَّفَاسِ هُوَ دَمُ الْحَيْضِ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ يَنْصَرِفُ إِلَى غِذَاءِ الْوَلَدِ، فَحِينَ خَرَجَ الْوَلَدُ خَرَجَ الدَّمُ ^(٥) لِعَدَمِ مَصْرِفِهِ،

(١) يَأْتِي الْحَدِيثُ بِتَامِهِ فِي بَابِ الْحَيْضِ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ غَسْلِ الدَّمِ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ، وَفِي: بَابِ الْاسْتِحَاضَةِ، وَبَابِ إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ، وَبَابِ إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيْضٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٦٦، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَغَسْلِهَا وَصَلَاتِهَا، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٦٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ وَمَنْ قَالَ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ...، وَبَابِ مَنْ رَوَى أَنَّ الْحَيْضَةَ إِذَا أَدْبَرَتْ لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٦٣-٦٥. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/١٩٧. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، وَبَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ ذِكْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، وَبَابِ الْفَرْقِ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمُجْتَمَعُ ١/٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابِ مَاجَاءِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَتْ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١/٢٠٣، ٢٠٤. وَالإمامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُوطَأُ ١/٦١. وَالإمامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٦/٤٦٤. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ فِي غَسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/١٩٨.

(٢) تَأْتِي هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي بَابِ الْحَيْضِ، الْمَسَائِلُ ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٢٢.

(٤) مِنْ: م.

وَسُمِّيَ نِفَاسًا.

فصل: فَأَمَّا الْوَلَادَةُ إِذَا عَرِيَتْ عَنْ دَمٍ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْغُسْلُ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ
الْجَرَجِيِّ. وَقَالَ غَيْرُهُ: فِيهَا وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِطْنَةٌ لِلنَّفَاسِ
الْمُوجِبِ، فَقَامَتْ مَقَامُهُ فِي الْإِيجَابِ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، وَلِأَنَّهَا يُسْتَبْرَأُ بِهَا
الرَّحِمُ، أَشْبَهَتْ الْحَيْضَ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَالْوَجْهَيْنِ. وَالْأَوَّلُ^(٥)
الصَّحِيحُ؛ فَإِنَّ الْوُجُوبَ بِالشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِالْغُسْلِ هُنَا، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى
الْمَنْصُوصِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ وَلَا مَنِيٍّ؛ وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْإِيجَابِ بِهِذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ.
وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مِطْنَةٌ. قُلْنَا: الْمَظَانُّ إِنَّمَا يُعْلَمُ جَعْلُهَا مِطْنَةً بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَا نَصٌّ
فِي هَذَا وَلَا إِجْمَاعٌ، وَالْقِيَاسُ الْآخَرُ مُجَرَّدُ طَرْدٍ لَا مَعْنَى تَحْتَهُ، ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَا فِي
أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، فَلَيْسَ تَشْبِيهُهُ^(٦) بِهِ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ فِي سَائِرِ
الْأَحْكَامِ.

فصل: إِذَا كَانَ عَلَى الْحَائِضِ جَنَابَةٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ حَتَّى يَنْقَطِعَ
حَيْضُهَا. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَا يُفِيدُ شَيْئًا مِنْ
الْأَحْكَامِ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ لِلْجَنَابَةِ فِي زَمَنِ حَيْضِهَا، صَحَّ غُسْلُهَا، وَزَالَ حُكْمُ
الْجَنَابَةِ. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَقَالَ: تَزُولُ الْجَنَابَةُ، وَالْحَيْضُ لَا يَزُولُ حَتَّى يَنْقَطِعَ
الدَّمُ. قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: لَا تَغْتَسِلُ. إِلَّا عَطَاءٌ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَيْضُ أَكْبَرُ. قَالَ:
ثُمَّ تَزَلَّ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: تَغْتَسِلُ. وَهَذَا لِأَنَّ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ لَا يَمْنَعُ ارْتِفَاعَ الْآخَرِ،
كَأَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَتْ الْمُحَدِّثُ حَدَّثَ الْأَصْغَرِ.

و ٨٣

فصل: وَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ/ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ،
وعائشة، والحسن، والنخعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر،
وأصحاب الرأي. وعن عليٍّ، وأبي هريرة، أَنَّهُمَا قَالَا: مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ. وَبِهِ
قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالزُّهْرِيُّ. وَاخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ

(٥) مكان هذا في م: «الثاني لا يجب وهو»، والثبت في الأصل، وما في م تكرار لما تقدم في أول الفصل.

(٦) في م: «تشبيه».

الجُوزَ جَانِي؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ^(٧) فَلْيَتَوَضَّأْ^(٨)». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا رَوَايَةَ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ، فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ الْكَافِرَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَغْتَسِلَ لِمَا غَسَلَ أَبَاهُ^(٩). وَلَنَا، قَوْلُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ^(١٠)، قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تُنْزَعَ خِفَافَتُنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ^(١١) إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ^(١٢). وَلَأَنَّهُ غُسِلَ آدَمِيُّ فَلَمْ يُوجِبِ الْغُسْلَ كَغُسْلِ الْحَيِّ، وَحَدِيثُهُمْ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَيْسَ فِي هَذَا حَدِيثٍ يَثْبُتُ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْمَلُ بِهِ فِي وُجُوبِ الْوُضُوءِ عَلَى مَنْ حَمَلَهُ. وَقَدْ ذُكِرَ لِعَائِشَةَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ». قَالَتْ: وَهَلْ هِيَ إِلَّا أَعْوَادُ حَمَلِهَا! ذَكَرَهُ الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ فِي الْوُضُوءِ مِنْ حَمَلِهِ. وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجُوزْجَانِيُّ: لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ غَسَلَ أَبَا طَالِبٍ، إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبْ فَوَارِهِ، وَلَا تُحَدِّثَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَأْتِيَنِي». قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَمَرَنِي فَاغْتَسَلْتُ. وَقَدْ قِيلَ: يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ غُسْلِ الْكَافِرِ الْحَيِّ. وَلَا نَعْلَمُ لِقَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ حُجَّةً تُوجِبُهُ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ.

فصل: ولا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَجْنُونِ وَالْمُعَمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ،

(٧) في م: «حمل ميتاً».

(٨) تقدم تحريجه في المسألة ٤٩، صفحة ٢٥٦، وهو يروى أيضاً عن علي وعائشة والمغيرة.

(٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٠٣/١، ١٣٠.

(١٠) في النسخ: «الرازي» تحريف. وهو صحابي غزا مع النبي ﷺ تتي عشرة غزوة، وسكن الكوفة.

انظر: أسد الغابة ٢٧/٣.

(١١) سقط من: الأصل.

(١٢) أخرجه الترمذي، في: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى

١٤٢/١. والنسائي، في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١.

وابن ماجه، في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والإمام أحمد، في:

المسند ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

ولا أعلم في هذا خلافاً. قال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ اغتسل من (١٣) الإغماء (١٤). وأجمعوا على أنه لا يجب، ولأن زوال العقل في نفسه ليس بموجب للغسل، ووجود الإنزال مشكوك فيه، فلا تزول عن اليقين بالشك، فإن ثبت بينهما الإنزال فعليهما الغسل؛ لأنه يكون من احتلام، فيدخل في جملة الموجبات المذكورة، ويستحب الغسل من جميع ما نفينا وجوب الغسل منه؛ لوجود ما يدل عليه من فعل النبي ﷺ له، والخروج من الخلاف.

٥٦ - مسألة: قال: (والحائض والجنب والمشرِك إذا غَمَسُوا أيديهم في الماء، فهو طاهر)

ط ٨٣

/ أمّا طهارة الماء فلا إشكال فيه، إلا أن يكون على أيديهم نجاسة، فإن أجسامهم طاهرة، وهذه الأحداث لا تقتضي تنجيسها. قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، ثبت ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، رضي الله عنهم، وغيرهم من الفقهاء. وقالت عائشة: عرق الحائض طاهر. وكل ذلك قول مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا يحفظ عن غيرهم خلافتهم. وقد روى أبو هريرة، أن رسول الله ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب، قال: فاختنست منه فاغتسلت، ثم جئت؛ فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» قال: يا رسول الله كنت جنباً، فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة. فقال: «سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس» متفق عليه (١). وروى أن النبي ﷺ قدّم إليه بعض نسائه قصعة ليتوضأ منها. فقالت امرأة: إني غمست يدي فيها وأنا جنب. فقال: «الماء لا ينجب» (٢). وقال لعائشة: «ناولي الحُمرة

(١٣) في م: «عن».

(١٤) انظر: ما أخرجه البخاري، في: باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١٧٦/١. ومسلم، في: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣١١/١. والسنن، في: باب الائتمام بالإمام يصلي قاعداً، من كتاب الإمامة. المجتبى ٧٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥١/٦، ٥٢/٢.

(١) تقدم في صفحة ٣٣.

(٢) تقدم في صفحة ٣١، ٣٣.

مِنَ الْمَسْجِدِ». فقالت: إِنِّي حَائِضٌ، قال: «إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». وكان رَسُولُ اللَّهِ يَشْرَبُ مِنْ سُوْرٍ عَائِشَةُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيهَا، وَتَتَعَرَّقُ الْعَرَقُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَيَأْخُذُهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيهَا. وَكَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حَائِضٌ^(٣)، وَتَوَضَّأُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَتَوَضَّأَ عُمَرُ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ. وَأَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ يَهُودِيًّا دَعَاهُ إِلَى خُبْزٍ وَإِهَالَةِ سَيْحَةٍ^(٤). وَلَأَنَّ الْكُفْرَ مَعْنَى فِي قَلْبِهِ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِي نَجَاسَةِ ظَاهِرِهِ كَسَائِرِ مَا فِي الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ. وَتَخْرُجُ التَّغْرِيقُ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الَّذِي لَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَالْخَنْزِيرَ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَالْخَنْزِيرَ، وَمَنْ لَا تَحُلُّ ذَبِيحَتِهِمْ، كَمَا فَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ فِي آيَتِهِمْ وَتَايِهِمْ.

فصل: وَأَمَّا طَهُورِيَّةُ الْمَاءِ، فَإِنَّ الْحَائِضَ وَالْكَافِرَ لَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُمَا يَدَيْهِمَا فِي الْمَاءِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ حَدَثَهُمَا لَا يَرْتَفِعُ. وَأَمَّا الْجُنُبُ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ بِغَمْسِ يَدِهِ فِي الْمَاءِ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْهَا^(٥)، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَهُورِيَّتِهِ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي قَالَتْ: غَمَسْتُ يَدَيَّ فِي الْمَاءِ، وَأَنَا جُنُبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ». وَلَأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَرْتَفِعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، فَأَشْبَهَ غَمَسَ الْحَائِضِ. وَإِنْ تَوَيَّ رَفَعَ حَدِيثَهَا، فَحُكْمُ الْمَاءِ حُكْمُ مَا لَوْ اغْتَسَلَ الْجُنُبُ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ. / وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا تَوَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ، ثُمَّ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لِيُعْتَرَفَ بِهَا، صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا. وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ إِذَا تَوَيَّ الْأَعْتَزَافَ لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْأَعْتَزَافِ مَنَعَ قَصْدَ غَسْلِهَا، عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ فِي الْمُتَوَضَّئِ إِذَا اغْتَرَفَ مِنَ الْإِنَاءِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ. وَإِنْ انْقَطَعَ حَيْضُ الْمَرْأَةِ وَلَمْ تَغْتَسِلْ، فَهِيَ كَالْجُنُبِ، فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْضِيلِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ^(٦) عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا؛ فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ، فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ يَغْمَسُ يَدَهُ

(٣) انظر لكل ذلك صفحة ٦٩، و صفحة ٧٠.

(٤) انظر لكل ما تقدم صفحات ١١٠-١١٢.

(٥) في م: «منها».

(٦) أى: الثقل.

في الإِنَاءِ: إِذَا كَانَا نَظِيفَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٧): كُنْتُ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، ثُمَّ حَدَّثْتُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَكَأَنِّي تَهَيَّئْتُهُ. وَسُئِلَ عَنْ جُنُبٍ وُضِعَ لَهُ مَاءٌ فَأُدْخِلَ يَدَهُ يَنْظُرُ خَرَهُ مِنْ بَرْدِهِ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ إَصْبَعًا فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدُ أَجْمَعَ فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ. وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَلَا مَا يَصُبُّ بِهِ عَلَى يَدِهِ، أَتَرَى أَنْ يَأْخُذَ بَقَمِهِ؟ قَالَ: لَا، يَدُهُ وَفَمُهُ وَاجِدٌ. وَقِيَّاسُ الْمَذْهَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ الْمُجَرَّدَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ. وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ: إِنْ أُدْخِلَ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ لَمْ يَفْسُدْ، وَإِنْ أُدْخِلَ رِجْلَهُ فَسَدَ؛ لِأَنَّ الْجُنُبَ نَجِسٌ، وَعَفِيَ عَنْ يَدِهِ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ. وَكَرِهَ النَّحْيِيُّ الْوُضُوءَ بِسُورِ الْحَائِضِ. وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ لِلصَّلَاةِ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِسُورِهَا بَأْسًا؛ مِنْهُمْ الْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ. وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى طَهَارَةِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِيمَا إِذَا أَصَابَتْهُمَا نَجَاسَةٌ، فَاسْتَوَيَا فِي الْجَنَائِةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ يُرَادُ بِهَا الْاِغْتِرَافُ، وَقَصْدُهُ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهَا لَا يُعْتَرَفُ بِهَا، فَكَانَ غَمْسُهَا بَعْدَ إِزَادَةِ الْعَسَلِ اسْتِعْمَالًا لِلْمَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٧ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وُضُوءِ^(١) الْمَرْأَةِ إِذَا حَلَّتْ بِالْمَاءِ)

اختلفت الرواية عن أحمد، رحمه الله، في وُضُوءِ الرَّجُلِ بِفَضْلِ طَهْوَرِ^(٢) الْمَرْأَةِ إِذَا حَلَّتْ بِهِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسَ^(٣)

(٧) من: م.

(١) في م: «طهور».

(٢) في م: «وضوء».

(٣) عبد الله بن مرجس المزني، صحابي سكن البصرة، روى عن النبي ﷺ وعن الصحابة. تهذيب التهذيب

٢٣٣/٥، ٢٣٢/٥.

والحسن، وعُثَيْمِ بْنِ قَيْسٍ^(٤)، وهو قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ. قَالَ أَحْمَدُ:
 قَدْ كَرِهَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،/ وَأَمَّا إِذَا كَانَ جَمِيعًا فَلَا بَأْسَ. ٨٤ ظ
 والثانية، يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ^(٥)
 مَيْمُونَةٍ^(٦). وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ: اغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ، فَفَضَّلْتُ فِيهَا فَضْلَةً، فَجَاءَ النَّبِيُّ
 ﷺ يَغْتَسِلُ، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: «الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ»^(٧).
 وَلِأَنَّهُ مَاءٌ طَهُورٌ، جَازَ لِلْمَرْأَةِ الْوُضُوءُ بِهِ، فَجَازَ لِلرَّجُلِ كَفَضْلِ الرَّجُلِ. وَوَجْهُ
 الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ
 بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٨). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ
 مَاجَهٍ^(٩). قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(١٠): قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: خَبَرْتُ الْأَقْرَعَ^(١١) لَا يَصِحُّ.
 وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا خَبَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرِجٍ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ، وَمَنْ رَفَعَهُ فَقَدْ
 أْخْطَأَ. قُلْنَا: قَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجَّ بِهِ، وَهَذَا يُقَدَّمُ عَلَى التَّضْعِيفِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ
 يَكُونَ قَدْ رَوَى مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ خَفِيَ عَلَى مَنْ ضَعَّفَهُ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ

(٤) عُثَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْمَازَنِيِّ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ: لَا تَصَحُّ لَهُ رَوَايَةٌ وَلَا صَحْبَةٌ. أَسَدُ
 الْغَابَةِ ٣٤٣/٤.

(٥) فِي مِ زِيَادَةَ: «وُضُوءٌ».

(٦) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَغَسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِثْنَاءِ وَاحِدٍ لَمْ يَخْ،
 مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٥٧/١. وَابْنُ مَاجَهٍ، فِي: بَابِ الرُّخْصَةِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، مِنْ كِتَابِ
 الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ١٣٢/١.

(٧) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣١. وَهُوَ بِهَذَا الْفِطْرَةِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، أَخْرَجَهُ فِي: بَابِ اسْتِعْمَالِ الرَّجُلِ فَضْلَ وَضُوءِ
 الْمَرْأَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِقُطِيِّ ٥٢/١.

(٨) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ. مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٢/١.
 (٩) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٩/١.
 وَابْنُ مَاجَهٍ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ١٣٢/١. كَمَا
 أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنْ فَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ، مِنْ كِتَابِ الْمَيَاهِ. الْمَجْتَبَى ١٤٦/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي:
 الْمُسْنَدِ ٢١٣/٤، ٦٦/٥.

(١٠) فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ ٤٢/١.

(١١) هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو. كَمَا جَاءَ فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ.

الصَّحَابَةِ، قال أحمد: أَكْثَرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يقولون: إِذَا خَلَّتْ بِالْمَاءِ فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ. فَأَمَّا حَدِيثُ مِمْوْنَةَ فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: أَتَيْتُهُ؛ لِحَالِ سِمَاكِ^(١٢)، لَيْسَ أَحَدٌ يَرَوِيهِ غَيْرُهُ. وَقَالَ: هَذَا فِيهِ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَرْفَعُهُ. وَلَأنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَحُلْ بِهِ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ.

فصل: واخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَفْسِيرِ الْخُلُوةِ بِهِ، فَقَالَ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ قَوْلًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُلُوةَ هِيَ أَنْ لَا يَحْضُرَهَا مَنْ لَا تَحْصُلُ الْخُلُوةُ فِي النِّكَاحِ بِحُضُورِهِ، سَوَاءً كَانَ رَجُلًا، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا عَاقِلًا؛ لِأَنَّهَا إِحْدَى الْخُلُوتَيْنِ، فَنَافَاها حُضُورُ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ كَالْأُخْرَى. وَقَالَ الْقَاضِي: هِيَ أَنْ لَا يُشَاهِدَهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ، فَإِنْ شَاهَدَهَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلٌ كَافِرٌ، لَمْ تَخْرُجْ بِحُضُورِهِمْ عَنِ الْخُلُوةِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ الْخُلُوةَ اسْتِعْمَالُهَا لِلْمَاءِ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةِ الرَّجُلِ فِي اسْتِعْمَالِهِ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: إِذَا خَلَّتْ بِهِ فَلَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَغْتَسِلَ هُوَ بِهِ. وَإِذَا شَرَعًا فِيهِ جَمِيعًا فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ وَذَلِكَ^(١٣) لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ: اغْتَسَلَا جَمِيعًا؛ هُوَ هَكَذَا، وَأَنْتَ هَكَذَا - قَالَ عَبْدُ الرَّاحِدِ^(١٤) فِي إِشَارَتِهِ: كَانَ الْإِنَاءُ بَيْنَهُمَا - وَإِذَا خَلَّتْ بِهِ فَلَا تَقْرِبْتَهُ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ. وَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ تَغْتَسِلُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يَقْتَرِفَانِ مِنْهُ جَمِيعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٥)، فَيُخَصُّ بِهَذَا عُمُومٌ ٨٥ وَ التَّهْنِي، / وَيَقِينَا فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الْعُمُومِ.

(١٢) هُوَ أَبُو الْمُغِيرَةِ سِمَاكِ بْنُ حَرْبٍ بَنِ أَوْسِ الذَّهْلِيِّ الْكُوفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً. انْظُرْ أَقْوَالَ الْأَلْفَمَةِ فِيهِ، فِي تَرْجُمَتِهِ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٢٣٢/٤ - ٢٣٤.

(١٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٤) لَعَلَّهُ يَعْنِي عَبْدَ الرَّاحِدِ بْنَ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ يَرَوِي عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ سِتٍّ وَتَمَانِينَ وَمِائَةً، أَوْ سَنَةَ سَبْعٍ. انْظُرْ: تَذَكُّرُ الْخَفَاطِ ٢٥٨/١.

(١٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ غَسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَبَابِ هَلْ يَدْخُلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرِ الْجَنَابَةِ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ، وَفِي: بَابِ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ، وَفِي بَابِ مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٢/١، ٧٤، ٨٢، ٢١٦/٧. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَغَسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ إلخ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٥٥/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَبَابِ قَدْرِ الْمَاءِ الَّذِي يَجْزِي فِي الْغُسْلِ، مِنْ كِتَابِ =

فصل: فَإِنْ خَلَّتْ بِهِ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهَا، أَوْ فِي تَجْدِيدِ طَهَارَةٍ، أَوْ اسْتِنْجَاءٍ، أَوْ غَسَلِ نَجَاسَةٍ، فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ. وَالثَّانِي لَا يَمْنَعُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الْمُطْلَقَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى طَهَارَةِ الْحَدِيثِ الْكَامِلَةِ. وَإِنْ خَلَّتْ بِهِ ذِمَّةٌ فِي اغْتِسَالِهَا، فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا. هُوَ كَخَلْوَةِ الْمُسْلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا أَذْنَى حَالًا مِنَ الْمُسْلِمَةِ وَأَبْعَدُ مِنَ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِغَسَلِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَهُوَ حِلُّ وَطْئِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَأَمْرُهَا بِهِ إِذَا كَانَ مِنْ جَنَابَةٍ. وَالثَّانِي لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهَا لَا تَصِحُّ، فَهِيَ كَتَبَرْدِهَا. وَإِنْ خَلَّتِ الْمَرْأَةُ بِالْمَاءِ فِي تَبَرُّدِهَا، أَوْ تَنْظِيفِهَا، أَوْ غَسَلِ ثَوْبِهَا مِنَ الْوَسْخِ، لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَهَارَةٍ.

فصل: وَإِنَّمَا تُؤَثِّرُ خَلْوَتُهَا فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ، وَمَا بَلَغَ الْقُلْتَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ خَلْوَتُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ النَّجَاسَةِ وَالْحَدِيثِ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ، فَوَهُمْ ذَلِكَ أَوَّلَى.

فصل: وَمَنْعُ الرَّجُلِ مِنْ اسْتِعْمَالِ فَضْلَةِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ تَعْبِدِيٌّ غَيْرُ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَلِذَلِكَ يُبَاحُ لَامْرَأَةٍ سِوَاهَا التَّطَهُّرُ بِهِ فِي طَهَارَةِ الْحَدِيثِ، وَغَسَلِ النَّجَاسَةِ، وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ اخْتَصَرَ الرَّجُلَ وَلَمْ يُعْقِلْ مَعْنَاهُ، فَيَجِبُ قَبْضُهُ عَلَى مَحَلِّ النَّهْيِ، وَهَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ غَسَلُ النَّجَاسَةِ بِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ لَا يَرْفَعُ حَدَّثَهُ، فَلَمْ يُزَلِ النَّجَسُ، كَسَائِرِ الْمَائِعَاتِ. وَالثَّانِي يَجُوزُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَدِيثِ

= الطهارة. سنن أبي داود. والترمذي، في: باب في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد، من أبواب الطهارة، وفي: باب ماجاء في الجمعة واتخاذ الشعر، من كتاب اللباس. عارضة الاحوذى ١/٨١، ٧/٢٥٧. والنسائي، في: باب فضل الجنب، وباب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، من كتاب الطهارة. وفي: باب الرخصة في فضل الجنب، من كتاب المياه، وفي: باب الدليل على أن لا توقيت في الماء الذي يغتسل فيه، وباب اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، وباب الرخصة في اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، من كتاب الاغتسال. المجتبى ١/٥٠، ١٠٦، ١٤٦، ١٦٥، ١٦٦. وابن ماجه، في: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، وباب ماجاء في غسل النساء من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٣٣، ١٩٨. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣٠، ٣٧، ٤٣، ٦٤، ٩١، ١٠٣، ١١٨، ١٢٣، ١٢٩، ١٥٧، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٩، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦٥، ٢٨١. وانظر: ما تقدم في صفحة ٢٦.

والتَّجَاسَّةُ، وَيُزِيلُهَا مِنَ الْمَحَالِّ كُلِّهَا إِذَا فَعَلَتْهُ الْمَرْأَةُ^(١٦)، فَيَزِيلُهَا إِذَا فَعَلَهُ الرَّجُلُ، كَسَائِرِ الْمِيَاهِ، وَلَأَنَّهُ مَاءٌ يُزِيلُ النَّجَاسَةَ بِمُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ،^(١٧) فَيَزِيلُهَا إِذَا فَعَلَهُ^(١٨) الرَّجُلُ، كَسَائِرِ الْمِيَاهِ، وَالْحَدِيثُ لَا تَعْقِلُ عِلَّتُهُ، فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ لَفْظُهُ، وَنَحْنُ هَذَا يُحْكِي عَنْ ابْنِ أَبِي مُوسَى^(١٨). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٦) سقط من: م.

(١٧-١٧) في الأصل: «يزيلها بمباشرة».

(١٨) أبو بردة عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري، ابن أبي موسى، قاضي الكوفة، كان من أوعية العلم، حجة باتفاق، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النبلاء ٧/٥-٥.

بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

٥٨ - مسألة؛ قال أبو القاسم: (وَإِذَا أُجْنِبَ غَسَلَ مَا بِهِ مِنْ أَدَى، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، يَرَوِي أُصُولُ الشَّعْرِ، ثُمَّ يُفَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ)

قال الفقهاء: يقال جُنِبَ ^(١) الرَّجُلُ وَأُجْنِبَ وَتَجَنَّبَ ^(٢) وَاجْتَنَبَ، مِنَ الْجَنَابَةِ. وَلِغُسْلِ الْجَنَابَةِ صِفَتَانِ: / صِفَةُ إِجْزَاءٍ، وَصِفَةُ كَمَالٍ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ هُنَا صِفَةُ الْكَمَالِ. قال بعض أصحابنا: الْكَامِلُ يَأْتِي فِيهِ بَعْشَرَةُ أَشْيَاءَ؛ النَّبِيُّ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَغُسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَغُسْلُ مَا بِهِ مِنْ أَدَى، وَالْوُضُوءُ، وَيَحْتِجِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا يَرَوِي بِهَا أُصُولُ الشَّعْرِ، وَيُفَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيَذُلُّكَ يَدَهُ يَمِينَهُ، وَيَتَقَبَّلُ مِنْ مَوْضِعِ غُسْلِهِ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَلَّلَ أُصُولُ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ بِمَاءٍ قَبْلَ إِفَاضَتِهِ عَلَيْهِ. قال أحمد: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ مَارُوِي عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُخَلَّلُ شَعْرُهُ بِيَدِهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣). وَقَالَتْ مِثْمُونَةُ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ،

(١) بضم النون وكسرهما.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب الوضوء قبل الغسل، وباب من بدأ بالخلاب أو الطيب عند الغسل، وباب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة، من كتاب الغسل ٧٢/١، ٧٣، ٧٤، ٧٦. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٣/١-٢٥٥. وأبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١. والنسائي، في: باب ذكر غسل الجنب يده قبل أن يدخلهما الإناء، وباب ذكر وضوء الجنب قبل الغسل، من كتاب الطهارة، وفي: باب الابتداء بالوضوء في غسل الجنابة، وباب ترك مسح الرأس في الوضوء من الجنابة، وباب استبراء البشرة في =

فَعَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ^(٤) الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ^(٥) ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ^(٦)، فَأَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ، فَلَمْ يُرْذَهَا، وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧). وَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كَثِيرٌ مِنَ الْخِصَالِ الْمُسَمَّاءِ، وَأَمَّا الْبِدَايَةُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي طُهُورِهِ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ^(٨)، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، ثُمَّ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩).

وَأَمَّا غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ بَعْدَ الْغُسْلِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ^(٩) عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوْضِعِهِ؛ فَقَالَ فِي رِوَايَةٍ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَغْسِلَهُمَا بَعْدَ الْوُضُوءِ؛ لِحَدِيثٍ مِثْمُونَةٍ. وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ:

= الغسل من الجنابة. المجتبى ١/١٠٩، ١١١، ١٦٨، ١٦٩. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٤٤. والإمام أحمد، في: المسند ٦/١١٥، ٢٣٧.
(٤) في الأصل: «يده بالأرض». وبكل روى، مرة «بيده الأرض»، وأخرى: «يده بالأرض».
(٥-٥) لم يرد في الأصل.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب من توضأ في الجنابة، ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى، وباب نفخ اليمين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ١/٧٧. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٥٤. والنسائي، في: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة، وفي: باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١١٣، ١٦٨. وابن ماجه، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٩٠. والترمذي، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٥٣. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٣٣٥.

(٧) الحلاب: إناء يخلب فيه، يسع قدر حلبة الناقة.

(٨) أخرجه البخاري، في: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ١/٧٣، ٧٤. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/٢٥٥. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٥٥. والنسائي، في: باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٦٩. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/٤٤.

(٩) أى النقل.

الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَفِيهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ اغْتِسَالِهِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: غَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ وَبَعْدَهُ وَقَبْلَهُ سَوَاءً. وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَحَادِيثِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ الْغَسْلِ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَصْلُ الْغَسْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٥٩ / - مسألة: قال: (وإن غسَلَ مَرَّةً، وَعَمَّ بِالْمَاءِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، أَجْزَأُهُ، بَعْدَ أَنْ يَتَمَضَّمَضَ وَيَسْتَشْثِقَ وَيَتَوَيَّ بِهِ الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ، وَكَانَ تَارِكاً لِلْإِحْيَاءِ)

هذا المذكور صِفَةُ الْإِجْزَاءِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَكَانَ تَارِكاً لِلْإِحْيَاءِ». يَعْنِي إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا أَجْزَأُهُ مَعَ تَرْكِهِ لِلْأَفْضَلِ وَالْأَوَّلَى. وَقَوْلُهُ: «وَيَتَوَيَّ بِهِ الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ». يَعْنِي أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْغُسْلُ عَنْهُمَا إِذَا تَوَاهَمَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى: لَا يُجْزِئُهُ الْغُسْلُ عَنِ الْوُضُوءِ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْجَنَابَةَ وَالْحَدَّثَ وَجِدَا مِنْهُ، فَوَجَبَتْ لهما الطَّهَارَتَانِ، كَمَا لَوْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ^(١). وَلِنَا؛ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا^(٢)﴾. جَعَلَ الْغُسْلَ غَايَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا اغْتَسَلَ يَجِبُ أَنْ لَا يُنْتَعِ مِنْهَا، وَلِأَنَّهَا عِبَادَتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ^(٣)، فَتَدْخُلُ الصَّغَرَى فِي الْكُبْرَى، كَالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: ^(٤) الْمُغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ وَعَمَّ جَمِيعَ جَسَدِهِ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا افْتَرَضَ عَلَى الْجُنْبِ الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دُونَ الْوُضُوءِ، بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطْهَرُوا^(٥)﴾. وَهُوَ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ،

(١) فِي م: «مُفْرَدَيْنِ».

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ ٤٣.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٤) انْظُرْ: الْأَسْذَكَارَ ١/٣٢٧، ٣٢٨.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٦.

تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَآئِهٖ أَعُوذُ عَلَى الْغُسْلِ، وَأَهْذَبُ فِيهِ. وَرَوَى بِإِسْتَادِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ^(٦). فَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا عَنِ الْغُسْلِ. فَإِنْ تَوَاهَا ثُمَّ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ غُسْلِهِ، أَتَمَّ غُسْلَهُ، وَتَوَضَّأَ^(٧). وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ^(٨)، وَالثَّوْرِيُّ. وَيُسَمِّيهِ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ: يَسْتَأْنِفُ الْغُسْلَ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ لَا يُنَافِي الْغُسْلَ، فَلَا يُؤَثِّرُ وُجُودُهُ فِيهِ، كَقَبْرِ الْحَدَّثِ.

فصل: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى جَسَدِهِ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ، إِذَا تَيَقَّنَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالتَّحَفِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَحَمَادٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ/، وَقَالَ مَالِكٌ: إِمْرَارُ يَدِهِ إِلَى حَيْثُ تَنَالَتْ يَدُهُ وَاجِبٌ. وَنَحْوَهُ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ. ط ٨٦ وَقَالَ عَطَاءٌ، فِي الْجَنْبِ يُفِيضُ عَلَيْهِ الْمَاءُ، قَالَ: لَا، بَلْ يَغْتَسِلُ غُسْلًا^(٩)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، وَلَا يُقَالُ: اغْتَسَلَ. إِلَّا لِمَنْ ذَلِكَ نَفْسَهُ، وَلِأَنَّ الْغُسْلَ طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ، فَوَجِبَ إِمْرَارُ الْيَدِ فِيهَا، كَالْتَّيْمِ. وَلَنَا، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ^(١٠) ضَفَرُ رَأْسِي^(١١)، أَفَأَنْقِضُهُ لِقُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِى عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٢). وَلَآئِهٖ غُسْلٌ وَاجِبٌ، فَلَمْ يَجِبْ

(٦) أخرجه الترمذى، في: باب في الوضوء بعد الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٢/١. والنسائى، في: باب ترك الوضوء من بعد الغسل، من كتاب الطهارة، وفي الباب نفسه، من كتاب الغسل. المجتبى ١١٣/١، ١٧١. وابن ماجه، في: باب في الوضوء بعد الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦٨/٦، ١٩٢، ٢٥٣، ٢٥٨. (٧) في م: «ويتوضأ».

(٨) أبو محمد عمرو بن دينار، من فقهاء التابعين بمكة، توفى سنة ست وعشرين ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازى ٧٠.

(٩) في م: «غسلان».

(١٠-١١) في الأصل: «ضفري». والمثبت في م، وصحيح مسلم.

(١٢) في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه أبو داود، في: =

فيه إمرار اليد، كغسل النجاسة^(١٢)، وما ذكروه في الغسل غير مسلم؛ فإنه يقال: غسل الإناء. وإن لم يمر فيه^(١٣) يده، ويسمى السيل الكبير غاسولاً^(١٤)، والتيمم أمرنا فيه بالمسح؛ لأنه طهارة بالتراب، ويتعذر في الغالب إمرار التراب إلا باليد. فإن قيل: فهذا الحديث لم تذكر فيه التيمم، وهي واجبة، ولا المضمضة والاستنشاق، وهما واجبان عندكم. قلنا: أما التيمم فإنها سألته عن غسل^(١٥) الجنابة، ولا يكون الغسل للجنابة إلا بالتيمم، وأما المضمضة والاستنشاق فقد دخل في عمومهما؛ لقوله: «ثم تفيضين عليك الماء». والفم والأنف من جملتها.

فصل: ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء الوضوء إذا قلنا الغسل يُجزى عنها؛ لأنهما عبادتان دخلت إحداهما في الأخرى، فسقط حكم الصغرى، كالعمرة مع الحج. نص على هذا أحمد، قال حنبل: سألته عن جنب اغتسل وعليه خاتم ضيق؟ قال: يغسل موضع الخاتم. قلت: فإن جف غسله؟ قال: يغسله، ليس هو بمنزلة الوضوء، الوضوء محدود، وهذا على الجملة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(١٦) قلت: فإن صلى ثم ذكر؟ قال: يغسل موضعه، ثم يعيد الصلاة. وأكثر أهل العلم لا يرون تفريق الغسل مبطلاً له، إلا أن ربيعة قال: من نعمد ذلك فأرى عليه أن يعيد الغسل. وبه قال الليث. واختلف^(١٧) فيه عن مالك، وفيه وجه لأصحاب الشافعي. وما عليه الجمهور

=باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٨/١. والترمذي، في: باب هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٨/١. والنسائي، في: باب ذكر ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من جنابة، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٠٨/١.

(١٢) في الأصل: «النجاسة».

(١٣) سقط من: الأصل.

(١٤) ذكر المرتضى في استدراكه على صاحب القاموس. أن الغاسول جبال بالشام، وأن الغاسول أيضا الأشنان. تاج العروس ٤٦/٨.

(١٥) سقط من: م.

(١٦) سورة المائدة ٦.

(١٧) أي النقل.

أُولَى؛ لَأَنَّهُ غُسْلٌ لَا يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ، فَلَا تَجِبُ الْمُؤَالَاةُ، كَغَسَلِ النَّجَاسَةِ. فَلَوْ اغْتَسَلَ إِلَّا أَعْضَاءَ وَضُوئِهِ، لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ بَاقٍ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْأَمِيدِيُّ، فَيَمْنُ غَسَلَ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَتْ: يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِإِثْرَادِهَا بِالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الرَّجْلَيْنِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْحَدِيثَيْنِ فِيهِمَا. ٨٧ و

فصل: فعل هذا تكون واجبات الغسل شيئين لا غير؛ التَّيَّةُ، وَغَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ التَّسْمِيَةِ فِي الْوَضوءِ عَلَى مَا مَضَى، بَلْ حُكْمُهَا فِي الْجَنَابَةِ أَوْفَى؛ لِأَنَّ حَدِيثَ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا تَنَازَلَ بِصَرِيحِهِ الْوَضوءَ لَا غَيْرَ.

فصل: إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل، كَالْحَيْضِ وَالْجَنَابَةِ، أَوْ التَّقَاءِ الْخِتَائِيَنِ وَالْإِنْتِزَالِ، فَنَوَاهُمَا بَطْهَارَتَهُ، أَجْزَأُهُ عَنْهُمَا. قَالَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ، وَأَبُو الرِّزَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ، وَالتَّحَفِيِّ، فِي الْخَائِضِ الْجُنُبِ، تَغْتَسِلُ غُسْلَيْنِ. وَلَنَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَمَاعِ إِلَّا غُسْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ، إِذْ هُوَ لَازِمٌ لِلْإِنْتِزَالِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَلَأَنَّهُمَا سَبَبَانِ يُوجِبَانِ الْغُسْلَ، فَأَجْزَأُ الْغُسْلُ الْوَاحِدُ عَنْهُمَا، كَالْحَدِيثِ وَالنَّجَاسَةِ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ الطَّهَارَةَ الصَّغْرَى؛ كَالنَّوْمِ، وَخُرُوجِ النَّجَاسَةِ، وَاللَّمَسِ، فَنَوَاهَا بَطْهَارَتَهُ أَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، أَجْزَأُهُ عَنِ الْجَمِيعِ. وَإِنْ نَوَى أَحَدَهَا، أَوْ تَوَتَّ الْمَرْأَةُ الْحَيْضُ دُونَ الْجَنَابَةِ، فَهَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْآخَرِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا تُجْزِئُهُ عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ غُسْلٌ صَحِيحٌ نَوَى بِهِ الْفَرَضَ، فَأَجْزَأُهُ، كَمَا لَوْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ. وَالثَّانِي تُجْزِئُهُ عَمَّا نَوَاهُ دُونَ مَا لَمْ يَنْوِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَأْوَى». وَكَذَلِكَ لَوْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ، هَلْ تُجْزِئُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، مَضَى تَوَجُّهُهُمَا فِيمَا مَضَى.

فصل: إذا بقيت لَمْعَةٌ مِنْ جَسَدِهِ لَمْ يُصْبِحْهَا الْمَاءُ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ

حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ^(١٨)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ، فَرَأَى لَمْعَةً لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَذَلَّكَهَا بِشَعْرِهِ. قَالَ: نَعَمْ، أَخَذُ بِهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١٩)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي اغْتَسَلْتُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَصَلَّيْتُ، ثُمَّ أَضْحَيْتُ^(٢٠) فَرَأَيْتُ قَدْرَ مَوْضِعِ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَسَحْتُ عَلَيْهِ يَدِكَ أَجْزَأَكَ». وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ أَيْضًا^(٢١). قَالَ مُهَنَّادٌ: وَذَكَرَ لِي أَحْمَدُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ رَأَى عَلَى رَجُلٍ مَوْضِعًا لَمْ يُصِبْهُ الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْصِرَ شَعْرَهُ عَلَيْهِ^(٢٢). وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: يَأْخُذُ مَاءً جَدِيدًا، فِيهِ حَدِيثٌ لَا يُثْبِتُ بَعْصِرَ شَعْرِهِ. وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَصَرَ لَمْعَةً عَلَى لَمْعَةٍ كَانَتْ فِي جَسَدِهِ. قَالَ: ذَاكَ. وَلَمْ يُصَحِّحْهُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ إِذَا كَانَ مِنْ بَلَلِ الْعَسَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ، وَجَرَى مَأْوُهُ عَلَى تِلْكَ اللَّمْعَةِ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَهَا بِذَلِكَ الْبَلَلِ كَغَسَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٠ - مسألة؛ قال: (وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلْثٌ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ)

ليس في حُصُولِ الْإِجْزَاءِ بِالْمُدِّ فِي الْوُضُوءِ وَالصَّاعِ فِي الْغُسْلِ خِلَافٌ تَعْلَمُهُ، وَقَدْ رَوَى سَفِينَةُ^(١)، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغَسِّلُهُ الصَّاعَ^(٢) مِنْ الْمَاءِ^(٣) مِنْ

(١٨) أبو نصر العلاء بن زياد بن مطر العدوي البصري، أرسل عن النبي ﷺ، كان من غُفَادِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وقراءتهم، توفي سنة أربع وتسعين. تهذيب التهذيب ١٨١/٨، ١٨٢.

(١٩) في: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٤٣/١.

(٢٠) في سنن ابن ماجه: «أصبحت».

(٢١) في الموضوع السابق، صفحة ٢١٨.

(٢٢) انظر: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. وانظر ماتقدم في صفحة ١٨٦.

(١) مولى رسول الله ﷺ، أو هو مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، وهي أعتقه. أسد الغاية ٤١١/٢.

(٢-٢) سقط من: الأصل.

الْجَنَابَةِ؛ وَيُوضَّئُ الْمُدَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣). وَرَوَى أَنْ قَوْمًا سَأَلُوا جَابِرًا عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ . فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِيْنِي. فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَكْثَرُ^(٤) شَعْرًا مِنْكَ، وَخَيْرٌ مِنْكَ. يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَفِيهِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ صَحَاحٌ، وَالصَّاعُ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِ، وَالْمُدُّ: رُبْعُ ذَلِكَ، وَهُوَ رَطْلٌ وَثُلُثٌ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي يَوْسُفَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الصَّاعُ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ؛ لِأَنَّ أُنْسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ - وَهُوَ رَطْلَان - وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ^(٦). وَلَنَا، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ قَرَقًا مِنْ طَعَامٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧).

(٣) في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل المرأة والرجل في إناء واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨/١. كما أخرجه الترمذى، في: باب الوضوء بالماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحمدي ٧٥/١. والدارمي، في: باب كم يكفى في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢/٥. كما أخرجه، عن صفية بنت شيبة، أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. والنسائي، في: باب القدر الذى يكفى به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٧/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٦، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٨٠.

(٤) في م: «أولى».

(٥) أخرجه البخارى، في: باب الغسل بالصاع ونحوه، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٢/١. ومسلم، في: باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثا، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/١.

(٦) أخرجه البخارى، في: باب الوضوء بالماء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٢/١. ومسلم، في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨/١. وأبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء. من كتاب الطهارة. سنن أبي داود. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٣. وبلفظ: كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمكوك، ويغتسل بخمسة مكأك، أو مكأكيل. أخرجه مسلم، في الموضوع السابق ٢٥٧/١. والنسائي، في: باب القدر الذى يكفى به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٧/١. والدارمي، في: باب كم يكفى في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١.

(٧) أخرجه البخارى، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٦٤/١. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦١/٢. والترمذى، في: باب ماجاء في المحرم يعلق رأسه في إحرامه ماعليه، من كتاب الحج ١٧٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند =

قال أبو عُبيد: ولا اختلاف بين الناس أعلمه في أن الفرق ثلاثة أصح، والفرق ستة عشر رطلاً، فثبت أن الصاع خمسة أرطال وثلاث. ورؤي أن أبا يوسف دخل المدينة، فسألهم عن الصاع؟ فقالوا: خمسة أرطال وثلاث. ^(٨) فسألهم الحجة فقالوا: غداً. فجاء من القدر سبعون شيئاً، كل واحد منهم أخذ صاعاً تحت رداءه، فقال: صاعى ورثته عن أبي، ورثته أبي عن جدى، حتى انتهوا به إلى النبى ﷺ. فرجع أبو يوسف عن قوله. وهذا إسناده متواتر يفيد القطع، وقد ثبت أن النبى ﷺ قال: «المكيال مكيال أهل المدينة» ^(٩). ولم يثبت لنا تغييره، وحديث أنسى هذا انفرد به موسى بن نصير ^(١٠)، وهو ضعيف الحديث. قاله الدارقطنى ^(١١).

و ٨٨

فصل: والرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وهو تسعون مثقالاً. والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم. هكذا كان قديماً، ثم إنهم زادوا فيه مثقالاً، فجعلوه إحدى وتسعين مثقالاً وكمل به مائة وثلاثون درهماً، وقصدوا بهذه الزيادة إزالة كسر الدرهم. والعمل على الأول؛ لأنه الذى كان موجوداً وقت تقدير العلماء المدة به، فيكون المدة حينئذ مائة درهم وإحدى وتسعين درهماً وثلاثة أسباع درهم، وذلك بالرطل الدمشقى، الذى وزنه ستمائة درهم، ثلاثة أواق وثلاثة أسباع أوقية. والصاع أربعة أمداد، فيكون رطلاً وأوقية وخمسة أسباع أوقية، وإن ثبت قلت: هو رطل وسبع رطل.

= ٢٤٢/٤، ٢٤٣، ٢٤٤.

(٨-٨) في م: «فطالهم بالحجة».

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب في قول النبى ﷺ: المكيال مكيال المدينة، من كتاب البيوع. سنن أبى داود

٢٢٠/٢. والنسائى، في: باب كم الصاع، من كتاب الزكاة، وفي: باب الرجحان في الوزن، من كتاب البيوع.

المجيبى ٤٠/٥، ٢٥٠/٧.

(١٠) الخنفى، أبو عاصم.

(١١) في: باب ما يستحب للمتوضى والمغتسل أن يستعمله من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى

٩٤/١.

٦١ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ اسْتَبَحَّ بِدُونِهَا أُجْزَأَهُ)

مَعْنَى الْإِسْتَبَاحِ أَنْ يَغْتَسِلَ جَمِيعَ الْأَعْضَاءِ بِالْمَاءِ بَحِثُ يَجْزِي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْغُسْلُ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ الْغُسْلُ لَيْسَ الْمَسْحُ، فَإِذَا أَمَكْنَتْهُ أَنْ يَغْتَسِلَ غَسَلًا وَإِنْ كَانَ مُدًّا أَوْ أَقَلَّ مِنْ مُدٍّ، أُجْزَأَهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ قِيلَ: لَا يُجْزَىءُ دُونَ الصَّاعِ فِي الْغُسْلِ وَالْمُدُّ فِي الْوُضُوءِ. وَحُكِيَ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَىءُ مِنَ الْوُضُوءِ مُدٌّ، وَمِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ»^(١). وَالتَّقْدِيرُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِدُونِهِ. وَلَنَا، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغُسْلِ وَقَدْ أَتَى بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْزَىءَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ، يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثُلْثِي مُدٍّ^(٣). وَحَدِيثُهُمْ إِنَّمَا دَلَّ بِمَفْهُومِهِ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ لِلتَّخْصِصِ فَائِدَةٌ سِوَى تَخْصِصِ الْحُكْمِ بِهِ، وَهَهُنَا إِنَّمَا خَصَّهُ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْغَالِبِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَنْطُوقٌ،/ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَفْهُومِ اتِّفَاقًا، وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ، عَنْ الْقَعْنَبِيِّ^(٤)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ^(٥)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ^(٦)، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ

ظ ٨٨

(١) أخرجه أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة. سنن ابن ماجه ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٣.

(٢) في: باب القدر المستحب من الماء إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٦/١.

(٣) أخرجه البيهقي، في: باب جواز نقصان عن المد في الوضوء والصاع في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٩٦/١. وأخرجه، عن أم عماره أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٠/١.

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، من أهل المدينة، سكن البصرة، وكان من المتقشفة الحشن، ولا يتحدث إلا بالليل. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين بالبصرة. الأنساب ٢٠٩/١٠. (٥) أبو محمد سليمان بن بلال المدني، كان بربريا جميلا عاقلا، وكان يفتي بالمدينة، وولى خراجها، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائة. العبر ٢٦١/١.

(٦) أبو محمد عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولاهم، ثقة، قليل الحديث، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة. تهذيب=

ابن المسيب، ورَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يَسْأَلُهُ عَمَّا يَكْفِي الْإِنْسَانَ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فقال سعيد: إِنَّ لِي ثَوْرًا يَسْعُ مَدَّيْنِ مِنْ مَاءٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَأَغْتَسِلُ بِهِ، وَيَكْفِينِي، وَيَفْضُلُ مِنْهُ فَضْلٌ. فقال الرَّجُلُ: فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَنْثِرُ وَأَتَمَضَّمُ بِمَدَّيْنِ مِنْ مَاءٍ^(٧) وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٨). فقال سعيد بن المسيب: فِيمَ تَأْمُرُنِي إِنْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَلْعَبُ بِكَ؟ فقال له الرَّجُلُ: فَإِنْ لَمْ يَكْفِنِي، فَأَتِي رَجُلًا كَمَا تَرَى عَظِيمًا. فقال له سعيد بن المسيب: ثَلَاثَةُ أَمْدَادٍ. فقال: ثَلَاثَةُ أَمْدَادٍ قَلِيلٌ. فقال له سعيد: فَصَاعٌ. وقال سعيد: إِنَّ لِي رَكُوعًا^(٩) أَوْ قَدَحًا مَا يَسَعُ إِلَّا نِصْفَ الْمُدِّ مَاءً أَوْ نَحْوَهُ، ثُمَّ أُبُولُ ثُمَّ أَتَوَضَّأُ وَأَفْضِلُ مِنْهُ فَضْلًا. قال عبد الرحمن: فذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ^(١٠)، فقال سليمان: وَأَنَا يَكْفِينِي مِثْلُ ذَلِكَ. قال عبد الرحمن: فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ عَمَارٍ بْنِ يَاسِرٍ^(١١)، فقال أبو عُبَيْدَةَ: وَهَكَذَا سَمِعْنَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وقال إبراهيم النَّحْعِيُّ: إِنِّي لَأَتَوَضَّأُ مِنْ كُوزِ الْحَبِّ مَرَّتَيْنِ.

فصل: وَإِنْ زَادَ عَلَى الْمُدِّ فِي الْوُضُوءِ، وَالصَّاعُ فِي الْغُسْلِ، جَزَاءً؛ فَإِنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَرْقُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١٢). وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْحُجٍّ، وَعَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ

= التهذيب ٦/٢٣٠، ٢٣١.

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) الركوة: دلو صغير.

(٩) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة، ويقال كان مكاتباً لأم سلمة، كان من علماء الناس بعد ابن المسيب ومن فقهاء المدينة، مات سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٤/٢٢٨ - ٢٣٠.

(١٠) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي، أخو سلمة بن محمد، وقيل: هما واحد. وثقه ابن معين. تهذيب التهذيب ١٢/١٦٠، ١٦١.

(١١) في: باب غسل الرجل مع امرأته، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ١/٧٢. كما أخرجه مسلم، في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض، صحيح مسلم ١/٢٥٥. وأبو داود، في: باب مقدار الماء الذي يجزئ في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٥٥. والنسائي، في: باب ذكر القدر الذي يكفي به الرجل من الماء للغسل، وباب ذكر الدلالة على أنه لا وقت في ذلك، من كتاب الطهارة، وفي: باب الدليل على أنه لا توقيت في الماء الذي يقتل فيه، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٠٥، ١٠٦، =

بالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْذَادٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا^(١٢)

وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ، وَالزِّيَادَةُ الْكَثِيرَةُ فِيهِ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْآثَارِ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ؟». فَقَالَ: أَفَى الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١٣). وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ يُولَهُانَ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ»^(١٤). وَكَانَ يُقَالُ: مِنْ قِلَّةٍ فَقِهِ الرَّجُلُ وَلَوْعُهُ بِالْمَاءِ.

٦٢ - مسألة: قال: (وَتَقْضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا لِعُغْلِيلِهَا مِنَ الْحَيْضِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَقْضُهُ لِلْجَنَابَةِ^(١) إِذَا أَرَوَتْ أَصُولَهُ)

٨٩ و نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. قَالَ مُهَنَّادٌ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَقْضُ شَعْرَهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: لَا. فَقُلْتُ لَهُ: فِي هَذَا شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَدِيثٌ أُمِّ سَلَمَةَ^(٢). قُلْتُ: فَتَقْضُ شَعْرَهَا مِنَ الْحَيْضِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ تَقْضُهُ مِنَ الْحَيْضَةِ، وَلَا تَقْضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: حَدِيثُ أَسْمَاءَ^(٣) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقْضُهُ. وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَوَى أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»^(٤).

= ١٦٥. والدارمي، باب الرجل والمرأة يتغسلان من إنباء واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٩٩، ٣٧/٦.

(١٢) تقدم في صفحة ٢٩٤.

(١٣) في: باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدد فيه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٧/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٢١/٢.

(١٤) أخرجه الترمذي، في: باب كراهية الإسراف في الماء، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٦/١. وابن ماجه، في الباب السابق، صفحة ١٤٦. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٦/٥.

(١) في م: «من الجنابة».

(٢) تقدم في صفحة ٢٩٠.

(٣) يأتي حديث أسماء في صفحة ٣٠.

(٤) المسند ٤٣/٦.

حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن أبي الزبير، عن عبيد بن عمير، قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمر، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت: يا عجباً^(٥) لابن عمر، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أفلا يأمرهن أن يحلقن^(٦)، لقد كنت أنا ورسول الله ﷺ نغتسل فلا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفرافات^(٧). واتفق الأئمة الأربعة على أن نقضه غير واجب؛ وذلك لحديث أم سلمة، أنها قالت للنبي ﷺ: إني امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه للجناية؟ قال: «لا، إنما يكفيلك أن تحشي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين». رواه مسلم^(٨)، إلا أن يكون في رأسها حشو أو سدر يمنع وصول الماء إلى ماتحته، فيجب إزالته، وإن كان خفيفاً لا يمنع، لم يجب، والرجل والمرأة في هذا سواء، وإنما خصت^(٩) المرأة بالذكر؛ لأن العادة اختصاصها بكثرة الشعر وتوفره وطويله. وأما نقضه للغسل من الحيض فاختلف أصحابنا في وجوبه، فمنهم من أوجب، وهو قول الحسن، وطاوس؛ لما روى عن عائشة، رضى الله عنها، أن النبی ﷺ قال لها إذ كانت حائضاً: «خذى ماءك وسدرك، وامتشطى^(١٠)». ولا يكون المشط إلا في شعر غير مضفور، وللبخاري^(١١): «أنقضى

(٥) في الأصل: «أيا عجباً».

(٦) في م زيادة: «ورعوهن». وليست في المسند.

(٧) كما أخرجه مسلم، في: باب حكم صفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٠/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في غسل النساء من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٨/١.

(٨) وتقدم في صفحة ٢٩٠.

(٩) في م: «اختصت».

(١٠) أخرجه الدرامي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٧/١، بلفظ: «خذى ماءك وسدرك ثم اغتسل واتقي، ثم صبى على رأسك حتى تبلغى شئون الرأس».

(١١) أخرجه البخاري، في: باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض، وباب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة، من كتاب الحيض، وفي: باب كيف تهل الحائض والنفساء إلخ، من كتاب الحج، وفي: باب العمرة ليلة الحصة وغيرها، وباب الاعتار بعد الحج بدون هدى، من كتاب العمرة، وفي: باب حجة الوداع، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٨٦/١، ٨٧، ١٧٢/٢، ٤/٣، ٥، ٢٢١/٥. كما أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم =

رَأْسُكَ وَامْتَشِطِي ۝ . وَلَا تَبْنِي مَاجَهُ ^(١٢) : « انْقَضَى شَعْرُكَ وَاعْتَسِلِي ۝ . وَلَئِنْ
الْأَصْلُ وَجُوبُ نَقْضِ الشَّعْرِ لِيَتَحَقَّقَ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ، فَعُفِيَ عَنْهُ فِي
غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فَيَشُقُّ ذَلِكَ فِيهِ، وَالْحَيْضُ بِخِلَافِهِ، فَبَقِيَ عَلَى مُقْتَضَى
الْأَصْلِ فِي الْوُجُوبِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: هَذَا مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَهُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ،/ وَهُوَ الصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ،
أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي أَفَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟
فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِى عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَبَّاتٍ، ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ
الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٣). وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَفْيِ
الْوُجُوبِ، وَرَوَتْ أَسْمَاءُ، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ، فَقَالَ:
«تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا» ^(١٤) فَتَطْهَرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى
رَأْسِهَا، فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تُثَلِّعَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٥). وَلَوْ كَانَ النَّقْضُ وَاجِبًا لَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ
الْحَاجَةِ، وَلِأَنَّهُ مُوضِعٌ مِنَ الْبَدَنِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْحَيْضُ وَالْجَنَابَةُ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ،

٨٩ ظ
٢/ ٨٧٠-٨٧٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحِج. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤١٢/١، وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْأَمْرِ
بِنَقْضِ ضَفَرِ الرَّأْسِ عِنْدِ الْإِغْتِسَالِ لِلْإِحْرَامِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. وَفِي: بَابِ فِي الْمَهْلَةِ بِالْعَمْرَةِ نَحِيضُ وَتَخَافُ
قُوتِ الْحِج، مِنْ كِتَابِ الْحِج. الْمُجْتَبَى ١٠٩/١، ١٢٩/٥. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الْعَمْرَةِ مِنَ التَّعْمِيمِ، مِنْ كِتَابِ
الْمَنَاسِكِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٩٩٨/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ دُخُولِ الْخَائِضِ مَكَّةَ، مِنْ كِتَابِ الْحِج. الْمَوْطَأُ
٤١٠/١، ٤١١، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٦٤/٦، ١٧٧، ١٩١، ٢٤٦. وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ نَلَاقِي:
«دَعَى عَمْرَتُكَ...».

(١٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ فِي الْخَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢١٠/١.
(١٣) فِي: بَابِ حُكْمِ ضَفَائِرِ الْمَغْتَسِلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦٠/١. وَتَقْدِمُ تَحْرِيجَهُ بِاللَّفْظِ
الْأَوَّلِ، فِي صَفْحَةِ ٢٩٠.
(١٤) فِي م: «وَسِدْرَهَا».

(١٥) فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ اسْتِعْمَالِ الْمَغْتَسِلَةِ مِنَ الْحَيْضِ فُرْصَةً مِنْ مَسِكَ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ.
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٦١/١. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو
دَاوُدَ ٧٥/١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ فِي الْخَائِضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢١٠/١.
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٤٧/٦، ١٤٨. وَشُؤُونَ الرَّأْسِ: مُوَصَّلٌ قِبَالِهَا.

وحديث عائشة، الذي رواه البخاري، ليس فيه أمر بالغسل، ولو أمرت بالغسل لم يكن فيه حجة؛ لأن ذلك ليس هو غسل الحيض، إنما أمرت بالغسل في حال الحيض للإحرام بالحج؛ فإنها قالت: أذكر كني يوم عرفة وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ، فقال: «دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي»^(١٦). وإن ثبت الأمر بالغسل حيل على الاستنجاب، بما ذكرنا من الحديث، وفيه ما يدل على الاستنجاب؛ لأنه أمرها بالمسحط، وليس بواجب، فما هو من ضروريته أولى.

فصل: وغسل بشرة الرأس واجب، سواء كان الشعر كثيفاً أو خفيفاً، وكذلك كل مائحت الشعر، كجلد اللحية، وغيرها؛ لما روت أسماء، أنها سألت النبي ﷺ عن غسل الجنابة، فقال: «تأخذ إحدأك ماء، فتطهر، فتحسن الطهور، أو تبلغ الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه حتى تبلغ شئون رأسها، ثم تفيض عليها الماء». وعن علي، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل به من النار كذا وكذا». قال علي: فمن ثم عاذت شعري. قال: وكان يجزئ شعرة. رواه أبو داود^(١٧). ولأن مائحت الشعر بشرة، أمكن إيصال الماء إليها من غير ضرر، فلزمه كسائر بشرته.

فصل: فأما غسل ما استرسل من الشعر، وبلى ما على الجسد منه، ففيه وجهان: / أحدهما؛ يجب، وهو ظاهر قول الأصحاب، ومذهب الشافعي؛ لما روى ٩٠ عن النبي ﷺ أنه قال: «تحت كل شعرة جنابة، فبلىوا الشعر، وأنقوا البشرة». رواه أبو داود، وغيره^(١٨)، ولأنه شعر نابت في محل الغسل، فوجب غسله،

(١٦) تقدم في صفحة ٢٩٩.

(١٧) في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٧/١. كما أخرجه ابن ماجه، في:

باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

(١٨) أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٧/١. والترمذي،

في: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦١/١. وابن ماجه، في:

باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

كشعر الحاجبين وأهداب العينين. والثاني، لا يجب، ويَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ، وهو قول أبي حنيفة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَاتٍ»، مع إخبارها إِيَّاهُ بِشَدِّ ضَنْفِرِ رَأْسِهَا، ومثل هذا لَا يُبَلِّغُ الشَّعْرَ الْمَشْدُودَ ضَنْفَرَهُ فِي الْعَادَةِ، ولأنَّهُ لو وَجَبَ لَهُ لَوْجَبَ نَفْضُهُ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْغُسْلَ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ، وَلأنَّ الشَّعْرَ لَيْسَ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانِ، بدليل أَنَّهُ لَا يَتَجَسَّدُ بِمَوْتِهِ، وَلَا حَيَاةَ فِيهِ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ مَسَّهُ مِنَ الْمَرَاةِ، وَلَا تَطْلُقُ بِطَلَاقِهِ، فَلَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ لِلْجَنَابَةِ كِتَابِيًّا. وَأَمَّا حَدِيثُ: «بَلُّوا الشَّعْرَ». فَيُرْوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ^(١٩) وَحْدَهُ، وهو ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ. وَأَمَّا الْحَاجِبَانِ فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ غَسْلِ بَشَرَتَيْهِمَا غَسْلُهُمَا، وَكَذَا كُلُّ شَعْرٍ مِنْ ضَرُورَةِ غَسْلِ بَشَرَتِهِ غَسْلُهُ، فَيَجِبُ غَسْلُهُ؛ ضَرُورَةً أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ. وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ غَسْلِهِ، فَتَرَكَ غَسْلَ بَعْضِهِ، لَمْ يَتِمَّ غَسْلُهُ. فَإِنْ قَطَعَ الْمَتْرُوكَ، ثُمَّ^(٢٠) غَسْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي بَدَنِهِ شَيْءٌ غَيْرُ مَغْسُولٍ. وَلَوْ غَسَلَهُ، ثُمَّ انْقَطَعَ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَوْضِعِ الْمَقْطُوعِ^(٢١). وَلَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي غَسْلِهِ.

فصل: وغسل الخيض كغسل الجنابة، إلا في نقض الشعر، وأنه يستحب أن تغسل بماء وسدير، وتأخذ فرصة ممسكة فتبغ بها مجرى الدم، والموضع الذي يصل إليه الماء من فرجها؛ ليقطع عنها زفورة الدم ورائحته، فإن لم تجد مسكاً فغيره من الطيب، فإن لم تجد فالماء شاف كاف. قالت عائشة، رضي الله عنها: إن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض، فقال: «تأخذ إحدكن سدرتها وماءها، فتطهر فتخسطن الطهور، ثم تأخذ فرصة ممسكة، فتطهر بها». فقالت أسماء: وكيف أظهر بها؟ فقال: «سبحان الله! تطهرى بها». فقالت عائشة، كأنها

(١٩) أبو محمد الحارث بن وجيه الراسي البصري. انظر تضعيفه في تهذيب التهذيب ١٦٢/٢. وانظر قول الترمذي فيه، في موضعه من التخریج السابق.

(٢٠) في م: «ثم».

(٢١) في م: «القطع».

تُخْفِي ذَلِكَ: تَتَّبَعِي^(٢٢) أَثَرُ الدَّمِ. رواه مسلم^(٢٣). / الْفِرْصَةُ: هِيَ الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. ٩٠ ظ

فصل: وَيُسْتَحَبُّ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، أَوْ يَطَّأُ ثَانِيًا، أَوْ يَأْكُلَ، أَنْ يَغْسَلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَوَضَّأُ إِلَّا غَسَلَ قَدَمَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ يَغْسِلُ كَفَيْهِ وَيَتَمَضَّمُ. وَحَكِي نَحْوُهُ عَنْ إِمَامِنَا، وَإِسْحَاقَ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَغْسِلُ كَفَيْهِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، وَهُوَ جُنْبٌ، غَسَلَ يَدَيْهِ. رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٢٤). وقال مالك: يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ أَصَابَهُمَا أَدَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَنَامُ وَلَا يَمَسُّ مَاءً؛ لِمَا رَوَى الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنَامُ، وَهُوَ جُنْبٌ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً. رواه أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما^(٢٥). وَرَوَى أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ»^(٢٦): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجْنِبُ، ثُمَّ يَنَامُ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَقُومَ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَغْتَسِلَ. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ.^(٢٧) رواه البخاري^(٢٨)، وَلَئِنَّهُ حَدَّثَ يُوجِبُ الْغُسْلَ، فَلَا يُسْتَحَبُّ الْوَضُوءُ

(٢٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «بِهَا»، وَلَيْسَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ. وَفِي الصَّحِيحِ: «تَتَّبَعِينَ».

(٢٣) وَتَقْدِمُ صَفْحَةٌ ٣٠٠.

(٢٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْجَنْبِ يَأْكُلُ، وَبَابٍ مِنْ قَالَ: الْجَنْبُ يَتَوَضَّأُ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ أُنَى دَاوُدَ ٥٠١/٥١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، وَبَابِ اقْتِصَارِ الْجَنْبِ عَلَى غَسْلِ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَمِعُ ١١٤/١. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابٍ مِنْ قَالَ يَجِزُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ ابْنِ مَاجَةٍ ١٩٥/١. كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٠٢/٦، ١١٩، ١٩٢، ٢٧٩.

(٢٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابٍ [فِي] الْجَنْبِ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ أُنَى دَاوُدَ ٥٢/١. وَابْنُ مَاجَةٍ، فِي: بَابٍ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ مَاءً، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنْ ابْنِ مَاجَةٍ ١٩٢/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابٍ فِي الْجَنْبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١١١/٦، ١٤٦، ١٧١.

(٢٦) الْمُسْنَدُ ٤٣/٦.

(٢٧-٢٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ. وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْجَنْبِ يَخْرُجُ وَيَعِثِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ، وَفِي: بَابِ كَثْرَةِ النِّسَاءِ، وَبَابٍ مِنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسْلِ وَاحِدٍ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ =

مع بقاءه، كالخبيض. ولنا، ما رَوَى أَنْ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْرَقْدُ أَحَدُنَا، وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٨). وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأَ». رواه مسلم^(٢٩). وعن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ. يَعْنِي وَهُوَ جُنْبٌ. رواه أبو داود^(٣٠). فأما حديث عائشة: يَنَامُ، وَهُوَ جُنْبٌ، وَلَا يَمْسُ مَاءً. فرواهُ أبو إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، ورواهُ غيرُ واحدٍ عن الأسود، عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. رواه شعبه، والثوري، ويروْنَ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ^(٣١). قال أحمد: أبو إسحاق رَوَى عن الأسود حديثاً خَالَفَ فِيهِ النَّاسَ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ عَنِ الْأَسْوَدِ مِثْلَ مَا قَدَّ قَالَ، فَلَوْ أَحَالَهُ عَلَى غَيْرِ الْأَسْوَدِ! والحديث الآخر ليس فيه/ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَحْمُولَةٌ

= ٧٩/١، ٤/٧، ٤٤. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إِنْخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. والترمذي، في: باب ماجاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣/١. والنسائي، في: باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، وفي: باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، من كتاب النكاح. المجتبى ١١٨/١، ٤٤/٦. وابن ماجه، في: باب ماجاء فيمن يغتسل من نسائه غسلًا واحدًا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٤/١. والدارمي، في: باب الذي يطوف على نسائه في غسل واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١.

(٢٨) أخرجه البخاري، في: باب نوم الجنب، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إِنْخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٨/١، ٢٤٩. وأبو داود، في: باب في الجنب ينام، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٠/١. والترمذي، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٨٣/١. والنسائي، في: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. المجتبى ١١٥/١. وابن ماجه، في: باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧/٢، ٤٦، ٧٩، ١٠٢، ١١٢، ٣٩٢.

(٢٩) أخرجه مسلم، في: باب جواز نوم الجنب إِنْخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء إذا أراد أن يعود تَوَضَّأَ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣٣/١. وابن ماجه، في: باب في الجنب إذا أراد العود تَوَضَّأَ، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣.

(٣٠) في: باب من قال: الجنب يتوضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥١/١.

(٣١) انظر: باب ماجاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحوذى ١٨٢/١.

على الجواز، وأحاديثنا تُدلُّ على الاستِحْبَابِ، فالْحَائِضُ حَدَّثُهَا قَائِمٌ، فلا وضوءَ مع ما يُتَافَاهِ، ^(٣٢) فلا مَعْنَى لِلْوُضُوءِ ^(٣٣).

فُصُولٌ فِي الْحَمَامِ: بِنَاءُ الْحَمَامِ، وَبَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ، وَكِرَاؤُهُ، مَكْرُوهٌ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ فِي الَّذِي يَبْنِي حَمَامًا لِلنِّسَاءِ: لَيْسَ بِعَدْلٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ كِرَا الْحَمَامِ؟ قَالَ: أَخْشَى. كَأَنَّهُ كَرِهَهُ. وَقِيلَ لَهُ، فَإِنْ اشْتَرَطَ عَلَى الْمُكْتَرِي أَنْ لَا يَدْخُلَهُ أَحَدٌ بِغَيْرِ إِزَارٍ. فَقَالَ: وَيُضْبَطُ هَذَا؟ وَكَأَنَّهُ لَمْ يُعْجِبْهُ. وَإِنَّمَا كَرِهَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ فِعْلِ الْمُتَكْرَرَاتِ، مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَاتِ، وَمُشَاهَدَتِهَا، وَدُخُولِ النِّسَاءِ إِيَّاهُ.

فصل: فَأَمَّا دُخُولُهُ؛ فَإِنْ كَانَ الدَّخِلُ رَجُلًا يَسْلَمُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَاتِ، وَنَظَرَ النَّاسُ إِلَى عَوْرَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِدُخُولِهِ؛ فَإِنَّهُ يُرَوَى، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ حَمَامًا بِالْجُحْفَةِ. وَيُرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيُرَوَى عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَّهُ دَخَلَ الْحَمَامَ. وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ يَدْخُلَانِ الْحَمَامَ، رَوَاهُ الْخَلَّالُ. وَإِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَسْلَمَ مِنْ ذَلِكَ، كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَقُوعَهُ فِي الْمَحْظُورِ، فَإِنْ كَشَفَ الْعَوْرَةَ وَمُشَاهَدَتَهَا حَرَامٌ، بِدَلِيلِ مَا رَوَى بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ قَالَ: يَارَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ، إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْشَى مِنْهُ مِنَ النَّاسِ ^(٣٤). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ». وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَمْسُوَا عَرَاةً». رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ ^(٣٥). قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ فِي الْحَمَامِ عَلَيْهِ إِزَارٌ

(٣٢-٣٣) سقط من: الأصل.

(٣٣) سقط من: الأصل.

(٣٤) أخرجه أبو داود، في: باب [ما جاء] في التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٤/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في حفظ العورة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٢٣/١٠، ٢٣٨. وابن ماجه، في: باب التستر عند النكاح. من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٥. وروى البخاري طرقة «الله أحق أن يستحشى منه من الناس». في: باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، من كتاب الغسل (الترجمة). صحيح البخاري ٧٨/١.

(٣٥) الأول أخرجه مسلم، في: باب تحريم النظر إلى العورات، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٢٦/١ = (الغنى ٢٠/١)

فادخله، وإلا فلا تدخل. وقال سعيد بن جببر: دخول الحمام بغير إزار حرام.

فصل: فأما النساء فليس لهنَّ دُخُولُهُ، مع ما ذكرنا من السَّترِ، إلَّا لِعُدِّيٍّ؛ مِنْ حَيْضِي، أَوْ نِفَاسِي، أَوْ مَرَضِي، أَوْ حَاجَةٍ إِلَى الْغُسْلِ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِي بَيْتِهَا؛ لِعَدِّيٍّ ذَلِكَ عَلَيْهَا، أَوْ خَوْفِهَا مِنْ مَرَضٍ أَوْ ضَرَرٍ، فَيُباحُ لها ذلك، إِذَا غَضَّتْ بَصَرَهَا، وَسَتَرَتْ عَوْرَتَهَا. وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْعُدِّيِّ، فَلَا؛ لِمَا رَوَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَتْفُتُحْ عَلَيْكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ، وَسَتَجِدُونَ فِيهَا حَمَامَاتٍ، فَاْمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ، إِلَّا حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً». ^(٣٦) وَرَوَى أَنَّ عَائِشَةَ/ دَخَلَ عَلَيْهَا نِسَاءٌ مِنْ أَهْلِ حِمَصٍ، فَقَالَتْ: لَعَلَّكُمْ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي يَدْخُلْنَ الْحَمَامَاتِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا هَتَكَتْ سِتْرَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ^(٣٧).

فصل: وَمَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا بَيْنَ النَّاسِ، لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَشَفَهَا لِلنَّاسِ مُحَرَّمٌ، لِمَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانَ خَالِيًا جَازٌ؛ لِأَنَّ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، اغْتَسَلَ عُرْيَانًا ^(٣٨).

= كما أخرجه أبو داود، في: باب [ما جاء في التعري، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٤/٢. والترمذي، في: باب في كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٣٨/١٠. وابن ماجه، في: باب النبی أن یرى عورة أخیه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٦٣/٣.

والثاني أخرجه مسلم، في: باب الاعتناء بحفظ العورة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٨/١. وأبو داود، في الموضع السابق.

(٣٦) أخرجه أبو داود، في: باب النبی عن التعری، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٣/٢. وابن ماجه، في: باب دخول الحمام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٣٣/٢.

(٣٧) أخرجه أبو داود، في الموضع السابق، والترمذي، في: باب ما جاء في دخول الحمام، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٤٦/١٠. وابن ماجه، في الباب السابق. سنن ابن ماجه ١٢٣٤/٢. والدارمي، في: باب في النبی عن دخول المرأة الحمام، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٤١/٦، ١٧٣، ١٩٩، ٢٦٧.

(٣٨) أخرجه البخاري في: باب من اغتسل عريانا وحده، في الخلوة، من كتاب الغسل، وفي: باب حدثني إسحاق بن نصر، من كتاب الأنبياء. صحيح البخاري ٧٨/١، ١٩٠/٤. كما أخرجه الترمذي، في: تفسير سورة الأحزاب، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٩٦/١٢، ٩٧. والإمام أحمد، في: المسند ٥١٤/٢، ٥١٥.

رواه البخاري، وأيوب، عليه السلام، اغتسل عريانا^(٣٩). وإن ستره إنسان بثوب فلا بأس، فقد كان النبي ﷺ يستتر بثوب، ويعتسل^(٤٠)، ويستحب التستر، وإن كان خالياً لقول النبي ﷺ: «فالله أحق أن يستحى منه»^(٤١) من الناس.

فصل: ويجزئ الغسل بماء الحما. قال الحلال: ثبت عن أصحاب أبي عبد الله، أن ماء الحما يجزئ أن يغتسل به، ولا يغتسل منه؛ وذلك أن الأصل الطهارة، فلا تزول بالشك. وقال أحمد: لا بأس بالوضوء من ماء الحما. وروى عنه أنه قال: لا بأس أن يأخذ من الأنثوية. وهذا على سبيل الاحتياط، ولو لم يفعله جاز؛ لأن الأصل الطهارة، وقد قال أحمد: ماء الحما عندى طاهر، وهو بمنزلة الماء الجاري.^(٤٢) وروى عنه^(٤٣) الأثرم، أنه قال: من الناس من يشدد فيه، ومنهم من يقول: هو بمنزلة الماء الجاري؛ لأنه يترف، يخرج الأول فالأول. قلت: يكون كالجاري، وهو يستقر في مكان قبل أن يخرج؟! فقال: قد قلت لك فيه اختلاف.

(٣٩) أخرجه البخاري، في: باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة، من كتاب الغسل، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين﴾، من كتاب الأنبياء، وفي: باب قول الله تعالى: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١/٧٨، ٤/١٨٤، ٩/١٧٥. والنسائي، في: باب الاستار عند الاغتسال، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٤/٢.

(٤٠) أخرجه البخاري، في: باب من أفرغ يمينه على شماله في الغسل، وباب نقض اليدين من الغسل عن الجنب، وباب التستر في الغسل عند الناس، من كتاب الغسل، وفي: باب الصلاة في الثوب الواحد، من كتاب الصلاة، وفي: باب أمان النساء وجوارهن، من كتاب الجزية، وفي: باب ما جاء في زعموا، من كتاب الأدب. صحيح البخاري ١/٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٠، ٤/١٢٢، ٨/٤٦. ومسلم، في: باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، من كتاب الحيض، وفي: باب استحباب صلاة الضحى إلخ، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٢٦٥، ٢٦٦، ٤٩٨. والنسائي، في: باب ذكر الاستار عند الاغتسال، من كتاب الطهارة، وفي: باب الاغتسال في قصعة بها أثر العجين، من كتاب الغسل. المجتبى ١/١٥٥، ١٦٦. والترمذي، في: باب ما جاء في مرجا، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٠/١٩٤. وابن ماجه، في: باب المديل بعد الوضوء وبعد الغسل، وباب ما جاء في الاستار عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٥٨، ٢٠١. والدارمي، في: باب صلاة الضحى، من كتاب الصلاة. سنن الدرامي ١/٣٣٩. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٦/٦، ١٧١، ٤٢١، ١٥٥/٥.

(٤١) سقط من: الأصل. وتقدم الحديث قريبا.

(٤٢ - ٤٣) في م: «وقد روى عن».

وَأَرَاهُ قَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْتَاطَ بِمَاءٍ آخَرَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ. وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَّ لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا التَّغْيِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَتَنَجَّسُ لَمْ يَكُنْ لِكَوْنِهِ جَارِيًّا أَثَرًا. وَيُدُلُّ أَيْضًا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ^(٤٣) الْاِخْتِيَاظُ مَعَ الْحُكْمِ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ مَاءَ الْحَمَّامِ طَاهِرٌ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْجَارِي إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَفِيضُ مِنَ الْحَوْضِ وَيَخْرُجُ، فَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي أَخِيرًا يَدْفَعُ مَا فِي الْحَوْضِ، وَيَثْبُتُ فِي مَكَانِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا فِي الْحَوْضِ كَدِرًا، وَتَنَابَعَتْ عَلَيْهِ دَفْعٌ مِنَ الْمَاءِ صَافِيًا، لَرَأَتْ كُدُورَتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي الْحَمَّامِ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ حَسَنٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَا لَمْ يَرِدِ الْمَنْعُ مِنْهُ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ دَخَلَ الْحَمَّامَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ^(٤٤). فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَمْ يُبَيِّنْ لِهَذَا. وَكَرِهَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ أَبُو وَائِلٍ، وَالشَّعْبِيُّ/ وَالْحَسَنُ، وَمَكْحُولٌ، وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ^(٤٥). وَلَمْ يَكْرَهُهُ النَّخَعِيُّ، وَمَالِكٌ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي ذِكْرِ اللَّهِ فِيهِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ، أَنَّهُ مَحَلٌّ لِلتَّكْثِيفِ، وَيُفْعَلُ فِيهِ مَا لَا يُسْتَحْسَنُ عَمَلُهُ فِي غَيْرِهِ، فَاسْتَحَبَّ صِبَاةُ الْقُرْآنِ عَنْهُ^(٤٦) وَإِنْ قَرَأَهُ فِي الْحَمَّامِ، فَلَا بَأْسَ^(٤٧)؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ فِيهِ حُجَّةً تَمْنَعُ مِنْ قِرَاعَتِهِ. فَأَمَّا التَّسْلِيمُ فِيهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ أَنَّنِي سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا. وَالْأَوَّلَى جَوَازُهُ؛ لِذُخُولِهِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»^(٤٧).

٩٢ و

(٤٣) فِي م: «اسْتِحْبَابُ».

(٤٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ، وَفِي: بَابِ هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَهُنَا وَهَهُنَا وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٣/١، ١٦٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٨٢/١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الرَّجُلِ يَذْكُرُ اللَّهَ [تَعَالَى] عَلَى غَيْرِ طَهْوَرٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْخَلَاءِ وَالْخَاتَمِ فِي الْخَلَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١١٠/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمَسَدُ ٧٠/٦، ١٥٣.

(٤٥) أَبُو سَعِيدٍ قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ بْنِ عَمْرِو الْخَزَاعِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّرَازِيِّ ٦٢.

(٤٦-٤٧) فِي م: «وَالْأَوَّلَى جَوَازُ الْقِرَاعَةِ فِيهِ».

(٤٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ بَيَانِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٧٤/١ =

فصل: قال أحمد: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْخَلَ الْمَاءُ إِلَّا مُسْتَتِرًا؛ إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا.
 وذلك لِمَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، أَنَّهُمَا دَخَلَا الْمَاءَ، وَعَلَيْهِمَا بُرْدَانِ، فَقِيلَ لهُمَا
 فِي ذَلِكَ، فَقَالَا: إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا. وَلَأَنَّ الْمَاءَ لَا يَسْتَرُ، فَتَبَدُّو عَوْرَةَ مَنْ دَخَلَهُ عُرْيَانًا.

= والترمذى، في: باب ماجاء في فضل إطعام الطعام، من أبواب الأطعمة، وفي: باب حدثنا أبو موسى محمد بن
 الحثي، من أبواب صفة القيامة، عارضة الأحوذى ٤٤/٨، ٤٥، ٣١٥/٩. وابن ماجه، في: باب في الإيمان،
 من المقدمة، وباب ماجاء في قيام الليل، من كتاب الإقامة، وباب إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وباب
 إفشاء السلام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢٦/١، ٤٢٣، ١٠٨٣/٢، ١٢١٧. والدارمى، في: باب
 فضل صلاة الليل، من كتاب الصلاة، وفي: باب في إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وفي: باب في إفشاء
 السلام، وباب في النهي عن الجلوس في الطرقات، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمى ٣٤١/١، ١٠٩/٢،
 ٢٧٥، ٢٨٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٥/١، ١٦٧، ١٥٦/٢، ١٧٠، ١٩٦، ٣٩١، ٤٤٢، ٤٩٥،
 ٥١٢.

بَابُ التَّيْمُمِ

التَّيْمُمُ فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^(٤٨). وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ^(٤٩):

تَيَمَّمْتُ لِلْعَيْنِ الَّتِي عِنْدَ ضَارِحٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضَهَا طَامِي^(٥٠)
وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٥١). أَيْ: اقْصِدُوهُ. ثُمَّ ثَقُلَ فِي عُرْفِ
الْفُقَهَاءِ إِلَى مَسْجِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بَشْيءٍ مِنَ الصَّعِيدِ. وَهُوَ جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَالْإِجْمَاعِ، أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا
فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَأَمَّا السُّنَّةُ، فَحَدِيثُ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِ^(٥٢)، وَأَمَّا
الْإِجْمَاعُ، فَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ فِي الْجُمْلَةِ.

٦٣ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ ('أَبُو الْقَاسِمِ'): (وَيَتَيَمَّمُ فِي قَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ).

طَوِيلُ السَّفَرِ: مَا يُبِيحُ الْقَصْرَ وَالْفِطْرَ، وَقَصِيرُهُ: مَا دُونَ ذَلِكَ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ
اسْمُ سَفَرٍ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ أَوْ مُتَبَاعِدَتَيْنِ. قَالَ الْقَاضِي: لَوْ
خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ، فَفَارَقَ الْبُيُوتَ وَالْمَنَازِلَ، وَلَوْ بِحُمُسَيْنِ خُطْوَةٍ جَازَ لَهُ التَّيْمُمُ،

(٤٨) سورة البقرة ٢٦٧.

(٤٩) ديوانه ٤٧٦، في الشعر المنسوب إليه ما لم يرد في المخطوطات، وهو أيضا في: اللسان (ض ر ج)، ع ر م

(ض) ٣١٥/٢، ١٨٧/٧، ومعجم البلدان ٤٦٠/٣.

(٥٠) كذا ورد في النسخ: «تيممت للعين». والذي في الديوان والمصادر الأخرى: «تيممت العين»، في حديثه عن ناقته، وقبل البيت:

وَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ هَمُّهَا وَأَنَّ الْبَيَاضَ مِنْ فَرَائِصِهَا دَامَ

وضارح: مكان في الطريق من اليمن إلى المدينة. والعرمض: الطحلب الذي يعلو الماء. وطام: عال.

(٥١) سورة المائدة ٦.

(٥٢) تأتي هذه الأحاديث في المسألة ٦٧ ومابعداها، وانظر لها أيضا: نصب الراية ١٤٨/١ ومابعداها.

(١-١) سقط من: م.

وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَأَكُلَ الْمَيْتَةَ لِلضَّرُورَةِ. فَيَبَاحُ لَهُ التَّيْمُّ فِيهِمَا جَمِيعاً. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ. وَقَدْ قِيلَ: لَا يَبَاحُ إِلَّا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ. وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾^(١) يَدُلُّ بِمُطْلَقِهِ عَلَى إِبَاحَةِ التَّيْمِّ فِي كُلِّ سَفَرٍ؛ وَلَأَنَّ السَّفَرَ الْقَصِيرَ يَكْثُرُ، فَيَكْثُرُ عَدَمُ الْمَاءِ فِيهِ، فَيُحْتَاجُ إِلَى التَّيْمِّ فِيهِ/ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ بِهِ الْفَرَضُ، كَالطَّوِيلِ.

٩٢ ظ

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَفَرِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّيْمَّ عَزِيمَةٌ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، بِخِلَافِ بَقِيَةِ الرُّحُصِ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ لَا يَخْتَصُّ بِالسَّفَرِ، فَأَيُّحُ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، كَمَسْجِدِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

فصل: فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءُ فِي الْحَضَرِ، بَأَنِ انْقَطَعَ الْمَاءُ عَنْهُمْ، أَوْ حُسِبَ فِي مِصْرٍ، فَعَلِيهِ التَّيْمُّ وَالصَّلَاةُ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُصَلِّي؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ السَّفَرَ لَجَوَازِ التَّيْمِّ، فَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حُسِبَ فِي دَارٍ، وَأُغْلِقَ عَلَيْهِ الْبَابُ^(٢) بِتَنْزِيلِ الْمُضَيِّفِ^(٣)، أَيْتَيَّمٌ؟ قَالَ: لَا. وَلَنَا، مَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّغِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَلَمَاءَ عَشْرِ سِنِينَ. فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسُهُ بِشَرَّتِهِ. فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٤). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِهِ مَحَلُّ النَّزَاجِ، وَلِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ، فَأَشْبَهَ الْمُسَافِرَ. وَالْآيَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ السَّفَرِ فِيهَا خَرَجَ مَخْرَجَ^(٥) الْعَالِبِ، لِأَنَّ الْعَالِبَ؛ أَنَّ الْمَاءَ إِنَّمَا يُعَدُّ^(٦)، كَمَا ذُكِرَ، فِي السَّفَرِ، وَعَدَمُ وُجُودِ الْكَاتِبِ فِي الرَّهْنِ، وَلَيْسَا شَرْطَيْنِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ حُجَّةً فَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَرَى دَلِيلَ

(٢) سورة المائدة ٦.

(٣) في الأصل: «بمنزلة الضيف».

(٤) تقدم في صفحة ١٩، وأخرجه أيضا الترمذی، في: باب التيمم للجنب إذا لم يجد ماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١/١٩٢. والإمام أحمد، في: المسند ٥/١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠.

(٥) في الأصل: «دخل».

(٦) في الأصل: «انعدم».

الخطاب حجة، والآية إنما يُحتجُ بدليل خطابها. فعلى هذا إذا تيمم في الحضر، وصلى، ثم قَدَرَ على الماء، فهل يُعيد؟ على روايتين؛ إحداهما يُعيد. وهو مذهب الشافعي؛ لأن هذا عُذْر نادر، فلا يَسْقُطُ به القضاء، كالخِصْي في الصوم. والثانية لا يُعيد. وهو مذهب مالك؛ لأنه أتى بما أمر به، فخرج من عُهْدَتِهِ، ولأنه صلى بالتيمم المشروع على الوجه المشروع، فأشبهه المريض والمُسافر، مع أن عموم الخير يدل عليه. وقال أبو الخطاب: إن حُبِسَ في المِصْرَ صَلَّى. ولم يذكر إعادة. وذكر الروايتين في غيره. ويَحْتَمِلُ أنه إن كان عَدَمُ الماء لعُذْرٍ نادر، أو يزول قريباً، كرجل أُغْلِقَ عليه الباب، مثل الضيف ونحوه، أو ما أشبه هذا من الأعذار التي لا تَتَطَاوَلُ، فعليه الإعادة؛ لأن هذا بمنزلة المُتَشَاغِلِ بِطَلَبِ الماء وتَحْصِيلِهِ. وإن كان عُذْراً مُتَمَتِّداً، ويوجد كثيراً، كالمخبوس، أو مَنْ انْقَطَعَ الماء في قَرْيَةٍ، واحتاج إلى استِقَاءِ الماء من مسافة بعيدة، فله التيمم، ولا إعادة عليه؛ لأن^(٧) هذا عَادِمٌ لِلْمَاءِ بِعُذْرِ مُتَطَاوَلٍ مُعْتَادٍ، فهو كالمُسافر، ولأن عَدَمَ هذا الماء أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ المُسافر له، فالتَّصُّ على التيمم للمُسافرِ تَنْبِيْهُ على التيمم ههنا. والله أعلم.

فصل: وَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمِصْرِ إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِهِ؛ لِحَاجَةٍ^(٨)، كَالْحَرَاثِ، وَالْحَصَادِ، وَالْحَطَابِ، وَالصِّيَادِ، وَأَشْبَاهِهِمْ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ مَعَهُ لَوْضُوئِهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَا مَاءَ مَعَهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ لِيَتَوَضَّأَ إِلَّا بِتَقْوِيَةٍ حَاجَتِهِ، فله أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيْمُمِ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ مُسَافِرٌ، فَأَشْبَهَ الْخَارِجَ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزُمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِكَوْنِهِ فِي أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالِ^(٩) الْمِصْرِ، فَأَشْبَهَ الْمُقِيمَ فِيهِ. فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا مِنْ عَمَلِ قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَجْهًا وَاحِدًا؛ لَأَنَّهُ مُسَافِرٌ.

(٧) في م: «ولأن».

(٨) سقط من: الأصل.

(٩) في الأصل: «عمل».

٦٤ - مسألة؛ قال: (إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَطَلَبَ الْمَاءَ فَأَعْوَزَهُ)

هذه ثلاثة شُرُوط لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ:

أحدها؛ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ. فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مَكْتُوبَةً مُؤَدَّاةً لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا. وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً لَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ لَهَا فِي وَقْتِ نَهْيٍ عَنْ فِعْلِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ لَهَا. وَإِنْ كَانَتْ فَائِضَةً جَازَ التَّيَمُّمُ لَهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَهَا جَائِزٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ التَّيَمُّمُ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ تُبَيِّحُ الصَّلَاةَ، فَأَبِيحُ تَقْدِيمِهَا عَلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ، كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: الْقِيَاسُ أَنَّ التَّيَمُّمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، أَوْ يُحْدِثَ. فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَلَمْ يَجْزِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، أَوْ نَقُولُ: يَتَيَمَّمُ لِلْفَرَضِ فِي وَقْتٍ هُوَ مُسْتَتْنٍ عَنْهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو تَيَمُّمَ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ. وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَيُفَارِقُ التَّيَمُّمُ سَائِرَ الطَّهَارَاتِ؛ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ بِضَرُورَةٍ.

الشَّرْطُ الثَّانِي؛ طَلَبُ الْمَاءِ. وَهَذَا الشَّرْطُ وَإِعْوَاظُ الْمَاءِ إِنَّمَا يُشْتَرِطُ لِمَنْ يَتَيَمَّمُ لِعُذْرِ عَدَمِ الْمَاءِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ اشْتِرَاطُ طَلَبِ الْمَاءِ لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: لَا يُشْتَرِطُ الطَّلَبُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْتَرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ»^(١). وَلِأَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِوُجُودِ الْمَاءِ قَرِيباً مِنْهُ، فَأَشْبَهَ مَالُو طَلَبَ فَلَمْ يَجِدْ. / وَلَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، وَلَا يُثَبِّتُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ يَقْرِبُهُ مَاءٌ لَا يَعْلَمُهُ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أَمَرَ فِي الظَّهَارِ بِتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ، قَالَ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»^(٢)، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ الصِّيَامَ حَتَّى يَطْلُبَ الرَّقَبَةَ، وَلَمْ يُعَدِّ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرَ

(١) تقدم الحديث في صفحة ٢١.

(٢) سورة المجادلة ٤.

وَاجِدٌ، وَلَئِنَّهُ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ مُخْتَصٌّ بِهَا، فَلَزِمَتْهُ الاجْتِهَادُ فِي طَلْبِهِ عِنْدَ الْإِعْوَارِ، كَالْقِبْلَةِ.

فصل: وَصِفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَطْلُبَ فِي رَحْلِهِ، ثُمَّ إِنْ رَأَى خُضْرَةً أَوْ شَيْئًا يُدُلُّ عَلَى الْمَاءِ قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ، وَإِنْ كَانَ يَقْرِيهِ رِبْوَةً أَوْ شَيْءً قَائِمٌ أَتَاهُ وَطَلَبَ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَظَرَ أَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رُقْفَةٌ يُدُلُّ عَلَيْهِمْ طَلَبَ مِنْهُمْ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ لَهُ خَبْرَةٌ بِالْمَكَانِ سَأَلَهُ عَنْ مِيَاهِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَهُوَ عَادِمٌ. وَإِنْ دُلَّ عَلَى مَاءٍ لَزِمَتْهُ قَصْدُهُ إِنْ كَانَ قَرِيئًا، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَ رُقْفَتِهِ، وَلَمْ يَقْبِ الْوَقْتُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

فصل: فَإِنْ طَلَبَ الْمَاءَ^(٣) قَبْلَ الْوَقْتِ، فَعَلِيهِ إِعَادَةُ الطَّلَبِ بَعْدَهُ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لَأَنَّهُ طَلَبَ قَبْلَ الْمُخَاطَبَةِ بِالتَّيْمُمِ، فَلَمْ يَسْقُطْ فَرَضُهُ، كَالشَّفِيعِ إِذَا طَلَبَ الشَّفْعَةَ قَبْلَ الْبَيْعِ. وَإِنْ طَلَبَ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَتَيَمَّمْ عَقِيْبَهُ، جَازَ التَّيْمُمُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ طَلَبٍ.

الشرط الثالث؛ إِعْوَارُ الْمَاءِ بَعْدَ الطَّلَبِ. وَلَا خِلَافَ فِي اسْتِزَاطِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ». فَاسْتَرْطَ أَنْ لَا يَجِدَ الْمَاءَ، وَلِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، لَا^(٤) يَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَمَعَ وُجُودِ الْمَاءِ، لَا ضَرُورَةَ.

فصل: وَإِذَا وَجَدَ الْجُنُبَ مَا يَكْفِي بَعْضَ أَعْضَائِهِ، لَزِمَتْهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَيَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي. نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِيمَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ لَوْضُوئِهِ، وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ: يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ. وَبِهِ قَالَ عُبَيْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَنَحْوُهُ قَالَ عَطَاءٌ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَحَمَّادٌ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُنْدِيرِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الثَّانِي: يَتَيَمَّمُ، وَيَتْرَكُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ لَا يُطَهِّرُهُ، فَلَمْ يَلْزِمْهُ اسْتِعْمَالُهُ، كَالْمُسْتَعْمِلِ. وَلَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾،

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «ولا».

وَحَبَّرَ أُنَى ذَرٍّ، شَرَطَ فِي التَّيْمِيمِ عَدَمَ^(٥) الْمَاءِ، وَهَذَا وَاجِدٌ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٦)، / وَلِأَنَّهُ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا ۙ ٩٤ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَعْضِ جَسَدِهِ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ صَحِيحًا وَبَاقِيهِ جَرِيحًا، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الشَّرْطِ، فَلَزِمَهُ؛ كَالسُّتْرَةِ، وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وَلَا يُسَلِّمُ الْحُكْمُ فِي الْمُسْتَعْمِلِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلِأَنَّهُ لَا يُطَهَّرُ شَيْئًا مِنْهُ بِخِلَافِ هَذَا. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ قَبْلَ التَّيْمِيمِ؛ لِيَتَحَقَّقَ الْإِعْوَاظُ الْمُسْتَشَرُّ.

فصل: وَإِنْ وَجَدَ الْمُحَدِّثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ بَعْضَ مَا يَكْفِيهِ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا، يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْجُنُبِ، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ، فَلَزِمَهُ كَالْجُنُبِ، وَكَمَا لَوْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وَبَعْضُهُ جَرِيحًا. وَالثَّانِي، لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ شَرَطُ فِيهَا، فَإِذَا غَسَلَ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ دُونَ بَعْضٍ، لَمْ يُفَدْ، بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ، وَلِذَلِكَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَجْزَاءً^(٧) غَسَلَ مَا لَمْ يُغْسِلْهُ فَقَطْ، وَفِي الْحَدَّثِ يَلْزِمُهُ اسْتِغْنَاءُ الطَّهَارَةِ، وَفَارَقَ مَا إِذَا كَانَ بَعْضُ أَعْضَائِهِ صَحِيحًا وَبَعْضُهُ جَرِيحًا؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْبَدَنِ يُخَالِفُ الْعَجْزَ يَبْعُضُ الْوَاجِبِ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ رَقَبَةً لَزِمَهُ إِعْتَاقُهَا فِي كَفَّارَتِهِ، وَلَوْ مَلَكَ الْحُرُّ بَعْضَ رَقَبَةٍ لَمْ يَلْزِمَهُ إِعْتَاقُهَا. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْوَجْهَيْنِ.

فصل: وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ سَبْعٌ، أَوْ عُدُوٌّ، أَوْ حَرِيقٌ، أَوْ لِصٌّ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ بِمَجْمَعِ الْفُسَاقِ، تَخَافُ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْهُمْ، فَهِيَ

(٥) فِي الْأَصْلِ: «عِنْدَ عَدَمِ».

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ الْإِقْدَاعِ بِسَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٩. كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ فَرْضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٧٥/٢. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ وَجوبِ الْحَجِّ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ. الْمُجْتَمِعُ ٨٣/٥. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ اتِّبَاعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ الْمَقْدِمَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٤٧/٢، ٢٥٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٥٥، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٨.

(٧) فِي م: «لِزْمِهِ».

عَادِمَتُهُ. وَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: تَتَيَّمُ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَتَيَّمُ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، وَجْهًا وَاحِدًا، بَلْ لَا يَجِلُّ لَهَا الْمُضِيُّ إِلَى الْمَاءِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلزَّنَا، وَهَتْكَ نَفْسِهَا وَعِزِّهَا، وَتَنَكُّيسِ رُءُوسِ أَهْلِهَا، وَرُبَّمَا أَفْضَى إِلَى قَتْلِهَا، وَقَدْ أُبِيحَ لَهَا التَّيَّمُّ حِفْظًا لِلْقَلِيلِ مِنْ مَالِهَا، الْمُبَاجَ لَهَا بِذَلِكَ، وَحِفْظًا لِنَفْسِهَا مِنْ مَرَضٍ أَوْ تَبَاطُؤٍ، فَهِيَ أَوْلَى. وَمَنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ عِنْدَ رَحْلِهِ، فَخَافَ أَنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَاءِ ذَهَبَ شَيْءٌ مِنْ رَحْلِهِ، أَوْ شَرَدَتْ ذَابَتَهُ، أَوْ سُرِقَتْ، أَوْ خَافَ عَلَى أَهْلِهِ لَصًّا، أَوْ سَبْعًا، خَوْفًا شَدِيدًا، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَمَنْ كَانَ خَوْفُهُ جُبْنًا، لَا عَنْ سَبَبٍ يَخَافُ مِنْ مِثْلِهِ، لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ بِالتَّيَّمِّ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي رَجُلٍ يَخَافُ بِاللَّيْلِ، / وَلَيْسَ شَيْءٌ يَخَافُ مِنْهُ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَوَضَّأَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ لَهُ بِالتَّيَّمِّ، وَيُعِيدَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَشْتَدُّ خَوْفُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَائِفِ لِسَبَبٍ. وَمَنْ كَانَ خَوْفُهُ لِسَبَبٍ ظَنَّهُ، فَتَبَيَّنَ عَدَمُ السَّبَبِ، مِثْلَ مَنْ رَأَى سَوَادًا بِاللَّيْلِ ظَنَّهُ عَدُوًّا، فَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَدُوٍّ، أَوْ رَأَى كَلْبًا فَظَنَّهُ أَسَدًا أَوْ نَمْرًا، فَتَيَّمَّ وَصَلَّى، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ، فَهَلْ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا؛ لَا يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ، فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ. وَالثَّانِي؛ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ تَيَّمَّ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُ التَّيَّمَّ، فَأَشْبَهَ مَنْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ، وَتَيَّمَّ.

فصل: وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يُتَاوَلُهُ الْمَاءَ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْمَاءِ فَأَشْبَهَ مَنْ وَجَدَ بَرًّا لَيْسَ لَهُ مَا يَسْتَقِي بِهِ مِنْهَا. وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يُتَاوَلُهُ الْمَاءَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَهُوَ كَالوَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَجِدُ مَا يَسْتَقِي بِهِ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ قَبْلَ مَجِيئِهِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لَهُ التَّيَّمُّ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ فِي الْوَقْتِ، فَأَشْبَهَ الْعَادِمَ مُطْلَقًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَظِرَ مَجِيءَ مَنْ يُتَاوَلُهُ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ يَنْتَظِرُ حُصُولَ الْمَاءِ قَرِيبًا، فَأَشْبَهَ الْمُشْتَغِلَ بِاسْتِقَاءِ الْمَاءِ وَتَحْصِيلِهِ.

فصل: إِذَا وَجَدَ بَرًّا، وَقَدَّرَ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى مَائِهَا بِالزُّوْلِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، أَوْ

الاعتراف بدلو أو ثوب يئله ثم يعصره. لزمه ذلك، وإن خاف فوت الوقت؛ لأن الاشتغال به كالاتغال بالوضوء. وحكم من في السبينة في الماء كحكم واجد البئر، وإن لم يمكنه الوصول إلى مائها إلا بمشقة، أو تغير بالنفس، فهو كالعادم. وهذا قول الثوري، والشافعي، ومن تبعهم. ومن كان الماء قريباً منه، يمكنه تحصيله، إلا أنه يخاف فوت الوقت، لزمه السعى إليه والاشتغال بتحصيله، وإن فات الوقت؛ لأنه واجد للماء، فلا يباح له التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾.

فصل: وإن بذل له ماء يطهره، لزمه قبوله؛ لأنه قدر على استعماله، ولا منة في ذلك في العادة. وإن لم يجده إلا بتمن لا يقدر عليه، فبذل له التيمم، لم يلزمه قبوله؛ لأن المنة تلحق به. وإن وجدته^(٨) يباع بتمن مثله في موضعه، أو زيادة يسيرة، يقدر على ذلك، مع استغنائه عنه، لقوته ومونة سفره، لزمه شراؤه. وإن كانت الزيادة كثيرة تجحف بماله، لم يلزمه شراؤه؛ لأن عليه ضرراً. وإن كانت كثيرة^(٩)، لا تجحف بماله، فقد توقف أحمد فيمن بذل له ماء يدينار، ومعه مائة. فيحتمل إذن وجهين: أحدهما؛ يلزمه شراؤه؛ لأنه واجد للماء، قادر عليه، فيلزمه استعماله بدلالة قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. والثاني؛ لا يلزمه شراؤه؛ لأن عليه ضرراً في الزيادة الكثيرة، فلم يلزمه بذلها، كما لو خاف لصاً يأخذ من ماله ذلك المقدار. وقال الشافعي: لا يلزمه شراؤه بزيادة يسيرة ولا كثيرة؛ لذلك. ولنا، قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وهذا واجد، فإن القدرة على تمن العين كالقدرة على العين، في المنع من الاتغال إلى البذل، بدليل ماله يبعث بتمن مثلها، والرقية في كفارة الظهار، ولأن ضرر المال دون ضرر النفس، وقد قالوا في المريض: يلزمه الغسل، مالم يحف التلف. فتحمل الضرر اليسير في المال أخرى. فإن لم يكن معه ثمنه، فبذل له بتمن في الذمة يقدر على

(٨) في م: وجدوه.

(٩) في م: يسيرة.

أَدَاتِهِ فِي بَلَدِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِيَادِهِ بِمَا لَا مَضَرَّةَ فِيهِ. وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا فِي بَقَاءِ الدِّينِ فِي ذِمَّتِهِ، وَرُبَّمَا تَلَفَ مَالُهُ قَبْلَ أَدَائِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِهِ مَا يُؤَدِّي ثَمَنَهُ، لَمْ يَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ ضَرَرًا. وَإِنْ لَمْ يَتَذَلَّهُ لَهُ، وَكَانَ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ، لَمْ يُجْزَ لَهُ مُكَاتَرَتُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ، لِأَنَّ هَذَا لَهُ بَدَلٌ، وَهُوَ التَّيْمُّ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ فِي الْمَجَاعَةِ.

فصل: إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، فَأَرَاقُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ، فَتَجَاوَزَهُ، وَعَدِمَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، صَلَّى بِالتَّيْمِّ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، كَقَوْلِنَا، وَإِلَّا صَلَّى بِالتَّيْمِّ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ. فَأَشْبَهَ مَالُو ظَنُّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ. وَإِنْ أَرَاقَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ فَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ، ثُمَّ عَدِمَ الْمَاءَ، يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي. وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بِتَيْمِّ صَحِيحٍ، تَحَقَّقَتْ شَرَايِطُهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَاقَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ. وَالثَّانِي؛ يُعِيدُ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِوُضُوءٍ، وَهُوَ قَدْ قَوَّتِ الْقُدْرَةُ عَلَى نَفْسِهِ، فَبَقِيَ فِي عَهْدَةِ الْوَاجِبِ، وَإِنْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ تَصِحَّ الْهَبَةُ، وَالْمَاءُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، فَلَوْ تَيَّمَّ مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ، لَمْ يَصِحَّ تَيْمُّهُ. وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ الْمَوْهُوبُ لَهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَرَاقَهُ.

٩٥ ط

فصل: / إِذَا نَسِيَ فِي رَحْلِهِ، أَوْ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَصَلَّى بِالتَّيْمِّ. فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحَدُ رَحِمَةِ اللَّهِ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَطَعَ فِي مَوْضِعٍ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يُجْزِئُهُ. وَعَنْ مَالِكٍ كَالْمَذْهَبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ النَّسْيَانِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَلَنَا، أَنَّهَا طَهَارَةٌ تُجِبُ مَعَ الذِّكْرِ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالنَّسْيَانِ، كَمَا لَوْ صَلَّى نَاسِيًا لِحَدِيثِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ، أَوْ صَلَّى الْمَاسِيحُ، ثُمَّ بَانَ لَهُ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الْمَسْجِ قَبْلَ صَلَاتِهِ، وَيُفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ، وَهَهُنَا هُوَ مُفَرِّطٌ بِتَرْكِ الطَّلَبِ.

فصل: وَإِنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ، أَوْ كَانَ يَعْرِفُ بِرَأْفَضَاعَتِهِ عَنْهُ، ثُمَّ

وجدّها، فقال ابنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِدٍ لِلْمَاءِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. وَلَأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَطٍ، بِخِلَافِ النَّاسِي، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَعَ غَيْبِهِ، فَنَسِيَةُ الْعَبْدِ حَتَّى صَلَّى صَلَاتَهُ سَيِّئَةٌ، اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَالنَّاسِي، وَاحْتَمَلُ أَنْ لَا يُعِيدَ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَيْرِهِ.

فصل: إِذَا صَلَّى، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرِيهِ بِقَرْنٍ أَوْ مَاءٍ، نُظِرَتْ، فَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً بَغِيرِ عَلَامَةٍ، وَطَلَبَ فَلَمْ يَجِدْهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَطٍ. وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ ظَاهِرَةً، فَقَدْ قَرَطَ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ.

٦٥ - مسألة؛ قال: (وَالِإِخْتِيَارُ تَأْخِيرُ التَّيَمُّمِ)

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ أَوْلَى بِكُلِّ حَالٍ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدٍ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ إِنْ رَجَا وُجُودَ الْمَاءِ، وَإِنْ يَسَّرَ مِنْ وُجُودِهِ اسْتَحَبَّ تَقْدِيمُهُ. وَهُوَ مَذْهَبُ ^(١) مَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَائِقًا بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ تَرْكُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ، لِأَمْرِ مَطْنُونٍ. وَلَنَا، قَوْلُ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي الْجَنْبِ: يَتَلَوَّمُ ^(٢) مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ. وَلَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ لِلصَّلَاةِ إِلَى بَعْدِ الْعِشَاءِ وَقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَيْلًا يَذْهَبَ حُشْوُهَا وَحُضُورُ الْقَلْبِ فِيهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ، فَتَأْخِيرُهَا لِإِذْرَاكِ الطَّاهِرَةِ الْمُشْتَرِطَةِ أَوْلَى.

٦٦ - / مسألة؛ قال: (فَإِنْ تَيَمَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَصَلَّى، أَجْزَأُهُ، وَإِنْ أَصَابَ الْمَاءُ فِي الْوَقْتِ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَادِمَ لِلْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ، إِنْ

(١) فِي م: «قَوْل».

(٢) تَلَوَّمُ فِي الْأَمْرِ: تَمَكَّتْ وَانْتَظَر.

وَجَدَهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ تَيَمُّمَ وَصَلَى، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَنَّ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْوَقْتِ، لَمْ يَلْزَمْهُ أَيْضًا إِعَادَةٌ، سَوَاءٌ يَسَّرَ مِنْ وُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودُهُ فِيهِ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ^(١)، وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّحِيصِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَكْحُولٌ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالزُّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ. وَلَنَا، مَارَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أُبَيِّ سَعِيدٍ، أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ، وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ^(٢)». وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ تَيَمَّمَهُ، وَهُوَ يَرَى ثُبُوتَ الْمَدِينَةِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ، وَلَئِنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ كَمَا أَمَرَ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِعَادَةُ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَلَئِنْ عَدِمَ الْمَاءَ عَذْرٌ مُعْتَادٌ، فَإِذَا تَيَمَّمَ مَعَهُ يَجِبُ أَنْ يُسْقِطَ فَرَضَ الصَّلَاةِ كَالْمَرَضِيِّ، وَلَئِنَّهُ أَسْقَطَ فَرَضَ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يُعِدْ إِلَى ذِمَّتِهِ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ.

٦٧ - مسألة؛ قال: (وَالْتَيَمُّ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ)

الْمَسْنُونُ عِنْدَ أَحْمَدَ التَّيَمُّ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ. فَإِنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ جَازَ. وَقَالَ الْقَاضِي: الْإِجْزَاءُ يَحْصُلُ بِضَرْبَةٍ، وَالْكَمَالُ ضَرْبَتَانِ. وَالْمَنْصُوصُ مَا ذَكَرْنَاهُ، قَالَ

(١) أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ فِي الْمَدِينَةِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ. وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: سَنَةُ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ ٦١.
(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي التَّيَمُّمِ بَعْدَ الْمَاءِ بَعْدَمَا يَصِلُ فِي الْوَقْتِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ أُبَيِّ دَاوُدَ ٨٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّيَمُّمِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، مِنْ كِتَابِ الْفَسْلِ. الْمَجْتَبَى ١٧٤/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ التَّيَمُّمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٩٠/١.

الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ: التَّيْمُ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ
وَالْكَفَّيْنِ، وَمَنْ قَالَ ضَرْبَتَيْنِ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ زَادَهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(١): وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ
وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ؛ مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَعُمَارُ،
وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَإِسْحَاقُ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُجْزَى التَّيْمُ إِلَّا بِضَرْبَتَيْنِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَإِبْنِهِ سَالِمٍ^(٢)، وَالْحَسَنِ، وَالثَّوْرِيَّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛
لَمَّا رَوَى ابْنُ الصَّمَّةِ^(٣)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَّمَّ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ^(٤). وَرَوَى ابْنُ
عُمَرَ، وَجَابِرٌ، وَأَبُو أَمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ
لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»^(٥). وَلأنَّهُ بَدَلٌ يُؤْتَى بِهِ فِي مَحَلٍّ مُبَدِّلِهِ، وَكَانَ حَدُّهُمَا
وَاحِدًا كَالْوَجْهِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عُمَارُ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ،
فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ

(١) عارضة الأحوذى ٢٤٠/١.

(٢) أبو عمر سالم بن عبد الله بن عيمر بن الخطاب. من فقهاء التابعين في المدينة، كان إليه الأمر بعد سعيد بن
السيب، توفي سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيروازي ٦٢.

(٣) هو أبو الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحافي، وكان أبوه من كبار الصحابة. أسد الغابة
٥٩/٦، ٦٠.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، من كتاب التيمم.
صحيح البخاري ٩٢/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨١/١. وأبو داود،
في: باب في التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٩/١. والدارقطني، في: باب التيمم، من
كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٧٦/١، ١٧٧. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة.
السنن الكبرى ٢٠٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/٤.

(٥) حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في: كتاب الطهارة. المستدرک ١٧٩/١، ١٨٠. والدارقطني، في: باب
التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٨٠/١ - ١٨٢. والبيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب
الطهارة. سنن البيهقي ٢٠٧/١. وكذلك أخرج الثلاثة السابقون حديث جابر، في المواضع السابقة:
المستدرک ١٨٠/١، وسنن الدارقطني ١٨١/١، ١٨٢، وسنن البيهقي ٢٠٧/١. كما أخرج الدارقطني عن علي
أيضا: «ضربة للوجه وضربة للذراعين». سنن الدارقطني ١٨٢/١. أما حديث أبي أمامة، فلم يذكره أحد من
راجعنا كتبهم، وذكر الزيلعي في نصب الراية ١٥١/١ مكانه حديث عائشة، وقال: رواه الزبير في مسنده.
وانظر: باب مجاء في التيمم، من أبواب الطهارة من سنن الترمذی. عارضة الأحوذى ٢٤٠/١. وباب في
التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٩/١.

ذلك له، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا»، ثم ضربَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦). وَلَأَنَّهُ حُكِّمَ عُلِّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الذَّرَاعُ، كَقَطْعِ السَّارِقِ، وَمَسَّ الْفَرْجَ، وَقَدْ احْتَجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَذَا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي التَّيْمِمِ: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾^(٧) وَقَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٨). وَكَانَتِ السَّنَةُ فِي الْقَطْعِ مِنَ الْكَفَّيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ. يَعْنِي التَّيْمِمَ. وَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ فَضَعِيفَةٌ. قَالَ الْخَلَّالُ: الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ جِدًّا، وَلَمْ يَرَوْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ إِلَّا حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٩): يَرْوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(١٠). وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَبِهِ يُعْرَفُ، وَمِنْ أَجْلِهِ يَضْعَفُ^(١١) عَنْدَهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ^(١٢). وَحَدِيثُ ابْنِ الصَّمَّةِ صَحِيحٌ، لَكِنْ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ. فَيَكُونُ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ مَا عُلِّقَ عَلَى مُطْلَقِ الْيَدَيْنِ لَا يَتَنَاوَلُ الذَّرَاعَيْنِ.

(٦) أخرجه البخاري، في: باب التيمم للوجه والكفين، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٣/١. ومسلم، في: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٠/١. وأبو داود، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٧/١. والنسائي، في: باب التيمم في الحضر، وباب نوع آخر من التيمم، وباب تيمم الجنب، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٥/١، ١٣٨، ١٣٩. وابن ماجه، في: باب ماجاء في التيمم بضربة واحدة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٨/١. وانظر: باب ماجاء في التيمم، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحوذى ٢٣٩/١.

(٧) سورة المائدة ٦.

(٨) سورة المائدة ٣٨. وفي الأصل: «في السارق»، على أن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

(٩) معالم السنن ١٠١/١.

(١٠) العبارة في معالم السنن: قالوا: وحديث ابن عمر لا يصح؛ لأن محمد بن ثابت العبدى ضعيف جدا، لا يحتج بحديثه.

(١١) في م: «ضعف».

(١٢) نقول: إن ابن عبد البر، رغم هذا، انتصر للتيمم بضربتين، فقال في الاستذكار ١٣/٢: ولما اختلفت الآثار في كيفية التيمم وتعارضت، كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر القرآن، وهو يدل على ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، قياسا على الوضوء، واتباعا لفعل عمر، رحمه الله.

ثم أحاديثهم لا تُعارض حديثنا؛ فإنها تُدُلُّ على جواز التَّيْمِمْ بِضَرَبَتَيْنِ، ولا يَنْفِي ذلك جَوَازُ التَّيْمِمْ بِضَرَبَةٍ، كما أَنَّ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ ثلاثاً ثلاثاً لا يَنْفِي الإِجْرَاءَ بِضَرَةٍ^(١٣)، وإحدى. فإن قيل: فقد رُوِيَ في حديث عَمَّارٍ: إِلَى الْمِرْقَفَيْنِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكَفَّيْنِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَفَيْنِ. قلنا: أَمَا حديثه إِلَى الْمِرْقَفَيْنِ، فلا يُعَوَّلُ عليه، إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ^(١٤)، وشكَّ فيه، فقال له منصور^(١٥): مَا تَقُولُ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَذْكُرُ الذَّرَاعَتَيْنِ أَحَدَ غَيْرِكَ؟ فَشَكَّ، وقال: لَا أَذْرى، أَذْكَرُ الذَّرَاعَتَيْنِ، أَمْ لَا؟ قَالَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ^(١٦). فلا يَثْبُتُ مع الشَّكِّ، وقد أَثْكَرَ عليه، وخالف به سائرُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، فكيف يُلْتَفَتُ إِلَى/مِثْلِ هَذَا؟ وهو لو انْفَرَدَ لم يُعَوَّلَ عليه، ولم يُحْتَجَّ به. ٩٧ و
وَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَباطِلٌ؛ لِوُجُوهٍ^(١٧): أَحَدُهَا، أَنَّ عَمَّاراً الرَّاوِيَّ لَهُ الْحَاكِي لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَقْبَى بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمِمْ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ. وقد شاهدَ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ، والفِعْلُ لَا احْتِمَالَ فِيهِ. والثَّانِي، أَنَّهُ قَالَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَهُمْ يَقُولُونَ ضَرْبَتَانِ. والثَّالِثُ، أَنَّنَا لَا نَعْرِفُ فِي اللَّغَةِ التَّعْيِيرَ بِالْكَفَّيْنِ عَنِ الذَّرَاعَتَيْنِ. والرَّابِعُ، أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ جَائِزٌ أَقْرَبُ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ وَأَسْهَلُ، وَبَيَّاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالتَّيْمِمْ عَنِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ عَنِ الْمُبْدِلِ، وكذلك في الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ فِي أَرْبَعَةِ أَعْضَاءَ، وَالتَّيْمِمْ فِي عُضْوَيْنِ، وَكَذَا نَقُولُ فِي الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَاتِحَتِ الشُّعُورِ الْخَفِيفَةِ، وَلَا الْمَضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ.

فصل: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُجْزَىءُ التَّيْمِمْ بِضَرَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَبِضَرَبَتَيْنِ،

(١٣) في م: «مرة».

(١٤) أى: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي، أبو يحيى، متفق للحديث، توفي سنة اثنين وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب ١٥٥/٤-١٥٧.

(١٥) أبو عتاب منصور بن المعتمر بن عبد الله المسلمي الكوفي، كان لا يروى إلا عن ثقة، توفي سنة اثنين وثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب ٣١٢/١٠-٣١٥.

(١٦) في: نوع آخر من التيمم، من كتاب الطهارة. المحتجى ١٣٨/١.

(١٧) في الأصل: «بوجوه».

وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز أيضا؛ لأن المقصود إيصال التراب إلى محل الفرض، فكيفما حصل جاز، كالوضوء.

فصل: فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ضرب، نحو أن ينسف الریح عليه غباراً يعمه، فإن كان قصد ذلك، وأحضر التربة، احتمل أن يجزئته، كما لو صمد للمطر حتى جرى على أعضائه. والصحيح أنه لا يجزئته؛ لأنه لم يمسح به، وقد أمر الله تعالى بالمسح به. فإن مسح وجهه بما على وجهه، احتمل أن يجزئته؛ لأنه مسح بالتراب، واحتمل أن لا يجزئته؛ لأن الله تعالى أمر بقصد الصعيد والمسح به، ولم يأخذ الصعيد. وإن لم يكن قصد الریح، ولا صمد لها، فأخذ غير ما على وجهه، فمسح به وجهه، جاز. وإن أمر ماعلى وجهه منه على وجهه، لم يجزئه؛ لأنه لم يأخذ التراب لوجهه.

فصل: إذا علا على يديه تراب كثير، لم يكره نفضه؛ فإن في حديث عمار، أن النبي ﷺ ضرب بكفيه الأرض، ونفخ فيهما. قال أحمد: لا يضربه فعل أو لم يفعل. وإن كان خفيفا، فقال أصحابنا: يكره نفضه، رواية واحدة. فإن ذهب ما عليها بالنفخ، لم يجزئه حتى يعيد الضرب؛ لأنه مأثور بالمسح بشيء من الصعيد.

٦٨ - مسألة: قال: (ويضرب يديه على الصعيد الطيب، وهو التراب)

وجملة ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر ذي غبار يعلق باليد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿تَتِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. قال ابن عباس: الصعيد تراب الخرب. وقيل في قوله تعالى: ﴿فَتَصْبِحُ صَعِيداً زَلَقاً﴾^(١) تراباً أملس. والطيب: الطاهر. وبهذا قال الشافعي، وإسحاق، وأبو يوسف، وداود. وقال مالك، وأبو حنيفة: يجوز بكل^(٢) ما كان من جنس الأرض؛ كالنورة والزرنج^(٣) والحجارة. وقال الأوزاعي: الرمل من الصعيد. وقال حماد

٩٧ ظ

(١) سورة الكهف ٤٠.

(٢) في م زيادة: «حال».

(٣) الزرنج: حجر، منه ألوان عدة، يستعمله النقاشون والصيدلة. انظر: الجامع لمفردات الأدوية ١٦٠/٢.

ابن أبي سليمان: لا بأس أن يتيمم بالرَّخَامِ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»^(٤). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَكُونُ بِالرَّمْلِ فَتُصَيِّبُنَا الْجَنَابَةُ، وَالْحَيْضُ، وَالنَّفَاسُ، وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ»^(٥). وَلَئِنَّهُ^(٦) مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ، فَجَازَ التَّيْمُّ بِهِ كَالْتُّرَابِ. وَلَنَا، الْآيَةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَمَرَ بِالتَّيْمُّ بِالصَّعِيدِ، وَهُوَ التُّرَابُ، فَقَالَ: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾، وَلَا يَحْصُلُ الْمَسْحُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا غُبَارٍ يَلْقَى بِالْيَدِ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيََاءِ اللَّهِ، جُعِلَ لِي التُّرَابُ طَهُوراً». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٧)، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ التُّرَابِ طَهُوراً لَذَكَرَهُ فِيْمَا مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى حَذِيفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتُرَابُهَا طَهُوراً»^(٨). فَخَصَّ تُرَابُهَا بِكَوْنِهِ طَهُوراً، وَلَأَنَّ الطَّهَارَةَ اخْتَصَّتْ بِأَعْمِ الْمَائِعَاتِ وَجُوداً، وَهُوَ الْمَاءُ، فَتَخَصَّصَتْ بِأَعْمِ الْجَامِدَاتِ وَجُوداً، وَهُوَ التُّرَابُ، وَخَبِرَ أَبِي ذَرٍّ نَحْصَهُ بِحَدِيثِنَا، وَخَبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْوِيهِ الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ^(٩)، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

فصل: وعن أحمد، رحمه الله، رواية أخرى، في السَّبْحَةِ وَالرَّمْلِ، أَنَّهُ يَجُوزُ

(٤) تقدم في صفحة ١٣ .

(٥) أخرجه البيهقي، في: باب ماروي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم إلخ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٢١٦/١، ٢١٧ . والإمام أحمد، في مسنده، انظر: الفتح الرباني ١٨٩/٢، ١٩٠ . وروى: «عليك بالتراب» .

(٦) في م: «وأنه» .

(٧) لم نجده في مسند الإمام الشافعي، المطبوع بحاشية الجزء السادس من الأم، ولا بترتيب مسند الشافعي للسندی . وهو في مسند الإمام أحمد ١٥٨، ٩٨/١ . وانظر ماسبق في صفحة ١٣ .

(٨) حديث حذيفة أخرجه مسلم، في: باب مواضع الصلاة، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧١/١ .

(٩) أبو عبد الله المثني بن الصباح البجلي الأتباوي المكي، مضطرب الحديث، ضعيف، توفي سنة تسع وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٥/١٠ - ٣٧ .

التَّيْمَمُ بِهِ . قَالَ أَبُو الْحَارِثِ : قَالَ أَحْمَدُ : أَرْضُ الْحَرْثِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِنْ تَيَمَّمَ مِنْ أَرْضِ السَّبْحَةِ أَجْزَأُهُ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَوْضِعُ الَّذِي أَجَارَ التَّيْمَمُ بِهَا إِذَا كَانَ لَهَا غُبَارٌ ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي مَنَعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا غُبَارٌ . قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي الرَّمْلِ مِثْلُ ذَلِكَ .
 ٩٨ ر وعنه أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْاضْطِرَارِ / خَاصَّةً . قَالَ : وَفِي رِوَايَةِ سِنْدِي^(١٠) : أَرْضُ الْحَرْثِ أَجْوَدُ مِنَ السَّبْحِ ، وَمِنْ مَوَاضِعِ الثُّورَةِ وَالْحَصَا ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ اضْطُرَّ أَجْزَأُهُ . قَالَ الْخَلَّالُ : إِنَّمَا سَهَّلَ أَحَدُ فِيهَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا ، إِذَا كَانَتْ غَبَرَةً كَالْتُّرَابِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَلْحَةً^(١١) كَالْمِلْحِ ، فَلَا يَتَيَمَّمُ بِهَا أَصْلًا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : يَتَيَمَّمُ عِنْدَ عَدَمِ التُّرَابِ بِكُلِّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، مِثْلُ الرَّمْلِ وَالسَّبْحَةِ وَالثُّورَةِ وَالْكُحْلِ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ ، وَيَصْلِي ، وَهَلْ يُعِيدُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

فصل : فَإِنْ دُقَّ الْخَزْفُ أَوْ الطِّينُ الْمُحْرَقُ ، لَمْ يَجْزِ التَّيْمَمُ بِهِ ، لِأَنَّ الطَّبِيخَ أَخْرَجَهُ
 عَنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ . وَكَذَا إِنْ نُحِثَ الْمَرْمَرُ^(١٢) وَالْكَذْدَانُ^(١٣) حَتَّى صَارَ غُبَارًا ، لَمْ يَجْزِ التَّيْمَمُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تُرَابٍ . وَإِنْ دُقَّ الطِّينُ الصُّلْبُ كَالْأَرْمَنِ ، جَازَ التَّيْمَمُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ تُرَابٌ .

فصل : فَإِنْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى لَبْدٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ جُودِيٍّ أَوْ بَرْدَعَةٍ أَوْ فِي شَعِيرٍ ، فَعَلِقَ
 بِيَدَيْهِ غُبَارًا ، فَتَيَمَّمَ بِهِ ، جَازٌ . نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ التُّرَابِ حَيْثُ كَانَ ، فَعَلِيَ هَذَا لَوْ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَخْرَةٍ ، أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ ، أَوْ أَى شَيْءٍ كَانَ ، فَصَارَ عَلَى يَدَيْهِ غُبَارًا ، جَازَ لَهُ التَّيْمَمُ بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غُبَارٌ ، فَلَا يَجُوزُ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ ، وَمَسَحَ بِهِمَا

(١٠) سَنَدِي هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْخَوَاتِمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، سَمِعَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ صَالِحَةً . وَهُوَ مِنْ جَوَارِ أَبِي الْحَارِثِ ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْذُ قَلِيلٍ ، مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/ ١٧٠ ، ١٧١ .

(١١) الْقَلْحُ ، بِالتَّحْرِيكِ : صَفْرَةُ الْأَسْنَانِ . يَعْنِي مَصْفُورَةً مِنْ جَدْبِهَا .

(١٢) الْمَرْمَرُ : نَوْعٌ مِنَ الرِّخَامِ .

(١٣) الْكَذْدَانُ ، كَكُثَانٍ : حَجَارَةٌ رَخْوَةٌ كَالْمَدَرِ .

وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٤). وَرَوَى الْأَثَرِيُّ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَتَيَّمُّ بِالثَّلَجِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَضَعْفَةُ سَرَجِهِ، أَوْ مَعْرِفَةُ ^(١٥) دَائِيهِ. وَأَجَازَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالتَّيَّمُّ بِصَخْرَةٍ لَا غُبَارَ عَلَيْهَا، وَتُرَابٍ نَدَى لَا يَلْقَى بِالْيَدِ مِنْ غُبَارٍ. وَأَجَازَ مَالِكٌ التَّيَّمُّ بِالثَّلَجِ، وَالْجَنَسِ، وَكُلِّ مَا تَصَاعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ التَّيَّمُّ بِغُبَارِ اللَّيْلِ وَالنَّوْبِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ضَرَبَ يَدَيْهِ تَفَحَّهُمَا. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَ«مِنْ» لِلتَّبْيِضِ، فَيَحْتَاجُ أَنْ يَمْسَحَ بِجُزْءٍ مِنْهُ، وَالتَّفْحُّ لَا يُزِيلُ الْغُبَارَ الْمُلَاصِقَ، وَذَلِكَ يَكْفِي.

فصل: إِذَا خَالَطَ التُّرَابُ مَا لَا يَجُوزُ التَّيَّمُّ بِهِ، كَالثُّورَةِ وَالزَّرْنِیَخِ وَالْجَصِّ، فَقَالَ الْقَاضِي: حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ، إِنْ كَانَتْ الْعَلَبَةُ لِلتُّرَابِ جَازَ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَلَبَةُ لِلْمُخَالِطِ، لَمْ يَجُزْ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: /يَمْنَعُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا. ٩٨ ظ وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. لِأَنَّهُ رُبَّمَا حَصَلَ فِي الْعَضْوِ، فَمَنْعَ وَصُولِ التُّرَابِ إِلَيْهِ. وَهَذَا فِيمَا يَلْقَى بِالْيَدِ، فَأَمَّا مَا لَا يَلْقَى بِالْيَدِ، فَلَا يَمْنَعُ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ التَّيَّمُّ مِنَ الشَّعِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْيَدِ مِنْهُ مَا يَحُولُ بَيْنَ الْغُبَارِ وَبَيْنَهَا.

فصل: إِذَا كَانَ فِي طِينٍ لَا يَجِدُ تُرَابًا، فَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَأْخُذُ الطِّينَ، فَيَطْلِي بِهِ جَسَدَهُ. فَإِذَا جَفَّ تَيَّمَّ بِهِ. وَإِنْ خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ قَبْلَ جَفَافِهِ، فَهُوَ كَالْعَادِمِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَجِفُّ قَرِيبًا أَنْتَظَرَ جَفَافَهُ، وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّهُ كَطَالِبِ الْمَاءِ الْقَرِيبِ، وَالْمُسْتَفِغِلِ بِتَحْصِيلِهِ مِنْ بَعْثٍ وَنَحْوِهِ. وَإِنْ لَطَخَ وَجْهَهُ بِطِينٍ، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّعِيدِ، وَلِأَنَّهُ لَا غُبَارَ فِيهِ، أَشْبَهَ التُّرَابَ النَّدَى.

فصل: وَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَوى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ

(١٤) في: باب التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٩/١.

(١٥) معرفة دابته: منبت عرفها من رقبته. النهاية ٢١٨/٣.

أبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي: لا يُصَلَّى حتى يَقْدِرَ، ثُمَّ يَقْضِي؛ لَأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تُسْقَطُ الْقَضَاءُ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَصِيَامِ^(١٦) الْحَائِضِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُصَلَّى وَلَا يَقْضِي؛ لَأَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الطَّهَارَةِ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، كَالْحَائِضِ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذِهِ رِوَايَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ عَنْ مَالِكٍ. وَذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِهِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّانِي يُصَلَّى عَلَى^(١٧) حَسَبِ حَالِهِ، وَيُعِيدُ. وَلَنَا، مَا رَوَى مُسْلِمٌ، فِي «صَحِيحِهِ»^(١٨)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَنَسًا لِيَطْلُبَ قِلَادَةً أَضَلَّهَا عَائِشَةُ، فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ، فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمِمِ. وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، وَلَا أَمَرَهُمْ بِإِعَادَةِ^(١٩). فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فَلَمْ تُؤَخَّرِ الصَّلَاةُ عِنْدَ عَدَمِهَا، كَالسُّتْرَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِذَا صَلَّيَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ، لَمْ يَلْزُمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي إِحْدَى الرَّوَائِعَيْنِ، وَالْأُخْرَى عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لَأَنَّهُ فَقَدَ شَرْطَ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّيَ بِالتَّجَاسَةِ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَبَرِ، وَلَأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ، فَخَرَجَ عَنْ عُهْدَتِهِ، وَلَأَنَّهُ شَرْطٌ مِنْ شَرَائِطِ الصَّلَاةِ فَيَسْقُطُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ، كَسَائِرِ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا، وَلَأَنَّهُ أَدَّى ٩٩ وَ فَرَضَهُ عَلَى حَسَبِهِ، فَلَمْ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ، كَالْعَاجِزِ/ عَنِ السُّتْرَةِ إِذَا صَلَّيَ غُرْبَانًا،

(١٦) فِي الْأَصْلِ: «كَطَهَارَةِ».

(١٧) سَقَطَ مِنْ: م.

(١٨) فِي: بَابِ التَّيْمِمِ، مِنْ كِتَابِ الْخِيَصِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٧٩/١. وَأُخْرِجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا، مِنْ كِتَابِ التَّيْمِمِ، وَفِي: بَابِ فَضْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي: بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ اسْتِعَارَةِ الثِّيَابِ لِلْعُرُسِ وَغَيْرِهَا، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ، وَفِي: بَابِ اسْتِعَارَةِ الْقِلَادَةِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩٢/١، ٣٧/٥، ٥٧/٦، ٢٩/٧، ٢٠٤. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ التَّيْمِمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٧٦/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَا الصَّعِيدَ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ١٤٠/١. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّبَبِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٨٨/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ التَّيْمِمِ مَرَّةً، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٥٧/٦.

(١٩) فِي: م: «بِالْإِعَادَةِ».

والعاجز عن الاستقبال إذا صَلَّى إلى غيرها^(٢٠)، والعاجز عن القيام إذا صَلَّى جالساً، وقياسُ أبي حنيفة على الحائِض في تأخير الصَّيَّام لا يصحُّ؛ لأنَّ الصَّوْمَ يدخله التأخير، بخلاف الصلاة، بدليل أنَّ المُسَافِرَ يُؤَخِّرُ الصَّوْمَ دون الصلاة، ولأنَّ عَدَمَ الماءِ لو قام مقام الحيض لَأَسْقَطَ الصلاة بالكُلِّيَّةِ؛ ولأنَّ قِيَاسَ الصلاة على الصلاة أَوْلَى مِنْ قِيَاسِها على الصَّيَّام، وأما قِيَاسُ مالِك فلا يصحُّ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢١). وقِيَاسُ الطَّهَّارَةِ على سائر شرائط الصلاة أَوْلَى مِنْ قِيَاسِها على الحائِضِ، فَإِنَّ الْحَيْضَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ يَتَكَرَّرُ عَادَةً، وَالْعَجْزُ هُنَا عُدْرٌ نَادِرٌ غَيْرٌ مُعْتَادٍ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْحَيْضِ، وَلِأَنَّ هَذَا عُدْرٌ نَادِرٌ فَلَمْ يُنْقِطِ الْفَرَضُ، كَنِسْيَانِ الصَّلَاةِ وَقَدْ سَاقِرِ الشَّرُوطِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٦٩ - مسألة؛ قال: (وَيَتَوَى بِهِ الْمَكْتُوبَةُ)

لا نعلمُ خلافاً في أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ، غَيْرَ مَا حُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ^(١) أَنَّهُ يَصِحُّ بِغَيْرِ نِيَّةٍ. وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى إِجْبَابِ النِّيَّةِ فِيهِ. وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ: رِبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْوُضُوءِ، وَيَتَوَى اسْتِخَاةَ الصَّلَاةِ. فَإِنَّ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ. قَالَ ابْنُ عَبِيدِ الْبَرِّ^(٢): أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ طَهَّارَةَ التَّيَمُّمِ لَا تَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ. بَلْ مَتَى وَجَدَهُ أَعَادَ الطَّهَّارَةَ، جُنُبًا كَانَ أَوْ مُحْدِثًا. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، وَحُكِيَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّهُ طَهَّارَةٌ عَنْ حَدِيثٍ يُبِيحُ الصَّلَاةَ، فَيَرْفَعُ الْحَدِيثَ، كَطَهَّارَةِ الْمَاءِ. وَلَنَا، أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ الَّذِي

(٢٠) أَى : إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ .

(٢١) تقدم في صفحة ٣١٥ .

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِي، قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : صَحِيحُ الرِّوَايَةِ، يَتَفَقَّهُ، صَاحِبٌ لِنَفْسِهِ فِي الْحَدِيثِ وَالْوَرَعِ . تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ الرَّازِي ٨٥ .

(٢) الاستذكار ١٤/٢ .

كان قبل التيمم، إن كان جنباً، أو مُحْدِثاً، أو امرأة حائضاً، ولو رَفَعَ الحَدَثَ لَاسْتَوَى الجميع؛ لاسْتَوَائِهِمْ في الوجدان، ولأنَّها طهارة ضرورية، فلم ترفع الحَدَثَ كطهارة المُسْتَحَاضَةِ، وبهذا فارق الماء.

إذا ثَبَتَ هذا، فَإِنَّهُ إِنْ نَوَى بِتَيْمُمِهِ فَرِيضَةً، فله أَنْ يُصَلِّيَ ما شاء مِنَ الْفَرَضِ وَالتَّغْلِيلِ، سواء نَوَى فَرِيضَةً مُعَيَّنَةً أو مُطْلَقَةً. فَإِنْ نَوَى تَغْلِيلاً أو صَلَاةً مُطْلَقَةً، لم يَجْزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ إِلَّا نَافِلَةً. وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: له أَنْ يُصَلِّيَ ما شاء؛ ٩٩ ظ
لأنَّها طهارة يَصِيحُّ بِهَا التَّغْلِيلُ، فَصَحَّ بِهَا الْفَرَضُ، كطهارة الماء. ولنا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ^(٣) مَا نَوَى». وهذا «مَا نَوَى» الْفَرَضُ، فلا يكونُ لَهُ، وفارق طهارة الماء؛ لأنَّها ترفعُ الحَدَثَ الْمَانِعَ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ، فَيُباحُّ لَهُ جَمِيعُ ما يَمْنَعُهُ الْحَدَثُ. ولا يَلْزَمُ اسْتِباحَةُ التَّغْلِيلِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ؛ لأنَّ الْفَرَضَ أَعْلَى ما في الْبَابِ، فَنِيَّتُهُ تَضَمَّنَتْ نِيَّةَ ما دُونَهُ، وإذا اسْتَبَاحَهُ اسْتَبَاحَ ما دُونَهُ تَبَعاً.

فصل: إذا نَوَى الْفَرَضَ اسْتَبَاحَ كُلُّ ما يُباحُّ بِالتَّيْمُمِ مِنَ التَّغْلِيلِ، قَبْلَ الْفَرَضِ وبعده، وقراءة القرآن، ومسُّ المصحف، واللُبُّ في المسجد. وبهذا قال الشافعي، وأصحاب الرأي. وقال مالك: لا يَتَطَوَّعُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ بِصَلَاةٍ غَيْرِ رَاتِيَةٍ. وَحَكِي نَحْوُهُ عَنْ أَحْمَدَ؛ لأنَّ التَّغْلِيلَ تَبِعٌ لِلْفَرَضِ، فلا يَتَقَدَّمُ الْمُتَبَوِّعُ. ولنا، أَنَّهُ تَطَوُّعٌ، فَأَبِيحُّ لَهُ فِعْلُهُ إذا نَوَى الْفَرَضَ، كَالسُّنَنِ الرَّاتِيَةِ وَكَما بَعْدَ الْفَرَضِ. وقوله: إِنَّهُ تَبِعٌ. قلنا: إِنَّمَا هُوَ تَبِعٌ في الاستِباحَةِ، لا في الفعل، كَالسُّنَنِ الرَّاتِيَةِ، وقراءة القرآن، وغيرهما. وَإِنْ نَوَى نَافِلَةً أُبِيحَتْ لَهُ، وَأَبِيحُّ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ، وَالطَّوَافُ؛ لأنَّ النَّافِلَةَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لأنَّ الطَّاهَرَيْنِ مُشْتَرِطَانِ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَفي اشْتِرَاطِهما لِمَا سِوَاهَا خِلَافٌ، فَيَدْخُلُ الْأَذْنَى في الْأَعْلَى، كَدْخُولِ النَّافِلَةِ في الْفَرِيضَةِ، ولأنَّ التَّغْلِيلَ يَشْتَمِلُ على قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَنِيَّةُ التَّغْلِيلِ

(٣-٣) في الأصل: «لامرى». وتقدم.

(٤-٤) في م: «لم ينوي».

تَشْمَلُهُ. وَإِنْ نَوَى شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ التَّنْفُلُ بِالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى، فَلَا يَسْتَبِيحُ الْأَعْلَى بِنِيَّتِهِ، كَالْفَرَضِ مَعَ التَّنْفُلِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلطَّوَّافِ أُبِيحَ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَاللُّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ صَلَاةٌ، وَيُسْتَرْطُ لَهُ الطَّهَارَتَانِ، وَلَهُ تَقْلٌ وَفَرَضٌ، وَيَدْخُلُ فِي ضَمَنِهِ اللَّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ. وَإِنْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْتَبِيحِ الطَّوَّافُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُمَا. وَإِنْ نَوَى فَرَضَ الطَّوَّافِ، اسْتَبَاحَ نَفْلَهُ. وَإِنْ نَوَى نَفْلَهُ، لَمْ يَسْتَبِيحْ فَرَضَهُ كَالصَّلَاةِ. وَإِنْ نَوَى بِتَيَمُّمِهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لِكَوْنِهِ جُنْبًا، أَوْ اللَّبْتَ^(٥) فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ مَسَّ الْمُصْحَفِ، لَمْ يَسْتَبِيحْ غَيْرَ مَا نَوَاهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَاتَوَى». وَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَ ذَلِكَ، وَلَا مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ، فَلَمْ يَسْتَبِيحْهُ، كَمَا لَا يَسْتَبِيحُ الْفَرَضُ إِذَا لَمْ يَتَوَهُ.

١٠٠ و

فصل: وَإِنْ تَيَمَّمَ الصَّبِيُّ لِأَحَدَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، ثُمَّ بَلَغَ، لَمْ يَسْتَبِيحْ بِتَيَمُّمِهِ فَرَضًا؛ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ كَانَ نَفْلًا، وَيُبَاحُ أَنْ يَتَقَلَّ بِهِ، كَالْوُضُوءِ بِهَذَا. فَأَمَّا إِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الْبُلُوغِ، ثُمَّ بَلَغَ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ^(٦) فَرَضًا وَنَفْلًا؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لِلنَّفْلِ يُبِيحُ فِعْلَ الْفَرَضِ.

٧٠ - مسألة: قال: (فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ)

لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾. وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهَا^(٧)، وَاسْتِعَابُ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْمَاءُ مِنْهَا^(٨)، لَا يَسْقُطُ مِنْهَا إِلَّا الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَمَا حَتَّى الشُّعُورُ الْخَفِيفَةُ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ^(٩): يُجْزِئُهُ إِنْ لَمْ يُصِيبْ إِلَّا بَعْضَ وَجْهِهِ

(٥) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ نَوَى اللَّبْتَ».

(٦) سَقَطَ مِنْ: م.

(٧) فِي م: «جَمِيعُهَا»، «مِنْهَا».

(٨) يَعْنِي الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ الْخَافِظُ، كَانَ يَسْرِدُ مِنْ حِفْظِهِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ

وَمِائَتَيْنِ. سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٣٧٨/٩ - ٣٨٤.

وبعض كَفِّهِ. ولنا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^(٢)، والبَاءُ زائدة، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: فَامْسَحُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ^(٣). فَيَجِبُ تَعْمِيهُمَا، كَمَا يَجِبُ تَعْمِيهُمَا بِالْعُسْلِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَاغْمِزْهُمَا بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ﴾، وَظَاهِرُ كَفِّهِ إِلَى الْكُوعَيْنِ بِيَاطِنِ رَاحَتَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسَحَ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيُحْلَلُ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَلَيْسَ بِفَرْضٍ؛ لِأَنَّ فَرْضَ الرَّاحَتَيْنِ قَدْ سَقَطَ بِإِمْرَارِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: رَأَيْتُ التَّيْمَمَ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ قَدْ اسْقَطَ تَرْتِيبًا مُسْتَحَقًّا فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَغْتَدُّ بِمَسْحِ بَاطِنِ يَدَيْهِ قَبْلَ مَسْحِ وَجْهِهِ، وَكَيْفَمَا مَسَحَ بَعْدَ اسْتِيعَابِ مَحَلِّ الْفَرْضِ أَجْزَاءَهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِضَرْبَةٍ، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَكْثَرَ.

فصل: وَإِنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ، فَإِنَّهُ يَمْسَحُ بِالْأُولَى وَجْهَهُ، وَيَمْسَحُ بِالثَّانِيَةِ يَدَيْهِ، فَيَضَعُ بَطْنَ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَهْرِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيُمِرُّهَا عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ قَبَضَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ، وَيُمِرُّهَا إِلَى مِرْفَقِهِ، ثُمَّ يُدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ، وَيُمِرُّهَا عَلَيْهِ، وَيَرْفَعُ إِنْهَامَهُ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ أَمَرَ الْإِنْهَامَ عَلَى ظَهْرِ إِنْهَامِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى يَدَهُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيُحْلَلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِمَا، وَلَوْ مَسَحَ إِلَى الْمِرْقَتَيْنِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَكْثَرَ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ مَحَلَّ التَّيْمَمِ بِالْقُبَارِ، فَجَازٌ، كَمَا لَوْ مَسَحَهُ بِضَرْبَتَيْنِ.

فصل: فَإِنْ بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ شَيْءٌ لَمْ يَصِلْهُ التَّرَابُ، أَمَرَ يَدَهُ عَلَيْهِ^(٤)، مَا لَمْ يَفْصِلْ رَاحَتَهُ،^(٥) فَإِنْ فَصَلَ رَاحَتَهُ، وَكَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهَا غُبَارٌ، جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا. وَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا غُبَارٌ، احتَاجَ إِلَى ضَرْبَةٍ أُخْرَى. وَإِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ مِنَ الْوَجْهِ مَسْحَهُ، وَأَعَادَ مَسْحَ يَدَيْهِ، لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. وَإِنْ تَطَاوَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا، وَقُلْنَا

(٢-٣) سقط من: الأصل.

(٤) في م: «عليهما».

(٥-٥) سقط من: الأصل.

بُجُوبِ الْمُؤَالَاةِ، اسْتَأْنَفَ التَّيْمَمَ، لِتَحْصُلِ الْمُؤَالَاةِ. وَيُرْجَعُ فِي طَوْلِ الْفَصْلِ وَقَصْرِهِ إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ التَّيْمَمَ فَرَعٌ عَلَيْهَا. وَالْحُكْمُ فِي التَّسْمِيَةِ كَالْحُكْمِ فِي التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ.

فصل: وَيَجِبُ مَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُقَطَّعُ مِنْهُ السَّارِقُ، أَوْ مَا أَحَدٌ إِلَى هَذَا لَمَّا سُئِلَ عَنِ التَّيْمَمِ، فَأَوْماً إِلَى كَفِّهِ وَلَمْ يُجَاوِزْهُ، وَقَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٦)﴾. مِنْ أَيْنَ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ؟ أَلَيْسَ مِنْ هُنَا؟ وَأَشَارَ إِلَى الرُّسْغِ. وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ هَذَا، فَعَلِيَ هَذَا، إِنْ كَانَ أَقْطَعَ مِنْ فَوْقِ الرُّسْغِ سَقَطَ مَسْحُ الْيَدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونِهِ مَسَحَ مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَفْصِلِ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْقَطْعِ. قَالَ: وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ الرُّسْغَيْنِ فِي التَّيْمَمِ كَالْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، فَكَمَا أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ مِنَ الْمِرْقَتَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، غَسَلَ مَا بَقِيَ، كَذَا هُنَا يَمْسَحُ الْعَظْمَ الْبَاقِيَ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَسْقُطُ الْفَرَضُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْكَفَّ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي السَّرِقَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ التُّرَابِ عَلَيْهِ. وَمَسْحُ الْعَظْمِ الْبَاقِيَ مَعَ بَقَاءِ الْكَفِّ إِمَّا كَانَ ضَرُورَةً اسْتِيعَابَ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، فَإِذَا زَالَ الْأَصْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ، سَقَطَ مَا وَجَبَ لِضَرُورَتِهِ، كَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ غَسْلُ الْوَجْهِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ، وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ الصِّيَامُ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْسَاكُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ. وَإِنْ أَوْصَلَ التُّرَابَ إِلَى مَحَلِّ الْفَرَضِ بِخِرْقَةٍ أَوْ حَشِيَّةٍ، فَقَالَ الْقَاضِي: يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْمَسْحِ، وَلَمْ يُعَيِّنِ آتَهُ، فَلَا يَتَعَيَّنُ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ بِخِرْقَةٍ رَطْبَةٍ. وَإِنْ مَسَحَ مَحَلَّ الْفَرَضِ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يَبْعَضَى يَدَيْهِ، أَجْزَأُهُ، إِذْ كَانَتْ يَدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِنْ يَمِّمَهُ غَيْرَهُ جَازَ، كَمَا لَوْ وَضَّاهُ غَيْرَهُ، وَتُعْتَبَرُ النَّيَّةُ فِي التَّيْمَمِ دُونَ الْمِيَمِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْإِجْزَاءِ وَالْمَنْعِ بِهِ.

(٦) سورة المائدة ٣٨.

٧١ - / مسألة؛ قال: (وإن كان ما ضرب يديه غير طاهر لم يجزه)

لا نعلم في هذا خلافاً. وبه قال الشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، إلا أن الأوزاعي، قال: إن تيمم بتراب المقبرة وصلى، مضت صلاته. ولنا، قول الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾. والنجس ليس بطيب، ولأن التيمم طهارة، فلم يجز بغير طاهر، كالوضوء، فأما المقبرة فإن كانت لم تبتش، فترابها طاهر، وإن كان نبشها والدفن فيها تكرر، لا يجوز التيمم بترابها؛ لاختلاطه بصدید الموتي ولحومهم. وإن شك في تكرر الدفن فيها، أو في نجاسة التراب الذي تيمم به، جاز التيمم به؛ لأن الأصل الطهارة، فلا يزول بالشك، كما لو شك في طهارة الماء. فصل: ويجوز أن تيمم جماعة من موضع واحد بغير خلاف، كما يجوز أن يتوضأ جماعة من حوضي واحد. فأما ما تثار من الوجه واليدين بعد مسحهما به، ففيه وجهان: أحدهما، يجوز التيمم به؛ لأنه لم يرفع الحدث. وهذا قول أبي حنيفة. والثاني، لا يجوز؛ لأنه مستعمل في طهارة أباحت^(١) الصلاة، أشبه الماء المستعمل في الطهارة. وللشافعي وجهان، كهذين.

٧٢ - مسألة؛ قال: (وإذا كان به قرح أو مرض مخوف، وأجنب، فحشى على نفسه إن أصابه الماء، غسل الصحيح من جسده، وتيمم لما لم يصبه الماء) هذه المسألة دالة على أحكام: منها، إباحة التيمم للأجنب، وهو قول جمهور العلماء، منهم: علي، وابن عباس، وعمرو بن العاص، وأبو موسى، وعمار، وبه قال الثوري، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وإسحاق، وابن المنذر، وأصحاب الرأي. وكان ابن مسعود لا يرى التيمم للأجنب، ونحوه عن عمر، رضي الله عنهما. وروى البخاري^(٢) عن شقيق بن سلمة، أن أبا موسى ناظر ابن مسعود في ذلك، واحتج عليه بحديث عمار، وبآية التي في المائدة، قال: فما ذرى عبد الله

(١) في الأصل: «أباح».

(٢) في: باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٥/١، ٩٦.

ما يقول، فقال: إِنَّا لَوْ رَخَصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِم الْمَاءُ أَنْ يَدْعَهُ وَيَتِيمٌ^(٣). وقال التِّرْمِذِيُّ^(٤): وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّيْمِ لِلْجُنُبِ: مَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَافُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟». فَقَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». ١٠١ ظ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥). وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ^(٦)، وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ^(٧) فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ، وَلِأَنَّهُ حَدَّثَ فَيَجُوزُ لَهُ التَّيْمُ، كَالْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ.

وَمِنْهَا، أَنَّ الْجَرِيحَ وَالْمَرِيضَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ،^(٨) جَازَ لَهُ^(٩) التَّيْمُ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَطَاوُسٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ عَطَاءٌ فِي التَّيْمِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَخَوْفِهِ عَنِ الْحَسَنِ فِي الْمَجْدُورِ الْجُنُبِ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنَ الْغُسْلِ. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(١٠). وَحَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ حِينَ تَيَّمَ مِنْ خَوْفِ الْبَرْدِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١١)، وَجَابِرٍ فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ،

(٣) سقط من: الأصل. وهي في الصحيح.

(٤) في: باب ماجاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٣/١.
(٥) أخرجه البخارى، في: باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، وباب حدثنا عبدان، من كتاب التيمم. صحيح البخارى ٩٣/١، ٩٦. ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٧٤/١. والنسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٣٩/١. والدارمي، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٠/١. والإمام أحمد، في: المستدرك ٤٣٤/٤.

(٦) تقدم في صفحة ٣١١.

(٧) يأتي حديث عمرو بن العاص، في صفحة ٣٤٠، وحديث جابر، في صفحة ٣٣٦، ٣٣٧.

(٨-٨) في م: «فله».

(٩) سورة النساء ٢٩.

(١٠) يعني حديث أبي الجهم بن الحارث بن الصمة، الذي رواه عنه ابن عباس، وتقدم في صفحة ٣٢١، وذكر البخارى في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، من كتاب التيمم، أن ابن عباس أم وهو تيمم. صحيح البخارى ٩٣/١. وانظر أيضا تخريج حديث ابن عباس الآتي صفحة ٣٣٧.

ولأنَّه يُباح له التَّيْمُّ إِذَا خَافَ الْعَطَشَ، أَوْ خَافَ مِنْ سَبْعٍ، فَكَذَلِكَ هُنَا، فَإِنَّ الْخَوْفَ لَا يَحْتَلِفُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَتْ جِهَاتُهُ.

فصل: واخْتَلَفَ فِي الْخَوْفِ الْمُبِيجِ لِلتَّيْمِّ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: لَا يُبَيِّحُهُ إِلَّا خَوْفُ التَّلْفِ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ. وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُّ إِذَا خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ، أَوْ تَبَاطُؤَ الْبَرِّ، أَوْ خَافَ شَيْئاً فَاجِشاً، أَوْ أَلماً غَيْرَ مُحْتَمَلٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِغُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾. وَلأنَّه يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّ إِذَا خَافَ ذَهَابَ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ ضَرَرَ أَوْ نَفْسِهِ؛ مِنْ لَصٍّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ كَثِيرَةً، فَلَأَن يَجُوزَ هُنَا أَوَّلَى، وَلأنَّ تَرْكَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَتَأْخِيرَ الصَّيَامِ، لَا يَنْحَصِرُ فِي خَوْفِ التَّلْفِ، وَكَذَلِكَ تَرْكَ الاسْتِغْتَالِ، فَكَذَا هُنَا. فَأَمَّا الْمَرِيضُ أَوْ الْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَخَافُ الضَّرَرَ بِاسْتِغْتَالِ الْمَاءِ، مِثْلُ مَنْ بِهِ الصَّدَاعُ وَالْحُمَّى الْحَارَّةُ، أَوْ أَمَكْنَهُ اسْتِغْتَالُ الْمَاءِ الْحَارِّ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِبَاحَةَ التَّيْمِّ لِتَقْيِ الضَّرَرِ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ هُنَا. وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ، وَدَاوُدَ إِبَاحَةَ التَّيْمِّ لِلْمَرِيضِ مُطْلَقاً؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ. وَلَنَا، أَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ، لَا يَسْتَضِيرُّ بِاسْتِغْتَالِهِ، فَلَمْ يَجْزْ لَهُ التَّيْمُّ، كَالصَّحِيحِ، وَالْآيَةُ اشْتَرَطَتْ فِيهَا عَدَمَ الْمَاءِ، فَلَمْ يَتَنَازَلْ مَحَلُّ النِّزَاعِ، عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِضْمَارِ الضَّرُورَةِ، وَالضَّرُورَةُ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ الضَّرَرِ.

وَمِنْهَا أَنَّ الْجَرِيحَ وَالْمَرِيضَ إِذَا أَمَكْنَهُ غُسْلُ بَعْضِ جَسَدِهِ دُونَ بَعْضٍ، لَزِمَهُ غُسْلُ مَا أَمَكْنَهُ، وَتَيْمُّ لِلْبَاقِي. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. / وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: إِنْ كَانَ أَكْثَرُ بَدَنِهِ صَحِيحاً غُسَّه، وَلَا يَتَيَّمُ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ جَرِيحاً، تَيَّمَّ وَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَا يَجِبُ، كَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ. وَلَنَا، مَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا شَجَّةٌ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ اخْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُحْصَةً فِي التَّيْمِّ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُحْصَةً،

(١١) فِي م: «تيمم عليه».

وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاعْتَسَلَ، فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فقال: «قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا، إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَّيَّمَهُ، وَيَعَصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً»^(١١)، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا^(١٢)، ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٣)، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ^(١٤). وَلَأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْجَسَدِ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ بِشَيْءٍ إِذَا اسْتَوَى الْجِسْمُ كُلُّهُ فِي الْمَرْضَى أَوِ الصَّحَّةِ. فَيَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَكْثَرِ، فَإِنَّ حُكْمَهُ لَا يَسْقُطُ بِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَمَا ذَكَرُوهُ مُتَّقِصٌ^(١٥) بِالْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ مَعَ غَسْلِ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَيُفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ هَذَا، فَإِنَّ التَّيْمَمَ بَدَلٌ عَمَّا لَا يُصَيِّهُ الْمَاءُ، دُونَ مَا أَصَابَهُ.

فصل: مَا لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهُ مِنَ الصَّحِيحِ إِلَّا بِاتِّشَارِ الْمَاءِ إِلَى الْجَرِيحِ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْجَرِيحِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ضَبْطُهُ، وَقَدَّرَ أَنْ يَسْتَيْسِبَ مَنْ يَضْبُطُهُ، لَزِمَهُ ذَلِكَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ، فَأَجْزَأُهُ التَّيْمَمُ عَنْهُ كَالْجَرِيحِ.

فصل: إِذَا كَانَ الْجَرِيحُ جُنْبًا، فَهُوَ مُخَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ قَدَّمَ التَّيْمَمَ عَلَى الْغُسْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَّرَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّيْمَمُ لِعَدَمِ مَا يَكْفِيهِ لِجَمِيعِ أَعْضَائِهِ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ التَّيْمَمَ لِلْعَدَمِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ^(١٦) إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْمَاءِ^(١٧). وَهُنَا التَّيْمَمُ لِلْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْجَرِيحِ^(١٨)، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَأَنَّ

(١٢) يسقط من: م.

(١٣) في م: «عليه».

(١٤) في: باب [في] المجروح يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٢/١.

(١٥) أخرجه أبو داود في الموضع السابق، كما أخرجه ابن ماجه، في: باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٩/١. والدارمي، في: باب المجروح تصيبه الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٠/١.

(١٦) في م: «ينتقض».

(١٧) (١٧-١٧) في م: ومع وجوده.

(١٨) في م: «الجرح».

الْجَرِيحَ يَعْلَمُ أَنَّ التَّيْمَ بَدَلُ عَنْ^(١٩) غَسْلِ^(٢٠) الْجُرْحِ، وَالْعَادِمُ لِمَا يَكْفِي جَمِيعَ أَعْضَائِهِ لَا يَعْلَمُ الْقَدْرَ الَّذِي يَتَيَّمُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَقَرَاغِهِ، فَلَزِمَهُ تَقْدِيمُ اسْتِعْمَالِهِ. وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ يَتَطَهَّرُ لِلْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّرْتِيبُ، فَيَجْعَلُ التَّيْمَ فِي مَكَانِ الْغَسْلِ الَّذِي يَتَيَّمُ بَدَلًا عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي وَجْهِهِ بَحِثٌ لَا يُمْكِنُهُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهُ، لَزِمَهُ التَّيْمُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَتَيَّمُ لِلْوُضُوءِ. وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضٍ وَجْهِهِ خَيْرٌ بَيْنَ غَسْلِ صَحِيحٍ وَجْهِهِ ثُمَّ يَتَيَّمُ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَيَّمُ ثُمَّ يَغْسِلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ وَيَتَيَّمُ وَضُوءَهُ. وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي غَضْوٍ آخَرَ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا قَبْلَهُ، ثُمَّ كَانَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ. وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، اخْتِاجَ فِي كُلِّ غَضْوٍ إِلَى تَيْمٍ فِي مَحَلِّ غَسْلِهِ، لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. وَلَوْ غَسَلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ، ثُمَّ تَيَّمَ لَهُ وَلِيَدَيْهِ تَيْمًا وَاحِدًا، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى سَقُوطِ الْفَرَضِ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي حَالِ^(٢١) وَاحِدَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: يَطْلُ هَذَا بِالتَّيْمِ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ، حَيْثُ يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ جُمْلَةً وَاحِدَةً. قُلْنَا: إِذَا كَانَ عَنْ جُمْلَةِ الطَّهَارَةِ، فَالْحُكْمُ هَا^(٢٢) ذُوْنَهَا، وَإِنْ كَانَ عَنْ بَعْضِهَا، نَابَ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ، فَاعْتَبَرَ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيمَا يَتُوبُ عَنْهُ مِنَ التَّرْتِيبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ هَذَا التَّرْتِيبُ؛ لِأَنَّ التَّيْمَ طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ، فَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّهَارَةِ الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ كَانَ الْجَرِيحُ جُنُبًا، وَلَئِنَّ تَيْمَ عَنْ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَتَيَّمِ عَنْ كُلِّ غَضْوٍ فِي مَوْضِعِ غَسْلِهِ، كَمَا لَوْ تَيَّمِ عَنْ جُمْلَةِ الْوُضُوءِ، وَلَئِنْ فِي هَذَا خَرَجًا وَضَرَرًا، فَيَنْدَفِعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٢٣). وَحَكَى الْمَآوَرِدِيُّ، عَنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَحَكَى ابْنُ الصَّبَّاحِ^(٢٤) عَنْهُ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(١٩) في م: «على».

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) في م: «حالة».

(٢٢) في الأصل: «له».

(٢٣) سورة الحج ٧٨.

(٢٤) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ، الشافعي، صاحب «الشامل» في فقه =

فصل: وإن تيمم الجريح لجرح في بعض أعضائه، ثم خرَج الوقت، بطل تيممه، ولم تبطل طهارته بالماء إن كانت غسلاً لجناية أو نحوها؛ لأن الترتيب والمؤالة غير واجبين فيها. وإن كانت وضوءاً، وكان الجرح في وجهه، خرَج بطلان الوضوء على الوجهين اللذين في الفصل الذي قبل هذا؛ فمن أوجب الترتيب أبطل الوضوء ههنا؛ لأن طهارة العضو الذي تاب التيمم عنه بطلت، فلو لم يبطل فيما بعده لتقدمت طهارة ما بعده عليه، فيفوت الترتيب. و[من] (٢٥) لم يوجب الترتيب لم يبطل الوضوء، وجوز له أن يتيمم لا غير. وإن كان الجرح في إحدى رجلتيه، أو فهما، فعلى قول من لا يوجب الترتيب بين الوضوء والتيمم، لا تجب المؤالة بينهما أيضاً، وعليه التيمم وحده. ومن أوجب الترتيب، فقياس قوله: أن يكون في المؤالة وجهان، بناء على المؤالة في الوضوء، وفيها روايتان؛ أحدهما، تجب، فتجب ههنا، ويبطل الوضوء لفواتها. والثانية، لا تجب، فيكفيه التيمم/ وحده. ويحتمل أن لا تجب المؤالة بين الوضوء والتيمم، وجهاً ١٠٣ وواحداً؛ لأنهما طهارتان، فلم تجب المؤالة بينهما، كسائر الطهارات، ولأن في إيجابها خرَجاً، فينتفي بقوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

خرَج﴾ (٢٦).

فصل: وإن خاف من شدة البرد، وأمكنه أن يسخن الماء، أو يستعمله على وجه يأمن الضرر، مثل أن يغسل عضواً عضواً، وكلما غسل شيئاً ستره، لزمه ذلك. وإن لم يقدر، تيمم وصلى في قول أكثر أهل العلم. وقال عطاء، والحسن: يغتسل، وإن مات، لم يجعل الله له عُذراً. ومقتضى قول ابن مسعود: أنه لا يتيمم؛ فإنه قال: لو رخصنا لهم في هذا لأوشك أحدهم إذا برد عليه الماء أن يتيمم ويدعه.

= الشافعية، والكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية، توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٥ - ١٣٤.

(٢٥) تكملة يصح بها السياق.

(٢٦) سورة الحج، الآية الأخيرة.

وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢٨). وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٢٩)، وَأَبُو بَكْرِ الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِمَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: اخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ، فَذَكَّرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَمْرُو، أَصَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ، وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فَأُخْبِرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا. وَسَكَوْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَذُلُّ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى الْخَطَا، وَلِأَنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، فَأُبَيِّحُ لَهُ التَّيَمُّمَ كَالْجَرِيحِ وَالْمَرِيضِ، وَكَأَلُو خَافَ عَلَى نَفْسِهِ عَطَشًا أَوْ لَصًا أَوْ سَبْعًا فِي طَلَبِ الْمَاءِ. وَإِذَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا، لَا يَلْزَمُهُ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ الْمُثَنَّبِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ، وَلَوْ وَجَبَتْ لِأَمْرَةٍ بِهَا، وَلِأَنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، أَشَبَّهَ الْمَرِيضَ، وَلِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ^(٣٠)، فَأُشَبَّهَ^(٣١) سَائِرَ مَنْ يُصَلِّيُ بِالتَّيَمُّمِ. وَالثَّانِيَةِ، يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ عَذَّرَ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْإِعَادَةَ، كِنِيسَانَ الطَّهَّارَةَ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَيُفَارِقُ نِيسَانَ الطَّهَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ بِهِ^(٣٢)، وَإِنَّمَا ظَنَّ أَنَّهُ أَتَى بِهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَضَرَ مَظْنَةُ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْخِينِ الْمَاءِ، وَدُخُولِ الْحَمَامَاتِ، بِخِلَافِ السَّفَرِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعِيدُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَعَلَى قَوْلَيْنِ.

١٠٣ ظ

(٢٧) سورة النساء ٢٩.

(٢٨) سورة البقرة ١٩٥.

(٢٩) في: باب إذا خاف الجنب البرد، أيتيم؟ من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨١/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٠٣/٤. وأخرجه البخاري في ترجمة باب إذا خاف على نفسه المرض إلخ، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٥/١.

(٣٠) سقط من: الأصل.

(٣١) في الأصل: «أشبه».

٧٣ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا تَيَمَّمْ صَلَّى الصَّلَاةَ الَّتِي حَضَرَ وَقَهَا، وَصَلَّى بِهِ قَوَّائِتَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ، وَالتَّطَوُّعَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى)

المذهب أَنَّ التَّيَمُّمَ يَطْلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَدُخُولِهِ، وَلَعَلَّ الْخَيْرَئِيَّ إِنَّمَا عَلَّقَ بَطْلَانَهُ، بِدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى تَجُوزُ مِنْهُ، إِذَا كَانَ خُرُوجُ وَقْتِ الصَّلَاةِ مُلَازِمًا لِلدُّخُولِ وَقْتِ الْأُخْرَى، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ وَقْتُ الْفَجْرِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مُنْفَكًّا عَنْ دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَيَطْلُ التَّيَمُّمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةَ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَرَبِيعَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَإِسْحَاقُ. وَرَوَى الْمِمْوْنِيُّ^(١)، عَنْ أَحْمَدَ فِي الْمُتَيَمِّمِ، قَالَ: إِنَّهُ لَيُعْجِبُنِي أَنْ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّ الْقِيَاسَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، أَوْ يُحْدِثَ؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجَنْبِ. يَعْنِي قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ بِشَرَّتِكَ»^(٢). وَهُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ تُبَيِّحُ الصَّلَاةَ، فَلَمْ تَتَقَدَّرْ بِالْوَقْتِ كَطَهَارَةِ الْمَاءِ. وَلَنَا، مَا رَوَى الْحَارِثُ^(٣)، عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: التَّيَمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَابْنُ عَمْرٍ قَالَ: تَيَمَّمْ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ؛ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَطَهَارَةِ الْمَاءِ لَيْسَتْ لِلضَّرُورَةِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَالْحَدِيثُ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُشْبِهُ الْوُضُوءَ فِي إِبَاحَةِ الصَّلَاةِ، وَيُلْزَمُهُ^(٤) التَّسَاوِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا نَوَى

(١) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران، وتقدم في صفحة ٢١.

(٢) تقدم، في صفحة ٣١١.

(٣) أبو زهير الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، كان منهما غالباً في التشيع، وأهبا في الحديث، وقال ابن أبي داود: كان الحارث أفقه الناس، وأحسب الناس، وأفرض الناس، تعلم الفرائض من علي. توفي سنة خمس وستين. تهذيب التهذيب ١٤٥/٢ - ١٤٧.

(٤) في م: ولا يلزم.

يَتَيَّمُّهِ مَكْتُوبَةٌ، فله أَنْ يُصَلِّيَ به مَاشَاءَ مِنَ الصَّلَوَاتِ^(٥)، فَيُصَلِّيَ الْحَاضِرَةَ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَيَقْضِي قَوَائِمَ، وَيَتَطَوَّعُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا. هَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُصَلِّيَ به فَرَضَيْنِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحَدٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يُصَلِّيَ بِالتَّيَّمِّ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَّمُّ لِلْأُخْرَى. وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمَا؛ لِمَا رَوَى عَنْ^(٦) ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: مِنْ/السَّنَةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِالتَّيَّمِّ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَّمُّ لِلْأُخْرَى. وَهَذَا مُفْتَضَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يَجْمَعُ بَهَا بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَا فِي وَقْتَيْنِ. وَلَنَا، أَنَّهَا طَهَارَةٌ صَحِيحَةٌ، أَبَاحَتْ فَرَضًا، فَأَبَاحَتْ فَرَضَيْنِ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَلِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَرَضِ الْأَوَّلِ تَيَّمُّ صَحِيحٌ مُبِيحٌ لِلتَّطَوُّعِ، نَوَى به الْمَكْتُوبَةَ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ به فَرَضًا، كَحَالَةِ ابْتِدَائِهِ، وَلِأَنَّ الطَّهَارَةَ فِي الْأُصُولِ، إِنَّمَا تَقْفِدُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ، كَطَهَارَةِ الْمَاسِجِ عَلَى الْخُفِّ، وَهَذِهِ فِي التَّوَافِلِ، وَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَلِأَنَّ^(٧) كُلَّ تَيَّمٍّ أَبَاحَ صَلَاةَ أَبَاحَ مَا هُوَ مِنْ نَوْعِهَا، بِدَلِيلِ صَلَوَاتِ^(٨) التَّوَافِلِ. وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَيُرْوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرَةَ^(٩)، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ^(١٠) أَنْ لَا يُصَلِّيَ^(١١) به صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ به صَلَوَاتٍ مِنَ التَّطَوُّعِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ؛ فَرَضٍ، وَنَفْلِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ وَقَتَيْنِ، لِطُلَانِ التَّيَّمِّ، بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى مِنْهَا.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ الْخَرْقِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ قَضَاءَ الْقَوَائِمِ وَالتَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَمْعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ^(١١)، وَكَذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْجَمْعُ بَيْنَ

(٥) فِي م: «الصلوة».

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٨) سَقَطَ مِنْ: م.

(٩) الْحَسَنُ بْنُ عَمْرَةَ الْكُوفِيُّ الْفَقِيه، مَوْلَى بَجِيلَةَ، قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: كَانَ لَهُ فَضْلٌ، وَغَيْرُهُ أَحْفَظُ مِنْهُ. جَرَّحَهُ سَفْيَانُ وَشُعْبَةُ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٥١٣/١ - ٥١٥.

(١٠) سَقَطَ مِنْ: م.

(١١) فِي م: «الصلاتين».

الصَّلَاتَيْنِ. وهو مذهبُ أبى نُؤرٍ. والصَّحِيحُ جَوَازُ الْجَمْعِ؛ ^(١٢) لما ذَكَرْنَا مِنْ الْأَدِلَّةِ، وَلأنَّ مَا أَبَاحَ فَرَضَيْنِ فَاتَيْنِ مَا أَبَاحَ ^(١٣) فَرَضَيْنِ فِي الْجَمْعِ ^(١٤)، كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ. وقال المَآوَرِدِيُّ: لَيْسَ لِلْمُتَيَمِّمِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بِحَالٍ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ الثَّانِيَةَ تَقْتَضِيهِ إِلَى تَيَمُّمٍ، وَالتَّيَمُّمُ يَفْتَقِرُ إِلَى طَلَبٍ، وَالتَّلَبُّ يَقْطَعُ الْجَمْعَ، وَمِنْ شَرْطِهِ الْمُؤَالَاةُ - يَعْنِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَدَّ بِالْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى، فَأَمَّا الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ، فَلَا تُشْتَرَطُ لَهُ الْمُؤَالَاةُ فِي الصَّحِيحِ.

فإن قيل: فكيف يُمكنُ قضاءُ الفَوَائِتِ، وَالتَّرتِيبُ شَرْطٌ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ عَلَى الْحَاضِرَةِ، فَكَيْفَ تَتَأَخَّرُ الْفَائِتَةُ عَنْهَا؟ قلنا: يُمكنُ ذَلِكَ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا، أَنْ يُقَدِّمَ الْفَائِتَةَ عَلَى الْحَاضِرَةِ. الثَّانِي، أَنْ يَنْسِيَ الْفَائِتَةَ، ثُمَّ يَذْكُرُهَا بَعْدَ الْحَاضِرَةِ. الثَّالِثُ، أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ، فَيُصَلِّيَهَا، ثُمَّ يُصَلِّيَ فِي بَقِيَّةِ الْوَقْتِ فَوَائِتَ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ إِذَا كَثُرَتِ الْفَوَائِتُ بِحَيْثُ لَا يُمكنُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْحَاضِرَةَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَيُقَدِّمَهَا عَلَى الْفَوَائِتِ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهَا عَلَى بَعْضِ الْفَوَائِتِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَأْخِيرِهَا، وَلأنَّهُ لَوْ لَزِمَ تَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، لَلَزِمَ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ ^(١٥) بِالْكُلِّيَّةِ.

٧٤ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا خَافَ الْعَطَشَ حَبَسَ الْمَاءَ وَتَيَمَّمَ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)

قال ابنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَاءٌ، وَخَشِيَ الْعَطَشَ، أَنَّهُ يَبْقَى مَاءُهُ لِلشُّرْبِ، وَيَتَيَمَّمُ؛ مِنْهُمْ عَلِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَطَاوُسٌ، وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلأنَّهُ خَائِفٌ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ

(١٢-١٢) سقط من: الأصل.

(١٣) أى: هو ما أباح فرضين.

(١٤) في م: وللحاضرة.

اسْتَعْمَالَ الْمَاءِ، فَأَيِّحَ لَهُ التَّيَمُّمُ، كَالْمَرِيضِ.

فصل: وإن خاف على رقيقه، أو رقيقه، أو بهائميه، فهو كما لو خاف على نفسه؛ لأن حرمة رقيقه كحرمة نفسه، والخائف على بهائميه خائف من ضياع ماله، فأشبهه ماله وجد ماء بينه وبينه لص أو سبع يخافه على بهيمته أو شيء من ماله.

وإن وجد عطشان يخاف تلفه، لزمه سقيه، ويتيمم. قيل لأحمد: الرجل معه إداوة من ماء للوضوء، فبرى قوما عطاشا، أحب إليك أن يسقيهم أو يتوضأ؟ قال: يسقيهم. ثم ذكر عدة من أصحاب رسول الله ﷺ، ويتيممون، ويتحسبون الماء لشفاهم. وقال أبو بكر، والقاضي: لا يلزمه بذله؛ لأنه محتاج إليه. ولنا، أن حرمة الآدمي تقدم على الصلاة، بدليل ماله رأى حريقاً، أو غريقاً، في الصلاة عند ضيق وقتها، لزمه ترك الصلاة، والخروج لإنقاذه، فلأن يقدمها على الطهارة بالماء أولى، وقد روى في الخبر، أن بغياً أصابها العطش، فنزلت بفرأ فشربت منه، فلما صعدت رأت كلباً يلحس الثرى من العطش، فقالت: لقد أصاب هذا من العطش مثل ما أصابني. فنزلت فسقته بموقها^(١٥)، فقفر الله لها^(١٦). فإذا كان هذا الأجر من سقي الكلب، فغيره أولى.

فصل: وإذا وجد الخائف من العطش ماء طاهراً، وماء نجساً، يكفيه أحدهما لشربه، فإنه يحبس الماء الطاهر لشربه، ويريق النجس إن استغنى عن شربه. وقال القاضي: يتوضأ بالطاهر، ويتحسب النجس لشربه؛ لأنه وجد ماء طاهراً مستغنى عن شربه. فأشبهه ماله كان ماء كثيراً طاهراً. ولنا، أنه لا يقدر على ما يجوز الوضوء به، ولا على ما يجوز له شربه سوى هذا الطاهر، فجاز له حبسه إذا خاف

(١٥) الموق: خف غليظ يلبس فوق الحف.

(١٦) أخرجه البخاري، في: باب حدثنا أبو اليان، من كتاب الأنبياء. صحيح البخاري ٢١١/٤. ومسلم، في: باب فضل ساقى البهائم المحترمة وإطعامها، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٦١/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٥٠٧/٢.

الْعَطَشَ، كما لو لم يكن معه سِوَاهُ. وإنَّ جَدَّهَا وهو عَطْشَانٌ، شَرِبَ الطَّاهِرَ، وَأَرَأَى النَّجِسَ إِذَا اسْتَغْنَى عَنْهُ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْوَقْتِ، أَوْ قَبْلَهُ. وقال بعضُ الشَّافِعِيَّةِ: إنَّ كَانَ فِي الْوَقْتِ شَرِبَ النَّجِسَ؛ لِأَنَّ الطَّاهِرَ مُسْتَحَقُّ الطَّهَّارَةِ، فهو كَالْمَعْدُومِ. / وليس بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ شَرِبَ النَّجِسِ حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ الطَّاهِرُ مُسْتَحَقًّا لِلطَّهَّارَةِ إِذَا اسْتَغْنَى عَنْ شُرْبِهِ، وهذا غيرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ شُرْبِهِ، وَوُجُودُ النَّجِسِ كَعَدَمِهِ؛ لِتَحْرِيمِ شُرْبِهِ.

فصل: وإذا كان الماءُ موجوداً إلاَّ أَنَّهُ إنَّ^(١٧) اشْتَغَلَ بِتَحْصِيلِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ فَاتَّ الْوَقْتُ، لم يُبَحِّحْ لَهُ التَّيْمُمُ، سِوَاءَ كَانَ حَاضِراً أَوْ مُسَافِراً، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ: لَهُ التَّيْمُمُ. رَوَاهُ عَنْهُمَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ^(١٨). قال الْوَلِيدُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَالِكٍ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ^(١٩)، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالُوا: يَغْتَسِلُ، وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(٢٠)، وَحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَهَذَا وَاجِدٌ لِلْمَاءِ، وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمَاءِ، فَلَمْ يَجْزْ لَهُ التَّيْمُمُ، كَمَا لو لم يَخَفْ فَوَتْ الْوَقْتِ، وَلَأنَّ الطَّهَّارَةَ شَرْطٌ، فَلَمْ يُبَحِّحْ تَرْكُهَا خِيفَةَ فَوَتْ وَقْتِهَا، كَسَائِرِ شَرَائِطِهَا. وَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْعِيدِ، لم يَجْزْ لَهُ التَّيْمُمُ. وقال الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَهُ التَّيْمُمُ؛ لِأنَّهُ يَخَافُ فَوَتْهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَأَشْبَهَ الْعَادِمَ. وَلَنَا، الْآيَةُ وَالْخَبَرُ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى. وَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْجَنَازَةِ، فَكَذَلِكَ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَالْأُخْرَى، يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ، وَيُصَلِّيُ عَلَيْهَا. وَبِهِ قَالَ النَّحَّيْ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَبِحِجَى الْأَنْصَارِيِّ، وَسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّيْثُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ،

(١٧) فِي م: «إِذَا».

(١٨) أَبُو الْهَاسِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، مُحَدِّثُ الشَّامِ، صَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً. الْعَبَرِ ٣١٩/١.

(١٩) أَبُو الْحَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْقُرَشِيُّ، ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، لِلشَّيْزَاوِيِّ ٦٧.

(٢٠) مِنَ الْآيَةِ ٤٣ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ، وَالْآيَةُ ٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

وأصحاب الرأي؛ لأنه لا يُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُهَا بِالْوُضُوءِ، فَأَشْبَهَ الْعَادِمَ. وقال الشَّعْبِيُّ: يُصَلِّيُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ وُضُوءٍ وَلَا تَيَمُّمٍ؛ لِأَنَّهَا لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ، وَإِنَّمَا هِيَ دُعَاءٌ، فَأَشْبَهَتْ الدُّعَاءَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرٍ طَهُورٍ»^(٢١). وَقَوْلُهُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٢٢). وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، ثُمَّ أَبَاحَ تَرْكَ الغُسْلِ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ المَاءِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، فَمَا لَمْ يُوْجَدْ الشَّرْطُ يَتَيَمَّمُ عَلَى قِضْيَةِ الْعُمُومِ.

٧٥ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا نَسِيَ الْجَنَابَةَ وَتَيَمَّمَ لِلْحَدَثِ لَمْ يُجْزِهِ)

وبهذا قال مالِكٌ، وأبو ثَوْرٍ. وقال أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ: يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهَا وَاحِدَةٌ، فَسَقَطَتْ إِحْدَاهُمَا بِفِعْلِ الْأُخْرَى كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَإِنَّمَا^(١) لِكُلِّ أَمْرٍ^(٢) «مَانَوَى»، وَهَذَا لَمْ يَنْوِ الْجَنَابَةَ، فَلَمْ يُجْزِهِ عَنْهَا، وَلِأَنَّهَا سَبَبَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَلَمْ تُجْزِ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَتَانِ، فَلَمْ تَتَأَدَّ إِحْدَاهُمَا نِيَّةَ الْأُخْرَى، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَفَارَقَ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الْحَدَثُ الْأَصْغَرُ، وَلِهَذَا تُجْزِي نِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَنِ نِيَّةِ الْآخَرِ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ.

١٠٥ ط

فصل: وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ، لَمْ يُجْزِهِ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ لَمَا ذَكَرْنَا. وَالْخِلَافُ فِيهَا كَالَّتِي قَبْلَهَا، فَعَلِيَ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ مَا تَيَمَّمَ لَهُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْجَنَابَةِ

(٢١) أخرجه مسلم، في: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/١. وأبو داود، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة ١٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، من أبواب الطهارة. غارضة الأحوذى ٨/١. والنسائي، في: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصدقة من غلول، من كتاب الزكاة. المجتبى ٧٥/١، ٤٢/٥. وابن ماجه، في: باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٠/١. والدارمي، في: باب لا تقبل الصلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠/٢، ٣٩، ٥١، ٥٧، ٧٣، ٧٤/٥، ٧٥.

(٢٢) تقدم في صفحة ٢٣٨.

(١-١) في الأصل: «لأمرى».

وَالْحَيْضِ وَالتَّجَاسَةِ؛ فَإِنْ نَوَى الْجَمِيعَ تَيَمَّمَ وَاحِدَ أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ وَاحِدًا، فَأُثْبِتَهُ طَهَارَةَ الْمَاءِ، وَإِنْ نَوَى بَعْضَهَا أَجْزَأَهُ عَنِ الْمَنَوِيِّ دُونَ مَاسِوَاهُ، وَإِنْ كَانَ التَّيَمُّمُ عَنْ جُرْحٍ فِي عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، نَوَى التَّيَمُّمَ عَنْ غَسَلِ ذَلِكَ الْعُضْوِ.

فصل: وَإِذَا تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ دُونَ الْحَدَثِ، أُبِيحَ لَهُ مَا يُبَاحُ لِلْمُحَدِّثِ، مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللُّبْثِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ تُبَحْ لَهُ الصَّلَاةُ، وَالطَّوَافُ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ. وَإِنْ أُحْدِثَ لَمْ يُؤْثَرِ ذَلِكَ فِي تَيَمُّمِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْغُسْلِ، فَلَمْ يُؤْثَرِ الْحَدَثُ فِيهِ، كَالْغُسْلِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ، ثُمَّ أُحْدِثَ، بَطُلَ تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَثِ، وَبَقِيَ تَيَمُّمُ الْجَنَابَةِ بِحَالِهِ، وَلَوْ تَيَمَّمتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ حَيْضِهَا لِحَدَثِ الْحَيْضِ، ثُمَّ أُجْنِبَتْ، لَمْ يَحْرُمَ وَطُوعُهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ تَيَمُّمِ الْحَيْضِ بَاقٍ، وَلَا يَبْطُلُ بِالْوَطْءِ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ إِنَّمَا يُوجِبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنْ قُلْنَا كُلَّ صَلَاةٍ نَحْتَاجُ إِلَى تَيَمُّمٍ، احتَاجَ كُلُّ وَطْءٍ إِلَى تَيَمُّمٍ يَخْصُهُ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

٧٦ - مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَإِذَا وَجَدَ الْمُتَيَمِّمُ الْمَاءَ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، خَرَجَ قَوَضًا، أَوْ اغْتَسَلَ إِنْ كَانَ جُنُبًا، وَاسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ)

المشهورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ إِذَا قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بَطُلَ تَيَمُّمُهُ، سَوَاءً كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجًا مِنْهَا؛ فَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ بَطُلَتْ، يُطْلَانِ طَهَارَتُهُ، وَيَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ، فَيَتَوَضَّأُ إِنْ كَانَ مُحَدِّثًا، وَيَغْتَسِلُ إِنْ كَانَ جُنُبًا. وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، مَضَى فِيهَا. وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ عَنْهُ. قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قَالَ أَحْمَدُ: كُنْتُ أَقُولُ يَمْضِي. ثُمَّ تَذَبَّرْتُ، فَإِذَا أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ ١٠٦ ر عَلَى أَنَّهُ يَخْرُجُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ. وَاحتَجُّوا بِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُتَبَدَّلَ بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِمَقْصُودِ الْبَدَلِ، فَلَمْ يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ، كَمَا لَوْ وَجَدَ الرَّقَبَةَ بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالصَّيَّامِ، وَلَأنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ قُدْرَتَهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنِ إِبْطَالِهَا، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(١). وَلَنَا،

قوله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ»^(١). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. دَلَّ بِمَفْهُومِهِ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَهُورًا عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ، وَبِمَنْطُوقِهِ عَلَى وَجُوبِ إِمْسَاسِهِ جِلْدَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ. وَلَئِنَّهُ قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، فَبَطَّلَ تَيْمُمَهُ، كَالخَارِجِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَئِنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَبَطَّلَتْ بِزَوَالِ الضَّرُورَةِ كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا. يُحَقِّقُهُ أَنَّ التَّيْمُمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ لِلتَّيْمُمِ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ كَوْنِهِ مُحَدِّثًا؛ لِضَرُورَةِ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ زَالَتْ الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الْحَدَثِ كَالأَصْلِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُمْ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْبَدَلُ نَفْسُهُ، فَتَظِيرُهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْمَاءِ بَعْدَ تَيْمُمِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي بَطْلَانِهِ. ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مُدَّةَ الصِّيَامِ تَطُولُ، فَيَشُقُّ الْخُرُوجُ مِنْهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَرَضَيْنِ شَاقِّينِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ. غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ، وَالْأَنَّهُ صَحِيحَةٌ، وَالْمَوَانِعُ مُتَنَفِّيةٌ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مَنَهَى عَنِ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ. قُلْنَا: لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِبْطَالِ الصَّلَاةِ، بَلْ هِيَ تَبْطُلُ بِزَوَالِ الطَّهَارَةِ، كَمَا فِي نَظَائِرِهَا.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَمَتَى خَرَجَ فَرَضًا لَزِمَهُ اسْتِنَافُ الصَّلَاةِ. وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَاضِيٍّ مِنْهَا، كَالَّذِي سَبَقَهُ الْحَدَثُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُبْنَى؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، وَقَدْ فَاتَتْ بِبَطْلَانِ التَّيْمُمِ، فَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ الصَّلَاةِ مَعَ فَوَاتِ شَرْطِهَا، وَلَا يَجُوزُ بَقَاءُ مَا مَضَى صَحِيحًا مَعَ خُرُوجِهِ مِنْهَا قَبْلَ إِمْتَامِهَا^(٢). وَكَذَا نَقُولُ فِيمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ. وَإِنْ سَلَّمْنَا، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ أَتْبَنَى عَلَى طَهَارَةٍ ضَعِيفَةٍ هُنَا، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ.

فصل: والمُصَلِّي عَلَى حَسَبِ/ حَالِهِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ، وَلَا تَيْمُمٍ، إِذَا وَجَدَ مَاءً فِي الصَّلَاةِ، أَوْ ثَرَابًا خَرَجَ مِنْهَا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ

١٠٦ ظ

(٢) تقدم في صفحات ١٩، ٢١، ٣١١.

(٣) في الأصل: «تمامها».

يُخْرَجُ فِيهَا مِثْلُ مَا فِي التَّيْمُمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ؛ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ ^(٤) لَا يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ، وَلَأنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُ سَقَطَ اعْتِبَارُهُ، فَأَشْبَهَتِ السُّتْرَةَ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا، فَصَلَّى غُرْبَانًا، ثُمَّ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ قَرِيبًا مِنْهُ. وَكُلُّ صَلَاةٍ يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا إِذَا زَالَ الْعُدْرُ، وَيَلْزَمُهُ اسْتِقْبَالُهَا. وَإِنْ قُلْنَا لَا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهَا، فَإِنَّهَا تُشْبِهُ صَلَاةَ التَّيْمُمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْقَوْلِ فِيهَا.

فصل: وَلَوْ يَمَّمُ الْمَيِّتَ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْمَاءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، لَزِمَهُ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ غُسْلَ الْمَيِّتِ مُمَكِّنٌ، غَيْرُ مُتَوَقِّفٍ عَلَى إِبْطَالِ الْمُصَلِّي صَلَاتِهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ كَمَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ وَجَدَ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ.

فصل: وَإِذَا قُلْنَا لَا يَلْزَمُ الْمُصَلِّي الْخُرُوجَ لِرُؤْيَا الْمَاءِ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي مَقْصُودِ الْبَدَلِ، فَخَيْرٌ بَيْنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمُبْدَلِ، وَبَيْنَ إِيْتِمَامِ مَا شَرَعَ فِيهِ، كَمَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ الْكَفَّارَةِ، ثُمَّ أَمَكَّنَهُ ^(٥) الرِّقْبَةُ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ مَالًا ^(٦) يُوجِبُ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُبِيحُ الْخُرُوجَ مِنْهَا ^(٧)، كَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ. وَلَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، كَهَذَيْنِ.

فصل: إِذَا رَأَى مَاءً فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ انْقَلَبَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ، فَإِنْ قُلْنَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ. فَقَدْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَتَيَمَّمُهُ بِرُؤْيَا الْمَاءِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُهُ اسْتِنَافُ التَّيْمُمِ وَالصَّلَاةِ. وَإِنْ قُلْنَا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ. وَانْدَفَقَ وَهُوَ فِيهَا، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيْمُمِ صَلَاةً أُخْرَى. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَاءِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ افْتِتَاحَ صَلَاةٍ أُخْرَى.

وَلَوْ تَلَبَّسَ بِنَافِلَةٍ، ثُمَّ رَأَى مَاءً؛ فَإِنْ كَانَ نَوَى عَدَدًا، أَتَى بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى عَدَدًا، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ الصَّلَاةِ، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ. قَالَ ^(٧)

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: «أمكنه».

(٦) سقط من: م.

(٧) سقط من م: «قال الشيخ رحمه الله».

الشَّيْخُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا لَا تُبْطِلُ الصَّلَاةَ بِرُؤْيَا الْمَاءِ. فَلَهُ
افْتِتَاحُ صَلَاةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَاءِ لَمْ تُبْطِلِ التَّيْمُمَ، وَلَوْ بَطَلَ لَبْطَلَتِ الصَّلَاةُ، وَمَا
وَجَدَ بَعْدَهَا مَا^(٨) يُبْطِلُهُ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَأَاهُ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعٌ ثُمَّ انْدَفَقَ قَبْلَ زَوَالِ الْمَانِعِ،
لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا يَشَاءُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرِ الْمَاءَ.

و ١٠٧

فصل: إِذَا تَيَمَّمَ، ثُمَّ رَأَى رَكْبًا يَطْنُ أَنْ مَعَهُ مَاءٌ، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ الطَّلَبِ، أَوْ
رَأَى خُضْرَةً، أَوْ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى الْمَاءِ فِي مَوْضِعٍ يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ فِيهِ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ.
وكَذَلِكَ إِنْ رَأَى سَرَابًا ظَنَّهُ مَاءً، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا
وَجَبَ الطَّلَبُ بَطَلَ التَّيْمُمُ. وَسَوَاءٌ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُ ظَنِّهِ أَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ. فَأَمَّا إِنْ رَأَى
الرَّكْبَ أَوْ الْخُضْرَةَ فِي الصَّلَاةِ، لَمْ تُبْطِلْ صَلَاتَهُ وَلَا تَيَمُّمَهُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِطَهَارَةٍ
مُتَيَقِّنَةٍ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُبْطِلَ تَيَمُّمُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنْ
الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ الْمُتَيَقِّنَةَ لَا تُبْطِلُ بِالشَّكِّ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَوُجُوبِ الطَّلَبِ
لَيْسَ بِمُبْطِلٍ لِلتَّيْمُمِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُبْطِلًا إِنَّمَا يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَلَيْسَ فِي هَذَا
نَصٌّ، وَلَا مَعْنَى نَصٍّ، فَيَنْتَفِي الدَّلِيلُ.

فصل: وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ فِيهَا، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ
طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ بِانْتِهَاءِ وَقْتِهَا، فَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ، كَمَا لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ، وَهُوَ فِي
الصَّلَاةِ.

فصل: وَيُطْلَى التَّيْمُمُ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ، وَيَزِيدُ بِرُؤْيَا الْمَاءِ
الْمَقْدُورِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، وَخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ظَنُّ وَجُودِ الْمَاءِ،
عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَا لَوْ تَزَعَّ عِمَامَةً أَوْ حُفًّا يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ
يُطْلَى تَيَمُّمُهُ. وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ، فَأَبْطَلَ التَّيْمُمَ،
كَسَائِرِ مُبْطِلَاتِهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُبْطِلٍ لِلتَّيْمُمِ، وَهَذَا قَوْلُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ؛
لِأَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ لَمْ يَمْسَحْ فِيهَا عَلَيْهِ، فَلَا يُبْطِلُ بِنَزْعِهِ، كَطَهَارَةِ الْمَاءِ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ

(٨) فِي م: «لَا».

الْمَلْبُوسُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ مُبْطِلَ الْوُضُوءِ «نَزْعُ مَا هُوَ» مَسْخُوعٌ عَلَيْهِ فِيهِ، وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا، وَلِأَنَّ إِبَاحَةَ الْمَسْحِ لَا يَصِيرُ بِهَا مَاسِحًا، وَلَا بِمَنْزِلَةِ الْمَاسِجِ، كَمَا لَوْ لَيْسَ عِمَامَةُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ تَحْتِهَا، فَإِنَّهُ لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ بِنَزْعِهَا.

فَأَمَّا التَّيْمُمُ لِلْجَنَابَةِ، فَلَا يُبْطِلُهُ إِلَّا رُؤْيُ الْمَاءِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ، وَمُوجِبَاتُ الْغُسْلِ. وَكَذَلِكَ التَّيْمُمُ لِحَدَثِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، لَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِحَدِيثِهِمَا، أَوْ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

فصل: يَجُوزُ التَّيْمُمُ لِكُلِّ مَا يُتَطَهَّرُ لَهُ مِنْ تَافِلَةٍ، أَوْ مَسٍّ مُصْحَفٍ، أَوْ قِرَاءَةِ قُرْآنٍ، أَوْ سُجُودِ تِلَاوَةٍ، أَوْ شُكْرِ، أَوْ لَبِّثٍ فِي مَسْجِدٍ. قَالَ أَحْمَدُ، يَتَيَّمُّ وَيَقْرَأُ جُزْأَهُ. يَعْنِي/ الْجُنُبَ. وَبِذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَكْحُولٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ أَبُو مَخْرَمَةَ^(١٠): لَا يَتَيَّمُّ إِلَّا لِمَكْتُوبَةٍ. وَكَرِهَ الْأَوْزَاعِيُّ أَنْ يَمَسَّ الْمُتَيَّمُّ الْمَصْحَفَ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ»^(١١) الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشَرَ سِنِينَ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(١٢). وَلِأَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ، فَيُسْتَبَاحُ بِالتَّيْمُمِ، كَالْمَكْتُوبَةِ.

فصل: وَإِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ، وَعَجَزَ عَنْ غَسْلِهَا؛ لِعَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ، يَتَيَّمُّ لَهَا وَصَلَّى. قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ، يَتَيَّمُّ. وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ. وَرَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ: يَمَسُّهَا بِالثَّرَابِ، وَيُصَلِّي؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ النَّجَاسَةِ إِذَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ النَّجَاسَةِ دُونَ غَيْرِهِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِ أَحْمَدَ: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُنُبِ الَّذِي يَتَيَّمُّ، أَيْ أَنَّهُ

(٩-٩) فِي الْأَصْلِ: «مَرَعٌ مَا هُوَ» دُونَ نَقْطِ.

(١٠) كَذَا وَرَدَ، وَهُوَ يَعْنِي بِكَبِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَجِ وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَإِنَّمَا كَنَاهُ هُنَا بِاسْمِ وَلَدِهِ مَخْرَمَةَ وَتَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ٦٧.

(١١) فِي الْأَصْلِ: «وَضُوءٌ».

(١٢) تَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ١٣.

يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ كَمَا يُصَلِّي الْجُنُبُ الَّذِي يَتَيَّمُ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ مِنَ
 الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِالتَّيَّمِّ لِلْحَدِيثِ، وَغَسَلَ النِّجَاسَةَ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛
 لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ فِي مَحَلِّ النِّجَاسَةِ، لَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الْغَسْلِ إِزَالَةَ
 النِّجَاسَةِ، وَلَا يَخْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّيَّمِّ. وَلَنَا، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الصَّبِيُّ الطَّيِّبُ
 طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»، وَقَوْلُهُ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ
 مَسْجِدًا وَطَهُورًا»، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ فِي الْبَدَنِ تَرَادُّ لِلصَّلَاةِ، فَجَازَ لَهَا التَّيَّمُّ عِنْدَ عَدَمِ
 الْمَاءِ، أَوْ خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِهِ، كَالْحَدِيثِ. وَيُقَارِقُ الْغَسْلُ التَّيَّمُّ؛ فَإِنَّهُ فِي
 طَهَارَةِ الْحَدِيثِ يُؤْتَى بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فِيمَا إِذَا تَيَمَّمَ لْجُرْحٍ فِي رِجْلِهِ، أَوْ مَوْضِعٍ مِنْ
 بَدَنِهِ غَيْرَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ، وَقَوْلُهُمْ: لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ. قُلْنَا: هُوَ
 دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْأَخْبَارِ، وَفِي مَعْنَى طَهَارَةِ الْحَدِيثِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ لِلنِّجَاسَةِ وَصَلَّى، فَهَلْ يَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؟ عَلَى
 رِوَايَتَيْنِ. وَقَالَ أَبُو الْبَحْطَابِ: إِنْ كَانَ عَلَى جُرْحِهِ نَجَاسَةٌ يَسْتَضِرُّ بِإِزَالَتِهَا، تَيَمَّمَ
 وَصَلَّى، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَإِنْ تَيَمَّمَ لِلنِّجَاسَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَصَلَّى، لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ
 ١٠٨ و. عِنْدِي. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ
 تَجِدِ الْمَاءَ». وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ نَابَ عَنْهَا التَّيَّمُّ، فَلَمْ تَجِبِ الْإِعَادَةُ فِيهَا، كَطَهَارَةِ
 الْحَدِيثِ، وَكَأَنَّ لَوْ تَيَمَّمَ لِنَجَاسَةٍ عَلَى جُرْحِهِ يَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا، وَلِأَنَّهُ لَوْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ
 تَيَمَّمَ لَمْ يَلْزُمَهُ الْإِعَادَةُ، فَمَعَ التَّيَمُّ أَوَّلَى. فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَلَى ثَوْبِهِ، أَوْ غَيْرِ
 بَدَنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَيَمَّمُ لَهَا؛ لِأَنَّ التَّيَمَّمَ طَهَارَةٌ فِي الْبَدَنِ، فَلَا يَتَوَبُّ عَنْ^(١٣) غَيْرِ الْبَدَنِ
 كَالْغَسْلِ، وَلِأَنَّ غَيْرَ الْبَدَنِ لَا يَتَوَبُّ فِيهِ الْجَائِدُ عِنْدَ الْعَجْزِ، بِخِلَافِ الْبَدَنِ.

فصل: فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَحَدَّثَ، وَمَعَهُ مَا لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهُمَا، غَسَلَ
 النِّجَاسَةَ وَتَيَمَّمَ لِلْحَدِيثِ. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَقَالَ الْحَلَالُ: اتَّفَقَ أَبُو عِيدٍ اللَّهُ،
 وَسَفِيَانُ عَلَى هَذَا. وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّيَمَّمَ لِلْحَدِيثِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ
 وَالْإِجْمَاعِ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ لِلنِّجَاسَةِ. وَإِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ عَلَى ثَوْبِهِ، قَدَّمَ غَسْلَهَا،

(١٣) فِي م: مِنْ.

وَيَتِمُّ لِلْحَدِيثِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ ^(١٤) يَتَوَضَّأُ، وَيَدْعُ الثُّوبَ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ
لِلْمَاءِ، وَالْوَضُوءُ أَشَدُّ مِنْ غَسْلِ ^(١٥) الثُّوبِ. وَحَكَاهُ أَبُو حَنِيْفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ فِي الدِّمِّ.
وَالأَوَّلُ أَوَّلِي؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ غَسَلَ ^(١٥) نَجَاسَةَ الْبَدَنِ مَعَ أَنَّ لِلتَّيْمِمْ فِيهَا
مَذْخَلًا، فَتَقْدِيمُ طَهَارَةِ الثُّوبِ أَوَّلِي. وَإِنْ اجْتَمَعَ نَجَاسَةٌ عَلَى الثُّوبِ، وَنَجَاسَةٌ عَلَى
الْبَدَنِ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مَا يَكْفِي أَحَدَهُمَا، غَسَلَ الثُّوبَ، وَتَيَمَّمَ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ
لِلتَّيْمِمْ فِيهَا مَذْخَلًا.

فصل: وإذا اجتمع جنبٌ وميتٌ ومن عليها غسلٌ خفي، ومعهم ماءٌ لا يكفي
إلا أحدهم؛ فإن كان ملكاً لأحدهم، فهو أحقُّ به، فإنه ^(١٦) يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفْسِهِ، وَلَا
يَجُوزُ لَهُ بَذْلُهُ لغيرِهِ، سَوَاءَ كَانَ مَالِكُهُ الْمَيِّتِ أَوْ أَحَدَ الْحَيِّينِ. وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ
لغيرِهِمْ، وَأَرَادَ أَنْ يَجُودَ بِهِ عَلَى أَحَدِهِمْ، فَمَنْ أَحْمَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا،
الْمَيِّتُ أَحَقُّ بِهِ؛ لِأَنَّ غُسْلَهُ خَاتِمَةُ طَهَارَتِهِ، فَيَسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ طَهَارَةٌ كَامِلَةً،
وَالْحَيُّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَاءِ فَيُغْتَسِلُ، وَلأَنَّ الْقَصْدَ بِغُسْلِ الْمَيِّتِ تَنْظِيفُهُ، وَلَا يَحْصُلُ
بِالتَّيْمِمْ، وَالْحَيُّ يُقْصَدُ بِغُسْلِهِ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِالثَّرَابِ. وَالثَّانِيَّةُ،
الْحَيُّ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِالْغُسْلِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَالْمَيِّتُ قَدْ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ
بِالْمَوْتِ. اخْتَارَ هَذَا الْحَلَّالُ. وَهَلْ يُقَدِّمُ الْجَنْبُ أَوْ الْحَائِضُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا، الْحَائِضُ؛ لِأَنَّهَا تَقْضِي حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقَّ زَوْجِهَا فِي إِبَاحَةِ وَطْئِهَا.
وَالثَّانِي، الْجَنْبُ إِذَا كَانَ رَجُلًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَلأَنَّهُ يَصْلُحُ
إِمَامًا لَهَا، وَهِيَ لَا تَصْلُحُ لِإِمَامَتِهِ. / وَإِنْ كَانَ عَلَى أَحَدِهِمْ نَجَاسَةٌ فَهُوَ أَوَّلِي بِهِ. وَإِنْ
وَجَدُوا الْمَاءَ فِي مَكَانٍ، فَهُوَ لِلْأَحْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَجِدُ شَيْئًا. وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ،
فَفَضَّلْتُ مِنْهُ فَضْلَةً، فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ حَاضِرٌ، فَلِلْحَيِّ أَخْذُهُ
بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَرْكِهِ إِثْلَافَةً. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في الأصل: وعلى.

(١٦) في م: ولأنه.

يَأْذَنُ لَهُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ، فَيَأْخُذَهُ بِشَرِّطِ الضَّمَانِ. وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمُحْدِثٌ، فَالْجُنُبُ أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمَاءُ يَكْفِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ مَا لَا يَسْتَفِيدُهُ الْمُحْدِثُ. وَإِنْ كَانَ وَفَّقَ حَاجَةَ الْمُحْدِثِ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ^(١٧)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ طَهَارَةً كَامِلَةً. وَإِنْ كَانَ لَا يَكْفِيهِ وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَالْجُنُبُ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ تَطْهِيرَ بَعْضِ أَعْضَائِهِ. وَإِنْ كَانَ يَكْفِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيَفْضُلُ مِنْهُ فَضْلَةٌ^(١٨) لَا تَكْفِيهِ الْآخَرُ، فَالْمُحْدِثُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ فَضْلَتَهُ يُمَكِّنُ لِلْجُنُبِ اسْتِعْمَالَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْجُنُبَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِغُسْلِهِ مَا لَا يَسْتَفِيدُ الْمُحْدِثُ. وَإِذَا تَعَلَّبَ مَنْ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنَ الْمَاءِ، فَاسْتَعْمَلَهُ، كَانَ مُسِيئًا، وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ لَمْ يَمْلِكْهُ، وَإِنَّمَا رَجَعَ لِشِدَّةِ حَاجَتِهِ.

فصل: وهل يُكْرَهُ لِلْعَادِمِ جِمَاعُ زَوْجَتِهِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الْعَنَتَ؟ فِيهِ رَاوِيَانِ: إِحْدَاهُمَا، يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ عَلَى نَفْسِهِ طَهَارَةً مُمَكِّنًا بِقَاوُهَا. وَالثَانِيَةُ، لَا يُكْرَهُ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ. وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيَّ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ أَرْبَعُ لَيَالٍ، فَلْيُصِبْ أَهْلَهُ، وَإِنْ كَانَ^(١٩) ثَلَاثٌ فَمَا دُونَهَا، فَلَا يُصِيبُهَا. وَالْأَوْلَى جَوَازُ إِصَابَتِهَا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَعْزُبُ عَنِ الْمَاءِ وَمَعِيَ أَهْلِي، فَتَصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورٌ»^(٢٠). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَأَصَابَ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ جَارِيَةٍ لَهُ رُومِيَّةٌ، وَهُوَ عَادِمٌ لِلْمَاءِ، وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَفِيهِمْ عَمَارٌ، فَلَمْ يَتَكْرَهُهُ. قَالَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ: هُوَ سَنَةٌ مَسْنُونَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَى ذَرٍّ وَعَمَارٍ وَغَيْرِهِمَا. فَإِذَا فَعَلَا وَوَجَدَا مِنَ الْمَاءِ مَا يَغْسِلَانِ بِهِ فَرَجَّحِيهِمَا غَسْلَهُمَا، ثُمَّ تَيَمَّمَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدَا، تَيَمَّمَا لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَالتَّجَاسَةِ، وَصَلَّيَا.

(١٧) سقط من: م.

(١٨) في الأصل: «فضل».

(١٩) في م زيادة: «بينه».

(٢٠) تقدم في صفحات ١٩، ٢١، ٣١١.

٧٧ - مسألة؛ قال: (وإذا شَدَّ الكَسِيرُ الْجَبَائِرَ، وَكَانَ طَاهِرًا وَلَمْ يَعُدْ بِهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ، مَسَحَ عَلَيْهَا/ كُلَّمَا أَخَذْتُ، إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا)

١٠٩ و

الْجَبَائِرُ: مَا يُعَدُّ لَوْضِعِهِ عَلَى الْكَسْرِ؛ لِتَجْبِيرِ. وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَعُدْ بِهَا مَوْضِعَ الْكَسْرِ». أَرَادَ لَمْ يُجَاوِزِ^(١) الْكَسْرَ إِلَّا بِمَا لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْجَبِيرَةَ إِنَّمَا تُوَضَّعُ عَلَى طَرَفِي الصَّحِيحِ؛ لِيَرْجِعَ الْكَسْرُ. قَالَ الْحَلَّالُ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ أَنْ يَبْسُطَ الشَّدَّ عَلَى الْجُرْجِ بِمَا يُجَاوِزُهُ^(٢)، ثُمَّ سَهَّلَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَيْمُونِيِّ وَالْمَرْوُذِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ، وَهُوَ شَدِيدٌ جِدًّا. وَلَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعَصَائِبِ، كَيْفَ شَدَّهَا. وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَدَّهَا عَلَى مَكَانٍ يَسْتَعْنِي عَنْ شَدَّهَا عَلَيْهِ، كَانَ تَارِكًا لِغَسْلِهِ مَا يُمْكِنُهُ غَسْلُهُ، مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، فَلَمْ يَجُزْ، كَمَا لَوْ شَدَّهَا عَلَى مَا لَا كَسْرَ فِيهِ، فَإِذَا شَدَّهَا عَلَى طَهَارَةٍ، وَخَافَ الضَّرَرَ بِتَرْكِهَا، فَلَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، إِلَى أَنْ يَحُلَّهَا. وَمِمَّنْ رَأَى الْمَسْحَ عَلَى الْعَصَائِبِ ابْنُ عُمَرَ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ^(٣)، وَعَطَاءٌ. وَأَجَازَ الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ الْحَسَنُ، وَالْحُجَّيْ، وَمَالِكٌ، وَإِسْحَاقُ، وَالْمُزَنِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: يُعِيدُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْغَسْلِ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدَى^(٤)، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٥). وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ^(٦)، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ^(٧)، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا^(٨)، وَلِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى حَائِلٍ أُبِيحَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجِبْ مَعَهُ الْإِعَادَةُ،

(١) فِي م: وَيَجَاوِزُهُ.

(٢) فِي م: وَيَجَاوِزُهُ.

(٣) أَبُو عَاصِمٍ عُمِيدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ اللَّيْثِي، قَاصِدُ أَهْلِ مَكَّةَ، مَكِّي، تَابِعِي، ثِقَّةٌ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٧١/٦.

(٤) الزُّنْدُ: مَوْصِلُ أَطْرَافِ الذَّرَاعِ فِي الْكَفِّ.

(٥) فِي: بِابِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢١٥/١.

(٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٣٦.

(٧-٧) فِي م: «وَلَمْ يَعْرِفْ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفَ».

كالمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ.

فصل: وَيُقَارِقُ مَسْحُ الْجَبِيْرَةِ مَسْحَ الْخُفِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا إِلَّا عِنْدَ الضَّرْرِ بِنَزْعِهَا، وَالْخُفُّ خِلَافُ^(٨) ذَلِكَ. وَالثَّانِي، أَنَّهُ يَجِبُ اسْتِعْمَالُهَا بِالْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي تَعْمِيمِهَا بِهِ، بِخِلَافِ الْخُفِّ؛ فَإِنَّهُ يَشُقُّ تَعْمِيمُ جَمِيعِهِ، وَيُثْلِفُهُ الْمَسْحُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَبَعْضُهَا فِي غَيْرِهِ، مَسَحَ مَا حَادَى مَحَلَّ الْفَرْضِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. الثَّالِثُ، أَنَّهُ يُمْسَحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيتِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا لِلضَّرُورَةِ، فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَالضَّرُورَةُ تُدْعَوُ فِي مَسْحِهَا إِلَى حُلِّهَا، فَيُقَدَّرُ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ. الرَّابِعُ، أَنَّهُ/ يُمْسَحُ عَلَيْهَا فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى، بِخِلَافِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَلْحَقُ بِنَزْعِهَا فِيهَا، بِخِلَافِ الْخُفِّ. الْخَامِسُ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَقْدُّمُ الطَّهَارَةِ عَلَى شَدِّهَا فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ. اخْتَارَهُ الْخَلَّالُ وَقَالَ: قَدْ رَوَى حَرْبٌ، وَإِسْحَاقُ، وَالْمُرُوذِيُّ، فِي ذَلِكَ سَهْوَةً عَنْ أَحْمَدَ. وَاجْتَنَعَ بَابُنِ غُمَرٍ، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ، وَهُوَ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ، وَيَغْلُظُ عَلَى النَّاسِ جِدًّا، فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَيُقَوَّى هَذَا حَدِيثُ جَابِرٍ، فِي الَّذِي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ، فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُهُ أَنْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، وَيُمْسَحَ عَلَيْهَا». وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّهَارَةَ، وَكَذَلِكَ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يُمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ طَهَارَةً، وَلِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا جَازٌ دَفْعًا^(٩) لِمَشَقَّةِ نَزْعِهَا، وَنَزْعُهَا يَشُقُّ إِذَا لَبَسَهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، كَمَشَقَّتِهِ إِذَا لَبَسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا يُمْسَحُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَشُدَّهَا عَلَى طَهَارَةٍ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ حَائِلٌ يُمْسَحُ عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ شَرْطِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ تَقْدُّمُ الطَّهَارَةِ، كَسَائِرِ الْمَمْسُوحَاتِ. فَعَلِيَ هَذَا إِذَا لَبَسَهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، ثُمَّ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا، تَيَمَّمَ لَهَا. وَكَذَا إِذَا تَجَاوَزَ بِالشَّدِّ عَلَيْهَا مَوْضِعَ الْحَاجَةِ، وَخَافَ مِنْ نَزْعِهَا، تَيَمَّمَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ، فَيَتَيَمَّمُ لَهُ كَالْجُرْحِ نَفْسِهِ.

١٠٩ ط

(٨) فِي م: «بِخِلَافِ».

(٩) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

فصل: ولا يَخْتِاجُ مع مَسْحِهَا إلى تَيْمُمٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَيَمَّمَ مع مَسْحِهَا فيما إذا تَجَاوَزَ بها مَوْضِعَ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَاجَةِ يَقْتَضِي الْمَسْحَ، وَالرَّائِدُ يَقْتَضِي التَّيْمُمَ، وَكَذَلِكَ فيما إذا شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَلَفٌ فِي إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا. فَإِذَا قُلْنَا: لَا يَمَسُحُ عَلَيْهَا. كَانَ قَرَضُهَا التَّيْمُمَ. وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ يَكُونُ قَرَضُهَا الْمَسْحَ. فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَافِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا قَوْلَانِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي الذِّي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ. وَلَنَا، أَنَّهُ مَحَلٌّ وَاحِدٌ، فَلَا يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ بَدَلَيْنِ، كَالْخُفِّ، وَلَأنَّهُ مَمْسُوحٌ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يَجِبْ لَهُ التَّيْمُمُ، كَالْخُفِّ، وَصَاحِبُ الشَّجَّةِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ.

فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّدِّ عَلَى كَسْرِ أَوْ جُرْجٍ، ^(١٠) قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا تَوَضَّأَ، وَخَافَ عَلَى جُرْحِهِ الْمَاءَ، مَسَحَ عَلَى الْخَرْقَةِ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي صَاحِبِ الشَّجَّةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَسْحِ عَلَى / عَصَايَةِ جُرْجٍ؛ لِأَنَّ الشَّجَّةَ اسْمٌ لِجُرْجِ الرَّأْسِ وَ ١١٠ خَاصَّةً، وَلَأنَّهُ حَائِلٌ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ بِغَسْلِهِ، فَأَشْبَهَ الشَّدَّ عَلَى الْكَسْرِ. وَكَذَلِكَ إِنْ وَضَعَ عَلَى جُرْحِهِ دَوَاءً، وَخَافَ مِنْ نَزْعِهِ، مَسَحَ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. قَالَ الْأَثَرُمُ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْجُرْجِ يَكُونُ بِالرُّجْلِ، يَضَعُ عَلَيْهِ الدَّوَاءَ، فَيَخَافُ إِنْ نَزَعَ الدَّوَاءَ إِذَا أَرَادَ الْوُضُوءَ أَنْ يُؤْذِيَهُ؟ قَالَ: مَا أَدْرِي مَا يُؤْذِيهِ! وَلَكِنْ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ خَوْفٌ مِنْ ذَلِكَ، مَسَحَ عَلَيْهِ. وَرَوَى الْأَثَرُمُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّهُ خَرَجَتْ بَابْهَامِيهِ قُرْحَةً، فَالْقَمَهَا مَرَّارَةً، فَكَانَ يَتَوَضَّأُ عَلَيْهَا.

وَلَوْ أَثْقَلَ ^(١١) طُفْرَ إِنْسَانٍ، أَوْ كَانَ بِأَصْبَعِهِ جُرْحٌ خَافَ إِنْ أَصَابَهُ الْمَاءُ أَنْ يَزِرَّقَ الْجُرْحَ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقَالَ الْقَاضِي، فِي اللَّصُوقِ عَلَى الْجُرُوحِ ^(١٢):

(١٠-١١) نَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(١١) فِي م: «انْفَطَعَ».

(١٢) فِي م: «الْجُرْح».

(١٣) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ، نَزَعَهُ، وَغَسَلَ الصَّحِيحَ، وَيَتَيَّمُ لِلْجُرْجِ، وَيَمْسَحُ عَلَى مَوْضِعِ الْجُرْجِ، فَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ، فَحُكُّهُ (١٣) حُكْمُ الْجَبْرِ، يَمْسَحُ عَلَيْهِ.

فصل: فَإِنْ كَانَ فِي رَجْلِهِ شَقٌّ، فَجَعَلَ فِيهِ قَبْرًا^(١٤)، فَقَالَ أَحْمَدُ: يَنْزَعُهُ وَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ. وَقَالَ: هَذَا أَهْوَنُ، هَذَا لَا يُخَافُ مِنْهُ. فَقِيلَ لَهُ: مَتَى يَسَعُ صَاحِبَ الْجُرْجِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْجُرْجِ؟ فَقَالَ: إِذَا خَشِيَ أَنْ يَزْدَادَ وَجَعًا أَوْ شِدَّةً. وَتَعْلِيلُ أَحْمَدَ فِي الْقَبْرِ بِسُهُولَتِهِ يَفْتَضِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ عَلَى شَيْءٍ يُخَافُ مِنْهُ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا قُلْنَا فِي الإِصْبَعِ الْمَجْرُوحَةِ إِذَا جَعَلَ عَلَيْهَا مَرَارَةً، أَوْ عَصَبًا، مَسَحَهَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الظُّفْرِ يَسْقُطُ: يَكْسُوهُ مَصْطَكًا^(١٥)، وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ.

فصل: وَإِذَا^(١٦) لَمْ يَكُنْ عَلَى الْجُرْجِ عَصَابٌ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ، أَنَّهُ يَعْسِلُ الصَّحِيحَ، وَيَتَيَّمُ لِلْجَرِيحِ^(١٧). وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ، عَنْ أَحْمَدَ، فِي الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْدُورِ يُخَافُ عَلَيْهِ، يَمْسَحُ مَوْضِعَ الْجُرْجِ، وَيَعْسِلُ مَا حَوْلَهُ. يَعْنِي يَمْسَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِصَابٌ.

(١٣-١٣) فِي الْأَصْلِ: «وَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ ضَرَرٌ فَحُكُّهُ».

(١٤) الْقَبْرُ: الزَّفْتُ.

(١٥) الْمَصْطَكَا: عِلْكُ رُومَى.

(١٦) فِي م: «وَإِنْ».

(١٧) فِي م: «لِلْجُرْجِ».

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارِكِ قَالَ: لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ جَائِزٌ. وَعَنْ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْمُغِيرَةِ، وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ^(١٨) / ١١٠ ظ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ،^(١٩) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ

(١٨) حديث سعد بن مالك، أي ابن أبي وقاص، أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. كما أخرجه النسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٠/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/١، ١٧٠، ١٨٦، ٣٦٦. وحديث المغيرة بن شعبة، أخرجه البخاري، في: باب الرجل يوضئ صاحبه، وباب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء، وفي: باب الصلاة في الحية الشامية، وباب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. وفي: باب في الجبة في السفر والحرب، من كتاب الجهاد، وفي: باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر، وباب من لبس جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٥٦/١، ٦٢، ١٠١، ١٠٨، ٤/٥٠، ٧/١٨٦. ومسلم، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب في تقديم الجماعة من يصل بهم إلخ، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٢٨/١ - ٢٣٠، ٣١٧، ٣١٨. وأبو داود، في: باب في المسح على الخفين، وباب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣-٣٦. والترمذي، في: باب في ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١. والنسائي، في: باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، وباب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، وباب صفة الوضوء - غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، وباب المسح على الخفين، وباب المسح على الخفين في السفر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ٢١/١، ٥٤، ٥٥، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٥٧/٢. وابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، وباب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٧/١، ١٨١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٢٤٤، ٢٤٦ - ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥. وحديث عمرو بن أمية أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٩/٤، ١٧٩.

(١٩) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١. وأخرجه أيضا البخاري، في:

تَوَضُّأً، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أُمَسِّحَ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّحُ! فَقِيلَ لَهُ: قَبْلَ تَزْوِيلِ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ تَزْوِيلِ الْمَائِدَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ، أَنَّهُ ^(٢٠) قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضُّأً، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ ^(٢١): فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ تَزْوِيلِ الْمَائِدَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَاهُ حَدِيثُهُ ^(٢٢)، وَالْمُغِيرَةُ ^(٢٣)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، فِيهِ ^(٢٤) أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا رَفَعُوا إِلَى النَّبِيِّ، وَمَا وَقَفُوا.

فصل: وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: الْمَسْحُ أَفْضَلُ. يَعْنِي مِنَ الْعَسَلِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِنَّمَا طَلَبُوا الْفَضْلَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَالْحَكِيمِ، وَإِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخَصِهِ». ^(٢٥) وَمَا

باب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٠٨/١. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٨/١. والترمذى، في: باب المسح على الخفين، من أبواب الطهارة. عارضة الأوذى ١٣٩/١. والنسائى، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ٧٩/١، ٥٧/٢. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٠/١، ١٨١. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤. (٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) أى: التخمى.

(٢٢) حديث حذيفة أخرجه البخارى، في: باب البول عند صاحبه والتستر، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٦/١. ومسلم، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٨١/١. وليس في لفظه عند البخارى ومسلم أنه مسح على خفيه. كما أخرجه أبو داود، في: باب البول قائما، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦/١. والنسائى، في: باب ترك الإبعاد عند قضاء الحاجة، وباب الرخصة في البول في الصحراء قائما، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢١/١، ٢٢، ٢٧. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٤٠٢.

(٢٣) تقدم في أول الباب.

(٢٤) في م: ووفيه.

(٢٥) أخرجه مسلم، في: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر إلخ، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٧٨٦/٢. والنسائى، في: باب العلة التى من أجلها قيل: ما يكره في الصيام في السفر، وذكر الاختلاف، وباب ذكر الاختلاف على علي بن المبارك في ما يكره في الصيام في السفر. المجتبى ٤/١٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٧١، ١٠٨، ١٥٨/٤.

خَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، إِلَّا اخْتَارَ أُيَسَّرَهُمَا^(٢٦)، وَلَأَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةَ أَهْلِ
الْبَدْعِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِسُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ^(٢٧): لَا يَنْفَعُكَ مَا
كَتَبْتَ، حَتَّى تَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَسَلِ. وَرَوَى حَنْبَلٌ، عَنْ
أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ جَائِزٌ، الْمَسْحُ وَالْعَسَلُ، مَا فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ، وَلَا مِنْ
الْعَسَلِ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى
خِفافِهِمْ، وَخَلَعَ خُفَّيْهِ، وَتَوَضَّأَ، وَقَالَ: حَبِّبْ إِلَيَّ الْوُضُوءَ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنِّي
لَمَوْلَعٌ بِعَسَلِ قَدَمَيَّ، فَلَا تَقْتَدُوا بِي. وَقِيلَ: الْعَسَلُ أَفْضَلُ، لِأَنَّهُ الْمَفْرُوضُ فِي
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُقْبَلَ رُخْصَتُهُ».

٧٨ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَمَنْ لَيْسَ خُفَّيْهِ، وَهُوَ كَامِلٌ
الطَّهَارَةَ، ثُمَّ أَخَذَتْ، مَسَحَ عَلَيْهِمَا)

لَا نَعْلَمُ فِي اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ لِجَوَازِ الْمَسْحِ خِلَافًا. وَوَجْهُهُ: مَارَوْى
الْمُغْيَرَةُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ، فَقَالَ:
«دَعُهُمَا فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). / فَأَمَّا إِنْ غَسَلَ ١١١

(٢٦) أخرجه البخارى، في: باب صفة النبي ﷺ، من كتاب المناقب، وفي: باب قول النبي ﷺ: يسروا ولا
تعسروا، من كتاب الأدب، وفي: باب إقامة الحدود، من كتاب الحدود. صحيح البخارى ٢٣٠/٤، ٣٧/٨،
١٩٨، ١٩٩. ومسلم، في: باب مباحثته ﷺ للأتام، من كتاب الفضائل. صحيح مسلم ١٨١٣/٤. وأبو
داود، في: باب التجاوز في الأمر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٥٠/٢. والإمام مالك في: باب مجاء في
حسن الخلق، من كتاب حسن الخلق. الموطأ ٩٠٣/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٥/٦، ١١٣، ١١٤،
١١٦، ١٣٠، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٢.

(٢٧) شعيب بن حرب المدائني الزاهد، أحد علماء الحديث، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة. العبر ٣٢٣/١.
(١) أخرجه البخارى، في: باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وفي: باب جبة الصوف
في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٦٢/١، ١٨٦/٧. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من
كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١. وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي
داود ٣٣/١. والدارمي، في: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨١/١. والإمام
أحمد، في: المسند ٢٤٥/٤، ٢٥١، ٢٥٥.

إِخْدَى رَجُلَيْهِ، فَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ، ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى وَأَدْخَلَهَا الْخُفَّ، لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ أَيْضاً. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَنَحْوَهُ عَنْ مَالِكٍ. (وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا رِوَايَةَ أُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ^(٢)، أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ. رَوَاهَا أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، لِأَنَّهُ أَخَذَتْ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَاللَّبْسِ، فَجَازَ الْمَسْحُ، كَمَا لَوْ نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ ثُمَّ عَادَ فَلَبَسَهُ. وَقِيلَ أَيْضاً، فِيمَنْ غَسَلَ رَجُلَيْهِ، وَلَيْسَ خُفُّهُ، ثُمَّ غَسَلَ بَقِيَّةَ أَعْضَائِهِ: يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ. وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْوُضُوءِ، وَقَدْ سَبَقَ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «دَعُوهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ». وَفِي لَفْظِ لَأَبِي دَاوُدَ: «دَعِ الْخُفَيْنِ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ». فَجَعَلَ الْعِلَّةَ وَجُودَ الطَّهَارَةِ فِيهِمَا جَمِيعاً وَقَدْ إِدْخَالُهُمَا، وَلَمْ تُوجَدْ طَهَارَتُهُمَا وَقَدْ لُبِسَ الْأَوَّلُ، وَلِأَنَّ مَا اغْتَبَرَتْ لَهُ الطَّهَارَةُ اغْتَبَرَتْ لَهُ كَمَالُهَا؛ كَالصَّلَاةِ، وَمَسَّ الْمُصْحَفِ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ خُفٌّ مَلْبُوسٌ قَبْلَ رَفْعِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ لَبَسَهُ قَبْلَ غَسَلِ قَدَمِهِ^(٣)، وَذَلِيلُ بَقَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بِالْمَعْصُورِ الْمَقْصُولِ، فَأَمَّا إِذَا نَزَعَ الْخُفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ لَبَسَهُ، فَقَدْ لَبَسَهُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ.

وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ: «ثُمَّ أَحْدَثَ». يَعْنِي الْحَدَّثَ الْأَصْفَرَ؛ فَإِنْ جَوَّازَ الْمَسْحُ مُخْتَصَرٌّ بِهِ، وَلَا يَجُزِي الْمَسْحُ فِي جَنَابَةٍ، وَلَا غُسْلٍ وَاجِبٍ، وَلَا مُسْتَحَبٍّ، لَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافاً. وَقَدْ رَوَى صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ، أَوْ سَفَرًا، أَنْ لَا تَنْزِعَ خِفَافَتَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٤). وَقَالَ:

(٢-٢) فِي الْأَصْلِ: «وَحَكَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رِوَايَةَ أُخْرَى».

(٣) فِي م: «قَدَمِهِ».

(٤) فِي: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمَقِيمِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٤٢/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمُجْتَبَى ٧١/١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٦١/١. وَإِلَامُ أَحْمَدَ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٩/٤.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَلَآنَ وَجُوبَ الْغُسْلِ يَنْدُرُ، فَلَا يَشُقُّ إِيجَابُ غَسْلِ الْقَدَمِ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى، وَلِذَلِكَ وَجِبَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الشُّعُورِ الْكَثِيفَةِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْعِمَامَةِ، وَسَائِرِ الْحَوَائِلِ، إِلَّا الْجَبِيرَةَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا.

فصل: فَإِنْ تَطَهَّرَ، ثُمَّ لَيْسَ الْخُفُّ، فَأُحْدَثَ قَبْلَ بُلُوغِ الرَّجُلِ قَدَمَ الْخُفِّ، لَمْ يَجْزَ لَهُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ حَصَلَتْ فِي مَقَرِّهَا وَهُوَ مُحْدَثٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ بَدَأَ اللَّبْسَ وَهُوَ مُحْدَثٌ.

فصل: فَإِنْ تَيَمَّمَ، ثُمَّ لَيْسَ/ الْخُفُّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ غَيْرِ ١١١ ط كَامِلَةٍ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، بَطَلَتْ مِنْ أَصْلِهَا، فَصَارَ كَاللَّابِسِ لَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَلِأَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَقَدْ لَيْسَهُ وَهُوَ مُحْدَثٌ. وَإِنْ تَطَهَّرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَشَبِهُهُمَا، وَلَيْسُوا خِفَافًا، فَلَهُمُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ طَهَارَتَهُمْ كَامِلَةٌ فِي حَقِّهِمْ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِأَنَّهَا مُضْطَرَّةٌ إِلَى التَّرْخُصِ، وَأَحَقُّ مَنْ يَتَرَخَّصُ^(٥) الْمُضْطَرُّ. فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَزَالَتِ الضَّرُورَةُ، بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ مِنْ أَصْلِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا الْمَسْحُ، كَالْمُتَيَمِّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ.

فصل: إِذَا لَيْسَ خُفَّيْنِ، ثُمَّ أَحْدَثَ، ثُمَّ لَيْسَ فَوْقَهُمَا خُفَّيْنِ أَوْ جُرْمُوقَيْنِ^(٦)، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، بَغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَهُمَا عَلَى حَدَثٍ. وَإِنْ مَسَحَ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ، ثُمَّ لَيْسَ الْجُرْمُوقَيْنِ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهٌ فِي تَجْوِيزِهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ قَائِمٌ مَقَامَ غَسْلِ الْقَدَمِ. وَلَنَا، أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّ لَمْ يُزَلْ الْحَدَثُ عَنِ الرَّجُلِ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَهُ عَلَى حَدَثٍ، وَلِأَنَّ الْخُفَّ الْمَمْسُوحَ عَلَيْهِ بَدَلٌ، وَالبَدَلُ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ غَيْرِ كَامِلَةٍ، فَأَشْبَهَ الْمُتَيَمِّمَ. وَإِنْ لَيْسَ الْفُوقَانِي قَبْلَ أَنْ يُحْدَثَ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ الَّذِي تَحْتَهُ صَحِيحًا أَوْ مُخَرَّقًا. وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ،

(٥) في م: «ترخص».

(٦) الجرْمُوق، كمصفور: مايلبس فوق الخف.

وأصحاب الرأي، ومنع منه مالك في إحدى روايتيه، والشافعي في أحد قوليه؛
 (٧) لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه في الغالب، فلا يتعلق به رخصة عامة، كالجيرة^(٨).
 ولنا، أنه خف ساتر يمكن متابعة المشي فيه، أشبه المنفرد^(٩)، وكما لو كان الذي
 تحته مخرقاً، وقوله: «الحاجة لا تدعو إليه». ممنوع؛ فإن البلاد الباردة لا يكفي
 فيها خف واحد غالباً، ولو سلمنا ذلك، ولكن الحاجة معتبرة بذليلها، وهو الإقدام
 على اللبس، لا بنفسها، فهو كالخف الواحد. إذا ثبت هذا فمتى نزع فوقاني قبل
 مسح، لم يؤثر ذلك، وكان لبسه كعدمه، وإن نزع بعد مسحه، بطلت الطهارة،
 ووجب نزع الخفين وغسل الرجلين؛ لزوال محل المسح. ونزع أحد الخفين
 كنزعهما؛ لأن الرخصة تعلقت بهما، فصار كالكشاف القدم، ولو أدخل يده من
 تحت فوقاني، ومسح الذي تحته، جاز؛ لأن كل واحد منهما محل للمسح،
 فجاز المسح على ماشاء منهما، كما يجوز غسل / قدميه في الخف، مع أن له المسح
 عليه. ولو لبس أحد الجرموقين في إحدى الرجلين دون الأخرى، جاز المسح
 عليه، وعلى الخف الذي في الرجل الأخرى؛ لأن الحكم يتعلق به وبالخف في
 الرجل الأخرى، فهو كما لو لم يكن تحته شيء.

و ١١٢

فصل: فإن لبس خفاً مخرقاً فوق صحيح، فعن أحمد، جواز المسح. قال، في
 رواية حرب: الخف^(٩) المخرق إذا كان في رجله جورب، مسح، وإن كان
 الخف مخرقاً، وأما إن كان تحته لفائف أو خرق، فلا يجوز المسح. نص عليه
 أحمد في مواضع. وجهه أن القدم مستور^(٩) بما يجوز المسح عليه، فجاز المسح
 كما لو كان السفلائي مكشوفاً، بخلاف ما إذا كان تحته لفافة. وقال القاضي
 وأصحابه: لا يجوز المسح إلا على الثحتاني؛ لأن فوقاني لا يجوز المسح عليه
 منفرداً^(١٠)، فلم يجز المسح عليه مع غيره، كالذي تحته لفافة، وإن لبس مخرقاً

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) في م: «المفرد».

(٩) سقط من: الأصل.

(١٠) في م: «مفرداً».

على مُحَرَّقٍ، فَاسْتَرَّ الْقَدَمُ بِهِمَا، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالْتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورٌ بِالْخُفَّيْنِ، فَأُشْبِهَ الْمَسْتُورَ بِالصَّحِيحَيْنِ، أَوْ صَحِيحٍ وَمُحَرَّقٍ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ لَمْ يَسْتَرَّ بِخُفِّ صَحِيحٍ، بِخِلَافِ التِي قَبْلَهَا.

فصل: وَإِنْ لَيْسَ الْخُفُّ بَعْدَ طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْعِمَامَةِ، أَوْ الْعِمَامَةِ بَعْدَ طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْخُفِّ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةِ مَسْجُوحٍ فِيهَا عَلَى بَدَلٍ، فَلَمْ يَسْتَجِبِ الْمَسْحُ بِاللُّبْسِ فِيهَا، كَمَا لَوْ لَيْسَ خُفًّا عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ^(١١) فِيهَا عَلَى خُفٍّ. وَقَالَ الْقَاضِي: يَخْتَمَلُ جَوَازُ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَيْسَ بِبَدَلٍ عَنِ الْآخَرِ، بِخِلَافِ الْخُفِّ الْمَلْبُوسِ عَلَى خُفِّ مَسْجُوحٍ عَلَيْهِ.

فصل: وَإِنْ لَيْسَ الْجَبِيرَةُ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى خُفٍّ أَوْ عِمَامَةٍ، وَقُلْنَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الطَّهَارَةُ، جَازَ الْمَسْحُ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ اشْتَرَطْنَا لَهَا الطَّهَارَةَ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كَالْعِمَامَةِ الْمَلْبُوسَةِ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْخُفِّ، وَاخْتَمَلَ جَوَازُ الْمَسْحِ بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا عَزِيمَةٌ، وَإِنْ لَيْسَ الْخُفُّ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْجَبِيرَةِ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا عَزِيمَةٌ، وَلِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَهُوَ لِنَقْصِ لَمْ يَزَلْ، فَلَمْ يَمْنَعْ جَوَازُ الْمَسْحِ، كَنَقْصِ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ قَبْلَ زَوَالِ عُذْرِهَا. وَإِنْ لَيْسَ الْجَبِيرَةُ عَلَى طَهَارَةِ مَسَحٍ فِيهَا عَلَى الْجَبِيرَةِ، جَازَ الْمَسْحُ، لَمَا ذَكَرْنَا.

٧٩ - /مسألة؛ قال: (يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ) ط ١١٢

قال أحمد: التَّوَقُّيْتُ مَا أَثْبَتَهُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ. قيل له: تَذْهَبُ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، وهو مِنْ وَجْوهٍ. وبهذا قال عُمرُ، وعليُّ، وابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عَبَّاسٍ، وأبو زَيْدٍ، وشُرَيْحٌ، وَعَطَاءٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وقال اللَّيْثُ: يَمْسَحُ مَا بَدَأَ لَهُ. وكذلك قال مَالِكٌ فِي الْمُسَافِرِ. وله فِي الْمُقِيمِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا يَمْسَحُ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّيْتٍ. وَالثَّانِيَةُ لَا يَمْسَحُ؛ لِمَا

(١١) فِي م: «وَمَسَحَ».

رَوَى أَبُو بِنُ عُمَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ^(١) عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: يَوْمًا؟^(٢) قَالَ: «يَوْمًا». قُلْتُ: «وَيَوْمَيْنِ»^(٣)، قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ». قُلْتُ: وَثَلَاثَةً؟ قَالَ: «وَمَا شِئْتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤)، وَلَأَنَّهُ مَسَحَ فِي طَهَارَةٍ، فَلَمْ يَتَوَقَّتْ، كَمَسَحِ الرَّأْسِ وَالْجَبْرِ^(٥). وَلَنَا، مَا رَوَى عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٦)، وَحَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٧)، وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٨)، وَقَالَ: هُوَ أَجْوَدُ حَدِيثٍ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛ لَأَنَّهُ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ غَزْوَةٍ^(٩) غَزَاهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ آخِرُ فِعْلِهِ، وَحَدِيثُهُمْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَجَاهِيلٌ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَرِينَ، وَأَيُّوبُ بْنُ قَطَنٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَمْسَحُ مَا شَاءَ، إِذَا نَزَعَهُمَا عِنْدَ انْتِهَاءِ مُدَّتِهِ ثُمَّ لَبَسَهُمَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَا شِئْتَ» مِنْ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَسَّوْخٌ بِأَحَادِيثِنَا؛ لِأَنَّهَا مُتَاخَرَةٌ، لِكَوْنِ حَدِيثِ عَوْفٍ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالتَّيَمُّمِ.

فصل: إذا انقضت المدة بطل الوضوء، وليس له الممسح إلا أن ينزعهما ثم

(١) في الأصل: «أمسح». والمثبت في: م، وسنن أبي داود.

(٢-٣) سقط من: الأصل.

(٣) في: باب التوقيت في المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٥/١.

(٤) في الأصل: «في الجبيرة».

(٥) في: باب التوقيت في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٢/١. وأخرجه النسائي،

في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٢/١. والدارمي، في: باب

التوقيت في المسح، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٦/١، ١٠٠،

١٢٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٩.

(٦) تقدم في صفحة ٣٦٢.

(٧) في المسند ٢٧/٦.

(٨) في م: «غزاة».

يَلْبَسُهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ. وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ، كَمَا لَوْ خَلَعَهُمَا. وسندُكُزْ ذلك والخِلَافُ فيه، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وقال الحسنُ: لَا يَبْطُلُ الوُضُوءُ، وَيُصَلِّي حَتَّى يُحْدِثَ، ثُمَّ لَا يَمْسَحُ بَعْدَ حَتَّى يَنْزِعَهُمَا. وقال داودُ: يَنْزِعُ خُفَيْهِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِمَا، فَإِذَا نَزَعَهُمَا صَلَّى حَتَّى يُحْدِثَ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِحَدِيثٍ، وَنَزْعُ الْخُفِّ لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَكَذَلِكَ انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ. وَلَنَا،/ أَنْ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ شَرْطًا لِلصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا قَامَ الْمَسْحُ مَقَامَهُ فِي الْمُدَّةِ، فَإِذَا انْقَضَتْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَا يَجُوزُ انْتِدَاؤُهَا، فَيُمْنَعُ مِنْ اسْتِدَامَتِهَا، كَالْتَّيْمِمْ^(٩) عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ.

و ١١٣

٨٠ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ خَلَعَ قَبْلَ ذَلِكَ أَعَادَ الْوُضُوءَ)

يَعْنِي قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، إِذَا خَلَعَ خُفَيْهِ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا، بَطَلَ وَضُوءُهُ. وَبِهِ قَالَ النَّحَّيْعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهُ يُجْزِئُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْخُفَّيْنِ تَابَ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ خَاصَّةً، فَظُهُورُهُمَا يَبْطُلُ مَا تَابَ عَنْهُ^(١)، كَالْتَّيْمِمْ إِذَا بَطَلَ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ وَجَبَ مَا تَابَ عَنْهُ. وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ الْمُوَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ، فَمَنْ أَجَازَ التَّفْرِيقَ جَوَزَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ؛ لِأَنَّ سَائِرَ أَعْضَائِهِ مَغْسُولَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا غَسْلُ قَدَمَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَهُمَا كَمَّلَ وَضُوءَهُ. وَمَنْ مَنَعَ التَّفْرِيقَ أَبْطَلَ وَضُوءَهُ؛ لِقَوَايِ الْمُوَالَاةِ، فَعَلَى هَذَا، لَوْ خَلَعَ الْخُفَّيْنِ قَبْلَ جَفَافِ الْمَاءِ عَنْ يَدَيْهِ، أَجْزَأُهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ خَلَعَهُمَا قَبْلَ مَسْحِهِ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ^(٢): لَا يَتَوَضَّأُ، وَلَا يَعْمِلُ قَدَمَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَالَ الْمَمْسُوحَ عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، فَأَشْبَهَ

(٩) فِي م: «كَالْتَّيْمِمْ».

(١) مَقْطُوعٌ مِنْ م.

(٢) أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ بَجِيلٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، سَكَنَ مَكَّةَ وَكَانَ قَاضِيًا، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ

وَمِائَتَيْنِ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٧٨/٤ - ١٨٠.

مالو حَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِ، أَوْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ بَعْدَ غَسْلِهَا، وَلَأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَالطَّهَارَةُ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِالْحَدِيثِ. وَلَنَا، أَنَّ الْوُضُوءَ بَطُلَ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، فَبَطُلَ فِي جَمِيعِهَا، كَمَا لَوْ أَحْدَثْتُ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِنَزْعِ أَحَدِ الْخُفَّيْنِ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الطَّهَارَةُ فِي الْقَدَمَيْنِ جَمِيعاً، وَإِنَّمَا نَابَ مَسْحُهُ عَنْ إِحْدَاهُمَا. وَأَمَّا التَّيَمُّمُ عَنْ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ إِذَا بَطُلَ، فَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ. وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ إِذَا خَلَعَ خُفَّيْهِ، غَسَلَ قَدَمَيْهِ مَكَانَهُ، وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ. وَإِنْ أُخْرَهُ، اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ؛ لَأَنَّ الطَّهَارَةَ كَانَتْ صَحِيحَةً فِي جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ إِلَى حِينِ نَزْعِ الْخُفَّيْنِ، أَوْ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ فِي الْقَدَمَيْنِ خَاصَّةً، فَإِذَا غَسَلَهُمَا عَقِيبَ^(٣) النَّزْعِ، لَمْ تُفَقِ الْمَوَالَاةُ؛ لِقُرْبِ غَسْلِهَا مِنَ الطَّهَارَةِ الصَّحِيحَةِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَاخَى غَسْلُهُمَا. وَلَا يَصِحُّ؛ لَأَنَّ الْمَسْحَ قَدْ بَطُلَ حُكْمُهُ،^(٤) وَصَارَ إِلَى أَنْ تُضَيَّفَ^(٥) الْعَسَلُ إِلَى الْعَسَلِ، فَلَمْ يَبْقَ لِلْمَسْحِ حُكْمٌ، وَلَأَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي الْمَوَالَاةِ إِنَّمَا هُوَ بِقُرْبِ^(٥) الْعَسَلِ مِنَ الْعَسَلِ، لَا مِنْ حُكْمِهِ، فَإِنَّهُ مَتَى زَالَ حُكْمُ الْعَسَلِ بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ، وَلَمْ يَنْفَعِ قُرْبُ الْعَسَلِ شَيْئاً؛ لِكَوْنِ الْحُكْمِ لَا يُعَوِّدُ بَعْدَ زَوَالِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ جَدِيدٍ.

فصل: وَإِنْ نَزَعَ الْعِمَامَةَ بَعْدَ مَسْحِهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ أَيْضاً. وَعَلَى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى، يَلْزَمُهُ مَسْحُ رَأْسِهِ، وَغَسْلُ قَدَمَيْهِ؛ لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. وَلَوْ نَزَعَ الْجَبِيَّةَ بَعْدَ مَسْحِهَا، فَهُوَ كَنَزْعِ الْعِمَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَسَحَ عَلَيْهَا فِي غُسْلِ يَوْمِ الْبَدَنِ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعَادَةِ غُسْلِ وَلَا وَضُوءٍ؛ لَأَنَّ التَّرْتِيبَ وَالْمَوَالَاةَ سَاقِطَانِ فِيهِ.

فصل: وَنَزَعَ أَحَدَ الْخُفَّيْنِ كَنَزْعِهِمَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَيَلْزَمُهُ نَزْعُ الْآخَرِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يَغْسِلُ الْقَدَمَ الَّذِي نَزَعَ الْخُفَّ مِنْهُ، وَيَمْسَحُ الْآخَرَ؛ لِأَنَّهَا

(٣) فِي م: «عَقِبَ». وَهِيَ بَعْضُ.

(٤-٤) فِي م: «وَصَارَ الْآنَ نَضِيفٌ».

(٥) فِي م: «لِقُرْبِ».

عُضْوَانٍ، فَأَشْبَهَا الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ. وَلَنَا، أَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ كَعُضْوٍ وَاحِدٍ، وَلِهَذَا لَا يَجِبُ تَرْتِيبُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَبَطَلَ ^(٦) مَسْنَحُ أَحَدِهِمَا بِظُهُورِ الْآخَرِ، كَالرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ، وَهَذَا فَارَقَ الرَّأْسَ وَالْقَدَمَ.

فصل: وَانْكِشَافَ بَعْضِ الْقَدَمِ مِنْ خَرْقِ كَنْزَعِ الْحُفِّ. فَإِنْ انْكَشَفَتْ ظَهَارَتُهُ، وَبَقِيَ بَطَانَتُهُ، لَمْ تَضُرَّ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ مَسْتُورَةً بِمَا يَتَّبِعُ الْحُفَّ فِي الْبَيْعِ، فَأَشْبَهَ مَالُو لَمْ يَنْكَشِطُ.

فصل: وَإِنْ أُخْرِجَ رِجْلُهُ إِلَى سَاقِ الْحُفِّ، فَهُوَ كَحُلْعِهِ. وَهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَبِينُ لِي أَنَّ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَمْ تَظْهَرْ. وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُءُوسِ الْمَسَائِلِ»، عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةَ أُخْرَى كَذَلِكَ. وَلَنَا، أَنَّ اسْتِقْرَارَ الرَّجُلِ فِي الْحُفِّ شَرْطُ جَوَازِ الْمَسْحِ، بِدَلِيلِ مَالُو أَدْخَلَ الْحُفَّ، فَأَحْدَثَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهَا فِيهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَسْحُ، فَإِذَا تَغَيَّرَ اسْتِقْرَارُ زَالَ شَرْطُ جَوَازِ الْمَسْحِ، فَيَبْطُلُ الْمَسْحُ لِزَوَالِ شَرْطِهِ، كَزَوَالِ اسْتِتَارِهِ، وَإِنْ كَانَ إِخْرَاجُ الْقَدَمِ إِلَى مَادُون. ذَلِكَ، لَمْ يَبْطُلِ الْمَسْحُ، لِأَنَّهُ لَمْ تَزُلْ عَنْ مُسْتَقَرِّهَا.

فصل: كَرِهَ أَحْمَدُ لِبَسَ الْحُفَّيْنِ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأُخْبَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَكْرُوهَةً بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ، وَاللَّبْسُ يُرَادُ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ. وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبُولَ لِبَسَ خُفَّيْهِ، وَيَرَى ^(٧) الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ وَاسِعًا؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ كَامِلَةٌ، فَأَشْبَهَ مَالُو لِبَسَهُ/ إِذَا خَافَ غَلَبَةَ التُّعَاسِ، وَإِنَّمَا كُرِهَتْ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ اشْتِغَالَ قَلْبِهِ بِمُدَافَعَةِ الْأُخْبَيْنِ يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصَّلَاةِ، وَيَمْنَعُ الْإِثْيَانَ بِهَا عَلَى الْكَمَالِ، وَرُبَّمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْعَجَلَةِ فِيهَا، وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي اللَّبْسِ.

٨٩ - مسألة؛ قال: (وَلَوْ أَحْدَثَ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَلَمْ يَمْسَحْ حَتَّى سَافَرَ، أَتَمَّ مَسْحَ ^(١) مُسَافِرٍ مُنْذُ كَانَ الْحَدُثُ)

(٦) في: «فيبطل».

(٧) في النسخ: «ولا يرى». وفي حاشية: وفي نسخة ولا يرى الأمر في ذلك إلا واحدا.

(١) في م: «على مسح».

لا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا، فِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ حَتَّى سَافَرَ، أَنَّهُ يُتِمُّ مَسْحَ الْمُسَافِرِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَهُوَ حَالُ ابْتِدَائِهِ بِالْمَسْحِ كَانَ مُسَافِرًا. وَقَوْلُهُ: «مُنْذُ كَانَ الْحَدَثُ». يَعْنِي أَنَّ^(٢) ابْتِدَاءَ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ أُحْدِثَ بَعْدَ لُبْسِ الْخُفِّ. هَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى، أَنَّ ابْتِدَاءَهَا مِنْ حِينَ مَسَحَ بَعْدَ أَنْ أُحْدِثَ، وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَوَى الْخَلَّالُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: امْسَحْ إِلَى مِثْلِ سَاعَتِكَ الَّتِي مَسَحْتَ. وَفِي لَفْظٍ، قَالَ: يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي تَوَضَّأَ فِيهَا. وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى خُفِّهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَلَأنَّ مَا قَبْلَ الْمَسْحِ مُدَّةٌ لَمْ تُبَيَّنْ الصَّلَاةُ بِمَسْحِ الْخُفِّ فِيهَا. فَلَمْ تُحَسَّبْ مِنَ الْمُدَّةِ، كَمَا قَبْلَ الْحَدَثِ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ: يَمْسَحُ الْمُقِيمُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا. وَلَنَا، مَا نَقَلَهُ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ^(٣)، فِي حَدِيثِ صَفْوَانَ: «مَنْ الْحَدَثِ إِلَى الْحَدَثِ». وَلَأنَّ مَا بَعْدَ الْحَدَثِ زَمَنٌ^(٤) يُسْتَبَاحُ فِيهِ الْمَسْحُ، فَكَانَ مِنْ وَقْتِهِ، كَبَعْدِ الْمَسْحِ، وَالْخَبَرُ أَرَادَ أَنَّهُ يَسْتَبِيحُ الْمَسْحَ دُونَ فِعْلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ بِعَدَدِ الصَّلَوَاتِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَدَّرَهُ بِالْوَقْتِ دُونَ الْفِعْلِ، فَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ الْمُقِيمُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالْمَسْحِ سِتَّ صَلَوَاتٍ، وَهُوَ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَمْسَحَ، وَيُصَلِّيَهَا، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي يُعْجَلُهَا، فَيُصَلِّيَهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ يُبِيحُ الْجَمْعَ مِنْ سَفَرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَمَكَّنَهُ أَنْ يُصَلِّيَ سَبْعَ صَلَوَاتٍ.

و ١١٤

٨٢ - مسألة؛ قال: (وَلَوْ أُحْدِثَ مُقِيمًا، ثُمَّ مَسَحَ مُقِيمًا، ثُمَّ سَافَرَ، أَتَمَّ عَلَى مَسْحِ مُقِيمٍ، ثُمَّ خَلَعَ)

(٢) سقط من: م.

(٣) أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادى المطرز المقرئ المحدث الثقة، صنف المسند والأبواب، وتصدر للإقراء، وتوفى سنة خمس وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٤٩/١٤٩، ١٥٠.

(٤) في م: «زمان».

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسألة؛ فروى عنه مثلاً ما ذكر الخرقى، وهو قول الثوري، والشافعي، وإسحاق، وروى عنه: أنه يمسح مسح المسافر، سواء مسح في الحضر/ لصلاة أو أكثر منها بعد أن لا تنقضي مدة المسح، وهو حاضر. وهو مذهب أبي حنيفة؛ لقوله عليه السلام: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وهذا مسافر، ولأنه سافر قبل كمال مدة المسح، فأشبهه من سافر قبل المسح بعد الحديث. وهذا اختيار الخلل، وصاحبه أبي بكر. وقال الخلل: رجع أحمد عن قوله الأول إلى هذا. ووجه قول الخرقى أنها عبادة تختلف بالحضر والسفر، وجد أحد طرفيها في الحضر، فغلب فيها حكم الحضر، كالصلاة، والخبر يقتضي أن يمسح المسافر ثلاثاً في سفره، وهذا يتناول من ابتدأ المسح في سفره، وفي مسائلنا يختص بالمدة التي مضت في الحضر.

فصل: فإن شك، هل ابتدأ المسح في الحضر أو في (١) السفر، بنى على مسح حاضر؛ لأنه لا يجوز المسح مع الشك في إباحته. فإن ذكر بعد أنه كان (٢) قد ابتدأ المسح في السفر، جاز البناء على مسح مسافر. وإن كان قد صلى بعد اليوم واليلة مع الشك، ثم تيقن، فعليه إعادة ما صلى مع الشك؛ لأنه صلى بطهارة لم يكن له أن يصلي بها، فهو كما لو صلى يعتقد أنه محدث، ثم ذكر أنه كان على وضوء، كانت طهارته صحيحة، وعليه إعادة الصلاة. وإن كان مسح مع الشك، صح؛ لأن الطهارة تصح مع الشك في سببها، ألا ترى أنه لو شك في الحديث، فتوضأ يتوى رفع الحديث، ثم تيقن أنه كان محدثاً، أجزأه. وعكسه: ما لو شك في دخول الوقت، فصلى، ثم تيقن أنه كان قد دخل، لم يجزه. وكذلك إن شك الماسح في وقت الحديث، بنى على الأحوط عنده. وهذا التفريع على الرواية الأولى، فأما على الثانية، فإنه يمسح مسح المسافر على كل حال.

٨٣ - مسألة: قال: (وإذا مسح مسافر أقل من يوم وليلة، ثم أقام أو قدم، أتم

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: الأصل.

عَلَى مَسْجٍ مُقِيمٍ وَخَلَعَ، وَإِذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَصَاعِدًا، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ،
خَلَعَ

وهذا قول الشافعي، وأصحاب الرأي، ولا أعلم فيه مخالفاً؛ لأنه صار مقيماً،
لم يجوز له أن يمسح مسح المسافر، كمحل الوفاق، ولأن المسح عبادة يختلف
حكمها بالحضر والسفر، فإذا ابتدأها في السفر ثم حضر في أثنائها، غلب حكم
الحضر، كالصلاة. فعلى هذا لو مسح أكثر من يوم وليلة، ثم دخل في الصلاة،
فتوى الإقامة في أثنائها، بطلت صلاته؛/ لأنه قد بطل المسح، فبطلت طهارته،
فبطلت صلاته ليطلأنها، ولو تلبس بالصلاة في سفيته، فدخلت البلد في أثنائها،
بطلت صلاته لذلك.

و ١١٥

٨٤ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَمْسَحُ إِلَّا عَلَى خَفَيْنِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا؛ مِنْ
مَقْطُوعٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا يُجَاوِزُ الْكَفَيْنِ)

معناه، والله أعلم، يقوم مقام الخفين في ستر محل الفرض، وإمكان المشي
فيه، وثبوته بنفسه. والمقطوع هو الخف القصير الساق؛ وإنما يجوز المسح
عليه إذا كان سائراً لمحل الفرض، لا يرى منه الكعبان؛ لكونه ضيقاً أو مشدوداً،
وبهذا قال الشافعي، وأبو ثور. ولو كان مقطوعاً من دون الكعبين، لم يجوز المسح
عليه. وهذا الصحيح عن مالك. وحكى عنه، وعن الأوزاعي، جواز المسح؛
لأنه خف يمكن متابعة المشي فيه، فأشبهه السائر. ولنا، أنه لا يستتر محل الفرض،
فأشبهه اللالكه^(١) والتعلين.

فصل: ولو كان للخف قدم وله شرج^(٢) محاذ لمحل الفرض، جاز المسح
عليه، إذا كان الشرج مشدوداً يستتر القدم، ولم يكن فيه خلل يبين منه محل
الفرض. وقال أبو الحسين الأمدى: لا يجوز. ولنا، أنه خف سائر يمكن متابعة

(١) كذا أورده المؤلف كما يرد في النسبة، فيقال «اللاكاني» نسبة إلى بيع اللالك التي تلبس في الأرجل على غير
قياس. ولعله المفرد. انظر: الباب في تهذيب الأنساب ٣/٣٠٠، وتاج العروس ٧/١٧٤.

(٢) الشرج: غرى العتية، أى محل الربط منه.

المَشْيِ فِيهِ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ ذِي الشَّرْحِ.

فصل: فَإِنْ كَانَ الْخُفُّ مُحَرَّمًا؛ كَالْقَصَبِ وَالْحَرِيرِ، لَمْ يُسْتَبَحِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ مَسَحَ عَلَيْهِ، وَصَلَّى، أَعَادَ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ عَاصٍ بِلَبْسِهِ، فَلَمْ يُسْتَبَحْ بِهِ الرُّخْصَةُ، كَمَا لَا يُسْتَبَحُّ الْمُسَافِرُ رُخْصَ السَّفَرِ بِسَفَرٍ^(٣) الْمَعْصِيَةِ. وَلَوْ سَافَرَ لِمَعْصِيَةٍ لَمْ يُسْتَبَحِ الْمَسْحُ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً غَيْرُ مُخْتَصٍّ^(٤) بِالسَّفَرِ، وَلَا هِيَ مِنْ رُخْصِهِ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ الرُّخْصِ، بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ، فَلَمْ يُسْتَبَحْهُ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، كَالْقَصْرِ وَالْجَمْعِ.

فصل: وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى كُلِّ خُفٍّ سَاطِرٍ، يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُلُودٍ أَوْ لُبُودٍ وَمَا أَشْبَهُهُمَا^(٥). فَإِنْ كَانَ خَشَبًا أَوْ حَدِيدًا أَوْ نَحْوَهُمَا، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي الْخِفَافِ الْمُتَعَارَفَةِ لِلْحَاجَةِ، وَلَا تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذِهِ فِي الْغَالِبِ. وَقَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ خُفٌّ سَاطِرٌ يُمَكِّنُ الْمَشْيَ فِيهِ، أَشْبَهَ الْجُلُودَ.

٨٥ - مسألة: قال: (وَكَذَلِكَ الْجَوْرَبُ الصَّفِيقُ الَّذِي لَا يَسْقُطُ إِذَا مَشَى فِيهِ)

١١٥ ط / إِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ بِالشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْخُفِّ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ صَفِيقًا، لَا يَثْبُتُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَدَمِ. الثَّانِي أَنْ يُمَكِّنَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ. هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ. قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ بِغَيْرِ تَغْيِيلٍ: إِذَا كَانَ يَمْشِي عَلَيْهِمَا، وَيَثْبَتَانِ فِي رِجْلَيْهِ، فَلَا بَأْسَ. وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ: يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا إِذَا ثَبَتَا فِي الْعَقَبِ. وَفِي مَوْضِعٍ قَالَ: إِنْ كَانَ يَمْشِي فِيهِ فَلَا يَنْتَنِي، فَلَا

(٣) فِي م: «السَّفَرِ».

(٤) فِي م: «مُخْتَصَّة».

(٥) فِي م: «أَشْبَهُهَا».

بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا انْتَهَى ظَهَرَ مَوْضِعُ الْوُضُوءِ. وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مُجَلَّدَيْنِ، قَالَ أَحْمَدُ: يُذَكَّرُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ سَبْعَةٍ، أَوْ ثَمَانِيَةٍ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَيُرْوَى إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ عَلِيٌّ، وَعَمَارٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُسَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَالْبَرَاءُ، وَبِلَالٌ، وَابْنُ أَبِي أُوْفَى، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالنَّحْعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ ابْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَإِسْحَاقُ، وَيَعْقُوبُ، وَمُحَمَّدٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، إِلَّا أَنْ يَنْعَلَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ فِيهِمَا، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، كَالرَّقِيقَيْنِ. وَلَنَا، مَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّعْلَيْنِ^(١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ التَّعْلَيْنِ لَمْ يَكُونَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا كَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرِ التَّعْلَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: مَسَحْتُ عَلَى الْخُفِّ وَنَعْلِي، وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مَسَحُوا عَلَى الْجَوَارِبِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصْرِهِمْ، فَكَانَ إجماعاً، وَلأنَّهُ سَاوَرٌ لِمَحَلِّ الْفَرَضِ، يَثْبُتُ فِي الْقَدَمِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَالنَّعْلِ. وَقَوْلُهُمْ: لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ فِيهِ. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، وَيُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ. فَأَمَّا الرَّقِيقُ فَلَيْسَ بِسَاوِرٍ.

فصل: وقد سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ جَوْرَبِ الْخِرْقِ، يُمَسَحُ عَلَيْهِ؟ فَكَرِهَ الْخِرْقَ. وَلَعَلَّ أَحْمَدَ كَرِهَهَا؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَيْهَا الْخِفَةَ، وَأَنَّهَا لَا تَثْبُتُ بِأَنْفُسِهَا. فَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ جَوْرَبِ الصُّوفِ فِي الصَّفَاقَةِ وَالثَّبُوتِ، فَلَا فَرْقَ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ، فِي مَوْضِعٍ: لَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ، حَتَّى يَكُونَ جَوْرَبًا صَفِيقًا، يَقُومُ قَائِمًا/ فِي رِجْلِهِ لَا

(١) أخرجه أبو داود، في: باب المسح على الجوربين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٥/١. والترمذي، في: باب في المسح على الجوربين والتعلين، من كتاب الطهارة. عارضة الأجودى ١٤٨/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والتعلين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٢/٤.

يَنْكَسِرُ مِثْلَ الْخُفَيْنِ، إِنَّمَا مَسَحَ الْقَوْمُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْخُفِّ، يَقُومُ مَقَامَ الْخُفِّ فِي رِجْلِ الرَّجُلِ، يَذْهَبُ فِيهِ الرَّجُلُ وَيَجِيءُ.

٨٦ - مسألة؛ قال: (وَإِنْ كَانَ يَثْبُتُ بِالتَّغْلِ مَسَحَ، فَإِذَا خَلَعَ التَّغْلَ انْتَقَصَتِ الطَّهَارَةُ).

يَعْنِي أَنَّ الْجَوْرَبَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِنَفْسِهِ، وَثَبَتَ بِلُبْسِ التَّغْلِ، أُبِيحَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَتَنْتَقِضُ الطَّهَارَةُ بِخَلْعِ التَّغْلِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْجَوْرَبِ أَحَدُ شَرْطَيْ جَوَازِ الْمَسْحِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِلُبْسِ التَّغْلِ، فَإِذَا خَلَعَهَا زَالَ الشَّرْطُ، فَبَطَلَتِ الطَّهَارَةُ. كَمَا لَوْ ظَهَرَ الْقَدَمُ. وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ.

وَقَوْلُهُ: «مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالتَّغْلَيْنِ». قَالَ الْقَاضِي: وَيَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَبِ وَالتَّغْلِ، كَمَا جَاءَ الْحَدِيثُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا مَسَحَ عَلَى سُيُورِ التَّغْلِ الَّتِي عَلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ، فَأَمَّا أَسْفَلُهُ وَعَقِبُهُ فَلَا يُسَنُّ مَسْحُهُ مِنَ الْخُفِّ، فَكَذَلِكَ مِنَ التَّغْلِ.

٨٧ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا كَانَ فِي الْخُفِّ خَرَقٌ يَنْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ وَنَحْوِهِ، إِذَا كَانَ سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرْضِ، فَإِنْ ظَهَرَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ شَيْءٌ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا مِنْ مَوْضِعِ الْخَرَزِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا كَانَ يُرَى مِنْهُ الْقَدَمُ. وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَقٌّ يَنْضَمُّ وَلَا يَنْدُو مِنْهُ الْقَدَمُ، لَمْ يَمْنَعْ جَوَازَ الْمَسْحِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ^(١). وَهُوَ مَذْهَبُ مَعْمَرٍ^(٢)، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى كُلِّ خُفٍّ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَمْسَحُ عَلَى الْخُفِّ الْمُخَرَّقِ، وَعَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ رِجْلِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ تَخَرَّقَ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ، لَمْ يَجْزِ، وَإِنْ كَانَ

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أبو عروة معمر بن راشد الأزدي البصري، سكن اليمن، وهو من أقران سفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك، توفي سنة الثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة. تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٣-٢٤٦.

أَقْلَ، جازَ. وَنَحْوَهُ قَالَ الْحَسَنُ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ، لَمْ يَجُزْ، وَإِلَّا، جازَ. وَتَعَلَّقُوا بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَبِأَنَّهُ خُفٌّ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ فِيهِ، فَأَشْبَهَ الصَّحِيحَ. وَلَأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى خِفَافِ الْعَرَبِ كَوْنُهَا مُحَرَّفَةٌ. وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَسْحِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْخِفَافِ الْمَلْبُوسَةِ عِنْدَهُمْ غَالِبًا. وَلَنَا، أَنَّهُ غَيْرُ سَاتِرٍ لِلْقَدَمِ، فَلَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَثُرَ وَتَفَاحَشَ، أَوْ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الْخُفِّ، وَلَأَنَّ حُكْمَ مَا ظَهَرَ الْقَسْلُ، وَمَا اسْتَتَرَ الْمَسْحُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، غَلَبَ حُكْمُ الْقَسْلِ، كَمَا لَوْ انْكَشَفَتْ إِحْدَى قَدَمَيْهِ.

فصل: وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَافِيفِ وَالْخِرِقِ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَقِيلَ لَهُ: إِنْ أَهْلَ الْجَبَلِ يَلْفُونَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ لَفَافِيفًا إِلَى نَصِيفِ السَّاقِ؟ قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرَبًا. وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفَافَةَ لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا، إِنَّمَا تَثْبُتُ بِشِدَّهَا، وَلَا تَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا^(٣).

١١٦ ظ

٨٨ - مسألة؛ قال: (وَيَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْقَدَمِ)

السُّنَّةُ مَسْحُ أَعْلَى الْخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مُوَضِعِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ يَجْرُهَا إِلَى سَاقِهِ خَطًّا بِأَصَابِعِهِ. وَإِنْ مَسَحَ مِنْ سَاقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ، جازَ، وَالْأَوَّلُ الْمَسْنُونُ. وَلَا يُسَنُّ مَسْحُ أَسْفَلِهِ، وَلَا عَقِبِهِ. بِذَلِكَ قَالَ غُرُورٌ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالتَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ. وَرَوَى عَنْ سَعْدٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَى مَسْحَ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ. وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، قَالَ: وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١)، وَلِأَنَّهُ يُحَازِي مَحَلَّ الْفَرَضِ، فَأَشْبَهَ ظَاهِرَهُ. وَلَنَا، قَوْلُ

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى اللَّفَافِيفِ، وَهِيَ بِالْمَسْحِ أَوَّلُ مِنَ الْخُفِّ وَالْجُورِبِ». انظر احتجاجه لهذا في الفتاوى ١٨٥/٢١.

(١) في: باب في المسح على الخف وأسفله، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٨٣. وأخرجه الترمذی أيضاً، في: باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١/١٤٦.

عَلَيْهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو كان الدِّينُ بالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ^(١)، وقد رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ ظَاهِرَ خُفِّهِ. رواه أبو داود^(٢). وعن الْمُغِيرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفِّينِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا. رواه أبو داود، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٣). وَعَنْ عَمْرِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْمَسْحِ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفِّينِ إِذَا لَبَسَهُمَا وَهِيَ طَاهِرَتَانِ. رواه الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ. وَلأنَّ بَاطِنَهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرْضِ الْمَسْحِ، فَلَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِمَسْنُونِهِ، كَسَاقِهِ، وَلأنَّ مَسْحَهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَلَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ مُبَاشَرَةِ أَذَى فِيهِ، تَتَنَجَّسُ يَدُهُ بِهِ، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى، وَحَدِيثُهُمْ مَعْلُولٌ، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدًا - (يَعْنِي الْبُخَارِيَّ)^(٤) - عَنْهُ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ^(٥). وَقَالَ أَحْمَدُ: هَذَا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ، رَوَاهُ رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، عَنْ وَرَادٍ^(٦) كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، وَلَمْ يَلْقَهُ. وَأَسْفَلَ الْخُفِّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِفَرْضِ الْمَسْحِ، بِخِلَافِ أَعْلَاهُ.

فصل: والمُجْزِئُ في الْمَسْحِ أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرَ مُقَدِّمِ ظَاهِرِهِ خَطَطًا^(٨) بِالأَصَابِعِ،
وَقَالَ/ الشَّافِعِيُّ: يُجْزِئُهُ أَقْلُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلُقَ لَفْظَ الْمَسْحِ، وَلَمْ يُنْقَلْ فِيهِ تَقْدِيرٌ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْاسْمُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِئُهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ؛ لِقَوْلِ الْحَسَنِ: سَنَةُ الْمَسْحِ خَطَطُ بِالأَصَابِعِ. فَيَنْصَرِفُ إِلَى سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْلُ لَفْظِ الْجَمْعِ ثَلَاثٌ. وَلَنَا، أَنَّ لَفْظَ الْمَسْحِ وَرَدَ مُطْلَقًا، وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِفَعْلِهِ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ، وَقَدْ رَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ

(٢) في م: «ظاهره».

(٣) في: باب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١، ٣٧. وأخرجه الترمذی أيضا، في: باب في المسح على الخفين ظاهرهما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ١٤٧/١.

(٤) انظر: التخریج السابق.

(٥-٥) سقط من: الأصل.

(٦) انظر: عارضة الأحوذی ١٤٦/١، ١٤٧.

(٧) أبو سعيد ورواد النقي، كتاب المغيرة بن شعبة ومولاه. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ١١٢/١١.

(٨) في م: «خطوطه». والمثبت في: الأصل، ويأتى بعد سطور قول الحسن.
وخططا: أى علامات، من قولهم خط الدار خطة، أى احتجز أرضها وعلم عليها.

المُغِيرَةَ بن شُعْبَةَ، فَذَكَرَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْمَنِ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الْاَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ اَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَانَتْ اَنْظُرُ اِلَى اَثَرِ اَصَابِعِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٩). قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: سَنَةُ الْمَسْحِ هَكَذَا، اَنْ يَمَسَحَ خُفَّيْهِ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى لِلْيُمْنَى وَالْيُسْرَى لِلْيُسْرَى. وَقَالَ اَحْمَدُ: كَيْفَمَا فَعَلْتُ^(١٠) فَهُوَ جَائِزٌ، بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ اَوْ بِالْيَدَيْنِ^(١١)، وَقَوْلُ الْحَسَنِ، مَعَ مَا ذَكَرْنَا، لَا يَتَنَافِيَانِ.

فصل: فَإِنْ مَسَحَ بِخُرْقَةٍ اَوْ خَشْبِيَّةٍ، اَحْتَمَلَ الْاِجْزَاءَ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَاحْتَمَلَ الْمَنْعَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِيَدِهِ. وَإِنْ مَسَحَ بِاصْبِعٍ اَوْ بِصَبْعَيْنِ، أَجْزَأُهُ إِذَا كَرَّرَ الْمَسْحَ بِهَا، حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الْمَسْحِ بِأَصَابِعِهِ. وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: يَمَسَحُ بِالرَّاحَتَيْنِ اَوْ بِالْأَصَابِعِ؟ قَالَ: بِالْأَصَابِعِ. قِيلَ لَهُ: أَيْجِزُهُ بِاصْبَعَيْنِ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ.

فصل: وَإِنْ غَسَلَ الْخُفَّ، فَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ، وَأَجَازَهُ ابْنُ حَامِدٍ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغَ مِنَ الْمَسْحِ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ أُمِرَ بِالْمَسْحِ، وَلَمْ يَقُلْ، فَلَمْ يُجْزِهِ، كَمَا لَوْ طَرَحَ التُّرَابَ عَلَى وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ فِي التَّيْمُمِ، لَكِنْ إِنْ أَمَرَ يَدَيْهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي حَالِ الْعُسْلِ، أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَسَحَ.

٨٩ - مسألة: قَالَ: (وَإِنْ مَسَحَ أَسْفَلَهُ ذَوْنَ اَعْلَاهُ، لَمْ يُجْزِهِ)

لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ: يُجْزِئُهُ مَسْحُ أَسْفَلِ الْخُفِّ، إِلَّا أَشْهَبُ^(١) مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ بَعْضَ مَا يُحَاذِي مَحَلَّ الْفَرَضِ، فَأَجْزَأُهُ، كَمَا لَوْ مَسَحَ ظَاهِرَهُ. وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِفَرْضِ الْمَسْحِ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ مَسْحُهُ، كَالسَّاقِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(٩) انظر: تخریج حدیث المغيرة بن شعبه، المتقدم في أول الباب صفحة ٣٥٩.

(١٠) في م: «فعله».

(١١) في م: «أو باليدين».

(١) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، من أهل مصر، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، وأشهب لقب له واسمه مسكين، توفي بمصر سنة أربع ومائتين. الدياج المذهب ٣٠٧/١، ٣٠٨.

إِنَّمَا مَسَحَ ظَاهِرَ الْخُفِّ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجْزَىءُ مَسْحُ ظَاهِرِهِ، / قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ يَقُولُ: لَا يُجْزَىءُ الْمَسْحُ عَلَى أَعْلَى الْخُفِّ.

فصل: والحكم في المسح على عقب الخف كالحكم في مسح أسفلهِ؛ لأنَّه ليس بمحلٍّ لفرض المسح، فهو كأَسْفَلِهِ.

٩٠ - مسألة؛ قال: (والرُّجُلُ والمرأة في ذلك سواء)

يعني في المسح على الخفاف، وسائر أحكامِهِ وشروطِهِ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ، ولأنَّه مَسْحٌ أُقِيمَ مُقَامَ الْعَسَلِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ، كالتَّيْمُمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ يَه سَلَسُ الْبَوْلِ، وَغَيْرِهِمَا. وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَيْسَ لهما أَنْ يَمْسَحَا عَلَى الْخُفِّ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ صَلَاةٍ؛ لَأَنَّ الطَّهَّارَةَ الَّتِي لَيْسَا الْخُفَّ عَلَيْهَا لَا يُسْتَبَاحُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَنَا، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ». وَلِأَنَّ الْمَسْحَ لَا يَبْطُلُ بِمُبْطَلَاتِ الْوُضوءِ^(١)، فَلَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ. لَكِنْ إِنْ زَالَ عُذْرُهُمَا كَمَلَا فِي بَابِهِمَا، فَلَمْ يَكُنْ لهما الْمَسْحُ بِتِلْكَ الطَّهَّارَةِ، كالتَّيْمُمِ إِذَا كَمَلَ^(٢) بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ، لَا يَمْسَحُ بِالْخُفِّ الْمَلْبُوسِ عَلَى التَّيْمُمِ.

فصل: ويجوز المسح على العِمَامَةِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَمِمَّنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ، وَأَنَسُ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَمَكْحُولُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ عُرْوَةُ، وَالتَّحِيصِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالْقَاسِمُ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَمْسَحُ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَلِأَنَّهُ لَا تَلَحُّقَهُ الْمَشَقَّةُ فِي نَزْعِهَا، فَلَمْ

(١) فِي م: «الطَّهَّارَةُ».

(٢) فِي م: «أَكْمَلَ».

يَجْزِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَالْكُمَيْنِ. وَلَنَا، مَارُوِيٌّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَالْعِمَامَةِ^(٣). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَفِي «مُسْلِمٍ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ^(٤). قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مِنْ خَمْسَةِ وَجُوهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ فَلَا طَهَرَهُ اللَّهُ. وَلَأنَّهُ حَائِلٌ فِي مَحَلٍّ وَرَدَّ الشَّرْعُ بِمَسْحِهِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَالْخُفَّيْنِ، وَلَأنَّ الرَّأْسَ غُضُوهُ يَسْقُطُ فَرَضُهُ فِي التَّيْمُمِ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلِهِ، كَالْقَدَمَيْنِ، وَالآيَةُ لَا تَنْفِي مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُبَيَّنٌ لِكَلَامِ اللَّهِ، مُفَسِّرٌ لَهُ، وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهِ، وَهَذَا/ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ^(٥) الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ، أَوْ حَائِلِهِ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ، أَنَّ الْمَسْحَ فِي الْعَالِبِ لَا يُصِيبُ الرَّأْسَ. وَإِنَّمَا يَمَسُّهُ عَلَى الشَّعْرِ، وَهُوَ حَائِلٌ بَيْنَ الْيَدِ وَبَيْنَهُ، فَكَذَلِكَ الْعِمَامَةُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ لَمَسَ عِمَامَتَهُ أَوْ قَبْلَهَا: قَبَّلَ رَأْسَهُ وَلَمَسَهُ. وَكَذَلِكَ أَمَرَ بِمَسْحِ الرَّجُلَيْنِ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ مَسْحِ حَائِلَيْهِمَا.

١١٨ و

(٣) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١، ٢٣١. وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣/١. والترمذي، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١. والنسائي، في: باب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٥/١، ٦٦. وعن غير المغيرة بن شعبة أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والدارمي، في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٩/٤، ٢٨١/٥، ٢٨٨، ٤٣٩، ٤٤٠.

(٤) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣١/١. والترمذي، في: باب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٠/١. والنسائي، في: باب مسح العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٦٤/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨، ٢٨١/٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ١٢/٦، ١٥-٥٠. (٥-٥) في م: «بالآية».

فصل: ومن شروط^(٦) جواز المنسج على العمامة، أن تكون سائرة لجميع الرأس، إلا ما جرت العادة بكشفه، كمقدم الرأس والأذنين، وشبههما من جوانب الرأس، فإنه يُعفى عنه، بخلاف الخرق اليسير في الخف، فإنه لا يُعفى عنه؛ لأن هذا الكشف جرت العادة به لِمَشَقَّةِ التحرز عنه، وإن كان تحت العمامة فلتسوة يظهر بعضها، فالظاهر جواز المنسج عليهما؛ لأنهما صاراً كالعمامة الواحدة. ومن شروط جواز المنسج عليها، أن تكون على صفة عمائم المسلمين، بأن يكون تحت الحنك منها شيء؛ لأن هذه عمائم العرب، وهي أكثر سترًا من غيرها، ويشق نزعها، فيجوز المنسج عليها، سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن. قاله القاضي. وسواء كانت صغيرة أو كبيرة، وإن لم يكن تحت الحنك منها شيء، ولا لها ذؤابة، لم يجز المنسج عليها؛ لأنها على صفة عمائم أهل الذمة، ولا يشق نزعها. وقد روى عن النبي ﷺ، أنه أمر بالتلحي، ونهى عن الاقتياط. رواه أبو عبيد^(٧)، قال: والاقتياط أن لا يكون تحت الحنك منها شيء. وروى أن عمر، رضي الله عنه، رأى رجلًا ليس تحت حنكه من عمامته شيء، فحنكه بكور^(٨) منها، وقال: ماهذه الفاسقية؟ فامتنع المنسج عليها للنهي عنها، وسهولة نزعها. وإن كانت ذات ذؤابة، ولم تكن مُحَنَكَةً، ففى المنسج عليها وجهان: أحدهما، جوازه؛ لأنه لا تُشبهه عمائم أهل الذمة، إذ ليس من عادتهم الذؤابة. والثاني، لا يجوز، لأنها داخلَةٌ في عموم النهي، ولا يشق نزعها.

فصل: وإذا كان بعض الرأس مكشوفًا، مما جرت العادة بكشفه، استحب أن يمسح عليه مع العمامة. نص عليه أحمد؛ لأن النبي ﷺ مسح على عمامته وناصيته، في حديث المعيرة^(٩) بن شعبة^(٩)، وهو حديث صحيح. قاله الترمذي.

(٦) في الأصل: «شرط».

(٧) في: «غريب الحديث ٣/١٢٠».

(٨) يسمى كل دور من العمامة كورا.

(٩-٩) سقط من: الأصل.

وهل الجمع بينهما واجب؟ وقد تَوَقَّفَ أحمدُ عنه، فَيُخْرَجُ فِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، وَجُوبُهُ؛ لِلْخَبَرِ، وَلِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَمَّا اسْتَتَرَ، فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ، كَالْجَبْرِ. وَالثَّانِي، لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْعِمَامَةَ نَابَتْ عَنِ الرَّأْسِ، فَتَعْلَقُ الْحُكْمُ بِهَا، وَاتَّقَلَّ الْفَرَضُ إِلَيْهَا، فَلَمْ يَتَّقَ لَمَّا ظَهَرَ حُكْمُ، وَلِأَنَّ وَجُوبَهُمَا مَعًا يُفْضِي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ بَدَلٍ وَمُبَدَّلٍ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَجْزِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، كَالْخُفِّ. وَعَلَى هَذَا تُخْرَجُ الْجَبْرِ.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأُذُنَيْنِ لَا يَجِبُ مَسْحُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ.

فصل: وَإِنْ نَزَعَ الْعِمَامَةُ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَشَفَ رَأْسُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، مِثْلُ إِنْ حَلَكَ رَأْسَهُ، أَوْ رَفَعَهَا لِأَجْلِ الْوُضُوءِ، فَلَا بَأْسَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا زَالَتِ الْعِمَامَةُ عَنْ هَامِيَّتِهِ، لَا بَأْسَ، مَا لَمْ يَنْقُضْهَا، أَوْ يَفْحُشْ ذَلِكَ. وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا جَرَبَتِ الْعَادَةُ بِهِ، فَيَشُقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ. وَإِنْ انْتَقَضَتِ الْعِمَامَةُ بَعْدَ مَسْحِهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمِثَرَةٍ نَزَعِهَا. وَإِنْ انْتَقَضَ بَعْضُهَا، فَفِيهِ رَوَاتَانِ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ: إِحْدَاهُمَا، لَا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ زَالَ بَعْضُ الْمَمْسُوحِ عَلَيْهِ، مَعَ بَقَاءِ الْعُضْوِ مُسْتَوْرًا، فَلَمْ تَبْطُلِ الطَّهَارَةُ، كَكَشِطِ الْخُفِّ، مَعَ بَقَاءِ الْبِطَانَةِ. وَالثَّانِيَةُ: تَبْطُلُ. قَالَ الْقَاضِي: لَوْ انْتَقَضَ مِنْهَا كَوْرٌ وَاحِدٌ، بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْمَمْسُوحُ عَلَيْهِ، فَأُشْبِهَ نَزَعَ الْخُفِّ.

فصل: وَاخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ اسْتِيعَابِ الْعِمَامَةِ بِالْمَسْحِ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، كَمَا يَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْيِيبَ فِي صِفَةِ الْمَسْحِ دُونَ الْاسْتِيعَابِ، وَأَنَّهُ يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهَا، لِأَنَّهَا ^(١) مَمْسُوحٌ عَلَى وَجْهِ الرُّحْصَةِ، فَأَجْزَأُ مَسْحُ بَعْضِهِ، كَالْخُفِّ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْيِيبَ فِي الْاسْتِيعَابِ، فَيُخْرَجُ فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ مَا فِي وَجُوبِ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وَفِيهِ رَوَاتَانِ؛ أَظْهَرُهُمَا وَجُوبُ اسْتِيعَابِهِ بِالْمَسْحِ. فَكَذَلِكَ فِي الْعِمَامَةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْعِمَامَةِ بَدَلٌ مِنْ

الجنسي، فَيَقْدَرُ يَقْدَرُ الْمُبْدَلُ، كَقِرَاءَةِ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، بَدَلًا مِنْ الْفَاتِحَةِ،
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَقْدَرُهَا، وَلَوْ كَانَ الْبَدَلُ تَسْيِيحًا، لَمْ يَقْدَرُ بِقَدْرِهَا، وَمَسَحَ الْخُفَّ
بَدَلًا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِي؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ الْعَسَلِ، فَلَمْ يَقْدَرُ بِهِ، كَالْتَسْيِيحِ بَدَلًا عَنْ
الْقُرْآنِ. وَقَالَ الْقَاضِي: يُجْزَىءُ مَسَحُ بَعْضِهَا، كَأَجْزَاءِ الْمَسْحِ فِي الْخُفِّ عَلَى
بَعْضِهِ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَكْوَارِهَا، وَهِيَ ذَوَائِرُهَا/ دُونَ وَسْطِهَا. ^(١١) فَإِنْ مَسَحَ
وَسْطُهَا وَحْدَهُ ^(١٢)، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا يُجْزِئُهُ، كَمَا يُجْزِئُءُ مَسَحُ بَعْضِ
دَائِرِهَا ^(١٣). وَالثَّانِي، لَا يُجْزِئُهُ، كَمَا لَوْ مَسَحَ أَسْفَلَ الْخُفِّ.

و ١١٩

فصل: وَالتَّوْقِيتُ فِي مَسْحِ الْعِمَامَةِ كَالْتَّوْقِيتِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو
أَمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ، وَيَوْمًا
وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ». رَوَاهُ الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ^(١٤).
وَلِأَنَّهُ مَمْسُوحٌ عَلَى وَجْهِ الرُّخَصَةِ، فَيَوْقُتُ بِذَلِكَ، كَالْخُفِّ.

فصل: وَالْعِمَامَةُ الْمُحَرَّمَةُ، كِعِمَامَةِ الْحَرِيرِ وَالْمَعْصُومِيَّةِ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ
عَلَيْهَا، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْخُفِّ الْمَعْصُوبِ. وَإِنْ لَيْسَتْ الْمَرَأَةُ عِمَامَةً، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ
عَلَيْهَا؛ ^(١٥) لِأَنَّهَا مِنْهِيَّةٌ عَنِ ^(١٦) التَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ، فَكَانَتْ مُحَرَّمَةً فِي حَقِّهَا، وَإِنْ كَانَ
لَهَا عُذْرٌ، فَهَذَا يَنْدُرُ، فَلَمْ يُرْبِطْ ^(١٧) الْحُكْمُ بِهِ.

فصل: وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَلَنْسُورَةِ، الطَّائِفَةِ، نَصًّا عَلَيْهِ أَحْمَدُ، قَالَ هَارُونُ ^(١٨)

(١١) في م زيادة: «وحده».

(١٢) سقط من: م.

(١٣) في م: «دوائرها».

(١٤) أبو سعيد شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، جرحوه وطمعوا فيه،
وكانت وفاته سنة مائة. انظر: تهذيب التهذيب ٣٦٩/٤ - ٣٧٢.

(١٥ - ١٥) في م: «لما ذكرنا من».

(١٦) في م: «يرتبط».

(١٧) أبو موسى هارون بن عبد الله بن مروان البرازي، يعرف بالحمال، رجل كبير السن، قدم السماع، كان
عنده عن الإمام أحمد جزء كبير، مسائل حسان جدا، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين. طبقات الحنابلة
٣٩٨ - ٣٩٦/١.

الْحَمَّالُ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْكَلْتَةِ^(١٨)؟ فَلَمْ يَرَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتُرُ جَمِيعَ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ، وَلَا تَدُومُ^(١٩) عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْقَلَانِسُ الْمُبَطَّنَاتُ، كَذِّيَّاتِ^(٢٠) الْقَضَاةِ، وَالتَّوْمِيَّاتِ^(٢١)، فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَمَسَحُ عَلَى الْقَلَنْسُورَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْقَلَنْسُورَةِ، إِلَّا أَنَّ أَنْسَا مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُورَتِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا مَشَقَّةَ فِي نَزْعِهَا، فَلَمْ يَجُزْ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كَالْكَلْتَةِ، وَلِأَنَّهَا أَذْنَى مِنَ الْعِمَامَةِ غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لَهَا ذُوَابَةٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْحَلَّالُ: إِنْ مَسَحَ إِنْسَانٌ عَلَى الْقَلَنْسُورَةِ لَمْ أَرْ بِهِ بَأْسًا؛ لِأَنَّ أَحَدًا قَالَ، فِي رَوَايَةِ التَّيْمُونِيِّ: أَنَا أَتَوَقَّاهُ. وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ لَمْ يُعْتَفَ. قَالَ الْحَلَّالُ: وَكَيْفَ يُعْتَفُ؟ وَقَدْ رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَسَانِيدٍ صَحَاحٍ، وَرِجَالٍ نِقَاطٍ. فَرَوَى الْأَثَرُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: إِنْ شَاءَ حَسَرَ عَنْ رَأْسِهِ، وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُورَتِهِ وَعِمَامَتِهِ. وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَمَسَحَ عَلَى الْقَلَنْسُورَةِ. وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ مُعْتَادٌ يَسْتُرُ الرَّأْسَ، فَأَشْبَهَ الْعِمَامَةَ الْمُحَنَكَةَ، وَفَارَقَ الْعِمَامَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مُحَنَكَةً وَلَا ذُوَابَةٌ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْهُيٌّ عَنْهَا.

فصل: وفي مسح الرأس على مِقَنَّتَيْهَا^(٢٢) رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَمَسَحُ عَلَى خِمَارِهَا. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْخِمَارِ. وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لِلرَّأْسِ مُعْتَادٌ، يَشْتَقُّ نَزْعُهُ، فَأَشْبَهَ الْعِمَامَةَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ: كَيْفَ تَمَسَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا؟ قَالَ: مِنْ تَحْتِ الْخِمَارِ، وَلَا تَمَسَحُ عَلَى الْخِمَارِ، قَالَ: وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَمَسَحُ عَلَى خِمَارِهَا. وَمِمَّنْ قَالَ لَا تَمَسَحُ عَلَى خِمَارِهَا، نَافِعٌ،

ط ١١٩

(١٨) الكلتة أو الكلوتة: غطاء للرأس، ولها كلاليب بغير عمامة فوقها، يلبسها السلطان والأمراء وسائر العساكر. معجم دوزي ٣٨٧.

(١٩) في م: «يدوم».

(٢٠) ذنية القاضي: قلنسوته، شبهت بالذن.

(٢١) في م: «والتويميّات». ولم تعرف التويميّات هذه.

(٢٢) في الأصل: «مقنعتها». والمقنعة والمقنعة، بكسر ميمها: ماتنقع به المرأة رأسها.

والتَّحِيَّيْ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٢٣)؛ لِأَنَّهُ
 مَلْبُوسٌ لِرَأْسِ الْمَرْأَةِ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْنُوعُ عَلَيْهِ، كَالْوَقَايَةِ، وَلَا يُجْزَى الْمَسْنُوعُ عَلَى
 الْوَقَايَةِ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِأَنَّهَا لَا يَشُقُّ نَزْعُهَا، فَهِيَ^(٢٤) كَطَاقِيَةِ
 الرَّجُلِ^(٢٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢٣) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، من فقهاء التابعين بالشام، مع الأوزاعي وبعده، توفي سنة ست
 وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.

(٢٤-٢٤) في م: «كالطاقة للرجل».

بَابُ الْحَيْضِ

الْحَيْضُ: دَمٌ يُرْجِيهِ الرَّجْمُ إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ يَعْتَادُهَا فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ؛ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، فَإِذَا حَمَلَتْ انْصَرَفَ ذَلِكَ الدَّمُ بِإِذْنِ اللَّهِ إِلَى تَغْذِيَّتِهِ، وَلِذَلِكَ لَا تَحِيضُ الْحَامِلُ، فَإِذَا وَضَعَتِ الْوَلَدَ قَلَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِحِكْمَتِهِ لِنَبَأٍ يَتَعَدَّى بِهِ الطِّفْلُ، وَلِذَلِكَ قَلَمًا تَحِيضُ الْمُرْضِعُ، فَإِذَا حَلَّتِ^(٢٤) الْمَرْأَةُ مِنْ حَمَلٍ وَرَضَاعٍ. بَقِيَ ذَلِكَ الدَّمُ لَا مَصْرَفَ لَهُ، فَيَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ فِي الْغَالِبِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ، وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَقِلُّ، وَيَطُولُ شَهْرُ الْمَرْأَةِ وَيَقْصُرُ، عَلَى حَسَبِ مَارَكَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الطَّبَاعِ؛ وَسُمِّيَ حَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَاضَ السَّيْلُ. قَالَ عُمَارَةُ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢٥):

أَجَالَتْ حَصَاهُنَّ الذُّوَارِي وَحِيضَتْ عَلَىٰ هِنَّ حَيْضَاتُ السُّيُولِ الطُّوَاجِمِ^(٢٦)

وقد عُلِقَ الشَّرْعُ عَلَى الْحَيْضِ أَحْكَامًا؛ فَمِنْهَا، أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطْءُ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢٧). وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ فِعْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْيَسْتِ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢٨). وَقَالَتْ حَمْنَةُ

(٢٤) في م: «دخلت».

(٢٥) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي، من شعراء الدولة العباسية، وأبو جده هو جرير الشاعر المعروف، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين. انظر مقدمة ديوانه المجموع. والبيت فيه ٧٩، عن اللسان والتاج (ح ي ض، ط ح م).

(٢٦) في النسخ: «الذواري وحیضت». تحريف.

والذواري والذاريات: الرياح. وطحمة السيل وطحمت: دُفِّعَ معظمه. وقيل: دفعته الأولى ومعظمه.

(٢٧) سورة البقرة ٢٢٢.

(٢٨) في: باب ترك الحائض الصوم، من كتاب الحيض، وفي: باب الحائض ترك الصوم والصلاة، من كتاب =

لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً مُنْكَرَةً، قَدْ (٢٩) مَنَعَتْنِي الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ. (٣٠) وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ» (٣١). وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُسْقِطُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ/ دُونَ الصِّيَامِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُّورِيَّةٌ (٣٢) أَنْتِ؟ فَقُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُّورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. فَقَالَتْ: كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٣). إِنَّمَا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَوَارِجَ يَرَوْنَ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقْرَأُوا الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» (٣٤). وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَمْنَعُ اللَّبَثَ فِي الْمَسْجِدِ، وَالطَّوَافَ بِالْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَنَائَةِ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُحْرَمُ الطَّلَاقُ؛

= الصوم. صحيح البخارى ٨٣/١، ٤٥/٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٧٤/٢. ولفظه: «أليس إحدانك إذا حاضت لم تصم ولم تصل؟».

(٢٩) فى م: «وقده».

(٣٠) يأتى حديث حمّة بنت جحش بتمامه، فى المسألة ٩٤ الآتية.

(٣١) تقدم فى صفحة ٢٧٧.

(٣٢) نسبة إلى حروراء، وهو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه. اللباب ٢٩٤/١.

(٣٣) أخرجه البخارى، فى: باب لا تقضى الحائض الصلاة، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ٨٨/١. ومسلم، فى: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٢/١. وأبو داود، فى: باب فى الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦٠/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣١١/٢. والنسائى، فى: باب سقوط الصلاة عن الحائض، من كتاب الحيض، وفى: باب وضع الصيام عن الحائض، من كتاب الصيام. المجتبى ١٥٧/١، ١٦٢/٤. وابن ماجه، فى: باب الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة، وفى: باب ما جاء فى قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٢٠٧/١، ٥٣٣. والدارمى، فى: باب فى الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ٢٣٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٣/٦، ٢٣٢.

(٣٤) أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٢/١. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى قراءة القرآن على غير طهارة. من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾^(٣٥)، وَلَمَّا طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْعَتِهَا وَإِمْسَاكِهَا حَتَّى تَطْهَرَ^(٣٦). وَمِنْهَا، أَنَّهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ حَدَّثَهَا مُقِيمٌ. وَمِنْهَا، أَنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَكْنِي قَدَرٌ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣٧). وَهُوَ عَلَّمَ عَلَى الْبُلُوغِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»^(٣٨). وَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ فِي حَقِّ الْمُطَلَّقَةِ وَأَشْبَاهِهَا إِلَّا بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣٩). وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَيْضِ، لِيُعْلَمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ. قَالَ أَحَدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَيْضُ يَدُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ: حَدِيثِ فَاطِمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَحَنَنَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ. مَكَانَ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ. وَسَنَذْكُرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَغَيْرَهَا فِي مَوَاضِعِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٩١ - مسألة؛ قال: (وَأَقَلُّ الْحَيْضِ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا)

هذا الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الْحَلَّالُ: مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا. وَقِيلَ عَنْهُ: أَكْثَرُهُ

(٣٥) سورة الطلاق ١.

(٣٦) يَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، فِي الْمَسْأَلَةِ ١٠٦.

(٣٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَغَسْلِهَا، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢٦٤/١. وَلَمْ يَجِدْهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَسَيَعِيدُ الْمُؤَلِّفُ ذِكْرَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ٩٣، وَيَذْكُرُ فِيهَا أَنَّ مُسْلِمًا رَوَاهُ. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٣/١. وَالنَّسَائِيُّ، فِي بَابِ ذِكْرِ الْإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ، وَبَابِ ذِكْرِ الْأَقْرَاءِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمُجْتَبَى ٩٩/١، ١٤٨، ١٥٠. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٢٢/٦.

(٣٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ الْمَرْأَةِ تَصَلِّي بِغَيْرِ خِمَارٍ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِخِمَارٍ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ إِذَا حَاضَتْ الْجَارِيَةُ لَمْ تَصَلِّ إِلَّا بِخِمَارٍ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢١٥/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١٥٠/٦، ٢١٨، ٢٥٩.

(٣٩) سورة البقرة ٢٢٨.

سبعة عشر يوماً^(١). وللشافعي قولان، كالروایتين في أقله وأكثره. وقال إسحاق ابن راهويه: قال عطاء: الحيض/ يوم واحد. وقال سعيد بن جبیر: أكثره ثلاثة عشر يوماً. وقال الثوري، وأبو حنيفة، وصاحباها: أقله ثلاثة أيام، وأكثره عشرة؛ لما روى وإله بن الأسقع، أن النبي ﷺ قال: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة^(٢)». وقال أنس: قرء المرأة: ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمان، تسع، عشر^(٣). ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفاً، وقال مالك بن أنس: ليس لأقله حد، يجوز أن يكون ساعة؛ لأنه لو كان لأقله حد، لكانت المرأة لا تدع الصلاة حتى يمتضي ذلك الحد. ولنا؛ أنه ورد في الشرع مطلقاً من غير تحديد، ولا حد له في اللغة، ولا في الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة، كما في القبط، والإحراز، والتفرق، وأشباهها، وقد وجد حيض معتاد يوماً، قال عطاء: رأيت من النساء من تحيض يوماً، وتحيض خمسة عشر. وقال أحمد: حدثني يحيى ابن آدم، قال: سمعت شريكاً يقول: عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوماً حيضاً مستقيماً. وقال ابن المنذر: قال الأوزاعي: عندنا امرأة تحيض غداة وتظهر عشيّاً. يرون أنه حيض تدع له الصلاة. وقال الشافعي: رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تزل تحيض يوماً لا تزيد عليه، وأثبت لي عن نساء أنهم لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام. وذكر إسحاق بن راهويه، عن بكر بن عبد الله المزني، أنه قال: تحيض امرأتى يومين. قال إسحاق: وقالت امرأة من أهلنا معروفة: لم أفطر منذ عشرين سنة في شهر رمضان إلا يومين. وقولهن يجب الرجوع إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾^(٤) فلو لا أن قولهن مقبول كما^(٥) حرم عليهن الكتمان، وجرى ذلك مجرى قوله: ﴿وَلَا

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢١٩/١.

(٣) في م: عشرة. وانظر: سنن الدارقطني ٢٠٩/١.

(٤) سورة البقرة ٢٢٨.

(٥) في م: وما.

تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ^(٦)». ولم يُوجدَ خِيضٌ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً فِي عَصْرِ مِنَ الْأَغْصَارِ، فَلَا يَكُونُ خِيضًا بِحَالٍ. وَحَدِيثُ وَائِلَةَ يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ حَمَادِ بْنِ الْمُنْهَالِ، وَهُوَ^(٧) مَجْهُولٌ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ يَرْوِيهِ الْجَلْدُ بْنُ أَيُّوبَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهُوَ مُحَدَّثٌ لَا أَصْلَ لَهُ^(٨). وَقَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: لَيْسَ هُوَ شَيْئًا، هَذَا مِنْ قَبْلِ الْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ، قِيلَ: إِنَّ مُحَمَّدَ ابْنَ إِسْحَاقَ رَوَاهُ، قَالَ^(٩): مَا أَرَاهُ سَمِعَهُ إِلَّا مِنَ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ. وَضَعَفَهُ جَدًّا. قَالَ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: ذَاكَ أَبُو حَنِيفَةَ، لَمْ يَخْتَجِ إِلَّا بِالْجَلْدِ بْنِ أَيُّوبَ،^(١٠) وَحَدِيثُ الْجَلْدِ^(١١) قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَعَارِضُهُ. فَإِنَّهُ قَالَ: مَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ اسْتِحَاضَةً، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمَ وَلِيلَةٍ.

١٢١ و

فصل: وَأَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ لَا يَخْتَلِفُ أَنَّ الْعِدَّةَ تَصِحُّ أَنْ تَنْقُضِيَ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ إِذَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: تَوَقَّيْتُ هَؤُلَاءِ بِالْخَمْسَةِ عَشَرَ بَاطِلًا. وَقَالَ^(١٢) أَبُو بَكْرٍ: أَقْلُ الطُّهْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ^(١٣) أَكْثَرَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَأَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَإِنْ قُلْنَا أَكْثَرُهُ سَبْعَةَ عَشَرَ، فَأَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَهَذَا كَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ شَهْرَ الْمَرْأَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا، يَجْتَمِعُ لَهَا فِيهِ خِيضٌ وَطُهْرٌ، وَأَمَّا إِذَا زَادَ شَهْرُهَا عَلَى ذَلِكَ تُصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ خِيضُهَا سَبْعَةَ عَشَرَ، وَطُهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ وَأَكْثَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: أَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ. وَذَكَرَ أَبُو ثَوْرٍ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهُ، وَقَدْ

(٦) سورة البقرة ٢٨٣.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) في الأصل: «رواه».

(٩) نقل الذهبي عن ابن عيينة قوله: جلد ومن جلد ومن كان جلد. ميزان الاعتدال ١/٢٠٤.

(١٠) في م: «وقال».

(١١-١٢) في الأصل: «حديث الحيض» خطأ.

(١٢) في م: «قال».

(١٣) سقط من: م.

طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَرَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيَضٍ، طَهَّرَتْ عِنْدَ كُلِّ قُرْبَةٍ وَصَلَّتْ، فَقَالَ عَلِيُّ لِشُرَيْحٍ^(١٤): قُلْ فِيهَا. فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِنْ يَرْضَى دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ، فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ. فَقَالَ عَلِيُّ: قَالُونَ. وَهَذَا بِالرُّومِيَّةِ. وَمَعْنَاهُ: جَيِّدٌ. وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا، وَلَأَنَّهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ اتَّشَرَّ، وَلَمْ نَعْلَمْ خِلَافَهُ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ، وَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا أَقْلُهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. وَهَذَا فِي الطُّهْرِ بَيْنَ الْحِيَضَتَيْنِ، وَأَمَّا الطُّهْرُ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضَةِ فَلَا تَوَقِيفَ فِيهِ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ^(١٥) فَإِنَّهَا لَا تُصَلِّي، وَإِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلَ. وَرَوَى أَنَّ الطُّهْرَ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ، لَا يُنْفَتَحُ إِلَيْهِ. لِقَوْلِ عَائِشَةَ: لَا تُعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ^(١٦). وَلِأَنَّ الدَّمَ يَجْرِي مَرَّةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى. فَلَا يَثْبُتُ الطُّهْرُ بِمُجَرِّدِ انْقِطَاعِهِ، كَمَا لَوْ انْقَطَعَ أَقْلٌ مِنْ سَاعَةٍ.

٩٢ - مسألة؛ قال: (فَمَنْ طَبَّقَ^(١) بِهَا الدَّمَ فَكَانَتْ مِنْ ثَمَرٍ، فَتَعَلَّمَ إِقْبَالَهُ بِأَنَّهُ أَسْوَدُ ثَلَاثِينَ مَنِيْنًا، وَإِذَا بَارَهُ رَقِيقٌ أَحْمَرُ، تَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ، فَإِذَا أَذْبَرَ، اغْتَسَلْتَ، وَتَوَضَّأْتَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّتْ)

قوله: «طَبَّقَ بِهَا الدَّمَ». يَعْنِي امْتَدَّ وَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهَذِهِ مُسْتَحَاضَةٌ، قَدْ اخْتَلَطَ حَيْضُهَا بِاسْتِحَاضَتِهَا، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَيْضِ مِنَ الْاسْتِحَاضَةِ/ لَتُرْتَّبَ ١٢١ ظ

(١٤) أَبُو أُمِيَّةٍ شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَاضِي، اسْتَقْضَاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ، وَبَقِيَ فِي الْقَضَاءِ خَمْسًا وَسَبْعِينَ سَنَةً، ثُمَّ اسْتَعْفَى الْحِجَابَ فَأَعْفَاهُ، وَتُوفِيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ، عَنْ مِائَةِ عَشْرِينَ سَنَةً. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْخِ زَايٍ ٨٠.

(١٥) دَمُ بَحْرَانِيٍّ: شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، كَأَنَّهُ نَسَبَ إِلَى الْبَحْرِ وَهُوَ اسْمُ قَمَرِ الرَّحْمِ، وَزَادُوهُ فِي النَّسَبِ أَلْفًا وَنَوْنًا لِلْبَالِغَةِ. النِّهَايَةُ ٩٩/١.

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨٧/١. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ طَهْرِ الْحَائِضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. الْمَوْطَأُ ٥٩/١.

وَالْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ: هُوَ أَنْ تَخْرُجَ الْقِطْعَةُ أَوْ الْحَقِيقَةُ الَّتِي تَحْتِثِي بِهَا الْحَائِضُ كَأَنَّهُ قِصَّةُ بَيْضَاءٍ لَا يَخَالُطُهَا صَفَرَةٌ. وَقِيلَ: الْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ شَيْءٌ كَالْحَيْضِ الْأَبْيَضِ يَخْرُجُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الدَّمِ كُلِّهِ. النِّهَايَةُ ٧١/٤.

(١) فِي مِ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي: «وَأَطْبَقَ».

عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمُهُ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ: مُمَيِّزَةٌ لَا عَادَةَ لَهَا، وَمُعْتَادَةٌ لَا تُمَيِّزُ لَهَا، وَمَنْ لَهَا عَادَةٌ وَتُمَيِّزُ، وَمَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تُمَيِّزُ.

أَمَّا الْمُمَيِّزَةُ: فَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ الَّتِي لِدَيْهَا إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ، بَعْضُهُ أَسْوَدُ ثَخِينٌ مُنْتِنٌ، وَبَعْضُهُ أَحْمَرُ مُشْرِقٌ، أَوْ أَصْفَرُ، أَوْ لَا رَائِحَةَ لَهُ، وَيَكُونُ الدَّمُ الْأَسْوَدُ أَوْ الثَّخِينُ لَا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْ أَقَلِّهِ، فَحُكْمُ هَذِهِ أَنْ حَيْضُهَا زَمَانَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ أَوْ الثَّخِينِ أَوْ الْمُنْتِنِ، فَإِذَا^(٢) انْقَطَعَ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، تَغْتَسِلُ لِلْحَيْضِ، وَتَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي، وَذَكَرَ أَحْمَدُ الْمُسْتَحَاضَةَ^(٣) فَقَالَ: لَهَا سُنَنٌ، فَذَكَرَ^(٤) الْمُعْتَادَةَ، ثُمَّ قَالَ: وَسُنَّةٌ أُخْرَى، إِذَا جَاءَتْ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا تُسْتَحَاضُ فَلَا تَطْهَرُ، قِيلَ لَهَا: أَلَيْتِ الْآنَ لَيْسَ لَكَ أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ فَتَجْلِسُ فِيهَا، وَلَكِنْ انْظُرِي إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَإِذْبَارِهِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ - وَإِقْبَالُهَا أَنْ تَرَى دَمًا أَسْوَدًا يُعْرِفُ - فَإِذَا تَغَيَّرَ دَمُهَا وَكَانَ إِلَى الصُّفْرِ وَالرَّقَّةِ، فَذَلِكَ دَمٌ اسْتَحَاضَةٍ، فَاعْتَصِلِي، وَصَلِّي. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا اغْتِبَارَ بِالتَّمْيِيزِ، إِنَّمَا الْإِغْتِبَارُ بِالْعَادَةِ خَاصَّةً؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ^(٥) الدَّمَاءَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَتَنْتَظِرَ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلَتَتْرُكِ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَقْتَ^(٦) ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلِ، ثُمَّ لَتَسْتَتِفِرَ^(٧) بِقُوبٍ، ثُمَّ لَتُصَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٨). وَهُوَ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ:

(٢) فِي م: «فَإِنْ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: فِي الْمُسْتَحَاضَةِ.

(٤) فِي م: «وَذَكَرَ».

(٥) يُقَالُ: أَرَاقَ الدَّمُ. وَتَبْدِلُ الْهَمْزَةَ هَاءً فَيُقَالُ: هَرَاقَهُ.

(٦) خَلَفَتْ: تَرَكَتْ أَيَّامَ الْحَيْضِ الَّتِي كَانَتْ تَمْتَدُّهَا وَرَاءَهَا.

(٧) أَى تَشْدُ فَرْجَهَا بِخَرْقَةٍ عَرِيضَةٍ بَعْدَ أَنْ تَحْشَى قَطَنًا.

(٨) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ تَسْتَحَاضُ... إلخ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٢/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْإِغْتِمَالِ مِنَ الْحَيْضِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَفِي: بَابِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ تَحِيضُهَا كُلَّ شَهْرٍ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. الْمُجِيبِيُّ ٩٩/١، ١٤٩. وَلَمْ نَجِدْهُ عَنْ ابْنِ مَاجَهَ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا: =

إِنَّ الْحَيْضَ يَدُورُ عَلَيْهَا. وَلَنَا، مَارَوْتُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْبِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩).

وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ»^(١٠) أَسْوَدُ يُعْرِفُ، فَأُمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّعِي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ»^(١١). وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ: إِنَّهَا وَاللَّهِ لَن تَرَى الدَّمَ الَّذِي هُوَ الدَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَقَسَالَةِ مَاءِ اللَّحْمِ. وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ إِنَّهَا يَدُلُّ عَلَى اغْتِبَارِ الْعَادَةِ، وَلَا يَزَاعُ فِيهِ. وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ هُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْحَيْضُ.

فصل: ظاهر كلام الخرقى أن المميّزة إذا عرفت التمييز جلست من غير اعتبار تكرار. وهو ظاهر كلام أحمد فيما روّياه عنه. وكذلك قال ابن عَقِيلٍ؛ لَأَنَّ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَنْ يَتَمَيَّزَ أَحَدُ الدَّمَيْنِ عَنِ الْآخَرِ فِي الصِّفَةِ، وَهَذَا يُوجَدُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ. وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْقَاضِي وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَمِيدِيُّ: إِنَّمَا تَجْلِسُ الْمُمَيَّزَةُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا تَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، بِنَاءً عَلَى الرَّائِيَّتَيْنِ، فِيمَا تَثَبُّتَ بِهِ الْعَادَةُ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْبِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». أَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ أَمْرِ آخَرَ، ثُمَّ مَدَّهُ إِلَى جِينِ إِذْبَارِهِ، وَلَأَنَّ التَّمْيِيزَ أَمَارَةٌ بِمُجَرَّدِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، كَالْعَادَةِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي: إِنَّمَا تَجْلِسُ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا وَافَقَ الْعَادَةَ؛ لِأَنَّهُ يَغْتَبَرُ التَّكْرَارُ، وَمَتَى تَكَرَّرَ صَارَ عَادَةً.

= الدارمى، في: باب في غسل المستحاضة. سنن الدارمى ١/١٩٩، ٢٠٠. والإمام مالك، في: باب المستحاضة ١/٦٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢٩٣، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢٣.

(٩) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(١٠) سقط من: الأصل.

(١١) أخرجه أبو داود، في: باب من قال توضعاً لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٧٣. والنسائي، في: باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتابي الطهارة والحيض. المجتبى ١/١٠٢، ١٠١.

فصل: فإن لم يكن الأسود مُختَلِفاً، مِثْلَ أَنْ تَرَى فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ يَصِيرُ أَحْمَرَ، وَيَغْبِرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَلِأَسْوَدَ وَحْدَهُ حَيْضٌ. وَلَوْ لَمْ يَغْبِرْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ كَانَ جَمِيعُ الدَّمِ حَيْضاً؛ لِأَنَّهُ دَمٌ أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً، فَكَانَ حَيْضاً، كَمَا لَوْ كَانَ كُلُّهُ أَحْمَرَ. وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفاً، مِثْلَ أَنْ تَرَى فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةً، وَفِي الثَّالِثِ ثَلَاثَةً، أَوْ فِي الْأَوَّلِ خَمْسَةَ، وَفِي الثَّانِي سِتَّةَ، وَفِي الثَّالِثِ سَبْعَةَ، أَوْ فِي الْأَوَّلِ خَمْسَةَ، وَفِي الثَّانِي أَرْبَعَةَ، وَفِي الثَّالِثِ سِتَّةَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ فَعَلَى قَوْلِنَا الْأَسْوَدُ حَيْضٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي الْأَسْوَدُ حَيْضٌ فِيمَا وَافَقَ الْعَادَةَ فَقَطْ، وَهُوَ ثَلَاثٌ فِي الْأُولَى، وَخَمْسٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَرْبَعٌ فِي الثَّالِثَةِ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ إِنْ تَكَرَّرَ فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ. وَعَلَى قَوْلِهِ: لَا تُجْلِسُ مِنْهُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي إِلَّا الْيَقِينُ الَّذِي تَجْلِسُهُ مَنْ لَا تُمَيِّزُ لَهَا، فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً لَمْ تَجْلِسْ إِلَّا يَوْمًا وَلَيْلَةً. وَهَلْ تَجْلِسُ الَّذِي يَتَكَرَّرُ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ أَوْ الرَّابِعِ؟ يَنْبَغِي عَلَى الرَّوَّائِثِينَ فِيمَا ثَبُتَ بِهِ الْعَادَةُ، وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمُبْتَدَأَةِ الَّتِي تَرَى دَمًا لَا يَغْبِرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، الْأَحْمَرُ هَهُنَا كَالطَّهْرِ هُنَاكَ، وَالْأَسْوَدُ كَالدَّمِ هُنَاكَ. فَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً، وَكَانَ الْأَسْوَدُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ، وَقُلْنَا إِنَّهَا تَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، ^(١٢) جَلَسَتْ هَهُنَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ^(١٣) مَا تَجْلِسُهُ النَّاسِيَةُ وَإِنْ كَانَ أَحْمَرَ، وَلَا تُثْقِلُ إِلَى الْأَسْوَدِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ، فَإِذَا تَكَرَّرَ اتَّفَقَتْ إِلَيْهِ، وَعَلِمْنَا أَنَّهُ حَيْضٌ، فَتَقْضِي مَاصِمَتَهُ مِنَ الْفَرْضِ فِيهِ.

١٢٢ ظ

فصل: فإن ^(١٤) رَأَتْ أَسْوَدَ بَيْنَ أَحْمَرَيْنِ أَوْ أَحْمَرَ بَيْنَ أَسْوَدَيْنِ، وَانْقَطَعَ لِدُونِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ إِذَا تَكَرَّرَ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ أَشْبَهُ بِالْحَيْضِ مِنَ الطَّهْرِ. وَإِنْ عَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَكَادَ الْأَسْوَدُ بِمُفْرَدِهِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً، فَهُوَ حَيْضٌ، وَالْأَحْمَرُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ الْأَوَّلَ أَشْبَهُ بِالْأَحْمَرِ الثَّانِي الَّذِي حَكَمْنَا بِأَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، وَتُلَفَّقُ الْأَسْوَدُ إِلَى الْأَسْوَدِ، فَيَكُونُ حَيْضاً. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَسْوَدِ

(١٢-١٣) سقط من: الأصل.

(١٣) في م: «فإذا».

قليلًا أو كثيرًا إذا كان بانضمامِهِ إلى بَقِيَّةِ الْأَسْوَدِ يَبْلُغُ أَقْلَ الْحَيْضِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِهِ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا زَمَنٌ يَزِيدُ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَكَذَلِكَ لَا تَفْرَقُ بَيْنَ كَوْنِ الْأَخْمَرِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا إِذَا كَانَ زَمَنُهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا. فَأَمَّا إِنْ كَانَ زَمَنُهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ طَهْرًا، مِثْلَ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ أَوْ مَا دُونَ الْيَوْمِ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالذَّمِّ الَّذِي هُوَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الدَّمُّ مُنْقَطِعًا، لَمْ يُحْكَمْ بِكَوْنِهِ طَهْرًا، فَإِذَا كَانَ الدَّمُّ جَارِيًا كَانَ أَوَّلَى، فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِي دَمًا أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّلَاثَ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ، لَفَقَّتِ الْأَسْوَدَ إِلَى الْأَسْوَدِ، فَصَارَ حَيْضُهَا يَوْمَيْنِ وَبَاقَى الدَّمِّ اسْتِحَاضَةً، وَإِنْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّانِي. كَذَلِكَ، ثُمَّ رَأَتْ الثَّلَاثَ كُلَّهُ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ، فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الطَّهَرَ يَكُونُ أَقْلُ مِنْ يَوْمٍ، لَفَقَّتِ الْأَسْوَدَ إِلَى الْأَسْوَدِ فَكَانَ حَيْضُهَا يَوْمَيْنِ. وَإِنْ قُلْنَا لَا يَكُونُ أَقْلُ مِنْ يَوْمٍ، فَحَيْضُهَا الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلَى، وَالباقى اسْتِحَاضَةً. وَإِنْ رَأَتْ نِصْفَ يَوْمٍ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَعَبَّرَ^(١٤) إِلَى الْعَاشِرِ، ثُمَّ رَأَتْهُ كُلَّهُ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، وَعَبَّرَ، فَلَا أَسْوَدَ حَيْضَ كُلِّهِ، وَنِصْفُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. وَلَوْ رَأَتْ بَيْنَ الْأَسْوَدِ وَبَيْنَ الْأَحْمَرِ نَقَاءً يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَحْمَرَ مَحْكُومٌ بِأَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْأَسْوَدِ، فَمَعَ انْفِصَالِهِ عَنْهُ أَوَّلَى.

فصل: إِذَا رَأَتْ فِي شَهْرِ حَمْسَةِ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، وَاتَّصَلَ، وَفِي الثَّانِي كَذَلِكَ، ثُمَّ صَارَ الثَّلَاثُ كُلَّهُ أَحْمَرَ، ثُمَّ رَأَتْ فِي الرَّابِعِ مِثْلَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَأَتْ فِي الْخَامِسِ حَمْسَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ وَاتَّصَلَ، فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ وَالْخَامِسُ فَلَا تُمَيِّزُ لَهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْأَسْوَدِ فِي الْخَامِسِ سَقَطَ لِعُبُورِهِ. فَإِنْ قُلْنَا الْعَادَةُ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ، جَلَسْتَ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ. وَإِنْ قُلْنَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ، جَلَسْتَ ذَلِكَ مِنَ الْخَامِسِ، لِأَنَّهَا قَدْ رَأَتْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ. وَقِيلَ: لَا تَثْبُتُ لَهَا عَادَةٌ، وَتَجْلِسُ مَا

(١٤) سقط من: الأصل.

تَجْلِسُهُ مِنْ^(١٠) الْخَامِسِ مِنَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِدَمِ الْحَيْضِ.

فصل: إِذَا رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا دَمًا أَسْوَدَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ أَحْمَرَ، فَلَا أَسْوَدَ كُلَّهُ حَيْضٌ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، وَقَدْ رَأَتْ فِيهِ أَمَارَةَ الْحَيْضِ، فَيُبَيَّنُ كَوْنُهُ حَيْضًا.

٩٣ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دُمُهَا مُنْفَصِلًا، وَكَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ تَغْرِفُهَا، أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَاغْتَسَلَتْ إِذَا جَاوَزَتْهَا)

هذا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهِيَ مَنْ لَهَا عَادَةٌ وَلَا تُمَيِّزُهَا؛ لِيَكُونَ دِمُهَا غَيْرَ مُنْفَصِلٍ، أَى عَلَى صِفَةٍ لَا تَحْتَلِفُ وَلَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُعْيَرَةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا إِلَّا أَنَّ الدَّمَ الَّذِي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ دُونَ أَقَلِّ الْحَيْضِ أَوْ فَوْقَ أَكْثَرِهِ، فَهَذِهِ لَا تُمَيِّزُهَا. فَإِذَا كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ، جَلَسَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا، وَاغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِضَائِهَا، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا اغْتِبَارَ بِالْعَادَةِ، إِنَّمَا الْاِغْتِبَارُ بِالتَّمْيِيزِ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ مُعْيَرَةً اسْتَطَهَرَتْ بَعْدَ زَمَانٍ عَادَتِهَا بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِنْ لَمْ تُجَاوِزْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، (أَمْ هِيَ^(١) بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَحَاضَةٌ. وَاجْتَنَبَ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ^(ع) الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَلَنَا، حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ^(ع) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢)، وَفِي لَفْظٍ، قَالَ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرَكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْتَسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». / مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣). وَرَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ^(٤)، أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الدَّمِ؟ فَقَالَ لَهَا^(٥) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُثِي قَدَرِ مَا كَانَتْ

١٢٣ ظ

(١٠) فِي الْأَصْلِ: «وَمِنْ».

(١-٢) فِي م: «وَهِيَ».

(٢) انْظُرْ مَامُضِي فِي تَخْرِجِ الْحَدِيثِ صَفْحَةُ ٢٧٧.

(٣) أَى: بِنْتُ جَحْشٍ.

(٤-٥) سَقَطَ مِنْ: م.

تَحْبِسُكَ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، وَصَلِّي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥). وَرَوَى عِدَّةٌ مِنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٦) فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتُصُومُ، وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٧). وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى تَرْكِ الْعَادَةِ فِي^(٨) حَقِّ مَنْ لَا تُمَيِّزُهَا.

فصل: وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي^(٩) أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تُثَبِّتُ بِمَرَّةٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُثَبِّتُ بِمَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَرَّةَ^(١٠) الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَدَّهَا إِلَى الشَّهْرِ الَّذِي يَلِي شَهْرَ الْاسْتِحَاضَةِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا، فَوَجَبَ رَدُّهَا إِلَيْهِ. وَلَنَا، أَنَّ الْعَادَةَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَعَاوِدَةِ، وَلَا تَحْصُلُ الْمَعَاوِدَةُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَنَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَتَنْظُرَ عِدَّةُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي^(١١) كَانَتْ^(١٢) تَحْبِضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا». وَ«كَانَ» يُخْبِرُ بِهَا عَنْ دَوَامِ الْفِعْلِ وَتَكَرُّرِهِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مَرَّةً: كَانَ يَفْعَلُ. وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا». وَالْأَقْرَاءُ جَمْعٌ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ، وَسَائِرُ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةُ عَلَى الْعَادَةِ تُدَلُّ عَلَى هَذَا، وَلَا تَفْهَمُ مِنْ اسْمِ الْعَادَةِ فِعْلٌ مَرَّةً بِحَالٍ. وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ: هَلْ تُثَبِّتُ بِمَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ؟ فَعَنُوه أَنَّهَا تُثَبِّتُ بِمَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَعَاوِدَةِ، وَقَدْ عَاوَدَتْهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ. وَعَنُوه لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِثَلَاثٍ؛ لِظَاهِرِ الْأَحَادِيثِ، وَلِأَنَّ

(٥) تقدم في صفحة ٣٨٨.

(٦) في م زيادة: «قال».

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة تستحاض ومن قال ... إلخ، وفي: باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٤/١، ٧٠. والترمذي، في: باب ماجاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ١٩٩/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقراها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١.

(٨) سقط من: م.

(٩) في م زيادة: «الأولى» خطأ.

(١٠) في الأصل: «اللاقي».

(١١) سقط من: م.

العادة لا تطلق إلا على ماكثر، وأقله ثلاثة؛ ولأن أكثر ما يُعتبر له التكرار اعتُبر ثلاثاً، كأيام الخيار في المصراة.

فصل: وثبتت العادة بالتمييز، فإذا رأت دماً أسود خمسة أيام في ثلاثة أشهر أو شهرين على الرواية الأخرى، ثم صار أحمر، واتصل، ثم صار في سائر الأشهر دماً مبهماً، كانت عادتها زمن الدم الأسود.

فصل: والعادة على ضربين: متفقة، ومختلفة، فالمتفقة أن تكون أياماً متساوية، كأربعة في كل شهر، فإذا استحيضت جلست الأربعة فقط، وأما المختلفة فإن كانت على ترتيب، مثل إن كانت ترى في شهر ثلاثة، وفي الثاني أربعة، وفي الثالث خمسة، ثم تعود إلى ثلاثة، ثم إلى أربعة على ماكانت، فهذه إذا استحيضت في شهر، فعرفت نوبته عملت عليه، ثم على الذي بعده، ثم على الذي بعده، ثم (١٢) على العادة. وإن نسيت نوبته حيضناها اليقين، وهو ثلاثة أيام، ثم تغسل، وتصلّي بقية الشهر. وإن أيقنت أنه غير الأول، وشكّت؛ هل هو الثاني أو الثالث؟ جلست أربعة؛ لأنها اليقين، ثم تجلس من الشهرين الآخرين ثلاثة ثلاثة، ثم تجلس في الرابع أربعة، ثم تعود إلى الثلاثة كذلك أبداً، ويجزئها غسل واحد عند انقضاء المدة التي جلستها، كالتاسية إذا جلست أقل الحيض؛ لأن ما زاد على اليقين مشکوك فيه، فلا توجب عليها الغسل بالشك، ويحتمل وجوب الغسل عليها أيضاً عند مضي أكثر عادتها؛ لأن يقين الحيض ثابت، وحصول الطهارة بالغسل مشکوك فيه، فلا تزول عن اليقين بالشك، ولأن هذه متيقنة وجوب الغسل عليها في أحد الأيام الثلاثة في اليوم الخامس، وقد اشتبه عليها، وصحة صلاتها تقف على الغسل، فيجب عليها لتخرج على العهد بيقين، كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عتها. وهذا الوجه أصح لما ذكرنا، وتنفارق التاسية، فإنها لا تعلم لها حيضاً زائداً على ما جلسته، وهذه تتيقن لها حيضاً زائداً على ما جلسته تقف صحة صلاتها على غسلها منه، فوجب ذلك، فعلى هذا يلزمها غسل ثانٍ،

عَقِيبَ الْيَوْمِ الْخَامِسِ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَإِنْ جَلَسَتْ فِي رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، قَضَتْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كَانَ فِي ذِمَّتِهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ صَامَتْهُمَا أَسْقَطَا^(١٣) الْفَرْضَ مِنْ ذِمَّتِهَا، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ اغْتِسَالٍ: غُسْلُ عَقِيبِ^(١٤) الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَغُسْلُ عَقِيبِ الرَّابِعِ، وَغُسْلُ عَقِيبِ الْخَامِسِ؛ لِأَنَّ عَلِمَهَا عَقِيبَ الرَّابِعِ غُسْلًا فِي أَحَدِ الْأَشْهُرِ، وَكُلِّ شَهْرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّهْرُ الَّذِي يَجِبُ الْغُسْلُ فِيهِ بَعْدَ الرَّابِعِ، فَيَلْزَمُهَا ذَلِكَ كَمَا قُلْنَا فِي الْخَامِسِ. وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ، مِثْلُ أَنْ تَحِيضَ مِنْ شَهْرٍ ثَلَاثَةً، وَمِنْ الثَّانِي خَمْسَةً، وَمِنْ الثَّالِثِ أَرْبَعَةً، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ هَذَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ وَيَعْتَادُهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَخْتَلِفُ، فَالْحُكْمُ فِيهِ/ كَالَّذِي قَبْلَهُ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَضْبُوطٍ، جَلَسَتْ الْأَقْلُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَهِيَ الثَّلَاثَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقْلٌ مِنْهَا، وَاغْتَسَلَتْ عَقِيبَهُ. وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ، أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ أَنَّ فِيهِ رِوَايَةً ثَانِيَةً، وَهِيَ إِنْجِلَاسُهَا أَكْثَرَ عَادَتِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ، كَالنَّاسِيَةِ لِلْعَدَدِ، تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحِيضِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ، إِذْ فِيهِ أَمْرُهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَإِسْقَاطُهَا عَنْهَا مَعَ يَقِينٍ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا، فَإِنَّا مَتَى أَمَرْنَاهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَجُوبَهَا عَلَيْهَا فِي يَوْمَيْنِ مِنْهَا فِي شَهْرٍ، وَفِي يَوْمٍ فِي شَهْرٍ آخَرَ، فَقَدْ أَمَرْنَاهَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ يَقِينًا، فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ، وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ بِالْأَشْتِبَاهِ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا، وَفَارَقَ^(١٥) النَّاسِيَةَ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ عَلَيْهَا صَلَاةً وَاجِبَةً يَقِينًا، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْحِيضِ، وَسُقُوطُ الصَّلَاةِ، فَتَبْقَى عَلَيْهِ.

فصل: وَلَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مُعْتَادَةً حَتَّى تَعْرِفَ شَهْرَهَا، وَوَقْتُ حَيْضِهَا وَطَهْرَهَا. وَشَهْرُ الْمَرْأَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي لَهَا فِيهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ، وَأَقْلُ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ عَشَرَ يَوْمًا، تَحِيضُ يَوْمًا، وَتَطْهُرُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ. وَإِنْ قُلْنَا: أَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةَ

(١٣) فِي الْأَصْلِ: «إِسْقَاطُ».

(١٤) فِي مِ هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الثَّانِيَيْنِ: «عَقِبَ».

(١٥) فِي مِ: «وَفَارَقَتْ».

عَشْرَ يَوْمًا، فَأَقْصَرُ مَا يَكُونُ الشَّهْرُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَأَكْثَرُهُ لَا حَدَّ لَهُ^(١٦)؛ لِكَوْنِ أَكْثَرِ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ الشَّهْرُ الْمَعْرُوفُ بَيْنَ النَّاسِ، فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ شَهْرَهَا ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَأَنَّ حَيْضَهَا مِنْهُ خَمْسَةُ أَيَّامٍ، وَطُهْرُهَا خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ، وَعَرَفْتَ أَوَّلَهُ، فَهِيَ مُعْتَادَةٌ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا، وَأَيَّامَ طُهْرِهَا، فَقَدْ عَرَفْتَ شَهْرَهَا، وَإِنْ عَرَفْتَ أَيَّامَ حَيْضِهَا وَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَ طُهْرِهَا، أَوْ أَيَّامَ طُهْرِهَا وَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَ حَيْضِهَا، فَلَيْسَتْ مُعْتَادَةٌ، لَكِنَّهَا مَتَى جَهِلْتَ شَهْرَهَا، رَدَدْتَاهَا إِلَى الْغَالِبِ، فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةٌ، كَمَا رَدَدْتَاهَا فِي عَدَدِ أَيَّامِ الْحَيْضِ إِلَى سِتٍّ أَوْ إِلَى سَبْعٍ، لِكَوْنِهِ الْغَالِبِ.

فصل: القسم الثالث من أقسام المستحاضة: مَنْ لَهَا عَادَةٌ وَتَمَيِّزٌ، وَهِيَ مَنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فَاسْتَحْيِضَتْ، وَدُمُّهَا مُتَمَيِّزٌ، بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَحْمَرُ، فَإِنْ كَانَ الْأَسْوَدُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ فَقَدْ اتَّفَقَتْ الْعَادَةُ وَالتَّمْيِيزُ فِي الدَّلَالَةِ، فَيُعْمَلُ بِهِمَا. وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنَ الْعَادَةِ أَوْ أَقَلُّ وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، فَيُعْمَلُ بِهِمَا. إِحْدَاهُمَا، يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ، فَيُعْمَلُ بِهِ، وَتَدْعُ الْعَادَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «فَكَانَتْ مِمَّنْ تُمَيِّزُ تَرَكِبُ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ». وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مُعْتَادَةٍ وَغَيْرِهَا. / وَاشْتَرَطَ فِي رَدِّهَا إِلَى الْعَادَةِ أَنْ لَا يَكُونَ دُمُّهَا مُتَفَصِّلًا^(١٧)، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الدَّمِ أَمَارَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ، وَالْعَادَةُ زَمَانٌ مُنْقَضٍ، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ يُوجِبُ الْغُسْلَ، فَرَجَعَ إِلَى صِفَتِهِ عِنْدَ الْاِسْتِبَاهِ كَالْمَنِيِّ. وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ اعْتِبَارُ الْعَادَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، وَالْمَرْأَةَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ، إِلَى الْعَادَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ بَيْنَ كَوْنِهَا مُمَيَّزَةً أَوْ غَيْرَهَا، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ قَدْ رُوِيَ فِيهِ رَدُّهَا إِلَى الْعَادَةِ، وَفِي لَفْظِ آخَرٍ رَدُّهَا إِلَى التَّمْيِيزِ، فَمُعَارَضَتْ رِوَايَتَهُ^(١٨)، وَبَقِيَ الْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ خَالِيَةً عَنْ مُعَارِضٍ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا. عَلَى أَنَّ حَدِيثَ

١٢٥ و

(١٦) فِي الْأَصْلِ: «لَهَا».

(١٧) م: «مُتَصَلَا».

(١٨) م: «وَرِوَايَاتُ».

فاطمة قصية^(١٩) عني، وِحكاية حَال، يَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا لَا عَادَةَ لَهَا، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ قَرِينَةٍ حَالِهَا، وَحَدِيثُ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَامٌّ فِي كُلِّ مُسْتَحَاضَةٍ، فَيَكُونُ أَوَّلَى، وَلِأَنَّ الْعَادَةَ أَقْوَى؛ لِكُونِهَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهَا، وَاللَّوْنُ إِذَا زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ، فَمَا لَا تَبْطُلُ دَلَالَتُهُ أَقْوَى وَأَوَّلَى.

فصل: وَمَنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَاسْتَحْيَضَتْ، وَصَارَتْ تَرَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ دَمًا أَسْوَدَ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَمَنْ قَدَّمَ الْعَادَةَ قَالَ: تَجْلِسُ خَمْسَةَ فِي كُلِّ شَهْرٍ، كَمَا كَانَتْ تَجْلِسُ قَبْلَ اسْتِحْضَاةٍ. وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ جَعَلَ^(٢٠) حَيْضَهَا الثَّلَاثَةَ الَّتِي تَرَى الدَّمَ^(٢١) الْأَسْوَدَ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ إِلَّا بِتَجَاوُزِ الدَّمَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَلَا تَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا عَبَّرَ الدَّمَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِحْضَاةٌ. فَلَا تَجْلِسُ فِي الثَّانِي مَا زَادَ عَلَى الدَّمَ الْأَسْوَدَ. فَإِنْ رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَمًا أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا زَادَ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى تَتَكَرَّرَ. لَمْ يُحْيِضْهَا فِي الشَّهْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ إِلَّا خَمْسَةَ، قَدَّرَ عَادَتِهَا. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْعَادَةِ جَلَسَتْهُ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ. أَجْلَسَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ يُفْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَفِي الثَّانِي تَجْلِسُ أَيَّامَ الْعَادَةِ، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلَى مِنَ الشَّهْرِ عِنْدَ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمَنْ قَدَّمَ التَّمْيِيزَ وَلَمْ^(٢٢) يَغْتَبِرْ فِيهِ التَّكَرُّارَ، أَجْلَسَهَا الْعَشْرَةَ/ كُلَّهَا. فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، فَقَالَ الْقَاضِي: تَجْلِسُ الْعَشْرَةَ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ، عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْعَادَةِ تَثْبُتُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْوَدِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجْلِسَ زِيَادَةَ عَلَى عَادَتِهَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يُقَدِّمُ الْعَادَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ جَعَلْنَا الزَّائِدَ عَلَى الْعَادَةِ مِنَ التَّمْيِيزِ حَيْضًا بِتَكَرُّرِهِ، لَجَعَلْنَا النَّاقِصَ عَنْهَا اسْتِحْضَاةً بِتَكَرُّرِهِ، فَكَانَتْ لَا تَجْلِسُ

(١٩) سقط من: م.

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) سقطت الواو من: م.

فيما إذا رَأَتْ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ، أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

فصل: فَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا خَمْسًا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِهَا^(٢٢) فَاسْتَحِضَتْ، فَصَارَتْ تَرَى خَمْسًا^(٢٣) أَسْوَدَ ثُمَّ يَصِيرُ أَحْمَرَ، وَيَتَّصِلُ، فَلِأَسْوَدَ حَيْضٌ بِلَا خِلَافٍ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَةِ وَالتَّمْيِيزِ، وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْأَسْوَدِ أَحْمَرَ، ثُمَّ صَارَ أَسْوَدَ، وَعَبَّرَ، سَقَطَ حُكْمُ الْأَسْوَدِ؛ لِغُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَكَانَ حَيْضُهَا الْأَحْمَرُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ زَمَنَ الْعَادَةِ. وَإِنْ رَأَتْ مَكَانَ الْعَادَةِ أَحْمَرَ، ثُمَّ خَمْسَةُ أَسْوَدَ، ثُمَّ صَارَ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، فَمَنْ قَدَّمَ الْعَادَةَ حَيْضُهَا أَيَّامَ الْعَادَةِ. وَإِذَا تَكَرَّرَ الْأَسْوَدُ، فَقَالَ الْقَاضِي: يَصِيرُ حَيْضًا. وَأَمَّا مَنْ يُقَدِّمُ التَّمْيِيزَ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَسْوَدَ وَخَذَهُ حَيْضًا.

٩٤ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامُ أَلْسِيَّتِهَا، فَإِنَّهَا تَقْعُدُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا فِي كُلِّ شَهْرٍ)

هذه مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ مِنْ أَقْسَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَهِيَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا النَّاسِيَةُ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا، أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً لَوَقْتِهَا وَعَدْدِهَا، وَهذه يُسَمِّيها الْفُقَهَاءُ الْمُتَحَيِّرَةَ. وَالثَّانِيَةُ، أَنْ تُنْسَى عَدْدُهَا، وَتَذْكُرُ وَقْتُهَا. وَالثَّالِثَةُ، أَنْ تَذْكُرَ عَدْدُهَا، وَتُنْسَى وَقْتُهَا.

فَالنَّاسِيَةُ لَهَا، هِيَ الَّتِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ حُكْمَهَا، وَأَنَّهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ، يَكُونُ ذَلِكَ حَيْضُهَا، ثُمَّ تَعْتَمِلُ، وَهِيَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَحَاضَةٌ، تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُطَوِّفُ. وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا تَجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ تَعْرِفُ شَهْرَهَا، وَهوَ مُخَالَفٌ لِلشَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، جَلَسَتْ ذَلِكَ مِنْ شَهْرِهَا، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ شَهْرَهَا، جَلَسَتْ مِنَ الشَّهْرِ الْمَعْرُوفِ، لِأَنَّهُ الْعَالِبُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي النَّاسِيَةِ لَهَا: لَا حَيْضَ لَهَا بَيِّقِينَ، وَجَمِيعَ زَمَانِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي وَتَصُومُ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا. وَلِهَذَا قَوْلُ آخَرٍ، أَنَّهَا تَجْلِسُ الْبَيِّقِينَ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: الْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَا يُمَكِّنُ رَدُّهَا إِلَى

١٢٦ و

(٢٢) في م: «شهر».

(٢٣) في م: «خمسة».

غيرها، فجميع زَمَانِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، «فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ» (١) لِكُلِّ صَلَاةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢). وَلَنَا، مَا رَوَتْ حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ، قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَبِيرَةً شَدِيدَةً. فَمَا تُأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْتَنِي الصَّيَّامَ وَالصَّلَاةَ، قَالَ: «أَتَعْتُ لَكَ الْكَرْسُفَ» (٣)، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ. قُلْتُ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا أُتْبِعُ نَجًّا (٤). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَامَرُكَ أَمْرَيْنِ، أَيُّهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عِنْدِكَ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ» فَقَالَ لَهَا: (٥): «إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ» (٦)، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فِيهِ عِلْمُ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتِ وَاسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَاقْعَلِي، كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، فَإِنْ قَوَيْتِ أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، (٧) ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حَتَّى تَطْهَرِينَ» (٧).

(١-١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب عرق الاستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٩/١، ٩٠. ومسلم، في: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض ٢٦٣/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب [من قال] إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وباب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٦/١، ٦٨. والترمذي، في: باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠٧/١. والنسائي، في: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الطهارة، وفي: باب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبى ٩٨/١، ١٠٠، ١٤٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم، فلم تقف على أيام حيضها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٥/١. والدارمي، في: باب غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٠٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨٢/٦، ٨٣، ١٤١، ١٨٧، ٤٣٤.

(٣) الكرشف: القطن.

(٤) النج: سيلان دم الهدى.

(٥) سقط من: الأصل.

(٦) سقط من: م.

(٧-٧) في الأصل: «ثم تغتسلين حتى تطهرين».

وَتُصَلِّيْنَ الظُّهْرَ وَالْعَصَرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَتَغْتَسِلِينَ لِلصُّبْحِ، فَاقْلُبِي، وَصُومِي إِنْ قَوَيْتِ عَلَى ذَلِكَ». وقال^(٨) رسول الله ﷺ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٩)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا^(١٠) عَنْهُ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(١١). وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا. وَهُوَ بِظَاهِرِهِ يُثَبِّتُ الْحُكْمَ فِي حَقِّ النَّاسِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْهَا، هَلْ هِيَ مُبْتَدَأَةٌ أَوْ نَاسِيَةٌ؟ وَلَوْ افْتَرَقَ الْحَالُ لاسْتَفْصَلَ وَسَأَلَ. وَاحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً أَكْثَرُ، فَإِنَّ حَمَنَةَ امْرَأَةً كَبِيرَةً، كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ. وَلَمْ يَسْأَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَمْيِيزِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْ كَلَامِهَا، مِنْ تَكْثِيرِ الدِّمِّ وَصِفَتِهِ مَا أَغْنَى عَنِ السُّؤَالِ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْأَلْهَا هَلْ لَهَا عَادَةٌ فَرَدُّهَا/ إِلَيْهَا؟ لاسْتَعْنَائِهِ عَنْ ذَلِكَ، لِعِلْمِهِ بِإِيَّاهُ، إِذْ كَانَ مُشْتَهَرًا، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ أُخْتُهَا أُمُّ حَبِيبَةَ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً، وَلِأَنَّ^(١٢) لَهَا حَيْضًا لَا تَعْلَمُ قَدْرَهُ، فَرَدُّهُ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ، كَالْمُبْتَدَأَةِ، وَلِأَنَّهَا لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، فَاشْتَبَهَتْ الْمُبْتَدَأَةَ. وَقَوْلُهُمْ: لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ. قُلْنَا: قَدْ زَالَتْ الْمَعْرِفَةُ، فَصَارَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا^(١٣). وَأَمَّا امْرَأَتُهُ^(١٤) أُمُّ حَبِيبَةَ بِالْفُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنَّمَا هُوَ نَذْبٌ، كَأَمْرِهِ لِحَمَنَةٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ، فَإِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ كَانَتْ مُعْتَادَةً رَدُّهَا إِلَى عَادَتِهَا، وَهِيَ الَّتِي اسْتَفْتَتْهَا أُمُّ سَلَمَةَ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ حَبِيبَةَ إِنَّمَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَأَنْكَرَهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتَهُ هِيَ.

١٢٦ ظ

(٨) في الأصل: «وقال».

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب [من قال] إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٧/١. والترمذي، في: باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠١/١، كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤٣٩/٦.

(١٠) أي: ابن إسماعيل البخاري.

(١١) في سنن الترمذي زيادة: «صحيح».

(١٢) في الأصل: «ولأن».

(١٣) في م: «كالعدم».

(١٤) في الأصل: «أمر».

فصل: قوله: «سَيِّئًا أَوْ سَبِيحًا» الظاهر أنه رَدُّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا^(١٥) ورأيها، فيما يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى عَادَتِهَا أَوْ عَادَةِ نِسَائِهَا، أَوْ مَا يَكُونُ أَشْبَهَ بِكَوْنِهِ حَيْضًا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ خَيْرٌ هَا بَيْنَ سَيِّئٍ وَسَبِيحٍ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ، كَمَا خَيْرَ وَاطِئِ الْحَائِضِ بَيْنَ التَّكْفِيرِ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ، بِدَلِيلِ أَنَّ حَرْفَ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ. وَالْأَوَّلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا مُخَيَّرَةً أَفْضَى إِلَى تَخْيِيرِهَا فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا وَاجِبَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا مُحَرَّمَةً، وَلَيْسَ إِلَيْهَا^(١٦) فِي ذَلِكَ خِيَرَةٌ بِحَالٍ. أَمَّا التَّكْفِيرُ فَفِعْلٌ اخْتِيَارِيٌّ، يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهِ بَيْنَ إِخْرَاجِ دِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ، وَالْوَاجِبُ نِصْفُ دِينَارٍ فِي الْحَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنْ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ. قُلْنَا: وَقَدْ يَكُونُ لِلْاجْتِهَادِ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(١٧). وَ«إِمَّا» كَ «أَوْ» فِي وَضْعِهَا، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ فِي الْأَسْرَى إِلَّا فِعْلُ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ الْأَصْلَحُ.

فصل: وَلَا تَحُلُوا النَّاسِيَةَ مِنْ أَنْ تَكُونَ جَاهِلَةً بِشَهْرِهَا، أَوْ عَالِمَةً بِهِ، فَإِنْ كَانَتْ جَاهِلَةً بِشَهْرِهَا، رَدَدْنَاهَا إِلَى الشَّهْرِ الْهَلَالِيِّ، فَحَيْضَتَاهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةٌ؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ، وَلِأَنَّهُ الْغَالِبُ، فَتَرُدُّ إِلَيْهِ، كَرَدُّهَا إِلَى السَّنِّ وَالسَّبْعِ. وَإِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِشَهْرِهَا، حَيْضَتَاهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ شُهُورِهَا حَيْضَةٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهَا، فَتَرُدُّ إِلَيْهَا، كَمَا تَرُدُّ الْمُعْتَادَةَ إِلَى عَادَتِهَا فِي عَدَدِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنَّهَا مَتَى كَانَ شَهْرُهَا أَقَلَّ مِنْ عَشْرِينَ/يَوْمًا، لَمْ تُحَيْضْ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنَ الْفَاضِلِ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ حَاصَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَنَقَصَ طَهْرُهَا عَنْ أَقَلِّ الطَّهْرِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ. وَهَلْ تَجْلِسُ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، أَوْ بِالتَّحْرِي وَالْاجْتِهَادِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، تَجْلِسُهُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ إِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١٥) فِي م: «وَرَأْيِهِ».

(١٦) فِي م: «لَهَا».

(١٧) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ٤.

قال لِحَمْنَةَ: «تَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا». فَقَدَّمَ حَيْضَهَا عَلَى الطَّهْرِ، ثُمَّ أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي بَقِيَّتِهِ، وَلَأَنَّ^(١٨) الْمُبْتَدَأَةَ تَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، مَعَ أَنَّهُ لَا عَادَةَ لَهَا، فَكَذَلِكَ النَّاسِيَةُ، وَلَأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمُ جِبِلَّةٍ، وَالاسْتِحَاضَةُ عَارِضَةٌ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ، وَجَبَ تَغْلِيْبُ دَمِ الْحَيْضِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي، أَنَّهَا تَجْلِسُ أَيَّامَهَا مِنَ الشَّهْرِ بِالتَّحَرُّي وَالاجْتِهَادِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى اجْتِهَادِهَا فِي الْقَدْرِ بِقَوْلِهِ: «سِتًّا أَوْ سَبْعًا». فَكَذَلِكَ فِي الزَّمَانِ، وَلَأَنَّ لِلتَّحَرُّي^(١٩) مَذْخَلًا فِي الْحَيْضِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُمَيَّزَةَ تُرْجِعُ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ. فَكَذَلِكَ فِي رَمْنِهِ، فَإِنْ تَسَاوَى عِنْدَهَا الزَّمَانُ كُلُّهُ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهَا شَيْءٌ، تَعَيَّنَ إِجْلَاسُهَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ؛ لِغَدَمِ الدَّلِيلِ فِيمَا سِوَاهُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي، النَّاسِيَةُ لِعَدِّهَا دُونَ وَقْتِهَا، كَالَّتِي تَعْلَمُ أَنَّ حَيْضَهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ، وَلَا تَعْلَمُ عَدَدَهُ، فَهِيَ فِي قَدْرِ مَا تَجْلِسُهُ كَالْمُتَحَيِّرَةِ، تَجْلِسُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا تَجْلِسُهَا مِنَ الْعَشْرِ دُونَ غَيْرِهَا، وَهَلْ تَجْلِسُهَا مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ، أَوْ بِالتَّحَرُّي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَإِنْ قَالَتْ: أَعْلَمُ أَنَّنِي كُنْتُ أَوَّلَ الشَّهْرِ حَائِضًا، وَلَا أَعْلَمُ آخِرَهُ. أَوْ أَنَّنِي كُنْتُ آخِرَ الشَّهْرِ حَائِضًا وَلَا أَعْلَمُ أَوَّلَهُ. أَوْ لَا أَعْلَمُ هَلْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ حَيْضِي أَوْ آخِرَهُ؟ حَيْضَتَاهَا الْيَوْمَ الَّذِي عَلِمْتُهُ، وَأَتَمَّتْ بَقِيَّةَ حَيْضِهَا مِمَّا بَعْدَهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَمِمَّا قَبْلَهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِالتَّحَرُّي فِي الثَّالِثَةِ، أَوْ مِمَّا يَلِي أَوَّلَ الشَّهْرِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ، النَّاسِيَةُ لَوَقْتِهَا دُونَ عَدْدِهَا، وَهَذِهِ تَنْتَوِّعُ نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنْ لَا تَعْلَمَ لَهَا وَقْتًا أَصْلًا، مِثْلُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا خَمْسَةُ أَيَّامٍ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ^(٢٠) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ؛ إِمَّا مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ بِالتَّحَرُّي، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ. وَالثَّانِي،

(١٨) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّ».

(١٩) فِي م: «التَّحَرُّي».

(٢٠) سَقَطَ مِنْ: م.

أَنْ تَعْلَمَ / لَهَا وَقْتًا، بِمَثَلِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحِيضُ أَيَّامًا مَعْلُومَةً مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ عَدَدَ أَيَّامِهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ دُونَ غَيْرِهِ، ثُمَّ لَا يَحُلُو عَدَدُ أَيَّامِهَا؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى نِصْفِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، أَوْ لَا يَزِيدُ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى نِصْفِهِ، بِمَثَلِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَهَا سِتَّةُ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أَضَعَفْنَا الزَّائِدَ، فَجَعَلْنَاهُ حَيْضًا بَيِّقِينَ، وَتَجْلِسُ بَقِيَّةَ أَيَّامِهَا بِالتَّحَرِّيِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَفِي الْآخَرِ، مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ، فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الزَّائِدُ يَوْمٌ وَهُوَ السَّادِسُ، فَضَعَفْنَاهُ، وَيَكُونُ الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ حَيْضًا بَيِّقِينَ، لِأَنَّا مَتَى عَدَدْنَا لَهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْعَشْرِ، دَخَلَ فِيهِ الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ، يَبْقَى لَهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا مِنَ الْأَوَّلِ، كَانَ حَيْضُهَا مِنَ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى آخِرِ السَّادِسِ، مِنْهَا يَوْمَانِ حَيْضٌ بَيِّقِينَ، وَالْأَرْبَعَةُ حَيْضٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ طَهْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا بِالتَّحَرِّيِ، فَأَذَاهَا اجْتِنَاهُهَا إِلَى أَنَّهَا مِنَ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَهِيَ كَالَّتِي ذَكَرْنَا. وَإِنْ جَلَسَتْ الْأَرْبَعَةَ مِنَ آخِرِ الشَّهْرِ، كَانَتْ حَيْضًا مَشْكُوكًا فِيهِ، وَالْأَرْبَعَةُ الْأُولَى طَهْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَإِنْ قَالَتْ: حَيْضِي سَبْعَةُ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ. فَقَدْ زَادَتْ يَوْمَيْنِ عَلَى نِصْفِ الْوَقْتِ، فَضَعَفْنَاهُمَا، فَيَصِيرُ لَهَا أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ حَيْضًا بَيِّقِينَ، وَهِيَ مِنَ أَوَّلِ الرَّابِعِ إِلَى آخِرِ السَّابِعِ، وَيَبْقَى لَهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ تَجْلِسُهَا مِنَ أَوَّلِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ^(٢١)، أَوْ بِالتَّحَرِّيِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَيْضًا مَشْكُوكًا فِيهِ، وَيَبْقَى لَهَا ثَلَاثَةُ طَهْرٍ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَسَائِرُ الشَّهْرِ طَهْرٌ. وَحُكْمُ الْحَيْضِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ حُكْمُ الْحَيْضِ الْمُتَيَقِّنِ، فِي تَرْكِ الْعِبَادَاتِ. وَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا نِصْفَ الْوَقْتِ فَمَا دُونَ، فَلَيْسَ لَهَا حَيْضٌ بَيِّقِينَ؛ لِأَنَّهَا مَتَى كَانَتْ تَحِيضُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، اخْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ الْخَمْسَةَ الْأُولَى، وَأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ، وَأَنْ تَكُونَ بَعْضَهَا مِنَ الْأُولَى وَبَاقِيهَا مِنَ الثَّانِيَةِ، فَتَجْلِسُ خَمْسَةَ بِالتَّحَرِّيِ، أَوْ مِنَ أَوَّلِ الْعَشْرِ، عَلَى اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ.

فصل: وَلَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ فِي النَّاسِيَةِ؛ لِأَنَّهَا عَرَفَتْ اسْتِحَاضَتَهَا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكْرَارِ.

فصل: وإذا ذَكَرْتَ النَّاسِيَةَ عَادَتْهَا بَعْدَ جُلُوسِهَا فِي غَيْرِهِ، رَجَعَتْ إِلَى عَادَتِهَا؛ لِأَنَّ تَرْكَهَا لِعَارِضِ النَّسْيَانِ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ. وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ تَرْكَبُ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ عَادَتِهَا، لَزِمَهَا/ إِعَادَتُهَا، وَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرَضِ فِي عَادَتِهَا، فَلَوْ كَانَتْ عَادَتْهَا ثَلَاثَةً مِنْ آخِرِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، فَجَلَسَتْ السَّبْعَةَ الَّتِي قَبْلَهَا مُدَّةً، ثُمَّ ذَكَرَتْ، لَزِمَهَا قَضَاءُ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ الْمَقْرُوضِ فِي السَّبْعَةِ، وَقَضَاءُ مَا صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ فِي الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ حَيْضِهَا.

٩٥ - مسألة؛ قال: (وَالْمُبْتَدَأُ بِهَا الدَّمُ تَحَاطُ، فَتَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَتُغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي. فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً. فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، عَمِلَتْ عَلَيْهِ وَأَعَادَتْ الصَّوْمَ، إِنْ كَانَتْ صَامَتْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ مِرَارٍ لِفَرَضٍ)

هذا التَّوَعُّدُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ؛ وَهِيَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمَيِّزَ، وَهِيَ الَّتِي بَدَأَ بِهَا الْحَيْضُ وَلَمْ تَكُنْ حَاضَتْ قَبْلَهُ؛ وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهَا أَنَّهَا تَجْلِسُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ، وَهِيَ مِمَّنْ يُنْكِنُ أَنْ تَحِيضَ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا تِسْعٌ^(١) سِتِينَ فِصَاعِدًا، فَتَرْكُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ؛ فَإِنْ زَادَ الدَّمُ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، اغْتَسَلَتْ عَقِيبَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَتَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُصَلِّي، وَتَصُومُ. فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لَأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَ، اغْتَسَلَتْ غُسْلًا ثَانِيًا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَصَنَعَتْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ، فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامَ الدَّمِ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ مُتَسَاوِيَةً، صَارَ ذَلِكَ عَادَةً؛ وَعَلِمْنَا أَنَّهَا كَانَتْ حَيْضًا، فَجَبَّ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْ مِنَ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ. قَالَ الْقَاضِي: الْمَذْهَبُ عِنْدِي فِي هَذَا رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. قَالَ: وَأَصْحَابُنَا يَجْعَلُونَ فِي قَدْرِ مَا تَجْلِسُهُ الْمُبْتَدَأَةُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ أَرْبَعَ رَوَايَاتٍ: إِحْدَاهُنَّ، أَنَّهَا تَجْلِسُ أَقْلَ الْحَيْضِ، وَالثَّانِيَةُ غَالِبُهُ، وَالثَّالِثَةُ أَكْثَرُهُ، وَالرَّابِعَةُ عَادَةُ نِسَائِهَا. قَالَ: وَلَيْسَ هَهُنَا مَوْضِعُ الرُّوَايَاتِ، وَلَئِنَّمَا مَوْضِعُ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ الدَّمُ، وَحَصَلَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «سِتْع».

مُسْتَحَاضَةً فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ مَا يُدَلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْأَصْحَابِ؛ فَرَوَى صَالِحٌ، قَالَ: قَالَ أَبِي: أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ الدَّمُ بِالْمَرْأَةِ تَقَعُدُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ. فَظَاهِرٌ^(٢) هَذَا أَنَّهَا تَجْلِسُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ حَيْضِهَا. وَقَوْلُهُ: أَكْثَرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ. يَعْنِي أَنَّ الْعَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ. وَرَوَى حَرْبٌ عَنْهُ/ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قُلْتُ: امْرَأَةٌ أَوَّلَ مَا حَاضَتْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، كَمْ يَوْمًا تَجْلِسُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ يَمِثُّهَا مِنَ النِّسَاءِ مَنْ يَحِضُ^(٣)، فَإِنْ شَاءَتْ جَلَسَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، حَتَّى يَبَيِّنَ لَهَا حَيْضٌ وَوَقْتُ، وَإِنْ أَرَادَتْ الْإِحْتِيَاظَ، جَلَسَتْ يَوْمًا وَاحِدًا، أَوَّلَ مَرَّةٍ حَتَّى تَبَيَّنَ وَقْتُهَا. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالُوا هَذَا، وَقَالُوا هَذَا، فَأَيُّهَا أَخَذْتَ فَهُوَ جَائِزٌ. وَرَوَى الْخَلَّالُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي الْبَكْرِ مُسْتَحَاضٌ، وَلَا تَعْلَمُ لَهَا قُرْعًا، قَالَ: لِنَنْظُرُ قُرْعَ أُمِّهَا أَوْ أُخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، فَلْتَتَرِكِ الصَّلَاةَ عِدَّةَ تِلْكَ الْأَيَّامِ، وَتَغْتَسِلَ وَتُصَلِّيَ. قَالَ حَنْبَلٌ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا حَسَنٌ. وَاسْتَحْسَنَهُ جِدًّا. وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ بِهِ، وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ. وَرَوَى عَنْ أَحَدٍ: أَنَّهَا تَجْلِسُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ يَمِثُّ مَا ذَكَرَ الْحَرْقِيُّ؛ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ جَمِيعَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَرَى الدَّمَ فِيهَا إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ، فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ الدَّمِ حَيْضٌ مَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ اسْتِحَاضَةً، فَكَذَلِكَ أَثْنَاؤُهُ، وَلَأَنَّا حَكَمْنَا بِكَوْنِهِ حَيْضًا، فَلَا نَنْقُضُ مَا حَكَمْنَا بِهِ بِالتَّجْوِيزِ، كَمَا فِي الْمُعْتَادَةِ، وَلَأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمُ جَبِلَةٍ، وَالِاسْتِحَاضَةُ دَمُ غَارِضٍ لِمَرَضٍ غَرَضٌ؛ وَعَرِيقُ انْقِطَاعِ، وَالْأَصْلُ فِيهَا الصَّحَّةُ وَالسَّلَامَةُ، وَأَنَّ دَمَهَا دَمُ الْجَبِلَةِ دُونَ الْعِلَّةِ. وَلَنَا، أَنَّ فِي إِجْلَاسِهَا أَكْثَرَ مِنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ حُكْمًا بِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهَا مِنْ عِبَادَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا؛ فَلَمْ يُحْكَمْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، كَالْمُعْتَدَةِ لَا يُحْكَمْ بِبِرَاءَةِ ذِمَّتِهَا مِنَ الْعِدَّةِ بِأَوَّلِ حَيْضَةٍ، وَلَا يَلْزَمُ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ،

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وُظَاهِر».

(٣) فِي م: «يَحِضُّنَ».

لأنَّها اليَقِينُ، فلو لم نُجْلِسْها ذلك أَدَى إلى أَنْ لَا نُجْلِسْها أصْلاً؛ ولأنَّها مِمَّنْ لَا عَادَةَ لها وَلَا تُمَيِّزُ، فلم تُجْلِسْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، كَالنَّاسِيَةِ.

فصل: وَالْمَنْصُوصُ فِي الْمُتَبَدِّءِ اعْتِبَارُ التَّكْرَارِ ثَلَاثًا، فعلى هذا لَا تَنْتَقِلُ عَنِ الْيَقِينِ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ، وَقَدْ نَصَّ فِي الْمُعْتَادَةِ تَرَى الدَّمَ زِيَادَةً عَلَى عَادَتِهَا عَلَى جُلُوسِهَا الزَّائِدَ بِمَرَّتَيْنِ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنْهُ، فَكَذَا هُنَا، وَقَدْ مَضَى تَوْجِيهُهُمَا. وَعَلَى الرَّوَایَاتِ كُلِّهَا، إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ فَمَا دُونَ، وَكَانَ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ، انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، وَعَمِلَتْ عَلَيْهِ، وَصَارَ ذَلِكَ عَادَةً لَهَا، وَأَعَادَتْ مَا صَامَتْهُ مِنَ الْفَرْضِ فِيهِ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتْهُ فِي حَيْضِهَا.

١٢٩ و

فصل: وَإِنْ انْقَطَعَ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ مُخْتَلِفًا، فَفِي شَهْرِ انْقَطَعَ عَلَى سَبْعٍ، وَفِي شَهْرِ عَلَى سِتٍّ، وَفِي شَهْرِ عَلَى خَمْسٍ، نَظَرْتُ إِلَى أَقَلِّ ذَلِكَ، وَهُوَ الْخَمْسُ، فَجَعَلْتُهُ حَيْضًا، (وَمَا زَادَ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ حَيْضًا)، حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ التَّكْرَارُ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ جَاءَ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ سِتًّا أَوْ أَكْثَرَ، صَارَتْ السِّتَّةُ حَيْضًا؛ لِتَّكْرَارِهَا^(٥) ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي السَّابِعِ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا. وَمَنْ قَالَ بِإِجْلَاسِهَا سِتًّا أَوْ سَبْعًا، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَّكْرَارٍ، وَلَا تَجْلِسُ مَا زَادَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ، وَلِذَلِكَ مَنْ أَجْلَسَهَا عَادَةً نِسَائِهَا، فَإِنَّهُ يُجْلِسُهَا مَا وَافَقَ عَادَتَهُنَّ، مِنْ غَيْرِ تَّكْرَارٍ.

فصل: وَمَتَى أَجْلَسْنَاهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً، أَوْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، أَوْ عَادَةً نِسَائِهَا، قَرَأْتُ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجَلْ لِزَوْجِهَا وَطُوحَا فِيهِ حَتَّى يَنْقَطِعَ، أَوْ يَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا احْتِمَالًا ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا أَمَرْنَاهَا بِالصَّوْمِ فِيهِ وَالصَّلَاةِ احْتِيَاظًا بِرَأْيِ دِمَّتِهَا، فَيَجِبُ تَرْكُ وَطِئِهَا احْتِيَاظًا أَيْضًا. وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ، وَاعْتَسَلَتْ، حَلَّ وَطُوحَا. وَهَلْ يُكْرَهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا، لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهَا رَأَتْ النِّقَاءَ الْخَالِصَ، أَشْبَهَ غَيْرَ الْمُتَبَدِّءِ. وَالثَّانِيَةُ، يُكْرَهُ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ مُعَاوَدَةَ الدَّمِ، فَكُرِّهَ وَطُوحَا، كَالنَّفْسَاءِ إِذَا انْقَطَعَ دُمُّهَا لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا. فَإِنْ عَاوَدَهَا

(٤-٤) سقط من: الأصل.

(٥) في م: ولتكررها.

الدَّمُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ، لَمْ يَطَأْهَا، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ زَمَنٌ صَادَفَ زَمَنَ الْحَيْضِ، فَلَمْ يَجُزِ الْوَطْءُ فِيهِ كَمَا لَمْ يَنْقَطِعْ. وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ بِوَطْئِهَا. قَالَ الْحَلَالُ: الْأَخْوَطُ فِي قَوْلِهِ، عَلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ دُونَ الْأَنْفُسِ الثَّلَاثَةِ، أَنَّهُ لَا يَطْوَها.

٩٦ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ، فَقَدْثَ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتًّا أَوْ سَبْعًا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ)

قَوْلُهُ: «اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ». يَعْنِي زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ. وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَتَمَيَّزْ». يَعْنِي لَمْ يَكُنْ دُمُهَا مُنْفَصِلًا، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. فَهَذِهِ حُكْمُهَا، أَنْ تَجْلِسَ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً. وَقَدْ ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ عِلَّتَهُ، وَهِيَ أَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضُّنَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَيْضَ هَذِهِ كَحَيْضِ غَالِبِ النِّسَاءِ، فَيَجِبُ رَدُّهَا إِلَيْهِ، كَرَدِّهَا فِي الْوَقْتِ إِلَى حَيْضَةٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ، وَعَنْ أَحَدٍ أَنَّهَا تَجْلِسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَقِينُ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَلَا تَزُولُ عَنِ الْيَقِينِ بِالشَّكِّ. وَعَنْ رِوَايَةِ ثَالِثَةٍ: أَنَّهَا تَجْلِسُ/ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ زَمَانُ الْحَيْضِ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِيهِ جَلَسَتْهُ، كَالْمُعْتَادَةِ. وَعَنْهُ أَنَّهَا تَجْلِسُ عَادَةً نِسَائِهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءَ، وَالْقَوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا تُشَبِّهُهُنَّ فِي عَادَتِهِنَّ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا إِلَى سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ، وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْيَقِينِ، وَلَا إِلَى عَادَةِ نِسَائِهَا، وَلَا إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ تُرَدُّ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِ النِّسَاءِ فِي وَقْتِهَا؛ لِكُونِهَا تَجْلِسُ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؛ فَكَذَلِكَ فِي عَدَدِ أَيَّامِهَا، وَبِهَذَا يَبْطُلُ مَا ذَكَرْنَاهُ لِلْيَقِينِ، وَلِعَادَةِ نِسَائِهَا.

فصل: وهل تُرَدُّ إِلَى ذَلِكَ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ أَوِ الثَّانِي؟ الْمَنْصُوصُ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ إِلَى سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحِضَّهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْتَحَاضَةً. فَأَوَّلَى أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُنْتَقَلَ إِلَيْهَا فِي الشَّهْرِ الثَّانِي بغير تَكَرُّارٍ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا اسْتِحَاضَتَهَا، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكَرُّارِ فِي حَقِّهَا.

فصل: وإن كانت التي استمر بها الدم مُمَيَّزَةً، على ما ذَكَرْنَاهُ فيما مَضَى، جَلَسَتْهُ ^(١) بِالْتَّمِيْزِ فيما بعدَ الأشْهُرِ الثلاثةِ، وتَجْلِسُ في الثَّلَاثَةِ اليَقِيْنَ يوماً وليلةً، إِلَّا أَنْ نَقُولَ: العَادَةُ تُثَبِّتُ بَمَرَّتَيْنِ، فَإِنَّهَا تُعَوِّدُ إِلَى التَّمْيِيزِ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ، وَيُعْمَلُ بِهِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: وعن أحمدَ أَنَّهَا تُرَدُّ إِلَى التَّمْيِيزِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا بَدَأَ بِهَا الْحَيْضُ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ، وَلَمْ تَعْرِفْ أَيَّامَهَا، قَعَدْتُ إِنْ بَقِيَ الدَّمُ إِذَا أَقْبَلَ سَوَادُهُ وَغِلْظُهُ وَرِيحُهُ ^(٢)، فَإِذَا أَذْبَرَ وَصَفَا وَذَهَبَ رِيحُهُ، صَلَّتْ وَصَامَتْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ مُمَيَّزَةٌ، فَتُرَدُّ إِلَى تَمْيِيزِهَا، كَمَا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ، وَلَا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ فِي التَّمْيِيزِ بَعْدَ أَنْ تَعْلَمَ كَوْنُهَا مُسْتَحَاضَةً، عَلَى مَا نَصَرْنَاهُ. وقال القاضي: لَا تَجْلِسُ مِنْهُ إِلَّا مَا تَكَرَّرَ. فعلى هذا إِذَا رَأَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةً أَحْمَرَ ثُمَّ خَمْسَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، جَلَسَتْ زَمَانَ الْأَسْوَدِ، فَكَانَ حَيْضُهَا، وَالباقى مُسْتَحَاضَةً. وهل تَجْلِسُ زَمَانَ الْأَسْوَدِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثِ أَوِ الرَّابِعِ؟ يُخْرِجُ ذَلِكَ عَلَى الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ. وَلَوْ رَأَتْ عَشْرَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ خَمْسَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالثَّانِي قَبْلُهَا، فَإِنْ اتَّصَلَ الْأَسْوَدُ، وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَلَيْسَ لَهَا تَمْيِيزٌ، وَتُحِيضُهَا مِنَ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِدَمِ الْحَيْضِ. وَلَوْ رَأَتْ أَقْلَ مِنْ يَوْمٍ دَمًا أَسْوَدَ، فَلَا تَمْيِيزَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْأَسْوَدَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، لِقِلَّتِهِ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ. وَإِنْ رَأَتْ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ أَحْمَرَ كُلَّهُ، وَفِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ خَمْسَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ وَاتَّصَلَ، وَفِي الْخَامِسِ كُلَّهُ أَحْمَرَ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ اليَقِيْنَ، وَفِي الرَّابِعِ أَيَّامَ الدَّمِ الْأَسْوَدِ، وَفِي الْخَامِسِ تَجْلِسُ خَمْسَةً أَيَّامًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ صَارَتْ مُعْتَادَةً. وقال القاضي: لَا تَجْلِسُ مِنَ الرَّابِعِ إِلَّا اليَقِيْنَ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِثُبُوتِ العَادَةِ بِمَرَّتَيْنِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يُقَدَّرُ فِيهَا أَنَّهَا لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ، لَجَلَسَتْ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ، فَكَذَا ههنا. وَمَنْ لَمْ يُعْتَبَرِ التَّكْرَارُ فِي التَّمْيِيزِ فَهَذِهِ مُمَيَّزَةٌ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْمُمَيَّزَةَ تَجْلِسُ بِالْتَّمْيِيزِ

و ١٣٠

(١) فِي م: «جَلَسَتْ».

(٢) سَقَطَتْ وَאוِ الْعُطْفُ مِنْ: الْأَصْلِ.

في الشهر الثاني، قال إنها تجلس الدم الأسود في الشهر الثالث؛ لأنها لا تعلم أنها مميزة قبله، ولو رأت في شهر خمسة أسود، ثم صار أحمر واتصل، وفي الثاني كذلك، وفي الثالث كله أحمر، والرابع رأت خمسة أحمر، ثم صار أسود واتصل، جلست اليقين من الأشهر الثلاثة، والرابع لا تميز لها فيه، فتصير فيه إلى ستة أيام أو سبعة، في أشهر الروايات، إلا أن تقول: العادة تثبت بمرتين، فتجلس من الثالث والرابع خمسة خمسة. وقال القاضي: لا تجلس في الأشهر الأربعة إلا اليقين. وهذا بعيد؛ لما ذكرناه. ولو كانت رأت في الرابع خمسة أسود، والياقي كله أحمر، صار عادة بذلك.

٩٧ - مسألة: قال: (والصفرة والكدرة في أيام الحيض من الحيض)

يعنى إذا رأت في أيام عاديها صفرة أو كدرة، فهو حيض، وإن رآته بعد أيام حيضها، لم يعتد به. نص عليه أحمد. وبه قال يحيى الأنصارى، وربيعة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وعبد الرحمن بن مهدي، والثاقبي، وإسحاق. وقال أبو يوسف، وأبو ثور: لا يكون حيضاً، إلا أن يتقدمه دم أسود؛ لأن أم عطية، وكانت بايعت النبي ﷺ، قالت: كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الغسل شيئاً. ^{١٣} ظ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، ^(١) وَقَالَ: بَعْدَ الطَّهْرِ. وَلَنَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ ^(٢)، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ الصَّفْرَةَ وَالْكَدْرَةَ، وَرَوَى الْأَثَرُمُ، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا كَانَتْ تَبْعُثُ إِلَيْهَا النِّسَاءَ بِالْدَّرَجَةِ ^(٣) فِيهَا الْكَرْسُفُ،

(١) في: باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٣/١. كما أخرجه البخاري، في: باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٩/١. والنسائي، في: باب الصفرة والكدرة، من كتاب الحيض. المجتبى ١٥٣/١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٢/١. والدارمي، في: باب الطهر كيف هو، وباب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢١٤/١، ٢١٥. (٢) سورة البقرة ٢٢٢.

(٣) بكسر الدال وفتح الراء: جمع دُرَج، وهو كالسقط الصغير، تضع فيه المرأة خِفَ متاعها وطيبها. النهاية ١١١/٢.

فيها الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ، فتقول: لا تَعَجَّلَنَّ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ^(٤) تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ. وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَا بَعْدَ الطَّهْرِ وَالْاِغْتِسَالِ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كُنَّا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ حَيْضًا^(٥). مَعَ قَوْلِهَا الْمُتَقَدِّمِ، الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فصل: وَحُكْمُ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ حُكْمُ الدِّمِ الْعَبِيطِ^(٦) فِي أَنَّهَا فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ، وَتَجْلِسُ مِنْهَا الْمُبْتَدَأَةُ كَمَا تَجْلِسُ مِنْ غَيْرِهَا. وَإِنْ رَأَتْهَا فِيمَا بَعْدَ الْعَادَةِ فَهُوَ كَمَا لَوْ رَأَتْ غَيْرَهَا عَلَى مَاسِيَاتِي ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَإِنْ طَهَّرَتْ ثُمَّ رَأَتْ كُدْرَةً أَوْ صُفْرَةً، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا لِخَبَرِ أُمِّ عَطِيَّةٍ وَعَائِشَةَ، وَقَدْ رَوَى النَّجَّادُ^(٧)، بِإِسْنَادِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: كُنَّا فِي حِجْرِهَا مَعَ بَنَاتٍ يَنْتَهَا^(٨)، فَكَانَتْ إِحْدَانَا تَطْهَرُ ثُمَّ تُصَلِّي، ثُمَّ تُكْسُ بِالصُّفْرَةِ الْيَسِيرَةِ، فَتَسْأَلُهَا، فَتَقُولُ: اعْتَزِلِي الصَّلَاةَ حَتَّى لَا تَرَيْنَ إِلَّا الْبَيَاضَ خَالِصًا^(٩) وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَقَوْلُ عَائِشَةَ وَأُمِّ عَطِيَّةٍ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ أَسْمَاءَ. وَقَالَ الْقَاضِي: مَعْنَى هَذَا أَنَّهَا لَا تُلْتَفَتُ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ، وَقَوْلُ أَسْمَاءَ فِيمَا إِذَا تَكَرَّرَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٨ - مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَيُسْتَمْتَعُ مِنَ الْحَائِضِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الِاسْتِمْتَاعَ مِنَ الْحَائِضِ فِيمَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَدُونَ الرُّكْبَةِ جَائِزٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْوَطْءُ فِي الْفَرْجِ مُحَرَّمٌ بِهِمَا. وَاخْتَلَفَ فِي الِاسْتِمْتَاعِ بِمَا بَيْنَهُمَا؛

(٤) انظر ما تقدم في صفحة ٣٩١.

(٥) أخرجه البيهقي، في: باب الصفرة والكدره تراهما بعد الطهر، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٣٧/١.

(٦) دم عبيط: طرى خالص لا خلط فيه.

(٧) أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاشي الحنبل، كان مكثراً من الحديث، توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. الباب ٢١٣/٣، ٢١٤، طبقات الحنابلة ٧/٢-١٢.

(٨) عند البيهقي: «أحياها».

(٩) أخرجه البيهقي، في: باب الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٣٦/١.

فذهب أحمد، رَحِمَهُ اللهُ إلى إِبَاحَتِهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ، وَعَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ،
وَالثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَنَحْوَهُ قَالَ الْحَكَمُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَضَعَ عَلَى فَرْجِهَا
ثَوْبًا مَا لَمْ يَدْخُلْهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُبَاحُ؛ لِمَا رَوَى عَنْ
عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَوِّرُ، فَيُبَايِعُنِي وَأَنَا حَائِضٌ. رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ^(١). وَعَنْ عَمْرِو، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ
وَهِيَ / حَائِضٌ، فَقَالَ: «فَوْقَ الْإِزَارِ»^(٢). وَلَنَا، قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ
فِي الْمَحِيضِ﴾^(٣)، وَالْمَحِيضُ: اسْمٌ لِمَكَانِ الْحَيْضِ^(٤)، كَالْمَقِيلِ وَالْمَيْبِتِ،
فَتَحْصِيصُهُ مَوْضِعَ الدَّمِ بِالْإِعْتِزَالِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِيمَا عَدَاهُ. فَإِنْ قِيلَ: بَلِ
الْمَحِيضُ الْحَيْضُ، مُصَدَّرٌ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَيْضًا وَمَحِيضًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِ
الْآيَةِ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾. وَالْأَذَى: هُوَ الْحَيْضُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَرْمِزْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾^(٥). قُلْنَا: اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ،
وَلِإِزَادَةِ مَكَانِ الدَّمِ أَرْجَعَ، بِدَلِيلِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْحَيْضُ لَكَانَ أَمْرًا
بِإِعْتِزَالِ النِّسَاءِ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَالْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ. وَالثَّانِي، أَنَّ سَبَبَ
تُرْوَالِ الْآيَةِ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ اعْتَزَلُوهَا، فَلَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ
يُشَارِبُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبَيْتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ فَتَنَزَّلَتْ
هَذِهِ الْآيَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي

(١) في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفي: باب في غسل المحكف، من كتاب الاعتكاف.
صحيح البخاري ٨٢/١، ٦٣/٣. كما أخرجه مسلم، في: باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب
الحيض. صحيح مسلم ٢٤٢/١. وأبو داود، في: باب في الرجل يصيب منها مادون الجماع من كتاب
الطهارة. سنن أبي داود ٦١/١. والترمذي، في: باب ما جاء في مباشرة الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة
الأحوذى ٢١٤/١. وابن ماجه، في: باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن
ماجه ٢٠٨/١. والدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة: سنن الدارمي ٢٤٤/١. والإمام
أحمد، في: المسند ٥٥/٦، ١٣٤، ١٤٣، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٢، ٢٠٩، ٢٣٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٤/١. كما أخرجه عائشة عن رضى الله عنها، في: المسند ٧٢/٦.

(٣) سورة البقرة ٢٢٢.

(٤) في الأصل: «الدَّم».

(٥) سورة الطلاق ٤.

«صَحِيحِهِ»^(٦)، وهذا تفسِيرٌ لِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَتَحَقَّقُ مَخَالَفَةُ الْيَهُودِ بِحَمْلِهَا عَلَى إِرَادَةِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُوَافِقاً لَهُمْ، وَمِنَ السُّنَنِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النِّكَاحِ»، وَرَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: «اجْتَنِبْ مِنْهَا شَعَارَ الدِّمِ»^(٧). وَلَأنَّهُ مَنَعَ الْوَطْءَ لِأَجْلِ الْأَذَى، فَاخْتَصَّ مَحَلَّهُ^(٨) كَالدُّبْرِ، وَمَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ دَلِيلٌ عَلَى جُلِّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، لَا عَلَى تَحْرِيمِ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَتْرُكُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الْمُبَاجِ تَقْذُراً، كَتَرَكِهِ أَكْلَ الضُّبِّ وَالْأَرْبِ، وَقَدْ رَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئاً أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا ثَوْباً^(٩)، ثُمَّ مَازَكَرَنَاهُ مَنْطُوقٌ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَفْهُومِ.

فصل: فَإِنْ وَطِئَ الْحَائِضُ فِي الْفَرْجِ أَثِمَ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْكُفَّارَةِ رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، يَجِبُ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، بِإِسْنَادِهِمَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفَ دِينَارٍ»^(١٠). وَالثَّانِيَةُ، لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ،

(٦) في: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها... إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٦/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب [في] مؤاكلة الحائض ومجامعتها، من كتاب الطهارة، وفي: باب في إتيان الحائض ومباشرتها، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٥٩/١، ٤٩٩. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مؤاكلة الحائض وسورها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١١/١.

(٧) أخرجه الدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٤٣/١.

(٨) في م: «مكانه».

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦١/١.

(١٠) أخرجه أبو داود، في: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة، وفي: باب كفارة من أتى حائضاً، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٦٠/١، ٥٠٠. والنسائي في: باب ما يجب على من أتى حليته في حال حيضتها مع علمه بنهي الله عز وجل عن وطئها، من كتابي الطهارة والحيض. المنجى ١٢٥/١، ١٥٤. كما أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في كفارة إتيان الحائض من أبواب الطهارة. عارضة الأخوذى ٢١٨/١. وابن ماجه، في: باب في كفارة من أتى حائضاً، وباب من وقع على امرأته وهي حائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٠/١، ٢١٣. والدارمي، في: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٥٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٥/١.

وأكثر أهل العلم؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى / كَاهِنًا فَصَدَقَهُ بِمَا قَالَ، أَوْ أَتَى امْرَأَةً^(١١) فِي دُبُرِهَا، أَوْ أَتَى حَائِضًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه^(١٢)، ولم يذكر كفارة، ولأنه وطء نهي عنه لأجل الأذى، فأشبهه الوطء في الذُّبُرِ. وللشافعي قولان كالروائتين. وحديث الكفارة مداره على عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقد قيل لأحمد: في نفسك منه شيء؟ قال: نعم، ولأنه^(١٣) من حديث فلان. أظنه قال: عبد الحميد. وقال: لو صحَّ ذلك الحديث عن النبي ﷺ كُنَّا نَرَى عليه الكفارة. وقال في موضع: ليس به بأس، وقد روى الناس عنه. فاختلاف الرواية في الكفارة مبني على اختلاف قول أحمد في الحديث. وقد روى عن أحمد أنه قال: إن كانت له مقدرة تصدَّق بما جاء عن النبي ﷺ. وقال أبو عبد الله ابن حامد: كفارة وطء الحائض تسقط بالعجز عنها، أو عن بعضها، ككفارة الوطء في رمضان.

فصل: وفي قدر الكفارة روايتان: إحداهما، أنها دينار، أو نصف دينار، على سبيل التَّخْيِيرِ، أيُّهُمَا أَخْرَجَ أَجْزَاهُ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. والثانية، أن الدِّمَ إِنْ كَانَ أَحْمَرَ فَهِيَ دِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ، فَنِصْفُ دِينَارٍ. وهو قول إسحاق، وقال النَّحَّيْجِيُّ: إِنْ كَانَ فِي قَوْرِ الدِّمِّ دِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ فَنِصْفُ دِينَارٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ دِمًا أَحْمَرَ فِدِينَارٌ، وَإِنْ كَانَ دِمًا^(١٤) أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ». رواه التِّرْمِذِيُّ^(١٥). والأوَّلُ أَصَحُّ. قال أبو داود: الرواية

(١١) في م: «امراته».

(١٢) في: باب النبي عن إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. كما أخرجه الترمذی، في: باب ماجاء في كراهية إتيان الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١٧/١. والدارمی، في: باب من أتى امرأته في دبرها، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ٢٥٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٠٨/٢، ٤٢٩، ٤٧٦.

(١٣) في م: «ولأنه».

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في: باب ماجاء في الكفارة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢١٨/١. كما أخرجه الدارمی، في: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ٢٥٥/١.

الصَّحِيحَةُ قَالَ (١٦): «يَتَصَدَّقُ بِدَيْنَارٍ أَوْ نِصْفِ (١٧) دَيْنَارٍ» (١٨). وَلَئِنَّهُ حُكِمَ تَعَلَّقَ بِالْحَيْضِ، فَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، كَسَائِرِ أَحْكَامِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْءٍ وَنِصْفِهِ؟ قُلْنَا: كَمَا يُخَيَّرُ الْمُسَافِرُ بَيْنَ قَصْرِ الصَّلَاةِ وَإِمَامِيهَا، فَأَيُّهُمَا فَعَلَ كَانَ وَاجِبًا، كَذَا ههنا.

فصل: وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ طَهْرِهَا، وَقَبْلَ غُسْلِهَا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَقَالَ قَتَادَةُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: عَلَيْهِ نِصْفُ دَيْنَارٍ. وَلَوْ وَطِئَ فِي حَالِ جَرَيَانِ الدَّمِ، لَزِمَهُ دَيْنَارٌ؛ لِأَنَّهُ حَكِمَ تَعَلَّقَ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ، فَتَبَّتْ قَبْلَ الْغُسْلِ، كالتَّحْرِيمِ. وَلَنَا، أَنَّ وَجُوبَ الْكَفَّارَةِ بِالشَّرْعِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِهَا الْخَبَرُ فِي الْحَائِضِ، وَغَيْرِهَا لَا يُسَاوِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَدَى الْمَانِعَ مِنْ وَطْئِهَا قَدْ زَالَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَمَا ذَكَرُوهُ يُبْطِلُ بِمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَطْأُ حَائِضًا، فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْحَيْضِ، وَلَا تَجِبُ فِي غَيْرِهِ.

و ١٣٢

فصل: وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهَا، تَجِبُ؛ لِغُيُومِ الْخَبَرِ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْوُطْءِ، أَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ الْوُطْءِ فِي الصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ. وَالثَّانِي، لَا تَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفَى لِمَنْتَى عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ» (١٩). وَلِأَنَّهَا تَجِبُ لِمَحْوِ الْمَأْثِمِ، فَلَا تَجِبُ مَعَ النِّسْيَانِ، كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ وَطِئَ طَاهِرًا، فَحَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْئِهِ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. وَعَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى، عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ، قَالَ: لَوْ وَطِئَ الصَّبِيَّ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ؛ لِغُيُومِ الْخَبَرِ، وَقِيَاسًا عَلَى كَفَّارَةِ الْإِحْرَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ التَّكْلِيفِ لَا تُثَبَّتُ فِي حَقِّهِ، وَهَذَا مِنْ فُرُوعِهَا، فَلَا تُثَبَّتُ.

فصل: وَهَلْ تَلْزَمُ الْمَرْأَةُ كَفَّارَةٌ؟ الْمَنْصُوصُ أَنَّ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي امْرَأَةٍ غَرَّتْ زَوْجَهَا: إِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ وَعَلَيْهَا. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَطْءٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ،

(١٦) سقط من: م.

(١٧) في م: «نصف».

(١٨) انظر: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٠/١.

(١٩) أخرجه ابن ماجه، في: باب طلاق المكره والناسي، من كتاب الطلاق، بلفظ مقارب. سنن ابن ماجه

٦٥٩/١. وانظر: إرواء الغليل ١٢٣/١.

فَأَوْجِبَهَا عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُطَاوِعَةِ، كَكْفَارَةِ الْوُطْءِ فِي الْإِحْرَامِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي
وُجُوبِهَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِإِجْبَائِهَا عَلَيْهَا،
وَأَمَّا يَتَلَقَّى الْوُجُوبُ مِنَ الشَّرْعِ. وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ غَيْرَ عَالِمَةٍ، فَلَا كَفَّارَةَ
عَلَيْهَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفَى لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا
عَلَيْهِ».

فصل: والنَّفَسَاءُ كَالْحَائِضِ فِي هَذَا؛ لِأَنَّهَا تُسَاوِيهَا فِي سَائِرِ أَحْكَامِهَا، وَيُجْزَى
نِصْفُ دِينَارٍ مِنْ أَى ذَهَبٍ كَانَ إِذَا كَانَ صَافِياً مِنَ الْعِشِّ، وَيَسْتَوِي تَبْرَهُ وَمَضْرُوبُهُ،
لِوُقُوعِ الْأَسْمِ عَلَيْهِ. وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ قِيمَتِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، يَجُوزُ؛ لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْمَالِ، عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ مِنَ الْمَالِ، فَجَازَ
بَأَى مَالٍ كَانَ، كَالْإِخْرَاجِ وَالْجِزْيَةِ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ كَفَّارَةٌ، فَاخْتَصَّ بَعْضُ
أَنْوَاعِ الْمَالِ، كَسَائِرِ الْكُفَّارَاتِ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ هَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ مَكَانَ
الدِّينَارِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى إِخْرَاجِهَا عَنْهُ فِي الرِّكَاعَةِ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ؛ لَمَا
ذَكَرْنَا، وَلِأَنَّهُ حَقٌّ يُجْزَى فِيهِ أَحَدُ الثَّمَنَيْنِ، فَأَجْزَأُ فِيهِ الْآخَرُ، كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.
وَمَصْرُفُ هَذِهِ/ الْكُفَّارَةِ إِلَى مَصْرِفِ سَائِرِ الْكُفَّارَاتِ؛ لِكُونِهَا كَفَّارَةً، وَلِأَنَّ
الْمَسَاكِينَ مَصْرِفُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مِنْهَا.

ظ ١٣٢

٩٩ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا، فَلَا تُوطَأُ حَتَّى تَغْتَسِلَ)

وَجُمَلَتُهُ أَنَّ وَطْءَ الْحَائِضِ قَبْلَ الْغُسْلِ حَرَامٌ، وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ
الْعِلْمِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: هَذَا كَالْإِجْمَاعِ مِنْهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُذِيُّ: لَا
أَعْلَمُ فِي هَذَا اخْتِلَافاً^(١). وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ، حَلَّ
وَطْؤُهَا، وَإِنْ انْقَطَعَ لِذَوْنِ ذَلِكَ، لَمْ يُبَحَّ حَتَّى تَغْتَسِلَ، أَوْ تَتَيَمَّمَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا
وَقْتُ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْوُطْءِ كَالْجَنَابَةِ^(٢). وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ
تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ

(١) فِي م: «خِلَافاً».

(٢) فِي م: «بِالْجَنَابَةِ».

الله^(٣). يعنى إذا اغتسلن. هكذا فسره ابن عباس. ولأن الله تعالى قال فى الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٤). فأثنى عليهم، فبدل على أنه فعل منهم أثنى عليهم به، وفعلهم هو الاغتسال دون انقطاع الدم، فشرط لإباحة الوطء شرطين: انقطاع الدم، والاعتسال، فلا يُباح إلا بهما، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَبَلَوْا إِلْتِمَامِي حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٥). لما اشترط لدفع المال إليهم بلوغ النكاح والرشد لم يُبح إلا بهما. كذا ههنا، ولأنها ممنوعة من الصلاة لحديث الحنفي، فلم يُبح وطؤها كما لو انقطع لأقل الحيض. وماذكروه من المعنى منقوض بما إذا انقطع لأقل الحيض، ولأن حديث الحنفي أكد من حديث الجنابة، فلا يصح قياسه عليه.

١٠٠ - مسألة؛ قال: (ولا ثوطاً مستحاضة إلا أن يخاف على نفسه)

اختلف^(١) عن أحمد، رحمه الله، فى وطء المستحاضة، فروى ليس له وطؤها إلا أن يخاف على نفسه الوقوع فى محذور. وهو مذهب ابن سيرين، والشَّعْبِيّ، والنَّخَعِيّ، والحاكِم^(٢)؛ لما روى الحلال، بإسناده، عن عائشة، أنها قالت: المستحاضة لا يَغْشَاهَا رَوْجُهَا^(٣). ولأن بها أذى، فيحرم وطؤها كالحائض؛ فإن الله تعالى منع وطء الحائض معللاً بالأذى بقوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾. أمر باعتزالهن عقيب الأذى مذكوراً بقاء التعقيب، ولأن الحكم إذا ذكر مع وصف يقتضيه ويصلح له، علل به، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

و ١٣٢

(٣) سورة البقرة ٢٢٢.

(٤) لم يرد فى م: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾.

(٥) سورة النساء ٦.

(١) أى: النقل.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى، ابن البيع، الشافعى الحاكم الحافظ، صاحب التصانيف فى علوم الحديث، توفى سنة خمس وأربعمئة. طبقات الشافعية الكبرى ١٥٥/٤ - ١٧١.

(٣) أخرجه البيهقى، فى: باب صلاة المستحاضة واعتكافها... إلخ، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٢٩/١.

فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٤) وَالْأَذَى يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عَلَّةٌ. فَيُعْلَلُ بِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، فَيُثْبِتُ التَّخْرِيمَ فِي حَقِّهَا. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ إِبَاحَةً وَطِئَهَا مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ^(٥). وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ؛ لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(٦) عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا. وَقَالَ^(٧): كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا. وَلَأَنَّ حَمْنَةَ كَانَتْ تَحْتَ طَلْحَةَ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَحْكَامِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَبَيَّنَّهُ لَهَا. وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي مَخْطُورٍ إِنْ تَرَكَ الْوَطْءَ، أُبَيِّحَ عَلَى الرَّوَائِثِ، لِأَنَّ حُكْمَهُمَا أَخَفُّ مِنْ حُكْمِ الْحَائِضِ، وَلَوْ وَطِئَهَا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ بِإِبَاحِهَا فِي حَقِّهَا، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْحَائِضِ لَمَا بَيْنَمَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ. وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا، أُبَيِّحَ وَطُوعًا مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا، أَشَبَّهُ سَلَسَ الْبَوْلَ.

١٠١ - مسألة: قال: (وَالْمُبْتَلَى بِسَلْسِ الْبَوْلِ، وَكَثْرَةِ الْمَذْيِ، فَلَا يَنْقَطِعُ، كَالْمُسْتَحَاضَةِ، يَتَوَصَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، بَعْدَ أَنْ يَقْصِلَ فَرْجَهُ)

وَجَمَلُهُ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَذْيُ، أَوْ الْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ دَمُهُ، وَأَشْبَاهُهُمْ مِمَّنْ يَسْتَمِرُّ مِنْهُ الْحَدَثُ وَلَا يُمَكِّنُهُ حِفْظُ طَهَارَتِهِ، عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ غَسَلِ مَحَلِّ الْحَدَثِ، وَشَدِّهِ وَالتَّحَرُّزِ مِنْ خُرُوجِ الْحَدَثِ بِمَا يُمَكِّنُهُ. فَالْمُسْتَحَاضَةُ تُغْسِلُ الْمَحَلَّ، ثُمَّ تَحْشُوهُ بِقُطْنٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، لِيُرَدَّ الدَّمُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَمْنَةَ، حِينَ شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ: «أَنْتِ لَكَ الْكُرْسُفُ، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ»^(٨). فَإِنْ لَمْ يَرْتَدِّ الدَّمُ بِالْقُطْنِ، اسْتَنْفَرَتْ بِخَرْقَةٍ مُشْفُوقَةِ الطَّرَفَيْنِ، تَشُدُّهَا عَلَى جَنْبَيْهَا وَوَسْطُهَا عَلَى الْفَرْجِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ:

(٤) سورة المائدة ٣٨.

(٥) في م: «شرطه».

(٦) في: باب المستحاضة يغشاها زوجها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١.

(٧) انظر: الموضع السابق من سنن أبي داود.

(٨) تقدم في صفحة ٤٠٣.

«لَتَسْتَفِرَّ بَنُو ب»^(٢). وقال لِحَمْنَةَ: «تَلَجَمِي». لَمَّا قَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. فإِذَا^(٣) فعلت ذلك، ثم خرج الدَّم، فَإِنْ كَانَ رِخَاوَةُ الشَّدِّ، فعَلِمَا إِعَادَةُ الشَّدِّ والطَّهَارَةُ، وَإِنْ كَانَ لِغَلِيَةِ الْخَارِجِ وَقُوَّتِهِ وَكَوْنِهِ لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ تَبْطُلِ / الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَتَصَلَّى وَلَوْ قَطَرَ الدَّمُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّلْسُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. رواه البخاري^(٤)، وفي حديث: «صَلَّى وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ»^(٥). وكذلك مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ، أَوْ كَثْرَةُ الْمَذْيِ، يَعْصِبُ رَأْسَ ذِكْرِهِ بِخَرْقَةٍ، وَيَحْتَرِسُ حَسَبَ مَا يُمَكِّنُهُ، وَيَفْعَلُ مَا ذَكَرْنَا^(٦). وكذلك مَنْ بِهِ جُرْحٌ يَفُورُ مِنْهُ الدَّمُ، أَوْ بِهِ رِيحٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْدَاثِ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ قَطْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ عَصْبُهُ، مِثْلَ مَنْ بِهِ جُرْحٌ لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ، أَوْ بِهِ بَاسُورٌ أَوْ نَاصُورٌ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ عَصْبِهِ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، كَمَا رَوَى عَنْ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ جِئَ طُعْنَ صَلَّى وَجُرْحُهُ يَتَعَبُ^(٧) دَمًا.

فصل: وَيَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوُضُوءُ لَوْ قَتِ كُلَّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال مالك: لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عِكْرَمَةَ وَرَبِيعَةَ. وَاسْتَحَبَّ مَالِكٌ لِمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يُؤْذِيَهُ الْبَرْدُ، فَإِنْ آذَاهُ قَالَ: فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ضَيْقٌ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ فِي حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «فَاغْتَسِلِي

(٢) تقدم في صفحة ٣٩٢.

(٣) في م: «فإن».

(٤) تقدم في صفحة ٢٠١.

(٥) أخرجه النسائي، في: باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١. وابن ماجه، في:

باب ماجاء في المستحاضة.. إلخ، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١. والإمام أحمد، في: المسند

٢٦٢، ٢٠٤، ١٣٧، ٤٢/٦.

(٦) في م: «ذكر».

(٧) ثعب الماء والدملج؛ كمنع: فجره، فانتعب.

وَصَلَّى^(٨)». ولم يَأْمُرْهَا بالوضوء، ولأنه ليس بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْوُضُوءِ مِنْهُ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُعْتَادٍ. وَلَنَا، مَا رَوَى عِدَّةٌ مِنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتُصَوِّمُ وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». رواه أبو داود، والترمذي^(٩)، وعن عائشة، قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فذكرت خَيْرَهَا، ثم قال: «اغْتَسِلِي، ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلَّى». رواه أبو داود، والترمذي^(١٠)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَأنَّه خَارِجٌ مِنَ السَّبِيلِ، فَتَقْضَى الْوُضُوءُ، كَالْمَذْيِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّ طَهَارَةَ هَؤُلَاءِ مُقَيَّدَةٌ بِالْوَقْتِ؛ لِقَوْلِهِ: «تَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». وقوله: «ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». ولأنها طَهَارَةٌ عُذْرٍ وَضُرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ، كَالْتَّيْمِ.

فصل: فَإِنْ تَوَضَّأَ أَحَدُ/ هَؤُلَاءِ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ يَخْرُجُ بِهِ الْوَقْتُ الَّذِي تَوَضَّأَ فِيهِ، وَخُرُوجُ الْوَقْتِ مُبْطِلٌ لِهَذِهِ الطَّهَارَةِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَلَأنَّ الْحَدِيثَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ، وَإِنَّمَا عُفِيَ عَنْهُ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّرِ عَنْهُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّهَارَةِ. وَإِنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ الْوَقْتِ، صَحَّ، وَارْتَفَعَ حَدْثُهُ، وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ مَا يَتَجَدَّدُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ مِنْهُ. فَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ عَقِيبَ طَهَارَتِهِ، أَوْ أَخَّرَهَا لِأَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، كَلَبَسِ الثِّيَابَ، وَانْتَظَرَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، جَازَ. وَإِنْ أَخَّرَهَا لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا، الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ أُريدَتْ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ دُخُولِ وَفْتِهَا، فَاشْتَبَهَتْ التَّيْمَ، وَلِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْوَقْتِ، كَالْتَّيْمِ. وَالثَّانِي، لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ مَعَ قِيَامِ الْحَدِيثِ لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ،

(٨) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(٩) تقدم في صفحة ٣٩٧.

(١٠) تقدم في صفحة ٢٧٧.

ولا ضرورة ههنا. وإن خرج الوقت بعد أن خرج منها شيء، أو أخذت حدثاً سوى هذا الخارج، بطلت الطهارة. قال أحمد، في رواية أحمد بن القاسم: إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة، فتصلي بذلك الوضوء التأفلة والفائنة، حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى، فتتوضأ أيضاً. وهذا يقتضي إلحاقها بالتيمم، في أنها باقية بقاء الوقت، يجوز لها أن تتطوع بها، وتقضي بها الفوائت، وتجمع بين الصلاتين، ما لم تحدث حدثاً آخر، أو يخرج الوقت.

فصل: ويجوز للمستحاضة الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد؛ لأن النبي ﷺ أمر حمّة بنت جحش بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد^(١١)، وأمر به سهيل بنت سهيل^(١٢)، وغير المستحاضة من أهل الأعدار مقيس عليها، وملحق بها.

فصل: إذا توضأت المستحاضة، ثم انقطع دمها، فإن تبين أنه انقطع ليرثها بائصال الانقطاع، تبين أن وضوءها بطل بائطاعه؛ لأن الحدث الخارج مبطل للطهارة غفى عنه للعذر، فإذا زال العذر زالت الضرورة، فظهر حكم الحدث. وإن عاد الدم، فظاهر كلام أحمد أنه لا عبرة بهذا الانقطاع. قال أحمد بن القاسم: سألت أبا عبد الله، فقلت: إن هؤلاء يتكلمون بكلام كثير، ويوقتون بوقت، يقولون: إذا توضأت/ للصلاة، وقد انقطع الدم ثم سأل بعد ذلك قبل أن تدخل في الصلاة، تبعيد الوضوء. ويقولون: إذا كان الدم سائلاً، فتوضأت، ثم انقطع الدم، قولاً آخر. قال: لست أنظر في انقطاعه حين توضأت سأل أم لم يسيل، إنما أمرها أن تتوضأ لكل صلاة، فتصلي بذلك الوضوء التأفلة والفائنة، حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى؛ وذلك لأن النبي ﷺ أمرها بالوضوء لكل صلاة، من غير تفصيل، فالتفصيل يخالف مقتضى الخبر. ولأن اغتبار هذا يشق، والعادة في المستحاضة وأصحاب هذه الأعدار أن الخارج يجري ويتقطع، واغتيال مقدار

١٣٤ ط

(١١) تقدم في صفحة ٤٠٣، ٤٠٤.

(١٢) أخرجه أبو داود، في: باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلاً، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٠/١.

الانقطاع فيما يمكنُ فَعُلَ^(١٣) العبادة فيه يشق، وإيجاب الوضوء به خرج لم يرد الشرع به، ولا سأل عنه النبي ﷺ المستحاضة التي استفتته، فبذل ذلك ظاهراً على عدم اعتباره مع قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١٤)، ولم يُقَلَّ عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة هذا التفصيل. وقال القاضي، وابن عقيل: إن تطهرت المستحاضة حال جريان دمها ثم انقطع قبل دخولها في الصلاة، ولم يكن لها عادة بانقطاعه، لم يكن لها الدخول في الصلاة حتى تتوضأ؛ لأنها طهارة غُفِيَ عن الحديث فيها لِمَكَانِ الضَّرورة، فإذا انقطع الدم زالت الضرورة، فظهر حكم الحديث كالمُتِمِّمِ إذا وجد الماء، وإن دخلت في الصلاة فاقصَل الانقطاع زماناً يمكن الوضوء والصلاة فيه، فهي باطلة؛ لأننا ثبتنا بطلان طهارتها بانقطاعه. وإن عاد قبل ذلك، فطهارتها صحيحة؛ لأننا ثبتنا عدم الطهر المُبْطِل للطهارة، فأشبهه الملوطن أنه أحدث، ثم تبين أنه لم يحدث. وفي صحة الصلاة وجهان: أحدهما، يصح؛ لأننا ثبتنا صحة طهارتها؛ لبقاء استحاضتها. والثاني، لا يصح؛ لأنها صلت بطهارة لم يكن لها أن تُصَلِّيَ بها فلم تصح، كما لو تيقن الحدث وشك في الطهارة، فصلَّى، ثم تبين أنه كان مُتَطَهِّراً. وإن عاودها الدم قبل دخولها في الصلاة لِمُدَّةٍ تَتَّسِعُ للطهارة والصلاة، بطلت الطهارة، وإن كانت لا تتسع، لم تبطل؛ لأننا ثبتنا عدم الطهر المُبْطِل للطهارة، فأشبهه الملوطن أنه أحدث، فتبين أنه لم يحدث، وإن كان انقطاعه في الصلاة، ففي بطلان الصلاة به وجهان/ مبنيان على المُتِمِّمِ يرى الماء في الصلاة. ذكر ذلك ابن حامد. وإن عاودها^(١٥) الدم، فالحكم فيه على ماضى في انقطاعه في غير الصلاة. وإن توضأت في زمن انقطاعه، ثم عاودها الدم قبل الصلاة أو فيها، وكانت^(١٦) مدة

١٣٥ ر

(١٣) في الأصل: «فعل».

(١٤) سورة الحج، الآية الأخيرة.

(١٥) في م: «عاود».

(١٦) في م: «أو كانت».

انْقِطَاعِهِ يَتَسِعُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا بِعَوْدِ الدَّمِّ؛ لِأَنَّهَا بِهَذَا الْانْقِطَاعِ صَارَتْ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ، فَصَارَ عَوْدُ الدَّمِّ كَسَبْقِ الْحَدَثِ. وَإِنْ كَانَ انْقِطَاعًا لَا يَتَسِعُ لَذَلِكَ، لَمْ يُؤْثَرْ عَوْدُهُ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ، وَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْانْقِطَاعِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يُدِلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْانْقِطَاعِ، بَلْ مَنَى كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً أَوْ بِهَا عُذْرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَارِ، فَتَحَرَّزَتْ وَتَطَهَّرَتْ، فَطَهَّارَتُهَا صَحِيحَةٌ، وَصَلَاتُهَا بِهَا مَاضِيَّةٌ، مَا لَمْ يُزَلْ عُذْرُهَا، وَتَبَرُّأَ مِنْ مَرَضِيهَا، أَوْ يَخْرُجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، أَوْ تُحْدِثَ حَدَثًا سِوَى حَدِيثِهَا.

فصل: فَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ الدَّمِّ زَمَنًا لَا يَتَسِعُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَتْ، ثُمَّ انْقَطَعَ دَمُهَا، لَمْ يُحْكَمْ بِبَطْلَانِ طَهَارَتِهَا، وَلَا صَلَاتِهَا، إِنْ كَانَتْ فِيهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْانْقِطَاعَ لَا يُفِيدُ الْمَقْصُودَ. وَإِنْ اتَّصَلَ الْانْقِطَاعُ وَبَرَأَتْ، وَكَانَ قَدْ جَرَى مِنْهَا دَمٌ بَعْدَ الْوُضُوءِ، بَطَلَتْ الطَّهَّارَةُ^(١٧) وَالصَّلَاةُ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ بِذَلِكَ الْانْقِطَاعِ. وَإِنْ انْقَطَعَ^(١٨) زَمَنًا يَتَسِعُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الَّتِي لَمْ يَجْرِ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ. وَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا يَتَسِعُ لِلطَّهَّارَةِ وَالصَّلَاةِ، لَمْ تُصَلِّ حَالَ جَرَيَانِ الدَّمِّ، وَتَنْتَظِرُ إِمْسَاكَهُ، إِلَّا أَنْ تَخْشَى خُرُوجَ الْوَقْتِ، فَتَتَوَضَّأُ وَتُصَلِّيَ. فَإِنْ شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ بِهَذِهِ الطَّهَّارَةِ، فَأَمْسَكَ الدَّمُّ عَنْهَا، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا؛ لِأَنَّهَا أَمَكَّتْهَا الصَّلَاةُ بِطَهَّارَةٍ غَيْرِ ضَرُورِيَّةٍ، فَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهَا بِغَيْرِهَا، كَغَيْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَإِنْ كَانَ زَمَنُ إِمْسَاكِهِ يَخْتَلِفُ، فَتَارَةً يَتَسِعُ وَتَارَةً لَا يَتَسِعُ، فَهِيَ كَالَّتِي قَبْلَهَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ انْقِطَاعَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَا يَتَسِعُ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا إِذَا شَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ انْقَطَعَ الدَّمُّ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهَا؛ لِأَنَّهَا شَرَعَتْ فِيهَا بِطَهَّارَةٍ يَقِينِيَّةٍ، وَانْقِطَاعُ الدَّمِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَسِمًّا، فَتَبْطُلُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا، فَلَا^(١٩) تَبْطُلُ، وَلَا^(٢٠)/

ظ ١٣٥

(١٧) فِي م: «طهارتها».

(١٨) فِي م: «اتصل».

(١٩-١٨) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

يُزُولُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ اتَّصَلَ الْإِنْقِطَاعُ، تَبَيَّنَا أَنَّهُ كَانَ مُبْطِلًا، فَبَطَلَتِ الطَّهَارَةُ وَالصَّلَاةُ بِهِ.

١٠٢ - مسألة؛ قال: (وَأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)

هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قال ('أبو عيسى' التِّرْمِذِيُّ: أجمع أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ ومن بعدهم على أن النَّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَقْسِمُ وَتُصَلِّيَ. وقال أبو عُبَيْدٍ: وعلى هذا جَمَاعَةُ النَّاسِ، وَرَوَى هذا عن عَمْرٍ، وابنِ عَبَّاسٍ، وعُثْمَانَ بنِ أَبِي الْعَاصِ^(١)، وعَائِذِ بْنِ عَمْرٍو^(٢)، وَأَنَسٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، ('رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ'). وبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال مَالِكٌ، وَالثَّائِفِيُّ: أَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا. وَحَكَّى ابْنُ عَقِيلٍ، عن أَحْمَدَ، رِوَايَةً مِثْلَ قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّهُ رَوَى عن الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عِنْدَنَا امْرَأَةٌ تَرَى النَّفَاسَ شَهْرَيْنِ. وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عن عَطَاءٍ أَنَّهُ وَجَدَهُ. وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوُجُودِ، قَالَ الثَّائِفِيُّ: وَغَالِبُهُ^(٣) أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَلَنَا، مَا رَوَى أَبُو سَهْلٍ كَثِيرٌ بنُ زِيَادٍ، عن مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عن أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ على عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً. رواه أبو داود وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤)، وقال: ('هذا الْحَدِيثُ^(٥) لَا

(١-١) سقط من: الأصل. والنقل عن الترمذی، فی: باب ماجاء فی کم تمکث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢٩٩/١.

(٢) أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي، وفد على النبي ﷺ في وفد ثقيف فأسلم، واستعمله الرسول ﷺ على الطائف، وعاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه. أسد الغابة ٥٧٩/٣، ٥٨٠.

(٣) أبو هبيرة عائذ بن عمرو بن هلال المزني، كان ممن بايع يعة الرضوان، وتوفي في إمارة عبد الله بن زياد، أيام يزيد بن معاوية أسد الغابة ١٤٧/٣، ١٤٨.

(٤-٤) سقط من: الأصل.

(٥) فی م: «غالبه».

(٦) أخرجه أبو داود، فی: باب ماجاء فی وقت النفساء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فی: باب ماجاء فی کم تمکث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ٢٢٨/١. كما أخرجه ابن ماجه، فی: باب النفساء كم تجلس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٣/١. وَالدَّارِمِيُّ، فی: باب فی المرأة الخائض تصل فی ثوبها إذا طهرت، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٢٢٩/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فی: المسند ٣٠٩، ٣٠٤، ٣٠٠/٦.

(٧-٧) سقط من: الأصل. وفي سنن الترمذی: «هذا حديث غريب».

نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ، وَهُوَ ثِقَّةٌ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَتْنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ^(٨). وَرَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُسَّةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا سَأَلَتْهُ: كَمْ تَجْلِسُ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ؟ قَالَ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٩). وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ، فَكَانَ إجماعًا، وَقَدْ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ إجماعًا، وَنَحْوَهُ حَكَى أَبُو عُيَيْدٍ، وَمَا حَكَوْهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، يَحْتَمِلُ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ خِيضًا أَوْ اسْتِحَاضَةً، كَمَا لَوْ زَادَ دُمُهَا عَنِ السَّتِينَ، أَوْ كَمَا لَوْ زَادَ دُمُ الْحَائِضِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

فصل: فَإِنْ زَادَ دُمُ التَّفْسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَصَادَفَ عَادَةَ الْحَيْضِ، فَهُوَ خِيضٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَادَفْ عَادَةً، فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ، فَإِنْ كَانَ فِي أَيَّامٍ خِيضُهَا الَّذِي تَقَعْدُهُ أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِهَا زَوْجُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ، يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي إِنْ أَذْرَكَهَا رَمَضَانٌ، وَلَا تَقْضِي. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مِثْلِ مَا قُلْنَا^(١٠).

و ١٣٦

١٠٣ - / مسألة؛ قال: (وَلَيْسَ لِأَقْلِهِ حَدٌّ، أَى وَقْتُ رَأَتْ الطَّهْرَ اغْتَسَلَتْ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ، وَلَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا فِي الْفَرْجِ حَتَّى تُتِمَّ الْأَرْبَعِينَ اسْتِحْبَابًا)

وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عُيَيْدٍ: إِذَا لَمْ تَرَ دَمًا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبُو ثَوْرٍ: أَقْلُهُ سَاعَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: أَقْلُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا. وَلَنَا، أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ تَحْدِيدُهُ، فَمُرُجُّ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وَجَدَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا، وَقَدْ رَوَى أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ تَرَ دَمًا، فَسَمِيَتْ ذَاتُ الْجُفُوفِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَ جَرِيرٍ: كَانَتْ امْرَأَةٌ تُسَمَّى الطَّاهِرَةَ، تَضَعُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَتَطْهَرُ آخِرَهُ. فَجَعَلَ

(٨) لم يرد هذا في معالم السنن المطبوع. وانظر: سنن الترمذى، الموضع السابق.

(٩) في كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢٢٣/١. وانظر حاشية ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(١٠) في م: «قلناه».

يَعَجَّبُ مِنْهُ . وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَحِلُّ لِلنِّفْسَاءِ إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ إِلَّا أَنْ تُصَلِّيَ^(١) . وَلَأَنَّ الْيَسِيرَ دَمٌ وَجَدَ عَقِيبَ سَبَبِهِ وَهُوَ الْوِلَادَةُ ، فَيَكُونُ نِفَاسًا كَالكَثِيرِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ النِّقَاءَ لِدُونِ الْيَوْمِ لَا تَثْبُتُ لَهَا أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ . قَالَ يَعْقُوبُ^(٢) : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ ، فَكَوْنُ أَيَّامِهَا عَشْرًا ، فَتَرَى النِّقَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَتَغْتَسِلُ ، ثُمَّ تَرَى الدَّمَ مِنْ يَوْمِهَا ؟ قَالَ : هَذَا أَقْلُ مِنْ يَوْمٍ ، لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ . فَعَلَى هَذَا لَا تَثْبُتُ لَهَا أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ حَتَّى تَرَى الطَّهْرَ يَوْمًا كَامِلًا ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّمَ يَجْرِي نَارَةً وَيَقْطَعُ أُخْرَى ، فَلَا تَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ النِّفَاسِ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى أَنْ لَا تَسْقُطَ الصَّلَاةُ عَنْهَا فِي نِفَاسِهَا ، إِذْ مَا مِنْ وَقْتٍ صَلَاةٍ إِلَّا يُوْجَدُ فِيهِ طَهْرٌ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ بِهِ ، وَهَذَا يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، وَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ مُجَرَّدُ انْقِطَاعِ الدَّمَ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَابِطٍ لِلانْقِطَاعِ الْمَعْدُودِ طَهْرًا ، وَالْيَوْمُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا لذلِكَ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ .

فصل : وَإِنْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَ دَمًا ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ لَا نِفَاسَ لَهَا ؛ لِأَنَّ النِّفَاسَ هُوَ الدَّمَ ، وَلَمْ يُوْجَدْ ، وَفِي وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِيجَابِهِ عَلَى النِّفْسَاءِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نِفْسَاءً ، وَلَا فِي مَعْنَاهَا ، لِأَنَّ النِّفْسَاءَ قَدْ خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ يَفْتَضِي خُرُوجَهُ وَجُوبَ الْغُسْلِ ، وَلَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ فَمِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ مِطْلَقَةٌ لِلنِّفَاسِ ، فَيَتَعَلَّقُ^(٣) الْإِيجَابُ بِهَا ، كَتَعَلُّقِهِ بِالنِّقَاءِ/الْخِتَانَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ الْإِنْتِزَالُ .

ظ ١٣٦

فصل : وَإِذَا طَهَّرَتْ لِدُونِ الْأَرْبَعِينَ اغْتَسَلَتْ ، وَصَلَّتْ ، وَصَامَتْ ، وَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا ، عَلَى

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب النفاس ، من كتاب الحيض . السنن الكبرى ٣٤٢/١ .

(٢) لعله أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدى المورقي ، جالس الإمام أحمد ، وسأله عن أشياء رواها عنه ، وتوفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين . طبقات الخنابلة ١/٤١٤ ، ٤١٥ .

(٣) في م : «فتعلق» .

حَدِيثُ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي، أَنَّهَا^(٤) أَتَتْهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، فَقَالَ: لَا تَقْرَبْنِي^(٥). وَلَئِنَّهُ لَا يَأْمَنُ عَوْدَ الدَّمِّ فِي زَمَنِ الْوُطْءِ، فَيَكُونُ وَاطِئاً فِي نَفَاسٍ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ، فَإِنَّا حَكَمْنَا لَهَا بِأَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ، وَلِهَذَا يَلْزَمُهَا أَنْ تَعْتَسِلَ، وَتُصَلِّيَ^(٦)، وَتَصُومَ. وَإِنْ عَاوَدَهَا^(٧) فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعِينَ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ. إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ مِنْ نَفَاسِهَا، تَدْعُ لَهُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ. نَقَلَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُّ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ، أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَإِنْ طَهَّرَتْ أَيْضًا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَصَامَتْ. وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ فِي زَمَنِ النَّفَاسِ، فَكَانَ نِفَاساً كَالأَوَّلِ، وَكَأَلُو اتَّصَلَ. وَالثَّانِيَةُ، أَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، تَصُومُ وَتُصَلِّي، ثُمَّ تَقْضِي الصَّوْمَ احْتِطَاءً. وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ عَنْهُ، نَقَلَهَا الْأَثَرُ، وَغَيْرُهُ. وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا أَلْزَمَهَا فِعْلُ الْعِبَادَاتِ فِي هَذَا الدَّمِّ، لِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَيَقِّنٌ، وَسُقُوطُهَا بِهَذَا الدَّمِّ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يُزُولُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ، وَأَمَرَهَا بِالْقَضَاءِ اخْتِطَاءً؛ لِأَنَّ جُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مُتَيَقِّنٌ، وَسُقُوطُ الصَّوْمِ يَفْعَلُهُ فِي هَذَا الدَّمِّ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يُزُولُ بِالشَّكِّ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الدَّمِّ وَبَيْنَ الرَّائِدِ عَلَى السَّتِّ وَالسَّجِّ فِي حَقِّ النَّاسِيَةِ، حَيْثُ لَا يَجِبُ قَضَاءُ مَا صَامَتْهُ فِيهِ مَعَ الشَّكِّ، أَنَّ الْعَالِمَ بِمَعَ عَادَاتِ النَّسَاءِ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَمَازَادَ عَلَيْهِ نَادِرٌ بِخِلَافِ النَّفَاسِ، وَلِأَنَّ الْحَيْضَ يَتَكَرَّرُ، فَيَشْتَقُّ إِجْبَابَ الْقَضَاءِ فِيهِ، وَالنَّفَاسُ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ الدَّمُّ الرَّائِدُ عَنِ الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَهُوَ نِفَاسٌ، وَإِنْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا، فَهُوَ حَيْضٌ. وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ فِيمَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ يَوْماً وَلَيْلَةً بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً: أَحَدُهُمَا، يَكُونُ حَيْضاً. وَالثَّانِي، يَكُونُ نِفَاساً. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَعْدَ طَهْرِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً، فَهُوَ دَمٌ

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَأَنَّهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: كِتَابِ الْحَيْضِ. سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٢٠/١. وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ، فِي: بَابِ النَّفَاسِ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ. السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٤٢/١.

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٧) فِي: م: «عَادَ دَمَهَا».

فكان ابتداءؤها وانتهائها من الثاني، كمدة العدة. فعلى هذا ما تراه من الدم قبل ولادة الثاني لا يكون نفاساً. ولأصحاب الشافعي ثلاثة أوجه، كالأقوال الثلاثة. وذكر القاضي، أنه منهما، رواية واحدة، وإنما الخلاف في الدم الذي بين الولادتين، هل هو نفاس، أم لا؟ وهذا ظاهره إنكار لرواية من روى أن آخر النفاس من الأول.

فصل: وحكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها، ويستقط عنها، لا تعلم في هذا خلافاً، وكذلك تحريم وطئها وحل مباشرتها، والاستمتاع/ بما دون الفرج منها، والخلاف في الكفارة بوطئها؛ وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض، إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل، فإذا وضع الحمل، وانقطع العرق الذي كان مجرى الدم، خرج من الفرج، فثبت حكمه، كما لو خرج من الحائض. ويفارق النفاس الحيض في أن العدة لا تحصل به؛ لأنها تنقضي بوضع الحمل قبله، ولا يدل على البلوغ؛ لحصوله بالحمل قبله.

ظ ١٣٧

١٠٤ - مسألة: قال: (ومن كانت لها أيام فزادت على ما كانت تعرف، لم تلتفت إلى الزيادة، إلا أن تراه ثلاث مرات، فتعلم حينئذ أن حيضها قد انقل، فتصير إليه وتترك^(١) الأول. وإن كانت صامتة في هذه الثلاث مرات^(٢)، أعادته، إذا كان صوماً واجباً، وإذا رأت الدم قبل أيامها التي كانت تعرف، فلا تلتفت إليه، حتى يعاودها ثلاث مرات)

وجملة ذلك أن المرأة إذا كانت لها عادة مستقرة في الحيض، فزادت الدم في غير عاداتها، لم تعتد بما خرج من العادة حيضاً، حتى يتكرر ثلاثاً، في إحدى الروايتين، أو مرتين، في الأخرى. نقل حنبل عن أحمد في امرأة لها أيام معلومة، فتقدمت الحيضة قبل أيامها، لم تلتفت إليها، تصوم وتصلّي، فإن عاودها في الثانية، مثل

(١) في م: «تترك».

(٢) في م: «مراراً».

ذلك، فإنه دَمٌ حَيْضٌ مُتَنَقِّلٌ. ونقل الفضلُ بنُ زيادٍ^(٣): لا تُنْتَقِلُ إليه إلَّا في الثَّالِثَةِ،
فلتُمْسِكَ عن الصَّلَاةِ والصَّوْمِ. وفي لفظٍ له قال: سألتُ أبا عبد الله عن الْمَرْأَةِ أَيَّامُ
أَقْرَائِهَا مَعْلُومَةٌ، فُرُبَمَا زَادَ فِي الْأَشْهُرِ الْكَثِيرَةَ عَلَى أَيَّامِ أَقْرَائِهَا، أَتُمْسِكُ عن الصَّلَاةِ
أَوْ تُصَلِّي؟ قال: بَلْ تُصَلِّي، وَلَا تُلْقِفْتَ إِلَى مَا زَادَ عَلَى أَقْرَائِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَمٌ
حَيْضٌ مُتَنَقِّلًا^(٤) أَوْ نَحْوُ هَذَا. قُلْتُ: أَفَتُصَلِّي إِلَى أَنْ يُصِيبَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٥)، ثُمَّ تَدْعُ
الصَّلَاةَ بَعْدَ ثَلَاثٍ^(٦)؟ قال: نَعَمْ، بَعْدَ ثَلَاثٍ. ففى هذه الرِّوَايَةِ تُصَرِّحُ بِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ
الزِّيَادَةَ مِنْ حَيْضِهَا إِلَّا فِي الْمَرَّةِ الرَّابِعَةِ، وَأَنَّهَا تُصَلِّي وَتُصَوِّمُ فِي الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ.
وفى رِوَايَتِهِ الْأُولَى يَحْتَمِلُ أَنَّهَا تُحْتَسِبُ^(٧) مِنْ حَيْضِهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ؛ لِقَوْلِهِ: لَا
تُنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بَعْدَ الثَّالِثَةِ، وَفِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ اخْتِمَالَانِ:
أَحَدُهُمَا، أَنَّهَا تُنْتَقِلُ إِلَيْهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، وَتُحْتَسِبُ مِنْ حَيْضِهَا. وَالثَّانِي، أَنَّهَا لَا
تُنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي الثَّالِثَةِ. وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ اعْتِبَارُ التَّكْرَارِ ثَلَاثًا فِيمَا خَرَجَ عَنِ
الْعَادَةِ سَوَاءً رَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ عَادَتِهَا، أَوْ بَعْدَهَا مَعَ بَقَاءِ الْعَادَةِ، أَوْ انْقِطَاعِ الدَّمِ فِيهَا،
أَوْ فِي بَعْضِهَا، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ فِي غَيْرِ أَيَّامِهَا حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِذَا تَكَرَّرَ
عَلِمْنَا أَنَّهُ حَيْضٌ مُتَنَقِّلٌ، فَتُصَبِّرُ إِلَيْهِ، أَى تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فِيهِ، وَتُصَبِّرُ عَادَةً
لَهَا، وَتَتْرُكُ الْأَوَّلَ، أَى الْعَادَةَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا قَدْ انْتَقَلَتْ عَنْهَا، وَصَارَتْ الْعَادَةُ أَكْثَرَ
مِنْهَا أَوْ غَيْرَهَا. ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ مَا صَامَتْ^(٨) مِنَ الْفَرَضِ فِي هَذِهِ الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ
الَّتِي أَمَرْنَاهَا بِالصِّيَامِ فِيهَا؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّهَا صَامَتُهُ فِي حَيْضٍ، وَالصَّوْمُ فِي الْحَيْضِ غَيْرُ
صَحِيحٍ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَيْسَ عَلَيْهَا قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ. قَالَ أَبُو

و ١٣٨

(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ الْقَطَانُ الْبَغْدَادِيُّ، كَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَانَ الْإِمَامُ يَعْرِفُ قَدْرَهُ
ويُكْرِمُهُ، فَوَقَعَ لَهُ عَنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَيَادٌ. طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ١/٢٥١-٢٥٣.

(٤) فِي م: «تُنْتَقِلُ إِلَيْهِ».

(٥) فِي م: «مَرَارَ».

(٦) فِي م: «الثَّلَاثِ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «وَتُحْسِبُ». وَسَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ مَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ م.

(٨) فِي م: «صَامَتُهُ».

عبد الله: ولا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي تُصَلِّي فِيهَا؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهَا حَيْضًا، وَإِنَّمَا تُصَلِّي وَتُصُومُ احْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ، وَتَرْكُ الْوُطْءِ احْتِيَاظًا أَيْضًا، فَيَجِبُ كَمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ. وَإِنْ تَجَاوَزَتْ الزَّيَادَةَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهِيَ اسْتِحْصَاةٌ، وَلَا تَجْلِسُ غَيْرَ أَيَّامِ الْعَادَةِ بِكُلِّ حَالٍ. وَمِثَالُ ذَلِكَ امْرَأَةٌ عَادَتْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَرَأَتْ خَمْسَةً فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، أَوْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَالثَّلَاثَةَ الْمُعْتَادَةَ، أَوْ طَهَّرَتْ الثَّلَاثَةَ، وَرَأَتْ ثَلَاثَةً^(٩) أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، أَوْ أَقَلَّ، قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ طَهَّرَتْ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ وَرَأَتْ ثَلَاثَةً بَعْدَهُ أَوْ أَكْثَرَ^(١٠)، أَوْ طَهَّرَتْ يَوْمَيْنِ وَرَأَتْ يَوْمَيْنِ بَعْدَهَا أَوْ أَكْثَرَ^(١١) أَوْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمَيْنِ فِي آخِرِ الشَّهْرِ وَيَوْمًا فِي أَوَّلِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَاتَّهَتْ لَا تَجْلِسُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ، مَا عَدَا الْأَوَّلَ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى تَتَكَرَّرَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْلِسِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِيسُكِ حَيْضُكَ^(١٢)». وَلَأنَّ لَهَا عَادَةً، فَرُدَّتْ إِلَيْهَا، كَالْمُسْتَحَاضَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَا رَأَتْهُ قَبْلَ الْعَادَةِ لَيْسَ بِحَيْضٍ، حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ، وَمَاتَرَاهُ بَعْدَهَا فَهُوَ حَيْضٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: جَمِيعُهُ حَيْضٌ، مَا لَمْ تَتَجَاوَزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهَذَا أَقْوَى عِنْدِي؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَانَتْ تَبْعَثُ إِلَيْهَا النِّسَاءَ بِالْدَّرَجَةِ فِيهَا الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ، فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيضَاءَ^(١٣). وَمَعْنَاهُ لَا تَعْجَلْنَ بِالغُسْلِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ، وَتَذْهَبَ الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنَ الْمَحَلِّ، بِحَيْثُ إِذَا دَخَلَتْ فِيهِ قُطْنَةٌ خَرَجَتْ بَيضَاءً. وَلَوْ لَمْ تُعَدِّ الزَّيَادَةَ حَيْضًا لِلزَّمَانِ الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعَادَةِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ جَارِيًا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ عَلَى الْحَيْضِ أَحْكَامًا، وَلَمْ يَحُدَّهُ، فَعَلِمَ أَنَّهُ رَدَّ النَّاسَ فِيهِ إِلَى عُرْفِهِمْ، وَالْعُرْفُ بَيْنَ النِّسَاءِ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، اعْتَقَدَتْهُ حَيْضًا، وَلَوْ كَانَ عُرْفُهُنَّ اعْتِبَارَ الْعَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ

ظ ١٣٨

(٩) في م زيادة: «بعده» ولا محل له بعد قوله الآتي «قبلها أو بعدها».

(١٠) في م زيادة: «منها».

(١١) تقدم في صفحة ٣٨٨.

(١٢) تقدم في صفحة ٣٩١.

لَقِيلَ، وَلَمْ يَجْزِ التَّوَاتُؤُ عَلَى كَيْفَانِهِ، مَعَ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا كَانَ بَعْضُ
 أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ، فَجَاءَهَا الدَّمُ، فَانْسَلَتْ مِنَ الْحَمِيلَةِ، فَقَالَ لَهَا
 النَّبِيُّ ﷺ: «مَالِكٌ؟ أَنْفَسْتُ؟» (١٣) قَالَتْ: نَعَمْ. فَأَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ (١٤). وَلَمْ يَسْأَلْهَا
 النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ وَافَقَ الْعَادَةُ أَوْ جَاءَ قَبْلَهَا؟ وَلَا هِيَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ، وَلَا سَأَلَتْ عَنْهُ،
 وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّتْ عَلَى الْحَيْضَةِ بِخُرُوجِ الدَّمِ، فَأَقْرَأَهَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَذَلِكَ حِينَ
 حَاضَتْ عَائِشَةُ فِي عُمرَتِهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (١٥)، إِنَّمَا عَلِمَتْ الْحَيْضَةَ بِرُؤْيَا الدَّمِ لَا
 غَيْرَ، وَلَمْ تَذْكُرْ عَادَةً، وَلَا ذَكَرَهَا لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّ
 عَائِشَةَ اسْتَكْرَهَتْهُ، وَاسْتَدَّتْ عَلَيْهَا، وَبَكَتْ حِينَ رَأَتْهُ، وَقَالَتْ: وَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ
 حَاجِبَتُ الْعَامِ. وَلَوْ كَانَتْ (١٦) لَهَا عَادَةٌ تَعْلَمُ مَجِيئَهُ فِيهَا وَقَدْ جَاءَ فِيهَا، مَا نَكَرَتْهُ،
 وَلَا صَغَبَتْ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْعَادَةُ مُعْتَبَرَةً، عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَذْهَبِ، لَبَيَّنَهُ
 النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ، وَلَمَّا وَسِعَهُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِ، إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِهِ،
 وَأَزْوَاجُهُ وَغَيْرُهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ يَحْتَاجْنَ إِلَى بَيَانِ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُفْعَلَ
 بَيَانُهُ، وَمَاجَاءُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذِكْرُ الْعَادَةِ، وَلَا بَيَانُهَا، إِلَّا فِي حَقِّ الْمُسْتَحَاضَةِ لَا
 غَيْرَ، وَأَمَّا امْرَأَةٌ طَاهِرَةٌ تَرَى الدَّمَ فِي وَقْتٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا ثُمَّ يَنْقَطِعَ عَنْهَا،
 فَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَقِّهَا عَادَةً أَصْلًا، وَلَأَنَّا لَوْ اعْتَبَرْنَا التَّكْرَارَ فِيمَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ أَدَّى

(١٣) بفتح النون وضمها، أى: أِحْضَيْتِ.

(١٤) حديث أم سلمة أخرجه البخارى، في: باب من سمي النفاس حيضا، وباب النوم مع الحائض في ثيابها،
 وباب من أخذ ثياب الحوض سوى ثياب الطهر، من كتاب الحيض، وفي: باب القبلة للصائم، من كتاب
 الصوم. وفي: باب من ذبح ضحية غيره، من كتاب الأضاحى. صحيح البخارى ٨٣/١، ٨٨، ٣٩٠/٣،
 ١٣٢. ومسلم، في: باب الاضطجاع مع الحائض في الحاف واحد، من كتاب الحيض ٢٤٣/١. والنسائي،
 في: باب مضاجعة الحائض، من كتاب الطهارة، وفي: باب مضاجعة الحائض في ثياب حيضها، من كتاب
 الحيض. المجتبى ١٢٣/١، ١٥٤. وابن ماجه، في: باب ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب
 الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. والدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي
 ٢٤٣/١. والإمام مالك، في: باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض، من كتاب الطهارة. الموطأ ٥٨/١.
 والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٤/٦، ٣٠٠، ٣١٨.

(١٥) تقدم في صفحة ٢٩٩، ٣٠٠.

(١٦) في م زيادة: «تعلم».

إلى خُلُو نِسَاءٍ عَنِ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، مع رُؤْيَتِهِنَّ الدَّمَ فِي رَمَنِ الْحَيْضِ، وَصَلَاحِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا؛ بَيَّانُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ عَادَتِهَا، وَطَهَّرَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا، لَمْ تُمَسِّكْ عَنِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِذَا انْتَقَلَتْ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ إِلَى أَيَّامِ أُخْرَى لَمْ تَحْضُمْهَا أَيْضًا^(١٧) ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَكَذَلِكَ أَبَدًا، فَيُقْضَى إِلَى إِخْلَاقِهَا مِنَ الْحَيْضِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى هَذَا، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَجْلِسُ مَاتَرَاهُ مِنَ الدَّمِ قَبْلَ عَادَتِهَا وَبَعْدَهَا، مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، فَإِنْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، فَردَدْنَاهَا إِلَى عَادَتِهَا، وَيَلْزُمُهَا قَضَاءُ مَا تَرَكَتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ فِيمَا زَادَ عَلَى عَادَتِهَا، لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، إِنَّمَا هُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

١٣٩ و

فصل: فَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ، قَرَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ/ مِنْهَا، وَجَاوَزَ^(١٨) أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَحَضُّهَا مِنْهُ قَدَرُ الْعَادَةِ لَا غَيْرُ، وَلَا تَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ إِلَّا قَدَرُ الْعَادَةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا عِنْدَ مَنْ اعْتَبَرَ الْعَادَةَ. فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، قَرَأَتْ فِي شَهْرِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ فِي الشَّهْرِ الْآخِرِ، فَإِنَّهَا لَا تَجْلِسُ^(١٩) فِي مَا^(٢٠) بَعْدَهُ مِنَ الشُّهُورِ إِلَّا ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ خَمْسَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ لَا تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ، وَإِنْ رَأَتْ خَمْسَةً فِي شَهْرَيْنِ، فَهِيَ تَنْتَقِلُ عَادَتُهَا إِلَى خَمْسَةٍ يُخَرِّجُ^(٢١) عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا تَثْبُتُ بِهِ الْعَادَةُ، وَإِنْ رَأَتْ الْخَمْسَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ، انْتَقَلَتْ إِلَيْهَا، وَجَلَسَتْ^(٢٢) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ خَمْسَةً، بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُم.

١٠٥ - مسألة: قال: (وَمَنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامُ قَرَأَتْ الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ، تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمَ، لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ حَتَّى تَجِيءَ أَيَّامُهَا)

(١٧) سقط من: الأصل.

(١٨) في الأصل: «ويجاوز».

(١٩-١٩) في م: «ما».

(٢٠) سقط من: الأصل.

(٢١) في الأصل: «جلست».

الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا، فِي الطُّهْرِ بَيْنَ الدَّمِينِ. وَالثَّانِي، فِي حُكْمِ الدَّمِ الْعَائِدِ بَعْدَهُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى رَأَتْ الطُّهْرَ فَهِيَ طَاهِرَةٌ تَغْتَسِلُ، وَتَلْزِمُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ، سَوَاءَ رَأَتْهُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ قَلِيلِ الطُّهْرِ وَكَثِيرِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَّا مَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلْ. وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ انْقِطَاعَ الدَّمِ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْيَوْمِ، فَلَيْسَ بِطُّهْرٍ، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَةِ الَّتِي حَكَيْتُهَا فِي النَّفَاسِ، أَنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَى طُّهْرِ^(١) مَادُونَ الْيَوْمِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الدَّمَّ يَجْرِي مَرَّةً، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَفِي إِجَابِ الْغُسْلِ عَلَى مَنْ تَطَهَّرَ سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ حَرَجٌ يَنْتَفِي بِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ^(٢): ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣).

وَلَأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا انْقِطَاعَ الدَّمِ سَاعَةً طُّهْرًا، وَلَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنَ الدَّمِ، أَفْضَى إِلَى أَنْ لَا يَسْتَقَرَّ لَهَا حَيْضٌ، فَعَلِ هَذَا لَا يَكُونُ انْقِطَاعُ الدَّمِ أَقْلَ مِنْ يَوْمِ طُّهْرًا، إِلَّا أَنْ تَرَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ انْقِطَاعُهُ فِي آخِرِ عَادَتِهَا، أَوْ تَرَى الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، وَهُوَ شَيْءٌ يَتَّبِعُ الْحَيْضَ أَيْضًا، يُسَمَّى التَّرِيَّةَ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ إِمَامِنَا، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ هِيَ الْقُطْنَةُ الَّتِي تَحْشُوهَا الْمَرْأَةُ، إِذَا خَرَجَتْ بِبَيْضَاءٍ كَمَا دَخَلَتْ لَا تَغْيُرُ عَلَيْهَا فَهِيَ الْقِصَّةُ الْبَيْضَاءُ^(٤). حُكِيَ ذَلِكَ/ عَنْ الثُّرَيْرِيِّ. وَرُوِيَ عَنْ إِمَامِنَا أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ النِّقَاءُ بَيْنَ الدَّمِينِ طُّهْرًا، بَلْ لَوْ صَامَتْ فِيهِ فَرَضًا لَمْ يَصِحَّ، وَلَزِمَهَا قِصَاؤُهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ صَلَاةٌ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، فَيَكُونُ الدَّمَانُ وَمَا بَيْنَهُمَا حَيْضًا. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الدَّمَّ يَسِيلُ تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَيْضِ لَمْ يُحْتَسَبْ مِنْ مَدَّتِهِ. وَلَنَا، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى^(٥)﴾. وَصَفَ الْحَيْضَ بِكَوْنِهِ أَذَى،

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: م.

(٣) سورة الحج، الآية الأخيرة.

(٤) في م زيادة: «بضم القاف» بين علامتي تنصيص، مما يدل على أنها مقحمة.

(٥) سورة البقرة ٢٢٢.

فَإِذَا ذَهَبَ الْأَذَى وَجَبَ أَنْ يَرْوَلَ الْحَيْضُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا مَرَأَتِ الدَّمِ الْبَحْرَانِيَّ فَإِنَّهَا لَا تُصَلِّي، وَإِذَا رَأَتْ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَقْتَسِل. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا تُعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِسْمَةَ الْبَيْضَاءَ^(٦). وَلَأَنَّهُمَا صَامَتَ وَهِيَ طَاهِرٌ، فَلَمْ يَلْزَمْنَاهَا الْقِضَاءَ، كَمَا لَمْ يَعُدِ الدَّمُ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الدَّمَ يَجْرِي تَارَةً وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى. قُلْنَا: لَا عِبْرَةَ بِالْإِنْقِطَاعِ الْيَسِيرِ، وَإِنَّمَا إِذَا وَجَدَ الْإِنْقِطَاعُ كَبِيرٌ يُمْكِنُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَالصَّيَامُ، وَتَتَأَدَّى الْعِبَادَةُ فِيهِ، وَجَبَتْ عَلَيْهَا؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ وَجُوبِهَا.

الفصل الثاني، إذا عاودها الدَّمُ، فلا يَحُلُوْا إِمَّا أَنْ يُعَاوِدَهَا فِي الْعَادَةِ، أَوْ بَعْدَهَا، فَإِنْ عَاوَدَهَا فِي الْعَادَةِ، ففیه رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ مِنْ حَيْضِهَا؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ زَمَنَ الْعَادَةِ، فَاشْتَبَهَ مَالُو لَمْ يَنْقَطِعْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَالشَّافِعِيُّ. وَالثَّانِيَّةُ، لَيْسَ بِحَيْضٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ، وَاخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي مُوسَى، وَمَذْهَبُ عَطَاءٍ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بَعْدَ طُهْرٍ صَحِيحٍ، فَاشْتَبَهَ مَالُو عَادَ بَعْدَ الْعَادَةِ. وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ مَالُو عَادَ بَعْدَ الْعَادَةِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ^(٧) «فِيمَا بَعْدَ^(٨)»، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا عَشْرًا، فَقَعْدَتْ خَمْسًا، ثُمَّ رَأَتْ الطُّهْرَ، فَإِنَّهَا تُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ الْيَوْمُ التَّاسِعُ أَوْ الثَّامِنُ، فَرَأَتْ الدَّمَ، صَلَّتْ وَصَامَتْ، وَتَقْضَى الصَّوْمُ. وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ؛ لِوُجُودِ التَّرَدُّدِ فِي هَذَا الدَّمِ، فَاشْتَبَهَ دَمَ النَّفْسَاءِ الْعَائِدِ فِي مُدَّةِ النَّفَاسِ. فَإِنْ رَأَتْهُ فِي الْعَادَةِ، وَتَجَاوَزَ الْعَادَةَ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَنْ يَغْبِرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ أَوْ لَا يَغْبِرَ، فَإِنْ غَبَرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، فَيَكُونُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةً؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهِ، فَكَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ، فَإِلْحَاقُهُ بِالْإِسْتِحَاضَةِ / أَقْرَبُ مِنَ الْإِلْحَاقِ بِالْحَيْضِ؛ لِإِنْفِصَالِهِ عَنْهُ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ، فَمَنْ قَالَ: إِنْ مَا لَمْ يَغْبِرَ الْعَادَةَ لَيْسَ بِحَيْضٍ. فَهَذَا أَوَّلَى أَنْ لَا يَكُونَ حَيْضًا، وَمَنْ قَالَ: هُوَ حَيْضٌ. فَفِي هَذَا عَلَى قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا، أَنَّ جَمِيعَهُ حَيْضٌ، بِنَاءً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي أَنَّ الزِّيَادَةَ^(٩) عَلَى الْعَادَةِ حَيْضٌ، مَا لَمْ

١٤٠ و

(٦) تقدم في صفحة ٣٩١.

(٧-٧) سقط من: الأصل.

(٨) في م: «الزائد».

يَعْبُرُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَالثَّانِي، أَنَّ مَا وَافَقَ الْعَادَّةَ حَيْضٌ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الْعَادَّةَ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهَا. وَالثَّلَاثُ، أَنَّ الْجَمِيعَ لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِاخْتِلَافِهِ بِمَا لَيْسَ بِحَيْضٍ. فَإِنْ تَكَرَّرَ فَهُوَ حَيْضٌ، عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ جَمِيعاً. فَأَمَّا إِنْ عَادَ بَعْدَ الْعَادَّةِ لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا، أَنَّ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهُ حَيْضاً. ^(٩) وَالثَّانِي، أَنَّ يُمَكِّنُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ حَيْضاً ^(١٠)؛ لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّمِ أَقْلُ الطَّهْرِ، فَهَذَا اسْتِحَاضَةٌ كُلُّهُ، سِوَاءِ تَكَرَّرَ أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَ جَمِيعِهِ حَيْضاً، فَكَانَ جَمِيعُهُ اسْتِحَاضَةً؛ لِأَنَّ الْحَاقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَوَّلَى مِنْ إلْحَاقِهِ بِغَيْرِهِ. وَالثَّانِي، أَنَّ يُمَكِّنُ جَعْلَهُ حَيْضاً، وَذَلِكَ يُتَصَوَّرُ فِي حَالَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنَّ يَكُونَ بِضَمِّهِ إِلَى الدِّمِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً، فَإِذَا تَكَرَّرَ جَعَلْنَاهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً، وَيُلْفَقُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، وَيَكُونُ الطَّهْرُ الَّذِي بَيْنَهُمَا طَهْراً فِي خِلَالِ الْحَيْضِ. وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنَّ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطَّهْرِ، إِمَّا ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْماً، أَوْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً، وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدِّمَيْنِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً بِمُفْرَدِهِ بَأَن يَكُونُ يَوْماً وَلَيْلَةً فَصَاعِداً، فَهَذَا إِذَا تَكَرَّرَ كَانَ الدِّمَانِ حَيْضَتَيْنِ، وَإِنْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ضَمُّهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ. وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا عَشْرَةٌ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَرَأَتْ خَمْسَةً مِنْهَا دَمًا، وَطَهَّرَتْ خَمْسَةً، ثُمَّ رَأَتْ خَمْسَةً دَمًا، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ. فَالْخَمْسَةُ الْأَوَّلَى وَالثَّلَاثَةُ ^(١١) حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ تُلْفَقُ الدِّمُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ. وَإِنْ رَأَتْ الثَّانِي سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً، لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ حَيْضاً؛ لِأَنَّ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْماً، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقْلُ الطَّهْرِ. وَإِنْ رَأَتْ يَوْماً دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً، ثُمَّ رَأَتْ يَوْماً دَمًا وَتَكَرَّرَ هَذَا، كَانَا حَيْضَتَيْنِ، وَصَارَ شَهْرُهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْماً. وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً، ^(١٢) ثُمَّ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا وَثَلَاثَةَ عَشَرَ طَهْراً ^(١٣)، ثُمَّ

(٩-٩) سقط من: الأصل.

(١٠) في م: «والثانية».

(١١-١١) سقط من: الأصل.

رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا، وَتَكَرَّرَ شَهْرُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا. وَإِنْ كَانَ الطَّهْرُ بَيْنَهُمَا أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا فَمَا دُونَ وَتَكَرَّرَ، فَهُمَا/ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ^(١٢) يَوْمًا، وَلَا بَيْنَهُمَا أَقَلُّ الطَّهْرِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا طَهْرًا، لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُمَا جَمِيعًا حَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهُمَا حَيْضَةً وَاحِدَةً؛ لِإِيَادَتِهِمَا بَيْنَهُمَا وَالتَّطَهُّرِ^(١٣) عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَا يُمَكِّنُ جَعْلُهُمَا حَيْضَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَقَلُّ الطَّهْرِ، فَيَكُونُ حَيْضُهَا مِنْهُمَا مَا وَافَقَ الْعَادَةَ، وَالْآخَرُ اسْتِحَاضَةً. وَعَلَى هَذَا كُلُّ مَا يَتَفَرَّغُ مِنَ الْمَسَائِلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلْتَفِتُ إِلَى مَا رَأَتْهُ بَعْدَ الطَّهْرِ فِيمَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَكَرَّرَ، وَأَمَكَّنَ جَعْلَهُ حَيْضًا، فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِلَّا فَلَا. وَكُلُّ مَوْضِعٍ رَأَتْ الدَّمَ وَلَمْ تَتْرِكِ الْعِبَادَةَ فِيهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ حَيْضًا، فَعَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ الْمَفْرُوضِ فِيهِ. وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَدَّتْهُ حَيْضًا وَتَرَكَّتْ فِيهِ الْعِبَادَةَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ طَهْرٌ، فَعَلَيْهَا قَضَاءُ مَا تَرَكَّتْهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ فِيهِ.

فصل: وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مُرَادِ الْخِرْقِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، بِقَوْلِهِ: «إِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ»^(١٤) فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ^(١٥). فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَالْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ: أَرَادَ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ، وَعَبَّرَ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ مَنَعَهَا أَنْ تَلْتَفِتَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَقَالَ: حَتَّى يَتَكَرَّرَ. قَالَ الْقَاضِي: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا عَاوَدَهَا بَعْدَ الْعَادَةِ وَلَمْ يَغْبِرْ. فَإِنَّهَا لَا تَلْتَفِتُ إِلَيْهِ قَبْلَ التَّكْرَارِ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: أَرَادَ مُعَاوَدَةَ الدَّمِ فِي كُلِّ حَالٍ، سَوَاءً كَانَ فِي الْعَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مُطْلَقٌ، فَيَتَنَاوَلُ بِإِطْلَاقِهِ الزَّمَانَ كُلَّهُ. وَهَذَا أَظْهَرُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّرْجِيحِ مُعَارِضٌ بِجَهْلِهِ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ غُيُورِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَلَيْسَ هَذَا أَوْلَى مِنَ إِضْمَارِ التَّكْرَارِ، فَيَسَاوِيَانِ، وَيَسْلَمُ التَّرْجِيحُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فصل في التَّلْفِيحِ: وَمَعْنَاهُ ضَمُّ الدَّمِ إِلَى الدَّمِ اللَّذِينَ بَيْنَهُمَا طَهْرٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ

(١٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ: «وَإِنْ كَانَ الطَّهْرُ خَطَأً.

(١٣) فِي م: «مِنَ الطَّهْرِ».

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

الطَّهْرَ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضَةِ طَهَّرَ صَحِيحٌ، فَإِذَا رَأَتْ يَوْمًا طَهَّرًا وَيَوْمًا دَمًا، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَإِنَّهَا تَضُمُّ الدَّمَ إِلَى الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضًا، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَاءِ طَهَّرَ، عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ^(١٥) زَمَنِ الدَّمِ أَكْثَرَ مِنْ زَمَنِ الطَّهْرِ،^(١٦) أَوْ مِثْلُهُ^(١٧)، أَوْ أَقَلُّ مِنْهُ، مِثْلُ أَنْ تَرَى يَوْمَيْنِ دَمًا وَيَوْمًا طَهَّرًا، أَوْ يَوْمَيْنِ طَهَّرًا وَيَوْمًا دَمًا، أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنَّ جَمِيعَ الدَّمِ حَيْضٌ/ إِذَا تَكَرَّرَ^(١٧) وَلَمْ تُجَاوِزِ الْمُدَّةَ^(١٧) أَكْثَرَ الْحَيْضِ، فَإِنْ كَانَ الدَّمُ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ؛ مِثْلُ أَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَنِصْفًا^(١٨) طَهَّرًا، أَوْ سَاعَةً وَسَاعَةً، فَقَالَ أَصْحَابُنَا: هُوَ كَالْأَيَّامِ، يُضَمُّ الدَّمُ إِلَى الدَّمِ، فَيَكُونُ حَيْضًا، وَمَا بَيْنَهُمَا طَهَّرَ، إِذَا بَلَغَ الْمُجْتَمِعُ مِنْهُ أَقَلُّ الْحَيْضِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، لَا يَكُونُ الدَّمُ حَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ حَيْضٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَلَهُ قَوْلٌ فِي التَّقَاءِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ أَنَّهُ حَيْضٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَذَكَرْنَا أَيْضًا وَجْهًا لَنَا فِي أَنَّ التَّقَاءَ مَتَى كَانَ أَقَلُّ مِنْ يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ طَهَّرًا. فَعَلِيَ هَذَا مَتَى نَقَصَ التَّقَاءَ عَنْ يَوْمٍ كَانَ الدَّمُ وَمَا بَيْنَهُ حَيْضًا كُلَّهُ، فَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ، بَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، مِثْلُ أَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طَهَّرًا، إِنْ^(١٩) ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، لَا تَحُلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُعْتَادَةً، أَوْ مُمِيزَةً، أَوْ لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ، أَوْ يُوجَدُ فِي حَقِّهَا الْأَمْرَانِ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فَهَذِهِ تَحْلِسُ أَوَّلَ يَوْمٍ تَرَى الدَّمَ فِيهِ فِي الْعَادَةِ، وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ، وَمَابَعْدَ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الطَّهْرِ فِي أَثْنَاءِ الْحَيْضَةِ؛ هَلْ يَمْنَعُ مَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، أَوْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا لَا يَمْنَعُ، فَحَيْضُهَا الْيَوْمَ الْأَوَّلُ خَاصَّةٌ، وَمَابَعْدُهُ اسْتِحَاضَةٌ، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَمْنَعُ، فَحَيْضُهَا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ، وَالثَّالِثُ، وَالْخَامِسُ، فَيَحْصُلُ لَهَا مِنْ عَادَتِهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالْبَاقِي

(١٥) في م: «أَنْ يَكُونَ».

(١٦-١٧) سقط من: الأصل.

(١٧-١٧) في م: «وَلَمْ يَجَاوِزِ الْمُدَّةَ».

(١٨) في م: «وَنِصْفَهُ».

(١٩) أَى: إِنْ تَرَى ذَلِكَ، أَوْ: إِنْ يَكُنْ ذَلِكَ.

اسْتِحَاضَةً. وَفِي وَجْهِ آخَرٍ أَنَّهُ يُلْفَقُ لَهَا الْخَمْسَةُ مِنْ أَيَّامِ الدِّمِّ جَمِيعُهَا، فَتَجْلِسُ السَّابِعَ وَالتَّاسِعَ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ لَيْسَا مِنْ عَادَتِهَا. فَلَا تَجْلِسُهُمَا كَثِيرُ الْمُتَّفَقَةِ. وَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً جَلَسَتْ زَمَانَ الدِّمِّ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَيَّامِ، فَكَانَ حَيْضُهَا، وَبَاقِيَهُ اسْتِحَاضَةً. وَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً جَلَسَتْ الْيَقِينِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، مِنْ أَوَّلِ دِمِّ تَرَاهُ، أَوْ فِي شَهْرَيْنِ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ. وَهَلْ يُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ تَجْلِسُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مِنْ سَبْعَةِ أَيَّامٍ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ عَادَتْهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا قُلْنَا تَجْلِسُ زَمَانَ الدِّمِّ مِنْ سَبْعَةٍ، جَلَسَتْ الْأَوَّلَ وَالثَّالِثَ وَالْخَامِسَ وَالسَّابِعَ، وَإِنْ أَجْلَسْنَاهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ سَقَطَ السَّابِعُ، وَإِنْ قُلْنَا تُلْفَقُ لَهَا، زَادَتْ التَّاسِعَ،/ وَالْحَادِيَ عَشَرَ إِنْ قُلْنَا تَجْلِسُ سِتَّةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ جَلَسَتْ سَبْعَةً زَادَتْ الثَّالِثَ عَشَرَ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي النَّاسِيَةِ. وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُلْفَقُ لَهَا عَدَدُ أَيَّامِهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ الْقَاضِي، فِي الْمُعْتَادَةِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَفِي غَيْرِهَا: مَا عَبَّرَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ اسْتِحَاضَةً، وَأَيَّامُ الدِّمِّ مِنَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ حَيْضٌ كُلُّهَا إِذَا تَكَرَّرَ، فَإِنْ كَانَ يَوْمًا وَيَوْمًا، فَلَهَا ثَمَانِيَةُ أَيَّامٍ حَيْضٌ، وَسَبْعَةُ طَهْرٍ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْصَافًا فَلَهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ وَيَنْصَفُ حَيْضٌ، وَمِثْلُهَا طَهْرٌ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ بِنْتِ الشَّافِعِيِّ^(٢٠)؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ فِي الْيَوْمِ السَّادِسِ عَشَرَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَيْضِ وَمَابَعْدَهُ، فَإِنَّهَا فِيمَا بَعْدَهُ فِي حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ، نَأْمُرُهَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَّامِ. وَلَنَا، أَنَّ الطَّهْرَ لَوْ مُيِّزٌ بَعْدَ الْخَامِسِ عَشَرَ لَمَيَّزَ قَبْلَهُ، كَتَمَيِّزِ^(٢١) اللَّوْنِ، وَالْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَنْصَافًا أَوْ مُخْتَلِفًا، يَوْمًا دَمًا وَأَيَّامًا طَهْرًا، أَوْ يَوْمًا طَهْرًا وَأَيَّامًا دَمًا، كَالْحُكْمِ فِي الْأَيَّامِ الصَّحَاحِ الْمُنَسَاوِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجُزْءُ الَّذِي تَرَى الدَّمَ فِيهِ أَوَّلًا أَقَلَّ مِنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ، فَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَيْضًا حَتَّى يَسْبِقَهُ دَمٌ مُتَّصِلٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا. وَإِنْ قُلْنَا الطَّهْرُ يَمْنَعُ مَا بَعْدَهُ مِنْ كَوْنِهِ حَيْضًا قَبْلَ التَّكْرَارِ، وَجَاءَ فِي الْعَادَةِ،

١٤١ ظ

(٢٠) أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أُمُّ زَيْنَبِ بِنْتُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، كَانَتْ إِمَامًا مَبْرُورًا، مِنْ رِجَالِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى ١٨٦/٢.

(٢١) فِي الْأَصْلِ: «وَكَتَمِيْز».

فإنها تَضُمُّ إلى الأول مائِكُمْلُ به أَقْلُ الحَيْضِ؛ فإذا كانت تَرَى الدَّمَ يَوْمًا ويَوْمًا، ضَمَّتِ الثَّالِثَ إلى الأول. فكانا^(٢٢) حَيْضًا في المَرَّةِ الأولى والثَّانِيَةِ، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إلى مائِكُرَّرَ في المَرَّةِ الثَّالِثَةِ أو الرَّابِعَةِ، على اخْتِلَافِ الوجهَيْنِ، وإذا رَأَتْ أَقْلًا من أَقْلِ الحَيْضِ، ثُمَّ طَهَّرَتْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَتْ دَمًا مِثْلَ ذَلِكَ، وَقُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضَةً وَاحِدَةً؛ لِفَصْلِ أَقْلِ الطُّهْرِ بَيْنَهُمَا، وَلَا حَيْضَتَيْنِ؛ لِنَقْصَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَقْلِ الحَيْضِ، وَإِنْ قُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ، ضَمَمْنَا الأولَ إلى الثَّانِي، فكانا^(٢٣) حَيْضَةً وَاحِدَةً، إِذَا بَلَغَا^(٢٤) بِمَجْمُوعِهِمَا أَقْلُ الحَيْضِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّمَيْنِ يَبْلُغُ أَقْلَ الحَيْضِ، فَهُمَا حَيْضَتَانِ، إِنْ قُلْنَا أَقْلُ الطُّهْرِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَإِنْ قُلْنَا أَقْلَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ، ضَمَمْنَا الثَّانِي إلى الأولِ، فَكَانَا حَيْضًا وَاحِدًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، لَمْ يُمَكِّنْ^(٢٥) جَعْلُهُمَا جَمِيعًا حَيْضًا، فَيُجْعَلُ أَحَدُهُمَا حَيْضًا^(٢٥)، وَالْآخَرُ اسْتِحَاضَةً، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

١٠٦ - /مسألة؛ قال: (وَالْحَامِلُ^(١) لَا تَحِيضُ، إِلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَ وَلَادَتِهَا ١٤٢ و يَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةِ، فَيَكُونُ دَمٌ نَفَاسٍ)

مذهبُ أبي عبيد الله، رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّ الحَامِلَ لَا تَحِيضُ، وَمَاتَرَاهُ مِنَ الدَّمِ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ. وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ؛ مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَعُمْدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمَكْحُولٌ، وَحَمَّادٌ، وَالْقَوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَالصَّحِيحُ عَنْهَا إِذَا رَأَتْ الدَّمَ لَا تُصَلِّي. وَقَالَ

(٢٢) في م: «فكان».

(٢٣) في م: «بلغ».

(٢٤) في م: «يكن».

(٢٥) سقط من: الأصل.

(١) في الأصل زيادة بقلم مغاير: «إذا رأت الدم فلا تلتفت إليه، لأن الحامل».

مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللِّثُّ: مَا تَرَاهُ مِنَ الدِّمِّ حَيْضٌ إِذَا أُمِكنَ. وَرُويَ ذَلِكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَإِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ صَادَفَ عَادَةً، فَكَانَ حَيْضًا كَغَيْرِ الْحَامِلِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَائِلٌ^(٢) حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ^(٣)». فَجَعَلَ وَجُودَ الْحَيْضِ عَلَمًا عَلَى بَرَاءَةِ الرَّجْمِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ. وَاجْتَنَحَ إِمَامُنَا بِمَحْدِثِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُطَلِّقْهَا^(٤) طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا^(٥)». فَجَعَلَ الْحَمْلَ عَلَمًا عَلَى عَدَمِ الْحَيْضِ، كَمَا جَعَلَ الطُّهْرَ عَلَمًا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ زَمَنٌ لَا يَتَعَادَاهُ الْحَيْضُ فِيهِ غَالِبًا، فَلَمْ يَكُنْ مَاتَرَاهُ فِيهِ حَيْضًا، كَالْآيِسَةِ. قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا يَعْرِفُ النِّسَاءُ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الدِّمِّ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُجَلِّىِ الَّذِي قَارَبَتْ الْوَضْعَ، جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهَا، فَإِنَّ الْحَامِلَ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ قَرِيبًا مِنْ وَلادَتِهَا فَهُوَ نِفَاسٌ، تَدْعُ لَهُ الصَّلَاةُ. كَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْوَلَدِ

(٢) الحائِل: التي لم تحمل.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب في وطء السبايا، من كتاب النكاح. سنن أبي داود ٤٩٧/١. والدارمي، في: باب في استبراء الأمة، من: كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٧١/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣، ٦٢، ٨٧. وانظر: عارضة الأحوذى ٥٩/٧.

(٤) في م: «ليطلقها».

(٥) أخرجه البخاري، في: أول تفسير سورة الطلاق، من كتاب التفسير، وفي: باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، وباب إذا طلقت الحائض يعتد بذلك الطلاق، وباب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، وباب ويحولن أحق بردهن في العدة، وباب مراجعة الحائض، وفي: باب هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان، من كتاب الأحكام. صحيح البخاري ١٩٣/٦، ٥٢/٧، ٥٤، ٥٥، ٧٦، ٨٢/٩. ومسلم، في: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها إلخ، من كتاب الطلاق. صحيح مسلم ١٠٩٣/٢، ١٠٩٥. وأبو داود، في: باب في طلاق السنة، من كتاب الطلاق. سنن أبي داود ٥٠٠/١. والترمذي، في: باب ما جاء في طلاق السنة، من أبواب الطلاق. عارضة الأحوذى ١٢٣/٥، ١٢٤. والنسائي، في: باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء، وباب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض، وباب الطلاق لغير العدة وما يحتسب منه على المطلق. المجتبى ١١٢/٦، ١١٤، ١١٥. وابن ماجه، في: باب طلاق السنة، وباب الحامل كيف تطلق، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٥١/١، ٦٥٢. والدارمي، في: باب السنة في الطلاق، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٦٠/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض، من كتاب الطلاق. الموطأ ٥٧٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٦/٢، ٤٣، ٥١، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٨١، ١٢٤، ١٣٠.

أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ بُحْتَانَ^(٦): سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمَرْأَةِ إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ تُعِيدُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا ضَرَبَهَا الْمَخَاضُ فَرَأَتْ الدَّمَ، قَالَ: هُوَ خَيْضٌ. وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ عَطَاءٌ: تُصَلِّي، وَلَا تَعُدُّهُ خَيْضًا وَلَا نِفَاسًا. وَلَنَا، أَنَّهُ دَمٌ خَرَجَ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ، فَكَانَ نِفَاسًا، كَالخَارِجِ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ خُرُوجُهُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهَا، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِرُؤْيَا أَمَارَاتِهَا؛ مِنَ الْمَخَاضِ، وَنَحْوِهِ فِي وَقْتِهِ. وَأَمَّا إِنْ رَأَتْ الدَّمَ مِنْ غَيْرِ عَلَامَةٍ عَلَى قُرْبِ الْوَضْعِ، لَمْ تَتْرُكْ لَهُ الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمٌ فَسَادٍ. فَإِنْ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ قَرِيبًا مِنَ الْوَضْعِ، كَوَضْعِهَا^(٧) بَعْدَهُ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ، أَعَادَتِ الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ إِنْ صَامَتْهُ فِيهِ. وَإِنْ رَأَتْهُ عِنْدَ عَلَامَةٍ عَلَى الْوَضْعِ، تَرَكَّتِ الْعِبَادَةَ. فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَهُ عَنْهَا أَعَادَتْ مَا تَرَكَّتْهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْوَاجِبَةِ؛ لِأَنَّهَا تَرَكَّتْهَا مِنْ غَيْرِ خَيْضٍ وَلَا نِفَاسٍ.

١٤٢ ط

١٠٧ - مسألة: قال: (وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ وَلَهَا خَمْسُونَ سَنَةً، فَلَا تَدْعُ الصَّوْمَ، وَلَا الصَّلَاةَ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ اخْتِطَاطًا، فَإِنْ رَأَتْهُ بَعْدَ السَّتِينَ، فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ؛ وَيُثَبِّتُ أَنَّ لَيْسَ بِخَيْضٍ، فَتَصُومُ وَتُصَلِّي، وَلَا تَقْضِي)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَالَّذِي نَقَلَ الْخِرَقِيُّ هَهُنَا، أَنَّهَا لَا تَيَأَسُ مِنَ الْخَيْضِ يَقِينًا إِلَى سِتِّينَ سَنَةً، وَمَاتَرَاهُ فِيمَا بَيْنَ الْخَمْسِينَ وَالسَّتِينَ مَشْكُوكًا فِيهِ، لَا تَتْرُكُ لَهُ الصَّلَاةَ وَلَا الصَّوْمَ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُمَا مُتَيَقَّنٌ فَلَا يَسْقُطُ بِالشَّكِّ، وَتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ اخْتِطَاطًا، لِأَنَّ وَجُوبَهُ كَانَ مُتَيَقَّنًا، وَمَا صَامَتْهُ فِي زَمَنِ الدِّمِّ مَشْكُوكًا فِي صِحَّتِهِ، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ مَا تَيَقَّنَ وَجُوبُهُ. وَرَوَى عَنْهُ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا بَعْدَ الْخَمْسِينَ لَا تَخِيضُ. وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: لَا يَكُونُ خَيْضًا بَعْدَ الْخَمْسِينَ، وَيَكُونُ حُكْمُهَا فِيمَا تَرَاهُ مِنَ الدِّمِّ حُكْمَ

(٦) أَبُو يَوْسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بُحْتَانَ، كَانَ جَارَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَصَدِيقَهُ، وَرَوَى عَنْهُ مَسَائِلُ صَالِحَةٍ كَثِيرَةٍ. طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ ١/ ٤١٥، ٤١٦.

(٧) فِي م: «كَوْضْعِهَا».

المُسْتَحَاضَةِ؛ لما رَوَى عن عائشة، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ. وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَنْ تَرَى الْمَرْأَةَ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا بَعْدَ الْخَمْسِينَ. وَرَوَى عَنْهُ^(١)، أَنَّ نِسَاءَ الْأَعَاجِمِ يُسْنَنُ مِنَ الْمَحِضِ فِي خَمْسِينَ، وَنِسَاءَ بَنِي هَاشِمٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ إِلَى سِتِّينَ سَنَةً. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ لِمَا رَوَى الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ^(٢)، فِي «كِتَابِ النَّسَبِ» عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّهُ قَالَ: لَا تِلْدُ لِخَمْسِينَ سَنَةً إِلَّا الْعَرَبِيَّةُ، وَلَا تِلْدُ لِسِتِّينَ إِلَّا قُرَشِيَّةٌ. وَقَالَ: إِنَّ هَذَا بِنْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ وَلَدَتْ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَهَا سِتُّونَ سَنَةً. وَقَالَ أَحْمَدُ، فِي امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ: إِنَّ عَاوِدَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَهُوَ حَيْضٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِي هَذَا إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وَجَدَ حَيْضٌ مِنْ نِسَاءٍ ثَقَاتٍ أَخْبَرَنَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِنَّ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، فَوَجِبَ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ حَيْضًا، كَمَا قَبْلَ الْخَمْسِينَ. وَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا وَجَدَ مِنَ الْمَرْأَةِ دَمٌ فِي زَمَنِ عَادَتِهَا/ عَلَى وَجْهِ كَانَتْ تَرَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَالْوُجُودُ ههنا دَلِيلُ الْحَيْضِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْخَمْسِينَ دَلِيلًا، فَوَجِبَ جَعْلُهُ حَيْضًا، وَأَمَّا بِإِجَابِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِيهِ فَلِإِحْتِيَاطٍ، لِقُورُوحِ الْخِلَافِ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ نِسَاءِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِنَّ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَخْتَلِفْنَ فِي سَائِرِ أَحْكَامِ الْحَيْضِ، فَكَذَلِكَ فِي هَذَا، وَمَا ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْحَيْضِ أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ، الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَالْوُجُودُ لَا عِلْمَ لَهَا بِهِ. ثُمَّ قَدْ وَجَدَ بِخِلَافِ مَا قَالَتْهُ؛ فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ قَدْ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، وَوُجِدَ الْحَيْضُ فِيهَا بَعْدَ الْخَمْسِينَ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الدَّمَ لَيْسَ بِحَيْضٍ، مَعَ كَوْنِهِ عَلَى صِفَتِهِ، وَفِي وَفْقِهِ وَعَادَتِهِ، يَغْيِرُ نَصًّا. فَهَذَا تَحَكُّمٌ لَا يُقْبَلُ. فَأَمَّا بَعْدَ السِّتِّينَ فَقَدْ زَالَ الْإِشْكَالُ، وَثَبُتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمَرْأَةَ حَالًا تَنْتَهِي فِيهِ إِلَى الْإِيَّاسِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يُمْسَنَ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٣). قَالَ

١٤٣

(١) أَى: عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(٢) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ، الْحَافِظِ النَّسَابَةِ، قَاضِي مَكَّةَ وَعَالِمُهَا، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. سِرُّ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢/٣١١-٣١٥.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ ٤.

أَحْمَدُ، فِي الْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ تَرَى الدَّمَ: لَا يَكُونُ حَيْضًا، هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجُرْحِ، وَإِنْ اغْتَسَلَتْ فَحَسَنَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَمَعْنَى الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الدَّمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، عَلَى مَا مَرَّ حُكْمُهُمَا.

فصل: وَأَقْلَ سِنٍ تَحِيضُ لَهُ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا تَحِيضُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ^(٤)﴾. وَلِأَنَّ الْمَرْجِعَ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ يَحِضُنَّ عَادَةً فِيمَا دُونَ هَذَا السِّنِّ، وَلِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ إِنَّمَا خَلَقَهُ اللَّهُ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْحَمْلِ بِهِ، فَمَنْ لَا تَصْلُحُ لِلْحَمْلِ لَا تُوجَدُ فِيهَا حِكْمَتُهُ، فَيَنْتَفِي لِإِتِّفَاعِ حِكْمَتِهِ كَالْمَيِّ، فَإِنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، فَإِنْ أَحَدُهُمَا يُخْلَقُ مِنْهُ الْوَلَدُ، وَالْآخَرُ يُرَبِّيهِ وَيُعْذِّبُهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يُوجَدُ مِنْ صَغِيرٍ، وَوُجُودُهُ عَلَّمَ عَلَى الْبُلُوغِ، وَأَقْلَ سِنٍ تَبْلُغُ لَهُ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ، فَكَانَ ذَلِكَ أَقْلَ سِنٍ تَحِيضُ لَهُ الْجَارِيَةُ^(٥)، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةٌ^(٦). وَرَوَى ذَلِكَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُرَادُ بِهِ حُكْمُ الْمَرْأَةِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ جَدَّةً بَنَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا حَمَلَتْ لِذُنُونِ عَشْرِ سِنِينَ، وَحَمَلَتْ ابْنَتَهَا لِمِثْلِ ذَلِكَ. فَعَلَى هَذَا إِذَا رَأَتْ بَنَتْ/ تِسْعَ سِنِينَ دَمًا، تَرَكِبَتِ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهَا رَأَتْهُ فِي زَمَنِ يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ، فَإِنْ انْقَطَعَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَهُوَ حَيْضٌ، يَثْبُتُ^(٧) بِهِ بُلُوغُهَا، وَتَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ الْحَيْضِ كُلِّهَا. وَإِنْ انْقَطَعَ لِذُنُونِ ذَلِكَ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ، لَا يَثْبُتُ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا. وَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ لِذُنُونِ تِسْعَ سِنِينَ، فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا. وَقَدْ رَوَى الْمُثَمُونِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ، فِي بِنْتِ عَشْرِ رَأَتْ الدَّمَ، قَالَ:

(٤) سورة الطلاق ٤.

(٥) سقط من: م.

(٦) أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی إكراه البتیمعة علی التزوید، من أبواب النکاح. عارضة الأحمودی

٢٩/٥.

(٧) فی م: «ويثبت».

ليس بخيضي. فعلى هذا ليس التسع ولا العشر زَمناً للخيضي. قال القاضي: فيجب على هذا أن يقال: أوَّلَ زَمَنٍ يَصِحُّ فيه وجُودُ الخِيضِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ الزَّمَانُ الَّذِي يَصِحُّ فيه بُلُوغُ الغَلَامِ. والأوَّلُ أَصَحُّ.

١٠٨ - مسألة؛ قال: (وَالْمُسْتَحَاضَةُ إِنْ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَهِيَ أَشَدُّ مَاقِيلَ فِيهَا، وَإِنْ تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأَهَا)

اختلف أهل العلم في المُسْتَحَاضَةِ، فقال بعضهم: يجب عليها الغسل لِكُلِّ صَلَاةٍ. رَوَى ذلك عن عليٍّ، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وهو أحد قولَي الشافعي في المُتَحَيِّزَةِ؛ لِأَنَّهُ عَائِشَةُ رَوَتْ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، «فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ» لِكُلِّ صَلَاةٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا «أَنْ تَغْتَسِلَ»^(٢) عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ^(٣). وقال بعضهم: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ غُسْلًا. رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَأَنَسٍ، وَوَسْعِدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٤)، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ. قَالَ مَالِكٌ: إِنِّي أَحْسِبُ حَدِيثَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ إِنَّمَا هُوَ: مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ. وَلَكِنَّ الْوَهْمَ^(٥) دَخَلَ فِيهِ. يَعْنِي أَنَّ الطَّاءَ غَيْرَ الْمُعْجَمَةِ أُبْدِلَتْ بِالطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ. وقال بعضهم: تَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ جَمْعَ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ^(٦)، وَتَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٨)، وَكَذَلِكَ أَمَرَ بِهِ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ^(٩). وقال بعضهم: تَغْتَسِلُ مَرَّةً؛

(١-١) سقط من: م.

(٢) تقدم في صفحة ٤٠٣.

(٣-٣) في م: «بالفعل».

(٤) تقدم في صفحة ٣٩٢.

(٥-٥) في م: «وسعيد وابن المسيب» خطأ.

(٦) الوهم؛ بالتحريك: الغلط. وبسكون الهاء: سبق القلب إلى الشيء مع إرادة غيره.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) في صفحة ٤٠٣.

(٩) تقدم في صفحة ٤٢٤.

لِإِنْقِضَاءِ حَيْضِهَا، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ^(١٠)، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَالتَّخَعُّيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْحَيْضِ، ثُمَّ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَيُجْزئُهَا ذَلِكَ. وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ عُرْوَةَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ: إِنَّمَا عَلَيْهَا الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ حَيْضِهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا لِلْإِسْتِحَاضَةِ وَضُوءٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،/ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، فِي ١٤٤ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ^(١١) الْغُسْلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي». وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَلَنَا،^(١٢) قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِفَاطِمَةَ^(١٣): «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي، وَتَوَضَّأِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهَذِهِ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا. وَفِي حَدِيثِ عِدَى بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ^(١٤)». وَلِأَنَّهُ دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ، فَأَوْجَبَ الْوُضُوءَ كَدَمِ الْحَيْضِ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ مُسْتَحَبٌّ، غَيْرُ وَاجِبٍ، وَالْغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَفْضَلُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ، وَالْأَخْذِ بِالثَّقَةِ وَالْإِحْتِيَاظِ، وَهُوَ أَشَدُّ مَاقِيلَ، ثُمَّ يَلِيهِ فِي الْفَضْلِ وَالْمَشَقَّةِ الْجَمْعُ بَيْنَ كُلِّ صَلَاتَيْنِ يَغْتَسِلُ وَاحِدٌ، وَالْإِغْتِسَالُ لِلصُّبْحِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ^(١٥): «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأُمُورِ إِلَى». ثُمَّ يَلِيهِ الْغُسْلُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً،^(١٥) ثُمَّ بَعْدَهُ^(١٦) الْغُسْلُ عِنْدَ انْقِطَاعِ^(١٦) الْحَيْضِ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهُوَ أَقْلُ الْأُمُورِ، وَيُجْزئُهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١٠) من أول قوله: «وقال بعضهم» الماضي سقط من: الأصل.

(١١) تقدم في صفحة ٢٧٧.

(١٢-١٣) في م: «أن النبي ﷺ قال لفاطمة».

(١٣) تقدم في صفحة ٣٩٧.

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥-١٥) في م: «بعد».

(١٦) في م: «انقضاء».

فصل: وَحُكْمُ طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ حُكْمُ التَّيْمُمِ، فِي أَنَّهَا إِذَا تَوَضَّأَتْ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، صَلَّتْ بِهَا الْفَرِيضَةَ، ثُمَّ قَضَتْ الْفَوَائِثَ وَتَطَوَّعَتْ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ. نَصٌّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ لَهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ بِطَهَارَةٍ وَاحِدَةٍ. وَلَا تَقْضِي بِهِ فَوَائِثَ، وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ. كَقَوْلِهِ فِي التَّيْمُمِ. وَيَحْتَمِلُهُ قَوْلُ الْخَرَقِيِّ؛ لِقَوْلِهِ: «لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». وَلَنَا، أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَفَافِ حَدِيثُ فَاطِمَةَ: «تَوَضَّئِي لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ». وَلَأنَّهُ وَضُوءٌ يُبَيِّحُ النَّفْلَ، فَيُبَيِّحُ الْفَرَضَ، كَوُضُوءٍ غَيْرِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَقْتِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيْنَمَا أَدْرَكْتَكِ الصَّلَاةُ فَصَلِّي»^(١٧). أَيْ وَقْتُهَا، وَحَدِيثُ حُمَنَةَ ظَاهِرٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَلَأنَّهُ^(١٨) لَمْ يَأْمُرْهَا بِالْوُضُوءِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مِمَّا يَحْفَى وَيُحْتَاجُ إِلَى تَيَانِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

فصل: رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَشْرَبَ الْمَرْأَةُ دَوَاءً يَقْطَعُ عَنْهَا الْحَيْضَ، إِذَا كَانَ دَوَاءً مَعْرُوفًا.

(١٧) أخرجه البخاري، في: باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، من كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، من كتاب الصلاة، وفي: باب حدثنا موسى بن إسماعيل، وباب قول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾، من كتاب الأنبياء. صحيح البخاري ٩١/١، ١١٩، ١٧٧/٤، ١٩٧. ومسلم، في: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، أوائله. صحيح مسلم ٣٧١/١. وابن ماجه، في: باب أي مسجد وضع أول، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ٢٤٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤٠٣، ١٥٠/١٥٦، ١٦٠، ١٦٧. وانظر: باب هل تبتش قبور مشركي الجاهلية، من كتاب الصلاة. وباب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخاري ١١٧/١، ٨٦/٥. وباب التيمم بالصعيد، من كتاب الغسل. المجتبى من السنن ١٧٢/١. وباب أين يجوز بناء المساجد، من كتاب المساجد. سنن ابن ماجه ٢٤٥/١.

(١٨) في م: «لأنه».

فهرس الجزء الأول

الصفحة

	مقدمة التحقيق
١١ - ٣	مقدمة المؤلف
١١ - ٨	ترجمة الإمام أحمد

باب ما تكون به الطهارة من الماء

٢٤ - ١٤	١-مسألة : (والطهارة بالماء الطاهر المطلق)
٢٣ - ٢٠	فصل : فأما غير التبيذ من المائعات
٢٤ ، ٢٣	فصل : والماء الآجن ، وهو الذى يتغير بطول مكثه فى المكان ، ...
٢٤	فصل : وإذا كان على العضو طاهر ،
٣٠ - ٢٤	٢-مسألة : (وما سقط فيه مما ذكرنا أو من غيره ...)
٢٦ ، ٢٥	فصل : وإذا وقع فى الماء مائع ، لا يغير الماء ...
٢٧ ، ٢٦	فصل : وإن كان الواقع فى الماء ماء مستعملا عفى عن يسيره .
٢٧	فصل : فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته ، ...
٢٨ ، ٢٧	فصل : ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بطاهر
٢٩ ، ٢٨	فصل : ولا تكره الطهارة بالماء المشمس .
٢٩	فصل : فأما الماء المسخن بالنجاسة ، فهو على ثلاثة أقسام :
٣٠ ، ٢٩	فصل : ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم ، ...
٣٠	فصل : الدائب من الثلج والبرد ظهور ، ...
٣٦ - ٣١	٣-مسألة : (ولا يتوضأ بماء قد توضع به) .
٣٤	فصل : وجميع الأحداث سواء فيما ذكرنا ، ...
٣٤	فصل : وإن استعمل فى طهارة مستحبة ...

- فصل : فأما المستعمل في تعبد من غير حدث ، ... ٣٥
- فصل : إذا انغمس الجنب أو المحدث ... ٣٥
- فصل : إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين ٣٦
- ٤ - مسألة : (وإذا كان الماء قلتين ، ...) ٣٦ - ٥٥
- فصل : اختلف أصحابنا : هل القلتان ... ٤٣ ، ٤٤
- فصل : فأما ما عدا الماء من المائعات ... ٤٤ ، ٤٥
- فصل : فأما الماء المستعمل ، وما كان طاهرا ... ٤٥
- فصل : إذا كان الماء كثيرا ، فوقع في جانب منه ٤٥ ، ٤٦
- نجاسة ، ...
- فصل : ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ، ... ٤٦ ، ٤٧
- فصل : والغديران إذا اتصل أحدهما ... ٤٧
- فصل : في الماء الجاري : ٤٧ - ٤٩
- فصل : فإن كان في جانب النهر ماء واقف ، ... ٤٩ ، ٥٠
- فصل : إذا اجتمعت الجريات في موضع ، ... ٥٠ ، ٥١
- فصل : في تطهير الماء النجس ٥١ ، ٥٢
- فصل : ولا يعتبر في المكاثرة صب الماء ... ٥٢
- فصل : فإن كوثر بما دون القلتين ... ٥٢
- فصل : ولا يطهر غير الماء من المائعات ... ٥٢ ، ٥٣
- فصل : وإذا وقعت النجاسة في غير الماء ... ٥٣
- فصل : وإن تنجس العجين ونحوه ... ٥٤ ، ٥٥
- ٥ - مسألة : (إلا أن تكون النجاسة بولا ...) ٥٥ - ٥٩
- فصل : ولم أجد عن إمامنا ... ٥٧
- فصل : ولا فرق بين البول القليل والكثير . ٥٧
- فصل : إذا كانت بئر الماء ملاصقة ... ٥٧ ، ٥٨
- فصل : وإن توضأ من الماء القليل ، ... ٥٨
- فصل : إذا نزع ماء البحر النجس ... ٥٨ ، ٥٩

فصل : قال محمد بن يحيى : سألت أبا عبد الله عن

قبور الحجارة التي للروم يحيى المطر ... ٥٩

٦- مسألة : (وإذا مات في الماء اليسير ...) ٥٩ - ٦٤

فصل : فإن غير الماء فحكمه حكم الطاهرات ٦١ ، ٦٢

فصل : ذكر ابن عقيل ، فيمن ضرب حيوانا

مأكولا ، فوقع في ماء ثم وجدته ميتا ... ٦٢

فصل : الحيوان ضربان ٦٢ ، ٦٣

فصل : وحكم أجزاء آدمى وأبعاضه ... ٦٣

فصل : وفي الوزغ وجهان ٦٤

فصل : وإذا مات في الماء حيوان لا يعلم ... ٦٤

٧- مسألة : (ولا يتوضأ بسور كل بهيمة ...) ٦٤ - ٧٣

فصل : إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت ... ٧٢

فصل : وإن وقعت الفأرة أو الهرة ونحوهما ، ... ٧٢ ، ٧٣

فصل : كل حيوان فحكم جلده وشعره ... ٧٣

٨- مسألة : (وكل إناء حلت فيه نجاسة ؛ من ولوغ

كلب ، ...) ٧٣ - ٨٢

فصل : فإن جعل مكان التراب ؛ غيره من

الأشنان ، ... ٧٤ - ٧٧

فصل : إذا أصاب المحل نجاسات متساوية ... ٧٧

فصل : وإذا غسل محل اللؤلؤ فأصاب ... ٧٧ ، ٧٨

فصل : ولا فرق بين النجاسة من ولوغ الكلب ... ٧٨

فصل : وغسل النجاسة يختلف باختلاف ٧٨ ، ٧٩

محلها ؛ ...

فصل : ما أزيلت به النجاسة ، ... ٧٩ ، ٨٠

فصل : إذا غسل بعض الثوب النجس ، جاز ، ... ٨٠

فصل : إذا أصاب ثوب المرأة من دم حيضها ... ٨٠ ، ٨١

- فصل : فإذا كان في الإناء خمر أو شبهه ... ٨١ ، ٨٢
- ٩- مسألة : (وإذا كان معه في السفر إنا آن ؛ ...) ٨٢ - ٨٨
- فصل : وهل يجوز له التيمم قبل إراقتها ؟ ٨٤ ، ٨٥
- فصل : وإذا علم عين النجس استحباب إراقتها .. ٨٥
- فصل : وإن اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت طهوريته ، ... ٨٥
- فصل : وإن اشتبهت عليه ثياب طاهرة بنجسة ، ... ٨٥ ، ٨٦
- فصل : فإن لم يعلم عدد النجس ، ... ٨٦
- فصل : وإن ورد ماء فأخبره بنجاسته صبي أو كافر ... ٨٦ ، ٨٧
- فصل : فإن أخبره أن كلبا ولغ في هذا الإناء ، ... ٨٧
- فصل : إذا سقط على إنسان من طريق ماء ، ... ٨٧ ، ٨٨

باب الآنية

- ١٠- مسألة : (وكل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس) ٨٩ - ٩٧
- فصل : هل يجوز الانتفاع به في اليابسات ؟ ٩٢
- فصل : فأما جلود السباع ، فقال القاضي : لا يجوز الانتفاع بها ... ٩٢ - ٩٤
- فصل : إذا قلنا بطلهارة الجلود بالدباغ ... ٩٤
- فصل : ولا يحل أكله بعد الدبغ ، ... ٩٥
- فصل : ويجوز بيعه ، وإجارته ، ... ٩٥
- فصل : ويفتقر ما يدبغ به ٩٥
- فصل : ولا يفتقر الدبغ إلى فعل ؛ ... ٩٦

فصل : وإذا ذبح مالا يؤكل لحمه كان جلده ٩٦ ، ٩٧
نجسا .

فصل : ظاهر المذهب ، أنه لا يظهر شيء من ٩٧
النجاسات ...

١١- مسألة : (وكذلك آنية عظام الميتة) . ٩٧ - ١٠١

فصل : والقرن والظفر والحافر كالعظم ، ... ٩٩ ، ١٠٠

فصل : ولبن الميتة وإنفتحها نجس ... ١٠٠ ، ١٠١

فصل : وإن ماتت الدجاجة ، وفي بطنها ١٠١
بيضة ...

١٢- مسألة : (ويكره أن يتوضأ في آنية الذهب والفضة) . ١٠١ - ١٠٦

فصل : فإن جعل آنية الذهب والفضة مصبا

لماء الوضوء ، ... ١٠٣

فصل : ويحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة . ١٠٣ ، ١٠٤

فصل : فأما المضرب بالذهب أو الفضة ، ... ١٠٤ ، ١٠٥

فصل : فأما سائر الآنية فمباح اتخاذها ١٠٥ ، ١٠٦
واستعمالها ، ...

١٣- مسألة : (وصوف الميتة وشعرها طاهر) . ١٠٦ - ١٣٢

فصل : والريش كالشعر فيما ذكرنا ؛ ... ١٠٧

فصل : وشعر الآدمي طاهر ... ١٠٧ ، ١٠٨

فصل : وكل حيوان فشعره مثل بقية ١٠٨ ، ١٠٩
أجزائه ؛ ...

فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في الخرز ١٠٩
بشعر الخنزير ، ...

فصل : والمشركون على ضربين : أهل ١٠٩ - ١١٢
كتاب ، وغيرهم .

فصل : وتباح الصلاة في ثياب الصبيان ... ١١٢ ، ١١٣

- فصل : وإذا صبغ في حب صباغ لم يجب غسل ١١٤
الثوب المصبوغ ، ...
- فصول في الفطرة : ١١٤ ، ١١٥
- فصل : فأما الختان فواجب على الرجال ، .. ١١٥ - ١١٧
- فصل : والاستحداد : حلق العانة . وهو ١١٧ ، ١١٨
مستحب ؛ ...
- فصل : وتنف الإبط سنة ؛ لأنه من ١١٨
الفطرة ، ...
- فصل : ويستحب تقليم الأظفار ؛ ... ١١٨ ، ١١٩
- فصل : ويستحب غسل رءوس الأصابع ... ١١٩
- فصل : واتخاذ الشعر أفضل من إزالته . ١١٩ - ١٢١
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في حلق ١٢٢ ، ١٢٣
الرأس .
- فصل : فأما حلق بعض الرأس فمكروه . ١٢٣ ، ١٢٤
- فصل : ولا تختلف الرواية في كراهة حلق المرأة ١٢٤
رأسها من غير ضرورة .
- فصل : ويكره تنف الشيب ، ... ١٢٤ ، ١٢٥
- فصل : ويكره حلق القفا ... ١٢٥
- فصل : ويستحب خضاب الشيب بغير ١٢٥ - ١٢٨
السواد ، ...
- فصل : ويستحب أن يكتحل وترا ، ... ١٢٨ ، ١٢٩
- فصل : وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
أنه لعن الواصلة والمستوصلة ، ... ١٢٩ - ١٣١
- فصل : فأما النامصة : فهي التي تنتف الشعر ١٣١ ، ١٣٢
من الوجه ، ...

باب السواك وسنة الوضوء

الصفحة

- ١٤ - مسألة ؛ (والسواك سنة ، يستحب عند كل صلاة) ١٣٣ - ١٣٨
 فصل : ويستاك على أسنانه ولسانه ، ... ١٣٥ ، ١٣٦
 فصل : ويستحب أن يكون السواك عوداً ١٣٦ - ١٣٨
 لنا ...
- ١٥ - مسألة ؛ (إلا أن يكون صائماً ، فيمسك من وقت ١٣٨ ، ١٣٩
 صلاة الظهر ...)
- ١٦ - مسألة ؛ (وغسل اليدين إذا قام من نوم الليل ...) ١٣٩ - ١٤٤
 فصل : ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب ١٤٠ ، ١٤١
 غسلهما ...
- فصل : فإن غمس يده في الإناء قبل ١٤١
 غسلها ، ...
- فصل : وحدث اليد المأمور بغسلها من ١٤٢
 الكوع ؛ ...
- فصل : ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو ١٤٢ ، ١٤٣
 مشدودة بشيء ، ...
- فصل : فإن كان القائم من نوم الليل صبياً ... ١٤٣
 فصل : والنوم الذي يتعلق به الأمر بغسل ١٤٣
 اليد ...
- فصل : وغسل اليدين يفتقر إلى النية ... ١٤٣ ، ١٤٤
 فصل : ولو انغمس الجنب في ماء كثير ، ... ١٤٤
 فصل : إذا وجد ماء قليلاً ليس معه ما يغترف ١٤٤
 به ...
- ١٧ - مسألة ؛ (والتسمية عند الوضوء) ١٤٥ - ١٤٧
 فصل : وإن قلنا بوجوبها فتركها عمداً ، ... ١٤٦ ، ١٤٧
- ١٨ - مسألة : (والمبالغة في الاستنشاق ...) ١٤٧ ، ١٤٨

فصل : المبالغة مستحبة في سائر أعضاء
الوضوء ؛ ... ١٤٧ ، ١٤٨

١٩- مسألة : (وتحليل اللحية) ١٤٨ - ١٥٠

فصل : قال يعقوب : سألت أحمد عن

التخليل ؟ فأراني من تحت لحيته ... ١٤٩ ، ١٥٠

٢٠- مسألة : (وأخذ ماء جديد للأذنين ...) ١٥٠ - ١٥٢

فصل : قال المروذي : رأيت أبا عبد الله مسح ١٥١
رأسه ، ...

فصل : وذكر بعض أصحابنا من سنن الوضوء

غسل داخل العينين ، ... ١٥١ ، ١٥٢

٢١- مسألة : (وتحليل ما بين الأصابع) ١٥٢ ، ١٥٣

فصل : ويستحب أن يعرك رجله بيده ، ... ١٥٢ ، ١٥٣

٢٢- مسألة : (وغسل الميامن قبل المياسر) ١٥٣ ، ١٥٤

باب فرض الطهارة

٢٣- مسألة : (وفرض الطهارة ماء طاهر ...) ١٥٥ ، ١٥٦

٢٤- مسألة : (والنية للطهارة) ١٥٦ - ١٦١

فصل : ومحل النية القلب ؛ .. ١٥٧

فصل : وصفتها أن يقصد بطهارته ... ١٥٧ - ١٥٩

فصل : ويجب تقديم النية على الطهارة
كلها ؛ ... ١٥٩ ، ١٦٠

فصل : وإن شك في النية في أثناء الطهارة ... ١٦٠

فصل : وإذا وضأه غيره ... ١٦٠

فصل : وإذا توضأ وصلى الظهر ، ثم
أحدث ... ١٦٠ ، ١٦١

٢٥- مسألة ؛ (وغسل الوجه ، وهو من منابت شعر الرأس ...)
١٦٦ - ١٦٦

فصل : ويدخل في الوجه العذار ، ... ١٦٢ ، ١٦٣

فصل : وهذه الشعور كلها إن كانت كثيفة ... ١٦٤

فصل : ومتى غسل هذه الشعور ، ... ١٦٤

فصل : ويجب غسل ما استرسل من اللحية . ١٦٤ ، ١٦٥

فصل : يستحب أن يزيد في ماء الوجه ؛ ... ١٦٦

٢٦- مسألة ؛ (والقم والأنف من الوجه) .
١٧٢ - ١٦٦

فصل : والمضمضة : إدارة الماء في الفم . ١٦٩

فصل : ويستحب أن يتمضمض ويستنشق ١٦٩ - ١٧١

ييمناه ، ...

فصل : ولا يجب الترتيب بينها وبين غسل بقية ١٧١ ، ١٧٢

الوجه ...

٢٧- مسألة ؛ (وغسل اليدين إلى المرفقين ...)
١٧٢ - ١٧٥

فصل : وإن خلق له إصبع زائدة أو يد ... ١٧٣

فصل : وإن انقلعت جلدة من غير محل ١٧٣

الفرس ، ...

فصل : وإن قطعت يده من دون المرفق ، ... ١٧٣ ، ١٧٤

فصل : إذا كان تحت أظفاره وسخ ... ١٧٤

فصل : ومن كان يتوضأ من ماء يسير يغترف ١٧٤ ، ١٧٥

منه ...

٢٨- مسألة ؛ (ومسح الرأس)
١٧٥ - ١٨٤

فصل : وإذا قلنا بجواز مسح البعض ، ١٧٧

فصل : والمستحب في مسح الرأس ... ١٧٧ ، ١٧٨

فصل : ولا يسن تكرار مسح الرأس ... ١٧٨ - ١٨٠

فصل : إذا وصل الماء إلى بشرة الرأس ، ... ١٨٠ ، ١٨١

فصل : ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فضل عن ١٨١ ، ١٨٢
ذراعيه .

فصل : فإن غسل رأسه بدل مسحه ، ... ١٨٢

فصل : وإن مسح رأسه بخرقه مبلولة ، أو ١٨٢ ، ١٨٣
خشبة ...

فصل : والأذنان من الرأس ، ١٨٣ ، ١٨٤

٢٩- مسألة ؛ (وغسل الرجلين إلى الكعبين، ...) ١٨٤ - ١٨٩

فصل : ويلزمه إدخال الكعبين في الفسل ، ... ١٨٩

٣٠- مسألة : (ويأتى بالطهارة عضوًا بعد عضو ، كما أمر الله

تعالى) ١٨٩ - ١٩٢

فصل : ولا يجب الترتيب بين اليمنى ١٩٠ ، ١٩١
واليسرى ، ...

فصل : وإذا نكس ضوءه ، ... ١٩١

فصل : ولم يذكر الخرق الموالاة ، ... ١٩١ ، ١٩٢

فصل : والموالاة الواجبة أن لا يترك غسل ١٩٢
عضو ...

فصل : وإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله ١٩٢
بواجب ...

٣١- مسألة ؛ (والوضوء مرة مرة يجزئ ، والثلاث

أفضل) ١٩٢ - ١٩٦

فصل : وإن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها ١٩٤
أكثر ، ...

فصل : قال أحمد ، رحمه الله : لا يزيد على

الثلاث إلا رجل مبتلى . ١٩٤

- فصل : وإذا فرغ من وضوئه ... ١٩٥
- فصل : ولا بأس بالمعاونة على الوضوء ؛ ... ١٩٥
- فصل : ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل ... ١٩٥ ، ١٩٦
- ٣٢- مسألة ؛ (وإذا توضأ لنافلة صلى فريضة) ١٩٦ - ١٩٨
- فصل : يجوز أن يصلي بالوضوء مالم يحدث ، ... ١٩٧
- فصل : وتجديد الوضوء مستحب ، ١٩٧
- فصل : ولا بأس بالوضوء في المسجد ... ١٩٨
- ٣٣- مسألة ؛ (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء) ١٩٩ - ٢٠٢
- فصل : ويحرم عليهم قراءة آية . ٢٠٠
- فصل : وليس لهم اللبث في المسجد ، ... ٢٠٠ ، ٢٠١
- فصل : فأما المستحاضة ، ... ٢٠١
- فصل : وإن خاف الجنب على نفسه أو ماله ، ... ٢٠١ ، ٢٠٢
- فصل : إذا توضأ الجنب فله اللبث في المسجد ... ٢٠٢
- ٣٤- مسألة ؛ (ولا يمس المصحف إلا طاهر) ٢٠٢ - ٢٠٤
- فصل : ويجوز حمله بعلاقته . ٢٠٣
- فصل : ويجوز مس كتب التفسير والفقه ... ٢٠٤
- فصل : وإن احتاج المحدث إلى مس المصحف ... ٢٠٤
- فصل : ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار الحرب ؛ ... ٢٠٤
- بابا الاستطابة والحدث
- ٣٥- مسألة ؛ (وليس على من نام أو خرجت منه ريح استنجاء) ٢٠٥ ، ٢٠٦

- ٣٦- مسألة ؛ (والاستنجاء لما خرج من السيلين) ٢٠٦ - ٢٠٩
 فصل : وهو غير بين الاستنجاء بالماء أو الأحجار ، ...
- ٣٧- مسألة ؛ (فإن لم يعدوا مخرجهما أجزأه ثلاثة أحجار ...)
 فصل : وإذا زاد على الثلاثة استحب أن لا يقطع ٢٠٩
 إلا على وتر ؛ ...
 فصل : وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار ٢١٠
 أجزأه .
- فصل : ويجزئه الاستجمار في النادر ، ... ٢١٠ ، ٢١١
 فصل : ولا يستجمر يمينه ؛ ... ٢١١ ، ٢١٢
 فصل : ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبيل ؛ ... ٢١٢ ، ٢١٣
- ٣٨- مسألة ؛ (والخشب والحرق وكل ما أنقى به فهو كالأحجار)
 ٢١٣ - ٢١٥
- ٣٩- مسألة ؛ (إلا الروث والعظام والطعام) .
 فصل : ولا يجوز الاستنجاء بماله حرمة ؛ ... ٢١٦ ، ٢١٥
- ٤٠- مسألة ؛ (والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب ...) ٢١٦ ، ٢١٧
 فصل : ولو استجمر بحجر ، ثم غسل ... ٢١٧
- ٤١- مسألة ؛ (وما عدا المخرج فلا يجزئ فيه إلا الماء) . ٢١٧ - ٢١٩
 فصل : والمرأة البكر كالرجل ؛ لأن عذرتها تمنع ٢١٨
 انتشار البول .
- فصل : والأقلف إن كان مرتقفا ... ٢١٨
 فصل : وإن انسد المخرج المعتاد وانفتح ٢١٨
 آخر ، ...

- فصل : ظاهر كلام أحمد أن محل الاستجمار بعد الإنقاء طاهر ، ... ٢١٨ ، ٢١٩
- فصل : إذا استنجى بالماء لم يحتاج إلى تراب . ٢١٩
- فصول في أدب التخلي ٢٢٠ - ٢٢٩
- فصل : ويكره أن يستقبل الشمس والقمر بفرجه ؛ ٢٢٢
- فصل : ويستحب أن يستتر عن الناس ، ... ٢٢٢ ، ٢٢٣
- فصل : ويستحب أن يرتاد لبوله موضعاً رخوا ؛ ... ٢٢٣
- فصل : ويستحب أن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ؛ ... ٢٢٤
- فصل : ولا يجوز أن يبول في طريق الناس ، ... ٢٢٤ - ٢٢٦
- فصل : ويعتمد في حال جلوسه على رجله اليسرى ، ... ٢٢٦ ، ٢٢٧
- فصل : إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء فيه ذكر الله تعالى ، ... ٢٢٧ ، ٢٢٨
- فصل : ويقدم رجله اليسرى في الدخول ، ... ٢٢٨ ، ٢٢٩
- فصل : ولا بأس أن يبول في الإناء . ٢٢٩

باب ما ينقض الطهارة

- ٤٢ - مسألة ؛ (والذي ينقض الطهارة ما خرج من قبل أو دبر) ٢٣٠ - ٢٣٣
- فصل : وقد نقل صالح ، عن أبيه ، في المرأة يخرج من فرجها الريح ، ما خرج من السبيلين ففيه الوضوء . ٢٣٠ ، ٢٣١
- فصل : وإن قطر في إحليله دهن ، ... ٢٣١

- فصل : قال أبو الحارث : سألت أحمد عن رجل به علة ربما ظهرت مقعدته ؟ قال : إن علم أنه يظهر معها ندى تَوْضُأً ، ... ٢٣٢
- فصل : قد ذكرنا أن المذى ينقض الوضوء ، ... ٢٣٣ ، ٢٣٢
- ٤٣ - مسألة ؛ (وخروج البول والغائط من غير مخرجهما) ٢٣٣ ، ٢٣٤
- ٤٤ - مسألة ؛ (وزوال العقل . إلا أن يكون بنوم يسير ...) ٢٣٤ - ٢٣٨
- فصل : والنوم ينقسم ثلاثة أقسام : ... ٢٣٥ - ٢٣٧
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمحتجى . ٢٣٧
- فصل : واختلف أصحابنا في تحديد الكثير من النوم الذى ينقض الوضوء ؛ ... ٢٣٧
- فصل : ومن لم يغلب على عقله فلا وضوء عليه ؛ ... ٢٣٧ ، ٢٣٨
- ٤٥ - مسألة ؛ (والارتداد عن الإسلام) ٢٣٨ - ٢٤٠
- فصل : ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من الكلام ؛ ... ٢٣٩
- فصل : وليس في القهقهة وضوء . ٢٣٩ ، ٢٤٠
- ٤٦ - مسألة ؛ (ومنس الفرج) ٢٤٠ - ٢٤٦
- فصل : فعلى رواية النقض لا فرق بين العامد وغيره . ٢٤٢
- فصل : ولا فرق بين بطن الكف وظهره . ٢٤٢ ، ٢٤٣
- فصل : ولا ينقض مسه بذراعه . ٢٤٣
- فصل : ولا فرق بين ذكره وذكر غيره . ٢٤٣
- فصل : ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير . ٢٤٣ ، ٢٤٤
- فصل : وفرج الميت كفرج الحي ... ٢٤٤

- فصل : فأما مس حلقة الدبر ، ... ٢٤٤
- فصل : وفي مس المرأة فرجها أيضا روايتان ... ٢٤٤ ، ٢٤٥
- فصل : فأما لمس فرج الخنثى المشكل ، ... ٢٤٥ ، ٢٤٦
- فصل : ولا ينتقض الوضوء بمس ما عدا
الفرجين ... ٢٤٦
- ٤٧- مسألة ؛ (والقيء الفاحش ، والدم الفاحش ...) ٢٤٧ - ٢٥٠
- فصل : وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك ٢٤٨
- دون اليسير .
- فصل : وظاهر مذهب أحمد أن الكثير الذي ٢٤٩
- ينقض الوضوء ...
- فصل : والقيح والصدید كالدم فيما ٢٤٩
- ذكرناه ، ...
- فصل : والقلس كالدم ، ينقض الوضوء منه ما ٢٥٠
- فحش .
- فصل : فأما الجشاء فلا وضوء فيه . ٢٥٠
- ٤٨- مسألة ؛ (وأكل لحم الجزور) ٢٥٠ - ٢٥٥
- فصل : وفي شرب لبن الإبل روايتان : ... ٢٥٤
- فصل : وما عدا لحم الجزور من الأطعمة ... ٢٥٤ ، ٢٥٥
- ٤٩- مسألة ؛ (وغسل الميت) ٢٥٦
- ٥٠- مسألة ؛ (وملاقاة جسم الرجل للمرأة لشهوة) ٢٥٦ - ٢٦٢
- فصل : ولا فرق بين الأجنبية وذات المحرم ، ... ٢٦٠
- فصل : ولا يختص اللبس الناقض باليد ، ... ٢٦٠
- فصل : وإن لمسه من وراء حائل ... ٢٦٠ ، ٢٦١
- فصل : وإن لمست امرأة رجلا ، ... ٢٦١
- فصل : ولا ينتقض الوضوء بلمس عضو ٢٦١ ، ٢٦٢
- مقطوع ...

٥١- مسألة : (من يقن الطهارة وشك في الحدث، ...) ٢٦٢ - ٢٦٤

فصل : إذا يقن الطهارة والحدث معا ، ... ٢٦٣

فصل : وإن يقن أنه في وقت الظهر ... ٢٦٣ ، ٢٦٤

باب ما يوجب الغسل

٥٢- مسألة : (والموجب للغسل خروج المتى) ٢٦٥ - ٢٧١

فصل : فإن خرج شبه المتى ؛ لمرض أو إبرة ... ٢٦٦ ، ٢٦٧

فصل : فإن أحس بانتقال المتى عند الشهوة ... ٢٦٧ ، ٢٦٨

فصل : فأما إن احتلم ، أو جامع ، فأمنى ، ... ٢٦٨ ، ٢٦٩

فصل : إذا رأى أنه قد احتلم ، ولم يجد منيا فلا ٢٦٩ ، ٢٧٠

غسل عليه

فصل : إذا انتبه من النوم فوجد بللا ... ٢٧٠

فصل : فإن رأى في ثوبه منيا ، ... ٢٧٠ ، ٢٧١

فصل : فإذا وطئ امرأته دون الفرج ، ... ٢٧١

٥٣- مسألة : (والتقاء الختانين) ٢٧١ - ٢٧٤

فصل : ويجب الغسل على كل واطئ ٢٧٣

وموطوء ...

فصل : وإن أوج بعض الحشفة ... ٢٧٣

فصل : فإن أوج في قبل خنثى مشكل ... ٢٧٣ ، ٢٧٤

فصل : فإن كان الواطئ أو الموطوء صغيرا ... ٢٧٤

٥٤- مسألة : (وإذا أسلم الكافر) ٢٧٤ - ٢٧٦

فصل : فإن أجنب الكافر ثم أسلم ... ٢٧٦

فصل : ويستحب أن يقتسل المسلم بماء ٢٧٦

وسدر ...

٥٥- مسألة : (والظهر من الحيض والنفاس) ٢٧٦ - ٢٨٠

فصل : فأما الولادة إذا عريت عن دم ... ٢٧٨

- فصل : إذا كان على الحائض جنابة ... ٢٧٨
 فصل : ولا يجب الغسل من غسل الميت ٢٧٨ ، ٢٧٩
 فصل : ولا يجب الغسل على المجنون والمغمى عليه ٢٧٩ ، ٢٨٠
 ...

٥٦- مسألة : (والحائض والجنب والمشرک إذا غمسوا أيديهم

- في الماء فهو طاهر) ٢٨٠ - ٢٨٢
 فصل : وأما طهورية الماء ، فإن الحائض والكافر ... ٢٨١ ، ٢٨٢

٥٧- مسألة : (ولا يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة ...) ٢٨٢ - ٢٨٦

- فصل : واختلف أصحابنا في تفسير الخلوة به ... ٢٨٤

- فصل : فإن خلت به في بعض أعضائها ... ٢٨٥
 فصل : وإنما تؤثر خلوتها في الماء القليل ... ٢٨٥
 فصل : ومنع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة ... ٢٨٥ ، ٢٨٦

باب الغسل من الجنابة

٥٨- مسألة : (وإذا أجنب غسل ما به من أذى ، وتوضأ

- وضوءه للصلاة ...) ٢٨٧ - ٢٨٩

٥٩- مسألة : (وإن غسل مرة ، وعم بالماء رأسه

- وجسده ...) ٢٨٩ - ٢٩٣

- فصل : ولا يجب عليه إمرار يده على جسده في ٢٩٠ ، ٢٩١
 الغسل ...

- فصل : ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء ٢٩١
 الوضوء ...

فصل : فعلى هذا تكون واجبات الغسل شيئين ٢٩٢
لاغير ...

فصل : إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل ... ٢٩٢

فصل : إذا بقيت لمعة من جسده لم يصيبها الماء ... ٢٩٢ ، ٢٩٣

٦٠- مسألة : (ويتوضأ بالماء وهو رطل وثلاث ...) ٢٩٣ - ٢٩٥

فصل : والرطل العراقي مائة درهم وثمانية

وعشرون درهما ... ٢٩٥

٦١- مسألة : (فإن أسبغ بدونهما أجزأه) ٢٩٦ - ٢٩٨

فصل : وإن زاد على المد في الوضوء ... ٢٩٧ ، ٢٩٨

٦٢- مسألة : (وتفقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض ..) ٢٩٨ - ٣٠٩

فصل : وغسل بشرة الرأس واجب ... ٣٠١

فصل : فأما غسل ما استرسل من الشعر ... ٣٠١ ، ٣٠٢

فصل : وغسل الحيض كغسل الجنابة ... ٣٠٢ ، ٣٠٣

فصل : ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام ، أو

يطأ ثانيا ... ٣٠٣ - ٣٠٥

فصول في الحمام : بناء الحمام ، وبيعه ،

وشرائه ، وكراؤه ، مكروهه عند

أنى عبد الله ٣٠٥

فصل : فأما دخوله ؛ فإن كان الداخل رجلاً ... ٣٠٥ ، ٣٠٦

فصل : فأما النساء فليس لهن دخوله ... ٣٠٦

فصل : ومن اغتسل عريانا بين الناس ... ٣٠٦ ، ٣٠٧

فصل : ويجزئه الغسل بماء الحمام ٣٠٧ ، ٣٠٨

فصل : ولا بأس بذكر الله في الحمام ... ٣٠٨ ، ٣٠٩

باب التيمم

٦٣- مسألة : (ويقيم في قصر السفر وطويله) ٣١٠ - ٣١٢

- فصل : ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية ... ٣١١
- فصل : فإن عدم الماء في الحضر ... ٣١١ ، ٣١٢
- فصل : ومن خرج من المصر إلى أرض من أعماله ... ٣١٢
- ٦٤- مسألة : (إذا دخل وقت الصلاة وطلب الماء فأعوزه) ٣١٣ - ٣١٩
- فصل : وصفة الطلب أن يطلب في رحله ... ١١٤
- فصل : فإن طلب الماء قبل الوقت ... ٣١٤
- فصل : وإذا وجد الجنب ما يكفي بعض أعضائه ... ٣١٤ ، ٣١٥
- فصل : وإن وجد المحدث الحدث الأصغر بعض ما يكفي ... ٣١٥
- فصل : ومن حال بينه وبين الماء سبع ، أو عدو ... ٣١٥ ، ٣١٦
- فصل : ومن كان مريضاً لا يقدر على الحركة ... ٣١٦
- فصل : إذا وجد بئراً ، وقدر على التوصل إلى مائها ... ٣١٦ ، ٣١٧
- فصل : وإن بذل له ماء لطهارته ، لزمه قبوله ... ٣١٧ ، ٣١٨
- فصل : إذا نسي في رحله ، أو موضع يمكنه استعماله ، وصلى بالتيمم ... ٣١٨
- فصل : وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء ... ٣١٨ ، ٣١٩
- فصل : إذا صلى ، ثم بان أنه كان بقربه بئر ... ٣١٩
- ٦٥- مسألة : (والاختيار تأخير التيمم) ٣١٩
- ٦٦- مسألة : (فإن تيمم في أول الوقت وصلى ...) ٣١٩ - ٣٢٠
- ٦٧- مسألة : (والتيمم ضربة واحدة) ٣٢٠ - ٣٢٤

فصل : ولا يختلف المذهب أنه يجزىء ٣٢٣ ، ٣٢٤

التيمم ...

فصل : فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ٣٢٤

ضرب ...

فصل : إذا علا على يديه تراب كثير ، لم يكره ٣٢٤

نفخه ...

٦٨ - مسألة : (ويضرب يديه على الصعيد الطيب وهو

التراب) . ٣٢٤ - ٣٢٩

فصل : وعن أحمد ، رحمه الله ، رواية أخرى ، في

السبخة والرمل ... ٣٢٥ ، ٣٢٦

فصل : فإن دق الخزف أو الطين المحرق ، لم يجز ٣٢٦

التيمم به ...

فصل : فإن ضرب يده على لبد أو ثوب ... ٣٢٦ ، ٣٢٧

فصل : إذا خالط التراب مالا يجوز التيمم ٣٢٧

به ...

فصل : إذا كان في طين لا يجد ترابا ... ٣٢٧

فصل : وإن عدم بكل حال صلى على حسب ٣٢٧ - ٣٢٩

حاله

٦٩ - مسألة : (ويتوى به المكتوبة) ٣٢٩ - ٣٣١

فصل : إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح ٣٣٠ ، ٣٣١

بالتيمم ...

فصل : وإن تيمم الصبي لإحدى الصلوات ٣٣١

الخمسة ...

٧٠ - مسألة : (فيمسح بهما وجهه وكفيه) ٣٣١ - ٣٣٣

فصل : وإن تيمم بضربتين للوجه واليدين إلى ٣٣٢

المرفقين ...

فصل : فإن بقي من محل الفرض شيء لم يصله ٣٣٢ ، ٣٣٣
التراب ...

فصل : ويجب مسح اليدين إلى الموضع الذي ٣٣٣
يقطع منه السارق ...

٧١- مسألة : (وإن كان ما ضرب يديه غير طاهر لم يجزه) ٣٣٤

فصل : ويجوز أن يتيمم جماعة من موضع ٣٣٤
واحد ...

٧٢- مسألة : (وإذا كان به قرح أو مرض مخوف ...) ٣٣٤ - ٣٤٠

فصل : واختلف في الخوف المبيح للتيمم ... ٣٣٦ ، ٣٣٧

فصل : ما لا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار

الماء إلى الجرح ... ٣٣٧

فصل : إذا كان الجرح جنباً ، فهو مخير ، وإن شاء

قدم التيمم على الغسل ، وإن شاء

آخره ... ٣٣٧ ، ٣٣٨

فصل : وإن خاف من شدة البرد ، وأمكنه أن ٣٣٩ ، ٣٤٠
يسخن الماء ...

٧٣- مسألة : (وإذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها ...) ٣٤١ - ٣٤٣

٧٤- مسألة : (وإذا خاف العطش حبس الماء وتيمم ولا

إعادة عليه) ٣٤٣ - ٣٤٦

فصل : وإن خاف على رفيقه ، أو رقيقه ، أو ٣٤٤
بهائمه ...

فصل : وإذا وجد الخائف من العطش ماء ٣٤٤ ، ٣٤٥
طاهراً ...

فصل : وإذا كان الماء موجوداً إلا أنه إن اشتغل

بتحصيله واستعماله فات الوقت ... ٣٤٥ ، ٣٤٦

٧٥- مسألة : (وإذا نسي الجنابة وتيمم للحدث لم يجزه) ٣٤٦ ، ٣٤٧

فصل : وإن تيمم للجنابة ، لم يجزه عن الحدث ٣٤٦ ، ٣٤٧
الأصغر ...

فصل : وإذا تيمم للجنابة دون الحدث ... ٣٤٧

٧٦- مسألة : (وإذا وجد التيمم الماء ، وهو في الصلاة ...) ٣٤٧ - ٣٥٤

فصل : والمصل على حسب حاله بغير وضوء ٣٤٨ ، ٣٤٩
ولاتيمم ...

فصل : ولو يم الميت ، ثم قدر على الماء في أثناء ٣٤٩
الصلاة عليه ...

فصل : وإذا قلنا لا يلزم المصلى الخروج لرؤية ٣٤٩
الماء ...

فصل : إذا رأى ماء في الصلاة ، ثم انقلب قبل ٣٤٩ ، ٣٥٠
استعماله ...

فصل : إذا تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معه ماء ... ٣٥٠

فصل : وإن خرج وقت الصلاة ، وهو فيها ، ٣٥٠
بطل تيممه ...

فصل : ويبطل التيمم عن الحدث بكل ما يبطل ٣٥٠ ، ٣٥١
الوضوء

فصل : يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة ، .. ٣٥١

فصل : وإن كانت على بدنه نجاسة ، ... ٣٥١ ، ٣٥٢

فصل : فإن اجتمع عليه نجاسة وحدث ، ... ٣٥٢ ، ٣٥٣

فصل : وإذا اجتمع جنب وميت ومن عليها ٣٥٣ ، ٣٥٤
غسل حيض ، ...

فصل : وهل يكره للعادم جماع زوجته ... ٣٥٤

٧٧- مسألة : (وإذا شذ الكسير الجبائر ، وكان طاهرا ...) ٣٥٥ - ٣٥٨

فصل : ويفارق مسح الجبيرة مسح الخف من ٣٥٦
خمسة أوجه

فصل : ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم ، ... ٣٥٧

فصل : ولا فرق بين كون الشد على كسر أو ٣٥٧ ، ٣٥٨
جرح ...

فصل : فإن كان في رجله شق ، فجعل فيه ٣٥٨
قبرا ، ...

فصل : وإذا لم يكن على الجرح عصاب ، ... ٣٥٨
باب المسح على الخفين

فصل : وروى عن أحمد ، أنه قال : المسح ٣٦٠ ، ٣٦١
أفضل .

٧٨- مسألة : (ومن لبس خفيه ، وهو كامل الطهارة ، ...) ٣٦١ - ٣٦٥

فصل : فإن تطهر ، ثم لبس الخف ، فأحدث ... ٣٦٣

فصل : فإن تيمم ، ثم لبس الخف ، لم يكن له ٣٦٣
المسح ؛ ...

فصل : إذا لبس خفين ، ثم أحدث ، ثم لبس ٣٦٣ ، ٣٦٤
فوقهما خفين ، ...

فصل : فإن لبس خفا مخرقا فوق صحيح ، ... ٣٦٤ ، ٣٦٥

فصل : وإن لبس الخف بعد طهارة مسح فيها على ٣٦٥
العمامة ، ...

فصل : وإن لبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على ٣٦٥
خف ...

٧٩- مسألة : (يوما وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام وليالين

للمسافر) ٣٦٥ - ٣٦٧

فصل : إذا انقضت المدة بطل الوضوء ، وليس ٣٦٦ ، ٣٦٧
له المسح ...

٨٠- مسألة ؛ (فإن خلع قبل ذلك أعاد الوضوء) ٣٦٧ - ٣٦٩

فصل : وإن نزع العمامة بعد مسحها ، ... ٣٦٨

فصل : ونزع أحد الخفين كنزعهما ... ٣٦٨ ، ٣٦٩

فصل : وانكشاف بعض القدم من خرق كنزع الخف . ٣٦٩

فصل : وإن أخرج رجله إلى ساق الخف، فهو كخلعه . ٣٦٩

فصل : كره أحمد لبس الخفين وهو يدافع الأخشين ، ... ٣٦٩

٨١- مسألة ؛ (ولو أحدث وهو مقيم ، فلم يمسح حتى

سافر ، ...) ٣٦٩ ، ٣٧٠

٨٢- مسألة ؛ (ولو أحدث مقيما ، ثم مسح مقيما ، ثم

سافر ...) ٣٧٠ ، ٣٧١

فصل : فإن شك ، هل ابتدأ المسح في الحضر أو في السفر ، ... ٣٧١

٨٣- مسألة ؛ (وإذا مسح مسافر أقل من يوم وليلة ، ...) ٣٧١ ، ٣٧٢

٨٤- مسألة ؛ (ولا يمسح إلا على خفين ، أو ما يقوم

مقامهما ؛ ...) ٣٧٢ ، ٣٧٣

فصل : ولو كان للخف قدم وله شرح ... ٣٧٢ ، ٣٧٣

فصل : فإن كان الخف محرما ؛ كالقصب والحريز ، ... ٣٧٣

فصل : ويجوز المسح على كل خف ساتر ، ... ٣٧٣

٨٥- مسألة ؛ (وكذلك الجورب الضيق الذي لا يسقط إذا

مشى فيه) ٣٧٣ - ٣٧٥

فصل : وقد سئل أحمد عن جورب الخرق ، ٣٧٤ ، ٣٧٥
يُسمح عليه ؟ فكره الخرق .

٨٦- مسألة ؛ (وإن كان يثبت بالنعل مسح ، فإذا خلع النعل
انقضت الطهارة) ٣٧٥

٨٧- مسألة ؛ (وإذا كان في الخف خرق يبدو منه بعض
القدم ، ...) ٣٧٥ ، ٣٧٦

فصل : ولا يجوز المسح على اللفائف والخرق . ٣٧٦

٨٨- مسألة ؛ (ويمسح على ظاهر القدم) ٣٧٦ - ٣٧٨

فصل : والمجزىء في المسح أن يمسح أكثر مقدم ٣٧٧ ، ٣٧٨
ظاهره ...

فصل : وإن غسل الخف ، فتوقف أحمد ، ... ٣٧٨

٨٩- مسألة : (وإن مسح أسفله دون أعلاه ، لم يجزه) ٣٧٨ ، ٣٧٩

فصل : والحكم في المسح على عقب الخف ... ٣٧٩

٩٠- مسألة ؛ (والرجل والمرأة في ذلك سواء) ٣٧٩ - ٣٨٥

فصل : ويجوز المسح على العمامة ، ... ٣٧٩ ، ٣٨٠

فصل : ومن شروط جواز المسح على
العمامة ، ... ٣٨١

فصل : وإذا كان بعض الرأس مكشوفاً ، ... ٣٨١ ، ٣٨٢

فصل : وإن نزع العمامة بعد المسح عليها ، ... ٣٨٢

فصل : واختلف في وجوب استيعاب العمامة ٣٨٢ ، ٣٨٣
بالمسح ؛ ...

فصل : والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في
مسح الخف ؛ ٣٨٣

فصل : والعمامة المحرمة ، كعمامة الحرير ... ٣٨٣

فصل : ولا يجوز المسح على القلنسوة ، ... ٣٨٣ ، ٣٨٤

فصل : وفي مسح الرأس على مقنعتها

روايتان : ...

باب الحيض

٩١- مسألة ؛ (وأقل الحيض : يوم وليلة ، وأكثره خمسة

عشر يوما)

فصل : وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر

يوما ؛ ...

٩٢- مسألة ؛ (فمن طبق بها الدم فكانت ممن قميز ، ...)

فصل : ظاهر كلام الخرق أن المميضة إذا

عرفت ...

فصل : فإن لم يكن الأسود مختلفا ، ...

فصل : فإن رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين

أسودين ، ...

فصل : إذا رأت في شهر خمسة أسود ، ثم صار

أحمر ، ...

٩٣- مسألة ؛ (فإن لم يكن دمها منفصلا ، ...)

فصل : ولا يختلف المذهب في أن العادة لا تثبت

بمرة ، ...

فصل : وثبتت العادة بالتمييز ، ...

فصل : والعادة على ضربين : متفقة ،

ومختلفة ، ...

فصل : ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف

شهرها ، ...

فصل : القسم الثالث من أقسام المستحاضة ...

فصل : ومن كان حيضها خمسة أيام ...

- فصل : فإن كان حيضها خمساً من أول شهرها ... ٤٠٢
- ٩٤- مسألة ؛ (فإن كانت لها أيام أنسيها ، ...) ٤٠٢ - ٤٠٨
- فصل : قوله : « ستأو سبعا » الظاهر أنه ردها ... ٤٠٥
- فصل : ولا تخلو الناسية من أن تكون جاهلة بشهرها ، ... ٤٠٥ - ٤٠٧
- فصل : ولا يعتبر التكرار في الناسية ؛ ... ٤٠٧
- فصل : وإذا ذكرت الناسية عادت بها بعد جلوسها في غيره ، ... ٤٠٨
- ٩٥- مسألة ؛ (والمتبدأ بها الدم تحطأ ، فتجلس يوماً وليلة ، ...) ٤٠٨ - ٤١١
- فصل : والمنصوص في المبتدأة اعتبار التكرار ثلاثاً ، ... ٤١٠
- فصل : وإن انقطع في الأشهر الثلاثة مختلفاً ، ... ٤١٠
- فصل : ومتى أجلسناها يوماً وليلة ، ... ٤١١
- ٩٦- مسألة ؛ (فإن استمر بها الدم ولم يتميز ، ...) ٤١١ - ٤١٣
- فصل : وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم ... ٤١١
- فصل : وإن كانت التي استمر بها الدم مميزة ، ... ٤١٢ ، ٤١٣
- ٩٧- مسألة ؛ (والصفرة والكدرية في أيام الحيض من الحيض) ٤١٣ ، ٤١٤
- فصل : وحكم الصفرة والكدرية حكم الدم العييط ... ٤١٤

٩٨- مسألة ؛ (ويستمتع من الحائض بما دون الفرج) ٤١٤ - ٤١٩

فصل : فإن وطئ الحائض في الفرج أثم ، ... ٤١٦ ، ٤١٧

فصل : وفي قدر الكفارة روايتان : ... ٤١٧ ، ٤١٨

فصل : وإن وطئ بعد طهرها ، وقبل غلسها ٤١٨

فلا كفارة عليه .

فصل : وهل تجب الكفارة على الجاهل ٤١٨

والناسي ؟ ...

فصل : وهل تلزم المرأة كفارة ؟ ... ٤١٨ ، ٤١٩

فصل : والنفساء كالحائض في هذا ؛ ... ٤١٩

٩٩- مسألة ؛ (فإن انقطع دمها ، فلا توطأ حتى تغتسل) ٤١٩ ، ٤٢٠

١٠٠- مسألة ؛ (ولا توطأ مستحاضة إلا أن يخاف على

نفسه) ٤٢٠ ، ٤٢١

١٠١- مسألة ؛ (والمبطل بسلس البول ، وكثرة المذي ، ...) ٤٢١ - ٤٢٧

فصل : ويلزم كل واحد من هؤلاء ٤٢٢ ، ٤٢٣

الوضوء ...

فصل : فإن توضأ أحد هؤلاء قبل ٤٢٣ ، ٤٢٤

الوقت ، ...

فصل : ويجوز للمستحاضة الجمع بين ٤٢٤

الصلتين ...

فصل : إذا توضأت المستحاضة ، ثم انقطع ٤٢٤ - ٤٢٦

دمها ...

فصل : فإن كانت لها عادة بانقطاع الدم ٤٢٦ ، ٤٢٧

زمتا ...

١٠٢- مسألة ؛ (وأكثر النفاس أربعون يوماً) ٤٢٧ ، ٤٢٨

فصل : فإن زاد دم النفساء على أربعين .. ٤٢٨

يوماً ، ...

- ١٠٣ - مسألة : (وليس لأقله حد ، أى وقت رأت الطهر
 اغتسلت ، وهى طاهر ، ...) ٤٢٨ - ٤٣٢
 فصل : وإن ولدت ولم تر دما ، فهى
 طاهر ... ٤٢٩
 فصل : وإذا طهرت لدون الأربعين
 اغتسلت ... ٤٢٩ - ٤٣١
 فصل : إذا رأت المرأة الدم بعد وضع
 شىء ... ٤٣١
 فصل : إذا ولدت المرأة توأمين ، ... ٤٣١ ، ٤٣٢
 فصل : وحكم النفساء حكم الحائض ٤٣٢
- ١٠٤ - مسألة : (ومن كانت لها أيام فزادات على ما كانت
 تعرف ، ...) ٤٣٢ - ٤٣٦
 فصل : فإن كانت لها عادة ، فرأت الدم أكثر
 منها ، ... ٤٣٦
- ١٠٥ - مسألة : (ومن كانت لها أيام فرأت الطهر قبل ذلك ،
 فهى طاهر ، ...) ٤٣٦ - ٤٤٣
 فصل : واختلف أصحابنا فى مراد
 الخرق ، ... بقوله : « فإن عاودها
 الدم ... »
 فصل فى التلفيق : ومعناه ضم الدم إلى الدم
 اللذين بينهما طهر ٤٤٠ - ٤٤٣
- ١٠٦ - مسألة : (والحامل لا تحيض ، إلا أن تراه ...) ٤٤٣ - ٤٤٥
 ١٠٧ - مسألة : (وإذا رأت الدم ولها خمسون سنة ، ...) ٤٤٥ - ٤٤٨
 فصل : وأقل سن تحيض له المرأة تسع
 سنين ، ... ٤٤٧ ، ٤٤٨

١٠٨ - مسألة : (والمستحاضة إن اغتسلت لكل

صلاة ، ...)

٤٥٠ فصل : وحكم طهارة المستحاضة حكم

التيمم ، ...

فصل : روى عن أحمد ، رحمه الله ، أنه قال :

لا بأس أن تشرب المرأة ، دواء يقطع

٤٥٠ عنها الحيض ، إذا كان دواء معروفا

آخر الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني ، وأوله :

كتاب الصلاة

والحمد لله حَقَّ حَمْدِهِ